التكشيف الاقتصادي للتراث الوكالة (۱) موضوع رقم (۱۸٤)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران إشراف أ . د / علي جمعة محمد

- ١ الوكيل في البيع المطلق يتقيد بثمن المثل وغالب نقد البلد جـ ٢ ص ٣٦١.
 - ١١- الوكالة اذن مطلق يغير شرط جـ ٢ ص ٤١٠ .
- ١٢- الوكيل بالبيع مع شرط عوض الوكيل، فاسد، فالأذن صحيح والعوض فاسد جـ ٣ ص د١٠.
 - ١٣- لا يجوز التوكيل في النية الا فيما اذا اقترنت بالفعل جـ ٣ ص ٣١١.

١٨٤ الوكالة ج٩

- البغوي، شرح السنة ج ٤ / ٢
- ١- جوز التوكيل في البيع والشراء جـ ٨ ص ٢١٨، ٢١٩، ٢٠٠.
 - الكساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع
 - ١- جواز البيع بالوكالة جـ ٧ ص ٣٣٨١، ٣٣٨٠.
- ۲- جواز الوکسالة بقسيض الدين جـ ۷ ص ٣٤٤٥، ٣٤٤٩، ٧٥٤٥، ٨٤٥٥، ٨٤٤٦، ٣٤٦٠، ٣٤٦٠، ٣٤٦٠، ٣٤٧٩، ٣٤٧٩، ٣٤٨٧، ٣٤٨٩.
- ٣- جواز الوكالة في البيع والشراء جـ ٧ ص ٣٤٤٥، ٣٤٦٦، ٣٤٦٣، ٤٦٤٣، ٥٢٤٣، ٥٢٤٣، ٢٢٥٣. ٣٤٦٠، ٣٤٦٠. ٣٤٦٨ - ٣٤٧٧. ٣٤٨٠ جـ ٨ ص ٣٦٠٧ - ٣٦٠٨.
 - ٤- جواز التوكيل باثبات الحدود جـ ٨ ص ٣٤٤٩ ـ ٣٤٥٠.
- ٥- جواز التوكيل في الخصومة لاتبات الدين والحقوق برضا الخصم جـ ٨ ص ٣٤٥٠, ٣٥٦٠ _ ٣٤٠٠ _ ٣٤٥٧ .
 - ٦- جواز الوكالة بالشركة والمضاربة جـ ٨ ص ٣٤٥٢ ــ ٣٤٥٣.
 - ٧- جواز التوكيل في الهبة والصدقة والاعارة والايداع والرهن والقرض جـ ٨ ص ٣٤٧٩.
 - ٨- جواز الوكالة بقضاء الدين جـ ٨ ص ٣٤٨٥، ٣٤٨٥.
 - ٩- جواز عزل الوكيل اذا لم يتعلق به حق الغير جـ ٨ ص ٣٤٨٧، ٣٤٨٨.
 - الهيشمي، مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد ج ١/٤
 - ١- جواز التوكيل في البيع والشراء جـ ٤ ص ١٦١ .

فهرس محتویات ملف (۲۱۰) الوکالة (۲) موضوع (۱۸٤)

المدالوكالة جد

ابن الجوزى ، صفة الصفوة ج ٤ / ٢

- ١- كان ليونس بن عبيد، أحد فقهاء البصرة وأحد تجارها، وكيل تجارى في السوس للتجارة ومراقبة الاسعار في المنطقة جـ ٣ ص ٥٠٠، ٣٠٠
 - الزركشي، خبايا الزاويا
- ١- لا يشترط في الوكيل العدالة، فيجوز توكيل الفاسق، الا فيما تعلق بحق الغير ج ٣ ص ٢٨٥ .
 - ٢- لا يجوز للأب أن يوكل فاسقا في حق الولد ج ٣ ص ٢٨٥.
 - ٣- مسائل في الوكالة، ورأى الفقهاء فيها جـ٣ ص ٢٨٦- ٢٨٩.
 - الزركشي، المنثور في القواعد
- ١- الوكيل بالبيع مطلقا له قبض الثمن في الاصح لانه من توابيع البيع ومقتضاه جـ ١ ص ١٠٨.
 - ٣- رأى الفقهاء في الوكالة بالبيع الفاسد جـ ١ ص ١١٣.
 - ٣- اذا فسدت الوكالة فان الملك فيه على مالكه جـ ١ ص ١١٣.
- ٤- لو علقت الوكالة على شرط وتصرف الوكيل بعد الشرط فهو جائز، لانه بطل خصوص الوكائة
 وبقى عموم الاذن جـ ١ ص ١١٦٠.
 - ٥- الوكالة لا تحتمل استرسال تصرفات الشريك من غير ضبط جـ ١ ص ١١٧.
- الوكالة والحوالة في البيع عقد ان يخالف بعضها بعضاء فاذا بطل ؟ لم يتعكس على الآخر جـ
 ١ ص ١١٨.
 - ٧- يجوز الجمع بين نظر الوقف والوكالة، كما يجوز الفصل بينهما جـ ١ ص ٢٩٠.
 - ٨- الاحوال التي يجوز للوكيل التصرف فيها جـ ١ ص ٣٠٣، ٣٠٣.
 - ٩- مسائل في الوكالة، ورأى الفقهاء فيها جـ ١ ص ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٧٤.

- ١٦- حكم التوكيل بمجهول الصفة والجنس، ورأى الفقهاء في ذلك جـ ٢ ص ٦٤٣.
- ١٧- تصح الوكالة بخصومة كل من يخاصمه، ومن أصحاب الشافعي من قال لا صح لان الخصومة قد نقل وتكثر جـ ٢ ص ٦٤٣.
 - ١٨- رأى الفقهاء في تعليق الوكالة بشرط جـ ٢ ص ٦٤٣، ٦٤٤.
- ١٩ الشمن يلزم الوكيل بالعقد، ولا يكون للبائع مطالبة الآمر. وقال زفر ومالك: له مطالبة المالك
 حـ ٢ ص ٢٠٤٥.
 - ٢٠ حقوق العقد تتعلق بالوكيل جـ ٢ ص د٦٤٠.
- ٢١- للوكيل حبس السلعة حتى يستوفي الشعن من الموكل، لانه كالبائع في حق الوكيل. وقال
 زفر: ليس نه حبس السلعة جـ ٢ ص ٦٤٦.
 - ٢٢- ما يلزم الموكل وما لا يلزمه من الاحكام، ورأى الفقهاء في ذلك جـ ٢ ص ٦٤٦، ٦٤٧.
- ٣٣- قال أبو حينفة: الوكالة بقبض الدين ليست كالوكالة بقبض شيء بعينه، وانما هي داخلة في باب المبادلة جـ ٢ ص ٦٥٤.
 - ٢٤- تجوز الوكالة لاثنين بشرط اجتماعهما جـ ٢ ص ٢٥٩ .
 - ٢٥- رأى الفقهاء في الوكيل هل له أن يوكل غيره؟ جـ ٢ ص ٦٦٠ .
 - ٢٦- ؟؟ الوكالة بموت كل واحد منهما، وانها لا تورث جـ ٢ ص ٦٦١.
- ٢٧- اذا باع الموكل ما وكل عليه ببعه بطلت الوكالة، وان لم ؟؟ الوكيل بذلك لانه زال ملكه عنه
 ٣٠ ص ٢٦٦.
 - ٢٨- ان عزل الوكيل وهو لا يعلم لم ينعزل. وقال الشافعي: ينعزل جـ ٢ ص ٦٦١، ٦٦٢.

الكرابيسي، الفروق

- ١- الوكالة ايجاب حق لنفسه على الموكل، وهو تنفيذ اقراره وببعه وشرائه جـ ٢ ص ٢٤١، ٣٤٣.
- ٦- اذا قال: لفلان على الف درهم، وأنت وكيله في قبضها، أجبر على تسليم الذين له جـ ٢ ص
 ٢١٦.
- ح و و کل رجلا بان بستاجر أرضا فاستاجرها، ثم ردها بعیب أو فسخ العقد، جاز جـ ۲ ص
 ۲۱۷.

الوكالة ج١٠

السمناني، روضة القضاة وطريق النجاة

- ا الوكالة استنابة في حال الحياة في العقود والت؟ ، وهي غير لازمة للوكيل ولا للموكل جـ ٢
 ص ٦٣٠
 - ٢- الأصل في جواز الوكالة أن النبي (عَلِيُّهُ) كان له وكيل في خيبر جـ ٢ ص ٦٣١.
- النبي (عَلَيْنَة) يوكل عروة البارقي في شراء أضحية، فاشترى شايتين وباع احداهما، فأجازه الرسل (عَلَيْة) على ذلك جـ ٢ ص ٣٣٣.
- ٤- كان على بن أبى طالب يوكل أخاه عقيلا في الحصومة، فلما كبر وكل عبد الله بن جعفر جـ ٢
 ص ٦٣٣.
- د- كان على بن أبي طالب يقول: ما قضى لوكيلي فلي، وما قضى على وكيلي فعلى جـ ٢ ص ٦٣٣ .
- تجوز الوكالة بالبيع والشراء والحوالة والكفالة والشركة والمضاربة والوديعة والاعارة والاجارة
 والمزارعة والمساقاة والقرض والهبة والوقف والصدقة جـ ٢ ص ٦٣٤، ٦٣٥.
 - ٧- اختلف في الوكالة في تملك المباحات كالاصطياد والحشيش واستقاء الماء جـ ٢ ص ٦٣٥.
 - ٨- لا تجوز الوكالة بالاستيلاء، لان النيابة لا تجوز فيه عنه جـ ٢ ص ٦٣٦.
 - ٩- حكم الوكالة باثبات الحقوق عند الفقهاء جـ ٢ ص ٦٣٦ ٦٣٨ .
- ١٠- ﻣﯩﺴﺎﺋﺎﻝ ﻓﻰ ﺍﻟﻮﻛﺎﻟﺔ، ﻭﺭﺃﻯ ﺍﻟﻔﻘﻬﺎ، ﻓﻴﻬﺎ ﺟـ ٢ ص ١٦٥ ١٦٨، ١٦٠ ١٤٤، ١٤٢ ٢٤٠ ٢٦٠ ، ١٦٠ ٢٦٠ ،
 - ١١ تجوز الوكالة في فسخ العقود لأنه اذا جاز في العقد فالفسخ مثله جـ ٢ ص ٣٣٩.
 - ١٢- يجوز أن يوكل في الابراء من الديون، كما يجوز في اثباتها واستيفائها جـ ٢ ص ٦٣٩.
 - ١٣- لا تصح الوكالة بغير قبول لأنها عقد جـ ٢ ص ٦٣٩.
- ١٤ من أصحاب الشافعي من يوقل: قبول الوكالة على الفور، ولا تجوز على التراخي جـ ٢ ص
 ٦٤١.
 - ١٥- لا يجوز التوكيل الا في تصرف معلوم أو متعار جـ ٢ ص ٦٤٢.

- إلى وكل وكيلا بالبيع والشراء لا يجوز للوكيل أن يفسخ موكله، قبض أو لم يقبض جـ ٢ ص
 ٢١٧.
 - ٥- الوكيل بالشراء اذا اشترى على أنه بالخيار ثم فسخه، فانه يجوز جـ ٢ ص ٢١٨.
 - ٦- مسائل في الوكالة، ورأى الفقهاء فيها جـ ٢ ص ٢١٨- ٢٣٨، ٣١٥.
- ٧- مطلق الوكالة تنعقد على الخصوص بدليل آنه لو قال: وكلتك بكذا، فانه يكون وكبلا في
 حفظ ذلك الشرء فقط جـ ٢ ص ٢١٩ ، ٢٢٧ .
 - A اذا وكل أبو الصبى وكيلا ببيع مال الصبي، فمات الأب، بطلت الوكالة جـ ٢ ص ٢٢٠.
- ٩ الوكيل بالشراء اذ اشترى ولم يسلم الى الموكل فله الرد بالعيب، لو سلم الى الموكل لم يكن له
 ١٥ بر ده الا باذنه جـ ٢ حـ ٢٢٣.
- ١٠ ما قبضه الوكيل كان مضمونا على الموكل، لأن صحة الوكالة بضمان منعقد بين الوكيل والموكل جـ ٢ ص ٢٦٠.
- ١١- لو وكل رجلا بكل قليل له وكثير في ماله كان وكيلا في حفظه، وليس بوكيل له في التقاضي والبيع والشراء جـ ٢ ص ٢٢٦.
- ١٢ اذا وكل الوصى وكيلا بدفع دين على الميت جاز، والوكيل بالدفع اذا وكل وكيلا بالدفع لا
 يجوز جـ ٢ ص ٢٣٦.
 - ١٣- الوكالة عن الغير بغير رضا الموكل لا تجوز جـ ٢ ص ٢٤١.
 - ١٤- الوكيل بالشراء له أن يرجع على الموكل بالثمن قبل أن يؤدي جـ ٢ ص ٢٤٣، ٣٢٢.
- ١٥- الوكيل بالبيع اذا باع من ابنه الكبير، أو عبده، وعليه دين، لا يجوز عند أبي حنيفة جـ ٢ ص ٢٣٨ .
- ٦١- اذا وكله ببض أمه فولدت كان للوكيل أن يقبض الولد مع الام. ولو قتلت لم يكن له أن
 يأخذ القيمة جـ ٢ ص ٢٣٠.
 - ١٧- التوكيل بالاستيفاء يوجب براءة الغريم باقرار الوكيل جـ ٢ ص ٢٣٣.

الهيتمي، تحفة المحتاج بشرح المنهاج

۱ ــ الوكالة لغة ــ هي التفويض والمراعاة والحفظ، واصطلاحا ــ تفويض شخص لغيره ما يفعله منه في حياته مما يقبل النيابة شرعاج ٢ ص ١٩٨٤ . ٢٠٠٠ ٢

- ٢- الشروط الواجب توفرها بالوكيل جـ ٢ ص ١٨٤- ١٨٦، ١٩٠- ١٩٥.
 - ٣- ما يجوز به الوكالة وما لا يجوز جـ ٢ ص ١٨٦ ١٨٩.
 - ٤- لا يشترط في وكالة بغير جعل القبول لفظا جـ ٢ ص ١٩٠.
 - ٥- الألفاظ التي تنعقد بها الوكالة جـ ٢ ص ١٩١، ١٩١.
- ٢- أحكام الوكالة بعد صحتها، ما للوكيل وعليه عند الاطلاق وتعيين الأجل وشراؤه للمعين
 وتوكيله لغيره جـ ٢ ص ١٩٦، ١٩٦.
 - ٧- مسائل في الوكالة، ورأى الفقهاء فيها جـ ٢ ص ١٩٢ ــ ٢٠٥.
 - ٨- ما يجب على الوكيل، وما يتعلق بأحكام العقد معه جـ ٢ ص ١٩٨-١٩٨.
- ٩- تتعلق أحكام العقد بالوكيل دون الموكل، فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد بمفارقة انجلس والتقابض
 في المجلس وان أجاز الموكل حـ ٢ ص ١٩٨٨.
 - ١٠- حكم جواز الوكالة وما تنفسخ به وتخالف الوكيل والموكل جـ ٢ ص ١٩٩ـ ـ ٢٠٥.

صف الصفوه

لابتام المتالم ممتال لالرمي ذبي لابسترع إبزال إيجوزي

١٠٥ ـ ٧٧، هجرية

حقته وعلق عليه مرة مراد و ورا

مجرفئ نسك مبوري

المة وأرالو - 7.0 -

ألوفًا وأنت تشكو الحاجة .

عن حاد بنزيد قال شكا رجل إلى يونس بن عبيدوجماً يجده في بطنه نقال له يونس ياعبد الله هذه دار لا توافقك ، فالتمس داراً توافقك : عن جسر قال : دخلت على يونس بن عبيد فقال : منذ دخلت علينا

ندمضى من آجالنا . أمية بن بسطام قال : جاءت يونس بن عبيد امرأة بجبة خز نقالت له : اشتر ها فقال : بكم تبيمينها ؟ قالت : مخدس مائة قال : هى خير من ذلك قالت بسمائة . قال : هي خير من ذلك . فلم يزل يقول : هي خير من ذلك حتى بلغت ألفاً وقد بدله أنها مجمس مائة

قال أمية وكان يونس بن عبيد يشترى الابريسم (1) من البصرة فيمث به إلى وكيله بالسوس (2) . فكان وكيله يبعث إليه بالخز (1) . فإن كتبركيله إليه إنالمتاع عندم زائد لم يشتر منهم أبداً حتى يخبره أن وكيله كتب إليه أن المتاع عندم زائد .

أمية قال : كان يونس بن عبيد إذا طلب انتاع أرسل إلى وكيه بالسوس أن أيلم من تشترى منه أن المتاع يُطلب وكلامًا ذا معناه . أحمد بن سعيد الدارى قال : سمت النضر بنشميل وسعيد بنعام

صلاة ولا صوماً ولكن لاوالله ماحضَر حق من حقوق الله عز وجل إلا وهو متهيّىء له .

إسحاق بن ابراهيم قال: نظر يونس بن عبيد إلى قدميه عند موته فبكي فقيل له: ما يبكيك يا أبا عبدالله ؟ قال : قدَماى لم تنهرًا في سبيل الله عز وجل

قال غسان : وحدثناً سيد بن عامر عن يو نس بن عبيد قال : إنك تحاد تمرف ورع الرجل في كلامه إذا تسكلم.

مبارك بن فضالة عن يونس بن عبيد قال: لاتجد شيئًا من البر واحداً يتبعه البركله غير الاسان فانك تجد الرجل يك برااسيام ويفطر على الحرام، ويقوم الليل ويشهد بالزور، وذكر شيئًا (الله محود هذا ولكن لاتجده لايسكلم إلا بحق (٢) فيخالف ذلك عمله أبداً.

غسان بن المقتبل قال : حدثني بعض أصحابنا من البصريين قال جاء رجل إلى يونس بن عبيد فتكا إليه صبقاً من حاله ومعاشه و انهاماً منه بذاك قتال اله و أس أيسرك بيصرك هذا الذي تحديد ماه أف اقال : لا قال : فسحد كالذي تسمر به يسترك به مائة ألف ؟ قال : لا قال : لا قال : في حال إلى الله عليه يونس فقال : فرجلاك ؟ قال : فذكر م أمماً الله عز وجل عليه فأقبل عليه يونس فقال : أرى لك مايس

. . ٠ _ مزة المغرة _ ٠ ٠

0

⁽١) الإويسم: الحرو.

⁽٢) اسم يطلق على عدة مدن ، إحداها بلدة بالأهوار فيما ورا. النهر .

⁽٣) الخز : الحرير ، أو مانسج منه .

⁽١) شا: أشياء . (٢) ب : بالحق .

يقولان ؛ غلا الحريرُ . وقال أحدها : بالخزّ في موضع كان إذا عَلا هناك بالبصرة · وكان يونس بن عبيد خزّازاً فعلم بذلك فاشترى من رجل متاعاً بثلاثين ألفاً . فلما كان بعد ذلك قال لصاحبه : هل كنت

قد علمت أن المتاع قد غَلا بأرض كذا وكذا ؟ قال: لا ولو علمت لم أبع . قال: هُلُم هُلُم إلى مالى وخذ مالك ورد يعليه لا الاثين ألفًا (الله عبيد الله بن عبيد يقول: عبيد الله بن سلام الباهلى قال: سممت يونس بن عبيد يقول: لو أصبت درهاً حلالاً من تجارة لاشتريت به بر الثم صير ته سويقاً

ثم سقّيته المرضى.

منهرة عن ابن شوذب قال : اجتمع يونس بن عبيد وعبد الله بن عون فتذاكرا الحائل . فكلاهما يقول ما أرى فى بيتى درهما حلالاً . سايمان بن المفيرة قال : سمت يونس بن عبيد يقول : ماأعلم شيئاً أقل من طبيب ينفقه صاحبه فى حق ، أوأخ يسكن إليه فى الإسلام وما نودادان إلا تقدّ .

عن هشام بن حسان قال : مارأيت أحداً يطلب بالعلم وجه الله عز وجل إلا بونس بن عبيد . • ٥

عن ضمرة عن ابن شوذب قال: سمعت يونس بن عبيد يقول: خصلتان إذا صاَعتا من المبد صلح ما سواهما من أمره: وصلاتُه ولسانه.

(١) ق: ألف. ط: الألب والنصيح من الحلية ، ٣ / ١٦) .

حَمَّاد بن زيد قال: مرض يو نس بن عبيد فقال أيوب السختيا في: مافي الميش بعدك من خَير .

ملك تعبيل المرتقى قال: جاءنى يونس بن عبيد بشاة فقال: بنها والرأ من أنها تقلب العكف و تنزع الوتد ولا تبرأ بعد مانبيم ل

ل لمن تبيع . حاد بن سلمة قال : صمعت يونس بن عبيد يقول: ما أهم رجلاً

قال ابن عائشة: وثنا سميد بن عام قال : قال يونس بن عبيد: مالى تضيع لى الدجاجة فأجد لها و تفوتني الصلاة فلا أجد لها (ألله على المنالئات منصور بن بشر قال : معمت يونس بن عبيد يقول : مامن الناس أحد يكون اسانه منه على بال إلا رأيت ذلك صلاحاً في سائر عمله عن معاذ بن الأعلم عن يونس بن عبيد قال: ماشبهت الدنيا إلا كرجل عن معاذ بن الأعلم عن يونس بن عبيد قال: ماشبهت الدنيا إلا كرجل

نائم فرأى في منامه مايكريم ما يحب، فبدلما هو كذلك اذا أنتبه . بشر بن الحارث قال : قال يونس بن حبيد: إن أثسرت المستحدة . . من البر مافئ منها واحدة .

حاد بن زيد قال: قال لنا يونس بن عبيد: احفظوا عنى ثهراً مت أو عشت : لا يدخلن أحدكم على سلطان يعظه، ولا مخلُ بامرأ فر شابة وإن أقرأها القرآن، ولا يمكن . سَمَّة من ذي هُوكي .

(١١ كذا في الحلية ايضًا . (١٩/٣) .

1.2



ممال موسوعية مساعدة فعقية التراث الفقهي م

لأوقاف والشئون الإبلامية

خباياالزوايا

الراب المستحدث المستح

بدر اندین محمد بن بهادر ۵۲۷ – ۷۹۶ ه

حقمت عب رنت درعربس رانعانی

راج*ب* ال*دكمة رعبال*ستار أبوغدة

لو كان له عشرة دراهم على غيره ، وأعطاه عشرة عددا ، فوزنت (١١) ، وكانت أحد عشر (٦) ، كان الدرهم (٢) الفاضل المقبوض عنه على الاشاعة (١) ، ويكون مضمونا عليه (°) ، لأنه قبضه لنفسه (١). ذكره الرافعي في باب الربا (٧) .

٣٨٣ _ مسألة

لو قال بعت بدينار صحيح (^{١٨})، فجاء بصحيح وزنه مثقال ونصف. قال في التتمة : عليه قبوله والزيادة أمانَّة في يده (١) ، قال الرافعي ﴿ عَالَمُنَّ أَنَّهُ لَا يُلزُّمُ ۗ ۗ قبوله (١٠)، لما في الشركة منالضور . وقسد ذكسر في البيسان نحوه ، ولكن إن تراضيا عليه جاز (١١) ، ولو أراد أحدهما كسره فامتنع الآخر لم يجبر عليه ، لما في هذه القسمة من النمور (١٢) . ذكره في البيع في الكلام على الشرط الخامس (١٣) .

باب الوكالـــة (١)

۲۸٤ _ مسألة

لا يشترط في الوكيل العدالة (٢) ، فيجوز توكيل الفاسق (٢) ، الا فيما اذا تعلق

لغة : وكلت الامر الله (وكلا) و (وكولا) ؛ يوضته الله واكتبيت به ٠ المصباح ألمنيم : ٦٧٠ مادة (وكلت) . وشرعا : تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته ، فيها يتبل النيابة ، أي : شرعــــا . انظل التحقة : ١٩٤/٢ ، تليوبي على شرح المنهاج : ٢٣٣/٢ ، النهاية : ٥/٥١ .

 إ - توله نمالي : « نابعثوا حكما من أهله ، وحكما من أهلها » سورة النساء : آية : ٩٠٠ -

٢ -- وكل النبي عملي الله عليه وسلم حكيم بن حزام في شراء شماة . , واه أبو دأودو التروذي -

انظر سنن ابي داود بشرح عون المعبود : ٢٤١/٦ ، التربذي مع تحقة الاحوذي : ١٩٠/٢ ، تلخيص الحبير : ١٩٠/٤

٣ _ ألاجهاع: قال الشوكاني : 3 وقد حكن عماحه البحر : الاجهاع على كونها يشروحة ٢ نيل الاوطار : ٥/٢٠٦ ، وانظر دراتب الاجماع : ٦١ -(٢) المثالة : صفة توجب براعتها الاحدال عما يخل بالروءة عادة ظاهرا) عالرة الواحدة بن

صغائر الهغوات ، وتعريف الكلم لا نقل بالرواة الله ! ، لاعتبال الغياملة ، والتعبيان ، والتأويل ، يخلاف ما أذا عرف منه ذلك ، وتكرر : ١٠٠٠ الظاهر الاخلال ، ويعتبر عرف كل تسلمن ، وما يعتاده من لبسه ، وتعاطيه البيع ، والشراء ، وحمل الابتعة ، وغير ذلك ، فاذا معل ما لا يليق به لغير شرورة ، قدح ، والا فلا - -

رج: الفاسق : الخارج . أصابة : يتال : (نسق) (نسوقا).خرج عن الطابة ، والإسلام ١٠٠ ١٠٠ ما والاختاف ، قدم (غاسة ،) ، والحدد (تسبسات ا و (يفسق) بالكسر لغة حكاها الاختش ، غيو (غاسق) ، والجمع (غساق) ، و (غستة)

قال ابن الأعرابي : وم يسمع . حسق ؛ في كلام الجاهلية مع الله عربي قصيح ؛ ونطق بسه انظر : المصباح الليم : مادة (سمن) : ٧٣) وحندار الصحاح : مادة (قسق) : ٣٠٥

والمعنى : أنه لا يشترط في الوكيل كونه عادلا ، وعلى حدا نبيجوز توكيل القاسق -(3) شال الريش : ٤ غان وكل عن غيره ، كولي لم يوكل الا عدلا ؟ •

> نهاية المحتاج : ١٠/٥ -اي : لأن القاسق يخشى بنه تغييع حتوى أبوط .

لم أجد هذه السالة في نتج العزيز والروضة في مطاعا .

- 140 -

The same

رز أي العشرة دواهم .

⁽٢) أي : وبعد الوزن تبين أن السترة التي نيها نساوي ، 'حد عشر درهما . (٣) فكر الامام الزركشي : الدرعم ، والذي في نتيع العابير : الدينام .

⁽⁾⁾ أي : في جميع ألدراهم .

⁽ه) أي : أن الدرهم يكون مضمونا على التابض •

اللام للتعليسال •

⁽٧) نتج العزيز : ١٦٧/٨ ، والروسة : ٢٨٠/٢ -

⁽١) أي : عجاء المشتري بدينار صحيح ؛ من أن وزك بثنال ونصف ؛ ذهب صاحب الثنية السي الله يجيد على البائع تبوله ، إما الزيادة (وهن : نصف مثنال) فهن المائة في يد ألبائع .

⁽١٠) الذي جزم الرامعي في نتح العزيز ؛ والنووي في الروضة هو عدم اللزوم -(11) أي : أن تراضيا على الشركة في النيشار جارً •

⁽¹⁷⁾ أي : لو أراد البائع ، أو المشتري كسر العينار ، لباخة كل وأحد منهما تصبيه منه ، وأمتلسع

والعنة : لما في هذه التسبة من الضرر بالبائع أو النسنري . (١٣) نتج المزيز : ١٤١/٨ و ١٤٢ ، والروضة : ٢٦١/٦ -

747 - - -

لو كان له عشرة دراهم على غيره . وأعطاه عشرة عندا. فوزنت (١) ، وكانت أحد عشر (١) ، كان الله هم (٢) الفاضل المقبوض عنه على الاشاعة (١) ، ويكون مضمونا عليه (°) ، لأنه قبضه لنفسه (٦). ذكره الرافعي في باب الربسا (^{٧)} .

٣٨٣ _ ميألة

لو قال بعث بدينار صحيح (١٨)، فجاء بصحيح وزنه مثمَّال ونصف. قال في التتمة : عليه قبوله والزيادة أمانة في يده (١) ، قال الرافعي : والحق أنه لا يلزمـــه قيوله (١٠)؛ لما في الشركة منالضرر . وقسد ذكسر في البيسان نحوه ، ولكن إن تراضيًا عليه جاز (١١١) ، ولو أراد أحدهما كسره فامتنع الآخر لم يجبر عليه ، لما في هذه القسمة من الضرر (١٢) . ذكره في البيع في الكلام عَلَى الشرط الخامس (١٣) .

> ۱۱) أي : العشرة دراهم ٠ (٢) أي : وبعد الوزن تبين أن النترة التي نيها تساوي ، أحد عشر درهما ، (٢) ذكر الإمام الزركشي : الدرهم ، والذي في فتح العزيز : الدينار .

(٤) أي : في جميع ألدراهم •

(د) اي : أن الدرهم يكون مضمونا على التابض •

(٧) غتج العزيز : ١٦٧/٨ ، والروضة : ٢٨٠/٢ .

(٩) أي : غجاء المشتري بدينار صحيح ، الا أن وزنه مثنال ونصف ، ذهب مساحب التنهة السي

انه يجب على البائع تبوله ، إما الزيادة (وهي : نصف مثنال) نهي امانة في يد ألبائع . (1٠) الذي جزم الرامعي في ننح المزيز ، والنووي في الروضة هو عدم اللزوم .

(١١) أي : أن تراضيا على الشركة في الدينار جار . (١٢) أي : لو أراد البائع ، أو المشتري كسر الدينار ، ليأخذ كل واحد منهما نصيبه منه ، وأمتسم

والعلة : 14 في هذه التسمة من الضرر بالباتع أو المستري .

(١٣) عنم العزيز : ١٤/١)؛ و ١٤٢ ، والروضة : ٢٦٤/٢ .

باب اركالسنة ٠

٢٨٤ - مسألة

لا يشترط في الوكيل العدالة (٢) ، فيجوز توكيل الفاسق (٢) ، الا فيما أذا تعلق الرصال (١)

نعة ، وتنت الامر الليه ; وكلا ؛ و وترلا ؛ الموتد الله واكتفيت به ٠

المسياح ألمني : ٦٧٠ مادة (وكنت) • وشرب : تغويض شخص لغيره ما يفطة عنه في حياته ، نيما يتيل النباية ، اي : شرعسسا ، انظل التحلة : ٢٩٤/١ ، تلييلي على شرح المناج : ٢٢٦/٢ ، النهاية : د/١٥٠ ، ١ -- توله نمالي : ٥ مايعتوا حكما من أخنه ؛ وحكما من أهلها ٢

سورة النساء : آية : ١٥٠٠

٢ _ وكل النبي عملي الله عليه وسلم حكيم بن هزام في شراء شماة . رواه ابو دأودو الترهذي ٠ انظر سنن ابي داود بشرح عون المعبود : ٢٤١/٨ ، الترمذي مع تحقة الاهوذي :

١٦٩/٤ ، تنفيص الحيير : ٣/٠٥ ٠ ٣ _ ألاحياع: قال الشيركاني : ﴿ وقد حكى صاحب البحر : الاجياع على كونها بشرومة ﴾

نيل الاوطار : ٢٠٢/٥ ، وانظر مراتب الاجماع : ٦١ • (٢) العدالة : صنة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة ظاهرا ، فالمرة الواحدة من صفائر الهنوأت ، وتحريف الثلام لا نظل بالروءة ظاهرا ، لاحتمال الغسط ، والنسيان ، والتأريل ؛ بخلاف ما اذا عرف منه ذلك ؛ وتكرر ؛ نبكون الظاهر الاخلال ؛ ويعتبر عرف كل

تمذص ، وما يعتاده من لبسه ، وتعاشيه نلبيع ، والشراء ، وهبل الامتعة ، وغير ذلك ، عنذا نعل ما لا يليق به لغير شرورة ، تدح ، والا غلا . (٢) الفاسق : الخارج عن ألطاعة : يتال : (نسق) (نسوتا) خرج عن الطاعة ، والاستسم (النسق) . و (ينسق) بالكسر لغة حكاما الاختش ، نهو (ناسق) ، والجمع (نسساق)

و رينستي) بالكسر لغة حكاما ، لاخنش ، نبو (ناستي) ، والجمع (نساتي) ، و (نستة) قال ابن الاعرأبي : ولم يسمع (ناسق) في كلام الجاهلية مع انه عربي نصيح ، ونطق بسه انظر : المسباح المنير : بَادة (نسق) : ٧٢) وبختار الصحاح : بادة (نسق) : ٣٠٥ والمعنى : أنه لا يشترط في الوكيل كونه عادلا ، وعلى هذا فيجوز توكيل الفاسق •

(3) قال الرملي : ﴿ غَانَ وَكُلُّ عَنْ غَيرِهُ ﴾ كولي لم يوكل ألا عدلا ﴾ • نهاية المحتاج : ٥/٠٤ .

(a)
 أي : لإن الفاسق يخشى منه تضييع حتوق ألواد -

(٦) لم أجد هذه المسألة في منتج العزيز والروضة في مناتها .

٣٨٥ _ مسألة

نو كنب الى انسان : اني وكنتك ببيع كنه من مالي ، أو باعتاق عبدي . فان تسنا : الوكالة لا تمتاج إلى القبول (١) ، فهو (٢) ككنية الطلاق (٢) ، وان قلنها : تحتاج الى القبول (؟) ، فكالبيع (°) ، ذكره في باب (٦) الطـــلاق .

YAT

حث قلنا : تفسد الوكالة (٧٠ . نصرت ٥١ سه ٥١ . الرحود الوذن(١٠) . رسرنت؛ إذا صح الإذن . فلو كان فاسدا(١١) لتوجهه آلى غير معين(١١) ، كما لسو ا تال: ركنت من أراد بيع داري . لا يصح (١٣) : أشأر الى ذلك في الحج ، فيما لوَ

ال قال الذات : وأما التبول ، فيطلق بمعنيين : لحدهها 1 الرضا والرئية فيها فوض اليه ٤ وتتيضه الرد

والثاني : اللهظ الدأل عليه على اللحو المعتبر في البع وسائر المعابلات ، ويعتبر في الوكالة الندول بالمعلى الاول ، حتى لو رد غتال : لا أقبل ؛ أو لا أفعل ، يطلت الوكالة ،

رتاق : و ولما المُعنى الثاني وهو التبول لفظا ، فنيه أوجه : أصحها : لا يشترط ، .

انض الروضة : ١٤٠٠/٤ -

(٢) (فهو) سقطت بن ــ ك ــ ٠

(٣) مال النووي: • واما الكناية ، نيتم يما أنطلاق مع النية بالأجماع ، ولا يتم بلا نية ، وهي كثيرة ، كنوله : انت خلية وبرية ، وبنة وبنلة ، وبائن وحرام ، وحرة ، وانت واحسدة ، وأعندي ، واستتبرتي رحمك ، والحتى بأهلك ٠٠ ١

انظر الروضة : ٢٦/٨ . ووجه ألتياس : أن الكناية في الطلاق يتع بها الطلاق بالنية ، ولا تحتاج الى لفظ الطـــلاق ،

عكدلك الوكالة لا نحتاج الى التبول باللفظ بل يكني الرضا والرفبة نيها .

(٤) اى : الوكانة تحتاج الى التبول باللفظ ، وعلى المنى الأول للتبول والاصح من الاوجه من المعنى ألثاني : لا يشترط التلفظ بالتبول . وعنى هذا منكني الكنابة ، ويجل الركيل مأذونا في المتصرف .

(a) (باب) سقطت من _ ك _ -

(٦) الروضية : ١/٨ ٠

(٧) أي : في كل محل تفسد به الوكالة ، وذلك كأن يوكل السفيه المأذون بالنكاح غيره ، أو توكلت ألمرأة بدون اذن زوجها ، مثلا .

انظر الاشباه والنظائر : ص ١١) ٠ ای : الوکیسل .

(٩) أي : تصرف الوكيل مع غساد العقد ،

أي : من الموكل للوكيـــل .

(11) أي : لو كان الاذن غاسدا .

(١٣) أي : لتوجه الانن الى غم معين ، ويشترط في الوكالة أن يكون الوكيل معينا . (١٣) أي : لا يصبح تصرفه .

قال المعضوب؛ من حج على فلسه مالة درهم 🖖

۲۸۷ - سأنة

لو وكل وكيلا بشراء عبداً" ، فاشترى من يعنق على الموكل (") ، فلي وتوعه للموكل ، وجهان (؟) . أشهرهما : (٥) وهو الذي أورده الجمهور ، الوقوع (٠) ، لأن اللفظ يتناوله (٧) ، وقـــد رضي بعبد (٨) ، ان بقي له ، انتفـــع به (١٠) . وان عتق عليه . ناله ثوابه(١٠) .

ير وكل النشتري الباتع . بأن يأمر من يشتري منه للموكل جاز (١١١) . وكذا لو قال لبائع : وكل من يُنبِضَ لى مثك ، فقعل ، جاز . ويكون ركب لمُدّري(١٠) .

(۱) نتج أنعزيز : ٢٠/٥ ، والروصة : ٢٠/٣ .

(٣) ای : بان خال له : وکناك بشراء عبد .

(٣) اى : ماشىترى الوكيل من يعنق على الموكل ٠ ويسمى المتق بالترابة ، ضن ملك أباه ، أو أنه ، أو أحد أصدونه من الاجداد ، والجدات من جهة الاب أو الام ، أو ملك من أولاده ، وأولاد أولاده ، وأن سنلوا ، عنق عليه ، سواء ملكة تهرا بالارث ، أم اختيارا بالشرأء ، واللهبة وغيرهما ، ولا يمنق غير الاصول والغروع ، كالاخوة ، والاعبام ، والاخوال ، وسائر الاتارب .

الروضية : ١٣٣/١٢ . (٤) وهذان الوجهان ، هما :

١ ــ الوتـــوع ٠

٢ ــ عدم الوتوع ٠ (ه) ای : اشمر الوجهین .

(٦) اى : وتوع الشراء ٠

 إلام التعليل . نعله وتوع الشراء ، أن اللفظ بتناول من يعتق على الموكل ، لاطلاق اللفظ . (A) انواو للحال ، أي : والحال أن الموكل قد رضى بعبد ، أي عبد .

 (٩) اي : ان بتى العبد في ملكه انتفع به ٠ (1) وقد تظاهرت النصوص ، والإجماع على أن عنق العبد تربة .

الروضة : ١٠٧/١٢ .

مكذ، أطلق الزركشي هذه السألة ولم ينسبها الى مطنتها · (١١) اي : أن الشتري له حتى توكيل ألبائع ، وصورة التوكيل :

 ان يتول المشتري للبائع ، مر شخصا يشتري منك للموكل ، جاز هذا التوكيل ، . (١٢) والصورة الثانية في توكيل المستري للباتع -

د أن يتول المستري للبائع : وكا لَسْخما يتبض لي منك البيع ، نفعل البائع ووكل شخصا يتبض البيع الشتري ، جاز ، ويكون الباتع وكيل المستري حينت ، .

- YAY - .

ذكره في البيع في الكلام على قبض البيع (١) .

٢٨٩ - مسألة

لو كذب مدعى الوكالة (٢) ، ثم عامله (٣) ، وظهر صدقه في دعوى الوكالة (١) فقرلان (°) . حكاهُما الحليمي (٦) . ذكره في باب العبد المأذون (٢) ، واقتضى كلامه ترجيح الصحة (٨).

ال سلم إلى وكمله ألفا ، وقال: اشتر لي عبدا ، وأد هذا في ثمنه (١) ، فاشة ، إلوكيل (١٠) ، ففي مطالبته الموكل بالثمن طريقان (١١) ، أحدهما : يطالب ولا حكم

> ۱۱) في د : المشترى . قتح ألعزيز : ٨/٥٥) ، والروضة : ٣/٠٦c . .

(١) أي : أدعى شخص آك ونيل ملان وهو كانب في دعواه .

(٣) أي : ثم عامله شخصر آخر . (٤) أي : بعد تعامله في اجبح ؛ أو الشراء ؛ ظهر صدق مدعى الوكالة ،

(٥) وهذان الوجهان • هما :

(٦) الطيمى : هو أبو عبسدالله الحسسين بن الحسن بن محمد بن طيم المعروف بالعسليمي كان شيخ الشانعية بما وراء النهر ، وانظرهم بعد أستاذيه التفال الشاشي والاودني ، ولد بيخاري سنة ٣٣٨ ه ، وما سنة ٢٠٦ ه .

طبقات الاستوي (١/٤٠٤ ، وألعبادي : ١٠٥ ، وطبقات ابن هداية .

(٧) منتح العزيز : ١٢٦/١ ، والروضة : ٦٩/٣ .

(٨) وعبارة نتح العزيز : « ولر عامل ألمأذون من عرف رقه ، ولم يعرف اذنه ، ثم بان كونه ماذونا ، فهو ملحق

عند الائمة بماأذاباع مال أبيه على ظن أنه هي ، فاذا هو مبت ، ويترب منه تولان حكاهما الحنيبي ١٠٠٠ م .

فنح العزيز : الصفحة السابقة . قال النووي : و غلت ولو باع ما لا يظنه لنفسه ، غبان مال أبيه ، وكان مبتا هال المقد ، صح

بلا خلاف ، كذا نتله الاسام عن شيخه ، . نبين أن كلام الامام الزركشي : ﴿ وَانْتَضَى كَلَامُهُ الصَّحَةُ ﴾ . في محله .

وقد ستطت هذه المسألة جميمها من سد سه .

(٩) أي : وأد هذا الإلف في ثبته .

(١٠) أي : ماشتري الوكيل العبد .

(١٦) أي : هل يحق للبائع مطالبة الموكل بثبن العبد 1 طريتان . وهها :

١ - له حق الطالبة. ٢ - ليس له حتى مطالبة الموكل .

خَمَا التعيين مع الركيل ، لأن الركيل سفير محض ، والمأذون مستخدم بلزمه الامتثال والبرام ما البرَّد السبد ل ذمته (١) ، وأقيسها (٢) : طرد خلاف المأذُّون حتى يطالب

في الأُصْح (*) . ذكره أن ياب العبد الأغون (*) . .

(١) أحد هذين الطربتين ، أنه يحق للبائع مطالبة المركل ، ولا حكم لتعيين الالف مع ألوكيل ، لان

الوكيل سفير محض عن الموكل • ويضالف العبد المأنون ، حيث يجوز للباتع مطالبة السيد ، لان العبد المأنون مستخدم يازمه امتثل أمر سيده ، والتزام ما التزم السيد في نمته .

(٢) اى : اتبس الطريقين ٠ (٣) والذلاف في العبد المأنون ، هو كبا قال الابام النووي : « أذا يساع المأنون سلمة »

وتبض الثبن ، منستحت وقد تلف الثبن في يد ألعبد طلبشتري الرجوع ببدله على العبسد على الصحيح) لاته مباشر للمتد ، وني وجه : لا يرجع عليه ، لأن يده يد السيد ، وفي مطالبته (المستري) السيد أوجه ،

أصحها : يطالب أيضا ، لأن العقد له ، الروضة : ٢٠/٧٥ .

عملى هذا يجوز البائع مطالبة الموكل ، على الاصبع . (٤) غتم المزيز : ١٣٢/٩ و ١٣٣٠

- 144 -

- 144 -

وكل ذلك لا يتصور استيفاؤه ولكن استيفاء الدين عبارة عن نوع مبادنه وهو– مبادلة المأخوذ العـين بما في ذمة الغريم وتعلّيـكم جذا القدر المأخوذ من المال فأشبه البيع والخصومة في حقوق مبادلة المال بالمال فيملكه الوكيل مخلاف الوكيل بقبض النمن ، لأن ذلك توكيل باستيفاء عين الحق لا بالمبادلة لان عينه مقدور الاستيفاء فلا يملك الخصومة فيها الا بأمر جديد فهو الفرق بين الفصلين فإذا لم يملك الخصومه لا تسمح بينة المدعى عليه على الشراء من الموكل بالقبض لانها بينة قامت لا على خصم ولكنها تسمع في دفع قبض الوكيل

وبجوز أن تكون البينة مسموعة من وجه دون وجه كمن وكل إنسانا بنقل روجته الى حيث هو فطالمها الوكيل بالانتقال فأقامت البينة على أن زوجها طلقها ثلاثا تسمع هذه البينة في اندفاع حق الوكيل في النقل ولاتسمع في اثبات الحرمه كذا هذا.

وكذلك الوكيل بأخذ الدار بالشفعة وكيل بالمبادلة ، لأن الآخذ بالشفعة بمنزله الشراء، وكذا الرد بالعيب والقسمة فها معنى المبادلة فكانت الخصومة فيها من حقوقها فيملكها الوكيل كالوكيل ألبيخ والوكين بالقيض اذا أراد أن

هذا على وحهين: (ما ان كانت الوكاله عامه بأن قال له وتت الموكيل بالقبض الضنع لما ششت أراء اصنعت لمن شيء فهو جيار على أو شور بالله دارا الله كانت حاسه بأن ل برل ذلك عند التوكيل بالقبض . فإن كانت عامه بملك أن يركن فيريه بالتبطر ، لان الأصل فيا عجرج مخرج العدوم الجراؤه عني سموم...

وان كانت خاصه فليس له أن يوكل غيره بالقبض ، لأن الوكيل يتصرف بتفويض الوكل فبملك قدر مافوض البه . فإن فعل ذلك وقبض الوكبل الثانى م يبيراً الفريد مرافدين ، لأن توكيله بالقبض أذا لم يصح فقيمته وقبض الاجنى سواء ، قان وصل الى يد الوكيك الاثول برى . الغريم $\overline{Y} ن وصل الى يد م مهم$ نائب الموكا في القبض

. من من يسس من الوليل الأول صين القابض للغريم لأن قبضه بجمة استيفاء الدين والقبض بجهة استيفاء الدين قبض بجمة المبادلة على مامر والمقبوض بحهة المبادلة مضمون على القابض كالمقبوض على سوم الشرا. وكان له أن يرجع بما ضمن على الوكيل الأول ، لامه صـــار مغروراً من جهتـــه بتوكيله بالقبض فيرجع عليه ، إذ كل غار ضامن للمغرور بما لحقه من العهدة فيرجع عليه بضان الكفالة ولا يعرأ الغريم من الدين لما قلنا ان توكيله بالقبض لم يصح فكان للطالب أن يأخـذ الغريم بدينه ، وإذا أخذ منه رجع العريم على الوكيل الناني لما قلمنا ، ويرجع الوكيل الثاني على الأول بحكم الغرور لما قلمنا ان الوكيل بقبض الدين للموكل على إنسان معين أو فى بلد معين لإيملك أن يتعدى الىغيره لأن المتصرف بحكم الآمر لا يملك النعمدي عن موضع الامر وليس للوكيل بقبض الدين أن يأخذ عوضًا عن الدين ﴿ وهو أَنْ يَأْخَذَ عَيْنًا مَكَانِهِ ﴾ لأن هذه معاوضة مقصودة وانها لاندخل تحت النوكيل بقبض الدين ، وهذا لما بينا أن قبض الدين حقيقة لا ينصور لمــا ذكرنا فلا ينصور التوكيل بقبضه حقيقــة ، إلا أن التوكيل بقبض الدين جعل توكيلا بالمعاوضة ضرورة تصحبح التصرف

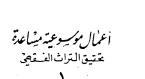
ولوكان ارجل على رجل دين فجاء إنسان الى الغريم وقال ان الطالب أمر ني أن أقبضه منك ، فإن صدقه النرج رأراد أن يدفع اليه لا يمنع منه . وان أبي ت أن يُرْ نَعَ اللَّهِ يَجِمْرُ عَلَى الدَّفَعَ فَي الدَّيْنُ وَقَى الدِّينِ لَا يَجْمُرُ عَلَيْهِ والفرق أن النصيديق في الدين اقرار الى ننسه فكان جبورًا على التسليم ؛

ودفع الحاجة المعلقة بالتوكيل بتبيض أندين وحقالضرورة يصير مقضياً بثيبرتها

خمنا للمقد فبقيت المعاوضة المقسودة خرجة عن العقد أصلا فلايعلكهاالوكيل

وفي العيُّ أَوْرَارِ عَلَى غيره فلا يصح ألا بتصديق ذلك النبير

وان لم يصدقه لم يجبر على الدفع ، فإن دفعه اليه ثم جا. الطائب فإن صدة. مضى الأمر وان كذبه وأنكر أن يكون وكل بذلك فهذا على وجوه نلانة . اما أنَّ صدقه ودفعه اليه وأما أن كذبه ومع ذلك دفع اليه · وأما أن لم يصدقه ولم بكنبه ودفع اليه ، فإن صدقه في الوكالة ولم يضمنه فعجا. الطالب يقال له ادفع





الدكتور عبدالت ارابوغدة

القاضي كذا نقله الرافعي (كأنه) () يقول أن الغرض يحصل بالشهادة على شهادته كها هو احد الوجهين ويصير الشاهـ د كالمودع لا يلزمه الا التخلية بـين الوديمـة ومالكها دون التسليم .

* الاذن في الشيء إذن فيا يقتضي ذلك الشي إيجابه (٢) *

وهل يكون إذنا فيا يقتضي ذلك الشيء استحقاقه هو ضربان :

(أحدهم) ؛ ما يكون أذنا في صور :

(منها): اذن لعبده في النكاح لا يكون " ضامنا للمهر والنفقة في الجديد بل هم في كسب العبد .

(ومنها)"؛ الوكيل بالبيع مطلقا له تبض الثمن في الأصح الأنه " من توابيع البيع ومقتضاه وله تسليم المبيع بعد ﴿ فِي ** الشَّمْنُ فِي الْأَصَّحِ .

﴿ وَمِنْهَا ﴾ إذْنَ فِي الضَّمَانَ فَقَطَ دُونَ الرَّجُوعِ فَأَدَى عَنَّهُ * الضَّامَنَ كَانَ لَهُ الرجوع لأن الأداء التيجة 🔗 البضياب المأذون ليه .

﴿ وَمِنْهَا ﴾؛ لو أذن لعبده في الوديعة فأتلفها لبدلها يؤديه من كسبه ومال تجارته

لامن رقبته كذا وقع في (الحاوى الصغير) واستشكل بأن (١) الأذن في الحفظ ليس إذنا في الاتلاف ولهذا لو جني (٣) العبد باذن السيد لا يتعلق بكسبه في الأصح كما قاله الامام لأن الإذن في الجناية ليس أذنا في قيمة ما يجنى عليه واجيب بأن المتلف في الحقيقة هو (") السيدلأن ابقائها في يده تسليط له على الاتلاف.

(الثاني)(": ما لا يكون إذناً يكم لو أذن لعبده في القران والتمتع لا يجب على السيد الدم على الجديد وفي القديم قولان بخلاف إذنه في النكاح فيكون (٥٠ ضامنا للمهر في القديم قطعا لأنه لا بدل للمهر وللدم بدل وهو الصوم والعبد من

(ومنها) : اذن لعباء في الأحرام بالحج (أ) فأحرم وارتكب محظورا من طيب أو قشل صيد لم يجب على السيد الفدية وفرضه " الصوم بل للسيد منعه 🙌 في حال الرق.

(ومنها): لو احصر العبد تحلل وعليه الصوم وليس للسيد منعه في الأصح لإذنه في سببه .

* الأذن في تصرف معين *

هل يتعدى ما وجب بسببه الى غير ذلك المعين؟ ٣٠

⁽١) في (ب) وكانه . .

⁽٢) ق (د) و ايجاب و .

⁽٣) هذا الفرع المشار اليه في القوسين وهو الفرخ الأوب ن هذه القاعدة ساقط من الأصل . (٤) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل : منها ، .

⁽٥) في (ب) الأنه ليسي من و . .

⁽٦) في (ب) ١ نوفمبر ١ .

⁽٧) هكذا في (ب) وفي الأصل وعنه الفنيان ، وبي (د) وعن الضيان ، .

⁽٨) هكذا في (ب . د) وفي الأصل (بيسه : . .

وفاعكما فيروم في الأحمال المعاقل الم

⁽٢) في (د) و جنا ۽ بالاف المدودة .

⁽٣) هذه الكلمة ساقطة من الأعسل ، د . (٤) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل و وسها ٤ .

⁽۵) هكدا في (د) وفي الأصل ، ب و يكون ، .

⁽٣) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل دبالاحرام في الحج . .

⁽٧) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل دوفرضه ه .

⁽٨) ق (د) دبيعه ۽ .

⁽٩) في (د) و العين ۽ . ز

بقي وإن كان لا يتقوم به فاذا بطل المضاف المذكور بقي الحكم على صحته .

(الاول): ما يبقى فيه العموم قطعا كما إذا أعتق عبدا معييا (" عن كفارته بطل كونه عن كفارته ويعتق عليه وكذا لو قال (١) اعتق مستولدتك عني على ألف فقال أعتقتها عنك عتقت ولغا قوله عنك ٣٠ ولا عوض عليه في الأصح لأنه رضي به بشرط الوقوع عنه " ولم يقع . قال الغنزالي (رحمه الله)" واعلم أن حكم الشافعي (رحمه الله) ٢٠ بنفوذ العتنق في المستولدة مع قولـــه اعتقتها ٣٠ عنك يدل على أنه إذا وصف ١٠٠ العتــق والطـــلاق بوصف محــال يلغى ﴿ الوصف دون الأصل ، ومثله لو قال لمعينة :جعلت هذه أضحية أو نذر التضحية بها وجب ذبحها وتكون قربة وبفرق لحمها ١٠٠٠ صدقة ولا تجزي ١٠٠٠ عن الضحايا . ومنه لو أخرج زكاة ماله الغائب وهو يظن سلامته الشخبان تالغا يقع تطوعا بلا خلاف كما أشار اليه الوافعي في باب تعجبل الزكاة ولم يخرجوه على هذا الحلاف حتى لا تقع (""صدقة على وجه ويسترده (""من الفقيركما لودفع

اليه الزكاة المعجلة ولم يشترط الاسترداد ان عرض مانع فان الأصع أنه يسترده .

ومنه:لو تحرّم بالفرض منفردا فحضرت جماعة قال الشافعي (رحمه الله)('' أحببت أن يسلم من ركعتين (١) وتكون نافلة ويصلي الفرض فصحح النفل مع إبطال الفرض.

ومنه:إذا استأجر لزراعة الحنطة شهرين فان شرط القلع ٣٠ بعد مضي المدة جاز وكأنه لا يبغي "مللا القصل " وان شرط " الابقاء فسد العقد للتناقض ولجهالة غاية الادراك ثم اذا فسلم فللمالك منعه من الزراعة لكن اذا زرع لم (يقلم)** زرعه مجانا للاذن بل يأخذ منه أجرة الثال لجميع المدة قطع به الرافعي في كتاب الاجارة ولم يحك فيه خلافا .

(الثاني): ما لا يبقى قطعا كيا اذا وكله ببيع قاسد قليس له البيع مطلقا لا صحيحا لانه لم يأذن فيه ولا فاسدا لان الشرع لم يأذن وكذا البيع الفاسد لايستفيديه التصرف في المشتري قطعا ولا اعتبار ٥٠ بالاذر الضمني فيه لأن الاذن في ضمنه ناقل للملك (**أولا ينتائل ***بخلاف ما إذا فسدت الوكالة فان الملك فيه على مالكه .

-117-

⁽١) هذه الكلمة ذكرت في (ب) وساقطة من الأصل . د .

 ⁽٣) الكلام المشار اليه في القوسين بعد كلمة و أعثق . . . وقبل تسمني ور خوص و ساقط من الأصل

وموجود في (ب ، د) ولا فوق بين النسختين (ب . د) الا في كنمة راحدة وهي (لغن) فانها في (^د) كتبت بالالف في أخرها بدلا من الياء (لغا) بالالف تسويةً .

 ⁽٤) هكدا في الاصل ، دوفي (ب) «الوقوع له عنه ه .

رم، منه اجللة الدعافية فكرت في (ب) -

٢١) عده احمدة الدعائية دكرت في (ب)

⁽٧) مكنا في رب، وفي الإصل. د ، اعتقباً ، .

٨١) هكنا في (ب ، دُ وق الأمس (وصفت) .

⁽٩) هكذا في (ب . :) وفي الأصل (يكفي ا .

⁽١٠) في (ب) ، ويفرنه لحمها ، وفي (د) ، وتفرقة لحمه ، .

⁽۱۱) في (۵) ايجوي ۱ .

⁽١٢) هكذا في (ب . د) وفي لأصل السلامة ١ .

⁽۱۳) ق (د) ايقع ١٠.

⁽١٤) في (٤) اويسترد ١٠

⁽١) هذه الجملة الدعائية ذكرت في (ب) .

⁽۴) في (۵) ۲ الركعتين : .

وع، و ١٤١٦ شرطا القطع ١٠٠

⁽٤) هكدا ق (ب) وق (الاصل ، د) ايبقي ا .

⁽٥) هكذا في (د) وفي (الاصل ، ب) والقصيل ١٠٠ .

⁽۹) في (ب) و شرطا ۽ .

⁽٧) هَكَذَا فِي (ب، د) وفي الأصل وأفسد،

⁽٨) هكذا في (ب) وفي (الأصل ، د) ويقطع ، .

⁽٩) هكذا في (ب ، د) وفي الاصل و والاعتبار . (10) هكذا في (ب؛ وفي الاصل إناقل الملك ، وفي (د) ناقل الملك .

⁽١١) في (د) يستقل .

بقيُّ وإن كان لا يتقوم به فاذا بطل المضاف المذكور بقي الحكم على صحته .

(الاول): ما يبقى فيه العموم قطعا كها إذا أعتق عبدا معيا " عن كفارته بطل كونه عن كفارته ويعتق عليه وكذا لو قال (١) اعتق مستولدتك عني على ألف فقال أعتقتها عنك عتقت ولغا قوله عنك ٣٠ ولا عوض عليه في الأصح لأنه رَضي به بشرط الوقوع عنه " ولم يقع . قال الغزالي (رحمه الله)" واعلم أن حكم الشافعي (رحمه الله) " بنفوذ العتق في المستولدة مع قول اعتقتها ٣٠ عنك يدل على أنه إذا وصف ١٠٠ العتـق والطـلاق بوصف محـال يلغى " الوصف دون الأصل ، ومثله لو قال لمعينة :جعلت هذه أضحية أو نذر التضحية بها وجب ذبحها وتكون قربية ويفرق لحمها ٥٠٠صدقة ولا تجزي *** عن الضحايا . ومنه لو أخرج زكاة ماله الغائب وهو يظن سلامته ﴿ الْهَالَ بَالْفَا يقع تطوعا بلا خلاف كها أشار البه الرافعي في باب تعجيل الزكة ولم يخرجوه على هذا الحلاف حتى لا تقع (**)صلقة على وجه ويسترده (**من الفقيركما أودنع

اليه الزكاة المعجلة ولم يشترط الاسترداد ان عرض مانع فان الأصح أنه يسترده .

ومنه:لو تحرّم بالفرض منفردا فحضرت جماعة قال الشافعي (رحمه الله)(١٠ أحببت أن يسلم من ركعتين (١) وتكون نافلة ويصلي الفرض فصحح النفل مع إبطال الفرض.

ومنه:إذا استأجر لزراعة الحنطة شهرين فان شرط القلع ٣٠ بعد مضي المدة جاز وكأنه لا يبغي ⁽⁴⁾ الاحالقصل (⁶⁾ وان شرط (⁰ الابقاء فسد العقد للتناقض ولجهالة غاية الادراك ثم اذا فسلاً فللمالك منعه من الزراعة لكن اذا زرع لم (يقلمع)^^ زرعه مجانا للاذن بل يأخذ منه أجرة المثل لجميع المدة قطع به الرافعي في كتاب الاجارة ولم يحك فيه خلافا .

(الثاني): ما لا يبقى قطعا كها اذا وكله ببيع فاسد فليس له البيع مطلقا لا صحيحا لانه لم يأذن فيه ولا فاسدا لان الشرع لم يأذن وكذا البيع الفاسد لا يستفيد به التصرف في المشتري قطعا ولا اعتبار ** بالاذن الضمنـي فيه لأن الاذن في ضمته ناقل للملك ٥٠٠ولا ينتقل ٥٠٠بخلاف ما إذا فسدت الوكالة فان الملك فيه على مالكه .

⁽٢) هناه الكلمة دكارت في (ب) وساقطة من الأصل ، د .

⁽٣) الكلام المشار اليه في القوسين بعد كلمة ، عنق . . . وقبل كسنتي ولا بنوض) ساقط من الاسمار وموجرة ني (ب . د) ولا فوق بين النسختين (ب . د) الا بي كنسة واحدة وهي (الهي) فاتبا في (:) كتبت بالانف في أخرها بدلا من الياء (نغا) بلانف تسودة .

⁽٤) هكذا في الاصل ، دوفي (ب) «الوقوع له عنه» .

⁽٥) هذه الجمنة الدعائية ذكرت في (ب)

⁽٢) هذه اجد : الدعائية ذكرت في (ب) .

⁽v) هكذا في (ب) وفي الأصل ، د ، اعتقها ، .

⁽٨) هكذا في (ب . د) وفي الأصل (وصفت) .

⁽٩) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل (يكفي) .

⁽١٠) في (ب) ، ويفرقه لحمها ، وفي (د) ، وتفرقة لحمها ، .

⁽۱۱) يې (د) نېجتري ، .

⁽١٢) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل السلامة ؛ .

⁽١٣) في (د) ديقع ء .

⁽١٤) في (د) اويسترد ١ .

⁽١) هذه الجملة الدعائية ذكرت في (ب) .

ره. في زن ۱ الركعتين ۲

حروره الناطا غلفه ا

 ⁽٤) هُرُكَدا ق (ب. ري ٢٠٠٥ أن ١٤ اليقى

⁽٥ عكدًا في (د) وفي (الأصل ، ب) والقصيل ١٤ -

⁽٦) بي (ب) د شرطاً د . (٧) مُكذَا في (ب ، د، وفي الأصل وأفسده .

⁽٨) هكندا في (ب) وفي (الاصل، د) ايقطع ١٠.

⁽٩) هكدا في (ب ، د) وفي الاصل و والاعتبار و .

⁽¹⁰⁾ هكدا في (ب) وفي الاصل وناقل الملك ، وفي (د) نافل الملك . .

⁽١١) ي (د) يستقل .

الاستىردادوجهان قربهما٬٬۰ الامام من قولى التحرم٬٬۰ بالظهرقبل٬٬۰ الزوال .

(ومنها): لو ٤٠ علق الوكالة على شرطوتصرف الوكيل بعد الشرط والأصح الصحة لأنه بطل خصوص الوكالة فيبقى عموم الاذن ، وهل يجري هذا في النكاح كما لو وكل الولى (٥) قبل استئذانها في النكاح فانه لا يصبح على الصحيح فلو (١) زوج الوكيل بعد استئذانها وكان (١) بعض المشايخ يصححه تخريجـا له (٨) من هذه الصورة والظاهر أنه لا يصح وكلام الامام يقتضيه وسنذكر ما يۇ يدە .

(ومنها) : لوقالت وكلتك بتزويجي فليس بإذن لأن توكيل المرأة في النَّارِح باطاً قال الرافعي ويجوز أن يعتد به اذنا لما ذكرناه ﴿ فِي الوكالَّةِ .

(ومنها) : الشركة والقراض اذا فسدا لأمر أو شرط فاسد فتصرف الشريك أو العامل نفذ التصرف وادعى بعضهم نفي الخلاف فيه لكن (ابين سِنْ إِنْ طَرِدُ فَيْهُ خَلَافَ الوكالة . وَدُرُ ذَكُرُ الْإِمَامِ =

 (منها): إذا انصبخ عقد القراض بتلف(١) شيء من رأس المال أن العامل هل يتصرف بحكم الاذن الأول قال والسبب فيه أن صيغة (١) الإذن وإن كانت قائمة (١) فقد اختلفت الجهة والوكالة لا تحتمل استرسال تصرفات الشريك بذلك من غير

(ومنها) : قال له على ألف من ثمن خرأو لا يلزمني يلغو⁽¹⁾ الأخير وهل يصح الاقرار؟الأصح بعم .

(الرابع): مافيه خلاف والأصح لا يبقى فمنها لو وجد القاعد خفة في أثناء صلاته فلم يقم بطلت صلاته على الأظهر ، وكذا لو قلب فرضه نفلا بلا سبب حكاه ابن كج .

(ومنها) بلوتيمم لفرض قبل وقته فالأظهر أنه لا يستبيح به النفل" (ومنها) نـوى في رمضان ٥٠ صوما غيره من ٣٠ نذر أوقضاء أونفل لم ينعقد صومه عن رمضان لأنه لم ينوه ولا عما نواه مسافرا كان أو حاضرا لأن الزمان مستحق (^ لرمضان قاله في (الشافي) وقال (١) الرافعي من أصبح في رمضان (١) غير لاو ونوى التطوع لم يصح . وعن (أبي اسحاق)** أنه يصح . قال الامام نعلي قباسه (١) هكذا في (ب) وفي الأصل ، د (فتنف) .

(٢) في (د) رصفة ، .

٠٠ في زب، و المحرمة .

رسى في (د) ، مثل ، .

⁽٤) هذه الكلمة ساقطة من (٤) .

⁽م) عده الكلمة ساقطة من (ب) .

ره) في (هندونو أديد

ردر و رب ۱۹۶۰

⁽٨) هماء الكلمة سافطة من الأصل ، ب وذكوت في النا .

⁽١٠) هوعهاد المدين بحصد من يولس الاربي صنف في المله ومهره ومن تصاليفه شرح الوحيز لمانزالي توفي صنة نهان وسنهانة النظر طبقات ابن السبكي جاء ص ١٥٥ بالن حدثان حـ٣ ص ١٨٥ لشف الفلنون جـ ٢ ـ ص ٢٠٠١ طبقات الاستنوى جـ ٢ ص ٢٥٠ ـ تندرات الدهب حـ م س ٣٥ . وهمناك شخص أنحر يقال نه امن يونس وهو شرف الدين الأرب احمد من موسى من بولس عو المصل ويقال. له ابن يونس ولد سنة خس وسعين وخسيالة وتوفي سنة تنتين وعشرين وسنالة والنص عندت الل السبكي جــــه ص٢٧ ــــمرأة الجنان جـــة ص٠٥ ـــوفيات الاعيار جـــا ص٣٠ .

⁽٣) في (د) وثابته ، . (٤) هكدا في (ب ، د) وفي الأصل افيلغوه .

⁽٥) الفرح الذي بين القوسين والذي بدايته اوات لو تهمم لفرض . . ، ساقط من الأصل وموحود في

⁽٦) في (ب) ٢ رمن ٢ .

⁽٧) كُنْمَة (غيره) ساقطة من الأصار، دوذكرت في ب وكلمة عن هي في (ب) ومن ، فالكلام الذي في (ب) و صوما غيره من ٥٠٠٠ الخ٠

⁽٨) في (ب) ايستحق ١ .

⁽٩) في (د) وقال ۽ .

⁽۱۰) في (ب) ارمضن ا .

⁽١١) هوالشيخ ابواسحاق ابراهيم بن عني من بوسف الشيرازي مصنف المهذب والتبيه والنمع وغيرها من الكتب ، ولد (بغير وز ابلد) سنة تلاث وتسعين وللنائة وقبل سنة خس وتسعين وقبل ست وتسعين

الاسترداء وجُهان قربهماً (١٠ الامام من قولى التحرم(٣ بالظهرقبل(٣ الزوال .

(ومنها): لو ⁴ على الوكالة على شرط وتصرف الوكيل بعد الشرط والأصح الصحة لأنه بطل خصوص الوكالة فيقى عموم الاذن ، وهل يجري هذا في النكاح كها لو وكل الولى ⁴ قبل استثذائها في النكاح فائه لا يصح على الصحيح فلو ⁴ زوج الوكيل بعد استثذائها وكان ⁴ بعض المشايخ يصححه تخريجا له ⁴ من هذه الصورة والظاهر أنه لا يصح وكلام الامام يقتضيه وسنذكر ما يؤيده .

(ومنها) : لو قالت وكلتك بتزويجي فليس بإذن لأن توكيل المرأة في النكاح باطل قال الوافعي ويجوز أن يعتد به اذنا لما ذكرناه (۱) في الوكالة .

(ومنها) : الشركة والقراض اذا فسدا لأمر أو شرط فاسد فتصرف الشريك أو العامل نفذ التصرف وادعى بعضهم نفي الخلاف فيه لكن (ابن يونس ۱۰۰۰ طود فيه خلاف الوكالة . وقد ذكر الامام

(منها): اذا انفسخ عقد القراض بتلف (۱۰ شيء من رأس المال أن العامل هل يتصرف بحكم الاذن الأول قال والسبب فيه أن صيغة (۱۰ الإذن وإن كانت قائمة (۱۰ فقد اختلفت الجهة والوكالة لا تحتمل استرسال تصرفات الشريك بذلك من غير ضبط.

(ومنها) : قال له على ألف من ثمن خمر أو لا يلزمني يلغو^(١) الأخير وهل يصح الاقرار؟الأصح بعم .

(الرابع): مافيه خلاف والأصح لا يبقى فعنها لو وجد القاعد خفة في أثناء صلاته فلم يقم بطلت صلاته على الأظهر، وكذا لو قلب فرضه نفلا بلا مبب حكاه ابن كج .

(ومنها) بلوتيمم لفرض قبل وقته فالأظهر أنه لا يستبيح به النفل " (ومنها) نوى في رمضان " صوما غيره من " نذر أو قضاء أو نفل لم ينعقد صومه عن رمضان لأنه لم ينوه ولا عما نواه مسافرا كان أو حاضرا لأن الزمان مستحق " لومضان قاله في (الشافي) وقال " الرافعي من أصبح في رمضان " غير ناو ونوى النطوع لم يصح . وعن (أبي اسحاق) " أنه يصح . قال الامام فعلى قياسه (1) مكنا في (ب) وفي الأصل ، (وننف) .

⁽١) في (١) القرمها ، إ

⁽٢) في (ب) ، المحرم . .

⁽٣) في (۵) ۽ مثل ۽ .

⁽٤) هذه الكنمة ساقطة من (٤)

⁽٥) هذه الكلمة ساقطة من (ب) .

⁽٦) في (۵) مولو : . دلار ما د استان ا

⁽۷) في (ب) افكان ؛ (۸) هذه الكلمة سابطة من الأصل ، ب وذكرت في رني . .

⁽۹) في (ب، د) اذكرنا . .

⁽١٠) هو عياد الذين عمد من يونس الاربلي صف في الحقد وغيره ومن تصانيعه شرح الوجيز لفغزالي توفي صنة نهان وسيئة الطرطيقات ابن السبكي جده صره ٤ ـ ابن خمكان جـ٣ صره ٣٨ كشف الطنون جدا حر ٢٠٠٠ م شعب حدا مر ٢٠٠٠ م شعب حدا حرة ٣٠٠ م وهناك شخص أنه والله المن يونس أبو الفضل ويقال شخص أنه بن يونس أبو الفضل ويقال له ابن يونس ولم سعين وهمية وتوبي سنا انتين وعشرين وسناته م الطرطيقات ابن لسبكن جده ص ٢٧٠ ـ عراة المجتان جدة ص ٥٠٠ ـ وفيت الاعبان جدا ص ٣٠٠ .

⁽٢) في (د) وصفة) . (٣) بي رد) وثابتة ۽ .

⁽٣) يې (د) «نابته » . (٤) هکدا في (ب ، د) وفي الأصل «نيلغو » .

وع) غرع الله ي بين التوسين والدي بدايته اورمها او تيسم الحرض . . ، حافظ من الأصل وموجود في

⁽۳) في (ب) ا رسل ا .

⁽٧) كنمة (غيره) ساقطة من الأصل . : وذكرت في ب وكنمة عن هي في (ب; ومن ۽ فالكلام الذي في . (٧)

⁽ب) و صوما غیره من و . . . الن . (۸) فی (ب) دیستحق و .

⁽٩) ئى (د) وقال s

⁽۱۰) ق (ب) درمضن ۱ .

ر ۱۷ بى ۱۷ به السحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازي مصنف الهيب والنبيه واللمع وغيرها من الكتب ، ولد (غيروز اباد) سنة ثلاث وتسعين ونشائة وقبل سنة خس وتسعين وقبل سنة وتسعين

يجوز للمسافر التطوع به .

(ومنها) بلو نذر صوم يوم العيد لم يصح لأنه لا يقبل الصوم وقبل يصح ويلزمه (صوم) " يوم آخر حكاه الإمام في الأساليب (ومثله) " لو نذر صلاة فاسدة فقبل تلزمه صحيحه والأصح عدم الانعقاد .

(ومنها) : لو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل ثم بطلت الحوالة يود المبيع بعيب ونحوه فهل للمحتال قبضه للمشتري المحيل لعموم الاذن وجهان أصحها المنع " لأن الحوالة بطلت والوكالة عقد آخر يخالفها وإذا بطل عقد لم ينعكس الآخر "

وقد يبطل الخصوص وينتقل لخصوص آخر صونا لنكلام عن الابطال .

كما لو اشترى لزيد وليس وكيلا عنه لا يقع أزيد وهما يقع للفضول الصحيح نعم أن كان الشرى في اللهة دون ما إذا كان بعين أشمال الغير، وكما لوأومي بطبل وله طبل لهو وطبل يحل الانتفاع به حملت عن الناني وكذا لوكان له زفان خي وخل فقال أوصيت لزيد باحدها صح وحمل عن الخل ذكره القاضي الحسين ((رحمه الله)) وأيده بالتي قبنها وكما لو أوصى بحس فانفصل مينا

بجناية جان لم تبطل الوصية وتكون الغرة للموصى له لأنها بدل منه (وكها) (الو بطلت الجمعة لخروج الوقت أو نقص العدد فالأصح انقلابها ظهرا فبطلت الى خصوص لا إلى عموه وهو النافلة وقيل لا وعليه وجهائذ

(أحدهما) تنقلب نفلاً.

(والثاني تبطل رأسا " وكما لو أحرم بالحج في غير أشهره لا يحصل وينعقد عمرة .

وقد يبطل العموم وينتقل لخصوص آخر .

كما لومنعنا القاضي الحكم بالحلف فتحاكما " (إليه بطل حكمه فان تراضيا به التحق بالمحكم كذا قاله الرافعي ، وقال : صاحب الذخائر ، هذا اذا علما " فساد " توليته فان جملاه فقد بنينا " الأمر على أن حكمه يلزم بغير تراضيها فلا يلتحق بالمحكم " وهذا أشبه .

وتوي يوم الأحد وقيل يمة الأحد حادي عشر جماي الأحرة وبين الدران سنا سن وسبعين وأربعيا له الرئيس طلقت اللي السبكي أنه الرئيس الليبية التي مسجليا يوم الأرساء الحمايي والعشويين من جدوي الأحرة سنة سناء وسبعيرة وأربعي له العير طلقت اللياسيات حارة من ١٩٠٥ والمراحة من ١٩٠٠ المراحة من ١٩٠٠ النياس حرة الليبية المنافقة الجماء الرياد الليبية على حرة الليبية المنافقة الجماء الرياد الرحكان حرة الليبية المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الليبية المنافقة الليبية الليبية المنافقة ا

را) هند الكلمة ساقطة من الأصل وذكرت في (ب. . .

⁽۲) في (د) دومته ۰ .

⁽٣) هكذا في (ب , د، وفي الأصل انعم -

⁽٤) هكذا في (ب , دروقي الأصل الأحر ال

⁽٥) هكذا في (ب . نا، وفي الأصل خبر

⁽٣) هكدا في (ب . د، وَفَي الأصلُّ حَسين . .

 ⁽٧) هده الجمعة الدعائية دكرت بي (ب).

⁽۱) في (۵) و او کما و

⁽٢) هذه الكلمة ذكرت في (ب. د) وساقطة من الأصل.

⁽٣) عندا في الأصل ، دوق (ب) ، أن يستحنف ناستحلف فتحاكما ، وما جنه في (ب) هو الصواب لأن

⁽²⁾ مرافقة أبو العالى على حب مفتوحة بإذا بشداة مكسورة ابن جبع بضم الحيد مصغرا من لحة بالمود والحيد المحزوم الارسوق الاصل لم المصري وكتابه المسمى بالقاخات فأن عنه صحت كتف الطنون أنه كتاب معتبر وقال الأسنوى فروعه كثيرة وترتيبه غير معهودة وصعب من رد استخراج المسائل منه توفي صاحب الدخائر سنة حسين وخسيانة في ذي القعدة - النشر سعت الطنون جدا ص110 - طبقات الاستوى جدا ص110م مرأة أجدن جدا ص140 - طبقات بن

السبكّي جـ \$ صُّ ٣٠٠ . (٥) هكذا في (ب) وفي الاصل . د، علمنا ، .

⁽۱) کی (ب) عدم ه

⁽٧) في (ب) وبنيا و في (دا وسنا ، .

⁽٨) هَكُدا في (د) وفي لاصل . ب ، بالحكيم ٠ .

(الذي لك على فلان) () (وكل) (واحد لوضعته متفرداً لصح ولوضعن نصفه لصح فإذا وجد اللفظ على هذه الصورة فهل يقع الضان موزعاً أو يقع مكملاً فيه وجهان حكاهما المتولي وصحّح أن كل (واحد يكون) ٣٠ ضامناً لكل الألف وهو غير ما يتبلدر إلى الافهام من (التوزيع)'' ووجه المتولي (تصحيحه)''' بمسألة نفيسة وهي ما لوقال رجلان شريكان في عبد لرجل رهنا عبدنا على دينك الذي على فلان وهو ألف فإن كل واحد يكون راهناً نصفه على جميع الألف وهذا أن سلم من نزاع كان حسناً لأن ذلك ضيان لدين الغير في رقبة العبد (على) ١٠٠ الأصح وقد يكون الخطاب موجهاً لاثناين بحا يصلح أن يثبت لكل منها كما لوقال (أوصيتكما) $^{\circ \circ}$ على أولادي فإنه لا ينفرد احدهما بالتصرف لكون الخطاب (يثبت)^(۱) موزعاً .

(ومثله) : في نظر الوقف والوئالة (لو) " صِرح باستقلال كل واحد ثبت وألحق أبو الفرج الزاز ما إذا (ثني) (١٠٠ الصفة فقال (إنها وَصيّاي) (١٠١ من جهة أن فيه إشعاراً بانفراد كل واحد بالصفة بخلاف أوصيتكما أوصيت إلبكما ولا يخلو من نزاع. ولو مات احد (المشتركين) ١١٥ في ذلك نصب الحاكم بدل من مات ولا يستقل الآخر لوجود الختاب موزعاً .

(١) هكذا في (ب) ، (د) وفي الأصل (الذي على فلان لك) .

(۲) (ب) ، (د) (نكل) .

(٣) ق (د) (واحد منهما يكون) .

(٤) هكذا في (ب) ، (د) وفي الأصل التوزع) . (٥) هكذا في (ب) ، (د) وفي الأصل (تصححه) .

> (٦) في (د) (في) -(٧) في (د) (اوصيكما) .

(A)في (ب/ (c) (مثبت) .

(٩) في (ب) ، (د) (ولو) .

(١٠)في (د) (بين) .

(۱۱) فی (ب) (آنتا وصیای) وفی (د) (انبها أوصیای) · (١٣) هكذا في (ب) ، (د) وفي الأصل (الشريكين) .

الولاية مستقلة (وهل يجوز)(" الإقدام بشرط الاذن؟فيه وجهان:أصحهما الأول: لأن الولاية رَإِن ثبتت لكل واحد ، إلا أنها لم تأذن له استقلالاً.ومــا ذكر من أن

(الاذن) " شرط وقد وجد يقال عليه لم تأذن له مستقلاً ، وإنما أذنت له مع غيره فليتبع إذنها ، كما لو أذنت لغيره دونه والولاء يشبه الأنساب (وَفِي) ٣٠ حديث ابن عمر: (الولاء لحمة كلحمة النسب) ٥٠٠ ، فإن وقع مبعضاً فالاستحقاق للصنفين على

طريق التبعيض فلا ينفرد أحدهما بالتنزويج ، وإن وقع مكملاً لواحمد (فعصبته)(١) ينزل كل واحد منهم منزلته فاستحقاق الولاء في صورة التبعيض)(١)

وأما الحقوق الثابتة لكل واحد كالأخوة والأعمام (ونحوهما) " فإنها ثابتة

لكل واحد من الطبقة العليا قطعاً ولا تزاحم في استحقاق ولا مصرف لكن لو صدر

الأذن مجموعاً كقولها أذنت لكم أن تزوجوني (فهل) "الخطاب منزل على الاجتاع

نظراً إلى ظاهر اللفظ فلا يجوز الانفراد أو (نقول) ٣ :كل واحد (ثبـت) ٥٠٠٠ لـه

(١) هذه الكلمة ذكرت في (د) وساقطة من الأصل وفي (ب) (ونحوها) .

(٢) هكذا في (ب) وفي الأصل ، د (فهذا) .

(٣) في (د) (يقول). (١٤) في (ب) (نابت) .

(۵) هكذا في (ب) وفي الأصل، د (ويجوز).

(٦) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (الأول) .

(٧) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (في) . (٨) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك حـ ٤ ص ٣٤١ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي

الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الولاء لحمة كلحمة النسب لا تباع ولا توهب) قال الحاكم منا حديث صحيح الإسدد ولم يترجاه وفي المستدرك رواية أخرى لهذا الحديب بعد هذه مُرَاثُورُ وَفِي أَقُرِنَ الْمُرَدِّمَةُ أَي ٣٤٩ مِنْ يُؤَمِّ مِنْ أَنِي صِيرَوْسِي اللهُ صَهْمَا ينفطو الوداء لحمة

من النسب لا تباع ولا توهب) وهو أيضاً في سنَّ الدارمي حـ ٢ ص ٢٨٧ دار المحاسن للطباعة وأيضاً في السنن الكبرى للبيهقي حدة ص ٢٤٠ ، حد ١٠ ص ٢٩٣ . (٩) في (د) (بعصبته) وهذه الكلمة ساقطة من الأصل كما سناتي الإشارة إلى ذلك في الهامش الذي يلي ﴿ أَ

(١٠)الكلام المشار إليه في القوسين والذي يبدأ(بكلمتي فلا ينفرد) وينتهي بكلمتي (صورة التبعيض) ساقط من الأصل وموجود في (ب) و(د) ولا فرق بين النسختين (ب) و(د) في ذلك إلا في كلمة (نعصبته) فهی فی (د) (بعصبته) .

- 141 -

ومنها الظافر بماله ، إذا لم (بمكنه)٣/ أخذ حقه ، إلا بزيادة كسبيكة نزيد على حقه لا يضمن الزائد في الأصح ، كما لا يضمن كسر الباب (ونقب) " الجدار ، إذا لم يصل إلا بها .

ومنها ؛ إذا صل الى غير سترة أو إلبها وتباعد عنها أكثر من ثلاثة أذرع ، فليس له دفع (المار)^(۳) في الأصح لتقصيره ، (ولكن)^(۱) لا يجوز المرور في (هذه)(١٠) الحالة في حريم المصل وهو قدر مكان السجود ، قاله (صاحب الكافي)(١) وقياسه جواز الدفع .

ومنها أيام مني ، إذا قلنا كلها عبلاة واحلة فتركها لزمه دم واحد ، وما تركه في يوم يقضي من الغد ، وإن قلنا كل يوم عبادة فعليه ثلاثة دماء ، ولبس له أن يقول كان لي (أن أتوك من يوم) (النفر)^ الثاني فلا بازمني إلا دمان الأن هذا إنما (يكون)^(ه) (له)^(ه) إذا أتى به في يومين . كها لوترك الصدة في السفر ، ثم قال أنا أقضيها قصرا ليس له ذلك .

ومنها ، لو باع الوكيل بأقل من ثعن المثل بقدر لا يتغابن بمثله ضمن لتفريك

وهل يضمن الزائد (على ما لا يتغابن أو الجميع)(١) وجهان : أي هل يجعل العدوان مقصورا على ذلك القدر أو عاما في كل جزء (والأصح) ١٠٠٠ الثاني ، ثم إذا قبض الوكيل الثمن بعد ما غرم دفعه (إلى)٣ الموكل واسترد المغروم .

ومثله إذا أكل المضحى جميع الأضحية المتبطوع بها فهل يلزمه ما يقع عليه الاسم أو الجميع أو ما يستحب التصدق به أوجه أصحها الأول.

ومنها ، لو وكله بطلاق واحدة فطلق ثنتين أو (ثلاثاً)() وقعت واحدة جزم به الرافعي في (آخر)° باب التفريض في الطلاق ، وحكى في زيادة الروضة وجهاً أنه لا يقع شيء ما لأنه (متصرف)٥٠٠ بالاذن رلم يؤذن في هذا .

ومنها وهو خلاف ما سبق أن الساعي ، إذا طلب فوق الواجب ، فقيل لا يعطى شربًا ، لأنه صار متعدياً بطلب النويادة ، والأصح لا يعطى النويادة ﴿ خاصة ﴾ بناء على أن الوكيل لا نبطل وكالته بطلب الزائد ، والوالي لا ينعزل

ومنها يحرم على القاضي : ول الهذية . فلو (كانت له عادة) * قبل القضاء بذلك جاز ، إذا لم يكن له خصومة ، لمو زاد على قدر العادة ، امتنع الزائد فإن كانت لا تتميّز لم يجز قبول الجميع ، وإن كانت تتميّز وجب رد الزيادة ، لانهــا حدثت بالولاية ، ولا يجب رد المعتاد ، قاله صاحب الذخائـر ، وهموحسن ،

-

في (د) (يمكن) .

⁽٢) ني (ب) (ونقض) .

رً) حكمنًا في (ب) وفي الأصل (الله) رفي (٥) (المثال) .

⁽٤) في (ب) (لكن) .

⁽٥) هذه الكلمة ذكرت في (ب) ، (٥) وسنفت من الأصل .

 ⁽٦) يوجد في فقه الشافعية أكثر من كتاب بيذًا الاسم أي الكنائي وكثر من شخص بصفر عب صاحب الثنائي تممن أطلق عليه أنه صاحب الكاني الحوارزي وهو أبو عمسية الاستاس بن أرسلان الخوارزمي صاحب الكافي ـ ولد يخوارزم سنة شتين وتسعين وأربعيانة ـ رنوني سنة نها ـ وسترن وحمسيانة انظر طبقات ابن السبكي جدة ص ٢٠٥ ـ وطبقات الأسنوي جد ٢ ص ٣٥٦ . ونتهم أيضاً الزبيري وهو أبوعيد الله الزبير بن أحمد بن سليان البصري المعروف بالزبيري من ولد الزبر أن البوام صاحب وسول الله صل الله عليه وسلم ويعرف أيضاً بصاحب الكنال وكتاب الكنالي (محتصر في الفقه شبيه بالتنبيه) ووفاته غنلف فيها ، فقيل سنة صبع عشرة وللنهائة ، وقبل العشرين وللشائة انظر طبقات ابن السبكي جـ ٣ ص ٢٩٥ - تهذيب الأسباء جـ ٢ ص ٢٥٦ كشف الظنون جـ ٢ ص ١٣٧٨ - ١٣٧١ . (٧) في (د) (النحر) .

⁽A) في (ب) و(د) (^{كان}) .

 ⁽٩) هذه الكلمة ذكوت في (ب) وساقطة من الأصل و(٤) .

 ⁽¹⁾ أو إداد حدد الدلام إليه كما إلى إداد إلى الإساسة المن الموليدة راس بنسمن الواقد عن ما إلى المنظمة العالم على المنظمة المبارة كلام مكور سبق ذكره قبل ذلك .

⁽٢) في (ب) (الأصح) .

⁽۳) ق (د) (اليه) .

⁽٤) في (ب) الله) . (٥) هذه الكلمة ذكرت في (ب) و(د) وساقطة من الأصل.

⁽٦) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (يتصرف) .

⁽٧) هذه الكلمة ذكرت في (ب) و(د) وساقطة من الأصل .

⁽A) في (ب) (كانت عادته).

اشتراط أهليته للقضاء . قال النووي وهذا يعسر في مثل هذا الحال فالمختار الصحة إذا كان عدلاً وهو ظاهر النص .

ومنه : امرأة المفقود على القديم تتربص أربع سنين ثم تعتد وتنكح .

(الثاني): أن لا تدعو حاجة للنصرف ابتداء فينظر ان دعت إلى صحته وتنفيذه بطول مدة التصرف وتكررها (وتعذر) (استرداد أعيان أمواله كما لو غصب أموالاً وتصرف في (أثمانها) (مرة بعد أخرى فطريقان أصحهما أنه على القولين الأتيين في تصرف الفضولى والثانية القطع بالصحة (لأن) ((رفع) (التصرف الكثير بالنقض عسر وإن لم تدع الحاجة إلى ذلك ابتداء ولا دواماً وهو تصرف الفضولى ففي بطلائه من أصله أو وقفه على إجازة المالك وتنفيذه قولان: أصحهما الأولى.

واعلم : أن لتصرف الشخص في مَال غيره حالان :

(احدهما) : أن يتصرف فيه لمالكه فهذا محل الخلاف المذكور.

(وثانيهما): أن يتصرف لنفسه وهو الغاصب ففيه الخلاف السابق.

(خامسها)'' :

التصرف في مال الغير بإذنه على وجه يحصل فيه مخالفة الإذن فلا يصح كما أو قال (بعه) " بمائة (فباعه) " بأقل لم يصح ً .

ثم للوكيا في تصافه أحرال 👚

(احدها): أن يقصد إيقاعه (عن) الله فواضح .

(۱) ي (د) (وتعند) . (۲) ي (د) (إثانها) . (۲) ي (د) (رته) . (ثانيا) . (ثانيا) . (ثانيا) .

(ه) أيَّى (ب) (والخامس) . (٢٠ أي (١٠ (٣٠ . .

(٧) في (**د) (فباع) .** (٨) هكدا في (ب، وزه) وفي الأصور (س

.

الثاني : أن يقصد نفسه ، فإن كان في العين فلغو . ولهذا لو وكلمه في

الثالث: أن (لا) " يطلق ولا يقصد شيئاً ، وفي الفروع المنشورة آخر الطلاق من الرافعي أن الوكيل إذا طلق لا يحتاج إلى نية إيقاع الطلاق عن موكله في الأصح . وفي الاستذكار أن الحاكم إذا طلق على المولى ، (ان) " قال أنت طالق ولم يقل عن فلان ، لم يقع ، ولو قال أنت خلية ، أو غيره من الكنايات ، ونوى الطلاق ، أو قال عن فلان ، قال (ابن القطان) " يصح ، وقضيته أن الوكيل لا بد أن يضيف إلى موكله لفظاً ونية ، سواء طلق بصريح أو كناية .

(سادسها)^۳ :

التصرف (للغير) المجال المتصرف كمن اشترى بعين ماله ازيد سلعة فإن لم يسمه ، وتم العقد عن المباشر ، وإن ساء فإن لم يأدن له لغت التسمية وهل

- 1.7

⁽١) هذه الكلمة ساقطة من (ب ، د) .

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من (د) . (٣) في (د) (للدية) .

⁽ع) هذه الكلمة ساقطة من (ب) و(د) . (٥) أن (ب) (١٠٠٠

⁽٦) هو ابوعبد الله الحسين بن محمد المعروف بالقطان رسم ب المطاوطات ، قال الشووي أله من أصحابنا أصحاب الوجوه ونقل عنه الرافعي بعض المسائل في آخر الغصب وكتابه المطاوحات كتاب وضع للامتحان ، أما وفاته يند قال الاستوي لم أقف عل تاريخها ، هذا وذكره ابن السبكي ضمن رجال الطيقة الرابعة الذين توديا ما بين ستي أربعياته وخسياتة من الهجرة - انظر تهذيب الأسياء ، والملفات جـ ٢ ص ٢٥٦ - طبقات الن السبكي جـ ٤ ص ٣٥٥ - ابن هداية الله ص ٥٦ - كشف الظنون جـ ٢ ص ٣٥٦ - من ٣٧٨ .

 ⁽٧) في (د) (اللعبن) .

الثالث:

ما لا يقبل التعليق ويقبل الشرط وهو البيع فيصح البيع بشرط الخيار (أوعلى أنه) ١٠٠٠ يأتيه برهن أو كفيل ونحوه ، ولـو قيل إن جاء فلان أو جاء الشهـر فقـد بعتك لا يصح ، لأن نقل الملك يستدعى الجزم ولا جزم مع التعليق بخلاف قوله ان كان ملكي فقد بعتكه ، لأن هذا الشرط أثبته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل ، والمراد أنه يقبل الشرط في الجملة ، لا كل شرط. ومثله الاجارة والوقف والوكالة على الأصح .

فان قيل فيا الفرق بين الوقف وبين العتق (١) ، وكل منهما اخراج عن الملك بلا ٣ عوض.

قلنا الفرق أن الوقف فيه شائبة المعاوضة بدليل وجوب قبوله من المعين وأنمه ينتقل اليه على قول .

ومنه الكتابة ، لأنها من عقود المعاوضات ".

ومنه الاذن لا 🕫 يجوز تعليقه نحو بع هذا إن جاء زيد ، ﴿ وَأَبِسُ 🖰 تعليقًا للوكالة ، بل للتصرف ، ولوقال ان جاء زيد فقد أذنت لك لم يتسح ، لأنه تعليق وفي البيان قال الشافعي (رضي الله عنه)؟ في الأم. لو تال على ألف درهم ، إذا جاء رأس الشهر كان اقرارا ، ولوقال ، اذا جاء رأسَ الشهر فله على

الف درهم لم يكن اقرارا .

والفرق أنه ، إذا قال على ألف قد أقر بالألف ، فقوله بعده إذا جاء رأس الشهر احتمل أن يكون , أراد (" كمحلها ، فلم يبطل إقراره بذلك ، واذا بدأ (" بالشرط لم يقر بالحق ، وانما علقه بالشرط، فلم يكن اقرارا ، قال القاضي أبو الطيب في ذلك نظر ، ولا فرق بين تقديم الشرط وتأخيره ، وقال في موضع آخر ، لوقال له على ألف إذا قدم الحاج لم يكن اقرارا ، لأن الاقرار أخبار عن حق سابق ٣ ، فلم يجز تعليقه على الشرط، وإن قال لك على ألف إن شئت ، لم يكن اقرارا ، لأن ما لا يلزم يصير واجبا عليه لوجوده ، الشرط ، وان (*) قال لك على ألف أن قبلت اقراري ، قال ابن الصباغ عندي لا يكون اقرارا ، ولو ٥٠ قال بعتك هذا بألف أن شنت أو قبات ، فقال قبلت أو شئت كان بيعا ، والفرق أن الايجاب في البيع يقع متعلقا بالقبول ، فاذا 🗥 لم يقبل لم يصح ، فجاز تعليقه عليه والاقرار لا يتعلق بالقبول ، وانما هو اخبار عن حق سابق ، فلم يصح تعليقه لوجوبه قبل الشرط .

ما يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الشرط وهو الطلاق والايلاء والظهار . وَكَذَا احْدَمُ إِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا . فَتَعَلِّيقَ الطَّلَاقَ أَنْ دَخَلْتُ الدَّارِ ﴿ فَأَنْتَ طَالَقَ بتموقف (" على وجمود الشرط، ولمو قال طلقتك بشرط أن تخدميني ("" شهرا ، لم يلزم الشرط . ومثله ابن عبد السلام بأنت طالق على أن لي عليك كذا ،

⁽¹⁾ في رب) (على أن) وفي (د) (وعلي أن).

⁽٢) هكذا في (ب، و (د) وفي الأصل (توالعتق) . .

⁽٣) هكذا في (ب) و (د) وفي الاصل (لا) . . (٤) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (العوضة)

⁽٥) هذه الكلمة ساقطة من (ب) و (٤) .

⁽٣) هكذا في (ب) وفي الاصل (ليس دوبي (دارناجس د. (٧) و في (ب) (رحمه الله (و في (د) أنه تدكر هذه أحسة .

 ⁽١) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (أفراد) . (٢) في (د) (بدى) .

⁽٣) هكذا في (ب) وفي الأصل (د) (واجب).

⁽ع) هكدا في (ب) وفي الأصل و(د) (لوجوب) . (٥) في (ب) (ولو).

⁽٦) في (ب) (وان) .

⁽٨) هذه الأمة سافعة من (ب) . (٧) في (ب) (واذا) .

⁽١٠) هكذًا في (ب) و (٤) وفي الأصل (تحدمتي ا. (٩) في (ب) (نيتوقف) .

كنا للتقط(لها)(ا خمسة أيام مثلاً من خمسة عشر يوماً ثم أطبق الدم (فنحيضها)(ا خسة ولاء من أول(٣) الدم المطبق.

قال الامام وللإحتال فيه مجال ، وكذا لو ولدت مراراً ولم تر نفاساً ثم ولدت وأطبق الدم وجاوز ستين يوماً فإن عدم النفاس لا (يصير)(" علاة لها بلا خلاف ، بل (هذه) () مبتدأة في النفاس .

رابعها: ما لا تثبت بمرة ولا مرات على الأصح وهو التوقف بسبب تقطع الدم إذا كانت ترى يوماً دماً ويوماً نقاء فإن الانقطاع الثاني والثالث وما بعده إلى آخر الخمسة عشر لا يتخرج على الخلاف في ثبوت العادة بالمرة وهي (الانقطاع) الأول بل تؤمر بما تؤمر به (الطاهرات بمجرد) الانقطاع ، بخلاف الشهـر الثاني فإنـه يتخـرج على الخـلاف ، لأن الشهـر الأول قد (أثبـت) ١٠٠ عادة في

ومنها اختبار الصبي قبل البلـوغ بالماكسة في البيع والشراء يكون ترتـين فصاعداً حتى يغلب على الظن رشده.

ومنها اختبار الجارحة في الصيد لا بد من تكرار يغلب على الظن حصول (التعلم) " ، وقيل يشترط ثلاث ، وقيل (يكتفي) " تبرتين .

(١) في (د) (ررجح) .

(٣) في (د) (الحكم) .

(؛) في (د) (كالذكور) .

الاجارة .

ومنها القائف هل يشترط بثلاث أو يكتفي بمرتين (رَجَح) (١) الشيخ أبو

العلاة إذا أطردت ينزل اللفظ في العقود عليها ، وإذا اضطربت لم تعتبر

ووجب البيان ، (وإذا) " تعارضت الظنون في اعتبارها فخلاف . وهذا الأصل

ذكره الإمام في باب بيع الأصول والثار ، فقال كل ما يتضح فيه اضطراد العادة فهو

(المُتَكَّكُم) ٣ ومضمره (كالمذكور) ١٠٠٠ صريحاً ، وكل ما يعارض الظنون بعض

العادة في البلد فاطلاق الدراهم فاسد ، بل لوغلبت المعاملة بجنس من العروض

والكحمل على من خلاف .قال النموون: وصحم الرافعس في الشرح

(الصغير)(١٠ الرجوع فيه إلى العادة فإن اضطربت وجب البيان وإلا نتبطل

أو بنوع منه (انصرف) (١) الثمن إليه عند الإطلاق في الأصح ، كالنقد .

فإذا باع بدراهم وأطلق (ينزل) (٥) على النقد الغائب ، ولو اضطربت

ولو استأجر للخياطة أو النسخ أو الكحل ، ففي وجوب الخيط (والحبر) ٣٠

ومن هذا الوكيل في البيع المطلق يتقيد بشمن المثل وغالب نقد البلد والأذي في النكام عمر المثل ، وفي سع الثمرة التر بدأ صلاحها (يجب) (القالم ها) ألى

(۲) في (د) (وإث) .

(٩) هكذا في (ب) وفي الأصل (بقاؤها).

التعارض في حكم العادة فيه فهو مثار الخلاف انتهى .

حامد وأتباعه الأول ، وقال الإمام لا بد من تكرار يغلب على الظن أنه عارف .

⁽٢) في (د) (فحيضها) .

⁽٣) هذه الكلمة ذكرت في (ب، د) وساقطة من الأصل .

⁽٤) في (د) يضرها . (٥) هكذا في (ب، د) (وفي الأصل هي) .

⁽١) في (د) (الأيقاع) .

⁽٨) في (د) (أثبتت) .

⁽١٠)هكذا في (ب) وفي الأصل و(د) (يكفي) .

⁽٩) هكذا في (ب،د) (وفي الأصل (العلم) .

⁽٧) في (د) (الطاهر ان تجود) .

⁽٥) في (ب، د) (نزل). (٦) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (ليصرف) .

⁽٧) هذه الكلمة ذكرت في (ب، د) وساقطة من الأصار. (٨) هذه الكلمة ساقطة من (ب،د)

مقيدة (بالفاسد)(١).

والثاني : اللازمة تنقسم الى ما (لا)* يتمكن العبد من الخروج منه بقوله كالاحرام الصحيح في لزوم الاتمام وكذلك الكتابة والخلع يترتب عليهما الطلاق

وإلى ما يتمكن كالبيع الفاسد فلا يترتب عليه شيء من أحكام الصحيح . فان قيل هلا قلتم ان التصرف في البيع الفاسد مستند(" الى الأذن كما في العقود الجائزة اذا (فسدت) (ا) .

قيل:لا يصح الوجهين :

أحمدها : أن (البيع)" وضع لنقل الملك بالاذن وصحة التصرف فيه مستفادة 🦈 من الملك لا من الاذن بخلاف الوكالة قانها موضوعة للاذن .

(وثانيهما) " : أن الاذن في البيع مشروط بسلامة عوض، فاذا لم يسأسم العوض انتفي الاذن ، والوكالة اذن مطلق بغير شرط .

[الاعتبار] التاسع :

لا يجوز أن يجمع على العبن عقدان لازمان في محل واحد ويجوز باعتبارين . واعلم أن ايراد العقد على العقد ضرحا ا

(الاول) * أنْ يكون قبل لؤوه الأول واقتامه فهو إبطال للأول ان صلامن

(١) في (ب، د) (بالفساد). (٢) هذه الكلمة ساقطة من (د).

رکی فی (د) ز استندت) . (٣) في (د) (مسند) .

(٥) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل (البيع) . (۷) في (۵) ر اداييها) .

(٦) في (ب ، د) (مستفاد) . (٨) في (ب، د) (أحدهم) .

البائع ، كما لو باع المبيع (في)(ا زمن الخيار ، أو آجره أو أعتق فهـ و فسـخ ، وامضاء للأول ان صدر من المشتري هذا (اذا أقبضه)" فلا يصح (بيع) " المبيع قبل قبضه ، ولو من البائع في الأصح .

الثاني : أن يكون بعد لزومه وتمامه وهو ضربان .

الأول: أن يكون مع غير العاقد الاول، فان كان فيه (ابطال) الله لحسق الأول (لغا) " ، كما (اذا) (وهن داره ، ثم باعها بغير اذن المرتهن ، وكذا لو آجرها مدة (يحل)٣ الدين قبل انقضائها ، وان لم يكن فيه (ابطال)٩ للأول صح على الأصح ، كما لو آجر داره ثم باعها من (آخر)(" يصح ، فان مورد البيع العين والاجارة المنفعة ، وبهذا يضعف قول ابي اسحاق أن المعقود عليه في الاجارة العين ، ولا تنفسخ الاجارة قطعا ، كما لا ينفسخ النكاح ببيع الامة المزوجة من غير " الزوج فتبقى في يد المستأجر حتى تنقضي المدة ويتخيرالمشترى انجهل ولاأجرة (كـ ﴿

الثاني : أن يكون مع العاقد الأول ، فاذا كان (مور:هما)١٠٠٠ مختلفا صح قطعاً ، كما لو أجر داره ثم باعها من المستأجر صح ، ولا تنفسخ الاجارة (في)''' الأصح ، بخلاف ما لوتزوج بأمة ثم اشتراها بصح وينفسخ النكاح ، قالوا لأن ملك اليمين أفوى من ملك النكاح فسقط الأضعف بالأقوى واستشكله الرافعي بأن هذا موجود في الاجارة ، وكما (لو)(١٣٠ رهنه دارا (ثمه أجرها منه فانه يجوز ولا

(١) هذه الكلمة ساقطة من (د)

(٢) في (ب) (إذا قبضه) و(د) [فنضة] بسقاط ١ اذا ،

(٣) في (د) (مع) . (4) هَكُذَا فِي (ب) وفي الأصل و(د) (إيطالاً) . (٥) هذهالكلمة ذكرت في (ب ود) وساقطة من الأصل.

(٦) في (د) (لو) . (٧) في (ب ود) (فحل) . (٨) في (د) (إيطالاً) . (٩) لى (ب ود) (لجنبي) ...

(١٠) هذه الكلمة ساقطة من (د). (١١) في (ب ، د) (موردها) . (١٢) في (د) (علي) .

(١٣) هذه الكلمة ذكرت في (ب ، د) وساقطة من الأصل .

البدل ولا يرجع بما انفق ان عام الفساد وكذا ان جهل في الأصح .

ويستثنى صورتان:

احداهما: الكتابة الفاسدة فإن المكاتب علك فيها اكسابه .

الثانية:إذا صالحنا كافراً بمال على دخول الحرم فدخل وأقام ، فانا نملك المال المأخوذ منه ، ومن ذلك المال المأخوذ من الفرنج على ﴿ زيارتهــم ﴿ ٢٠٠ بيت لحــم « وكنيسة (" قيامة » « فانه » (" يملكه المسلمون ، كما يملكونه بالمصالحة ، على في " دخول الحرم .

الفاسد من العقود لا يوجب المال إلا في موضعين : الصداق والخلم وكل عقد معاوضة إذا علق فسد بالتعليق إلا في الخلع والعتق بأن يقول أنت حر غداً على ألف فقبل العباء، وكذا البيع الضمني 1 فيا ١٠٥٠ لو قال المالك لغيره عبدي عنك حر بألف إذا جاء الغد فقال المخاطب قبلت عنة وهل تجب تيمته أو المسمى وجهان أصحهما الثاني كتعليق الخلع.

لا يفسد النكاح بفسلا الصداق إلا في صورته الم

إحداهما إذا تزوج العبد بحرة على أن تكون رقبته صداقها باذن السبد فان النكاح باطل، قال الرافعي فيه احتمال لبعض الأئمة أي وهو صاحب الشامل.

- (١) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و ربايه و .
- (٢) هَكُمُنا فِي (ب) وفي (د) وفي كنيسة قيامة دربي الأصل د في كنيسة ، .
 - " بساء الكنمة ساقطة من (ب، ورد) .
- (١) ني (ب) ا في ۽ . (٥) في (ب) و(د) : ما ، .

الثانية نكاح الشغار وهو إذا قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وبضع كل واحدة صداق الأخرى فزوجه فالنكاحان باطلان.

الفاسد قد يترتب عليه بعض أحكام الصحيح كالصور السابقة في الحج ﴿ وَالْكُتَابَةُ وَالْعَارِيَّةُ (' وَالْحُلِّمِ ، وَمَا الْحَقِّ مِهَا وَالْكَتَابَةِ الْفَاسِدَةُ يُحصل العتق فيهما (بالأداء ، ") وكذا الوكالة الفاسدة (ينفذ ، " التصرف من الوكيل فيها ، وكذا التسمية الفاسدة في عقد النكاح توجب مهر المثل كالخلع .

الفاسد من العقود المتضمنة للاذن إذا صدرت من المأذون صحت كما في الوكالة المعلقة إذا افسدناها فتصرف الوكيل صح لوجود الأذن ، وطوده الامام في سائر صور الفساد فقال في كتاب الحج لو استأجره ليحج عنه بأجمره فاســـدة أو صدرت الاجارة بشرط فقطع الأصحاب بأنه إذا صح انصرف الى المستأجر وهمو حسن صحيح لصحة الاذن ، وهم (بمثابة ، (*) الوكيل بالبيع مع شرط عوض ع للوكيل ع⁽⁰⁾ فاسد ، ﴿ فالأَذِنْ ع⁽⁰⁾ صحيح والدراس فاسد ، ﴿ تَـالَ ، ⁽⁰⁾ وهِمْدَا يظهر جرياته فيا يكتفر فبه بالانز المحرد والحج كذلك .

قلت (وقضية ع ١٨٥ جريانه فعا نو وش اهوىبنزويين! رُنَّ تَبَلُّ استَثَلَانا في النكاح فانه لا يصح فلو زوج صح نظراً لبقاء الاذن ، لكن كلامه في كتاب النكاح .

⁽١) في (ب) وزنه ، والحلع والكتابة والعارية .

⁽٣) في زب، د تقيد ١ : (۱) في (د) و بالأدنى ١ - أ

 ⁽۵) في (د) د التوكيل ١ . (٤) في (د) و مثابة ۽ . (٧) عده الكيمة ساقطة من (٥). (٦) في (د) و والأذن ، .

⁽۸) في (ب) و وقضيته ه .

النفل أن تكون قد سبقت نية (تشمل)^(۱) الفرض والنفل جميعاً ثم يأتي بشيء من تلك العبادة ينوي به النفل ويصلاف بقاء الفرض عليه فهل يجزئه وجهان :

حدهمــا :

" لايلان نية النفل موجودة حقيقة (وتلك ضمناً واستصحاباً وأصحها تجزئه لأن بقاء نية الفرض الشاملة له حكم الموجود حقيقة) وفذا صحت العبادة مع غفلته استصحاباً والباء باء المصاحبة أي هل يتأدى الفرض ، بنيته السابقة الشاملة التضمنة مع ما صحبها من نية النفل .

قلت توالأحسن أن يقال إن كان المتمي به بنية النفل منفصلاً كمن ترك لمة في غسل الجنابة (لا بتأدى) " بغسل الجمعة (وإن لم ينفصل) " (فان) " لم تشملها النية كسجدتي السهولم (يشأد) " بها وإن شملتها ووقعست في (صلب) " العبادة كجلسة الاستراحة تادى بها الفرض والا فكسألة التسليم في اعتناده لان التسليمة الثانية ليست من الصلاة .

الثاني

التحقيق أن هذه الصور ليست من قبيل قيام النفل عقام انفرض لأن ذلك ليس بنفل حقيقة بل راجب راتع في محله والإتبان به على قصد النفل لا أثر له لأن المس الفصد إلى حصل بناء على الفاهر وهو حصول الغسل وغيره من الواجب ولا عبرة بالنفل أبين صفوه ، ويدن (الفائك) أن أجد ذكر بها في به مالشك أنه إذا أكا فيه (١) أي مسب (ب) رائملت وفي مامنها (تنمل كلاصل برده وفيها (صع) . (٣ مابين القومين ماقومين مافيد في (ب) وسافه من لأصل برده .

(٥) هكذا في (ب) وفي الأصل و(د) (وان) . (٦) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (نَدي) .

(٣) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (نـدي) . . (٧) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (صلية) . .

(٨) هَكَذَا فَي (ب) و(د) وفي الأصل (ذلك) .

.

ثم تبين كونه من رمضان يجب عليه إتمامه لأن الفطر لم يكن مباحثاً له حقيقة (وإقدامه) على الأكل بناء على الأصل لا يخرج الفطر عن كونه حراماً وعلى هذا الأدار من الفطر من الأدار من الأدار من الأدار من الأدار من الأدار من الأدار من الفطر من الأدار من ال

ففطر يوم الشـك حرام لا (إشـم) ٣٠ فيه وكذا (في مسألـة) ٣٠ (التشهــد) ٣٠ والجلوس وغسل اللمعة لم يقع إلا عن الواجب وكذا الباقي .

تأدى (النفل بنية الفرض)" لا يؤثر .

كما إذا صلى معتقداً أن جميع أفعالها فرض فالأصح في زوائد الروضة الصحة لأنه ليس فيه أكثر من أنه أدى سنة باعتقاد الفرض وذلك لا يَجَوَّ ثر .

ومنها في فتاوى القاضي الحسين لوسجد لتلاوة على أنه سجود صلب الصلاة عسب سجوده كما لوصلى النفل على ظن أنه يصلى الفرض يصح نفله فكذلك

نا . (ومنها تحصل تحية المسجد بصلاة الفرض) ° .

الخامس عشر : ^(٧) :

لا يجوز التوكيل في النبة إلا فيها إذا اقترنت بالفعــال كتفرقــة الــزكـاة وذبـــح الاضحية فإن يجوز أن يوكل من يذبح ويندي عنه وأهـمل الرافعي وغيره فسها ثالثاً هــه ما إذا وكل في النبة وخدها وذبح هو ويحتسل وجهين أحـــهــها الجوازكما لونوى _ هــ مــكل في الذبح شير والواني المنع لعدم اقترانيا لمعطه وفعل وكيله . ﴿

ولو بدر صوم الدهر وأفطر يوماً بلا عذر تعذر عليه قضاؤ • وجاز له أن يوكل (١) في (د) (وقد أنمه) . (٣) ماتان الكلمتان ذكرتا في (ب) و(د) وسقطنا من الأصل .

(٤) في (د) (السهود) .
 (٥) مكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (الفرض بنبة النفل) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (د) .
 (٧) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (الثاني عشر) .

-111-

-711-

تألف

الإمام الحديث لمفسلفقيه مجيات نه أبي حمائحسين بن سيعود لفراد لبغوي (١٣٠٠ - ١٠١ هـ)

> حقة وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب بالأرناؤوط

> > المكتب الاسائي

ثم ما ملك أحدُ هما بالشراء يشاركه الآخرفيه ، وإن ملك بإرث أوهبة لا يشاركه الآخر فيه ، غير أنه إن كان من جنس مال الشركة تفسد الشركة بينها ، وكل ضمان لزم أحدهما بغصب أو إتلاف ، كان الآخر مؤاخذاً به .

باب

التوكيل

710A - أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العويز ابن أحمد الحكسائي ، أنا عبد العويز ابن أحمد الحلال ، نا أبو العباس الأمم (ح) وأخبرنا أحمد بن أحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيوي ، نا أبو العباس الأصم ، أنا اربيع ، أنا الثانعي ، أنا أسفيان ابن عبينة ، عن شبيب بن غارفدة أنه تحريم الحيا أبدائون

عَنْ مُوْوَةَ بْنِ أَبِي الجُعْدِ أَنَّ رَسُولَ ﴿ يَشَيَّتُمْ أَعَلَىٰ وَيَنَارَأَ لَلْمُونَى لَهُ شَاتَنِي ، فَبَاعِ لِبَشَرِي لَهُ شَاتَنِي ، فَبَاعِ إِخْدَاهُمَا بِدِينَارِ ، فَأَنَّهُ إِضَاةٍ وَدِينَارِ ، فَذَعَ لَهُ رَسُولُ اللهِ يَجْدَاهُمَا مِدِينَارِ ، فَذَعَ لَهُ رَسُولُ اللهِ يَجْدَاهُمْ فِيهَا أَنْ فَوْ الشَّذَى تُواباً لَوْ بَعْ فِيها .

قال الشّافعيُّ: وقد رُوي هذا الحديثُ عن سُفيان ، عن شبب بن غرقدة فوصله (١٠ ويروبه عن عروة بن أبي الجعد، ويقال: عروة بن الجعد البادقي بهذه القصة أو معناها . وبارق : جبل نزله بعض الأزد ، ثم نزل عروة الكوفة .

وفي الحديث دليل على جواز التؤكيل في المعاملات ، وفي كل ما تجري فيه النيابة ، فقد وكل عمر ، وابن عمر في الصرف ، وكتب عبد الله بن عموو إلى قهرمانه وهو غانب عنه : أن يزكي عن أعلم الصغير والكبير (٢).

قال الإمام : واختلف أهل العلم في الربل علما الحديث ، وفي بيخ عروة الشاة من غير إذن له في البيع ، فذعب بعض أهل العلم إلى أن من باع حال الغير دين إذنه ، يكون العقد موقوفاً على إجازة المالك ، من باع حال الغير دين إذنه ، كان الحديث ، ومنهم من لم يجوز ، وتأول الحديث على أن وكانه كانت ركان تفريض وإضلاق ، والوكيل المعللق الملك البيع والشراء ، يبكون لصرف صادراً عن إذن المالك . ولا بأس أن يجعل لموكيل أجواً معلوماً على عمله ، كان ابن سيرين وعطاء وإبراهم والحسن لايون بأجو السمسار بأساً . قال ابن عباس : لا بأس أن يقول بع هذا النوب ، فما ذاه على كذا وكذا فيه الله ، وقال ابن سيرين :

⁽١) الشافعي (١٩٧٤ - ١٩٧١ - واخرجه البخاري في ١ صحيحه ١ ١٩/٢٦ - ١٦٥) في علامات النبوة في الاسلام من حابت علي بن عبلا الله ٤ عن سفيان • عن شبيب بن غرفاة فان السعت الحي . . . واخرجه احملا ١٣٧٦/٢ - وأبو داورد (١٩٨٥ - ١ والفرائدي (١٥٥١ - ١ وابن ماجمة ١٣٧٦/٢) من طريق سعيله بن فريد • عن الزيبر بن الخريت • عن أبي لبيد

قال : حدثني عروة البارقي فلاكو الحديث بستناء وأسساء الأباس به ، وانظر « نصب الرابة » ١٠/٤ ، وفي الباب عن حكيم بن حزام عند ابي داوود (٢٣٨٤) وفي سنده مجبول ، واخرجه الترمذي من طريق آخر وفيه انقطاع .

⁽أ) أخرجه أبن ماجة (٢٤٠٢) من طريق أبي بكر بن أبي شببة ؟ عن سفيان بن عينية . عن نسبيب بن غرقدة ؛ عن عروة البارقي ...

 ⁽٦) علقه البخاري في « صحبحه » ٢٩٣/٤ ، وقهومانه : خازنه القيم يأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية .

إذا قال : بع بكذا ، فما كان من الربع فلك أو بيني وبينك ، فملا بأس'' . وقال النبي ﷺ : « المملمون عند شروطهم'' ، .

--1

العاريز (۳)

قَالَ اللهُ سُبْحًا نَهُ وَ تَعَالَى: (وَتَمَنْعُونَ الْمَاعُونَ) [الماءون: ٧] قَالَ عَبْدُ اللهِ بَنُ مَسْعُودٍ : كُنَّا نَعُدُّ الْمَاعُونَ عَارِيَةَ الدَّلَاِ وَالْقِيدُرُ ''

۲۱۵۹ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبدائه الشعيم ، أنا محمد بن يوسف ، نا أبو نعبر ، نا عبد الواحد بن أبن ، حدثني أبي قال :

١٠ عنق هذه الآثار البخاري في ١ صحيحه ١ ٢٧٠/٤.

٣. تقلام تخريجه في الصفحة . ٢ من هذا الجزء . ا

۳۰ بشنگ به آلیاء و رجول د بینم و وحکی عادة براه حفیمة وبفیر یاء و قال الازهری : ماخودة من د از یاد دعم وجه وسته سمی العبار و الانه یکار اللحای و اللجیی د و د از الجمیوسی د عی من اسعاور و هسی التدوب و قال الجوهری د منسد ته الی العار لان طلبها عار .

(٤) أخرجه أبر دأوود (١٦٥١ ؛ في أنوكة : باب في حقوق المال . وإسناده حسن ، وذكره الحافظ في « الفتح » ١٣/٨٥ ، عن ابي داوود والسنائي وقال : وإسناده صحيح الى ابن مسعود ، وأورد السيوطي في " المدر المشور ، ٦٠/١٠ وزاد نسبته الى سعيد ، وأورد البيابي في شبية ، والبزار ، وأبن المنفر ، وأبن أبي حائم والخيراي في « الاوسط ، وأبن مردويه ، والبيهة في السينة ، والظر أبي كثير المردويه ، والبيهة في السينة ، والظر أبي كثير المردوية ، والبيهة في السينة ، والظر أبي كثير المدار / ٢١٠٠/٨

دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَعَلَيْهَا دِرْعُ فِطْرِ ثَمَنُ خَسَةٌ دَرَاهِمَ ،
 نَقَالَت : ارْفَعْ بَصَرَكَ إلى جَارِيقِ ، أَنظْرُ إلَيْها ، فَإِنَّها تُوْتَمَى أَنْ تَلْسَهُ فِي الْبَيْتِ ، وَقَمْدُ كَانَ لِي مِنْهُنْ دِرْعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ يَتَظِينُونَ ، فَمَا كَانَتِ أَمْرَأَةُ تُقَيِّنُ بِاللهِينَةِ إلا أَوْسَلَتِ إلَيْ تَسْتَعِينُ ،
 تَسْتَعَيْرُهُ .

هذا حديث صعيع ١١٠٠ .

القطو : ضرب من البرود غليظ. وقولها : ﴿ تُوْمِى ، أَي : تَانَفُ وَتَتَكِبُو ﴾ يقال : رَمُّمِي البِحِلُ يُرْمَى : إذا دخله الزهو ، وهو الكبير . قولها : تُغَبِّنُ ، أَي : تُرْبِّنَ ، بقال : قن العروس : إذا رَبِّها ، والقينة التي تُرَبِّنَ العوائس ، والقينة : الماشطة ، والقينة : المُحْمَة والقينة : الأَمَة والقين : العد .

٢١٦٠ – أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّعيمي ، أخبرنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، أنا آدم ، نا شعسة

َ مَنْ قَدَهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسا يَفُولُ : كَانَ فَرَعْ بِالمَدِينَةِ فَاسَتَعَارَ النَّبِيْ ﷺ فَوَسَا مِنْ أَبِي طَلْحَةً يُقَالُ لَهُ : المَنْدُوبُ فَرَسَا مِنْ أَبِي طَلْحَةً يُقَالُ لَهُ : المَنْدُوبُ فَرَكِبَ ، فَلَمَّا رَجَعَ ، قَالَ : • مَا وَأَيْنَا مِنْ شَيء ، وَإِنْ وَجَدَنَاهُ لَبَحْرًا ، .

⁽١) البخاري ١٧٨/٥ في الهبة: باب الاستعارة للعروس عند البناء .



للملامة الفقيه علا. الدين أبي بكر بن مسعود الكاســـانى الحننى المترفى عام ٥٨٧ هـ

> الغــاشر دڪريا علي ر

مطبعة الامام ١٣ شارع محدكريم بالقلعة بالقاهرة

وذكر الكرخي الاختلاف في المسألة فقال في قول أبي حنيفة وأن يوسف رحمهما الله يدلك كل واحد منهما الفسخ ، وعلى قول محدر حمه الله حق الفسخ لمن شرط له المنفعة لاغير .

وجه قوله على نحو ما ذكرنا أن من له شرط المنفعة قادر على تصحيح العقد بحذف المفسد وإسقاطه فلو فسخه الآخر لا بطل حقه عليه وهذا لايجوز .

وجه قولحماان العقدق نفسه غيرلازم لمافيه من الفساد بل دو مستحق الفسخ في نفسه رفعا الفساد ؛ وقوله المفسد بمكن الحذف فنعم لكنه إلى أن يحذف فهو قائم وقيامه يمنع لزوم العقد ، وبه تبين أن الفسخ من صاحبه ليس بإبطال لحق صاحب الشرط لأن إبطال الحق قبل ثبوته محال .

وأما بيان ما يكرن فسخا لهذا العقد ففسخه بطريقين : قول وفعل فالقول هو أن يقول من يملك الفسخ فسخت أو نقضت أو رددت ونحو ذلك فينفسخ بنفس النسخ ولا بحناج إلى قتناء القاضى ولا إلى رضا البائع سواءكان قبل القبض أو بعد، ، لأن هذا البيع إنها استحقالفسخ حقاً لله عز وجل لما في الفسخ من رفع النساد ورفع النساد حَن الله تعمالي على الحلوص فيظهر في حَمِّ الكال فكان نَّسخاً في حقّ آلناس كافة فلا تقف صحنه على القضاء ولا على الرضا ..

والفعل هو ما يرد المبيع على نائعه على أن وجد ما : رده بيبع أو همة أم مدن أو اعارة أو أو اع بأن بأحد منه أو وهيه أو تصدق عليمه أو أعاره منه وأودعه إياه بعرأ الشترى عن الضان ، لائه يستحق الود على البائع فعلى أي وجه ما رده بقل عن جهة الاستحقاق بمنزلة رد العبارية والوديمة أنه يكون نسخاً والوديعة بأى طريق كان الرد لما قلنا كذا هذا .

وكذا لو باعه المشترى من وكيل البسائع وسلمه اليه ، لأن حكم البيع يقع لموكمه وهو البسائع فكأنه باعه للبسانع ، ولو باعه المشترى من عبد باند، وهو مُنُونَ لَهُ فِي النَجَارَةِ ، فَأَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهُ دِينَ كَانَ فَسَخَّا لَلْبِيعِ وَلَا يَعِمأُ عَنِ المُشترى م ۲۱ بدائع ۷

ونى بيان شرط صحة الفسخ ، وفى بيان ما يبطل به حق الفسخ بعد ثبوته ، أما ﴿ بيان أن النابت بهذا البيع أوجب الفسخ فهو أن البيع وانكان مشروعا في ذاته --فالفساد مقترن به ذكراً ودفعالفساد واجب ولايعكن الا بفسخ العقد فيستحق فسخه لكن لغيره لا لعينه حتى لو أمكن دفع الفساد بدون فسخ البيع لا يفسخ 🤔 كم إذا كان الفساد لجهالة الاجـل فأسقطاه يسقط ويبقي البيع مشروعاً كما كان ،" ولان اشتراط الربا وشرط الخبار بجهول وادخال الآجال المجهولة فىالبيع ونحو ذلك معصية والزجزعن المعصيمة واجب واستحقاق الفسخ يصلح زاجراغن المعصية لانه اذا علم أنه يفسخ فالظاهر أنه يمتنع عن المباشرة .

وأما بيــان من يملك الفسخ فنقول وبالله التوفيق : الفساد لا مخلو اما أنّ يكون راجمًا الى البيدل بأن باع باخر والخنزير ، وأما أن لم يكن راجعًا اليهُ كالبيع بشرط منعة زائدة لاحد العدائدين أوالى أجل بحهول والحال لايخلوا اما انكان قبل القبض، وأما أن كان إمده. فان كان قبل القبض فكل واحمة من العاقدين يملك النسخ من غير رضا الآخر كيف ما كان العماد ، لان البيُّمُ الفاسد لا يُميدُ الملك قبل القبض فكان الفسخ قبل القبض بعادلة الامتناع عَنْ القيول والايجاب فيملك كل واحد منهما كالفسخ بخيار شرط العاقدين."

وان كان بعد القبض فان كان النساد راجعًا الى البنال تأخراب فيه وقما قبلًا التبس سواء - بان الفساد الراجع إلى الإدل اساء أن عاب العقم.

ألا ثرى أنه لا يمكن تصحيحه ، بخلاف هذا المنسد لما أنه لا توام للنَّفُ الا بالبدلين فكان الفساد قويا فيؤثر في صلب العقد بسنب اللزوم عنه فيظهر عدم المازوم في حقهما جميعاً ، ولو لم يكن راجعاً إلى البيدل ، فقد ذكر الأمام الاسبيجاني في شرحه مختصر الطحاوي أرب ولاية الفسخ لصاحب العرَّط لا اصاحبه ومُ يحت خلافًا . لان الفساد الذي لا يرجع الى البدل لا **يكون أوبًا** اكريَّه مجتملًا للحانف والاسقاط فيظهر في حق صاحب الشرط لا غير فيعرُّم في سلم اللووم في حقه لا في حق صاحبه .

الابطال والاستقاط بأن يقول أبطلت أو أسقطت أو أوجبت البيع أو ألزمته لأن وجرب الفسخ عنه ثبت حقالله تعمالي دفعاً للفساد وما ثبت حقالله تعالى خااصاً لايقدر العبدُّ على اسقاطه مقصوداً كخيار الرؤية لكن قد يسقط بطريق الضرورة بأن يتصرف العبد فيحق نفسه مقصوداً فيتضمن ذلك سقوطحق الله هَزُ وَجُلُّ بِطَرَيْقِ الصَّرُورَةُ أُو يَفُوتُ مِمِّلُ الفَسَخُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكُ .

وبيان ذلك في مسمائل المشترى شراء فاسداً إذا باع المشترى أو وهبه أو به أو تصدق به بطل حقالفت وعلى المشترى القيمة أو المثل لانه تصرف في محلُّ نملوك له فنفذ تصرفه ولا سبيل للبائع على بعضه ، لا نه حصل عن تسليط منه وبطيب المشترى الناني لانه ملسكم بعقد صحيح بخلاف المشترى الاول ، لانه لا يطيب له لا نه ماكم بعقد فاســد فرق بين هذا وبين ما إذا دخل مسلم دار الحرب بأمان فأخذ تثيينا من أموالهم بغير اذنهم وأخرجه إلى دار الاسلام • ثم باعه أنه يصح بيعه لكن لا يطيب للشقرى كما لا يطيب الآخذ .

ووجه الفرق أن عــــدم التليب في المأخوة من الحرق بغير اذنه لكون مأخوذاً على وجه الغــــدر والحيانة والمخوذ على هذا الوجه واجب الردعلي صاحبه ردا للخيسسانة وبالبيع لم يخرج عن استعقاق الرد على ماليكه ليصوله لابتسليط من جهته فبق واجب الردكة كان وهذا يُمنع الطيب بخيلافي ألبيح الغاسد ، لام: الدرا "سيب بستمرى ههنا مدّ الناساد به ذكر آلا حقيقة ، وإيرجد ذلك في بيهع للذي وحرج المبيع من أن يكونُ مستحلُّ الرد على البالغ لحصول البيع من المشترى بتسليطه وانته عز وجن أعنم .

ولو باعه فرد عليه بخيسار شرط أو رؤية أو عيب بقضاء قاض وعاد على كم الملك الاثول عاد حق الفسح ، لان الرد سده الوجوه فسخ محتنر فكان دفعًا للعقد من الاصل وجعلا له كأن لم يكن .

ولو اشتراه ثانيا أوعاد البه بسبب مبتدأ لابعود الفسح لان الملك اختلف لاختبن السبب فكان اختلاف الملكين بمنزلة اختلاف العقدين ، ولو أعتقه ضمانه حتى يصل إلى البائع)، لانه إذا لم يكن عليه دين فحكم نصرفه وقع تعوق بين فكان بيمًا من المولى ، وإنَّ كان عليـه دين لا يكون فسخا للبيع ويتقرر الطَّمَانُ على المشترى ، لانه إذا كان عليه دين فحكم تصرفه لا يقع للمولى فلم يكن ذلك بيعا من المولى فصاركما اذا باعه من أجنبي .

ولو اشترى من عبد مأذون لافسان شبيئا منه شراء قاسداً وقبضه ، ثم أنه باعه من مولاد ٬ فان لم يكن عليه دين كان فسخا للبيع ، لأنه يكون مشترياً من المولى كأنه اشتراه من مولاه، ثم باعه منه، فإن كان عليه دين لم يكن فسخا لانه يكون مشتريا منه لا هن مولاه فكأنه اشترى من أجنبي وباعه من مولاه ولو باعه المشترى من مضارب البـائع لم يكن فــخا للبيع وتقرر الضَّان على المشترى بخلاف ما اذا باعه من وكيل بائعه بالشراء أنه يكون فسُخا .

ووجه الفرق أن الوكيل بالشراء يتصرف لموكله لنفسه ، ألا ترى أن حُكم تصرفه يقع لموكله لا له فنول منزلةالبيع من الموكل وذلك فسخ ، فأما المطأرفُ فتصرِّف لنفسه ، ألَّا ترى ان الرِّح مشترك بينهما فكان بمنزلة الأجني ، وَأَلَّ كان البيانع وكبلا لغيره بالشراء لآشتري المسترى شراء فاستدأ لموكلة لمُ بكُنّ المُنخَا لَلْهِيعِ ، لا أن حكم الشراء بقع المُوكَلَدُ لا له ورجب عليه الثمن وللشغريُّ وتقرر على المشترى ضمان القيمة وبالنقبان قصاصا العمدم الفائدة في الاستبغاء ويترادان الفضل الكان في أحساما نمن والله غزارجل أعلم

وأما شرط صحة الفيح فهر أن يكون الفيح بمحضر من صاحبه ، ذكره الكرخي، ولم يذكر الآخنلاف فيه، وذكر التَّـــاضي الامام الاسيجان وحمه الله في شرحه مختصر الطحاوي أن هذا شرط عند أبي حنيفة ومحمد، وعم أَنِي يُوسِفَ لَهِسَ بِشرطَ وجعله على الاختلافِ في خيار الشرط**ـ والرَّفِيةِ ، آلَّهُ** ذكرنا المسئة فيما تقدم.

وأما بيانَ ما يبطل به حق الفسح وبلزم البيع وينقرر الضان ومأ لا يغ. ولا يلهم والارتشار فنقول وبالله التوفيق (الفسح في البيع الفاسد يبطلُ ﴿ مُ

كتاب الوكالة

الكلام في هذا الكناب في مواضع : في بيــان معنى التوكيل لغة وشرعا ، وفي بيـان ركن النوكيل، وفي بيان شرائط الركن، وفي حكم النوكيل، وفي بيان ما يخرج به الوكيل عن الوكالة .

أما الا ول فالتوكيل اثبـــات الوكالة ، والوكالة في اللغة تذكر ويراد بها ـ الحفظ قال الله عز وجل . وقالوا حسبنا الله وفعمُ الوكيل ، أي الحافظ ، وقال تبارك وتعالى . لا إله إلا هو فاتخذه وكيلا ، .

قال الفراء: أي حفيظا وتذكر و. إد مها الاعتباد وتفويض الا'مر ، قال الله تعالى ووعلى الله فليتوكل المتوكلون ، وقال الله تعمالي عز وجل خبراً عن سيدنا هود عليه الصلاة والسلام ﴿ إِنَّ تُوكَّلُتُ عَلَى اللَّهُ رَنَّ وَرَبُّكُمْ ﴾ أي اعتمدت على الله وفوضت أمرى اليه ، وفى الشريعة يستعمل فى هذين المنيين أيضاً على ـ تقرير الوضع اللغوى وهو تفويض النصرف والحفظ الى الوكمل، ولهذا قال أصحابنا إن من قال لآخر وكلتك في كذا أنه يكون وكيلا في الحفظ لانه أدى.

ما محتمله اللفظ فيحدل عليه .

مَ (نَسَالُ مِ أَمَا مَانُ رَكُنَ الْمُوكِيلِ فَهُو الْأَجَابِ وَالْقَبُولُ ، فَالْأَجَابِ مِنَ المُوكِلِ أَنْ يَقَوِلُ وَكُلَّتُكَ بَكُذَا أَوَ افْعَلَ كَذَا أَوَ اذْنَتَ لِكُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ونحر د ، والفيول من الوكيل أرس يقول قيلت وما بجرى مجرَّاه فما لم يوجد الابجاب والقبول لا يتم العقد ، ولهذا لو وكل انسانا بقبض دينه فأبى أن يقبل ثم ذهب الوكيل فتبضه لم يبرأ الغريم ، لان تهام العقد بالايجاب والقبول ، وكل واحد منهما يرتد بالرد قبل وجود الا آخر كما في البيع ونحو ه، ثم ركن التوكيل قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بالشرط بحو أن يقول ان قدم زيد فأنت وكيلي فى يبع هذا العبد وتمد يكون مطافا الى وقت بأن يتول وكلتك في بيع هذا العبد م ٢٠ بدأتم ٧

أوكان الدين دنانير فنقده دراهم عن الدنانير فنصارفا جاز ويراعى فيه شمرائط الصرف حتى لو افترقا قبل القبض أو شرطا فيه الآجل والخبار يبطل الصرف ريعو د الدين الى حاله .

واذا صحت المصارفة فالمحال عليه يرجع علىالمحيل بمال الحوالة لا بالمؤدى لان الرجوع بحكم الماك وأنه يملك دين الحوالة لا المؤدى مخلاف المأمور بقضا. الدين لما ذكرنا في كتاب الكفالة • وكذا إذا باعه بالدراهم أو الدنانير عرضا يجع بمال الحواله لما ذكرنا .

وكذا أذا أعطاه زيرة مكان الجيباد وتجوز بها المحال رجع على المحيل الجياد ال قلنا .

ولو صالح المحال المحال عليه فان صالحه على جنس حقه وأبرأه عن الباقي يرجع على المحيل بالقدر المؤدى لانه ملك ذلك القسر من الدين فيرجع به .

وان صالح على خــلاف جنس حقه بأن صالحــ من الدراهـ على دنانير أو عني مال آخر يرجع على الحيل بكل الدين • لان الصابح على خلاف جلس **الحق** معاوضة والمؤدى يصلح عرضا علىكل الدين

ولو فيض المحال مال الحوالة ثم اختلفاً. فقال الحيل لا يكي اك على شيء والله أحد وكبي في الشيش والتار عن ل روعال الميال والا ، هي أحلتي بألف ران در الله الله و المحمل مع يعبيه ، أن أن الله الله على أن أن أو لو المحمل مع يعبيه ، أن أن الله ال يتكر والقرل تول الشكر عند عدم البينة مع يعينه والدعروجل أعلم.

اذهب بعبدى هذا الى فلان فيبيعه فلان منك فذهب الرجل بالعبد اليه وأخبره أن صاحب العبد أمره ببيعه منه فاشتراه منه صح شراؤه ، وان لم يخبره بذلك فالبيع جائز .كنذا ذكر محمد في كتاب الوكالة . وجعل علم المشتمري بالنوكيل

وذكر في الزيادات أنه لا يجوز البيع، وصورة المسألة في الصبي المأذون، وذكر في المأذون الكبير ما يداً. على جرآز البيخ . فانه قال أذا قال المولى لقوم بايعيرا عبدى قانى فد أذلت له فى التجارة فبايعره جاز . وان لم يعلم العبد بإذن

المولى لهم بالمبايعة ولبس النوكيل كانوصاية . فإن من أوصى الى رجل غالب أي جدله وصياً بعد مرته ثم مات الموصى، ثم أن الرصى باغ شيئاً من تركة الميت قبل علمه بالوصابة والموت . فإن بيعه جائر استحساناً ويكون ذلك قبولاً . منه الرصابة عن لا بملك اخراج نفسه منها . والنياس أن لا يجوز ، والفرق

أنه شرط ، وذكر في الوكالة أنه ليس بشرط . فانه قال إدا قال الموكل لرجل

أنَّ الرَّضَى خَلَفَ عَنَ الْمُوصَى قَامَ مَقَامَهُ كَانَ رَارَتَ يَشْرُمُ مَقَامَ الْمُورِثُ -ولو باع الرارث تركة الميت بعد موته وهو لا يعلم موته جاز بيعه ، فكذا

الوصى بخلاف التوكين لا ته أمر من آلزكل وسَنَّمُ اللَّهُ مَنْ لا اللَّهِ اللَّهِ لَلَّهُ اللَّهُ أو سببه على ما من ، فإذا ثبت أن العلم باحواكيل فمراك ، فإن كان التأكيل . أو سببه على ما من ، فإذا ثبت أن العلم باحواكيل فمراك ، فإن كان التأكيل الذي را راكا المؤوّل أركب الموكل بدال كما يأ الله فبلع وعلم ما ليه أن أرسل "يا را راكا فبلغ الرسالة أو أخبره بالنوكيل رجلان أو رجل واحسد عدل صار وكيلا بالاجماع . وإن أخبره بذاك رجل واحد غير عدل فإن صدته صار وكبلا أبضاً . إن ! يصدته يبغر أن بكون على الإختادي في العدل عند أبي حنيفة لا بكون وكولاً . وعند أن بريت وتحمد كبرن وكواكم في العول على ما **نذكر. ف**

ان ما يحرز النوكيل به

وما لابجوز والجله فينه أن النوكما إلا على إما أن يك ن بحقوق آلة عزَّ وجلَّ وهي الحدود، وإما أن يكون بحقوق المباد، والتوكيل محقوق الله عز وجل نوعان (أحدهما) بالاثيات (والثابي) بالاستيفاء .

أما النوكيل بإثبات الحدود ، فإن كان حداً لا يحاج فيه إلى الخصومة كحد الزنا وشرب الخمر فلإيتقدر التوكيل فيه بالاثبات لأنه يثبت عند القاضى بالبينة أو الاقرار من غير خصومة .

وانكان مما ختاج فيه إلى الخصومة كحد السرقة وحسمد القذف فيجوز التركيل بإثباته عند أنى حنيفة ومحمد ، وعند أنى يوسف لايجوز ولا تقبل البينة فهما الا من الموكل، وكذلك الوكيل بإثبات القصاص على هذا الخلاف.

وجه قول أبي يوسف أنه لم بحوز النركيل فيه بالاستيفاء فكذا بالاثبات، لأن الاثبات وسيلة إلى الاستيفاء ، ولهما الفرق بين الاثبات والاستيفا. وهو ان امناع لتوكيل في الاستيفاء لمكان الشهة وهي منعدمة في التركيل بالإثبات.

وأما التوكيل بإسنيناً. حـد القذف والسرقة ، فانكان المقذوف والمسروق منه حاضهًا وقت الاستيفاء جاز ، ﴿ وَلاَيَّهُ الاستيفاء الى الامام وأنه لا يقدر على أن يتولى الا تهذا. بسسه على كل حال .

رَ لَا يَا مِنْ أَحْسَفَ لِلشَّالِحُ فِيهِ ، قال بعضهم يجوز ، لأن عندم الجواز لاحتمال العفر والصلح وأنه لا يحتملهما ، وقال يعضهم لا يجوز . لأنه انكان لايحتمل العفو والصلم فيختمل الاقرار والتصديق وهذا عندنا . وقال الشافعي رحمه الله يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف كيف ما كان . .

وجــــه قرله أن منا حقه فكان بسبيل من استيفائه ابنفسه وبنائبه كما في سائه الحقرق.

ولنا الفرق على قول بعص المشايخ وهر ما ذكرنا أنه يحتمل أنه أوكيلن حاضر الصدق الرامى فما رماه أو يترك الحُنه منه فلا مجوز استيفاء الحدامة الشهة والشهة لا تمنع من استيفاء سائر الحقَّ، ق .

وأما بيان حكم النوكيل فنقول وبالله النوفيق حكم النوكيل صيرورة المضاف اليه وكيلا ، لأن النوكيل إثبات الوكالة وللوكالة أحكام .

منها ثبوت ولاية النصرف الذي تناوله النوكيل فيحتاج إلى بيان ما يعلمكم الوكيل من النصرف بعوجب النوكيل بعد صحنه وما لايملك فنقول وبالله التوفيق الوكيل بالحصومة يماك الاقوار على موكله في الجملة عند أصحابنا الثلاثة ، وقالون والشافعي رحمهما الله لايملك والاب والوصى وأمين القاضى لا يملك الاقرار على الصغير بالاجماع ،

وجه قولهما أن الوكيل بالخصومة وكيل بالمنازعة والاقرار مسالمه فلايتناوله النوكيل بالخصومه فلا يملكه الوكيل

و ثنا أن النوكيل بالمحصومة وكبل بالجواب الذي هو حق عند المه عزوجل وقد يكون ذلك انكاراً وقد بكون افراراً ، فإذا أفر على موكله داراً أن الحق هو الاقرار فينفذ على الموكل كم إذا أقر على موكله وصدقه الموكل ، ثم اختلف أصحابنا الدلائة فيما بينهم ، قال أبو حنيفه و محمد يصح اتراره في تبلس الشاعي لا في غيره ، وقال أبو يوسف يصح فيه وفي غيره .

وجه قوله أن التوكيل تفويص ما يسلك المركل الى فدير، يراترا المركل المرتف صحته على مجلس القاصى فكذا إفرار الوكيل ، وهما أنه فوض الأمم الله المكنى في مجلس القاضى ، لا أن التوكيل بالخصومة أو مجواب الحصومة ، وكذا الحصومة بالمين في غير مجلس القاضى . وكذا الحصومة لا تندفع بالمين في غير مجلس القاضى المراب في فير مجلس القاضى إلا أبه إذا أقر في غير مجلس القاضى يخرج عن الوكالة وينعزل لائه لو يقى وكيلا ليق وكيلا بالاترار عبنا . لان الافكار لا يسمع منه للتناقض والاقرار عبنا غير مورًى من ركب الخصومة في مال إذا قضى القاضى به يمثلك .

۴٤٥٧ وجه قوله أن المطلوب من الوكيل بالخصومة الاهتداء ومن الوكيل بالقبض الأمانة وليس كل من يهتدى إلى شيء يؤتمن عليه فلا يكون النوكيل بالخصومة توكيلا بالقبض .

ولنا أنه لما وكله بالخصومة فى مال فقد اتنسنه على قبضه ، لأن الخصومة فيه لا تنهى إلا بالقبض وكان النوكيل بها توكيلا بالقبض والوكيل بتقاضى الدين يملك القبض فى ظاهر الرواية ، لأن حق النقاضى لا ينقطع الا بالقبض فى كان النقاضى والاقتضاء والاستيفاء واحد الا أن المناخرين من أصحابنا قالوا أنه لايملك فى عرف ديارنا لان الناس فى زمائنا لا يرضون بقبض المنفاضى كالوكلا. على أبواب القضاة لنهمة الخبانة فى أموال الماس والوكيل بقبض الدن يملك الخصومة فى اثبات الدين إذا أنكر الفريم عند أبى حنيفة ، وعندهما لا يملك وهو رواية الحسن عرب أبى حنيفة أيسا

وكدا لو أقام المدعى عليه البينة أن صاحب الدين استوفى منه أو أبرأه عنه قبلت بينته عنده ، وعند و الانتبل را (يمال ، وأجمعوا فى الوكيل بقبض الدين إذا أنكر من فى يده أنه لايماك الخصومة حنى لا يماك إقامة البينة .

ولو أقام المدعى عليه البينة أنه اشتراها من الذى وكله بالفيض لا تسمع منه بينته في إثبات الشراء ولكمها تسمع لدفع حمد، مة الوكيال في الحال إلى أن يحضر الموكل، وقالوا في الوكيال بطلب الشفعة وبارد بالعبب وبالقسمة أنه يملك المخصومة .

وجه قرلهما أن التوكيل بقيض الدين تركيل باستيفاء عين احق فلا يتعدى الى الخصومة كالنوكيل بقبض الدين و من حنيمه أن التوكيل بقبض الدين توكيل بالمبادلة والحقوق في مبادلة المال بالمال تتعلق بالعاقد كا في البيع والاجارة ودلالة ذات أن استيفاء عبد الدين لا يتصور ، لائن الدين اما أن يكون عبارة عن مال حكى في الدمة عن العدم و دا العدم عبارة عن مال حكى في الدمة

وكل ذلك لا يتصور استيفاؤه ولكن استيفاء الدين عبارة عن نوع مبادله وهو مبادلة المأخوذ العدين بما في ذمة الغريم وتعليمكه جذا القدر المأخوذ من المال فأشبه البيع والخصرمة في حقوق مبادلة المسال بالمبال فيملك الوكيل بخلاف الوكيل بقيض النمن ، لأن ذلك توكيل باستيفاء عين الحق لا بالمبادلة لان عينه مقدور الاستيفاء فلا يعلك الخصومة فيها الا بأمر جديد فهو الفرق بين الفصلين فإذا لم يملك الخصومه لا تسمع بينة المدعى عليه على الشراء من الموكل بالقبض لإنها بينة قامت لا على خصم ولكنها تسمع في دفع قبض الوكيل

وبحور أن تكون البينة مسموعة من وجه دون وجه كن وكل إنسانا بنقل وبحور أن تكون البينة على أن روجها روجته الى حيث هو فضالها الوكيل بالانتقال فأقامت البينة على أن روجها طلقها ثلاثا تسمع هذه البينه في اندفاع حق الوكيل في النقل ولاتسمع في اثبات الحرمه كذا هذا .

يرس عيد على وجهين : اما ان كانت الوكاله عام، بأن ذل ادوقت الوكبال بالقيض عن على وجهين : اما ان كانت الوكاله عام، بأن ذل ادوقت الوكبال ، واما ان المنت أو ما منت أو ما منت على المنت عاصة بال من على المنت عاصة بال من على المنت عاصة بالله أن كانت عاصة بملك أن يوكل غيره بالفيت من المنا الاسل في يوكل غيره بالفيت من المنا الاسل في يوكل غيره العاوم اجراؤه على عمومه ،

وان كانت خصه فسر به أن يوكل غيره بالقبض ، لأن الوكيل يقصرف بتمويض الموكل فيمان تدر ما فوض اليه ، فان فعل ذلك و قبض الوكبل الثانى بتمويض الموكبل الغانى الموكبل الغربية ما الفورية من الفورية من الفورية لا يدم هو سواء ، فان وصل الى يد الوكبل الاثول بدى الفرية لا يه وصل الى يدم هو نائب الموكل في الفيض الفيض الموكل في الموكل في الفيض الموكل في الفيض الموكل في الموكل الموكل في ا

. ب ب يسن الى الو ليل الا ول صين القابض للغريم لأن قبضه بجهة استيفاء الدين والقبض بجهة استيفاء الدين قبض بجهة المبادلة على مامن والمقبوض بحهة المبادلة مضمون على القابض كالمقبوض على سوم الشرا. وكان له أن يرجع بما ضمن على الوكيل الأول ، لامه صـــار مغروراً من جهــــه بتوكيله بالقبض فيرجع عليه ، إذ كل غار ضامن للمغرور بما لحقه من العهدة فيرجع عليه بضان الكفالة ولا يعرأ الغريم من الدين لما قلنا ان توكيله بالقبض لم يصح فكان للطالب أن يأخــذ الغريم بدينه ، وإذا أخذ منه رجع الغريم على الوكيلَ الناني لما قلمنا ، ويرجع الوكيل الثاني على الأول محكم الغرور لما قلمنا ان الوكيل يقبض الدين للموكل على إنسان معين أو فى بلد معين لا يعلك أن يتعدى الى غيره لأن المتصرف بحكم الآمر لا يملك النعمدي عن موضع الامر وليس الوكيل بقبض الدين أن يأخذ عوضًا عن الدين ، وهو أنْ يأخذ عينًا مكانه ، لأن هذه معاوضة مقصودة وانها لاتدخل تحت التوكيل بقبض الدين٬ وهذا لما بينا أن قبض الدين حقيقة لا يتصور لما ذكرنا فلا يتصور التوكيل بقبضه حقيقـة ، إلا أن النوكيل بقبض الدين جعل توكيلا بالمعاوضة ضرورة تصحيح النصرف ودناج الحاجة المعلقة بالنوكيل بقبض الدين وحقالندرورة يصير مقصيأ بثبوتها منهنا للمقد فبقبت للعاوضة المقصودة خارجة عن المقد أصلا فلايعلكماااوكيل واركان لوجل على رجل دين لمجاء إنسان الى الغريم وقال أن اليالب أمرين أنَّ أُقبِطُهُ مَنْكُ ، فإنَّ صَدَّقَهُ الغريم وأرَّ ادْ أَنْ مَدْفِ الدِّهِ لا يَسْنَعُ مَنْرٍ. وان أي أن يدفع اليه بجمر على الدفع في الدين ، في الدين لا يحر عليه

والفرق أن النصديق في الدين أقرار على نفسه فكان مجبورًا على النسليم ، وفي العين أفرار على غيره فلا يصح ألا بتصديق ذلك الغير

وان ثم يصدقه لم يجبر على الدفع ، فإن دفعه اليه ثم جأء الطالب فإن صدقه مضى الآمر وان كذبه وانسكر أن يكون وكنه بذلك فهذا على وحوه ثلاثة . اما ان مدقه ودفعه اليه واما ان كدبه ومع ذلك دفع اليه واما ان ثم يصدقه ولم يكذبه ودفع اليه ، فإن صدقه في الوكالة ولم يضمنه فحاً، الطالب إتمال له ادفع الدين الى الطالب ولا حق الت على الوكيل ، لانه لما صدقه فى الوكالة فقد أقر بوكالته واقراره صحيح فى حق نفست ، فكأنه يقول ان الوكيل كان مجقا فى القبض وان الطالب ظالم فيا يقبض منى وان ظلم على مبطل فلا أظلم على محق ، وان صدقه وضمنه ما دفع اليه ثم حضر الطالب فأخذ منه يرجع هو على القابض لأن النديم وان أقر أن القابض بحق فى القبض بتصديقه اياه فى الوكالة فعنده ان الطالب مبطل فيه ظالم فيا يقبض منه ، فإذا ضمنه فقد أضاف الضمان الى ما يقبضه الطالب عنه بغير حق ، واضافة الضمان الى المقبوض المضمون صحبح ما ذاذا قال ما غصاف فلان فعلى .

وان كذبه فى الوكالة ومع ذلك دفع البه له أن يضمن الوكبل لأن عند. انه مبطى فى انتبض وانما دفعه البه على رجاء أن يجرزه الطالب

وكذا اذا لم يصدق ولم يكذب لائه لم يوجد منه الاقرار بكونه محقاً فى القبض فيملك الرجوع عليه الوكيل بقبض الدين اذا قبضه فوجده معيباً فما كان المدوكل رده فله رده وأحمد بدله لائه قائم مقام الموكل فهو يمدك قبض حقه أصلا ووصفاً فكذا الركيل

ولو وكل رجلا بقبض دين له على رجل وغاب الطالب فادعى الغريم انه قد أوفاه الطالب لا محلج الوكيل الى اقده البيئة ولا الله احضار الطالب لحلفه الكن يقال للفريد ادفع الدين الى الوكيل انه انبع الطالب وحلفه ان أردت مينه ، فإن حاف والا رجعت عليه لا نه مقل بالدين والدين مقضى على المان وسول انه صلى انه عليه وسلم فلا يحكم بسقوطه بدعوى الايفاء مع الاحتمال ، بل يجم على التسليم الى الوكيل

وكداك الوكيا بطلب الشفعة ادا ادعى المشترى أن الشفيع قد سلم الشفعة وكداك الوكيا بطلب الشفعة ادا ادعى المشترى أن الشفيع قد سلم الشفعة أيؤمر بتسليم الدار الى الوكيار ثم يقال له اتبع الشفيع وحلفه أن أردت يعيم الاتن المشترى مقل بثبوت حق الشفعة . لان تسليم الشفعة بعد ثبوتها يكون ولا يبطى الحق عديد بددوى النسليم مع الاحتال فيؤمر بتسمليم المشترى الى

الوكيل وهذا بخلاف الوكيل بالرد بالعيب إذا ادعى البائع أن المشترى قد رضى بالعيب أنه لا يكون للوكيل حق الرد حتى يحضر الموكل فيحلف بالشتمالي مارضى بهذا العيب، لآن البائع بقوله رضى المشترى بالعيب لم يقر بشبوت حق الرد

ألا نرى أنه لو اشتراد و هو عالم بعينه ليس له حق الود مع وجود العيب فيتو قف على حضور الموكل ويمينه ، فإن أراد الغريم أن يحلف الوكيسل باقة عز وجل ما يعلم أن الطالب قد استوفى الدين لم يكن له أن يحلف عند أو حيفة وأب يوسف ، وقال زفر : يحلفه على علمه ، فان أبى أن يحلف خرج عن الوكالة ولم يعرأ الغريم وكان الطالب على حجته

وجه قول زفر أن هذا أمر لو أفر به الوكيل الزمه وسقط حمّه من القبض فإذا أنكر يستحلك لجواز أنه يذكل عن النمين فيسقط حمّه .

ولذا قول الذي عليه التسلاة والسلام واليمين على المدعى عليه والدريم ما ادعى على الوكيسل سبتاً وإنها ادعى على الموكل فكانت اليمين عليه والهين بما لا تجرى فيه النيابة فلايثبت للدريم أنه قد كان استولاف الوكيل ، وهذا بهلان المالا مالاذا مات الطالب فادعى الدريم أنه قد كان استوفاه حال حياته وأنسكم الوارث أن له أن يستحلف الوارث على علمه بالله تعالى ما يعلم أن الطالب استوفى الدين لا سيناك الوارث مدعى عليه ، لأن الدريم يدعى عليه بطللان حقه في الدين على المدكن هياك الموارث المانية عن المدكن المتحلف على فعل غيره وكل من يستحلف على فعل باشره غيره يستحلف على العلم لا البت لأنه لا علم له به أنه فعل ذلك أو له يفعل

فان أقام العنسريم البينة على الايفاء سمعت بينته عبد أبى حنيفة . وعندهما لا تسمع ، وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة بناء على أن الوكبل يقبض بيرسن يكون وكيلا الخصرمة فيه عنده يكون ، وعندهما لا يكون لما تقدم .

القائم بذائه حقيقة وبد تحيل أن يكون الانسان فاعلا بفعل الغيير حميقة وهذه حقيقة مقررة بالشريعة ، قال الله عزوج لو وأن ليس للانسان الا ما سعى وقال الله عن شأنه و لها ما كسبت وعليها ماا كتسبت ، وكان ينبغى أن يكون أصل الحكم له أيضاً ، لان السبب وجد منه حقيقة وشرعا الا أن الشرع أثبت أصل الحكم للموكل ، لانالوكيل انها فعله له بأمره وإنابته وفعل المأمور مضاف إلى الآمر فنعارض الشهان فوجب اعتبارهما بقدر الامكان فعملنا بشبه الامر توابع الحكم للموكل ونسبة الحقيقة المقررة بالشريعة بإثبات توابع الحكم للركيل توفيراً على الشهين حظهما من الحكم ولا يمكن الحكم بالعكس ، وهو إثبات أصل الحكم للوكيل وإثبات التوابع للموكل ، لان الحكم الموكل عنه الأنه لا يتصرف بولاية نفسه لعدم الملك الربيلية والوكيل تابع له ، لا نه لا يتصرف بولاية نفسه لعدم الملك أن يولاية مستفادة من قبل الموكل فكان اثبات أصل الحكم للموكل ، واثبات أصل في الولاية والوكيل واثبات أصل الحكم للموكل ، واثبات أن يولاية نفسه لعدم الملك التوابع الوكيل وضع الشي ، في موضعه وهو حد الحكمة ، وعكمه وضع الشي ، في غير موضعه وهو حد السنه ، بخلاف النكاح وأخراته ، لان الوكيل هناك في غير موضعه وهو حد السفة النهائ الوكيل هناك في يناب عن الموكل بل هو سفير بدائه الإنسان ألوكيل هناك ليس بناب عن الموكل بل هو سفير بوعم به بنائة الرسول .

ألا ترى أنه لا يضيف العقد الى نفسه بل الى مركة فانعدمت النيابة فبق سنيراً بحضاً فاعتبر العقد موجوداً من المركل من كل وجه فترجع الحقوق البه ثم نقول انما تلزمه المهدة وترجع الحقوق البه اذا كان من أعل العبدة .

فأما اذا لم يكن بأن كان صبياً محجوراً ينفذ بيعه وشراؤه وتكون العهدة على المركل لا عليه ، لان ذلك من باب النبرع والصي ليس من أهل النبرع لكرنه من النصرفات الطارة المحت فيقع محضا لحصول النجرية والمارسة له في النصرفات ولا خيار للمشترى من الوكبل المحجور سارا، علم أنه محجور أو لم يعلم في ظاهر الرواية

وعن أن يوسف أنه ان كان عالما فلا خيسار له ، فأما اذا كان جاهلا فله الخيار ان شا. فسخ العقد وان شاء أمضاه .

وجه فوله أن الرضا شرط جواز التجمارة وقد اختل الرضا لأنه لما أقدم على العقد على أن تكون العهدة على العاقد ، فإذا تبين أنها ليست عليه اختل رضاه فنبت له الحياركما إذا ظهر به عيب .

وجه ظاهر الرواية أن الجنهل بالحجر ليس بعذر لأنه يمسكنه الوصول اليه خصوصاً في حق الصبى ، لأن الاصل فيه هو الحجر والاذن بعارض الرشد فكان سبب الوصول إلى العلم قائما فالجمل به لتقصير من جهته فلا يعذر ويعتبر عالما ، ولو علم بالحجر حقيقة لما ثبت له الخيار كذا هذا والله تعالى أعلم .

الوكيل بالهبة والعسدة والاعارة والايداع والرهن والقرض إذا فعل ما أمر به ، وقبض لا يعلك المطالبة بردشى من ذلك إلى يده ولا أن يقبض الوديعه والعاربة والرهن ولا القرض من عليه ، لان الحبكم في هذه العقود يقف على القبض ولاصنع للوكيل في القبض بل هو صنع القابض في على عموك للمولى فكان حقوق العقد راجعة اليه وكان الوكيل سفيراً عنه بمنزلة الرسول ، بخلاف الوكيل بانبيع وأخواته ، لان الحبكم فها للعقد لا للقبض وسرعا على ما قررنا فكانت الحقوق عائدة اليه .

وكمذا فى التركيل بالاستعارة والارتهان والاستيماب الحميم والخقوق ترجع لملى الموكل، وكذا فى التوكيل بالشركة والمضاربة لما قلما، والوكيل أن يركل غيره فى خفوق، لائمه أمرل فى المقدق وتناتك أجنبي عنها لهلك توكيل غيره فيها .

ومنها أن المقبوض فى يد الوكيل بجهة النوكيل بالبيع والشراء وقبض الدين والمعين وقضاء الدين أمانة بمنزله الوديمة ، لا ن يده نيابة عن الموكل بمنزلة يد المودع فيضمن بما يضمن فى الودائع وبهراً بما يعراً فيها ويكون القول قوله فى دفع الطمان عن نفسه .

ولو دفع اليه مالا وقال اقتمه فلانا عن ديني، فقال الوكيــل: قد قضيت حاحب الدين فادفعه إلى وكذبه صاحبالدين فالقول قول الوكيـل في برا.ة نفسه

ولو دفع الى إنسان مالا ليقضى دينه فقضاه الموكل بنفسه ثم قضاه الوكيل ، فإن كان الوكيل لم يصلم بما فعله الموكل فلا ضمان على الوكيل ويرجع الموكل على الطالب بما قبض من الوكيل ، وأن علم بأن الموكل قد قضاه بنفسه فهو ضامن لأن الموكل لمنا قضاه بنفسه فقد عزل الوكيل. إلا أن عزل الوكيل لا يصح إلا بعد علمه به ، فإذا علم بفعل الموكل فقد علم بالعزل فصار متمدياً في الدفع فيلزم الضمان واذا لم يعلم فلم يوجد منه النعمدي فلا ضمان عليه . وليس هذا كالوكيل يدفع الزكاة إذا أدى الموكل بنفسه ثم أدى الوكيل انه يضمن الوكيل علم بأدال الموكل أو لم يعلم عند أبي-نيفة رحمه الله ، لأن الوكيل بأداء الزكاة مأمور بأدا الزكاة ، وأداء الزكاة هو اسقاط الفرض بتمليك المــال من الفقير ، ولم يوجــدا ذلك من الوكيل لحصوله من المركل ، فبني الدفع من الوكيل تعدياً محضا فكانًا

فأما قضاء الدين فعبارة عن أداء مال مضمدون على القابض على ما ذكرنا م والمدفوع الى الطالب مقبوض عنه ، والمقبوض بحيَّة الضيان مضمون ، كالمقبوض على سوم الشراء لكونه منبوضا بجهة القضاء . والمقبوض بحمة القضاء مضموناً على القابض ، ويقال ان قضاء الدين عبارة عن نوع معاوضة ، وهو نوع شراً الدين بالمال ، والمقبرض من الوكبل مقبوض بحبة الشرا. مضمه بعلى المشتركم مخلاف ما آذا دنمه على علمه يدفع الموكل . لأن هناك لم يوجــــــد القبض يجهل الضيان لانعمدام النَّبِخُر بجهة النَّضاء . فبتي تعدياً فيجب عليه ضمان النعمدي أ والقول قول الركبل في أنه لم يعلم بدفع الموكل ، لأن القول قول الامين في دفعًا الصهان عن نفسه لكن مع اليمين

وعلى همذا إذا مات الموكل ولم يعلم الوكيل بموته حتى تضي الدين لا ضمان عليه ، وإذا كان عالما بعوته ضمن لما قلنا والله عز وجل أعلم

أما إنكان المركل سلم العبد الى الوكيل أو كان لم يسلم اليه · فإن لم يكن سلم العبد الله فقال الوكيل بعته من هداذا الرجل وقبضت منه الثمن وهاك الثمن في يدى ،

أو قال دفعته الى الموكل فهذا لا يخلو إما ان صدقه في ذلك أو كذبه ، فإن كذبه بالبيع أو صدته بالبيع وكذبه في قبص الثن أو صدقه فيهما وكذبه في الهلاك . فإن صدقه في ذلك كلَّه يهلك النمن من مال الموكل ولا شيء على الوكيل لانه يهلك أمائة في يده، وإن كذبه في ذلك كله بأن كذبه بالبيع ، أو صدته بالبيع وكذبه فى قبض النمن ، فإن الوكيل يصدق فى البيع ولا يصدق فى قبض النمن فى حق الموكل، لأن اقرار الوكيل في حق نفسه جائز عليه والمشترى بالخيار ان شــا. نقد الثمن ثانياً الى الموكل وأخذ منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله أن يُرجع في الحالين جميعًا على الركيل بما نقــــده ،كذا وأو أقر الوكيل بالبيع وزعم أن الموكل قبض من المشترى النمن وأنكر الموكل ذلك فإن الوكيل بصدق في البيع ولا يصدق في اقراره على الموكل بالقبض لما ذكرنا ، ويجبر المشترى على ماذكرنا الا أن هناك لا يرجع على الوكيل بشي. لأنه لم يوجد منه الاقرار بقبض النمن وان صدقه الموكل في البيع وقبض النمن وكذبه في الهلاك أو الدفع اليه فالمهول قول الوكيل في دعوى الهَلاك أو الدفع اليه مع يمينه الآنه أمير وبحبر الموكل على تسليم العبد الى المشترى ، لأنه ثبت البيع وقبض الندر بتصديقه إباء : ولا يؤمر المُشنرى بنقد الثمن ثانيا الى الموكل آزنه ثبت وصول الثمن الى يد وكيله بتصديقه ووصول الثمن الى يد وكيله كوصوله الى يده

هذا إذا لم يكن العبد مسلما الى الركبيل، فأما اذا كان مسلما البه فقال الوكبال بعته من خدًّا الرجل و قبضت منه الثمن فهلك عندى ، أو قال دفعته الى الموكل أو قال تبض الموكل النمن من المشترى فإن الوكيل بصدق في ذلك كله ويسالم العبد الى المشترى ويبرأ المشترى من الثمن ولا يمين عليه

أما إذا صدقه الموكل في ذلك كله فلا يشكل ، وكذا اذا كذبه في البيع أو صدقه فيه وكذبه في قبض الثمن . لأن الوكيل أقر بعراءة المشترى عن النمن فلا يحلف ويحلف الوكيل، فإن حلف على ما يدعيه برى. من الشمن وان فكليُّ عن اليمين لزمه ضمان النمن للموكل ، فإن استحق العدد بعد ذلك من بد المشترى فإنه يرجع بالنمن على الوكيل اذا أن يقبض الدن . والوكيل ما يرجع على ا غيره استقراض منه والمقرض يرجع على المستقرض بما أفرضه

وكذلك الوكيل بالشراء من غير دفع النمن الى الوكيل توكيل بقضاء الدين وهو النمن . والوكيل بقضاً. الدين اذاً قضى من مال نفسه يرجع على الموكل فكذا الوكيل بالشراء، وله أن يحبس المبيع لاستيفاء النمن من الموكل عنمد أصحابنا الثلاثة وعند زفر ليس له حبسه

وجه قوله أن المبيع أمانة في يد الوكيل . ألا ترى أنه لو هلك في يده فالهلاك على الموكل حتى لايسقط الثمن عنه وليس للأمين حبس الأمانة بعد طلب أهلمًا قال الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامامات الى أهلماً) فصار كالوديعة .

وْلْنَا أَنَّهُ عَاقَدُ وَجِبِ النَّمَنِ لَهُ عَلَى مِنْ وَقَعِ لَهُ حَكُمُ الْبِيعِ صَهَانَا لَلْمُبِيعِ ، فكان له حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن كالباتع من المشترى

وإذا طلب منه الموكل فحبسه حتى هاك كان مضمونا هليه بلا خلاف بين أصحابناً . لكنهم اختلفوا في كيفية الضان

قال أبو حنيفة ومحمد يكون مضمونا ضيان البيسع ، وقال أبو يوسف يكون مصمونا ضمان الرهن، وقال زفر يكون مضمونا ضمان الغصب ﴿

وجه قه ل زفر ما ذكرنا أن المبيع أمانة في يده، والأمين لا يعلك حبس الأسانة عن صاحبها ، فأدا حبسها فقد صار غاصها والمفصوب مضمون بقمدره من المثل أو بالقيمة بالغا ما بلغ

وجه قول أنى يوسف ان هـذه عين محبوسة بدين يسقط بهلاكها فكانت مضمونة بالاقل من قيمتها ومن الدين كالرهن

وجه قولها أن هذه عين محبوسة بدين هو ثمن فكانت مضمونة ضان البيسع كالمبيع في يدالبانع ، وكذلك الوكيل بالبيع اذا باع وسلم وقبض النمن ثم استحق المبيع في يد المشترى فأنه يرجع بالثمن على الوكيل فيأحد عينه أن كان قائماً . ومثله أو قيمته ان كان هالكاً . والله أعلم

الموكل بما ضمن من النمن المشترى ، لأن الموكل لم يصدقه على قبض النمن فإقرار الوكيل فيحقه جاز ولا يجوز فيحق الرجوع على الموكل ، وله أن محلف الموكل على العلم بقبض الوكبل فان نكل رجع عليه بما ضمن

ولو أقر المركل بقبض الوكيل الثمن لكنه كذبه في الهلاك أو الدفع اليه فان الوكيل يرجع بما ضمن عليه لأن يد وكيله كبده ، ولوكان الوكيل لم يقر بقبض النُّن بنفسه ولكنه أقر أن الموكل قبضه من المشترى لايرجع المشترى على الوكيل لانه لم يقبض منه الثمن ، ولا يرجع على الموكل أيضاً لأنَّ إقرارهما على الموكل | لا مجوز . ولو لم يستحق المبيع وآكمته وجد به عبياً كان له أن مخاصم الوكبل ، فاذا رد عليه بقضا. القاضي رجع عليه بالثمن ان أقر بقبض النمن منه وللوكيل أن يرجع على الموكل بما ضمن إذا أقر الموكل بقبض الوكيل الثمن ويكون المبيع الموكل ، وأن لم بقر المركل بقبض الوكبل النمن لا يرجع الركبل بما ضمن على الموكل وله أن بحلف الموكل على العلم بقبضه . قان نكل رجع عليه ، وان حلف فضل رده على الموكل، وإن كان فبه نقصان فلا يرجع بالتقصان على أحد

ولوكان الوكيل لم يقر بقبض النمن بنفسه ولكنه أقر بقبض الموكل لا يرجع المشترى بالنمن على الوكيل لآله ام يدفعه اليه ولا يرجع على الموكل أيضًا لأنهما لا يصدقان عليه بالقبض وعلى الموكل اليمين على البتات ، فإن نكل رجع عليه والمبيع له . وان حلف لا يرجع عليه بشيء ولكن المبيع يباح عليه. وذكر الطحاوي فيالفصل الأول أن الركيل يبيعه في قولهما ، وفي قول أبي حنيفة رحمه الله لا يبيعه . وجمل هذا كبيع مال المديون المفلس ، ولكن الوكيل لو باعه بحرز بيعه ، لأنه لما رد عليه فسخاً عادت الوكالة ، فاذا بيع العبد يستوفى المشترى الذمن منه أن أقر الوكبال بقبض الموكل ولم يقر بقبض تخسسه . وأن أقر بقبض الثمن وضمن المشترى بأخذ من الدمن مقدار ما غرم ، فان كان فيه فعنل رده على الموكل ، وإن كان فيه لقصال لا يرجي على أحد

ومنها الوكيل بقضاء الدبن الخاط بدلما البكل البرسان لبنص ديته منه فقضاه

كتاب الوكالة

الكلام فى هذا الكتاب فى مواضع: فى بيــان معنى النوكيل لغة وشرعا، وفى بيــان ركن النوكيل، وفى بيان شرائط الركن، وفى حكم النوكيل، وفى بيان ما يخرج به الوكيل عن الوكاة.

أما الا ول فالمتركبل اثبـــات الوكالة ، والوكالة فى اللغة تذكر وبراد بها الحفظ قال انه عز وجل ، وقالوا حسبنا انه وفعم الوكيل ، أى الحافظ ، وقال تبارك وتعالى ، لا إله إلا هو فاتخذه وكيلا ،

قال الفراء: أى حفيظا وتذكر وبراد بها الاعتباد وتفويض الا'مر ، قال الله تعالى ، وعلى الله فليتوكل المتوكارن ، وقال الله تعالى عز وجل خبراً عن السيدنا هود عليه الصلاة والسلام ، إلى توكلت على الله رف ورسكم ، أن اعتمدت على الله وفرصت أمرى اليه ، وفي الشريعة يستعمل في هذين المعنيين أيضاً على تقرير الوضع اللغوى وهو تعويض النصرف والحفظ الى الوكيل ، ولهذا قال أصحابنا إن من قال الآخر وكلتك في كذا أنه يكون وكيلا في الحفظ لانه أدى ما عنيه ،

و فصل). وأما ببان ركن النوكيل فهر الايجاب والقبول ، فالإيجاب من المدكر أن يقبل وكنتك بكذا أو الهدر كذا أو المفتول من الوكيل أو يقبل قبلت وما يحرى بجراه فما لم يوجد الإيجاب والقبول لا يتم المهقد . ولهذا لو وكل انسانا بقبض دينه فأبى أن يقبل ثم ذهب الوكيل فقبضه لم يعرأ الفريم ، لائن تهام المقد بالايجاب والقبول ، وكل واحد منهما يرتد بالرد قبل وجود الا تخركا في البيع ونحو ه ، ثم ركن النوكيل قد يكون مطلقا وقد يكون معاقا بالشرط بحو أن يقول ان قدم زيد فأنت وكيلى في يع هذا العبد وقد يكون معاقا الى وقت بأن يقول وكلبك في بيع هذا العبد وقد يكون معاقا الى وقت بأن يقول وكلبك في بيع عذا العبد

٣٤:٤ أو كان الدن دنانير فنقده دراهم عن الدنانير فنصارة جاز ويراعى فيه شرائط أو كان الدن دنانير فنقده دراهم عن الدنانير فنصارة جلى والحيار يبطل العرف الصرف حتى لو افترة قبل القبض أو شرطا فيه الآجل والحيار يبطل العرف ربعود الدين الى حاله .

واذا صحت المصارفة فالمحال عليه يرجع على المحيل بمال الحرالة لا بالمؤدى لأن الرجوع بحكم الماك وأنه يملك دين الحوالة لا المؤدى بخلاف المأمور بقضاء الدين لما ذكرنا فى كتاب الكفالة · وكذا اذا باعه بالدراهم أو الدنانير عرضا يرجع بمال الحواله لما ذكرنا .

ولو صالح المحال المحال عليه فإن صالحه على جنس حقه وأبرأه عن الباقى يرجم على المحيل بالقدر المؤدى لانه ملك ذلك القدار من الدين فيرجع به .

وان صالح على خبلاف جنس حقه بأن صالحه من الدراهم على دنانير أو على مال آخر يرجع على المحيل بكل الدين الان الصلح على خلاف جلس العق معاوضة والمؤدى يصلح عوضا على كل الدين .

ولر قبض المحال مال الحوالة ثم احتلفا ، فقال الحيل لم يكن لك على شي . ، انها أنت وكبل في القبض و لمقد ض في . وقال الميال : لا . بن أحتى بألف كانت في عليك فالقول قول المحيل مع يعينه ، لان المحال يدعى عليه دينا وهو يتكر والقول قول المشكر عند عدم البيئة مع يعينه والله عزوجل أعلم . وكذلك على هذا الاختلاف إذا أقام الدسريم البينة أنه أعطى الطالب المائد الدرام البينة أنه أعطى الطالب المائد الدرام الدنانير أو باعد بها عرضا فيينته مسموعة عنده ، وعندهما غير مسموعة لان إيفاء الدين بطريق المبادلة والمنساسة ، ويستوى فيهما الجنس وخلاق الجنس فكان الخلاف في الكل ثابتا .

وأما الركيل بالبيع فالتوكيل بالبيع لا يخلو اما أن يكون مطلقا ، واما أن يكون مطلقا ، واما أن يكون مقيداً ، فإن كان مقيداً يراعى فيه القيد بالاجماع حتى أنه إذا خالف قيد، لا ينفذ على الموكل وليكن يتوقف على إجازته الا أن يكون خلافه الى خير الما مر أن الوكيل يتصرف بولاية مستفادة من قبل الموكل فيلى من التصرف قدر ما ولاه .

وانكان الحلاف إلى خير فانها نفذ لآنه انكان خلافا صورة فهو وفاق معنى لام آمر به دلالة فكان متصرفا بتواية الموكل فنفذ بهان هذه الجملة إذا قال بع عبدى هذا بألف درهم فباعه بأقل من الآلف لا ينفذ .

وكدنا إذا ماعه بعدير الدراهم لا ينفذ، وانكانت قيمته أكثر من ألف درهم لا يه خلاف إلى شر، لآن أغراض الساس تختلف باختلاف الاجناس فكان في مدى الخلاف إلى شر، وان باعه بأكثر من ألف درهم نفذ لانه خلاف الى خير فل يكى خلافا أصلا.

وكدلك على هذا أو وكله بالبيع بالف درهم حالة فباعد بألف نسبة ألم : " بل يتوقف لما قلمنا , وأن وكله بأن يبيعه بألف درهم نسبتة فباعد بألف حالة نفذ لما قلمنا , وأن وكله بأن يبيع و بشنوط الحبار للآمر فباعد ولم يشترط الحبار لم بحز بل يتوقف .

ولو باع وشرط الخبار الآهر ايس له أن يجيز لأنه او ماك الاجازة بنف لم مكن للنقيبد فالمنة .

هذا اذا كان التركيل البيع مقيدً . فأما اذا كان مطلقا فيراعى فيه الإطلاق

عُند أَب حنيفة فيمالكاليبع بالقليل والكدير . وعندهما لايسالكالبيع الا بمايتنابن الناس في مثله ، وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قولمها .

وجه قرلهما أن مطلق البيع ينصرف إلىالبيع المتعارف ، والبيع بغين فاحش ليس بمتعارف فلا ينصرف اليه كالنوكيل بالشراء .

ولاقى حنيفة أن الأصل فى اللفظ المطاق أن يجرى على اطلاقه ، ولا يجوز تقييده الا بدليل والعرف متصارض ، فإن البيع بغين فأحش المغرض التوصل بنمه إلى شراء ما هر أربخ منه متعسارف أيضاً ولا يجوز تقييد المطلق مع انتمارض مع أن البيع بغين فأحش ان لم يكن متعارفا فعلا فهر متعارف ذكراً وتسمية ، لان كل واحد منهما يسمى بيعاً أو هر مبادلة شيء عرغوب بشيء مرغوب لعنة وقد وحد ومطلق الكلام يتصرف إلى المتعارف ذكراً وتسمية من غير اعتبار الفعل .

الاترى أن من حلف لا يأكل لحما فأكل لحم الآدمى أو لحمم الخناير يحنث وال لم يكن أكد متعارفا لكونه متعارفا اطلافا وتسمية .كذا هذ

وأما النوكيل بالشراء فالجراب عنه من وجهين (أحدهما) أن جوازه ثبيت على خلاف القياس الكونه أمرآ بالتصرف في مال غيره وذكر النِّن فيه تهي .

أد ترى أنه بصح بدون ذكر التي الزراء حرز باعتبار الحاجة إذكل أحد النابالة أن يشترى بنفسه فيحتاج إلى من يوكل به غيره والحاجة إذكل التوكيل المنزاء بشعن جرى التعبارف بشراء مثله بمثله فينصرف الامر بمطلق الشراء في البية الثانى المشترى متهم بهذا الاحتمال أنه يشترى لنفسة فلما تبين فيه الدبن لمغ الشراء الموكل، ومثل هذه النهمة في البيع منعدمة فهو الفرق .

وكذلك يملك البيع بعنبير الاتران المطاقة عنده، وعندهما لا يماك، وهو المراف وهو المان المطاقة عنده، وعندهما لا يماك، وهو المانغين رحمه الله ويماك البيع بالنقد والنسيئة عنده، وعندهما لا يملك المانغين على نحو ما ذكرنا في البيع بعنين فاحش بحو باع الوكيل بعض ما وكل ببيعه فه عني رجمين : اما از كان ذلك

مما لاضرر فى تبعيضه كالمكيل والموزوك بالكان و فيهر ببيع عبدين **قباع احدهما** جاز بالاجماع .

وان كان فى تبديضه ضرر بأن وكله بيبع عبد فباع أمده جاز عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما لايجوز الا باجازة الموكل أو بيبع السف الباقى ، ولوكان وكيلا بالشراء فاشترى قسفه لم يلزم الاحمر اجماعا الاأنه بشترى الباقى ويجزه الموكل .

وجه قرلها المجمع بين الشراء والبيع بجامع وهو الدرف والدادة ووجوب دفع الضرر الحاصل بالشركة فى الأعيان ، ولأنى حنيفة الدرق بين البيع والشراء على ما مر ، ألا يرى ان عنده لو باع الكل جهذا القدر من المن يجوز فلان يجوز بيع البعض به أولى لانه نفع موكله حيث أحدث البعش على ملك وجذا فارق الشراء ، لأن الوكيل بالشراء اذا اشترى الندف بدن الكل لا يجوز والوكيل بالبيع يملك اراء المشترى عن النمن وله أن يؤثر ، عنه وله أن يأخذ به عوضاً وله أن يصالح على شىء وبحذال به على السان ، وهذا قول أبى حنيفة ، وقال أبر يوسف ومحد لا يملك شيئاً من ذلك .

وجه قولها أن الركبل بالابراء واخوانه تصرف في الك المركل من غير اذبه فلا ينقذ عليه كما لو فعلما أجنبي .

وجد قرله أنه تصرف فى حق نفسه بالا براء . لأن بيض النمن حقد فكان الا براء عن النمن النمن حقد فكان الا براء عن قبضه تصحيحاً لتصرف بند الامكان ، ولو أسقط حق القبض لسقط الدن صرورة لأنه لو بق لبق دبنا لا نحمل القبض أصلا ، وعنا عا لا نظير له فى صرف الشرع ، ولائن دينا لا يحمل النبض والاستفاء بوجه لا يفيد فيسقط صرورة ويضمن النمن للمكل ، لأنه وان تصرف فى حق نفسه لكنه تعدى الى مدت غيره بالا تلاف فيجب عالم الديان .

وكذا إذا أحدًا إنه عرضاً عن المشترى ﴿ وَ اللهِ مِنْ القَبْضِ الذِي هِوَ حَمَّهُ فِي عَلَى مِنْ اللهِ هِوَ حَمَّهُ فِيمِنْ وَمَنَّى مَدَّدُ مِنَ اللهِ هُو

ويضمن لمما ذكرنا، وكذا إذا صالحه على شيء لأن الصلح مبادلة، وكذا إذا أحاله المشترى بالثمن على إنسان وقبل الوكيل الحوالة، لأنه بقبول الحوالة تصرف فى حق نفسه بالابراء عنه، لأن الحوالة مبرئة وذلك يوجب سقوط السين عن الحجال فيه لمما ذكرنا ويضمن لمما قانا.

وكذلك تأخير الدين من الوكيل تأخير حق المطالبية والفيض وأنه صارف حق نفسه فيصح لكنه تعدي الى الموكل بثبوت الحيلولة بينه وبين ملكه فيضمن ولحيس للوكياسيال بالبيع أن يوكل غيره لان مبنى الوكالة على الحصوص ، لان الوكيل يتصرف بولاية مستفادة من قبل الموكل فيملك قدر ما أفاده ولا يثبت العموم إلا بلفظ بدل عليه ، وهو قوله اعمل فيه برأيك وغير ذلك نما يدل على العموم ، فإن وكل غيره بالبيع فبساع النانى بحضرة الأول جاز ، وإن باع بغير حضرته لا يجوز إلا أن مجيزه الأول والموكل

وكذا اذا باعه فضولى قبلغ الوكول أو المركل فأجاز . يجوز هـذا عدد أصحابنا النلائة . وقال زفر لا يجوز يبع الركيل النانى ، سوا. كان مجموز . الوكيل الاول أو لم يكن مجموزة

وقال ابن أبى ليلى : يجوزكيف ماكان ، والصحيح قول أصحابنا الثلائة ، لان عارة الوكيل لبست مقصود الموكل ، بل المقصود وأبه ، فإذا باء الثانى بحضرته فقد حصل النصرف برأيه فتفذ، وإذا باء لا محضرته أو بالع فضولى فقد خلا النصرف عن رأيه فلا ينعذ ولكنه ينعقد موتوفا على اجازة الوكيل أو الموكل لصدور النصرف من أهله في محله ، وليس الوكيل بالبيع أن يبيع من نقسه لان الحقوق تنعلق بالعاقد فيؤدى الى أن يقون الشخص الواحد في زمان واحد مسلماً ومقالباً ومطالباً ومطالباً وعلى العالم

وكذا لا يبيع من نفسه وان أمره الموكل بذلك لما قلنا ، ولا نه منه. في ذلك البسر له أن يبيع من أبيه وجده وولده وولد ولده الكبار وزوجته عندأ وحنيفة وعندهما يجوز ذلك بعثل القيمة ، وأجمعوا على أنه لا يجوز أن يبيع من عبده ومكان

فَإِنْ كَانَ مَقِيدًا بِرَاعَى فِيهِ القَبِد اجماعًا 1ــا ذكرِنا . سواء كان القبيد راجعًا الى المشغرى أو الى النمن . حتى أنه أذا خالف يلزم الشراء . ألا أذا كان خلاقًا إلى خير فيلزم الموكل.

مثال الاول اذا قال اشتر لى جاربة أطؤها أو أستخدمها أو أتخذها أم ولد فاشترى جارية مجوسية أو أخته من الرضياح أو مرتدة أو ذات زوج لا ينفيذ على الموكل وينفذ على الوكيل. وكذلك اذا قال اشتر لى جارية تخدمني فاشترى جارية مقطوعة اليمدين أو الرجلين أو عمياء . لان الاصل في كل مقيد اعتبار القيد فيه الا قيداً لايفيد اعتباره ، واعتبار هذا النوع من القيد مفيد . وكذلك اذا قال اشتر لى جارية تركية فاشترى جارية حبشية لآيلزم الموكل ويلزم الوكيل

ومشال الثانى اذا قال له اشتر لى جارية بألف درهم فاشترى جارية بأكثر من الالف تلزم الوكيل دون الموكل لانه خالف أمر الموكل فيصبر مشتر يأ لنفسه ولو قال اشتر لي جارية بألف درهم أو بمائة دينار ، فاشترى جارية بما سوى الدرام والدنانير لا ننزم الموكل أجماعاً ، لان الجنس مختلف فيدَّون مخالفاً . ولو قال اشتر لى هذه الجارية بمائة دينار فاشتراها بألف درهم قيمتها مائة دينار ذكر الكرخي أن المشهور من قول أنى حنيفة وأنى يوسف ومحمد أنه لا يليزم الموكل، لأن الدراهم والدنانيرجنسان يختلفان حقيقة فكان التقييد بأحدهما مفيدا وروى الحسن عن أنى حسفة أنه بلزم الركل كانه المبهرمما جنسا واحمداً في الوكالة . كما اعتبرا جنسا واحداً في الشفعة ، وهو أن الشفيع اذا أخبر أن الدار بيعت بدنانير فسلم الشفعة ، ثم ظهر أنها بيعت بدراهم وقيمتها مثل الدنانير صح التسليم ، كذا همِنا ، فإن اشترى جارية بالف درهم فإن كان مثلها يشترى بألف أو بأكثر من ألف أو بأقل من ألف مقـدار ما يتغابن الناس فيه لزم الموكل . وان كان النقصان مقدار مالا يتغابن الناس فيه لزم الوكيل ، لان شراء الوكيل المعروف المعروف

وان اشترى جارية بثمانمانة درهم ومثنها يشترى بأنف لوم الموكل. لاأن الخلاف الى خير لا يكون خـلافا معنى . وكذا الناأوكا أنْ يُؤْمِّدُن به حديث وجه قولها أن البيع من هؤلا. ومن الاجنبي سوا. • لان كلُّ وأحد منهما يملكم أجنبي من صاحبه ثم لا يملك البيع من نفسه .

ولاً في حنيفة أن البيع من هؤلا. بيع من نفسه من حبث المعنى لاتصال منفعة ملك كل واحد منهما بصاحبه . ثم لا يعلك البيع من نفسه فلا يملك من هؤلاً. مخلاف الاجنبي . ولهذا لا يملك البيع من عبده ومكاتبه · لأن البيع من عبده بيع من نفسه لا نه لا ملك له . وكذا المكانب لا نه عبـد ما بتي عليه درهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم . كذا هذا

يحققه أن اتصال منافع الاملاك بينهما تورث النهمة ، لهذا لم تقبل شهـادة أحدهما لصاحبه، بخلاف الاجني

ولو عمم النوكيل فقال اصنع ما شئت أو بع من هؤلاء أو أجاز ما صنعه الوكيل جاز بيعه بالانفاق . ولا يجوز أن يبيع من نفسه أو من ولده الصغير أو من عبده اذا لم يكن عليه دين يحال الوكيل بالبيع مطلقا يملك البيع الصحيح والفاسد ؛ لأن المم البيع يقع على كل واحمد من النوعين . أذ هو صادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب وتمد وجد . مخلاف الركبل بالكاح مطلقا أنه لايعلك النكاح الفاسند ، لاأن المقصود من النكاح الحل والنكاح الفاسد لا يفيمند الحل ، والمقصود من البيع الملك وأنه يثبت بالبيع الفاحد

وأما الوكيل بالبيع الفاحد فهل يملك البيع الصحيح ؟ قال أبو حتيف وأبوبوسف رحمها أتمه بسلك ؛ وقال محمد لابطك ، ويه أخذ الشافعي وحمه أله وجه أول محمد أن البع الفاحد يع لا يفيد الحكم بنفسه والصحيح بفيد الحكم بنفسه فمكانا مختلفين ألا يكون النوكب وحدهما توكبلا بالآخر ، فإذا باع يبعًا صحيحا صار بخالفا

ولمها أن هذا ليس مخلاف حقيقة لاأن البيع الصحيح خير وكل موكل بشيء مركل بما هو خير منه دلالة . والثابت دلالة كالثابت نصاً فكان آتياً بما وكل يه ولا يكون مخالفاً .

وأما الدِّكبِل بالشراء فالتوكيل بالشراء لا يخلو اما انكان مطلقاً أو مقيداً

بألف نسيتة فاشترى جارية بألف حالة لزم الوكيل لانه خالف قيد الموكل، ولو أمره أن يشترى بألف حالة فاشترى بألف نسيتة لزم الموكل، لانه و إن خالف صورة فقد وافق معنى والعبرة للعنى لاللصورة، ولو وكله أن يشترى ويشترط الحيار للموكل فاشترى بغير خيار لزم الوكبل، والاصل أن الوكبل بالشراء اذا عالف يكون مشتر بألنفسه والوكبل بالبيع إذا خالف ينوقف على اجازة الموكل والفرق بينهما قد ذكرناه فيا تقدم أن الوكبل بالشراء منهم لانه يعلك الشراء لنفضه فأمكن تنفيذه عليه . حتى انه لوكان صبيا عجوراً أو عبدا محجوراً لا ينفذ عليه بل يتوقف على إجازة الموكل، لانهما لا يملكن الشراء لانفسها فلا يمكن النفيذ عليهما فتوقف، وكذا إذا كان الوكبل مرتداً أوكان وكبلا بشراء عبد بعينه فاشترى قصفه لعدم إمكان النفيذ عليه فاحتمل التوقف، ومعني النهمة لا يتعذر من الوكبل بالبيع فاحتمل النوقف على الاجازة

واو وكله بشراء عبد فاشتراه بعين من أعبان مال الموكل توقف على الاجازة الانه لما اشتراه بعين من أعبان ماله فقد باع العين والبيع بقف على اجازة الموكل هذا إذا كان النوكيل بالشراء مقيداً. فأما اذا كان مطلقاً لمؤته يراعى فيه الاطلاق ما أمكن ، إلا اذا قام دايل النفييد من عرف أو غيره فينقيد به . وعلى هذا إذا وكل رجلا بشراء جاربة وسمى نوعها وثمنها حتى صحت الوكلة فاشترى جاربة مقطوعة اليدين أو الرجلين أو عمياء عند أبي حنيفة وعندهما يلزم الوكيل

وجه قولها ان الجاربة تشترى للاستخدام عرفاً وعادة وغرض الاستخدام لا يحصل عند فوات جنس المنفحة فيتقيد بالسلامة عن هذه الصفة بدلالة العرف ولهذا قلنا لا يجوز تحريرها عن الكفارة وانكن نص التحرير مطلقا عن شرط السلامة لشوتها دلالة . كذا هذا

وجه قول أبي حشفة أن أسم الجارية بإضلافها يقع على هذه الجارية كما فعن عن سليمة الاطراف فلا يجوز تقييد المطلق إلا بدايل وقد وج

وأما في باب الكفارة فلأن الأمر تعلق بنحرير رتباء و . نسة اسم سات .

مركب من هذه الاجزاء ، فإذا فات ما يقوم به جنس من منافع الذات انتقضً الذات فلا يتناوله مطلق اسم الرقبة ، فأما اسم الجارية فلا يدل على هذه الذات باعتبار الاجزاء فلا يقدح نقصائها في اسم الجارية ، مخلاف اسم الرقبة ، حتى ان النموكيل لوكان بشواء رقبة لا يجوزكا يجوز في للكفارة • كذا قالوا

ولو وكله أن يشترى له جارية وكالة صحيحة ولم يسم ثمنا فاشترى الوكيل جارية ان اشترى بمثل القيمة أو بأقل من القيمة أو بزيادة ينغابن في مثلها جاز على الموكل ، وأن اشترى بزيادة لا ينغابن الناس في مثلها يليم الوكيل ، لأن الزيادة القليلة نما لا يمكن النجرز عنها فلو منحت النفاذ على الموكل اضاقي الامرع على الوكلاء ولامتنعوا عن قبول الوكلات وبالناس حاجة اليها فحست الحاجة الى تحملها ولا ضرورة في الكثير لامكان النجرز عنه ، والفاصل بين القليل والكثير ان كانت زيادة تدخل تحت تقويم المقومين لا ينحقق كونه زيادة ، وما لا يدخل كانت زيادة ، وما لا يدخل كانت زيادة ، وما لا يدخل كانت زيادة متحققة ، و أو يحد الزيادة القايلة التي ينغابن في مثلها في الجامع بنصف العشر ، فقال ان كانت نصف العشر ، وقال ان كانت نصف العشر أو أقل فهي مما يتغابن في مثلها ، وان كانت أكثر من قصف الحشر في مما لا بتغابن في مثلها ، وان كانت أكثر من قصف الحشر في مما لا بتغابن في مثلها .

وقال الجصاص: ما ذكره محمد لم مخرج مخرج التقدير في الاشياء كاباً ، لائن ذلك مجملك باحتلاف الدلم . شها با بعد أقل سرس ذلك غيبا فيه ، ومنها ما لا يعد أكثر من ذلك غيثا فيه

وقدر لصر بن يحيى القليل بالده ينم وفى الحيوان بالده يازده وفى العقــار بالده دوازده والله تعالى أعلم

الوكيل بشراء عبد بعيته اذا اشترى نصفه فالشراء موقوف ، ان اشترى باقيه قبل الحضومة لزم الموكل عشد أصحابنا الثلاثة لا نه امتنل أمر الوكيل ، وعند زفر بلزم الوكيل . واو خاصم للوكل الوكيل الى الفاضى قبل أن يشترى الوكيل الباقى وأزم القاضى الوكيل . ثم ان الوكيل اشترى الباقى بعد ذلك بلزم الوكيل اجماعا لا نه خالف ، وكذلك هذا فى كل ما فى تبعيضه ضرر وفى تشقيسه عبب ، كالعبد والاثمة والدابة والنوب وما أشبه ذلك مسحود

وقد أمره بشراء عثيرة أرطال فلا يلزمه الزيادة على ذلك بخلاف ماإذا اشترى عشرة أرطال ونصف رطل بدرهم لان الزيادة القليلة لاتنحقق زيادة لدخولها بين الوزنين .

ولو وكله بشراء عبد بمائة فاشترى بها عبدن كل واحد منهما يساوى مائة روى عن أنى حنيفة رحمه الله أنه لا يلزم المركل واحد منهما ، وقال أبو حنيفة اذا وكل رجلا بشراء عبدن بأعيامها بألف درهم وقيمتهما سـوا. فاشــترى أحدهما بستمائة درهم لا يلزم الموكل الا أن يشغرى الثانى ببقية الالف ، وقال أبو يوسف ومحمد أذا كانت الزيادة نما يتغابن النــــاس في مثلها يلزمه · ومذا لا يتحقق خلافا والله عزوجل أعلم .

الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك أن يشترنه لنفسه، واذا اشترى يقع الشراء للوكل، لان شراءه لنفسه عزل لنفسه عن الوكالة وهو لا يملك ذلك الإ بمحضر من الموكل كما لا يملك الموكل عزله الا بمحضر منه على ما نذكره في موضعه ان شاء الله تعالى .

وأما الركبل بشراء شيء بغير عينه اذا اشترى يكون مشتريا لنفسه الا أن ينويه للموكل .

وجملة الكلام فيه أنه اذا قال اشتريته أننسي وصدقه الموكل فالمشتري له . واذا قال الموكل اشتريته لى وصدقه الوكيل فالمشترى الموكل، لا أن الوكيل بشراء شي. بغمير عينه يملك الشراء لنفسه كما يملك للموكل فاحتمل شراؤه لموكله فبحكم فيه التصديق فيحمل على أحد الوجمين بتصادقهما .

ولو اختلفا فقال الوكيل اشتريته لنفسى، وقال\الموكل بل اشتريته لي يحكم فيه النمن ٬ فإن أدى الوكبل النمن من دراهم نفسه فالمشترى له ، وان أداه من دراهم موكله فالمشترى لموكله ، لأن الظاهر نقد النمن من مال من يشتري له فكان الظاهر شاهداً للشمن فكان صادقا في حكمه .

وأما اذا لم تحضره النية وقت الشراء والفظام بمستحك فيمست إيسان

وهذا بخلاف ما إذا وكله ببيع عبده فباع نصفه أو جر. منه معلوما أنه يجوز التوكيل بالسع مطلقاً .

ولو أعتقه بعد ما اشترى نصفه قبل أن يشترى الباقي . قال أبو يوسف ان أعنقه الموكل جاز , وان أعنقه الوكيل لم يجز , وقال محمد على القلب من ذلك .

وجه قول محمد أن الوكيل قد خالف فما وكل به فلم يكن مشتريا للموكل فكيف ينفذ منه اعالمه وهو في الظاهر مشتر لنفسه فينفذ اعتاقه .

ولاني يوسف أن اعتاق الموكل صادف عنداً موقوقا نفياذه على إجازته فكانا لاعتاق إجازة منه كما إذا صرح بالاجازة واعتاق الوكيل لم يصادف عقداً مو أو فا على اجازته . لأن الوكيل بشراء شيء بعينه إلا يملك الشراء لنفسه فلم مجمل الدوقف على اجازته فبطل.

وارىكان وكله بشراء شي، ليس في تبديغه ضرر ولا في اشقيصه عيب فاشترى فصفه بلزم الموكل ولا يقف لزومه على شراء الباتى نحر أن وكله بشراء كر حنطة بمائة درهم فاشترى قصف الكر بخمسين .

وكذا لو وكله بشرا. عبدين بألف درهم فاشغوى أحدهما بخمسهافة لزم الموكل الجماعاً : وكذا أو وكنه بشراء جماعة من العبيد فاشترى واحداً منها والله أعلم " الوكيل بشرا. عشرة أرطال لحم بدرهم إذا اشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم يباع مثله عشرة أرطال مدرهم لزم المركل منه عندرة أرطال بنصف درهم عند أَنْ حَنْيَفَةً وَمَحْمَدٌ ۚ وَعَنْدُ أَنِي بِوَسَفَ بِلَوْمِهِ الْمُشْرِءِنَ بِدَرَهُم ، وأو اشترى عشرة أرطال وقصف رطل بدرهم يلزم الموكل استحسانا .

وجه ټول أن يوسف أن هذا خلاف صورة لا معنى لانه خلاف إلى خير وذا لا يمنع النفأذ على الموكل ؟ إذا اشتترى عشرة أرطال ولصف بدرهم أنه الم الم كا كذا مذا .

وحه قولها أناله كيل ينصرف محكم الامر فلايتعدى تصرفه موضع الام

المعمد أن الأصل عند محمد يكون الشراء للوكيل ، وجه قول محمد أن الأصل عند أن يكون الانسان متصرفا لنفسه لا لغيره فكان الظاهر شاهداً للوكيل فكان المشترى له .

وجه قول أنى يوسف أن أمور المسلمين محمولة على الصلاح والسداد ما أمكن وذلك فى تحكيم النمن على ما مر والله تعالى أعلم ، الوكيل بالشراء لا يملك الشراء من نفسه ، لا ن الحقوق فى باب الشراء ترجع الى الوكيل فيؤدى الى الاحالة وهو أن يكون الشخص الواحد فى زمان واحد مسلما ومتسلما مطالبا ومطالباً . ولانه متهم فى الشراء من نفسه .

ولو أمره الموكل بذلك لا يصح لما ذكرنا ، وكذلك لو اشتقرى من ولده الصغير لا أن ذلك شراء من نفسه ، وكذلك لو اشتمرى من عبده الذي لا دين علمه أو مكاتبه .

وكذا الوكيل بالشراء لا يملك الشراء من أبه رجمه وولده وولد ولده وزوجته وكل من لا تقبل شهادته له عند أبى حنيقة ، وعندهما يجوز اذا اشترى بمثل القيمة أو بأقل أو بزيادة يتفان في مثلها .

وأجمرا على أنه لا يملك الشراء من عبده الذي لادن عليه ومكانبه ، وقد مرت المسئلة بحججها من قبل ، وأو كانت الركانة عامة بأن قال له أعمل ما شنت أو قال له بع من هؤلاء أو أجاز ما صنعه الوكيل جاز ، لا أن المانع من الجراز النهمة وقد زالت بالامر والاجازة .

ولو قال اشتر فى بدرهم لحماً ينصرف الى اللحم الذى يباع فى السوق ويشترى الناس منه فى الاغلب من لحم الضأن والمعز والبقر والابل ان جرت العادة بشرائه ولا يتصرى الى المشوى والمطبوخ إلا اذا كان مسافراً ونزل خانا ودفع الى انسان درهما ايشترى به لحما ولا الى لحم الطير والوحش والسمك ولا الى شاة حية ولا الى مذبوحة غير مسلوخة لانعدام جريان العادة باشترائه ، وان اشترى مسلوخا جاز على الموكل ، لان المسلوخ يباع فى الاسواق فى العادة ولا الى البطن والكرش والكبد والرأس والكراع لا نها ليست بلحم ولا يشترى مقصوداً أيضا بل تبعا للحم فلا ينصرف مطلق النوكيل اليه ، بخلاف ما إذا حلف لا يأكل لحما فأكل هسنده الاشياء انه يحنث ، لان مبنى الابعان على حلف لا يأكل لحما فا والكرف ذكرا وتسعية ، ومبنى الوكلة على الموف ذكرا وتسعية ، ومبنى الوكلة على الموف عادة و فعلا ، ألا ترى ان حكم الحدث يلزم بأكل القديد . ولو اشترى الوكيل القديد لا يلزم الموكل لا تعسدام العادة بيسع القديد فى الاسواق فى الغالب ، ولا الى شحم البطن والالية لا نها المادة بيسع القديد فى الاسواق فى الغالب ، ولا الى شحم البطن والالية لا نها المادة بيسع القديد فى الاسواق فى الغالب ، ولا الى شحم البطن والالية لا نها المادة بيسع القديد فى الاسواق فى الغالب ، ولا الى شحم البطن والالية لا نها المادة بيسع القديد فى الاسواق فى الغالب ، ولا الى شحم البطن والالية لا نها المادة بيسع القديد فى الاسواق فى الغالب ، ولا الى شحم البطن والالية لا نها المادة بيسع القديد فى الاسواق فى الغالب ، ولا الى شحم البطن والالية لا نها المادة المادة ولا المادة المادة ولا المادة المادة ولا المادة ولا المادة ولمادة ولا المادة ولا ال

ولو وكمله بشراء إلية لا يعلك أن يشترى لحما لا تهما مختلفان اسبا ومقصوداً ولو وكمله أن يشترى سمكا بدرهم فهو على الطرى الكبار دون المسالح والصنار لان العادة بشراء الطرى الكبار منه دون المسالح ودون الصنغار . ولو وكله بشراء الوأس فهر على النيء دون المطبوح والمشسوى وهو على رأس الغنم دون أ البقر والابل إلا في موضع جرت العادة بذلك

والمذكور من الحالات في الجامع الصغير يرجع الى اختلاف العصروالزمان دون الحقيقة ودون رأس العصفور والسمك والجراد لانعسدام العادة. ولو وكله بشراء دهن فله أن يشقرى أى دهن شاء، وكذا إذا وكله بشراء فاكهة له أن يشقرى أى السوق عادة. ولو وكله بشراء البيض فهو على بيض الدجاج. وإن كانت اليمين المنعقدة عليه تقع على بيض العلبور كلها لما ذكرنا.

ولو وكله أن يشترى لبنا فهو على ما يباع في عادة البلد في السنوق من الغنم

٢٤٧٤ والبقر والابل. وكذا اذا وكله بشراء السمن، فإن استريا فهر عليهما جميعاً. والبقر والابل. وكذا اذا وكله بشراء السمن، فإن الغنم والبقر والابل لما يخلاف ما اذا حلف لا يذوق لبنا أن ذلك يقع على لبن الغنم والبقر والابل لما ذكرتا من العرف والله تعالى أعلم

و مره، من معرف لا يدلك شراء النعجة حتى او اشترى لا يلزم الموكل الوكيل بشراء الكبش المع المدكن و كذا او وكله بشراء عنى الى لائن الكبش اسم للذكر والنعجة اسم للأثنى، وكذا الوكله بشراء عنى الموكل، فاشترى جدياً ، أو شراء فرس أو برذون فاشترى رمكة لا يجوز على الموكل، والبقرى بقع على الذكر والاثنى، وكذا البقرة فى رواية الجامع، قال الله تعالى والبقر يقع على الذكر والاثنى، وكذا البقرة فى رواية الجامع، قال سبحانه وتعالى (ان الله يأسمكم أن تذبحوا بقرة) قبل انها كانت ذكراً ، وقال سبحانه وتعالى (لا ذلول تدير الارض) واثارة الارض عمل النيران

لفاته فيهم والله تعالى اعلم الركيل بالشراء أذا أمر غيره فاشترى ، أن فعله بحضرة الاول أو يإجازته الركيل بالشراء أذا أمر غيره فاشترى ، ألا أذا كانت الوكالة عامة على أبر الإحادة المركل جاز على المركل والا فلا . ألا أذا كانت الوكالة عامة على

ما مر والله عن وجل اعلم

(فصل) الركبلان هل بنفرد أحدهما بالتصرف فما وكلا به ؟ أما الوكبلان

بالبيع فلا يملك أحدهماالتصرف بسرن ساحيه ولو فعن لم يجز حتى يجيز صاحبه
أو المركل ، لا ن البيع بمنا بجالج فيه الى الرأى ، والموكل انما رضى برأيهما
أو المركل ، لا ن البيع بمنا بجالج فيه الى الرأى ، والموكل فلا ينفذ عليه
لا برأى أحدهما ، واجن عهما على ذاك تكن فله يستثل أمر الموكل فلا ينفذ عليه
وكنا الركبلان بالشراء ، سواء كان الشريمسي أو لم يتد ، وسواء كان الوكيل
الآخر غائبا أو حاضرا لما ذكرنا في البيع . الا أن في الشراء اذا الشعرى أحدهما
بدون صاحبه ينفذ على المشترى ولا يقف على الإجارة . وفي البيع يقف على

الإجازة ، وقد مر الفرق . وكذلك الوكيلان بالنكاح والطلاق على مال والعتق على مال والعتق على مال والعق على مال والعق على مال والخلف الما والحلف و مال ، لأن كل ذلك مما يحاج الى الرأى ولم يرض برأى أحدهما بانفراده ، وكذا ما خرج عزج التمليك بأن قال لرجلين جعلت أمر امرأتى بيدكما ، أو قال لهما طلقا امرأتى ان شتما لاينفرد أحددهما بالنطليق لانه جعل أمر اليد تمليكا . ألا ترى أنه يقف على المجلس ، والخليك على هذا الوجه مشروط بالمشيئة ، كأنه قال طلقا امرأتى ان شقتها ، وهناك لا يملك أحدهما النطليق دون صاحبه لأن الملق بشرطين لا ينزل الا عند وجوده) ، فكذا هذا

وكذا الوكيلان بقبض الدين لا يعلك أحدها أن يقبض دون صاحبه ، لأن قبض الدين مما يحتاج الى الرأى والامانة ، وقد فوض الرأى البهها جميعا لا الى أحدهما ورضى بأمانتهما جميعا لا بأمانة أحدهما ، فإن قبض أحسدهما لم بعرته العربم حتى يصل ما قبضه الى صاحبه فيقع فى أيديهما جميعا أو يصل الى الموكل لأنه لما وصل المقبوض الى صاحبه أو الى الموكل فقد حضل المقصود بالقبض فصار كأنهما قبضاه جميعا ابتدا.

وأما الوكيلان بالخصومة فكل واحد منهما يتصرف بانفراده عند أصحابنا التلاثة وعند زفر لا ينفرد . وجه قوله ان الخصومة بما يحتساج الى الرأى ولم يرض برأى أحسدهما فلا يعلمكما أحدهما دون صاحبه

وجه قول أصحابنا الثلاثة ان الفرض من الخصومة اعلام القاضى بها يعلكم المخاصم واستهاعه، واجتماع الوكيلين على ذلك يخل بالاعلام والاستهاع، لائن ازدحام الكلام يخل بالفهم فكان اضافة النوكيل البهما تفويضا للخصومة الىكل واحد منهما فأبهما القبض ونصاحيه

ت وانكان الوكيل بالحضومة يماك القبض عندنا · لأن اجتماعهماً على الغبض ممكن فلا يكون راضياً يقبض أحدهما بانفرادد

وأما المضاربان فلا يملك أحدهما النصرف بدون إذن صاحبه اجماعا وفى الوصيين خلاف بين أصحابنا نذكره فى كناب الوصية وانه تعالى أعلم الوكيل هل يملك الحقوق • جلة الكلام فيه أن الموكل به نوعان : نوع لا حقوق له الاما أمر به الموكل كالوكيل بتقاضى الدين والتوكيل بالملازمة ونحوه ، ونوع له حقوق كالبيع والشراء والنكاح والخلع ونحوه .

أما التوكيل بالبيع والشراء فحقوقها ترجع الى الوكيل فيسلم المبيع ويقبضه ويقبض النمن ويطالب به ومخاصم في العيب وقت الاستحقاق .

والآصل انكل عقد لا يحتاج فيه الى اضافته الى الموكل ويكتنى فيه بالإضافة الى نفسه فحقوقه راجعة الى الصافد كالبياعات والاشرية والاجارات والصلح الذي هو فى معنى البيع فحقوق هذه العقود ترجع للوكيل وعليه ويكون الوكيل فى هذه الحقوق كالمالك والمالك كالأجنبي حتى الا يمالك الموكل مطالبة المشترى من الوكيل بالثمن .

ولو طالبه فأبى لايجبر على تسليم الشمن للميه ، ولو أمره الوكيل بقبض الثمن ملك المطالبة وأيهما طالب المشمسترى بالشمى يجبر على النسليم اليه ، ولو خماه الوكيل عن قبض الثمن صح نهيه .

ولو نهى الموكل الوكيل عن قبض النمن لا يعمل نهيه فير أن المشغرى اذا نقد النمن الىالموكل بعرأ عنالنمن استحسانا . وكذا الوكبل عمر المطالب بتسليم المبيع اذا نقد المشغرى النمن ولا يطانب به الموكل .

واذا استحق المبيع فى يد المشمسترى يرجع بالنمن على الوكيل ان كان نقد النمن اليه ، وان كان نقده الى الموكل يرجع بالنمن عليه ، وكانا اذا وجدالمشقرى بالمبيع عبيا له أن يخاصم الوكيل .

واذا أُثبت العيب عليه ورده عليه بقضاء القاضي أخذ النمن من الوكيل ان

48W كان نقده النمن ، وإن كان نقده الى الموكل أخذه منه ، وكذا الوكيل بالشراء هو المطالب بالنمن دون الموكل وهو الذى يقبض المبيع دون الموكل ، وإذا استحق المبيع فى يده فهر الذى يتولى الرجوع بالنمن على بائعه دون الموكل .

ولو وجد بالمبيع عببا ان كان المبيع فى يده ولم يسلمه الى الموكل بعد فله أن يرده على بائعه بالعيب ، وان كان قد سلمه الى مركله ليس له أن يرده عليه الإ برضا موكله .

وكذلك هذا فى الاجارة والاستنجار وأخراتهما، وكل عقد يحناج فيه الى اصافته الى الموكل فحقرته ترجع الى الموكل كالنكاح والطلاق على مال والعتاق على مال والحلم والصلح عن انكار المدعى عليه ونحوه فحقوق هدف العقود تمكون للموكل وعليه، والوكيل فها يكون سفيراً ومعمراً بحضاً حتى أن وكيل الزوج فى الشكاح لا يطالب بالهر وانها يطالب به الكن بحكم الضان ووكيل المرأة فى الشكاح لا يعلن قبض المهر فحيننذ يطالب به لكن بحكم الضان ووكيل المرأة فى الشكاح لا يعلن قبض المهر ف

وكذا الركبل بالكتابة والخلع لا يملك قبض بدل الكنابة والخلع ان كان وكيل الوج، وان كان وكيل المرأة لايطالب ببدل الحلح الا بالضان . وكذا الوكيل بالصلح عن دم العمد ، وهذا الذي ذكرنا أن حقوق العقد في البيع وانشراء وأخرانهما ترجع الى الوكيل مذهب علمائنا ، وقال الشافعي رحمه الله لا يرجع شيء من الحقوق الى الوكيل وانها يرجع الى الموكل .

وجه قوله أن الوكيل متصرف بطريق النيابة عن الموكل وتصرف النـاثب تصرف المنوب عنه ، ألا ترى أن حكم تصرفه يقع للروكل فكذا حقوقه ، لان الحترق تابعة للحكم والحكم هو المنبوع ، فإذا كان الاصل له فكذا النابع .

ولنا أن الوكيل هو العاقد حقيقة فكانت حقوق العقد راجعة اليه كما اذا تولى الموكل بنفسه، ولا شك أن الوكيل هو العاقد حقيقة، لأن عند، كلام. الوكالة بفسخ العقود

٩٤- وتجوز الوكالة في فسخ العقسود لانه اذا جاز في العقد فالفسخ
 مثله.

فصل الوكالة بالإبراء

ه ١٩٥٥ ومجــوز ان يوكل في الابراء من الديون كما مجــوز في اثباتهــا واستفائها .

٣٥٩٦ ـ وبصح عندنا التركيل بالاقرار في الحقوق .

٧٧ دم ـ وقال اصحاب الشافعي في ذلك وجهان في احدهما لا يصح (١).

۴۵۹۸ ـ واذا قالوا يصح فهل هو اقرار ام لا ؟

على وجهـين: احدهما انه اقرار، والثاني لبس باترار.

فصل فصل قد ل الوكالة

٣٥٩٩ ـ ولا تصح الوكالة بغسر قبول لانها عقد فافتقر الى قبول .

(١) جاء في الاقناع للشربيني : الأصع عدم صحة التوكيل في الافرار مطلقاً (ج ٢ ص ٤٧).

- 179 -

وهذا لا خلاف فيه.

فص___ا

٣٥٩- ولا مجوز من غمر وضما المحصم الاان يكون الموكل مربضماً فع يستطيع حضور مجلس الحكم أو غائبًا في مسافة تقصر فيها الصلاة (١).

وهذا قول اي حنيفة .

٣٥٩١ وقار أبو بو . ت ويجه: تجوز من ضير رضا الحصم . كما تجوز في قبض الدين هو قول الشافير (٧).

٣٠٩٣ - وابو حنيفة يقول: في هذا ترك التسوية بينهما في الحسكم وقسد مناح الشرع ذلك وقاسه على الحوالة في اعتبار رضا المحتال.

49.9 - ولا يلزم حضور جواب الوكيل عند ابي حنيف لان الوكالة لم تعمع ، وفرق بعي المريض والصحيح بان المرض عسفو فكذلك السفر وجعل اصحابنا الحياء في السيراة لا تسمرز مثل ذلك في العذر والجواز .

(۱) مختصر الطحاوي ، ص ۱۰۸.

(٢) ربه اخذ الطحاو في مختصره، ص ١٨٠ .

77.4

فيه بغير عوض فكمان أولى. وله أن يودع لان الإيداع من عادة النجار ، ومن ضرورات النجارة

وله أن يستأجر من يعمل فى المسال لآنه من عادة النجار وضرورات النجارة أيضاً ، لأن الانسان قد لا يتمكن منجمع الاعمال بنفسه فيحتاج الى الآجير ، وله أن يستأجر البيوت ليجمل المسال فيها ، لآنه لا يقدر على حفظ المال إلا به وله أن يستأجر السفن والدواب للحمل ، لأن الحمل من مكان الى مكان طريق عصل الرمج ولا يمكنه النقل بنفسه

وله أن يوكل بالشراء والبيع ، لأن النوكيل من عادة النجار . ولأنه طريق الوصول الى المقصود و هو الربح فكان بسبيل منه كالشه يك . ولأن المضاربة أعم من الوكالة ، وبجوز أن يستفاد بالثيء ما هو دونه ، بخمالاف الوكالة المفردة أن الوكلة ، يعلن له اعمل برأيلك ، لأن المقصود من ذلك ليس هو النجارة وحصول الربح ، بل ادخال المبيع في ملك ، وكذا الوكالة الثانية مثل الاولى ، والشيء لا يستتبع مثله ، وكل ماللمنارب أن يعمل سفه فله أن يوكل فه غيره : وكل ما لا يكون له أن يفعله بنفسه لا يجوز فيه وكانه على رب المال ، لا نه لما لم يماك أن يعمل بنفسه في كياه أولى

وله أن يرهن بدين عليه فى المضاربة من مال المضاربة ، وأن يرتمن بدين له منها على رجل ، لان الرهن بالدين والارتهان من باب الايفاء والاستيقاء وهو يعلك فِلك فِيعلك الرهن والارتهان

وليس له أن يرهن بعــــد نهى رب المال عن العمل ولا بعد موته . لأن المضاربة تبطل بالنهى والموت إلا فى تصرف ينضر به رأس المال والرهن ليس تصرفاً ينضر به رأس المال فلا يصلكه المضارب

ولو باع شيئاً وأخر النمن جاز ، لان التأخير للنمن عادة التجار ، وأما على أصل أبى حنيفة عليه الرحمة فلان الوكيل بالبيع يداك تأخير النمن فالمصارب أولى لا أن الركيل بالبيع إذا أخر النمن بصسر عنده الربيع لا بضم ، لا أن المصارب يعلك أن يستقبل ثم يبيع

يعدمه ، والمعيده ال بعين شيئا من ذلك ، وتصرف المضارب فى كل واحد من النوعين ينقسم أربعة أفسام : قسم منه للمضارب أن يعمله من غير الحاجة الى التنصيص عليه ولا الى قول اعمل برأيك فيه ، وقسم منه ما ليس له أن يعمل . ولو قيل له اعمل فيه برأيك إلا بالتنصيص عليه ، وقسم منه ما له أن يعمله اذا قيل له اعمل فيه برأيك ، وان لم ينص عليه ، وقسم منه ما ليس له أن يعمله رأساً وان نص عليه .

وأما القسم الذي المعنارب أن بعمله من غير التنصيص عليه ولا قول اعمل برأيك كالمعناربة المطاقه عن الشرط والقبد . وهي ما إذا قال له خذ هذا المال واعمل به على أن ما رزق الله من رخ فهو بيننا على كذا . أو قال خذ هذا المال مصاربة على كذا فله أن يشترى به وبيبع لا نه أمره بعمل هو سبب حصول الرج ومو الشراء والبيع . وكذا المقسود من عقد المصارب هو الربح . والربح لا يحصل إلا بالشراء والبيع ، الا أن شراء يقع على المعروف ، وهو أن يكون بمثل قيمة المشترى أو بأقل من ذلك مما يتغابن الناس في مثله لا نه وكيل وشراء الركيل بقع على المعروف

فإن اشترى بما لا ينغلب الناس فى مثله كان مشتريا لنفسه لا على المضاربه بمنزلة الوكيل بالشراء

وأما يبعه فعلى الاختلاف بين أنى حنيفه وصاحبيه رضى الله تعالى عنهم فى النبركيل بعطاق البيع أنه يعلك البيع نقد أو اسيئه وبغين الحش فى قول أبى حنيفه رحمه الله فالمضارب أولى ، لان المضاربه أعم من الوكالة ، وعندهما لا يعلك البيع بالنسيئه ولا بعالا ينفان الناس فى مثله ، وهى من مسائل كتاب الوكالة ، وله أن يشترى عا بدا له من حيائر أفواع التجارات فى سائر الامكنه مع سائر الناس لإطلاق العقد

وله أن يدفع المال بضاء، لان الابضاع من عادة النجار ، ولائ المقصود من همذا العقد هو الربح والابضاع طريق ال ذاك ، ولا أنه يملك الاستشجار فالابضاع أولى ، لان الاستنجار استمال في المثال بموض والابضاع استعمال فسيئة فيماك الناخير ابتداء فلم يضمن . فأما الركبال فلا يملك الاقالة ثم البيسخ بالنسيئة فإذا أخر ضمن

وأما عند أي يوسف فإنما جاز تأخير المضارب دون الوكيل لهمذا المدنى أيضا ، وهو أن المضارب يعلك أن يشترى السلعة أو يستقيل فيها ثم ببيعها فساء فيملك تأخير ثمنها والوكيل لا يعلك ذلك ، وله أن يحتال بالنمن على رجل موسراً كان المحتال عليب أو معسراً ، لأن الحوالة من عادة النجار ، لان الوصول الى الدين قد يكون أيسر من ذمة المحال عليه منه من ذمة الحبل بجلاف الوصى اذا احتال بهال البتم منى على الدفل ، وتصرف المضارب منى على عادة النجار ، لان تصرف قال محمد وله أن يستأجر أرضا بيضاء ويشترى بيعض المال طعاما فيزرعه فيها ، وكذلك له أن يستأجر أرضا بيضاء ويشترى بيعض المال طعاما فيزرعه فيها ، وكذلك له أن يقلبها ليغرس فيها غذلا أو شجراً أو رطبا فذلك كه جائز والربح على ما شرطا ، لان الاستنجار من النجارة لائه طريق حسول الربح ، وكذا عو من عادة النجار فيملكه المضارب

وللصارب أن لا يسافر بالمال لاأن المقصود من هذا العقد استنها. المسال وهذا المقصود بالسفر أو في ولاأن العقد صدر مطلقا عن المكان فيجرى على اطلاقه ولائن مأخذ الاسم دليل عليه ولائن المصاربة مشنقة من الصرب فى الارض وهو السير . قال الله تبارك وتعالى (وآخرون بضربون فى الارض يبتغون من فضل الله) ولاأنه طلب الفضل , وقد قال الله تعالى عوشأته (وابتغوا من فضل الله) وهذا قول أنى حنيفة ومحمد . وهو قول أنى يوسف فى رواية محمد عنه ، وفى رواية أصحاب الاملاء عنه ايس له أن يسافو

وروى عنه انه فرق بين الذي ينبت فى وطنه وبين الذى لا ينبت ، وبين ما له حمل ومؤنة وبين الذي لا ينبت ، وبين ما له حمل له ولا مؤنة فى الشركة · وقد قال أبويوسف عن مقد فرك المرحة كل واحد من ذلك فى كتاب الشركة · وقد قال أبويوسف عن من حصور عنه الما المالكو فة وهما من أهابها فإن أباحنيفة المناسبة لها لها المالكو فة وهما من أهابها فإن أباحنيفة المناسبة لها لها المناسبة المناس

ولوكان الدفع في مصر آخر غير الكوفة فللمصارب أن يخرج به حيث شا. وقد ذكرنا وجه الرواية المشهرة في كتاب الشركة .

وأما وجه رواية أنى يوسف عنه فهو أن المسافرة بالمال مخاطرة به فلا يجوز الا بإذن رب الممال فصا أو دلالة ، فإذا دفع الممال اليه فى غير بلدهما فقد وجد بالمسفر فصا ودلالة لم يكن له أن يسافر ، وإذا دفع اليه فى غير بلدهما فقد وجد دلالة الاذن بالرجوع الى الوطن ، لأن العادة أن الانسان لا يأخذ المال مضاربة ويترك بلده ، فكان دفع المال فى غير بلدهما رضا بالرجوع الى الوطن فكان إذنا دلالة ، وله أن يأذن لعبيد المضاربة بالتجارة فى ظاهر الرواية ، لأن الاذن بالتجارة من النجارة ومن عادة النجار أيضا .

ورون ابن رستم عن محمد انه لا يعلك ذلك بإطلاق المضاربة ، لأن الافن بالتجارة أعم من المشاربة فلا يستتبع ما هو فرقه ، وله أن يبيعهم إذا لحقهم ون سواءكان المولى حاضراً أو غانباً ، لأن البيع في الدين من التجارة فلا يقف

على حضور المولى.
ولو جنى عبد المضاربة بأن قتل افسانا خطأ وقيمته مثل مال للمضارب بأن
ولو جنى عبد المضاربة بأن قتل افسانا خطأ وقيمته النف فقتل افسانا خطأ ولا رأس المسال ألف درهم فاشتري بها عبداً قيمته ألف فقتل افسانا خطأ ولا مخاطب المضارب بالدفع أو الفداء الدفع أو الفداء ليس من النجارة ولا ملك أيضا للمضارب في رقبته لافعدام الفعل والتدبير في جنايته الى رب المال لان رقبته عالص ملكه ولا ملك للمضارب فيها مخلاف عبد المأذون اذا جنى اله يخاطب المأذون بالدفع أو الفداء مع غيبة المولى ، لان العبد المأذون في النصر في كالحر ، لانه لعبد على العبدة على المرلى ، ولو كان متصرفا للمولى لرجع بالعبدة على المرلى ، ولو كان متصرفا للمولى لرجع بالعبدة على ينصر في الفده ، فلما أو يرجع دل أنه ينصر في الفده ، وانعا يظهر حق المولى في كسبه عند قراغه عن حاجته ، فإذا المناسر في الفده ، وانعا يظهر حق المولى في كسبه عند قراغه عن حاجته ، فإذا المناسر في المناس بالدفع كالحر

فأما المصارب فإنه وكيل رب المنال في النصرف حتى يرجع بالعبدة عليه والركبل بالشراء لا يخاطب بحكم الجناية فهر الفرق بين المستنص • فإن المتناو ويجوز التوكيل بالنعزير اثباتاً واستينا. بالانفياق والركيل أن يسترفى ، سراءكان الموكل غائبا أو حاضراً لا نه حق العبد ولا يسقط بالشهات بخسلاف الحدود والاختصاص، ولهذا ثبت بشهادة رجل وامرأتين فأشبه سائر الحقوق يخلاف الحد والقصاص

وأما النوكيل باستيفاء القصاص فانكان الموكل ودو المولى حاضراً جاز لانه قد لا يقدر على الاستيفاء بنفسه فيحتاج الى النوكيل . وانكان غانبا لا مجوز لان احتمال العفو قائم لجواز أنه لوكان حاضراً لعفا فلايجوز استيفاء الفصاص مع قيام الشبهة وهذا المعنى منعدم حالة الحضرة ، وعند الشافعي رحمه أنله يجوز وآن كان غائبًا والكلام في الطرفين على نحر ما ذكرنا في حد القذف .

وأما النوكيل بحقوق العباد فنقول وبائة النوفيق حقوق العبياد على نوعين زرع لا مجرز استيفاؤه مع الشبة كالقصاص ، وقد مر حكم التوكيل بإثباته وباستيفانه ، ونوع يُمه ز استيفاؤه وأخذ، مع الشهة كالديون والاعتاق وسائر الحقوق سوى القصاص فنفول لاخلاف أنه يحور النوكيل بالخصومة في البات الدين والعين وسائر الحقوق برضا الخدم حتى بارم الحصم جراب التوكيل .

والاصل فيه ما روى عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما أن سيدنا علما رضي الله عندكان لا يحشر الخصومة وكان يقرل إن لهما لحما بحضرها الشهاءاين فجدل الحصومة الى عقيل رضي الله عنه فلما كبر ورق حولهما الى وكان على يقول ما قضى لوكبلي فلي وما قضي على وكبلي فعلى •

ومعلوم أن سيدنا عليا رضى اللهعنه لم يكن تمن لايرضى أحد ب**توكيله فكان** [تركيله برضا الحصم · فدل على الجواز برضا الخصم ، واختلف في جوازه بغير رضًا الخصم ، قال أبو حنيفة عليه الرحمة لا يجوز من غير عذر المرض والسفو وقال أبو يرسف ومحمد يجوز في الأحوال كنها . وهو قول الشاقعي رخمه الله

وذكر الجصاص أنه لا فصال في ظماه بالرواية بين الرجل والمرأة والسكير والثيب لكن المتأخرين من أصحابنا استحضوا في المرأة الذاكات عندرة غير

بريزة فجوزوا توكياما ، وهذا استحسان في موضعه . وقال ابن أبي ليالي لايجوز إلا توكيل البكر، وهذا غير سديد لما يذكر

وجه قولهم أن النوكيل بالخصومة صادف حق الموكل فلا يقف على رضا الخصم كالتوكيل باستيفاء الدين ، ودلالة ذلك أن الدعوى حقّ المدعى والإنكار حق المدعى عليه ، فقد صادف التوكيل من المدعى والمدعى عليه حق انسه فلا يقف على رضا خصمه .كما لوكان خاصمه بنفسه . ولاني حنيفة رحمه الله أن الحق هو الدعوى الصادقة والإنكار الصادق ، ودعون المدعى خبر مجنمل الصدق والكنب والسهو والناط . وكذا الكار المدعى عليه الا يزداد الاحتهال في خبره بمعارضة خبر المسدعى فلم يكن كل ذلك حَمَّاً فكن الأصل أن لا يليُّم المنازعات المؤدية الى الفساد وإحياء الحقوق الميتة ، وحقالضرورة يصير مقضيًا بجواب الموكل فلا تلوم الحصومة عن جواب الوكيل من غير ضرورة مع ما أن الناس في الحصومات على النفاوت بعضهم أشد خصومة من الآخر . فريدا يكون الوكيل ألحن بحجته فيعجز من يخاصمه عن إحباء حقه فيتضرر يه فيشرط رمنا الخصم ليكون لزوم الضرر مضافأ الى النزامه

وإذا كالتطاركل مريضا أو مسافراً فهو عاجز عن الدعوى وعن الجواب بنفسه ، فلو لم يماك النقل الى غير، بالنوكيار اصاعت الحقوق وهلكت ، وهذا لابحوز . وكذاك اذا كانت المرأة محدرة مستورة لانها تستحيي عن الحضور لمحافل الرجال وعن الجواب بعد الخصومة بكرأ كانت أو ثبيا فيضبع حقها

وأما في مسألتنا فلا ضرورة . ولو وكل بالخصومة واستنني الاقرار وتزكية الشهود في عقد التركيل بكلام منفصل جاز ويصير وكبلا بالانكار ، سوا. كان التوكيل من الطالب أو من المطلوب في ظاهرِ الرواية

المطاوب لا يجوز ، والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأن استثنا. الاقرار في عَنْدَ النَّوْكِيلِ المَا جَازِ لَحَاجَةَ المُوكَلِ اليَّهِ، لأنَّ الوكِّيلِ بالحُصُّومَةُ يَمَلُكُ الاَّتِّي ال ويجوز النوكيل بالنعزير اثباتاً واستينا. بالانفياق والوكيل أن يستوفى، سراءكان الموكل غائبا أو حاضراً لا نه حق العبد ولا يسقط بالشهات مخيلاف الحدود والاختصاص، ولهذا ثبت بشهادة رجل واحرأتين فأشبه سائر الحقوق علاف الحد والقصاص.

وأما النركيل باستيفاء القصاص فانكان الموكل وهو المولى حاضراً جاز لانه قد لا يقدر على الاستيفاء بنفسه فيحتاج الى النوكيل، وانكان غائباً لا يجوز لان احتمال العفو قائم لحواز أنه لوكان حاضراً لعفا فلايجوز استيفاء القصاص مع قيام الشهة وهذا المعنى منعدم حالة الحضرة، وعند الشافعي رحمه المه يجوز وانكان غائبا والكلام في الطرفين على نحر ما ذكرنا في حد القذف.

وأما النوكيل بحقرق العباد فنقول وبائه النوفيق حقرق العباء على نوعين نرع لا بجرز استيفاؤه مع الشبه كالقصاص، وقد مرحكم النوكيل بإثباته وباستيفائه، ونوع بحرز استيفاؤه وأخذه مع الشبة كالديون والاعتاق وحائر الحقرق سوى القصاص فنقول لاخلاف أنه يجوز النوكيل بالخصومة في البات الدين والدين وسائر الحقوق برضا الخصم حتى يازم الخصم جواب التوكيل .

والا صل فيه ما روى عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما أن سيدنا عليا رضى الله عنه كان لا يحتدر الحصومة وكان بشرال إن لهما خما بحضرها الشياعاين فجدل الخصومة الى عقبل رضى الله عنه فنها كمر ورق حوضا الى وكان على يقول ما قضى لوكيلي فلى وما قضى على وكبل فعلى .

ومعلوم أن سيدنا عليا رضى القاعنه لم يكن تن لا يرضى أحد بتركياء فكان " تركيله برضا الختم " فدل على الجواز برضا الحُتم ، واختاف فى جوازه بغيم ، رضا الحخم ، قال أبر حنيفة عليه الرحمة لا يحوز من غير على المرض والسفر وقال أبو يوسف ومحمد يجوز فى الاأحوال كلها ، وهو قول الشافعى رحمه الله

وذكر الجصاص أنه لا فصل فى ظاهر الرواية بين الرجل والمرأة والبكر . * إلى المأخر إلى أصحابها استحسنوا فى المرأة اذا كانت محدرة غير

٣:٥١ بريزة فجوزوا توكيلها ، وهذا استحسان فى موضعه . وقال ابن أبى ليلي لايجوز الا توكيل البكر ، وهذا غير سديد لمـا يذكر

وجه قولهم أن النوكيل بالخصومة صادف حق الموكل فلا يقف على رضا الخصم كالنوكيل باستيفاء الدين، ودلالة ذلك أن الدعوى حق المدعى والإنكر حق المدعى عليه، فقد صادف النوكيل من المدعى والمدعى عليه حق نفسه فلا يقف على رضا خصمه ، كما لوكان عاصمه بنفسه ، ولاى حنيفة ، حمه الله أن الحق هو المدعوى الصادقة والانكار الصادق ، ودعوى المدعى حد يعتمل الصدق والكذب والسهو والغلط ، وكذا اذكار المدعى عليه فلا يزداد الاحتمال في خبره بعمارصة خبر المسدعى فلم يكن كل ذلك حناً فكان الأصل أن لا يلزم بعجواب ، إلا أن الشرع ألزم الجواب لضرورة فعصل الخصومات وقطع المتازعات المؤدية الى الفساد و إحياء الحقوق المينة ، وحق العشرورة يصير مقتضيا المتاس في الخصومات على الناس في الخصومات على النام وهذه يعتم من إحياء حقه فينضرو يه فيشرط يكون الوكيل ألحن بحجته فيمجز من يخاصمه عن إحياء حقه فينضرو يه فيشرط رضا الحقيم ليكون لزوم الضرو معنافاً إلى النوامه

وإذا كان المركل مريتنا أو مسافراً فير عاجز عن الدعوى وعن الجواب بنفسه . للو لم يعلك النقل الى غيره بالنوكياراطناعت الحقوق وهلمكت ، وهذا لا يجوز . وكذلك اذا كانت المرأة مخدرة مستورة لانها تستحي عن الحصور لمحافل الرجال وعن الجواب بعد الخصومة بكراً كانت أو ثيبا فيضيع حقها

وأما فى مسألتنا فلا ضرورة . ولو وكل بالخصومة واشتنى الاقرار وتزكية الشهود فى عقد النوكيل بكلام منفصل جاز ويصير وكيلا بالانكار . سوامكان النوكيل من الطالب أو من المطلوب فى ظاهر الرواية

وروى عن محمـــد أنه اذا وكل الطالب واستنى الانه ار يجوز ، وان وكل الطالب لا يجوز ، وان وكل المطالب لا يجوز ، والصحيح جراب ظاهر الرواية . من استناء ما درار فل عقد النوكيل الما جاز لجاجة الموكل اليه بلان الوكيل بالخسر مة يعاك الاقرار

وجه قوله أن المطلوب من الوكيل بالخصومة الاهتداء ومن الوكيل بالقبض الأماة وليس كل من يهتدي إلى شي. يؤتمن عليه فلا يكون النوكيل بالخصومة توكيلا بالقيض .

ولنا أنه لما وكنه بالخصومة في مال فقد انتمنه على قبضه ، لأن الخصومة فيه لا تنتهي إلا بالقبض فكان النوكيل بها توكيلا بالقبض والوكيل بتقاضي الدين يملك القبض في ظاهر الرواية ، لأن حق التقاطي لا ينقطع الا بالقبض فكان النوكيل به توكيلا بالفيض • ولأن التقاضي والاقتضاء والاستيفاء واحد الا أن المناخرين من أصحابنا قالوا أمه لايملك في عرف ديارنا لانالناس في زماننا لا يرضون بقبض المنقاضي كالوكلا. على أبواب القضاة لتهمة الخيانة في أموال الناس والوكيل بقبض الدين يملك الخصومة في أثبات الدين إذا أنكر الغريم عند أبي حنيفة ، وعندهما لا يملك وهو رواية الحسن عرب أبي حنيفة أيضا

وكذا لو أقام المدعى عليه البينة أن صاحب الدين استوفى منه أو أبرأه عنه قىلت بينته عنده، وعندهما لانقبل ولايماك. وأجمعه ا في الوكيل بقبض العين إذا أنكر من في بده أنه لايعاك الخصومة حتى لا يعاك إقامة البيئة . ﴿

رار أقاء المدعر عليه الرياة أن الستراحا من ألذي وكله بالتبض لا تسمع مه بينته في إنبات الشراء ولكم السمع لدفع خصومة الوكيل في الحال إلى أن يحضر الموكل، وقالوا في الوكيل بطلب الشفعة وبالرد بالعيب وبالقسمة أنه يدلك الخصومة .

وجه قرلهما أن النوكيل بقبض الدين تركين بالسيماء عين الحق فلا يتعدى إلى الخصومة كالنوكيل بقبض العمين ، ولان حنيه أن النوكيل بقبض الدين توكيل بالمبادلة والحقوق في مبادلة المال بالمال تتعلق بالعاقدكما في البيع والزجارة ودلالة ذلك أن استيفاء عير الدين لا يتصور ، لائن الدين اما أن يَكُرُلُ عَبَّالِيَّةُ عر النعل وهو فعل تسليم المال، وأما أن يكون عبارة عن مال حكمي في الذمة ه (فصل)،

وأما بيان حكم النوكيل فنقول وبالةالنوفيق حكم التوكيل صيرورة المضاف اليه وكيلا ، لأن التوكيل إثبات الوكالة وللوكالة أحكام .

منها ثبوت ولاية النصرف الذي تناوله التوكيل فيحتاج إلى بيان ما يملكم الوكيل من النصرف بموجب النوكيل بعمد صحنه وما لايملكه فنقول وبالله الترفيق الوكيل بالخصومة بملك الاقرار على موكله في الجملة عند أصحابنا الثلاثة ، وقالوزفر والشافعي رحمهما الله لايمك والآب والوصى وأمينالقاضي لا يملك الاقرار على الصغير بالاجماع .

وجه قولهما أناالوكيل بالخصومة وكميل بالمنازعة والاقرار مسالمه فلايشاوله النوكيل بالخصومه فلا يملكم الوكيل

ولنا أن النوكيل بالخصومة وكيل بالجواب الدي هو حق عند المه عزوجل وقد يكون ذاك الكارأ وقد يكون اقراراً ، فإذا أقر على مُوكله دل أن الحق هو الاقرار فبنفذ على الموكل كما إذا أقر على موكنة وحدقه الموكل، ثم اختلف أصحابنا الثلاثة في ينهم * قال أبو حيث وتحمد يصح اقراره في مجلس القاضي لا في غيره ، وقال أنو يوسف يصح فيه وفي غيره .

وجه قوله أن التوكيل تفويض ما يملكه الموكل الى غميره واقرار الموكل لا تقف صحته على مجلس الناضي فكانا إفرار الوكيل. ولهما أنه فوض الاس اليه لكن في مجلس القاضي : لا أن التوكيل بالخصومة أو بحواب الخصومة ، وكل ذلك يختص بمجلس القاضي ، ألا يرى أن الجواب لا يلزم في غير مجلس القاضي. وكذا الخصومة لاتندفع بالعين في فير مجاس القاضي فتتقيد بمجلس القاضي إلا أنه اذا أقر في غير مجلَّس الفاضي بخرج عن الوكالة وينعدِّل لانه لو بن وكبلا لبق وكبلا بالانبرار عبنا . الزين الأتكران بسمير هم للتناقف والاقرار عبنا غير موكل به والوكيا بالخصوبه فإسال د أنسر القصر به بعلك قيضه عند أصحابنا الثلاثة . وعند زفر لا يعلك :

على موكله عند أصحابنا الثلاثة . ولو أطلق النوكيل من غير استثناء لتضرر به الموكل . وهدا المدنى لا يوجب الفصل بين الوكيل من الطالب والمطلوب ، لان كل واحد منهما يحتاج الى النوكيل بالخصومة . الوارد في الدقيب . فأما اذا وكل مطلقاً ثم استثنى الاقرار في للام منفصل يصح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح

وأما التوكيل بالاقرار فذكر فى الأصل أنه يجرز، وذكر الطحاوى انه لا يجوز، ويحرز التوكيل بالخصومة من المضارب والشريك شركة العنان والمفاوضة والعبد المأذون والمكاتب لأنه بملكون الخصومة بأنفسهم فيعلكون تفويضها الى غيرهم بالنزكيل، ويحوز من الذي لا يحوز التوكيل بقبض الدين وتحرقهم مصونة مرعبة عن العناع كحقوقنا، ويحوز التوكيل بقبض الدين الأن الموكل قد لا يقدد على الاستيفاء بنفسه فيحناج الى التفويض الى غيره كالوكيل بالبيع والشراء وسأر النصرفات الان التوكيل بقبض وأس مال السلم، وبدل الصرف انعا بحرز في المجلس، لان الموكل انعا يعلك القبض فيه للسلم في غيره .

واذا قبض الدين من الفريم برى، الغريم لا أن القبض الصحيح يوجب البراءة وتجوز الوكالة بقصاء الدين . لا أنه يملك القضاء بنفسه ، وقد لا يتبها فه المفضاء بنفسه فيحتاج الى التفويض الى غيره ، سواء كان الموكل حراً أو عبداً ، مأذونا أو يما تبا بالمكان القدا . أنفسهما فيسلكان الفريض الى فيره ، أنب و مجوز بطلب الشفعة وبالرد بالعبب وبالقسمة ، لا نهذه حقوق يتولاها المرم بنفسه فيملك توليما فيره .

ويجوز بالنكاح والخدر والصاح عن دم العمد والكتابة والاعتاق على مال والصلح على انكار لان بسلك مذه التصرفات بنفسه فيماك تفويضها الى غيره وتجوز الهبة والصدقة والاعارة والابداع والرهن والاستمارة والاستيهاب. والارتهان لما قلنا

ويجرز بالشركة والمضاربة لما قلنا . ويجوز الدائراض والاستقراض و

۲۶۵۲ الا أن فى النوكيل بالاستقراض لا يملك الموكل ما استقرضه الوكيمال الا إذا بلغ على وجه الرسالة بأن يقول أرسلني فنزن اليك ايستقرض كذا .

وبجوز النوكيز بالصلح وبالابراء ، ويجوز بالطلاق والعناق والاجارة والاستعجار لما قلما .

ويجوز بالسلم والصرف لانه يعلكهما بنفسه فيعلك تفويضهما الى غيره الا أن قبض البدل فى المجلس شرط بقاء العقد على الصحة والعبرة لبقاء العاقدين وافتراقهما ، لان حقوق العقد راجعة البهما لما نذكر ، فاذا تقابض الوكبلان فى المجلس فقد وجمد القبض المستحق قبل الافتراق فيبق العقد على الصحة ، كلاف الرسولين اذا تقابضا فى المجلس ثم افترقا أنه يبطل العقد ، لان حقوق العقد لا ترجع الى الرسول فلا يقع قبضهما عن المستحق بالعقد ، فاذا افترقا فقد حصل الافتراق لا عن قبض فببطل العقد بخسلاف الوكبلين على مام ، ولا تعتبر مفارقة الموكل : لان الحقوق لا ترجع اليه بل هو أجنى عنها فبقاؤه وفتراقه بدنزلة واحدة .

ويحوز النوكيا. بالبيع والشراء لا نهما مما يدلك الموكل مساشرتهما بنفسه فبسلك النفويض الى غيره الا أن لجراز التوكيل بالشراء شرط وهو الحلو عن الجهالة الكثيرة فى أحد نوعى الوكاله دون النوع الآخر

و بين دلك أن النوكيل بالشراء نوعان : عام وخاص ، فالعمام أن يقول له اشتر لى ما شتت أو ما رأيت أو أى ثوب شنت أو أى دار شنت أو ما تبسر لل من النياب ومن الدواب و يصح مع الجهاله الفاحشة من غير بيان النوع والصفة والثمن ، لا نه فرض الرأى اليه فيصح مع الجهالة الفاحشه كالبضاعة والمناربة ، والحاص أن يقول اشتر لى ثرباً أو حيوانا أو دابة أو حرهراً أو عبداً أو حاربة أو فرسا أو بغلا أو حماراً أو شاة .

والأصل فيه أن الجهالة ان كانت كثيرة تمنع صحة التوكيل ، وان كانت قلية لا تمنع ، وهذا استحسان . "تسام أن بعنج قليما وكثيرها . ولا يجود القائم بذاته حقيقة ويستعيل أن يكون الإنسان فأعلا بفعل الغدير حقيقة وهذه حقيقة مقررة بالشريعة ، قال الله عز وجل و وأن ليس للانسان الا ما سعى و وقال الله عز شأنه و لها ما كسبت وعليها ما كتسبت ، وكان ينبغى أن يكون أصل الله عنه أين ألا السبب وجد منه حقيقة وشرعا الا أن الشرع أثبت أصل الحكم للموكل ، لان الوكيل انها قعله له بأمره وإنابته وفعل المأمور مضاف إلى الآمر فنعارض الشبهان فوجب اعتبارهما بقدر الامكان فعملنا بشبه الامر توابع الحكم للوكيل وضبة الحقيقة المقررة بالشريعة بإنبات توابع الحكم للوكيل وفيراً على الشهين حظهما من الحكم ولا يمكن الحكم بالعكس ، وهو إثبات أسل الحكم للوكيل وإثبات التوابع للموكل ، لان الوكل فالوكل المؤلفة نفاذه أذ لا ملك له والموكل المولف أوليل تابع له ، لا نه لا يتصرف بولاية نفسه لعدم الملك أن بولاية مستفادة من في الموكل فكان اثبات أصل الحكم للموكل ، واثبات النوابع للموكل ، واثبات أسل الحكم للموكل ، واثبات النوابع الوكيل وضع الشيء من غير موضعه وهو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وهو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وهو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة ، وعكمه وضع الشيء في غير موضعه وعو حد الحكة الموكل ، والحيل هناك ليس بنائد عن الموكل بل هو سفير ومديد له المؤلفة ا

أَلا زى أَنه لا يعنيف العقد الى نفسه بل الى موكه فانعدمت النيابة فبقى منه المراة عنه العقد موجوداً من الموكل من كل وجه فترجع الحقوق البه ثم نقول انها تلومه العمدة وترجع الحقوق البه أذا كان من أهل العمدة .

فأما اذا لم يكن بأن كان صبياً محجوراً ينفذ بيعه وشراؤه وتسكون العهد. على المركل لا عليه ، لا ن ذاك من باب النبرع والصي لبس من أهل السبب لكونه من النصرفات النشارة المحتف فيقع محضا لحصول النجربة والممارسة له في النصرفات ولا خيار المشتمري من الوكيل المحجور سنوا، علم أنه محجور أولم: بعل في ضاهر الرواية

. وعن أبي يوسف أنه ان كان عالم فلا خيسار له . فأما اذا كان جاهلا فله الحيار ان شا. فسخ العقد وان شاء أمضاه .

وجه قوله أن الرضا شرط جواز التجمارة وقد اختل الرضا لآنه لما أقدم على العقد على أن تكون العهدة على العماقد ، فإذا تبين أنها ليست عليه اختل رضاه فتبت له الحباركما إذا ظهر به عيب .

وجه ظاهر الرواية أن الجهل بالحجر ليس بعدر لأنه يمكنه الوصول اليه خصوصاً فى حق الصبى ، لأن الاصل فيه هو الحجر والاذن بعارض الرشد فكان سبب الوصول إلى العلم قائما فالجهل به لتقصير من جهته فلا يعذر ويعتبر. عالما ، ولو علم بالحجر حقيقة لما ثبت له الحيار كذا هذا والله تعالى أعلم .

الوكيل بالهبة والعسدة قد والاعارة والايداع والرهن والقرض إذا فعل ما أمر به ، وقبض لا يعلك المطالبة بردشى من ذلك إلى يده ولا أن يقبض الوربعه والدارية والرهن ولا القرض بمن عليه ، لان الحسم في هذه العقود يقف على القبص ولاصنع للوكيل في القبض بل هو صنع القابض في محل مملوك للمولى فكان حقوق العقد راجمة اليه وكان الوكيل سفيراً عنه بمنزلة الرسول ، يخلاف الوكيل بالبيع وأخواته ، لان الحسم فيها للمقد لا للقبض رعو العدائد منهمة وشرعا على ما قررنا فكانت الحقوة عائدة اليه .

وكدنا فى التوكيل بالاستعارة والارتسان والاستيهاب الحسم والحقوق ترجع لملى الموكل، وكذا فى التوكيل بالشركة والمضاربة لما قلنا: وللركرل أن يمركل غيره فى الحقوق، لائم أصل فى الحقوق والمالك أجنه, عنماً فاك توكيل غيره فيها .

ومنها أن المقبوض فى يد الوكين بجهة النوكيل بالبيع والشرا. وقبض الدين والعين وقضا. الدين أمانة بمنزله الوديمة . لاأن يده نيابة عن الموكل بمنزلة يد المردع فيضمن بما يضمن فى الودائع ويعرأ بما يعرأ فيها ويكون القول تولم فى دفع الضان عن نفسه .

ولو دفع اليه مالا وقال اقصه فلانا عن دينى، فقال الوكيـــل: قد قضيت صاحب الدين فادفعه إلى وكذبه صاحبالدين فالقول قولاالوكيل في برا.ة نفسة

الموكل بما ضمن من النمن المشترى ، لأن الموكل لم يصدقه على قبض النمن فإقرار الوكيل فيحقه جاً زولا يجوز فيحق الرجوع على الموكل، وله أن يحلف الموكل على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع عليه بما ضمن

ولو أقر الموكل بقبض الوكيل النُّن لكنه كذبه في الهلاك أو الدفع اليه فان الوكيل يرجع بما ضمنعليه لأن يد وكيله كيده ، ولوكان الوكيل لم يقر بقبض النَّن بنفسه ولكنه أقر أن الموكل قبضه من المشترى لا يرجع المشترى على الوكيل لانه لم يقبض منه الثمن . ولا يرجع على الموكل أيضاً لأنْ إقرارهما على الموكل لا مجوز . ولو لم يستحل المبيع وآكمته وجد به عبياً كان له أن مخاصم الوكيل ، فاذا رد عليه بقضاء القاطى رجع عليه بالنص أن أقر بقبض الثمن منه وللوكيل أن يرجع على الموكل بما ضمن إذا أفر الموكل بقبض الوكيل الثمن ويكون للميع للموكل ، وإن لم يقر الموكل بقبض الوكبل الثمن لا يرجع الوكيل بما ضمن على الموكل وله أن يحلف الموكل على العلم بقبضه . قان نكل رَجع عليه ، وأن حلف لا يرجع والكنه بيبع العبــــد فيستوفى ما تسمن من أمن العبــــــــ ، قان كان فيه فضل رده على الموكل، وان كان فيه نقصان فلا يرجع الشمسان على أحد

ولوكان الوكيل لم يقر بقبض الثمن بنفء ولكنه أقر بقبض الموكل لا يرجع المشترى بالنمن على الوكبل لآنه لم يدفده اليه ولا يرجع على الموكل أيضًا لأنهما لا يصدقان عليه بالقبض وعلى المركل اليمين على البتات ، فان نكل رجع عليه والمبيع له . وإن حلت لا يرجع عليه بشي، رايكن البيع بياغ عليه. وذكر الطحاوى فىالفصل الاول أن الوكيل ببيعه فى فرنمها ، وفى قول أبى حنيفة رحمه الله لا يبيعه ، وجعل هذا كبيع مال المدين المناس ، ولكن الوكيل لو باعه بجوز بيعه ، لانه لما رد عليه فسخاً عادت الوكالة ، فاذا بيع العبد بستوفى المشترى الثمن منه أن أقر الركبل بقبض الموكل ولم يقر بقبض قفسه . وأن أقر بقبض النمن وضمن المشتري يأخذ من النمن مقدار ما غرم ، فإن كان قبه فشار رد، على المركل ، وان كان فيه نقصان لا يرجع على أحد

ومنها الكبل قصاء المدراتنا لم يدفع المركل اليه مالا ليقضى دينه منه فقضاه

غيره استقراض منه والمقرض برجع على المستقرض بما أقرضه

وكذلك الوكيل بالشراء من غير دفع النمن الى الوكيل توكيل بقضاء الدين وهو الثمن . والوكيل بقضاء الدين اذا قضى من مال نفسه يرجع على الموكل فكذا الوكيل بالشراء ، وله أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن من الموكل عنــد أصحابنا الثلاثة وعند زفر ليس له حبسه

وجه قوله أن المبيع أمانة في يدالركيل. ألا ترى أنه لو هلك في يده فالهلاك على الموكل حتى لا يسقط الثمن عنه وليس للأمين حبس الأمانة بعد طلب أهلما قال الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامامات الى أهلها) فصار كالوديعة .

ولنا أنه عاقد وجب الثمن له على من وقع له حكم البيع ضمانا للمبيع ، فكان له حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن كالبائع من المشترى

وإذا طلب منه الموكل فحبسمه حتى هلك كان مصمونا عليه بلا خلاف بيزا أصحابنا . لكنهم اختلفوا في كيفية الضال

قال أبو حنيفة ومحمد يكون مضمونا صان البيسع ، وقال أبو يوسف يكون مضمونا ضمان الرهن، وقال زفر يكون مضمونا ضمان الغصب

وجه قول زفر ما ذكرنا أن المبيع أمانة في يده ، والأمين لا يملك حبس الأمالة عن صاحبها : فإذا حبسها فقد سار غاصباً والمغصوب مصمول بفعدره من المثل أو بالقيمة بالغا ما بلغ

وجه قول أبي يوسف ان هـذه عين محبوسة بدين يسقط بهلاكها فكانت مضمونة بالافل من قيمتها ومن الدين كالرهن

وج، أولها أن هذه عين محبوسة بدين هو ثمن فكانت مضمونة ضبان البيسع كالمبيع في يدالبانع ، وكذلك الوكيل بالبيع اذا باع وسلم وقبض النمن ثم استحقُّ المبيع في يد المشترى فانه يرجع بالثمن على الوكيل فيأخذ عينه ان كان قائماً . ومثله أو قيمته ان كان دالكا . والله أعلم

وأما بيان مايخرج به الوكيل عن الوكالة فنقول وبالله النوفيق، الوكيل مخرج عن الوكالة بأشباء . منها عزل الموكل إياه ونهيه ، لأن الوكالة عقد غمير لازم فكان محتملا للفسخ بالعزل والنهى ولصحة العزل شرطان .

(أحدهما) علم الوكيل به ، لأن العزل فسخ للعقد فلا بلزم حكمه إلا بعد العلم به كالفسخ ، فإذا عزله وهو حاضر العزل ، وكذا أو كان غائباً فكنب اليه كتاب العزل فبلنه الكتاب وعلم بما فيه افعزل ، لأن الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر.

وكذلك لو أرسل البه رسولا فبلغ الرسيالة وقال أن فلانا أرسلني اليك، ويقول انى عزلتك عن الوكالة فانه يتعزل كانناً ماكان الرسول عدلا كان أو غير عدل حراً كان أو عبداً صفيراً كان أو كبيراً بعد أن بلغ الرسالة علىالوج الذي ذكرنا ؛ لإن الرسول تأثم مقام المرسل معمر وسفير عنه فنصح سفارت. بعد أن صحت عبارته على أي صفة كان ، وإن لم يكتب كتابا ولا أرسل رسولا ولكن أسبيء بالعدل وجلان كامًا أو غير عدلين أو رجل واحدعدل ينعزل في غولهم جميعاً حرا حدقه الوكيل أو لم يصدقه إذا ظهر صدق الحبر، لأن خبر الواحد مقمول في المارلات. فإن لم يكن عدلا فخبرالعداين أوالعدر أوفي وأن إخير، واحد غير عددل . فإن صدقه ينعزل بالاجماع . وانكذبه لا ينعزل ، وان ظهر صدق الحُبر في أول أبي حنيفة ، وعندهما يتعزل إذا ظهر صدق الخبر

وجه قولهما أن الاخبار عن العزل من باب العاملات فلايشترط فيه العدد ولا العدالة كم في الاخبار في سائر الماملات .

وجه قول أبي حنيفة أن الاخبار - العبل له شبه الشهادة ، لان فيه النزام

TEAV حكم المخبر به وهو العزل وهو لزوم الامتناع من النصرف ولزوم العهمدة فيما يتصرف فيه بعد العزل فأشبه الشهادة فيجب اعتبار أحد شروطها وهو العدالة

وعلى هذا الاختلاف الشفيع إذا أخبره بالبيع واحد غير عدل فلم يصدقه ولم يطلب الشفعة حتى ظهر عنده صدق الحبر فهو على شفعته عند أبي حنيفة . وعندهما بطلت شفعته .

وعلى هذا الاختلاف اذا جنى العبد جناية فى بنى آدم ثم أخبر واحمد غير عدل مولاه ان عبده قد جني فلم يصدقه حنى اعتمَّه لا يسير المولى مختاراً للغداء عند أبي حنيفة ، وعندهما يصير مختاراً للفدا.

وعلى هذا الاختلاف العبد المأذون اذا بلغه حجر المولى من غمير عدل فلم يصدقه لا يصير محجوراً عنده ، وعنــــدهما يصير محجوراً ، وان عزله الموكل واشهدعلى عزله وهو غائب ولم يخبره بالعزل أحدد لا ينعزل ربكون تصرفه قبل العلم بعد العزل كنصرفه قبل العزل في جميع الاحكام التي بياها .

وعن أبي يوسف في الموكل اذا عزل الوكيل ولم يعلم به فياع الوكيل وقبعن الثمن فهاك أُنْمَن في يد الوكيل ومات العبد قبل التسليم الى المشترى كان للمشترى أن برجع بالثمن على الوكيل وبرجع المركبل على المركب كما فين العزل سواء ، لان العزل لم بصم لانعدام شرعا صحته وهو العنم .

(وانشأني) أن لا يتعلق بالوكالة حق الغير ، فأما اذا تعلق بها حق الغير فلا يصح العزل بغير رضا صــاحب الحق ، لا ن في العزل ابطال حقه من غير رضاه ولا سبيل اليه وهو كمن رهن ماله عند رجل بدين له عليه أو وضعه على يدى عدل وجعل المرتهن أو العسدل مسلطاً على بيعه وقبض ثمنه عند حل الاجل فعزل الراهن المسلط على البيع لا يصح به عزله لما ذكرنا .

وكذلك اذا وكل المدعى عليه وكيلا بالخصومة مع المدعى بالتماس المدعى فعزله المدع عليه بغير حدرة الدعى لا يغزل الذَّكُّرنا . واختلف المشابخ فيمن وكل رجـلا بطلاق امرأته ان غاب ثم عزله الزوج من غير حضرة المرأة ثم غاب ، قال بعضهم لا يصح عزله لأنه تعلق جذه الوكالة حق المرأة فأشبه الوكيل بالخصومة ، وقال بعضهم: يصح عزله لأنه غير مجبور على الطلاق ولا على التركيل به وانها فعله باختياره فيملك عزله كما في سائر الوكالات ، ولو وكل وكالة غير جائز الرجوع يعنى بالفارسية وكبلي دمار كست هل يملك عزله .

اختلف المشاخ : قال بعضهم ان كان ذلك في الطلاق والعتاق لا يعلك لانه لما وكله وكالة ثابنة غير جائز الرجوع عنها فقد ألحق حكم هذا النوكيل بالامر . ثم جعل أمن امرأته إلى رجل بطلقها متى شاء أو أمر عبد، الى رجل يعتقه متى شا. لا يماك الرجوع عنه .

وكذا إذا قال لرجل طلق المرأتي إن شنت لا يعلك عزله كذا هذا ، وإن كان في البيع والشراء والاجارة والنكاح ونحوه بعلك عزله وقال بعضهم أنه يملك العزل في السكل الان الوكالة ليست بلازمة بل هي إباحة والسيح حق المنع عن الباح .

ولو قال وقت النوكيل كلما عزلتك فأنت وكبل وكالة مستقبلة فعزله ينعزل وتكمه يصير وكبلا ثانيا وكالتستيا كالهرال الان تباير الكالة بالشرط جائز .

ولو قال الموكل للوكيمل كنت وكلتك وقلت المدكليا عرايتك فأنت وكبلي فيه وقد عزلنك عن ذلك كله لا يصير وكبلا بعد ذلك الا بتوكيل جديد لان من علق النوكيل بشرط ثم عزله عن الوكالة قبــل وجود الشرط ينعزل الوكيل ولا يصير وكبلا بعد ذلك بوجود الشرط.

وقال بعظهم في النوكي المملق لأ بصلك العولي قبل وجود الشرط ويكون الوكيل على وكانته بعد العرار وكانة مستندة . والإول أصد لانه لما ملك العزل في المرسل فمن المعلق ول. .

ومنها موت الموكل ، لان النوكيل بأمر الموكل وقد بطلت أهليـة الآمر بالموت فتبطل الوكالة علم الوكيل بموته أم لا .

ومنها جنونه جنونا مطبقاً ، لان الجنون المطبق مبطـل لا هلية الا تمر ، واختلف أبويوسف ومحمد فى حد الجنون المطبق فحده أبويوسف بما يستوعب الشهر ، ومحمد بما يستوعب الحول . ﴿

وجه قول محمد أن المستوعب للحول هو المسقط للمسبادات كلها فكان النقدير به أولى .

وجه قول أبي يوسف ان هذا القــدر أدنى ما يسقط به عبادة الصوم فكان التقدير به أولي .

الوكيل عن الموكالة بناء على أن تصرفات المرتد موقوفة عنده فكانت وكالقالوكيل مُو تُوفَةُ أَيْضًا ، فإنْ أُسَلِّمُ المُوكِلُ تَفَدُّت .

وان قَتَلَ عَلَى الْرَدَةَ أَوْ لَحَقَّ بِدَارُ الحَرْبِ بِطَلْتُ ، وعَسْدَهُمَا تَصْرُفَاتِهُ نَافَذَةً فكذا الركانة، وأن كان الموكل الهرأة فارتدت فالوكيل على وكالتد حتى نموت أو تلحق بدار الحرب إجماعاً ، لأن ردة الرأة لا تمنع هــــاذ تصرفها لاُنها لا تؤثر نيما رب عليه النفاذ وهو الملك .

وسَهَا عِجْرَ المُوكُلُ وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ بَأَنْ وَكُلُ الْمُكَانِبُ رَجِئْزٌ فَعَجْرُ المُوكِلُ ، وكذا أذا وكل المأذون انسانا فحجر عليه لانه بالعجز والحجر عليه بطلت أهبية آمره بالنصرف في المال فيبطل الاسمر فتبطل الوكالة.

ومنها موت الوكيل ، لاكن الموت مبطل لاعليــة النصرف ، ومنها جنونه المطبق لما ذكرنا ، وان لحق بدار الحرب مرتداً لم يجز له النصرف الا أن يعود مسلماً ، لأن أمره قبل الحركم بلحات بدار الحرب كان موقوفًا ، فإن عاد مسلماً زال النوقف وصبار كأنه لم يرتد أسلا، وإن حكم بلحاقه بدار الحرب ثم عاد مسلما هل تمود الوكالة ، قال أبو يوسف : لا تعود ، وقال محمد : تعود . جزءالمابع

منع الزوائد ومنع الفوائد بعاد المعالمة المعالمة

الناشر دارالکناب نبیت انتات عن عامر بن ربيعة أن رسول الله وتطبيخ قضى فى سيل مهزور بمسك الأعل على الأسفل حتى يبلغ الكمبين ثم برسل على الأسفل. وواه الطبراني في الكبير وفيه عاصم بن عبيسد الله وهو ضعيف. وعن ابن مسعود قال أهل أسفل الشرب أمراء على أهل أعلام. رواه الطبراني في الكبير وإسناده منقطع. قلت ويأتى حديث عبادة برواه أحدق الأحكام أن شاء أنى تدلن

﴿ بِالْبِ الْمُعَارِبَةِ وَشُرُوطُهَا ﴾

عن ابن عباس قال كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة استرط على صاحبه أن لا بسلك به بحرآ ولا بنزل به وادباً ولا يشترى به ذات كبد رطبة فان فعل فهو ضامن فرفع شرطه إلى سول الله والله والله وسلم فأجاره وراء المطبراني في الاوسط وفيه أبو الجارود الاعمى وهو متروك كذاب .

﴿ بابب الوكالة وتصرف الوكيل ﴾

عن عرو بن واثلة أو عامر بن واثلة أن رسول الله وللله أعلى حكيم بن حرام ديناراً وأمره أن يشترى به أضحية فاشترى فجاء من أربحه نباع ثم اشترى ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بدينار وشاة فقال ماهذا فقال يارسول الله أشتريت وبعت وربحت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في تجارتك وأخذ الدينار فتصدق به وأخذ الشاة فضحى بها . رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبر بن عران قال ابن عدى حدث بالبواطيل .

(باب تصرف العبد)

عن سلان قال أنيت النبي عطائة بطعام وأنا معلوك فقلت هذه صدقة فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل ثم أنيته بطعام فقلت هذه هدية أهدبتها لك أكرمك بهافاني أيتك لانأكل الصدقة فأمر أصحابه فأكلوا وأكل معهم . رواه أحد وفيه ابن اسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن سلمان قال كنت استأذنت (٢٠٠ حرابع بحمع الزوائد)

الأوسط وفيه سويد بن عبد الدويز وقفه دحيم وضعفه جمهور الاثمة . وعن عبادة ألف رسول الله صلى أن عابه رسلم قفى في الرجبة تكون بريد أهلها البنيان فيها قتضى أن ينزك يبنها المطربق سبعة أفرع ، وفي دواية قضى في الرجبة تكون بين النوم أن الطربق سع فرع ، رواه كله الطبراني في الكبير وأحمد بمعنى الأول في حديث طويل بأن إن شاء الله تعالى ، واسحاق الم بدرك عبادة .

لا الحساد و في علاه الأرض

عن ابن عرقال قال رسول الله وكلي ملمون من أول غير مراليه ملمون من الدى ابن عرقال قال رسول الله ملمون من الدى ال غير أبيه ملمون من غير علام الأرض . رواه البزار وقيه محمد بن عبد الرحن بن البيان وهر ضعيف براى لابن عر حديث فى الغضب غير هذا دواه أحد . وعن عمو بن عوف قال قال رسول الله وكليتي من غير تحوم الأرض نعابه لعنة الله وغضبه يوم انقيامة لا بقبل الله منه صرفاً ولا عدلا . رواه الطبراني في المكير وفيه كثير بن عبد الله وقد اجموا على ضعه الا أن الترمذي حسن بعض

﴿ بَابِ فِينَ يَضِعُ حُدُهُ عَلَى جَدَارَ جَارَهُ ﴾

عن ابن عباس قال قال رسول الله وللتنافي لا يسمن أحدكم أخاه المؤمن حشبا يضمه على جداره . رواه الطبراني في الكبير وفيه ابن لهيمة وحديثه حسن وبقية رجاله رجال الصحيح . وله في رواية وللرجل أن يجمل خشبه على حائط جاره وعن ابن عباس أن رسول الله وللتنافي قال من بني حائطاً فلد عم على جدار أخيه ، رواه الطبراني في الكبير ورجالا تقات . وعن أبي شريح الكبي قال قال رسول الله عليه وسلم مايرجو الجار من جاره اذا لم يرفع له خشاً في جداره . رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن مسيد المقبري وهدو ضعيف . وعن أنس بن ملك عن رسول الله وسلط ورجاله رجال الصحيح خلا شعب بن يحيى وهو ثقة .

ر و المراد مي المراد مي المراد ال المدومة الميرالي من ين احمال مبي بسمناني المدوسة ١١١٠ه

حثتها وقدم لها وتزجم لمصنفها

الاستاذ ورئيس قسم الفانون. الحساس في كب الحقوق مجاسعة بمسحاد (مايشًا) ورئيس جميسة الفانون المقارن العراقيسة ورئيس الجميسة العراقيسة للوانيز النامين

> مؤسسة|لرسالة سومت

كتاب الوكالة

وهذا كتاب الوكالة(١)

٣٦٦٩ ـ اعام ال الوكالة استنابة في حال الحياة في العقود والتصرك. وهي غير لازمة للوكيل ولا للموكل.

(١) جاء في لسان العرب في وكل:

- غيقة الوكيل ان يستقل بامر الموكول اليه ، والوكيل من اسماء الله تعالى وهو المقيم الكفيل بارزاق العباد وفي التعزيل: وأن لا تتخذوا من دوني وكيلام .

وقيل الوكيل الحافظ، والمتوكل على الله الذي يعلم أن الله كافسل رزقه وامره فسركن اليه وحده ولا بتوكل على غيره.

يقال توكل بالامر اذا ضمن القيام به . ووكلت امرى الى فلان اي الجأته اليه، واعتمدت فيه عليه.

ووكل فلان فلانا اذا استكفاه امره ثقة بكفايته، او عجزاً عسن القيام بامره .

ووكل اليه الامر سلمه ، ووكلك رأيه وكلا ووكولا : تركه . والوكيل الجريء، وقد يكون الوكيل للجمع وكذلك الانثى . وقد وكله على الامر .

والاسم : الوكالة والوكالة ووكيل الرجل الذي يقوم بأمره .

(الأصل في جوارها)

. ١٩٨٧ ـ والاصل في جوازها في الجيلة ما رواه ابو موسى في مختصره باسناده عن جابر بن مبدالله قال:

والردت الخروج في خيره فانبت وسول الله صلى الله عليه وسلم نسلمت عليه ، وقت له : إني أوية إلى خيب (اردت الخروج الى خىبر) (١)٠

اذَا اثنِتَ (الى) وَ'بَهِي فَخَذَ مَنْهُ خَسَةُ عَشْرُ وَسَقًا، فَأَنْ ابْتَغِي مَنْكَ آية فضع يدك على ترقوته .

٣٦٧١ ـ وهذا الحجر يدل على انه كان له وكيل ويدل عـلى جواز الدفـع من الوكيل الى غيره بمجرد القول.

ويدل على أنه أذَا شَكُ في قول الطالب أن لا يدفع اليه . ويدل على أنه أثاه بآية وهي العلامة ، أنه بجوز له الدفيع بهيا ، والاقتصار عليها .

٣١٧٣ ـ ويدل على جواز العلامة بـ بن من بريد ذلك ففيه هذا الفقه .

٣١٧٣ ـ وذكر الخصاف وغيره خبر فاطمة بنت قبس (٢) قالت : (١) الالمام باحاديث الاحكام لابن دقيق الهيد . الرقم ٩١٥ .

(٢) هي فاطمة بنت قبس بن خالد الاكبر القرشية النهسرية اخت الضحاك بن قبس ، كانت من المهاجرات الأول ، لما عقل وكمال وهي الـتي طلقها ابو حفص بن المغيرة ، فأمرها رسول الله(ص)= - 171 -

كتاب الوكالة

نصــا،

وهذا كتاب الدكالة(١)

٣٦٦٩ ـ اعلم أن الوكالة استنابة في جال أحيرة في العقود والتصرف. وهي غنر لازمة للوكيل ولا للموكل .

(١) جاء في لسان العرب في ركل:

حقيقة الوكيل ان يستقل بامر الموكول اليه، والوكيل من اسماء الله تعالى وهو المقبم الكفيل بارزاق العباد وفي التعزيل: ١ ان لا تتخذوا من دوني وكيلام .

وقيل الوكيل الحافظ، والمتوكل على الله الذي يعلم أن الله كَافِـل رزقه وامره فسركن اليه وحده ولا يتوكل على غيره . يقال توكل بالآمر اذا ضمن القيام به .

ووكلت امري الى فلان اي الجأنه اليه، واعتمدت فيه عليه . ووكل فلان فلانا اذا استكفاه امره نفة بكفايته، او عجزاً عـــن

القيام بامره . ووكل اليه الامر سلمه ، ووكله الى رأيه وكلا ووكولا : تركه .

والوكيل الجريء، وقد يكون الوكيل للجمع وكذلك الانثي . وقد وكله على الامر .

والاسم : الوكالة والوكالة ووكيل الرجل الذي يقوم بأمره .

(الأصل في جوارها)

٣٦٧٠ ـ والاصل في جوازها في الجملة ما رواه ابو موسى في مختصره باسناده عن جابر بن عبدالله قال :

و اردت الحَروج الى خبير ، فأنبِث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه ، وقلت له : اني اربه الى خيمبر (اردت الخروج الي خيبر) (١)٠

اذَا اتبِت (الى) وكبلي فخذ منه خسة : شر وسقا، ذان ابتغى منك آية فضع بدك على ترقوته .

٣٦٧١ ـ وهذا الخبر يدل على انه كان له وكيل ويدل على جواز الدفع من الوكيل الى غيره بمجرد القول.

ويدل على أنه أذا شك في قول الطالب أن لا يدفع أليه . ويدل على انه أناه بآية وهي العلامة ، انه يجوز له الدفيع بهيا ، والاقتصار عليها .

٣٦٧٢ ـ ويدل على جواز العلامة بدين من بريد ذلك ففيه هذا الفقه . ٣١٧٣ ـ وذكر الخصاف وغيره خبر فاطمة بنت قيس (٢) قالت :

(١) الالمام باحاديث الاحكام لابن دقيق الهيد . الرقم ٩١٥ . (٢) هي فاطمـة بنت قبس بن خالد الاكبر القرشية النهـــرية اخت الضحاك بن قبس، كانت من المهاجرات الأول، لها عقل وكمال وهي الـتي طلقها ابو حفص بن المغيرة ، فأمرها رسول الله(ص)=

طلقني زوجي ثلاثا ، فوكل اخساه بنفقي وخرج الى البمسين فخاصمت الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فملم مجعل لي سكنساً **ولا نف***ق***ـة**.

وبرجع ـ ووكل النسي صلى الله عليه وسلم عُروة البارق في شراء اضحية ، المفترين شاد من ورائع احداهما ، وجاء باضحية ودينار فلتمي اء بانسركة ، مكان لو اشترى ترابا ربح فيه ، قال الشيرازي وحمله الله ، هو عروة ابن جمد ، والذي ذكره محسى فيه انه ابن الجمل

ان تعند في بيت ان ام كلثوم ، وقدمت الدَّوفة عــلى اخبهـــا الضحاك بن قيس ، وكان اسيراً قسمع منهما الشعبي . . . (و) عن الشعبي قالت فاطمة بلت قيس: طُلقني زوجي ثلاثًا على عهد رسول الله (ص): ﴿ لَا سُكُـنَّى لَكُ وَلَا نَفَقَهُ ﴾ وفي بيتها اجتمع اصحاب الشورى لما قتل عمر بن الحطاب (ر) وروت عن النسي ر ص) احاديث اخرجها الثلانة (اسد الغابة ٥/٢٦٥-٧٢٥) .

(١) جاء في اسد الغابة (ج٣ ص٣٠٤).

و عروة بن الجعد، وقبل ابن ابي الجعد البارقي وقبل الازدي، قاله ابن منده وابو نعيم ، سكن الكوفة ، روي عنسه الشعبي والسبيعي وشبيب بن غرقده وسماك بن حرب وشريح بن هساني. وغيرهم. وكان ممن سيره عثمان (ر) الى الشام من اهل الكوفة. وكان مرابطاً ببزاز وقولهما بارقي وقبل ازدي واحد، فان بارقاً من الازد، وهو بارق بن

٢٥٧ - وذكر الحصاف خبر علي بن ابي طالب رضي الله عن الله كان يوكل اخاه عقيلاني الحصومة فانها كبر وكل عبدالله بن جعفر(١)

وكان يقول :

ان لها فحما (؟) بحضرها الشيطان.

﴿ مَا قَضِي لُوكِيلِي فَلَى ؛ وَمَا تَضَيُّ شَارًا وَكَبْلِي فَعَلَى ا • •

ان دم ـ وذكر أبو مرسى الخبر : رقال نبسه ، فقال عبدالله فخسامسمني طلعمة بن عبدالله في فينسر احسدته على بين ارض لطلحمة وارضه .

قال : والضف المسناة .

قال فقال طلحة:

انه قد اضر " بي، وحمل علىالسيل، فركب عثمان بن عفان رضيالله

فقال:

 عدي بن ﴿ وَقَ بن امري القيس بن تعلبة بن مازن بن الازد ، وانها قبل له بارق لانه نزل عند جبل بارق فنسب اليه وقبل غير ذلك ۽ . (١) هو عبدالله بن جعفر ذي الجناحين بن ابي طالب بن عبدالمطلب ر اسد الغابة ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٥) .

- 777

طلقـني ژوجي ثلاثا ، نوكل اخساه بنفقي وخرج ال البســن فخاصمت الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فملم مجعمل لي مكنساً

A Marian and Constitution

٣٦٧٥ ـ ووكل النبي صلى الله عليه وسلم عروة البارق في شراء انسحية ، فاشرى والدين ريام الحداهرا ، رجاء بانسانية وهينار فدعي له بالسركة ، فكان لو اشترى ترابا ربح فيه ، قال الشيرازي رحمــه الله ، هو عروة ابن جعد ، والذي ذكره محسي فيه الله أبن الجعماد

ان تعند في بيت ان ام كلثوم، وقدمت الكوفة عـلى اخبهـــا الضحاك بن قيس، وكان اسيراً فسمع منها الشعبي . . . (و) عن الشعبي قالت فاطمة بنت قيس: طلقني زوجي ثلاثًا على عهد رسول الله (ص): ﴿ لَا سُكُنِّي لَكُ وَلَا نَفَقَهُ ﴾ وفي بيتها اجتمع اصحاب الشورى لما قتل عمر بن الحطاب (ر) وروت عن النسي (ص) احاديث اخرجها الثلاثة (اسد الغابة ٥/٢٦٥-٢٢٥) .

(١) جاء في اسد الغابة (ج٣ ص٢٠١).

و عروة بن الجعد، وقبل ابن ابي الجعد البارقبي وقبل الازدي، قاله ابن منده وابو نعيم ، سكن الكوفة ، روي عنـــه الشعبي والسبيعي وشبيب بن غرقده وسماك بن حرب وشريح بن هـــانيء وغــرهم. وكان ممن سيره عثمان (ر) الى الشام من اهل الكوفة. وكان مرابطاً ببزاز وقولهما بارقي وقبل ازدي واحل، فان بارقاً من الازد، وهو بارق بن

بوكل اخاه عقبلافي الحصومةفلم كبر وكل عبدالله بن جعفر(١)

ان لها فحبا (؟) محضرها الشيطان.

و ما قضي لوكيل نلى ؛ وما قضى على وكبلٍ نعل 1 ·

٧٥٧٧ ـ وذكر ابو موس الخبر، وقال فيسه ، فقال عبد له فخد اصعفي طلحة بن عبدالله في ضغير احسدته على بين ارض بطلحة وارضه .

قال : والضف المسناة .

قال فقال طلحة:

إنه قد اضر " بي، وحمل علىالسيل، فركب عثمان بن عفان رضيالله

فقال:

 عدي بن حارثة بن أريء القيس بن ثملية بن مازن بن الازد، وأنها قبل له بارق لانه نزل عند جبل بارق فنسب اليه وقبل غير ذلك ۽ . (١) هو عبدالله بن جعفر ذي الجناحين بن ابي طالب بن عبدالمطلب ر اسد الغابة ١٣٣/٣٤١ ١٠٠٠)٠

- 777

طلقىنى زوجى ثلاثا ، فوكل اخساه بننتنى وخرج الى اليمسين مخاصت الى النسي صلى الله عليه وصلم ، فعلم بجعمل لي سكنساً ولا نفقة .

۳۱۷ ـ ووكل النبي صلى الله عليه رسلم عروة البارق في شراء انسحية ، فاهرَى فيترس المانسحية ، فاهرَى في المانسون المانسون المانسون المانسون كلا الشعرازي وحمسه الله ، هو عروة ابن جعد ، والذي ذكره محيى فيه انه ابن الجعد الازدي (١).

ان تعند في بيت ابن ام كلثوم، وقدمت الكوفة عـلى اخبهـا الضحاله بن قيس، وكان اسـراً فـسمع منهـا الشعبي . . . (و) عن الشعبي قالت فاطمة بنت قيس: طلقني زوجي ثلاثا على عهد رسول الله (ص): و لا سكـى لك ولا ننقة ، وفي بيتها اجتمع اصحاب الشورى لما قتل عمر بن الحطاب (ر) وروت عن النبي رص) احاديث اخرجها الثلاثة (اسـد الغابة م/٢٥-٥٢٧) .

(١) جاء في اسد الغابة (ج٣ ص٣٠ ٤) .

و عروة بن الجعد، وقبل ابن ابي الجعد البارقي وقبل الازدي، قاله ابن منده وابو نعيم، سكن الكوفة، روي عسمه الشعبي والسبيعي وشبيب بن غرقده وضاك بن حرب وشربيح بن هساني، وغمرهم. وكان ممن سيره عثمان (ر) الى الشام من اهل الكوفة. وكان مرابطاً ببزاز للروز ومعه عدة افراس منها فرس اخسانه بعشرة الآف درهم ... وقولها بارقي وقبل ازدي واحد، فان بارقاً من الازد، وهو بارق بن

٣٥٧٦ ـ وذكر الخصاف خبر علي بن ابي طالب رضي الله عنــــه اله كان بوكل اخاه عقيلاني الحصومة نالجاكبر وكل عبدالله بن جعفر(()

وكان يقول :

ان لها فحما (؟) بحضرها الشيطان.

وكان يفول :

ر ما قضي لوكيل فلي ؛ وما قضى على وكيلي فعلى ١٠

٣٥٧٧ ـ وذكر أبو موسى خبر، وقال فيسه ، فقال عبدالله فخساسسني طلحة بن عبدالله في ضفير احسدته علي بين أرض لطلحة وارضه .

قال : والضفر المسناة .

قال فقال طلحة:

إنه قد اضر من وحمل علىالسيل، فركب عثمان بن عفان رضي الله عنه معنا .

فقال:

عدي بن حارثة بن المريء القيس بن ثعلبة بن مازن بن الازد، وانها
 قبل له بارق لانه نزل عند جبل بارق فنسب آليه وقبل غير ذلك ۽
 (١) هو عبدالله بن جعفر ذي الجناحين بن ابي طالب بن عبدالمطلب
 (١) اسد الغابة ١٣٣/٣٣١)٠

- 344

والله ابي وطلحة نختصم في الموكب وان معاوية على بغلة شهيــــاء امام الموكب , قد قدم قبل ذاك وافدا ، فالقى كلمة عرفت فبها

ال :

انه قد اعانني بها .

ارأيت هذا الضفر اكان على عهد ثم ؟

قىال :

قلت نعم .

قال : لوكان جور ! ما تركه عمر .

فشى عنان رضى الله تعالى عنه حي نظر الى الضف ر فقال : منا ارى ضرراً ، وقسد كان على عهسد عمر ولوكان جوواً لم

بذعه عمر . ٣٥٧٨ ـ وبهذه السنن عمل الفقهاء على جواز الوكالة ، وفيها اجماع منهم

عهر وبهده السنين عمل الفقهاء على جواز الو 0 0 ، وديها الجماع عمه على الجواز في الجملة .

.

٩٧د٣ ـ وتجــوز الوكالـة بالبيع والشراء والحنوالة والكفالة والشركة ﴿ مِنْ ﴿ ٢٠٠٠ وَالْمُوالَةُ وَالْمُوارَةُ والمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُوارَةُ وَالْمُؤْلِقُونَا لِمُوارِيعَةً وَالْمُسَاقَاةُ ۚ مُنْ اللَّهُ وَالْمُولِيعَةُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّاقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِقُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِ

(١) جاء في نسخة منيخ بعد المضاربة والوكالة .

وتتسرف والحب والونف والمدقسة ، لان الحاجة دامسة الى ذاك كه .

نصل

واختلف في أو كانة في تمثل المباحات كالاصطياد والحشيش
 استقاء للاء: فقال اصحابنا لا تصح لاء تملك احت كالاغتلام،
 وهو احد قولي الشافعي، وقال يصح في قول اخر لااء لا يت مين
 عليد كالرجع والهبات.

نهـــا.

التوكيل بالنكاح والطلاق والخلع

٥٨١ هـ وبجوز النوكيل بالنكاح والطلسلاق والخلىع والعناق والمكازسة والندبير ، لان النبي عليه الصلاة والسلام وكل عمر ابن اميسة الضعري (١) في زويج المحبية (٢) رضي الله عنهما .

(١) هو عرو بن امية بن خويلد الكناني الضمري ، يكبي ابا امية ، بعثه النبي (ص) وحده عبنا الى قريش فحمل مجدحيب بن عليه من الحشة التي صلب عليها، وارسله وكبلا فعقد له على ام حبية بنت أي سفيان ، واسلم قديماً وهو من مهاجرة الحبشة ، ثم هاجر الى الى المدينة ، واول مشاهدة بتر معونة . وكان النبي (ص) يبعث في اموره ، وكان من انجاد العسرب ورجالها بجدة وحل امة .

وجـــراءه . روى عنه اولاد جعفر والنضل وعبدالله وابن ابيــــه الزبرقان بن

7.50

- +06

والله اني وطلحة نختصم في الموكب وان معاوية على بغلة شهبساء امام الموكب، قد قدم قبل ذاك واندا، فالقي كلمة عرات فبها انه قد اعانني بها.

and California and the control of th

قال:

ارأيت هذا الضف اكان على عهد عمر ٢

. • •

قلت نعم .

قال :

لو كان جوراً ما نركه عمر . فشي عثمان رضي الله تعالى عنه حتى نظر الى الضفسر فقال :

ما اری ضرراً ، وقسد کان علی عهد عمر ولو کان جوراً لم یدعه عمر .

٣٥٧٨ ـ وبهذه السنن عمل الفقهاء على جواز الوكالة ، وفيها اجماع منهم على الجواز في الجملة .

J----

٣١٧٩ و تجـوز الوكالة بالبيع والشراء والحوالة والكفالة والشركة في
 والشاربة (١) والرديعة والاعارة والاجارة والمزارعة والمساقاة

(١) جاء في نسخة منيخ بعد المضاربة والوكالة .

والنسرض والحب، والونف والعندق، لان الحاجة داهسة الى ذاك كله .

٣٥٧٠ و اختلف في الوكالة في نملك المباحات كالاصطباد والحشيش واستفاء الماء ، فقال اصحابنا لا تصح لانه تملك مباح كالاغتنام، وهو احد قولي الشافي ، وقال يصح في قول اخر لانه لا يت من عليه كال بح والهبات .

نميل

التوكيل بالنكاح والطلاق والخلع

٥٨١ م وبجوز النوكيل بالنكاح والطسلاق والخلح والعناق والمكاتسة والندبير ، لان النبي عليه التسسلاة والسلام وكل عمر ابن اميسة الضعري (١) في تزويج المحبية (٢) رضي الله عنهما .

(۱) هو عمرو بن امية بن خويند الكتاني الصعري ، يكبى ابا امية ، بعثه النبي (ص) وحده عبنا الى قريش فحمل كلاحبيب بن عليي من الحشة التي صلب عليها، وارسله وكيلا فعقد له على ام حبية بنت أي سفيان ، واسلم قديماً وهو من مهاجرة الحبشة ، ثم هاجر الى المدينة ، واول مشاهدة بثر معونة . وكان النبي (ص) يبعشه في اصوره ، وكان من انجاد العرب ورجالها نجدة وجراءة .

نصــــل

لا توكيل بالاستبلاء

٣٥٨٣ ـ ولا يصح بالاستبلاء لأن النبابة لا تجوز فيه عنه .

فصيا

رَلَا تَوْكَيْلُ فِي الْإِبْدَاعُ إِلْخُ)

٣٥٨٣ ـ ولا يجـوز مي الايلاء والظهار واللعان ، لانها ايمان فـلا تحتمل التوكيــل .

صد.۔۔ل

(التوكيل بالرجعة)

٣٥٨٤ ـ واختلف في الرجعة : فمنهم من قال يجوز التوكيل بها، كما بجوز بالنكاح ، وهذا قوا:ا

ومن اصحاب الشافعي من قال لا بجوز ، كما لا بجوز في الايلاء والظلمار ، وضعفوا هذا الموجه .

(الوكالة بإثبات الحقوق)

. ٣٥٨ ـ وقال ابو حنيفة ومجد : تجوز الوكالة بالبات سائر الحقـوق كاثنا ما كانت .

. 777.

٣٥٨٩ ـ وقال ابو بوسف : لا في الحسندرد والتصداص لاتها تسقط بالشبه(١) ولا تستوفى بالوكالة باجباع منا اذا كان الموكل في القصاصفائيًا (٢).

٣٥٨٧ ـ وقا الشافعي : يستوفي في القصاص منع غيبة الحوكل كم تستوفي . ت ١١١٠ .

۸۸: م رونحسن نقسول لا مجسوز ان يستوفى مسع العفسو الشامر . وعشل ان يكون قد على فلا يمكن الرجسوع الى الحسق .

وقالوا: اذا استوفى مع حضوره فيه قياس واستحسان: القياس لا بحور كلا المجور البيع سع الخيبة والاستحسان ان كل واحد لا يقدر على استبناء الحق بنفسه ولا نحس القتل فدعت الفسسرورة الى ذلك فجاز .

(١) الاستئاء الوارد في هذه العبارة مشكل اذ يفهم منه انه استثناء من

التوكيل بالبات الحدود والقصاص .
وليس هذا هو المقصود وانها المقصود - كما يتضح من عبارة وليس هذا هو المقصود وانها المقصود و كما يتضح الطحاوي في مختصره أن الوكالة لا تجوز في الحدود ولا في النصاص الا في اثبات البينات عليها (مختصرالطحاوي، ص ١٦٠) على إنما يتضح من الاستثناء المذكور للوهلة الأولى هو قول أبي يوسف فقد جاء في مختصر الطحاوي أيضا:

ر وقال ابو بوسف (ر): لا تقبل الوكالة في شيء من ذلك (الحدود والقصاص) من خصومة فيها ولا من اثبات بيشة عليها ولا من غير ذلك.

ر ۲) مختصر الطحاوي ، ص ۱۰۹ ·

- 777 -

نصــــل

لا توكيل بالاستيلاء

٣٥٨٣ ـ ولا يصح بالاستيلاء لأن النيابة لا تجوز فيه عنه . فصـــــــا

٣٥٨٣ ـ ولا مجـوز ني الايلاء والظهار واللعان ، لانها ايمان فـلا تحتمل التوكيمل .

(لا توكيل في الإبداع إلغ)

صــــل

(التوكيل بالرجعة)

٣٥٨٤ ـ واختلف فى الرجعة : فمنهم من قال يجوز التوكيل بها، كما يجوز بالنكاح ، وهذا قولنا .

بالنكاح ، وهذا قولنا . ومن اصحاب الشافعي من قال لا بجوز ، كما لا بجوز في الايلاء

والظهار ، وضعفوا هذا الوجه .

٣٥٨٥ ـ وقال ابو حنيفة ومجد : تجوز الوكالة بالبات سائر الحقـوق كاثنا ما كانت .

٨٥٥٣ - وقال أبو بوسف : 'لا في الحسندو والقصاص لانها تسقط المام و وسف : 'لا في الحسندول الموكل في بالوكالة باجهاع منا اذا كان الموكل في القصاص فائياً (٢) .

٢٥.١٧ ـ وقا الشافعي : يستوفي في القصاص سع غيبة الموكل كما تستوفي

بالدور وتحسن تقسيرل لانجسوز أن يستوين مسع العنسو الظاهر، ونشقُلُ أن يكون قد على قلا يمكن الرجسوعالي الحسق .

وختماً ان يكون قد على فلا يمكن الرجسوع ال المسلق والمنتسان : النياس واستحسان : النياس لا يجوز الح لا بجوز البيع مع الغية والاجحسان ان كل واحد لا يتدر كل المنتباء الحق بنفسه ولا محس النال فدعت الفسمرورة

الى ذلك فجاز . (١) الاستئاء الوارد في هذه العبارة مشكل اذ يفهم منه انه استثناء من

التوكيل باثبات الحدود والقصاص وليس هذا هو القصود وانها المقصدود - كما يتضع من عبدارة وليس هذا هو القصود وانها المقصدود - كما يتضع من عبدالطحاوي في مختصره ان الوكالة لا تجوز في الحدود ولا في القصاص الا في اثبات البينات عليها (مختصرالطحاوي،ص١٩٠) علمانها يتضع من الاستثناء المذكور الوهلية الأولى هو قول الى يوسف فقيد جاء في

مختصر الطحاوي ايضا: روقال ابو يوسف (ر): لا تقبل الوكالة في شسيء من ذلك رالحدود والقصاص) من خصومة فيها ولا من اثبات بيشة عليها ولا

> من غير ذلك . (٢) مختصر الطحاوي ٥ ص ١٠٩ ·

Ô

- 777 -

- 141.

وهذا لا خلاف نه.

٣٠٩٠ - ولا مجوز من غسر رضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضاً لايستطبيع حضرر مجلس الحكم أو غائب ا في مسافة تقصب فيها الصلاة (١).

وهذا قول ابي حنيفة .

٣٥٠١٠ وقان ابو بوسف ومجه: تجوز من غمر رضا الحصم . كما تجوز في تبض الدين هو قول الشافعي(٢).

٣٠٩٧ - وابو حنيفة يقول : في هذا ترك النسوية بينهما في الحكم وقسد متبع الشرع ذلك وقاسه على الحوالة في اعتبار رضا المحتال .

٩٩٣ ـ ولا يلزم حضور جواب الوكيل عند ابي حنيفة لان الوكالة لم تصح ، وفرق بن المريض والصحيح بان المرض حسفر فكذلك السفر وجعل اصحابنا الحياء في المسرأة لا تسسرز مثل ذلك في العذر والجواز .

(۱) مختصر الطحاوي ، ص ۱۰۸ .

(٢) ربه اخذ الطحاو في مختصره ، ص ١٨٠ .

٩٤٤٣ ـ وتجوز الوكالة في فسخ العقـــود لانه اذا جاز في العقد فالفسخ

الدِكالة بْالْإِبراء

ه٩٥٥ ـ وبجـــوز ان بوكل في الابراء من الديون كما تجـــوز في البانهــا واستيفائها .

الوكالة بفسخ العقود

التوكيل بالإقرار

١٩٥٣ ـ ويصح عندنا التوكيل بالاقرار في الحقوق .

٩٧ د٣ ـ وقال اصحاب الشافعي في ذلك وجهان في احدهما لا يصح (١). ٣٥٩٨ ـ واذا قالوا يصح فهل هو اقرار ام لا ؟

على وجهين : احدهما انه اقرار ، والثاني ليس باقرار . قبول الوكالة

٣٥٩٩ ـ ولا تصح الوكالة بغير قبول لانها عقد فافتقر الى قبول . (١) جاء في الاقناع للشربيني : الأصع عدم صحة النوكيل في الافسرار مطلقاً (ج ٢ ص ٤٧).

امام الموكب , قد قدم قبل ذلك وافدا ، فالقي كلمة عرفت فيها . انه قد اعانني بها .

قال:

ارأيت هذا الضفر اكان عا عدد ٥

نان :

قلت نعم .

لو کان جوراً ما ترکه عمر :

فشي عيان رضي الله تعالى عنه حتى نظر الى الضف عرفقال: ما اری ضرراً ، وقسد کان علی عهد عمر ولو کان جوراً لم

٣٥٧٨ ـ وبهذه السنن عمل الفقهاء على جواز الوكالة ، وفيها اجماع منهم على الجواز في الجملة.

٣٥٧٩ - وتجروز الوكالمة بالبيع والشراء والحوالة والكفالة والشركة ب والضاربة (١) والوديعة والاعارة والاجارة والمرارعة والمساقاة

. 378 .

(١) جاء في نسخة منيخ بعد المضاربة والوكالة .

والتسرض والحبة والوقف والصدقسة ، لأن الحاجة دافيسة الى ذلك كله .

. ١٥٥٠ ـ وانعتلف في الوكالة في تملك المباحات كالاصطباد والحشيش الستناء الماء، فقال اصحابنا لا تصع لابه استنسرح أردعتنام، وهر احد قرلي الشافعي، وقال يتسح في قول اخر لانه لا ية مين عليه كاليم والهبات.

التوكيل بالنكاح والطلاق والخلع

والندبير ، لان النبي عليه الصـ لاة والسلام وكل عمر ابن اميـــة الضمري (١) في نُزويج المحبية (٢) رضي الله عنهما.

(١) هو عمرو بن امية بن خويلد الكناني الضمري ، يكنى ابا امية ، بعثه النسي (ص)وحده عينا الى قريش فحمل مجدحبيب بنعدي من الخشبة الني صلب عليها، وارسله وكيلا فعقد له على ام حبيبة بنت أبي سفيان ، واسلم قديماً وهو من مهاجرة الحبشة ، ثم هاجر الى الى المدينة ، واول مشاهـــدة بئر معونة . وكان النــي (ص) يعثم في الموره، وكان من انجاد العرب ورجالها نجدة وجيراءة . روى عنه اولاد جيئز والنضل وعبدالله وابن ابيـــه الزبرقان بن

نص___

لا توكيل بالاستيلاء

٣٥٨٢ ـ ولا بصح بالاستيلاء لأن النيابة لا تجوز فيه عنه .

<u>بمــــل</u>

(لا تونيل في الإبداع إلخ)

٣٥٨٣ - ولا نجوز في الايلاء والظهار واللعان ، لانها ايمان فيلا تحتمل النوكيا .

نصـــان

(التوكيل بالرجعة)

٣٥٨٤ ـ واختلف في الرجعة : فمنهم من قال يجوز النوكيل بها، كما بجوز بالنكاح ، وهذا قولنا .

ومن اصحاب الشافعي من قال لا بحوز ، كما لا بحوز في الايلاء والظهار ، وضعفوا هذا الوجه .

> فصــــل (الوكالة بإثبات الحقوق)

°۳۵۸ ـ وقال ابو حنيفة وجمد : تجوز الوكالة باثبات سائر الحقــوق كاثنا

ما كانت.

٥٨٩ وقال أبو يوسف: الا في الحسدو والقصاص الانها تسقط بالشبه(١) ولا تستوفى بالوكالة باجباع منا أذا كان الموكل في التصاصرخاتياً (٢).

٣٥.٨٧ ـ وقا الشافعي : يستوفي في القصاص مع غيبة الموكل كما تستوفى فالدين

٣٥٨٨ وتحسن مسول . جسور أن يستوفي مسع العفسو الظ الر وتعتم الن يكون قد عفي فلا يمكن الرجسون الراسس .

وةالوا: أذا استوفى مع حضوره فيه قياس واستحسان : القياس لا مجوز كم لا مجوز البيت مع الفية والاستحسان ال كل راحد لا يقدر على استيفاء الحق بنفسه ولا نحس القتل فدعت الفسسرورة الى ذلك فجاز .

(١) الاستثاء الوارد في هذه العبارة مشكل اذ يفهم منه انه استثناء من
 التوكيل باثبات الحدود والقصاص .

وليس هذا هو المتصرد وإنها المتعسود - كما ينضح من عبدارة الطحاوي في مختصره أن الوكالة لا تجوز في الحدود ولا في التصاص الا في اثبات البينات عليها (مختصرالطحاوي، ص ١٩٠) على ان ما يتضع من الاستثناء المذكور للوهلة الأولى هو قول الي يوسف فقل جاء في مختصر الطحاوي إيضا:

روقال ابو يوسف (ر): لا نقبل الوكالة في شـــي من ذلك (الحدود والقصاص) من خصومة فيها ولا من اثبات بينــة عليها ولا من غير ذلك .

(۲) مختصر الطحاوي ، ص ۱۰۹ .

- 0

. 777 -

. 777.

وهذا لا خلاف فيه .

٣٠٩٠ - ولا بجوز من غير رضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضا لا يستطيم حضور مجلس الحكم أو غائبً في مسافة تقصــر فيها الصلاة (١).

وهذا قول ابي حنيفة .

٣٥٩١ وقال ابو يوسف ومجا: تجوز من غسر رضا الخصم . كما نجوز في قبض الدين هو قول الشانع (٢).

٣٠٩٢ ـ وابو حنيفة يقول: في هذا ترك التسوية بينهما في الحكم وقيد منسع الشرع ذلك وقاسه على الحوالة في اعتبار إخما المحتال .

٩٩٣ ـ ولا يلزم حضور جواب الوكيل عند أني حنيفـــة لان الوكالة لم تصبح ، وفرق بن المريض والصحب بان المرض مسلم فكذلك السفر رجعل اصحابنا الحياء تي المسراة لا تسمرز مثل ذلك في

(١) مختصر الطحاوي ، ص ١٠٨ .

العلىر والجواز

(٢) ربه اخذ الطحاو في مختصره، ص ١٨٠٠ .

٠٩٥٠ ـ وبجسوز ان بوكل في الابراء من الديون كما يجسوز في اثباتها واستيفائها .

> التوكيل بالإقرار ٣٥٩٦ ـ ويصح عندنا التوكيل بالاقرار في الحقوق .

٩٧ د٣ ـ وقال اصحاب الشافعي في ذات وجهان في احدهما لا يصح (١).

الوكالة بفسخ العقود

٩٤٤هـ وتجوز الوكالة في فسخ العقـــود لانه اذا جاز في العقد فالفسخ

الوكالة بالإبراء

٣٥٩٨ ـ واذا قالوا يصح فهل هو اقرار ام لا ؟ على وجهـين : احدهما انه اقرار ، والثاني ليس باتران

قبول الوكالة

٣٥٩٩ ـ ولا تصح الوكالة بغسر قبول لانها عقد فانتقر الى قبول .

(١) جاء في الاتناع للشربيني : الأصع عدم صحة التوكيل في الافسرار مطلقاً (ج ٢ ص ٤٧) .

- 544

- 749 -

٣٦٠٠ وبجوز عندنا القبول بالقول والفعل ، ويكون التصرف فها وكمل

٣٦٠١ ـ وقال زفر: لا يكون القبول الا بالكلام. ٣٦٠٣ - لأن التصرف يدل على الرضا.

٣٦٠٤ ـ واذا وكل رجل رجلا بطلب كل حق له قبا الناس جاز له مطالبة كل غريم كان عليه حق ، وطلب كل ما عندت له من الحقوق ، ما لم يخرجه الموكل من الوكالة .

التوكيل بطلب كل حق

• ٣٩٠٠ ـ وقال زفر بن الهذيل : ليس بوكيل فيا محدث من المحترق ."

٣٢٠٦ . وكذلك أذا وكله بطلب ماله بالكونة أو مصر بعيشه فهو على

اخلاف ايضاً ، مجوز عندالثلاثة من علمائنا .

(الوكالة بقبض على إنسان بعينه) ٣٦٠٧ ـ ولو وكله بقبض حق له على انسان بعينه . فليس لســه ان يقبض من الحقوق الاماكان بوم النوكبل في قولهم جميعاً بلاخلاف

لانه توكيل خاص ليس بعاء .

(مدى سلطة الوكيل بطلب الحقوق) ٣٦٠٨ - وله أن يتقاضى ديونه ويقبضها أذا وكل بطلب حقوقه ، وليس له

بيسع ولا شراء ، ولايأخذ شفعة ولازوج ولايعتق ولايطلق ، لأن ذلك ليس بطلب حق ، وانها هو اسقاط حق فلا يصح .

(أخباره بالوكالة)

٣٦٠٩ ـ واذا اخير الوكيل بالوكالة فمن اخبره بذلك وكان خبيره حقا فهو وكيل في تولهم جميعاً .

(قبول الوكالة على الفور)

١٠١٠ ـ ومن اصحاب الشافعي من يقول: قبول الوكالة على الفور، ولاتجور

على التراخي . ٣١١ - وهذا لابصح ، لأن الاذن باق ما لم يبطله .

(تصرف من وكل وهو لا يعلم)

٢٠٢٣ ـ وقد قال اصحابيا : فانَّ وكله وهو لابعلم ببيع أو شراء ، فتصرف في ذلك وهو لايعلم بالتوكيل كان ذلك كله بأطلا ، ولا يجـوز عليه حتى يعلم بالتوكيل ، لأن الأمر لايثبت مع الجهالة كأمر صاحب

٣٦٠٠- وبجوز عندنا القبول بالقول والفعل ، ويكون النصرف فيا وكمل به قبولا .

٣٦٠١ ـ وقال زفر: لا يكون القبول الا بالكلام.

٣٦٠٣ ـ لان النصرف يدل على الرضا.

فصـــــــل

التوكيل بطلب كل حق

٣٦٠٤ ـ واذا وكل رجل رجلا بطلب كل حق له قبل الناس جاز له مطالبة كل غريم كان عليه حق ، وطلب كل ما محدث له من الحقوق . ما لم خرجه الموكل من الوكالة .

٣٦٠٠ وقال زفر بن الهذيل: ليس بوكيل فيا عمنت من الحقوق .

٣٩٠٦ وكذلك اذا وكله بطلب ماله بالكوفة أو مصر بعينــــه فهو على الخلاف ايضاً ، بجوز عندالثلاثة من علياثنا .

نمسا

(الوكالة بقبض على إنسان بعينه)

٣٩٠٧ ـ ولو وكله بقبض حق له على انسان بعيته · فليس لســه ان يقبض من الحقوق الاماكان يوم التوكيل في قولهم جميعاً بلاخلاف لانه توكيل خاص ليس بعام ·

نصـــا،

(مدى سلطة الوكيل بطلب الحقوق)

٣٦٠٨ ـ وله ان يتقاضى ديونه ويقبضها اذا وكل يطلب حقوقه ، وليس له بيسع ولا شراء ، ولا يأخذ شفعة ولا زوج ولايعتن ولايطلق ، لأن ذلك يبسع يطلب حق ، وانها هو اسقاط حق فلا يصح .

نصـــل

(أخباره بالوكالة)

١٩٠٩ واذا اخبر الوكيل بالوكالة فمز اخبره بذلك وكان خبره حقا نهو
 وكيل في قولم جميعاً.

رتبول الوكالة على الفور)

٣٦١٠ ـ ومن اصحاب الشانعي من يقول : قبول الوكالة على الفور،ولاتجور

على التراشق . ٣٦١٩ ـ وهذا لايصبح ، لأن الاذن باق ما لم يبطله .

(تصرف من وكل وهو لا يعلم)

٣٦١٧ ـ وقد قال اصحابيا: فان وكله وهو لايعلم بييع او شراء، فنصرف في ذلك وهو لايعلم بالتوكيل كان ذلك كله باطلا، ولا بجـوز عليه حتى يعلم بالتوكيل، لأن الأمر لايثبت مع الجمالة كأمر صاحب

- 751 -

التوكيل بمجهول الصفة والجنس

٣٦١٨ ـ فأن وكله بشراء عبد بعينه او بغير عينه فان ذكر الجنس جاز ، وان ذكر الثمن جاز ، ولزم الأمر ، وأن أطلق لم يصح لأنه مجهولالصفة

والجنس. ٣٩١٩ - وقال الشافعي رضي الله عنه لا يصح وان ذكر الثمن ، لأن ذكر النمن لا يسلل على النوع ، وقال : ان ذكسر النوع جاز اذا قال

٢٩٧٠ ـ الأن ذكر الجنس كلكر الثمن فكذلك ذكر الثمن يدل على ذكر الجنس. ٣١٣٩ ـ وقال ژفر رحمه الله تعالى : لابله من ذكر الجنس والثمن معاً ، حتى يصبح ، لنزول الجهالة ، والجنس اذا ذكر فقد دخل فبه الاعلى

الوكالة بخصومة كل من بخاصته

٣٩٧٤ ـ وتصح الوكالة بخصومة كل من بخاصمه ومن اصمحاب الشافعي رضي اقة تعالى عنه من قال لانصح لأن الخصومة قد تقل وتكثر.

تعليق الوكالة على شوط

٣٦٢٣ ـ ويصبح تعلمق الوكالةعلى شرط مستقبل لأنه امر ، فجاز تعليقه بشرط كأمر صاحب الشرع وكالوصية .

٣٦٢٤ ـ ومن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه من قال الصحيح انبه لا يصح لأنه عقد تؤثر الجهالة فيه كالبيع والاجارة.

وكلنك في كل قليل وكثر لم يجز لأنه بدخل فيه مايطيق ومالايطيق ٣٦١٤ ـ ولو قال وكيلي في كل شيء ، فهذا وكيل في الحفظ ، وليس في بيع

٣١١٥ ـ فان قال وكيلي في كل شيء جائز امره ، فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء، قان وهب او تصدق جـــاز، وله ان يتقاضى ديونـــه،

ويبطل حقوقه .

٣٦١٣ ـ ولايم ــ وز التوكيل الاني تصرف معلوم او متعارف ، فان قال

فيعظم الغرر (١١)٠

٣٦١٦ ـ وان قال وكلتك ببيع جميع مائي وقبض جميع ديوني صح لأنه يعرف مأله وديونه

٣٦١٧ ـ وان قال : تبييع ما شئت من مالي او تمبنس ماشئت من ديوني جاز لأنه اذا عرف ماله ودبنه عرف اقصى ماببيسع ويشتري .

(١) يرجع هذا الضابط الى جملة مبادىء عامة يقوم عليها الشرع الأسلامي والإماس في ذلك مبدأ اليسر . وإنَّ الشريعة بنيتَ على التكنيف به لا بالعسر ، وهذا يترتب عليه مبدأ آخر هو التكليف بما يطاق عادة ، فلا يحسن التكايف بها لايطاق ، وبها ان الغرر العظيم ضرب من التكليف الثاق فهو تكليف بهالايطاق عادة . وهذا مثال من امثلة جمة يمكن الرديه على من زهم من فقهاء القانون الموازن ان الفقه الاسلامي عني بالجزئيات دون ان يعني بالا-س والمبادي العامة.

0

- 757 -

فصــــــل

(لزوم الثمن الوكيل)

٣١٣٩ ـ والثمين عندنا يلزم الوكيل بالعقد ولا يكون المبائع مطالبه الآمر ، لأن العقد لم يكن معه عند علماننا الثلاثة .

٣٦٣٠ ـ وقال زفر ومالك : له مطالبة المالك .

فصـــل حقوق العقد

٣٦٣٦ ـ وعندنا حقوق العقد تتعلق بالوكيل(١) ، ٣٦٣٢ ـ ومن اصحابنا من قال : الملك يَشتُل الى "لوكيل ، ثم يُنتقل من جهته

-ن الموكل .

٣٦٣٣ ـ ومنهم من قال : تتنقل الحقوق مــن البانـــع الى الموكل ، وكذلك ١١١١ه.

و حكى ابو عبد الله لبصري عسن ابي الحسسن رحمهما الله في شرح المختصر ان سائر الحفوق تلتقل في الوكيل من المائك .

مهم. الأنه لا يصع النباية فيه (٢) رستراختوق تجوز البيابة فيها فنعلقت

(١) بي معد عسر المصاري الحضار (من ١٠٥) ان الخصم في حتمو في المسر () من المحاصد في حتمو في المسر المسرد و المطالبات في العبوب في ذلك الوكال لا الموكال وكذلك الوكالة بالشراء والوكالة بالاجارة كالوكالة بالشراء

والبيع في جميع ماذكرناه . (٢) الظاهر أن الضمر بعود الى حكم العقداي انتقال المالك كما يستفاد من تفرقة الحنفية بين حكم العقدو حقوقه في باب الوك لقريدا م الصنائع الكاساني جـ٢ ص٢)

4___ل

تصرف الوكيل بعد الشرط

٣٦٧ ـ واتفق الفريعان انــه اذا وجد الشرط وتصرف الوكيل جاز تصرفــه
 ولوكان العقد باطلا لما جاز النصرف .

مـــل

تسمية جعل الوكيل

٣٦٢٦ ـ ولكن قال الشافعي : ان كان سمى له جعلا بطلبت التسمية فوجب له أجر المثل ، لأنه عقد فاسد لم رض به بغير بدل فكان أنه اجر المثل كالاجرة القاسدة .

فصــــان (تنجيز الوكالة وتعلية، التصرف)

٣٧ سم ـ قالوا : ولو عقد الوكالة في الحال ، وعلق التصرف على شرط بان قال : وكلتك بان تطلق امر أتى بعد شهر أو ببيع عبدي جال لأنــه لم بمقد على شرط .

رجوع لوكيل بالثمن

٣٦٧٨ ـ وللوكيل ان يرجع بالثمن على الآمرفيا يلزمهمن لثمن أذا وتع المسراء له ، في الموقع الذي يصح . قبل القد الثمن ، ويعمد القده . لأنه أنوم الم المؤنسة .

نصـــل

حق الوكيل في حبس السلمة الموكل ، لأنه كالبائع ٣ روالوكيل حبس السلمة حتى يستوفي الثمن من الموكل ، لأنه كالبائع في حق الموكيل .

٣٦٣٧ ـ وقال زفر رحمه الله تعالى ليس له حبس السلعة .

٣٦٣٨ ـ قان حبسها فتلفت في يده بطل الدين، وحكى أبو الليث (السمر قند،))

ني خــــلانة (١) فقال : هذا قول مجد رحمه الله تعالى . ٣٣.٣ وحكي عن ابي يومف رحماللة تعالى انها تهلك بالاقل من قيمتها ومن الدين. ٣٣.٤ ـ وعن زفر رحمه اللة تعالى انه يضمن ضيان الفصب لأنه ليس لدحيسه.

ېې ـ وعن زفر وهمه الله نعالي انه بعض همهال منطق و ۱۳ م ۱۳ م فصــــــل

٣٦٤٩ ـ ولو وكله بشراء ثوب او دابة لم يجز حتى ينسبه الى جنس ، وابس كذلك بني آدم لأنهم جنس واحد، وانها يفرق بينهم البلدان .

> باب^(۱) فيها : زم الموكل وما لا يلمزمه من الأحكام

 (١) اشارة الى كتاب مختلف الرواية الذي ترجع اشارات السمناني اليه نسبتــــه الى ابي الليث السعرقندي لا الى العملاء السعرقندي مصنف تحفه الفقهاء.

(٢) في نسخة قليسج كتاب .

٣١٤٣ - الوكيل بالحصومة والقبض اذا اثر عند الفاضي ان الموكل قبض الحق او ابرأ منه برىء الغريم وقبل في حقه وحق الموكل ، وان اقر عند غير القاضى لم يلزم الموكل ولم يكن الوكيل بعسد ذلك المخاصمة ، لأنه خرج من الوكالة ، وهدذا قول ابي حنيفة وجهد رضي الله تعالى

٣٩٤٣ ـ وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في احمـــد قوليه بجوز اقراره في الحـــد قوليه بجوز اقراره في الحالن ويلزم الموكل .

\$3. م _ وقال زفر والشافعي رحمها للمتعالى لا يجوزاقراره في الحالين ولايلزم الموكل لأن ذلك ليس مقتضى الخصومة وأقرار ببطلان الخصومة . ٣٦٤ _ وابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قال الاقرار أحدد جوالي الدعوى يصح من الوكيل كالانكار .

فصـــل

٦٣٤٦ ـ واذا وكله بالبيع فباع بقايل الثمن وكثيره نهو جائز عندانيحنيفة رحمالة تعانى .

٣٦٤٧ ـ وكذلك اذا باع بالعروض والنقد والسياق

.... ٢ ـ وقالا وإنشادي لا يجوز ذاك حتى يامون بسئل المن المثل وما يتغابن الناس فيه .

٣٦٤٩ ـ ولا بجوز بالعروض ولا بجوز بغير الآيان . ٣٦٥٠ ـ وقد روى الفدوري في تجريده في الشراء عن ابي يوسف رحمه الله تعالى روايتن مال ما قاله في البيح .

- 787_

. 111

بيع الوكيل نصف العبد

١٩٦٠ ـ وان وكله ببيع عبد فباع نصفه جساز وازم الامر ، وفي الشراء لايلزم حتى بشتري الجمرع، وهذا قبل ابي حنيمة رحمه الله تعالى في للفصلين .

س، بهم . وقال ابو يوسف وجد رحمها الله تعالى والشافعي رحمه الله تعسالي لايجوز بيعه النصف ايضاً ولا يلزم الموكل كما لا يلزمة المشراء.

التوكيل بإعتاق نصف العبد

٣٦٥٤ ـ وان وكله بان يعتق نصف عبده فاعتقه كنه لم يصح ولجيعثق منه شيء عند ابي حنيفة رضيالله عنه .

عهم وقال ابو يوسف ومجد رحمهما الله تعالى يعنق كله.

١٥ ٣ ـ ولو وكله بان بعتق الكل ، فاعتق النصف ، عتق التصف ، عنسه الي حنبفة رحمه الله تعالى.

١٠٠٧ ـ وقال أبو يوسف ويجد رحمهم الله تعالى يعتق السكل.

٨٥ ٣ ـ وقال أبو حنيفة في الطلاق أذا وكل بواحدة فطلق أثنين لم يصحولا ت ولا يلزم الأمر .

٣٩٠٩ . و قالا تطلق واحدة .

. ٣٦٩ ـ لانه فعل المأسور بعوزاد .

. NiA .

وكحله بأن يزوجه امرأة

٣٦٦٦ فان وكله بان نزوجه امرأة فزاد في مهرها جاز عند اليحنيفة وقرق

بين النكاح والشراء. ١٦٦٢ ـ وقبالا هما سواء ، ولا يلزمه ما زاد على مهر المشسل لانه لم يدخل تحت الادن.

أمره بالتزويج ولم يسم امرأة

٣٦٦٣ ـ ولوأمرهبالتزوج ولم يسم أمرأة فزوجه امرأة غير كفوء له ، او امة او ذمية جاز عند ابي حنبفة رضي الله تعالى عنه ، لانه دخــل تحت

٣٣٣٤ وقال أبو يوسف وابدرهم الله نعالي لا مجلوز ، لانه مخلاف العادة فلا بحوز (١).

١٣٩٥ ـ فان زوجة ابلته لم بجز في قول ابي حنيفةرضي الله تعالى عند صغيرة

كانت ام كبرة .

(١) من هذه القاعدة يفهم أن العاده تعد عاملا حاسما في تحديد صحة التصرف من بطلانه حيث يتبغي النظر الى ما تعارف عليمالياس عند التساؤل عن صحة تعرف او بطلانه .

٣٩٩٨ ـ وقال ابويوسط و لله در ههاالله نمال بجوزان كالت محبرة ،وهذا مثل الوكيل بالشراء هل بجوزان يشتري من ابيه وابنه ؟ عند ابي حنيفة

وحمه الله تعالى لا يجوز من كل من تجوز شهادته له . ٣٦٦٩ ـ وقال ابو يوسف وتجه رحمها الله تعالى بجوز .

سبح ولاصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنـه وعنهم اجمعين في البيـع من هولاء وجهان ولم أر قولهم في الـتزويـج فاحكه.

· .

تزويج الوكيل موكله بامرأتين

٣٩٧٩ ـ وان زوجه امرائين لم بجر عند ابي حنيقة ومجد رحمهما الله تعالى وفي احد قولى ابي يوسف ومجد تعالى بجوز في واحدة والبيان الى الموكل عندار ذلك ما زاد على الواحدة بأخلاف.

عـــل

٣٢٧٢ ـ فاذا وكل بالاجارة او البيع فابرأ من عليه الاجرة ، فان كان بعد بعد المذة جازت البراءة ويغرم الوكبل المموكل الاجمرة في قول ابي حدة في محد

سمهم وقال ابو بوسف رحمه الله تمالى البراءة بالله ولا ببرأ من السين. ۲۳۷**۷ ـ وكذلك الوكيل بقبض** الدن، لان حقوق العقد تتعمق بالعاقب.

عسار

الوكالة بالصلح على قصاص

٣٦٧٥ ـ ومن له قصاص اذا وكل بالصلمح وكيلا قصاخ على قلبل او كثير

جاز عند الي حنيقة رحه الله تعالى.

٢٦٧٩ ـ وان كانوكيل المطلوب فزاد على الدبة فان لم يضمن يجوز على الموكل ايضاً وان ضمن يجوز على نفسه .

٣٦٧٧ ـ ولا بجوز عندهما الا بمقدار ما يتغابن فيه .

فصـــل

الوكالة بالصلح في شجة

٣٦٧٧ ـ فان وكل رجلا بالصلح في شجة ادعيت قبله ، فصالحة الوكيسل عن الجناية بالدية ، فان بري من الشجسة لم يجز ، وان مات فهسو جائز على الوكيل ، وان كان ضمن فلا بجوز على الموكل .

ر ر ل كالنفس على و وان كان الوكيل صالح عن الشجة وما عملت منها إلى النفس على جوب خسياتة ، والشجة موضحة خطأ ثم بري من الشجهة فان المشجوج رد تسعة اعشار المال و نصف عشرة وبسلم له نصف العشر ان كانت

اسجه موسسه. ۱۳۸۰ ـ وهذا قول ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه .

٣٦٨٩ ـ وقال ابو يوسف وجد رحهما الله تعالى الصلمح جائز عسل الموكل. ولا ردشيناً.

الصلح على الدم

٣٩٨٣ ـ وان صالح علىالدم على عبدين فاذا احدهما حر فله الباقي وحده عند ابى حديدة رضي الله تعالى عنه .

- 101 -

+ 10.

. .

۳۸۸**۴ ـ وقال اب**و يوسف له الباقي وقيسه الحَرْ **لو كان حب**سنا . ۳۸۸۶ ـ وعند مجد رحمه الله تمالى له الباق والزيادة الى تمام الارش.

باع جارية وكُل ببيعها بقيمتها فزادت

٣٦٨٥ _ واذا وكل رجلا ببيع جاربة وقيمتها الف درهم ، والوكيل بالخيار فزادت قيمتها وصارت تساوى الفين فاجاز الوكيل البيع او مضى الثلاث فالبيع جائز في الوجهين جميعاً عند ابي حنيفة لانه تعتبر الفيمة في الجواز .

٣١٨٦ ـ وقال كلد البيع باطل في الوجهـ ين جميعاً كزيادة القيمة وحصول المعنى المفسد .

٣٦٨٧ ـ وعند ابي يوسف : ان اجاز البيع لم يجز ان سكت حتى مضت المدة جاز لأن مضي المدة من غير فعله ، والاجازة فعله .

نصسال

٩٩٠٨ ـ و لى وكل رجلا بشراء عبد فاشتراء بجنطة او شعير ، فان كان بعينه فهو مخالف والشراء النف في قولهم جميعاً ، وان كان ذلك في اللهمة موصوفاً جاز الشراء اللهم عند زفر ، وهمار آزار الله حنيفة الكمار الكما

٣٦٨٩ ـ وعندهما رضــــى الله تعالى عنهما بكون مشتريا لنفــه : وهو قوله الثانى الآخر .

ــــل

اشتری بنقصان أو باع بزیاده

۱۳۹۹ـ ولو وكله ان يشنري له شيئاً بالف درهم ، او يبيعه بالف فاشترى - ۲۵۲ ـ

بنقصان وبأع نريادة فانه بجوز عند الثلاثة من أصحابنا . ٣٦٩١ ـ وقال زفر لايجوز .

نصــــل

التوكيل بقبض معين

٣٦٩٧ ـ ولو وكله بقبض شيء بعينه من رجــل فان اعطاء آياء قبضه ، وان منعه فليس له ان بخاصمه فيه .

> فصـــل التوكيل بعمل امرأة الموكل إليه

٣٦٩٣ ـ وان وكله بان مجمسل اليه امرأته او عبده فأقامت الزوجة البينة بالطلاق والعبد بالعتلق لم يكلف الحروج (١) واوقف الحكم ولم

بالصارب والمارب عندنا . يقض على الغالب عندنا .

وفال الشافعي يقضى عليسه

نصـــل

٣٩٩٤ والنوكنه بقيض الذي فالبت الدين الاياد، والركائد كالإجبلس دين على رجل فاقام الغريم بينة بالله ابرأة منه قبل عنسنه ابني حنيفة وبرىء الغريم . ٣٩٩٥ ـ وقال ابو يوسف وجمد لايبرأ ويوقف كالاول .

(١) في النحتين : الاحراج

- 707 -

777 ~~, Y.

اختلاف الوكالة بقبض الدين عن غيرها ٣٦٩٣ - وقال اب و حنيفة : الوكالة بقيض الدين ليست كالوكالة بقبض

وأنه خصم أذا وكل بالقبض .

٣٦٩٧ . واذا وكل بالخصومة كان له أن يقبض عند علمائنا الثلاثة .

٩٩ ١٣٨ وهو قول الشافعي رحمه اتى تعالى ولا مجتاج عند الجميع الى الايعد

. وولام . فلم قبض وتلف ضن وغ ببرأ الغرم ا

(١) في نسخة قليج : يأفينه وقوله .

شيء بعينه ، وانها هي داخلة في باب المبادلة ، فهي كالوكالة بالبيع ومن اصحابنا من قال : تسمع البينة فيما هو بعينه ، وفيما ليس بعينه

٣٦٩٨ ـ وقال زفر - رحمهم الله تعلى - ليس له أن يقبض الا بافنه (١)

ببينة بالوكالة على كل خصم اذاكانت عامة أي كل حق قبل الناس.

٣٧٠١ ـ وحند الثلاثة لم يوأ.

٧٠٠٧ ـ ولو قدم الوكيل وجلا وادعى عليه حقا لموكلته واقام بذلك بيسة فشهدت بالدين والوكالة معا ، فمن الصحابنا من قال في ذلك أباس واستحسان : القياس اللايقبل البينة الا أن تشهد بالوكالســـة أولا

وهو قول زفر ، والاستحسان ان يقبل ذلك ، حكى ذلك ابو موسى

في مختصره في الوكالة . ٣٧٠٣ ـ وقيال الخصاف في ادبه القضاء على قول ابي حنيفة لا يقبل حتى

اثبات الوكالة . ٣٧٠٤ ـ وقال ابو بوسف تقبل الشهادة على الامرين جميعاً . ٣٧٠٥ ـ وكذلك الوصى ذلك.

٣٧٠٦ ـ وكذلك الوارث يدعي ان اباه مات ولا وارث له خسره ، وان له على هذا الرجل اوفي بدر ضبعه ويثبت الوفاة والميراث ببينة واحدة .

ادعاء وكالة عن غالب

٣٧٠٧ . ولو ادعى (١) وكالة عزغائب راراداثباتها عند القاضي لم بجزالاان یکون معدخصم حاضر ، یدعی علیه حقا ، لانه قضاء علی غالب .

٣٧٠٨ ـ وقال ابن ابي ليلي تسميع ببيئة وبحسكم له بالوكالة وان لم يكن معه ﴿

۴۲۰۹ ـ وهو تول الشائعي .

٣٧١٠ ـ وان كانت وكالة على رجل معين الم يكن له ان مخاصم غيره ٠

٣٧١٦ ـ وان وكله عند القاضي ثم غاب كان له اب يخاصم في ساثر الحقوق (١) في نسخة المعهد ومنيخ: وقال اصحابنا لو ادعى .

التي حملها اليه الحاكان القاضي يعرفها جميعا .

٣٧١٢ . وان كان لابعرف الموكل فقال الوكيل انا احضر بينة تعرفه فانسه لايسمع ذلك لأنه لاخصم معه .

٧٢١٣ ـ وان احضر خصماً بننة ان الذي وكله فهزن الفَلاَي ، وانه له حقاً على هذا ، أنفذ له الوكالة وحمَّ بها .

٣٧١٤ ـ وقال اصحابنا له ان يكتب روكالته الى غيره من القضاة .

٣٧١٠ . وإذا اقر الوكيل بلستيفاء المحسن وتسليمه إلى الموكل تبل اقراره ؛

وان وهيه الحق او تصدق بت عليه لم يجز على الموكل ، وضمن الوكبال.

٣٧١٦ ـ وعند زفر والشافعي الوكيل بالقبض لايكون وكيلا بالحصومة ، والوكيل بالخصومة لا بكون وكيلا بالفبض.

٣٧١٧ - ومن ادعي انه وكل رجلا وانه وكله بقبض ما على رجل مسن الحق

قصدته الرجل في الوكالة والدين امره القاضي بدفع ذلكاليه عندنا . ٣٧١٨ ـ وعند الشافعي لا أمره باللفع اليه ولا يجب اللفع كما لو ادعى قبض ٣٧١٩ وقد روى عن اصحابنا في العن رواية اخرى انه بجب عليهالدنم .

. ٣٧٧. وقالوا جميعاً انه لو ادعى الوصية وصدقه لم يجب عليه الدفع حتى يثبت بالبينة الموت والوصية .

۲۷۲۱ ـ وقالوا : لو ادعى ان اباه مات وانه وارثه لاوارث له غيره لزمه

إنكار الغريم ٣٧٢٢ ـ فان حضر الغريم وانكر الوكالة كان لن عليه الدين ان يحلف بالله تعالى ماقبض بامرك ووكالتك له .

٣٧٧٣ .. فان حلف برجع الغريم هليه بالدين ويرجع الذربم على الوكيل بعا قبض الم كان باقيا في يديه .

٣٧٢٤ ـ فان ادعى الوكيل انه سلمه الى الغريم اوضاع منه فالقول تولــــة

ميندا في يرادة ١٠ ٪ وين مرحاب ألشاؤمي من قالبلايترأويفسمن الا ان بقبم ببنة بالدفع الى الموكل فلاشيء عليه .

ادعى الوكالة والدين

٣٧٢٠ ـ فان ادعى الوكالة والدين فأقر الغريم بالدين وجعد للوكالة نطلب

الوكير يمينه إنه مايملم أنه وكيل فلان بقبض ماله ، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى روى صه لايحلفه .

٣٧٢٦ ـ وقال أبو يوسف يملفه ما يعلم أن الطالب وكله بقبض مآله عليه . ٣٧٢٧ _ واختلفت الرواية عنهم في الوارث هل يحلف ام لا ؟ فان حلف الغريم الاشيء عليه ، وان نكل عن اليمين امرة بدفع المال

ولا يكون ذلك قضاء على الغائب.

أنكر الدين وأقر بالوكالة

٣٧٢٨ _ وإن أنكر الدين وأقر بالوكالة ، وأراد الوكيل أن يقيم البينة على الدين لم يقبل القاضي ذلك، ولايكون وكيلا، ولايثبت الحق ببينة الا بعد اثبات الوكالة من الموكل.

الوكالة المشه وطة

٣٧٢٩ ـ وإن وكله بان لايقر هايه بحق ولا بيطل له حقاً ولا بعدل شاهـلماً حالة فظام على ما في ط بالإخلاف في ذلك من أنهاس.

خروج الوكيل من الخصوعة

٣٧٣٠ . وكل وكيل اقر على موكله بها يبطل حقه خرج من احتمديمة بالفاني وكان للموكل أن يطالب بحقه بنفسه أو يفيره عند من لم يجز آفراره

عليه من الناس على ماتقدم بيانه .

٣٧٣٦ ـ وحكى ابو اللبث عن ابي يوسف رحمها الله تعالى انــــه اجاز وكالة الحاضر للنساء ومنع في الرجل ، وان ابن ابي ليلي اجاز ذلك المبكر دون الثبب والرجل في خلافه لاصحابنا (١)

توكيل اثنين

٣٧٣٢ ومن وكل النبن بالخصومة او فضاء ديونه جاز لأحدهما فعل ذلك

٣٧٣٣ ـ وقال زفر رحمهم الله تعالى لايجوز الا ان يجتمعا على ذلك .

٣٧٣٤ ـ وانفقوا على انه لو وكلها بالقبض لم يُمْضَا الا جميعاً .

الوكيل أمين

٣٧٣٠ . والوكيل امين قبيا في يده ، والفول لوله في ضياع المالى وتلفه وده على صاحبه أزَّن نائب عن الموكل في البد والتصرف.

الوكالة ببيع سلهم

٣٧٣٦ وان وكنه ببيع سلية فباعها وقيض لعنها فتلف الثمن ثم استحق (١) المقصــود بهذه المبارة على مايضهر كتاب مختلف الرواية لأبي الليث

. 104 .

الطالب واستحلف ، لأن البدين لانجب على الوكول ؟

ه٤٣٧ ـ وقالوا لو وكل رجلــــن بطاب حقوقه والخصومة فمها ، فحضر احدهما ومعه خصم فهو و /بل في خصرمته و إثبات الحق عايه ، الا انه لايقبض دون صاحبه ،حكى الحصاف ذلك من غير خلاف ،

وهو على الخلاف المنقدم بلا شك أيه ، والله تعالى اعلم .

ما يبطل الوكالة

٣٧٤٦ ـ اتفق أصحابنا رحمهم الله تعالى على أن الوكالة تبطل بدوتكل واحد منهما ، وانها لانورث .

٣٧٤٧ ـ وان بـاع الموكل ما وكل عليه بيعه بطلت الوكاة وان أم يعلم الوكيل بذلك لانه زال ملكه منه (١)

عزل الوكيل وهو لا يعلم

٣٧٤٨ ـ وأن عسازل الوكيل وهو لايعلم لم يعزل أهماما وكذلك إن عزل (١) يمكن تعميم حكم هذه الفاعدة بأن نقول أدا قام الموكل بايقاع ماوكل يه انقضت الوكالة وان لم يعلم الوكيل يُذَلِكُ .

المبيع رجع على الوكيل ثم رجم الوكيل على الموكل. ٣٧٣٧ ـ وقال الشافعي رحمه الله لعالى يرجع على الموكل لان السيع له وقع .

هل للوكيل أن يوكل غيره؟

٣٠٣٨ وليس للوكيل أن يوكل غيره بمطلق الوكالة عنه (١) ٣٧٣٩ قال ابن ابي ليلي مجوز اه ان بوكل عطلق الوكالة له ، واتفق الجميع على آنه لو قال افعل ماثرى او اجاز ما صنع فله آن بوكل منشاء .

٣٧٤٠ - وقال اصحابنا : لو باع بحضرة الموكل واجاز ماصنع جاز وكان كأنه هو الذي تولى ذلك .

٣٧٤١ ـ وة ل زنو لابجوز .

٣٧٤٣ ـ واداحها البه أن يوكل نمره ومات صاحب الحق بطلت الوكال: منها جمعاً ، فاذا مات الركيل الاول فالثاني على وكالتمار كالمنان ان اخرج الموكل الأول فالثاني على وكالله . (٢).

٣٧٤٣ ـ وان اخرج الوكيل الاول الثاني من الوكالة فهو اخراج .

٣٧٤٤ - ومتى ثبت الحق على المطلوب وقال : حلف الوكيل ان لايملم ان الطالب قبضحة، مني، فلا يمن على الوكبل، والاقال: اريد يمين الطالب حتى اسلم الى الوكبل قبل له : ادفيع الى الوكيل واتبع (۱) مختصر الطحاري ، ص ۱۰۸ - ۱۰۹

(٢) هذا معناه ان الوكيل الثاني يعد وكيلا المدوكل:

نف. بغبر علم الموكل فهو على وكالته حتى يعلم . ٣٧٤٩ ـ خلاف الشافعي رحمه الله تعالى في الفصلين جميماً .

جنون الموكل وردته ۳۷۵۰ ـ ولو جن الموكل جنوناً مطبقا او ارتدو لحق بدار الحرب بطلت الوكالة وان رجع الموكل مسايا لم ترجع الوكالة .

فصـــــل 🏲

جنونه ساعة

٣٧٥١ - ولو جن ساعة لم نخرج وكيله لأنه بمنزاه النوم والاغماء،والقياص يوجب خروجه من الوكالة (١).

> فصـــل ارتداد الوكيا

٣٧٥٢ ـ وكذلك الركيل لو كان هو المران نقد خرج من البركالة ، ٣٧٠٣ ـ وقال مجد بن الحدن : يعود وكيلا اذا عاد مسايا لأن ملك لم بزل

> هن شيء كما زال مرك الموكل . .

<u>_</u>____

علم القاضي بالوكالة ١٩٧٤ - و.فاعمُ القاضي بأنَّه وكيل انفذيه الوكالة وأمر خصومان يدينواله،

كانت الفراد وجوب النفرة، فإن جنول ساءة الذار المه طريق الحافات الحق كالبيغة.

(١) الظائر وجوب النفرة، فإن جنول ساءة الذاراء المهدمة جنوامه قبل الابعد جنواناً ما لم ينبت كونه مسمة جنول الاحق وعرضا من اعراضه ، والافهوا توقر عصي عارض فقيا سعلى النوه والافائة وغيرهما من العوارض الطبيعية المؤمنة عنول سابق فالقياس حمله على

الجنون لانه نوبة منجددة .

ه۷۵۵ ـ مذا اذا علم بذلك بعد الولاية , في همله وان كان في غير همله وقبل ولايته لم محكم بعلمه ، ۳۷۵۳ ـ وهذا قول ابي حنيلة رحه بلة تعالى من غير خلاف عله .

٧٥٧ - وقال ابو يرسف ويمد والشافعي وغسيرهم رحمهم الله تعالى :

ذلك كله ســـواء ، وبجوز الحكم بها عليه في جميع (الامور) الا

٣٧٥٨ ـ وحكى أبو ، وسى فى مختصره بان من أصحابنا من قان يحكم بما علمه فى الحدود أيضاً ، وحكى أن مالكاً بال لاعمكم بعلمه فى شىء اصلا .
٣٧٥٩ ـ وقلد حكينا عن مجد بن الحسن رحمه الله تمالى أنه قال ذلك أيضا ،
وأنه قال أذ قال الحاكم أن هذا قد أقر عندي بالزنا فارجدوه لم بسع
الناس ذلك ولم يرجم ، قال وليس هذه الطاعة لخارق بعد الذي كلا
صلى الله عليه و الم ، والزمه اصحابنا أنه لايجوز قضاء قاض
حتى يكون معه شدان ويذكر أن ،عه فى الديد.

فصــــا.

۳۷۱، وكل من لا يقضي له الفاضي . لابعدان بحلف المد مي فان الوكالمة به لا تصفيه وهذا كالرد بالعب، واخذ الشفعة ، واستيف ما يحكم بحسلى قول ابي بوسف ، ومسا روى عسن ابي حقيقة .

٣٧٦١ - وذكر في الحصاف مسألة الرد بالعب انه لاتصح الوكالة به مسن غير خلاف ذكره.

٣٧٦٢ ـ وذكر الطحاوي مسأله العب والشفعة رذكر الحلاف في ذلك أنه لاعم له حتى بحلف هند أبي يومف، وهند في حنيقة بممم الا أن

- 774 -

3}2

يطلب الخصم فيحلف اولايحلف مسن لحير طلب في رفد مضل الايهان من هذا الكتاب.

٣٧٦٣ - وكتاب الوكالة من الكتب الكبار، وفيه كل مسألة عجية مسن المسائل، وفي الذي ذكرته مسائل الخلاف وبعض ما تمس الحاجة لئلا يطول الكتاب. ٣٧٦٤ ـ واذ قـــد ذكرنا الوكالة وكانت تسنفاد من جهة الامر واختصت

بحال الحياة وكان بحتاج الى التصرف بعد الموت(بالوصية وجب) ذكر ذلك .

كتاب الوصايا(١) وهذا كتاب الوصايا

الحاجة إلى الوصية

٣٧٦٥ - اعلم ان الحاجة داعية الى الوصية ، مثل ما دعت الى الوكا لقني حال إلحياة لان الانسان محتاج الى أشياء بفعلها بعد موته ، يكون فيها لجازه مـــن ربه ني معاملاته، وقضاء ديونه، وما عليه من النذور والقروض التسمي تركها ، اما عبداً او سهواً ، او اغتراراً بالحياة وسكونا الى البقاء.

سند الوصية من السنة

٣٧٦٦ ـ وقد وصى النبي (ص) والاثمة الراشدون بعده ، فاومى النبي(ص) الى على ، وأبو بكو الى عمر وعمر الى اصحاب الشورى ، ووصي الى الزبير سبعة من إصحاب الذي (ص)ملهم عثمان والمقداد وعبد الرَّحن

(١) جاء في لسان العرب في مادة (وصى) : اوسى الرجل ووصاء عها-البه . . . وأوصيت له يشيء واوصيت البه اذجعلته وصيات واوصيته ووصيته ابصاءوتوصية بمعنى. وتواصى القرم اوصى بعضهم بعضا ،وفي الحديث واستوصوا بالنساء خيرا فانهن عداكم عوان هوالاسمالوصاة والوحماية والوصابةوالوصية ايضاً ما اوصيت به ، والوصى : الذي يوصي والذي يوصسى له وهو من الأضداد .

٣٥٩٠ ـ ولا يجوز من غير رضا الخصم الاان يكون الموكل مريضاً لا يستطيع حضور مجلس الحكم أو غائبًا في مسافة تقصــر فها الصلاة (١).

وهذا قول ابي حنيفة .

٣٥٩١ وقال أبو بوسف ومجد: تجوز من غسر رضا الخصم . كما تجوز في قبض الذين هو قول الشافعي(٢).

٣٠٩٢ ـ وابو حنيفة يقول: في هذا ترك التسوية بينهما في الحكم وقيد منسع الشرع ذلك وقاسه عَلَى الحُوالَة في اعتبار رضا المحتال .

ه ٩٩٩٣ ـ ولا يلزم حضور جواب الوكيل عند ابي حنيفة لان الوكانة لم تصح ، وفرق بن المريض والصحيح بان المرض مسلم فكذلك السفر وجعل اصحابنا الحياء في الحدراة لا تسمرز مثل ذلك عي العذر والجواز .

(۱) مختصر الطحاوي ، ص ۱۰۸ ·

(٢) ربه اخذ الطحاو في مختصره ، ص ١٨٠ .

الوكالة بفسخ العقود

٩٤.٣ ـ وتجوز الوكالة في فسخ العقـــود لانه اذا جاز في العقد فالفسخ

نصـــل

فص__ل الوكالة بالإبراء

٣٥٩٥ ـ وبجسوز ان يوكل في الابراء من الديون كما مجسوز في اثباتهـا واستىفائها .

التوكيل بالإقرار

٣٥٩٦ ـ ويصح عندنا التوكيل بالافرار في الحقوق .

٣٠٩٧ ـ وقال اصحاب الشافعي في ذلك وجهان في احدهما لا يتست (١) ٣٥٩٨ ـ واذا قالوا يصح فهل هو اقرار ام لا ؟

على وجب إن : احدثما اله القرار ، والتأتي ليس بالقرار . قبول الوكالة

٣٥٩٩ ـ ولا تصح الوكالة بغمير قبول لانها عقد فافتقر الى قبول .

(١) جاء في الاتناع للشربيني : الأصع عدم صحة التوكيل في الافسرار مطلقاً (ج ٢ ص ٤٧).

وهذا لا خلاف نه.

٣٥٩٠ - ولا يجوز من غير رضيا الخصم الا أن يكون الموكل مربضياً لا يستطيع حضور مجلس الحكم أو غائبًا في مسافة تقصير فيها الصلاة (١).

وهذا قول ابي حنيفة .

٣٥٩١ وقال أبو بوسف ولا: تجوز من غسر رضا الحصم . كما تجوز في قبض الدين هو قول الشافعي(٢).

٣٠٢٢ - وابو حنيفة يقول : في هذا ترك التسوية بينهما ني الحكم وقسد منسع الندرع ذلك وقاسه على الحوالة في اعتبار , ضا المحتال .

٩٩٩٣ - ولا يلزم حضور جواب الوكيل عند ابي حنيفة لان الوكالة لم تعبح ، وفرق بن المريض والصحيح بان المرض حسار فكالك السفر وجعل اصحابنا الحياء في المسرأة لا تسمرز مثل ذلك في العذر والجواز .

- 744

(١) مختصر الطحاوي ، ص ١٠٨ .

(٢) ربه اخذ الطحاو في مختصره ، ص ١٨٠ .

(١) جاء في الاقناع للشربيني : الأصع عدم صحة التوكيل في الافسرار

٣٥٩٩ ـ ولا تصح الوكالة بغيير قبول لانها عقد فافتقر الى قبول .

الوكالة بفسخ العقود

٣٠٩٤ ـ وتجوز الوكالة في فسخ العقــود لانه اذا جاز في العقد فالفسخ

الوكالة بالإبراء

٥٩٥٠ ـ وبجـــوز ان يوكل في الابراء من الديون كما بجـــوز في اثباتهــا

التوكيل بالإقرار

٩٧ ٥٣ ـ وقال اصحاب الشافعي في ذلك وجهان في احدهما لا يتست (١).

على وجهبن : احاجما انه اقران ، والثاني ليس باقرار .

قبه ل الوكالة

٣٥٩٦ ـ ويصح عندنا التوكيل بالاقرار في الحقوق.

٣٥٩٨ ـ واذا قالوا يصح فهل هو اقرار ام لا؟

واستيفائها .

مطلقاً (ج ٢ ص ٤٧).

(مدى سلطة الوكيل بطلب الحقوق)

٣٦٠٨ ـ وله ان يتقاضى ديونه ويقبضها اذا وكل بطلب حقوقه ، وليس له بيسع ولا شراء، ولاياخذ شفعة ولازوج ولايعتق ولايطلق، لأن

ولك ليس بطلب حق، وانها هو اسقاط حق فلا يصح.

(أخياره بالوكالة)

٣٠٠٩ ـ واذا تعبرالوكيل بالوكالة فمن اخبره بذلك وكان خبره حقا فهو وكيل في قولهم جميعاً .

(قبول الوكالة على الفور)

٣٦١٠ ـ ومن اصحاب الشافعي من يقول : قبول الوكالة على الفور؛ولاتجور على التراخي .

٣٦١٦ - وهذا لايصح ، لأن الاذن باق ما لم يبطله .

(تصرف من وكل وهو لا يعلم) € . ۳٦۱۲ ـ وقد قال اصحابباً : فان وكله وهو لايعلم ببيع أو شراء، فتصرف في ذلك وهو لايعلم بالتوكيل كان ذلك كله باطلا ، ولا بجـوز عليه حتى يعلم بالتوكيل . لأن الأمر لاينت مع الجهالة كأمر صاحب

به قبولا,

٣٦٠٠ وبجوز عندنا القبول بالقول والفعل ، ويكون التصرف فها وكمل

٣٦٠١ ـ وقال زفر: لا يكون القبول الا بالكلام.

٣٦٠٣ ـ لان النصرف يدل على الرضا.

التوكيل بطلب كل حق ٣٦٠٤ ـ وإذا وكل رجل رجلا بطاب كل حق له قبل الناس جاز له مطالبة

كل غريم كان عليه حق ، وطلب كل ما محدث له من الحقوق ، ما أم يخرجه الموكل من الوكالة . • ٣٦٠ وقاله زفر بز الهذيل: ليس بوكيل فيا محنث من البخوق .

٣٦٠٦ وكذلك اذا وكله بطلب ماله بالكوفة أو مصر بعينه فهو على الخلاف ايهاً ، بجوز عند الثلاثة من علمائنا .

٣٦٠٧ ـ ولو وكله بقبض حق له على انسان بعينه ، فليس لسه ان يقبض من الحقوق الاما كان بوم التوكيل في قولهم جميعاً بلاخلاف لانه توكيل خاص ليس بعام .

(الوكالة بقبض على إنسان بعينه)

- 111 -

م___ا

التوكيل بمجهول الصفة والجنس

٣٦١٨ ـ فأن وكله بشراء عبد بعينه او بغير عينه فان ذكر الجنس جاز ، وان ذكر الثمن جاز ، ولزم الأمر ، وأن اطلق لم يصح لأنه مجهولالصفة

فه___ل

الوكالة بخصومة كل من بخاصمه

٣٢٢٢ . وتصح الوكالة تخصومة كل من يخاصمه ومن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه من قال لاتصح لأن الخصومة قد نقل وتكثر .

نمسل

تعلق الوكالة على شرط

٣٦٢٣ ـ ويصبح تعلمق الوكالةعلى شرط مستقبل لأنه امر ، فجاز كملية مبشرط كأمر صاحب الشرع وكالوصية .

٣٦٧٤ - ومن أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عند من قال الصحيح انبه لا يصبح لأنه عقد تؤثر الجهالة فيه كالبيع والاجارة. ٣٩١٣ ـ ولايجـــوزَ النوكيــل الا في تصرف معلوم او متعارف ، فان قال وكلتك في كل قليل وكثير لم يجز لانه ينسخل فيه مايطيقومالايطيق

٣٦١٤ ـ ولو قال وكرلي في كل شيء، فهذا وكيل في الحفظ، وليس في بيع ولاشراء.

فيعظم الغرر (١).

٣٦١هـ فان قال وكيلي في كل شيء جائز امره ، فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء ، فان هب او تصدق جـــاز ، وله ان يتقاضى ديونـــه ، وبيطل حقوقه .

٣٦١٣ ـ وان قال وكلنك ببيع جميع مالي وقبض جميع ديوني صح لأنه يعرف ماله وديونه ،

٣٦١٧ ـ وان قال : تبييع م شئت من مالي او تقبض ماششت من ديرني جاز لأنه اذا عرف ماله ودينه عرف اقصى مابييع وبشري .

(۱) برجع هذا الضابط الى جملة مادىء عامة يقوم عليها الشرع الاسلامي والاساس في ذلك مبدأ اليسر. وان الشريعة بنبت على انتكايف به لا بالعسر، وهذا يترتب عليه مبدأ آخر هو التكليف بما يطاق عادة، فلا يحسن التكليف بها لايطاق، وبها ان الغرام طرب من التكليف الشاق فهو تكليف بها لايطاق عادة، وهذا مثال من امثلة جمة يمكن الردبه على من زعم من فقهاء القانون الموازن ان الفقه الاسلامي عنى بالجزئيات دون ان يعنى بالاسس والمبادي العامة.

التوكيل بمجهول الصفة والجنس

٣٦١٨ ـ فأن وكله بشراء عبد بعينه او بغير عينه فان ذكر الجنس جاز ، وان ذكر الثمن جاز ، ولزم الأمر ، وأن اطلق لم يصح لأنه مجهولالصفة

٣٦١٩ - وقال الشافعي رضي الله عنــه لا يصح وان ذكر الثمن ، لأن ذكر

٣٦٧٠ لأن ذكر الجنس كذكر الثمن فكذلك ذكر الثمن يدل على ذكر الجنس. ٣١٧٩ ـ وقال زفر رحمه الله تعالى : لابد من ذكر الجنس والنمن معاً ، حتى

يصبح ، لتزول الجهالة ، والجنس اذا ذكر نقد دخل فيه الاعلى والادني .

الوكالة يخصونة كل من نخاصمه

١٤٢٧ - وتصع الوكالة بخصومة كل من يخاصمه ومن اصحاب الشافعي رضي الله تماني عنه من قال لاتصح لأن الخصومة تا. تقل وتكثر .

تعليق الوكالة على شرط

٣٦٧٣ ـ ويصح ثعلبق الوكالةعلى شرط مستقبل لأنه كر ، فجاز تعليقه بشرط كأمر صاحب الشرع وكالوصية.

٣٦٧٤ ـ ومن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه من قال الصحيح أنه لأ يصبع لأنه عقد تؤثر الجهالة فيه كالبيع والاجارة.

٣١١٣ ـ ولا يحسوز التوكيل الاني تصرف معلوم او متعارف ، فان قال وكلتك في كل قلبل وكثير لم بجز لأنه يدخل فيه مايطيقومالابطيق

٣٦١٤ ـ ولو قال وكبلي في كل شيء، فهذا وكبل في الحفظ، وليس في بيع

٣١١٥ - فان قال وكبلي في كل شيء جائز امره ، فهو وكبل في الحفظ والبيع والشراء، فان وهب او تصدق جـــاز، وله ان يتقاضي ديونـــه، ويبطل حقوقه .

فيعظم الغرر (١١).

٣١١٦ ـ وان قال وكلتك ببيع جميع مالي وقبض جميع ديوني صع لأنه يعرف ماله وديونهي

٣٦١٧ - وأن قال : تبيع ما شئت من ماني او تقبض ماشئت من ديوني جاز لأنه اذا عرف ماله ودينه عرف اقصى ماببيمع ويشتري .

(١) يرجع هذا الضابط الى جيئة مبادى، هامة يقوم عليها الشرع الاسلامي والأساس في ذلك مبدأ ليسر . وإن الشريعة بنيت على التكليف يه لا بالعسر، وهذا يترتب علم مبدأ آخر هو التكذيف بما يطاق عادة،

فلا يحسن التكليف بها لايطاق، وبها إن الغرر العظيم ضرب من النكليف الشاق فهو تكليف بهالايطاق عادة . وهذا مثال من املة جمة بمكن الرديه على من زهم من فقباء القانون الموازن أن الفقه الاسلامي عني بالجزئيات دون ان يعني بالاسس والمبادي العامة .

- 75Y -

ســـــــــــل

تصرف الوكيل بعد الشرط

٣٦٢٥ - واتفق الفريعان انــه اذا وجد الشرط وتصرف الوكيل جاز تصرف. و لوكان العقد باطلا لما جاز النصرف .

---ل

تسمية جعل الوكيل

٣٦٢٦ ـ ولكن قال الشافعي : ان كان سمي له جعلا بطلت التسمية فوجب له أجر المثل، لأنه عقد فاسد لم رض به بغير بدل فكان كه اجر المثل كالاجرة الفاسدة .

ــــل

(تنجيز الوكالة وتعليق التصرف)

٣٦٢٧ ـ تالوا : ولو عقد الوكانة في الحال ، وعلق التصرف على شرط بان قال : وكلنك بان تطلق امرأتي بعد شهر او ببيع عبدي جاز لأت لم يعقد على شرط .

مـــا

رجوع الوكيل بالشمن

٣٦٢٨ ـ وللوكيل ان يرجع بالشوعلى الآمرفيا يلزمهمن الثمن اذا وقع نشراء له، في الموقع الذي يضح، قبل نقد الثمن. وبعث نقده. لأنه لزم باذنــه.

صــــــل

(لزوم الثمن الوكيل)

٣١٢٩ ـ والثمن عندنا يلزم الوكيل بالعقد ولا يكون للبائع مطالبه الآمر ، لأن العقد لم يكن معه عند عالمنا الثلاثة .

٣٦٣٠ ـ وقال زفر ومالك : له مطالبة المالك .

حقوق العقد

٣٦٣١ ـ وعندنا حقوق العقد تتعلق بالوكيل(١)،

٣٦٣٣ - ومن اصحابنا من قال : الملك ينتقل الى الوكيل ، ثم ينتقل من جغ. « الى الموكل .

٣١٣٣ ـ ومنهم من قال : تتنقل الحقوق مــن البانـــع الى الموكل ، وكذلك

الملك . ٣٤ س. وحكى ابو عبد الله البصري عسن ابي الحسين رحمها الله في شرح المختصر أن سائر الحقوق تنتقل الى الوكيل من المالك .

٣٦٣٥ ـ الأنه لا يصح النيابة فيه (٢) وسائر الحقوق تجوز البيابة فيها فنعلقت

(١) في محتسر الفحاوي البضار حل ١٠٢) إن التسم في عقرق الديج مسن الاستحقاق والمطالبات في العبوب في ذلك الوكبل لا الموكل وكذلك الوكالة بالثيراء .. والوكالة بالاجارة كالوكالة بالشراء

والبيع في جميع ماذكرناه . (٢) الظاهر أن الضمر يعود الى حكم العقداي انتقال المالك كما يستفاد من تفرقة الحنفة بين حكم العقدو حقوقه في باب الوك لذريد العمالصنائع الكاساني جـ٢ص٢)

- 110 -

فصـــل حق الوكيل في حبس السلعة

٣٩. ٣ ـ وللوكيل حيس السلعة حتى يستوفي الثمن من الموكل ، لأنه كالبائع

٣٦٣٧ _ وقال زفر رحمه الله تعالى ليس له حبس السلعة .

في حق الموكيل .

فصـــل

هلاك السلعة في حبس الوكيل

٣٩ - وحكي عن ابي يومف رحمالله تعالى انها تهلك بالاقل من قيمتها ومن الدين.
 ٣١٠ - وعن زفر رحمه الله تعالى انه بضمن ضمان المعصب لأنه ليس له حسه.

نفسل

٣٦٤١ ـ ولو وكله بشراء ثوب او دابة لم يجز حتى ينسبه الى جنس ، وابس كذلك بني آدم لانهم جنس واحد، وانها يفرق بينهم البلدان .

ياب(۲)

فيها يلزم الموكل وما لا يلزمه من الأحكام

 (١) اشارة الى كتاب مختلف الرواية الذي ترجع اشارات السمنائي لليه تسبب الى ابي الليث السعر قندي لا الى العلاء السعر قندي مصنف تحقه الفقهاء.

(٢) في نسخة قليم كتاب.

١٤٧ - الوكيل بالحصومة والتبض اذا اثر حند القاضي ان الموكل قبض الحق او ابرأ .نه برىء الغرم وقبل في حقه وحق الموكل ، وان افر حند غبر القاضى لم بلزم الموكل ولم يكن للوكيل بعسد ذلك المخاصمة ،

لأنه خرج من الوكالة ، وهــذا قول ابي حنيفة ومجد رضي الله تعالى : عنهما .

٣٦٤٣ ـ وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في احسد قوليه بجوز اقراره في الحالين ويلزم الموكل .

١٤٤ - وقال زفر والشافعي رحمها للمنعالى لا مجوز اقراره في الحالين ولايلزم
 الموكل لأن ذلك ليس مقتضى الخصومة واقرار ببطلان الخصومة .

١٤٥٠ وابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قال الاقرار احسد جوابي الدعوى
 يصح من الوكمل كالانكار .

فصيا

٦٣٤٦ ـ واذا وكله بالبيع فباع بقليل النمن وكثيره فهو جائز عندا في حنيفة رحمالله تعالى .

٣٦٤٧ - وكذلك إذا إنا بالعروض والنقد والنسنة.

۱٬۱۸۸ و د والسامعي د چور ذات حتى يکول پمش ايمن اللَّ وما يلمان النام قده

٣٦٤٩ ـ. ولا بجوز بالعروض ولا بجوز بغير الكهان .

٣٦٥٠ ـ وقد روى القدوري في تجريده في الشراء عن ابي بوسف رحمه الله تعالى روايتن مثل ما قاله في البيح .

- 787-

14.1

اختلاف الوكالة بقبض الدين عن غيرها

. ٣٩٩٩ ـ وقال ابــوحنيفة : الوكالة بقيض الدين ليست كالوكالة بقبض شيء بعينه ، وانها عي داخلة في باب المبادلة ، فهي كالوكالة بالبيع ومن اصحابنا من قال : تسمع البينة فيما هو بعينه ، وفيما ليس بعينه وانه خصم اذا وكل بالقبض .

٢٧٠١ ـ وعند الثلاثة لم يعرأ.

٣٩٩٧ . وإذا وكل بالخصومة كان له أن يقبض عند علمائنا الثلاثة .

٣٩٨ _ وقال زفر _ رحمهم الله تعلى _ ليس له أن يقبض الا باذنه (١) ٢٩ يهم. وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ولا محتاج عند الجميع الى الديعد

بيئة بالركالة على كل خصراذا كانت عامة في كل حق قبل الناس. ١٠٠٠م ـ فلو قبض وتلف انين ارلم بيراً الغرم -

٧٠٧٧ ـ ولو قدم الوكيا وجلا و دعى عليه حفا لموكلته واقام بذلك بيشة

فشهلت بالدين والوكالة معا ، فن اسمحابنا من قال في ذلك قياس واستحسان : القياس الذلا يقبل البينة الآ أن نشهه بالوكالـــة أولا

(١) في نسخة قليج: يأذنه وقوء .

وهو قول زفر ، والاستحسان ان يقبل ذلك ، حكى ذلك ابو موسى في مختصره في الوكالة .

٣٠٠٣ ـ وقـال الخصاف في ادبه للقضاء على قول ابي حيفة لا يقبل حسى تثبت الوكالة اولا ، لانه ليس بحصم عن صاحب المال الا بعد

> ٣٧٠٤ ـ وقال ابو يوسف تقبل الشهادة على الامرين جميعاً . ٥٠٠٥ ـ وكذلك الوصى ذلك.

اثبات الوكالة .

٣٧٠٦ ـ وكذلك الوارث بدعي ان اباه مات ولا وارث له غــره ، وان له عنى هذا الرجل اوفي بده ضيعه ويثبت الوفاة والميراث ببينة واحدة .

ادعاء وكالة عن غااب

١٧٠٧ . وأو أدعى (١) وكالة عزغالب وأرادالياتها عنه القائسي لم يجز الاان

بكون معه خصم حاضر ، يدعى عليه حقا ، لانه قضاء على غالب . ٣٧٠٨ ـ وقال ابن ابي ليل تسمع ببيئة وبمكم له بالوكالة والا لم يكن معه _

٣٧٠٩ ـ وهو أرل الشافعي.

٣٧١٠ ـ وان كانت وكالة على رجل معين لم يكن له أن محاصم غيره .

٣٧١٦ ـ وان وكنه عند القاضي ثم غاب كنن له اب يخصم في ساثر الحقوق (١) في نسخة المعهد ومنبخ: وذل اصحابنا لو ادعى .

بض ماله ، فان ابا حنيفة عليه من الناس على مانقدم بيانه . وكله بقبض ماله عليه . علف ام لا ؟ ٣٧٣٩ ـ وحكى ابو الليث عن ابي يوسف رحمها الله تعالى انـــه اجازوكالة ، عن اليمين امره بدفع المال الحاضر للنساء ومنع في الرجل ، وان ابن ابي لبلي اجاز ذلك البكر دوك الثيب والرجل في خلافه لاصحابنا (١) توكيل اثنين ٣٧٣١ ومن وكل اثنين بالخصومة او فضاء ديونه جاز لأحدهما فعل ذلك لوكيل أن يقيم البينة على بلا، ولا بثبت الحق ببينة ٣٧٣٣ ـ وقال زفر رحمهم الله تعالى لايجوز الا ان يجتمعا على ذلك . ٣٧٣٤ ـ وانفقوا على انه لو وكامها بالقبض لم يقبضا الاجميعاً. الوكيل أمين ١٠١٠ - والموكيل امهن فيها في يده ، والقول قوله في هماع المال وتلقهووده حمًا ولا بعدل شاهداً على صاحبه لأنه لاثب من الموكل في البه والتصرف . ۽ الناس س الوكالة ببيع سلعة ٣٧٣٦ وان وكنه ببيع سلمة فباهها وقبض ثمنها فتلف الثمن ثم استحق

(١) المقصسود بهذه المبارة على مايظهر كتاب مختلف الرواية لأبي الليث

وجمن الخصومة بالخاف

ه عند من لم بجزاقراره

3/

الطالب واستحلف ، أن البمين لانجب على الوكيل ،

ه ٢٧٤ - وقالوا لو وكل وجلب بطاب حقوقه والحصومة فيها ، فحضر احدهما ومعه خصم فهو و مبل في خصرمته و إثبات الحق عليه ، الا ازه لايد في دون ماحبه ،حكى الحصاف ذلك من عبر خلاف ، وهو على الخلاف المتقدم بلا شك نبه ، والله تعالى اعلم .

ما يبطل الوكالة

٣٧٤٦ - اتفق أصحابنا رحمهم الله تعالى على أن الوكالة نبطل بدوتكل واحد منهما ، وانها لانورث .

٣٧٤٧ ـ وان بــــاع الموكل ما دكل عليه بيعه بطلت الوكالة وان لم يعلم الوكيل بذلك لانه زال ملكه منه (١)

عال الوكيل وهو لا يعلم

٣٧٤٨ ـ وان عـــزل الوكيل وهو لايعلم لم يهزل حمدًا وكذلك إن عزك

(١) يمكن تعيم حكم هذه الفاهدة أن نقول ادا عام الموكل بايقاع ماركل به انقضت الوكالة وان لم يعلم الوكيل بذلك.

المبيع رجع على الوكيل ثم رجم الوكيل على الموكلُ. ٣٧٢٧ - وقال الشافعي رحمه لله لعالى برجع على الموكل لان السيع له وقع .

هل للوكيل أن يوكل غيره؟

٣٠٣٨ وليس للوكيل ان يوكل غيره بمطلق الوكالة عنه (١) ٣٧٣٩ قال ابن أبي ليلي مجوزه أن بوكل عِطلق الوكالة له ، وانفق الجميع على انه لو قال افعل ماثرى او اجاز ما صنع فله ان يوكل منشاء . ٣٧٤٠ وقال اصحابنا : لو باع بحضرة الموكل واجاز ماصنع جاز وكان كأنه هر الذي تولى ذلك . ٣٧٤١ ـ وقال زنو لايجوز .

٣٧٤٣ ـ وادا جَمَل الله ان يركل ذيره ومات صاحب الحتى بطلت الوكالة منهمها جميعاً ، فاذا مات الركبل الاول فالثاني على وكالمته,وكذلك ان اخرج الموكل الأول فالثاني على وكالله . (٢)

٣٧٤٣ ـ وان اخرج الوكيل الايل الثاني من الوكالة فهو اخراج.

٣٧٤٤ - ومنى ثبت ألحق على المطلوبوة ل : حلف الوكيل انع لايملم ان ح الطالب قبض حمَّه، مني، ألا يسمن على الوكيل، والنقال: اريد يمين الطالب حتى اسمُ الى الوكبل قبل له : ادفـــع الى الوكبل واتبع (١) مختصر الطحاوي، مر ١٠٨ ـ ١٠٠

(٢) هذا معناه أن الوكيل الثاني يعد وكيلا اللموكان

المبيع رجع على الوكيل ثم رجع أأوكيل على الموكل . ٣٧٢٧ ـ وقال الشافعي رحمه لله لعالى يرجع على الموكل لان الميم له وقع .

.___

هل للوكيل أن يوكل غيره؟

۳۰۳۸ و لیس للوکیل ان یوکل غیره به مطلق الوکاله عنه (۱)
۳۷۳۹ قال این ایی لیلی مجوز اه ان یوکل بمطلق الوکالة له ، واتفق الجمیع
علی انه لو قال افعل مائری او اجاز ما صنع فله ان یوکل منشاه .
۳۷۶ و قال اصحابنا : لو باع بحضرة الموکل و اجاز ماصنع جاز وکان
کانه هو الذی تولی ذلك .

٣٧٤١ ـ وة أ، زفر لابجوز .

فصــــل

٣٧٤٢ ـ وادا جعل البه أن بركل فيره ومات صاحب الحق بطلت الوكالة منهـ الجميعاً ، فاذا مات الوالجل فالثاني على والالتماو كالنك أن الخرج الموكل الأول فالثاني على وكالله . (٣) - وإن الخرج الموكل الأول الثاني من الوكالة فهو الحراج .

ا م

۲۷۱۵ و منی لبت الحق علی المطلوب وقل: حلف الوکیل انب لایملم ان الطالب قبض حقه منی، فلا بعین علی الوکیل ، وانقال : اربد بعین الطالب حتی اسلم الی الوکیل قبل له : ادفی ما الموکیل واتبع (۱) مختصر الطحاری ، ص. ۱۰۸ - ۱۰۹

(٢) هذا معناه إن الوكيل الثاني بعد وكبلا اللموكل :

الطالب واستحلف ، لأن البدين لانجب على الوكيل ،

مـــل

٣٧٤٥ وقالوا لو وكل رجل بن بطاب حقوقه والمحصومة فيها ، فحضر احدهما ومعه خصم فهو و كبل في خصرمته و إثبات الحق ءايه ، الا انه لايقبض دون صاحبه ، حكى الخصاف ذلك من عبر خلاف ،

باب ما يبطل الوكالة

٣٧٤٦ - اتفق أصحابنا رحمهم الله تعالى على أن الوكالة تبطل به وتكل واحد منها ، وانها لاتورث .

نو___

٣٧٤٧ ــ وان بــــــاع الموكل ما وكل عليه ببعه بطلت الوكالة وان لم يعلم الموكيل يذلك لااء زال ملكة منه (١)

نصن

عزل الوكيل وهو لا يعلم

٣٧٤٨ ـ وان عسـزل الوكبل وهو لابعلم لم يعزل عمدنا وكذلك ن عزل

(١) يمكن تعميم حكم هذه الفاعدة بأن نقد ل أد عام الموكل بابتاع ماركل به انقضت الوكالة وان لم يعلم الوكيل بذلك .

- 111

~,\1.7

المبيع رجع على الوكيل ثم رجع الوكيل على الموكل. ٣٧٢٧ - وقال الشافعي رحمه الله لعالى يرجع على الموكل لان البيع له وقع .

هل للوكيل أن يوكل غيره؟

٣٠٣٨ وليس للوكيل ان بوكل غيره بمطلق الوكالة عنه (١) ٣٧٣٦ قال ابن ابي ليلي مجوز احمد يوكل عطلق الوكالة له ، وانفق الجميم على انه لو قال افعل ماثرى او اجاز ما صنع فله ان يوكل منشاء . ٣٧٤٠ - وقال اصحابنا : لو باع بحضرة الموكل واجاز ماصنع جاز وكان

كأنه هو الذي نولى ذلك .

٣٧٤١ ـ وقال زفر لانجوز.

٣٧٤٢ ـ وادا جيل اليه ان يوكل غيره ومات صاحب الحق بطلت الوكالة منهما جميعاً ، فاذا مات للوكيل الأول فالثاني على و كالتدوي لماك

أن اخرج الموكل الأول فالثاني على وكالته . (٢)

٣٧٤٣ ـ وان اخرج الوكيل الاول الثالي من الوكالة فهو اخراج.

٣٧٤٤ - ومتى ثبت الحق على المطلوب وقال : حلف الوكبل انب لايرلم ان الحالب قبض حمَّه مني، فلا يمن على الوكيل ، وانقال: اربد يمين الطالب حتى اسلم الى الوكيل قبل له : ادف_ع الى الوكيل واتبع

(۱) مختصر الطحاوي ، ص ۱۰۸ ـ ۱۰۹ (٢) هذا معناه ان الوكيل الثاني يعد وكيلا للموكل:

الطالب واستحلف ، لأن اليسن لانجب على الوكول ؟

٣٧٤٥ ـ وقالوا لو وكل رجلــــين بطاب حقوقه والخصومة فــها ، فحضر احدهما ومعه خصم فهو و عبل في خصومته و إثبات الحق عايه ، الا انه لايقيض دون صاحبه ،حكى الخصاف ذلك من غير خلاف ، وهو على الخلاف المتقدم بلا شك فيه ، والله تعالى اعلم .

ما يبطل الوكالة

٣٧٤٦ - اتفق أصحابنا رحمهم الله تعالى على أن الوكالة تبطل بدوتكل واحد منهما ، وانها لانورث .

٣٧٤٧ - وأن بساع الموكل ما وكل عليه بيعه بطلت الوكالة وأن لم يعلم الوكيل بذلك لانه زال ملكه منه (١)

عزل الوكيل وهو لا يعلم

٣٧٤٨ ـ وان عـــزل الوكيل وهو لايعلم لم ينعزل حمدها وكذنك ،ن عزل 📆

(١) يمكن تعميم حكم هذه الفاعلة بأن نقول اذا فام الموكل بايقاع ماوكل يه انقضت الوكالة وان لم يعلم الوكيل بذلك.

العالب واستحلف ، لأن البعين لا عب على الوكيل ؟

نصـــــــا ،

۳۷۶۵ وقالوا لو و كل رجل بن بطاب حقوقه والخصومة فيها ، فحضر احدهما ومعه خصم فهو و / بل في خصرمته و إثبات الحق عايه ، لا انه لايقبض دون صاحبه ، حكى الخصاف ذلك من عبر خلاف ، وهو على الخلاف المنقدم بلا شك فيه ، والله تعالى اعلم وهو على الخلاف المنقدم بلا شك فيه ، والله تعالى اعلم

با*ب* ما يبطل الوكالة

٣٧٤٦ - اتفق أصحابنا رحمهم الله تمالي على أن الوكالة نبطل بدوتكل واحد منهما ، وانها لاتورث .

نصـــل

٣٧٤٧ ـ وان بـاع الموكل ما وكل عليه بيعه بطلت الوكالة وان لم يعلم الوكيل بذلك لانه زال ملكه منه (١)

عزل الوكيل وهو لا يعلم

٣٧٤٨ ـ وان عـــزل الوكيل وهو لايعلم لم ينعزل حملها وكذلك إن عزل

(١) يمكن تعميم حكم هذه الفاعدة بأن نقول اد عام الموكل بايقاع ماوكل به انقضت الوكالة وان لم يعلم الوكيل يذلك.

- 771.

المبيع رجع على الوكيل ثم رجع الوكيل على الموكل . ٣٧٣٧ - وقال الشافعي رحمه .لله لعالى يرجع على الموكل لان البيع له وقع .

مسل

هل للوكيل أن يوكل غيره؟

۳۰۳۸ ولیس للوکیل ان یوکل غیره بمطلق الوکالة عنه (۱)

۳۷۳۹ قال ابن ابی لیلی مجوز اه ان یوکل بمطلق الوکالة له ، وانفق الجمیع
علی انه لو قال افعل ماثری او اجاز ما صنع فله ان یوکل من شاء .

۳۷۶ - وقال اصحابنا : لو باع بمفرة الموکل واجاز ماصنع جاز وکان
کانه هو الذی تولی ذلك .

٣٧٤١ ـ وة ل زنو لايجوز .

٣٧٤٣ ـ وادا جمل أليه أن يركل غيره ومات صاحب الحق بطلت الوكالة منها حميها و كالنه وكذلك منها جميعاً و فافا مات الوكيل الادل فالثاني على وكالنه وكذلك أن اخرج الموكل الاول فالثاني على وكالنه .(٣)
٣٧٤٣ ـ وإن اخرج الوكيل الاول الثاني من الوكالة فهو إخراج .

(٢) هذا معناه أن الوكيل الثاني بعد وكيلا المموكل :

. .

٣٧٥٥ ـ هذا اذا علم بذلك بعد الولاية ، في همله وان كان في غير عمله وقبل ولايته لم محكم بعلمه ،

۳۷۰۹ ـ وهذا قول اني حنيفة رحه فه تعالى مع غير خلاف عله . ۳۷۵۷ ـ وقال ابو برسف و كه والشافعي وغسيرهم رحمهــم الله تعالى :

ذلك كله ســـواه ، وبجوز الحكم بـما عليه فى جميع (الامور) الا الحدود خاصة .

٣٧٥٨ - وحكى ابو ، وسى فى مختصره بان من أصحابنا من قال يحكم بما علمه فى الحدود أيضاً ، وحكى ان مالكاً فال لا يحكم بعلمه فى شىء اصلا .
٣٧٥٩ - وقد حكينا عن مجد بن الحسن رحمه الله تعالى انه قال ذلك ايضا ،
وانه قال اذ قال الحاكم ان هذا قد اقر عندي بالزنا فارجه وه لم سع
الناس ذلك ولم يرجم ، قال وليس هذه الطاعة لخلوق بعد النبي مجد
صلى الله عليه وسلم ، والرمه ، صحابنا انه لا بجوز قضاء قاض

فص___ا ،

٣٧٦٠ ـ وكل من لا يقضي له الفاضي الابتدان مجلف المدمي فان الوكالذبه الاتصلح وهذا كاناره بالعب، واخذ قشفعة، واستيفاء ما يحكم به حسلي المليت، وهذا بجيء عسلي قول بي يوسف ، ومسا روى عسن الي حنيفة .

٣٧٦١ وذكر في الحصاف مسألة الرد بالعب انه لاتصح الوكالة به مسن غير خلاف ذكره.

٣٧٦٢ ـ وذكر الطحاوي مسأله العب والشفعة رذكر الحلاف في ذلك أنه لاعكم له حتى يجلف هندأبي يوسف، وهند في حنيفة محكم الأأن نفسه بغير علم الموكل فهو على وكالنه حتى يملم . ٣٧٤٩ ـ خلاف الشافعي رحمه الله تعالى في الفصاين جميعاً .

> فصــــل جنون الموكل وردته

۳۷۰- ولو جن الموكل جنوناً مطبقاً او ارتدو لحق بدار الحرب بطلت الوكالة . وان رجع الموكل مسال لم ترجع الوكالة .

مسنل 🛰

جنونه ساعة بحرج وكيله لأنه بمنزله النوم والاغماء، والقياس ٢٧٥١ - ولوجن ساعة لم يخرج وكيله لأنه بمنزله النوم والاغماء، والقياس يوجب خروجه من الوكالة (١).

فصــــل ارتداد الوكيل

٣٢٥٢ ـ وكذلك الوكيل لوكان هو المرلد نقد خرج من الوكانة ، ٣٧٣٣ ـ وقال مج بن الحسن : يعود وكيلا اذا عاد مسايا كن ملك، لم يزل هن شئ كما زال ملك المركل .

فصـــل

علم القاضي بالوكالة ٣٧٥٤ - وافاعلم للقاضي بأنه وكيل الفذاء الوكالة وأمر الخصوم الزيدينواله، كفتك السفها لعال صوفهما الوكاة لان علمه طريق الحالجات الحق كالبهنة.

(١) الظاهر وجوب التنم تمة قان جنوز ساعة امن فريعيد، مجنوع من قبل لايعلد جنوناً ما لميثيث كونه تقدمة جنون لاحق وعرضا من اعراضه ، والانهو وتوقع عصبي عارض فقياسه على النوم والاغماء وشرهما من الموارض الطبيعية الموقتة صحيح الماجنون المعامجنونه ساعة المن عهد حنون سابق لا تقيم محددة .

- 777 -

- 114 -



تحقيقالزان الفيقهي

الفروق

اسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري الحنفي

فادى احدهم شيئا منه رجع على صاحبه بنصف ما ادى ثم رجعا(۱) على الثالث بثلث ما ادى ، وكذلك لو كاتب(۱) عبدين على الف درهم وجعل(۱) كل واحد كفيلا(۱) عن صاحبه فها ادى احدهم كان له الرجوع على صاحبه بنصف ما ادى .

ولو اشتريا من رجل عبدا بالف ، وضمن كل واحد الثمن عن صاحبه ، اوكان لرجلين على رجل^(۱) الف درهم وكل^(۱) واحد كفيل عن صاحبه ، فها ادى احدهما لا يرجع على شريكه بشيء ، الا^(۱) ان يزيد على النصف فحينئذ يرجع عليه .

والفرق أن في الكفالة الجهة جهة واحدة هي الكفالة ، وليس بعضها اصل (١٠ وبعضها كفالة) فاذا(١٠ كانت الجهة واحدة استويا فيه ، فها أدى أحدمها وقع عن نفسه وعن صاحبه فرجع (١٠٠ عليهما ، وكذلك في الكتابة الجهة جهة (١١٠ واحدة ، لان جميع المال مضمون على كل واحد (١١٠ بالكفالة ، أذ (١٠٠ أبو لم يجعل كذلك لكان بعضه (١١٠) أصلا وبعضه (١١٠ كفالة ، والكفالة بمال الكتابة لا تجوز (١١٠) ، فاستويا فيه ، فها أدى أحدهما وقع عن (١١٠) نفسه وصاحبه .

وليس كذلك في الشراء والذين ، لان الوجوب هناك جهنان ^{١٨٨} بذنف على الاصل ، لانه بالاصل وبعضه بالكفالة عن صاحبه ، فإذا ادى شيئا وقع عن الاصل ، لانه

والفرق ان في الوكانة ايجاب حق(١٨٨ لنفسه على الموكل ، وهمو (تنفيذ اقراره ١١١ ٪ (١١) ني (روند جعال ۽ (۱) وب داکله (١٢) في ب وادا ، (٢) في ب دعن ١ (۱۳) في ب و وادي ا (٣) في ب روبعضهم ١ (١٤) في القضاء (٤) في أو لرجع 🗘 (١٥) في أو أداره ١ (٥) ني ب د کيا ، (١٦) الزيادة من ب (٦) ق أد فلا يلمه ما بين القوسين ليس موجوداً في (ب) (٧) في أو على (١٨) في أو الحق ا (A) في إ ر والفرق ان في الكتابة ؛ (١٩) في ب ويتعقد اوامره ، (٩) الزيادة من (ب)

آكد(١) من الفرع حتى يزيد على(١) النصف ، اذ لوجعلنا بعضه(١) عن الكفالة

ليرجع (^{١)} على شريكه لكان لشريكه ان يرجع عليه بما(^{١)} يؤدي ، (افلا فائدة) فيه ، فجعلناه مؤديا عن نفسه ، فاذا زاد على النصف وقع عن^(١) شريكه فرجع عليه .

(^ووجه آخر ان في الكفالة^) والكتابة من حيث يجعل اداء بعض المال عن

وليس كذلك الشراء والدين ، لانا لوجعلنا له الرجوع على صاحبه فيا دون النصف لكان لصاحبه ان يجعل عنه فيقول : ان جعلته عن كفالته عني جعلته عن

كفالتي عنك حتى أرجع عليك ، فلم يكن له ان يجعله عنه فوقع الاداء عن نفسه

فإذا زاد على النصف لم يقدر أن مجعل صاحبه أداه (١٠٠ عنه ، لأنه لم يكن عليه الا

777 م الكفالة بالنفس والمال تصح بغير (^{١٧}رضا المكام ل عنه .

صاحبه لا يقدر صاحبه على ⁽¹⁾ ان يجعل اداءه عنه ، لان جميع المال واجب على كل (۱۰) واحد بالكفالة والكتابة (۱۱ من حيث) له ادلع (۱۱ البعض عنه واداء (۱۲) كل (۱۰)

الجميع فاذا (١١١دي بعضا) رجع عليه . ح

النصف فوقع عن صاحبه(١٦) فكان له الرجوع عليه .

والوكالة عن الغير بغير١٧ رضا الموكل لا يجوز .

140-11:3 (11) (١) في أدرجع ت (١٢) ني ٻ وواحدة ١ (٢) في أوكانت، (١٣) الزيادة من ب (٣) في أو فجعل ا (۱٤) ای پ دیعضیم ا (٤) في أد كفيل، (۱۵) في پ رويعضهم، (ە) ڧ أەرجلىن، (١٣) في الكريجوز، (٦) ڧارنكل، (۱۷) الى ب دالى د (٧) الزيادة من ب (١٨) في أرجهتين ا (٨) الزيادة من ب (١٩) الزيادة من ب (٩) في ب (واذا) (۱۰) ی ب و فیرجع ا

وبيعه وشرائه(١) او سماعُ البينة عليه ، وايجاب الحق على الغير بغير رضا الغير لا

وليس كذلك الكفالة ، لانه ليس فيه ايجاب حق على الغير ، ولا في ملكه ، وانما هو تحمل حق مضمون عنه ، وتحمل الحق(٢) عن الغير بغير رضاه جائز کها لو قضی دینه .

٦٧٧ ــ اذا(٢) كان على العبد دين او المدبر ، فكفل بإذن المولى عن المولى بمال ، ثم اعتقه المولى ، فاختار غرماء (·) العبد استسعاء (·) العبد ، لم يكن للمكنول له (١) ان يشاركهم في تلك القيمة ويتبعونه (١) بدينهم بعد المعتق .

ولوكان مكان العبد ام ولد فعتقت ، فان صاحب الكفالة يستسعيها مع غرمائها .

والفرق ان العبد يقبض رابته وصبة ، وكذلك المدبولاً بدليل انه يعتبراً ا خروجها من(١٠٠) الثلث ، ولوكان عليه دين مستغرق يسعى(١٠٠) في جميع قيمته ، فدل على انه يقبض رقبته وصية ، فاذا كان عليه دين وجبت(١١١) السعاية (١١٢ جل الدين ، لان الدين مقدم على الوصية فصار بقاء تلك السعابة" عليه كبقاء ۷۱ في آ د پيعونه ۽ (١) في ب د أو شراؤه ، (٨) في أ د الدين ، (٢) في ب د على ١ (۹) فی ب د بغیر ۱ (٣) في ب (واذا) (۱۰)فی ب دعن ، (٤) في ب وغير ١ (۱۱) في أوسعي ۽ (ع) في ب ا استيفاء ، (۱۲) في ب و وقت ۽ (٦) ليست موجودة في (ب)

- 181 -

(١٣) ما بين القوسين لبس موجوداً في (ب)

الرق ، لان المستسعاة(١٠ عند ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة المكاتب ، واذا بقي الرق صار هذا دینا(۱) وجب علی رقیق ، فکان اولی من دین المولی کیا لولم یعتقه . واما أم الولد فانها لا تقبض رقبتها وصية ، بدليل انها لا تسعى لغريم "ولا

لوارث ، فلم يكن الدين مقدما على عتقها " ، اذ لا يجب استبقاء الرق فيها فعتقت ، ووجوب(٠٠ الدين عليها بالكفالـة ، وعليهــا دين نفسهــا ، وصـــارت كحرة (١) اجتمعت عليها ديون ، فاشتركوا جميعا في تلك القيمة .

٦٧٨ _ اذا(١٧) كفل رجل (١٨ عن رجل بمال ولم يؤده (١١ لم يكن له إن يطالب

المكفول عنه بالدين ، حتى يؤديه . والوكيل بالشراء له ان يرجع على الموكل بالثمن قبل أن يؤدي .

والفرق ان طلب المكفول له لم ينقطع عن المكفول عنه ، بدليل ١٠٠٠ له ان ١٠٠٠ يأخذه به ، فلو جوزنا(١١٠ ان يأخذه(١٠١ به قبل الاداء لوجهنا عليه طلبين مختلفين بمال واحد وهذا لا يجوز .

وليس كذلك الوكيل ، لان طلب البائع عن الموكل ساقط ، لانه ليس له ان يرجع على الموكل ، لان حقوق العقد تتعلق بالعاقد ، فلو اوجبنا له الرجوع لم يؤد الى(١٣) ان يتوجه طلبان(١١) بمال واحد في حالة واحدة فجاز .

٩٧٩ ـ ولو امر رجلا خليطا(١٠٠) له ان ينقد فلانا الف درهم عنه ١٠٠٠ فنقده

الف درهم (١٧ غلة أو بهرجة) لم يرجع على الأمر الا بمثل ما أعطى .

و من رح به بالله بريان عنه رأنف ورهم رجع بألف (۱۸ ورهم بحقه) .

| ولو كذان مكذار المامور كفيل عنه بالف فارهم رجع بالمعت عارسم به | |
|---|-----------------------|
| (١١) الزيادة من (ب) | (۱) ني پ ۽ نسخه ، |
| (۱۳) في أو ياخذ ا | (٢) في أيدين، |
| (٣) ليست موجودة في ب | 🕥 في ب د الالف ارث ، |
| ((الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله الله الله الله الله الله الله ال | (٤) في أرعنقتها ، |
| ا (10) أفي الاخليط، (11) - في ب بياض، وكتب أبي الهسامش ال | (٥) ني أدرجت، |
| (١٩) - في ب بياض ، ونسب ب عسد مان . د بياض في الأصل ، | (٦) يا ني ب د کحجرا ، |
| دېپوس پارسن. (۱۷) ني ب د عليه ۱ | (۷) في ب د واذا ، |
| (۱۸) في ب رحميه . (۱۸) ما بين القوسين ليس موجوداً في (ب) | (٨) آليست موجودة في ب |
| | دفي في أولم يؤد ، |

(٩) في أولم يؤد،

(١٠) في أوانه لاء

« كتاب الوكالة »

٦٤٨ _ اذا^(۱) قال : لفلان علي الف درهم ، وانت وكبله في قبضها .
اجبر على تسليم الدين اليه .

ولو قال : هذا العبد لفلان ، وانت وكيله في قبضه لا" كيبر على تسليمه . ولو قال : انت وصي فلان . فإنه لا يجبر على تسليم العين والدين اليه .

والفرق بين هذه المسائل ان اقراره بالدين يصادف ملك نفسه ، لأن الدين يكه ن في الذمة ، وما في ذمته يكون ملكاً له " الى ان يقبضه صاحب الحق ، فصادف اقراره ملك نفسه فصدق فيه " .

وليس كذلك العين ، لانه ملك المقرله ، فصادف اقراره ملك غير، ، فلا يعمل اقراره .

واما الوصى فإقراره بالعين يصادف ملك غيره ، فلم يؤمر بدنعه ، رقراره بالدين يوجب ابطال حق صاحبه من القبض ، لأن الوصي ⁽³⁾ لا يقبض الا بعد موت الموصى ، وسقوط حقه من القبض بنفسه ، واقراره في اسقاط حق الغبر لا يقبل ، فلم يؤمر بالدفع اليه .

ووجه آخر وهوا" ان في باب الدين لوصدتناه في اقراره والزمناه بتسليمه"

| (١) في ب (فله) | |
|----------------------|------------------------|
| (٥) في ب الكومي ا | (١) في أ د ولو ، |
| (٦) ليست موجودة في ب | (۲) في أولم ا |
| (٧) في أ د تسليمه ۽ | (٣) ليست موجودة في (ب) |

717

اليه المايؤد الى ابطال حق الغائب ، لأنه اذا رجع فجحد الوكالة امكنه استيفاء حقه من الغريم ، واذا لم يؤد الى ابطال حق الغائب(" قبل اقراره .

وليس كذلك العين ، لأنا لو صدقناه والزمناه تسليم العين اليه لأدى الى المطال حق الغائب ، لأنه ربما يعود فيجحد ، فلا يقدر على استيفاء عين ملكه ، لجواز ان يكون القابض قد اتلف ذلك ، او غاب او تلف ذلك الشيء في يده ، ("فإن ادى" تصحيح اقراره والأمر بالتسليم اليه الى ابطال حق الغائب "السم

759 ـ اذا وكل رجلاً بأن يؤاجر (") ارضه فآجرها ، ثم فسخ الاجارة او قبلها بعيب (") بغير قضاء ، فإن كانت الاجرة مقبوضة لم يجز فسخه عنى موكله ، وإن كانت غير مقبوضة جاز .

ولو وكل رجلاً بأن يستأجر ارضاً فاستأجرها ، ثم ردها بعيب او فسخ العقد ، جان .

ولو وتن وكيلاً بالبيع والشراء لا يجوز للوكيل ان بفسخ على موكله القبض اولماً يقبض .

والفرق بينهما: أن الأجرة إذا كانت تبوضة فقد تعين ملك الأجر في الأجرة والأملكها، فصار هو بالفسخ ببطل ملكه، فلم يجيراً عليه، ووجب عليه ضيانه.

وليس كذلك اذا لم يقبض ، لأنه (١٠٠ لم يملك الأجرة ، وانما وجد سبب

| (٦) ليست موجودة في (ب) | (١) في ب د لم في ۽ وفي هامشها دبياض |
|---------------------------------|-------------------------------------|
| (٧) في أ د قبضا ولم ه | في الأصل ، |
| (٨) الزيادة من ب | (٢) في أ ۽ الغريم ، |
| (٩) في ب و فلم يجز ا | (٣) في أو نادي ۽ |
| (١٠) ني ب و لانه لانه و تكوار . | (٤) في أو فلم يصحه ه |
| | (٥) في ب و يؤجر ۽ |

« كتاب الوكالة »

٩٤٨ _ اذا^(١) قال : لفلان علي الف درهم ، وانت وكيله في قبضها .
اجبر على تسليم الدين اليه .

ولو قال : هذا العبد لفلان ، وانت وكيله في قبضه لا" يجبر على تسليمه .

ولو قال : انت وصي فلان . فإنه لا يجبر على تسليم العين والدين اليه .

والفرق بين هذه المسائل ان اقراره بالدين يصادف ملك نفسه ، لأن الذين يكون في الذمة ، وما في ذمته يكون ملكاً له " الى ان يقبضه صاحب الحسّ ، فصادف اقراره ملك نفسه فصدق فيه " .

وليس كذلك العين ، لأنه ملك المتوله ، فصادف اقراره ملك غيره ، فلا
 باحل اقراره .

واما الوصي فإقرار، بالعين يصادف ملك غيره ، فلم يؤمر بدنعه ، واقراره بالدين يوجب ابطال حق صاحبه من القبض ، لأن الوصي (الله يغفر الا بعد موت الموصى ، وسقوط حقه من القبض بنفسه ، واقراره في اسدط حق الغبر لا يقبل ، فلم يؤمر بالدفع اليه .

ووجه آخر صو(٦) ان في باب الدين لوصدقناه في اقراره والزمناه بتسليمه ٧٠٠

- 117 -

| (٤) في ب و فنه ۽ | |
|---|--------------------------------|
| (٥) ئي ب د لنوصي . (٦) ليست مرجودة في ب (٧) في ا د تسليمه . | (١) في أوولوء (٢) في أولم ، |
| 3 3 4 7 | (٣) 'سِت موجودة في (ب) |

اليه المايؤد الى ابطال حق الغائب ، لأنه اذا رجع فجحد الوكالة امكنه استيفاء حقه من الغريم ، واذا لم يؤد الى ابطال حق الغائب(" قبل اقراره .

وليس كذلك العين ، لأنا لو صدقناه والزمناه تسليم العين اليه لأدى الى الطال حق الغائب ، لأنه ربما يعود فيجحد ، فلا يقدر على استيفاء عين ملكه ، لجواز أن يكون القابض قد أتلف ذلك ، أو غاب أو تلف ذلك الشيء في يده ، ("فإن أدى" تصحيح أقراره والأمر بالتسليم اليه الى أبطال حق الغائب (المصححه) .

9.5 - اذا وكل رجلاً بأن يؤاجر (" ارضه فآجرها ، ثم فسخ الاجارة او قبلها بعيب (" بغير قضاء ، فإن كانت الاجرة مقبوضة لم يجز فسخه على موكك ، وإن كانت غير مقبوضة جاز .

ولو وكل رجلاً بأن يستأجر ارضاً فاستأجرها ، ثم ردها بعيب او فسخ العقد ، جاز .

ولو وكل وكيلاً بالبيع والشراء لا يجوز للوكيل أن يفسخ عنى موكله البض . اولم عقبض .

والفرق بينها: أن الأجرة إذا كانت مقبوضة فقد تعين ملك الأجر في أم الأَجَرَة والمُملكها، فصله هو بالفسخ بيطل ملكه، فلم يجبر(١٠ عليه، ووجب عليه ضهائه.

وليس كذلك اذا لم يقبض ، لأنه (١٠٠٠ لم يملك الأجرة ، وانما وجد سبب

| (٦) ليست موجودة في (ب) | (١) في ب ولم في ؛ وفي هامشها ربياض |
|------------------------------------|------------------------------------|
| (٧) في أبر قبضا ولم ١ | في الأصل ع |
| (٨) أنو بادة من ب | (٢) في أ و الغريم ، |
| (۹) ني ب و ننم بجز ا ادر ادر اي | (٣) في أ ﴿ فادي ، |
| (١٠) يې ب رالانه لانه ۽ تکوار . | (٤) في أو فلم يصحه ۽ |
| | (۵) في ب ديوجر ا |

« كتاب الوكالة »

٦٤٨ ـ اذا^(١) قال : لفلان علي الف درهم ، وانت وكيله في قبضها .
 اجبر على تسليم الدين اليه .

ولوقال : هذا العبدلفلان ، وانت وكيله في قبضه لا ٢٠٠ يجبر على تسليمه . ولو قال : انت وصي فلان . فإنه لا يجبر على تسليم العين والدين اليه .

والفرق بين هذه المسائل ان اقرار، بالدبن يصادف ملك نفسه ، لأن الدين يكون في الذمة ، وما في ذمته يكون ملكاً له " الى ان يقبضه صاحب الحق ، فصادف اقراره ملك نفسه فصدق فيه (") .

وليس كذلك العيَّل ، لأنه ملك المقرله ، فصادف اقراره ملك غيره ، فلا يعمل اقراره .

واما الوصي فإقراره بالعين يصادف ملك غيره ، فلم يؤمر بدفعه ، واقراره بالدين يوجب ابطال حق صاحبه من القبض ، لأن الوصي⁽⁶⁾ لا يقبض الا بعد عيت الموصى ، وسفوط حقه من القبض بنفسه ، واقراره في اسقاط حق الغير لا يقبس ، فلم يؤمر بالدفع اليه .

ووجه آجج وهوات ان في باب الدين لوصدقناه في اقراره والزمناه بتسليمه"

| (\$) في ب ﴿ فَنْهُ ﴾ | |
|----------------------|--------------------------|
| ره) في ب ر 'لموصبي . | (١) في أ ﴿ وَلُو ، |
| (٦) لبست موجودة في ب | (٢) في أولم و |
| (٧) في ١٠ (تسليمه) | (٣) لَيست مُوجودة في (ب) |

717

اليه المايؤد الى ابطال حق الغائب ، لأنه اذا رجع فجحد الوكالة أمكنه استيفاء حقه من الغريم ، واذا لم يؤد الى ابطال حق الغائب" قبل اقراره .

وليس كذلك العين ، لأنا لو صدقناه والزمناه تسليم العين اليه لأدى الى الطال حق الغائب ، لأنه ربما يعود فيجحد ، فلا يقدر على استيفاء عين ملكه ، لجواز ان يكون القابض قد إتلف ذلك ، او غاب او تلف ذلك الشيء في يده ، "فإن ادى" تصحيح اقراره والأمر بالتسليم اليه الى ابطال حق الغائب "المصححه".

٩٤٩ ـ اذا وكل رجلاً بأن يؤاجر (") ارضه فآجرها ، ثم فسخ الاجارة او قبلها بعيب (") بغير قضاء ، فإن كانت الاجرة مقبوضة لم يجز فدخه على موكله ، وان كانت غير مقبوضة جاز .

ولو وكل رجلاً بأن يستأجر ارضاً فاستأجرها ، ثم ردهـا بعيب او فسخ مقد ، حاذ

ولو وكل وكيلاً بالبيع والشراء لا يجوز للوكس أن يفَدَخ على موكله «قبض او لم عقبض .

والفرق بينهما: أن الأجرة إذا كانت مقبوضة فقد تعين ملك الأجر في الأجرة والاملكها، فصار هو بالفسخ يبطل ملكه، فنم يجيرا عليه، ووجب عاء مراء م

وليس كذلك اذا لم يقبض ، لأنه (١٠٠ لم يملك الأجرة ، وانما وجد سبب

| (٦) ليست موجودة في (ب) | (١) في ب ولم في ۽ وفي هامشها ۽ بياض |
|--------------------------------|-------------------------------------|
| (٧) في أو قبضا ولم ا | في الاصل : |
| (٨) الزيادة من ب | (٢) في أ د الغويم ، |
| (٩) ني ب د ظم يجز ١ | (٣) في أ د فادي ۽ |
| (١٠) في ب ولاته لانه ۽ تكرار . | (٤) في أ رفلم يصحه ، |
| | 1 -11 |

الملك ، فصار الوكيل بالفسخ يمتنع '' من التملك ، فصار كها لو امتنع من ابتداء العقد ، والدليل عليه الوكيل بالشراء اذا اشترى على انه بالخيار ثم فسخه فإنه يجوز ، لانه لم يبطل ملكه ، وانما امتنع من التملك '' ؛ واما الوكيل بالاستئجار فالمنافع باقية في ضهان المؤاجر '' ، بدليل انها لو فاتت على ملك المكرى ، ''والوكيل اذا' فسخ فهو قد امتنع من التملك '' ، فصار كها لولم يعقد .

واما الوكيل بالبيع والشراء فقد تعين " ملك الأمر في البيع و"شمنّ " فصار بالفسخ يبطل ملكه نلج يجير (العليه ، ووجب (الفسان عليه .

٦٥٠ ـ اذا وكله بأن يشتري له بدراهم يدفعها اليه طداماً فله أن يشتري
 الحنطة ودقيقها، ولو اشترى لحياً أو فاكهة لم يجز على الأمر استحساناً.

ولو حلف الا يأكل طعاماً (١٠٠ فأكل فاكهة إو لحماً حنث .

والفرق ان قوله : اشتر (۱۱) في طعاماً . لفيظ عمدوم اطلسق والمراد به الخصوص ، لأنا لو حملناه على عمومه لابطلنا التوكيل ، لأنه لا يجوز ان بقال ان المراد به جمع الأطعمة في العالم ، فصار المراد به بعضاً دون بعض ، وهو بجهول فلم يجز حمله على العموم ، فصار هذا لفظا (۱۱) عموم اطلق والمراد به الخصوص ، فانصرف الى الخصوص الحصوص الحنطة ودقيقها ، فاذا كانت دراهم كثيرة فالعادة حدت بأن (۱۱) ذلك القدر (۱۱ لا بشتري به الخبز ، واتما يشتري دراهم كثيرة فالعادة حدت بأن (۱۱) ذلك القدر (۱۱ لا بشتري به الخبز ، واتما يشتري

(۱) قِ أَه يَمْعَ ، (٨) نَيْ بِهِ ، تَشْبَيْعِ ، (٢) قِ أَه يَمْعَ ، (٣) قِ بِه ، تَشْبَيْعِ ، (٣) قِ بِه ، تَشْبَيْعِ ، (٣) قِ بِه ، النَّبِيرِ ، (٣) قِ بِه ، النَّبِيرِ ، (١٠) لِيسَت موجودة قِ (ب) (٢) قِ أَه المُشرَى ، (٤) قِ بِه ، النَّفْظ ، (٥) قِ بِه ، النَّفْظ ، (٥) قِ بِه ، النَّفْظ ، (٣) قِ بِه ، النَّفْظ ، (٣) قِ بِه ، بِنَك ، (٣) قِ بِه ، بِنَك ، (٣) قِ بِه ، بِنَك ، (٣) الزَيْدَة مَنْ بِه ، (١٤) الزَيْدَة مَنْ بِه ، (١٤) قِ أَه الايشتري ، (١٤) الزَيْدَة مَنْ بِهِ ، (١٤)

واما في اليمين(" فقد بقي اكل المسمى(" طعاماً,وترك اكل الجميع ممكن ، فأمكن حمل اللفظ على حقيقته وعمومه ، فلا يحمل على الخصوص ، فأي شيء أكله دخل في الاسم فحنث(" .

واذا باع الوكيل فاختلفا (الآمر : امرتك بألف درهم ، او بدنانير () ، او بحنطة ، او بشعير () ، وقال : \mathbf{k} ، بل امرتني بخمسين ديناراً . فالقول قول الآمر .

ولو اختلف المضارب بالمال(١١) (١٥ ورب المال) فقال رب المال : امرتك ان تعمل في البز او الحنطة ، وقال المضارب امرتني في جميع الاشياء فالقول قول المضارب .

والفرق ان مطلق الوكالة تنعقد ١٠٠ على الخصوص بدليل انه لوقال: وكلتك بكذا . فإنه يكون وكيلاً في حفظ ذلك الشيء فقط ، ولا يكون وكيلاً في التصرف فاذا ادعى زيادة ١٠٠ في التصرف فهو يدعى زيادة لا يقتضيها ١٩٠٠ ظاهر لفظه ، فلم يصدق ، لأنه يدعى زيادة تقتضي ١٠٠٠ خلاف مقتضى العقد ومرجعه .

⁽٩) في ب و ودنانير ، (۱) في ب ديانه ۽ (۱۰) في أو او شعير ١ (۱) في أدبها ، (١١) الزيادة من (ب) (٣) في أ و قرنته افترنت ، (١٧) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) (٤) في ب بياض ، وكتسب في الهمامش : (۱۳) في أو ينعقد : ر بياض في الأصل ٢ (۱۹) ني ب د تصرف د (٥) في ب (التميز ١ (١٥) في أولا تقتضيه ١ (۲) نيب د مايسمي، (١٦) في ب و لا يقتضيها ١ (٧) الزيادة من ب (٨) في ب و واختلط ،

الملك ، فصار الوكيل بالفسخ يمتنع () من التملك ، فصار كها لو امتنع من ابتداء العقد ، والدليل عليه الوكيل بالشراء اذا اشترى على انه بالخيار ثم فسخه فإنه يجوز ، لأنه لم يبطل ملكه ، وانحا امتنع من التملك () واما الوكيل بالاستثجار فالمنافع باقية في ضهان المؤاجر () ، بدليل انها لو فاتت على ملك المكرى ، (والوكيل اذا) فسخ فهو قد امتنع من التملك () ، فصار كها لو لم يمقد .

واما الوكيل بالبيع والشراء فقد تعين (*) ملك الأمر في البيع والنَّمَنُّ ، فصار بالفسخ يبطل ملكه فلم يجبر(⁽⁾ عليه ، ووجب(⁽⁾ الضران عليه .

• 70 - اذا وكله بأن يشتري له بدراهم يدفعها اليه طعاماً فله ان يشتري الحنطة ودقيقها، ولو اشترى لحماً أو فاكهة لم يجز على الأمر استحساناً .

ولو حلف الا يأكل طعاماً (١٠٠ فأكل فاكهة او لحماً حنث .

والفرق ان قوله: اشتر (۱۱۰ لي طعاماً. لفيظ عصوم اطلب والمراد به الخصوص ، لأنا لو حملتاه على عمومه لأبه لنا التوكيل ، لأنه لا يجوز ان يقال الا المراد به جميع الأطعمة في العالم ، فصار الراد به بعضاً دون بعض ، ودو مجهول فلم يجز حمله على العموم ، فصار هذا انتظ (۱۱ عموم اطلق والراد به الخصوص ، فانصرف الى اخص الخصوص ، واخص الخصوص الحنطة ودقيقها ، فاذا كانت دراهم كثيرة فالعادة جرت بان (۱۱ لك التدر ۱۱ الخيز ، والما يشتري به الخيز ، والما يشتري

| (پُنغ في ب ۽ فلم يجز ۽ | (١) في أ وبمنع ، |
|-----------------------------|-------------------------|
| (أ) في أ 1 نوجب ، | (۲) في ب و آلتمليك ، |
| (١٠) لُبست موجودة في (ب) | (٣) في ب و المؤجر ۽ |
| (۱۱) في أ و اشترى . | (٤) في ب د فالوكيل ان ، |
| (١٣) في ب (اللفظ) | (٥) في أ و التمليك ۽ |
| (۱۳) في ب (بانه ، | (٦) في ب و لم يملك ، |
| (١٤) في أ ﴿ لَا يَشْتَرَي ﴾ | (٧) الزيادة من ب |

بها الحنطة ودقيقها ، فانصرف اليه ، وإن كان درهما أو درهمين فالعادة جرت بأن(١) يشتري به(١) الخبر فالعرف (تقرينة أقرنت) به فانصرف اليه ، فلا يجوز غيره(١) عليه .

واما في اليمين (*) فقد بقي اكل المسمى (*) طعاماً وترك اكل الجميع ممكن ، فأمكن حمل اللفظ على حقيقته وعمومه ، فلا يجمل على الخصوص ، فأي شيء أكله دخل في الاسم فحنث (*) .

٩٠ - واذا باع الوكيل فاختلفا (١٠ فقال الأمر : امرتك بألف درهم ، او بدناني (١٠) ، او بحمسين ديناراً . الله و الأمر .

ولو اختلف المضارب بالمال (١٠٠ (عورب المال) فقال رب المال : امرتك ان تعمل في البز ار الحنطة ، وقال المضارب امرتنبي في جميع الاشياء فالقـول قول المضارب .

والفرق ان مطلق الوكالة تنعقد (١٣٥ على الخصوص بدليل الله لوقال : وكلتك بكذا . فإنه يكون وكيلاً في حفظ ذلك الشيء فقط ، ولا يكون وكيلاً في التصرف فاذا ادعى زيادة (١٤في التصرف) فهو يدعى زيادة لا يقتضيها (١٠٠ ظاهر ملفه ، فلم يصدق ، لانه يدعى زيادة تقتضي (١٠٠ خلاف متنضى العقد وموجه .

| (٩) فې ب د ودنانېر،، | (١) في ب د بانه ، |
|---------------------------------------|--|
| (۱۰) في أو اوشعير ، | (۲) في أديا، |
| (۱۱) الزيادة من (ب) | (ُسُمُ فِي أَوْ قَرْنَتُهُ افْتَرْنُتُ ، |
| (١٢) ما بين انقوسين ليس موجودا في (ب) | (٤) في ب بياض ، وكتب في الهـــامش : |
| (۱۴) في أوينعقد ۽ | و بياض في الاصل ، |
| (۱۱) في پ (تصرف) | (٥) في ب و التميز ، |
| (١٥) في أولا تقتضيه و | (۲) في ب د ما يسمى ، |
| (١٦) في ب الايتنضبها ، | (٧) الزيادة من ب |
| | (٨) فعي ب د واختلط ، |

وليس كذلك المضاربة ، لأنها تنعقد على العصوم ، بدليل انه لو قال : دفعت اليك هذا المال مضاربة بالنصف . اقتضى عموم التصرف ، فاذا ادعى رب٬٬٬ المال نوعاً من المال دون نوع فقد اقتضى٬٬٬ شرطاً زائداً على مقتضى العقد فلا يصدق .

٢٥٢ ـ اذا (٢) وكل ابو الصبي وكيلاً ببيع (١) مال الصبي فهات الأب بطلت وكالة .
 ولو ان الامام نصب قاضياً ثم مات لم ينعزل القاضي .

والفرق ان عقد الامام وقع لسائر الناس ، وهم من اهل العقـــ فجعــل كانهم تولوا بانفسهم ، فلا يبطل بموت الامام .

وليس كذلك الأب، لأن عقده وقع للصبئي، والصبي ليس من اهل العقد، فلا يجعل كان الصبي تولى بنفسه فبقي الأب هو الآمر، قاذا عات بطل امره فبطل أمر من يتصرف من جهته.

فإن قبل : فلو مات الابن وجب الا يبطل وتالته ، لأن الأمر باق 🖰 .

قلنا : وإن بقى الأمر الا⁽¹⁾ أن الملك البذي أنعقبد فيه التنوكيل قد زال بالموت ، فصار زواله بموته كزواله ببيعه ، ولو باع الموكل ما وكل ببيعه أنعزل الموكيل ، كذلك هذا .

٢٥٧ ــ ادا قال : بعه وإشهاد تنيه . نباعه ولم يشهد ، جاز .

ولوقال: بعه (۱۳ يخه وارتهن بثمنه ۱۳ مناع ۱۳ ولم يرتهن أم يجز ،

(۱) في ب دان، (۲) في ب دلان، (۲) في ادري، (۲) في ب دنياعه، (۲) في ب دنياعه، (۲) في ادرياني، (۲)

والفرق انه امره بالبيع والاشهاد ، فاذا فعل احدهما من غير ان يلحق به ضرر جاز ، كما لو امره بأن يبيع عبدين فباع احدهما .

وليس كذلك اذا قال له (۱) بع وارتهن ، لأنه فعل بعض (۱) ما امر (۱) به والحق به ضرراً (۱) ، فقد نص على عدم النزام (۱) حكمه ، فلم يجز (۱) عليه ، كما لو قال : اشتر (۱۷) لي عبداً تاماً . فاشترى (۱) له نصف عبد ، لم يجز عليه ، (۱) كذلك

و (اوجه آخر ان الرهن صفة للثمن (۱۱ الرغبات تختلف باختلاف الرهن ، لأنه اذا اشترى ودفع بالثمن رهناً (الرغب البائع في مبايعته ، فاذا لم يدفع بالثمن رهناً (الا يرغب في مبايعته ، فقد امره بأن يبيع بثمن موصوف ، فاذا باع بغير تلك الصفة والحق به ضرراً (۱۱ الم يجز ، كما لو امره بأن يبيع بدراهم جياد فياعه بزيوف ، فإنه لا يجوز ، كذاك هذا .

وليس كذلك الأشهاد ، لأنه ليس بصفة للثمن ، بدليل أن الرعبات (١٠٠٠ لا تختلف في البيع بالاشهاد وعدم الاشهاد ، فلم يأمره بثمن موصوف ، وأنما أمره بأن (١٠٠ يبيع بثمن مطلق ، وأدر بأمر آخر وهو الاشهاد ، فاذا بأع فقد فعل بعض ما أمره ببيعه (١٠٠) ولم يخالفه في ذلك فجاز .

٣٥٤ ـ اذا وكل رجلاً ببيع عبد له ، فباعه الأمر فرد عليه بعيب بقضاء "

| And the second s | |
|--|-------------------------|
| رئي ما بين الموسين ليس موجوداً في رب | () j top = 1(t) |
| (١٠) في أ د والفرق | (٢) نيست موجودة في ب |
| (١١) في ب و الثمن ، | ۱۳ (۳) في ب د امره به ۲ |
| (١٢) الزيادة من ب | (٤) في أوضره |
| (۱۳) في أو ضرره | (٥) في ب د الزام ، |
| (١٤) في أو الرغبات ، | (٣) ني ا و فلم يجبر ، |
| (۱۵) في ب د ان ۽ | (٧) في أ و اشترى ا |
| (١٦) في أو بعينه ا | (٨) الزيادة من ب |
| | |

قاض فللوكيل ان يبيعه .

ولو وكله بأن يكاتب عبده فكاتبه الأمر ، ثم عجز ، فرد في الرق لم يكن للوكيل ان يكاتبه ثانياً .

والفرق انه لما امره بالبيع فقد امره بشيشين بأن يعقد ، ويلتنزم حقوق العقد ، لأن عليه التسليم ١٠ فاذا باعه الأمر فقد فعل بعض ما أمر به وبقي الوكيل مأموراً بالتزام ٢٠ حقوق عقد يقع له ، وهو لا يصل الى ذلك الا بأن يعقد ، فكان له ان يعقد .

وليس كذلك الكتابة ، لأن الأمر بالكتابة أمر بشيء واحد ، وهو العقد ، لأن حقوق العقد "لا تتعلق بالوكيل ، لأنه ليس له أخذ مال الكتابة ، فاذا كاتبه فقد فعل جميع ما أمره به فانعزل الوكيل" ، كها لوقال : عزلتك .

١٥٥ ـ اذا باع الوكيل عبداً ثم قطع يده او قتله قبل التسليم فللمشتري
 أن يدفع الثمن ويأخذ العبد⁽⁴⁾ ويضمن الوكيل نصف قيمته .

ولو ان رجلاً باع عبداً^(۱) لنفسه نقطع^(۱) بده او قتله قبل النسسيم سقيط نصف انتمن .

(٢) في ب : بالزام ؛ (٧) في أ د توجب ؛ (٢) في أ د توجب ؛ (٣) في أ د لا يتعلق ؛ (٨) الذيادة من (ب) (٣) الزيادة من ب (٩) في ب : بحثر ؛ (٤) في ب د الشمن ؛ (١) في ب د الشمن ؛

خلفه ، كالأجنبي(١) لو(١) جني(١) عليه .

وليس كذلك لوقطع الموكل يده ، لأن هذه جناية لا توجب '' ضهاناً ، لأنا لو أوجبنا الضهان لاوجبنا عليه تسليم القيمة لحق (' العقد لاعدناه الى ملكه ، فكانت جنايته (') على ملك نفسه (وجنايته على ملك') نفسه لا توجب (' ضهاناً ، فقد فات المبيع لا الى خلف ، فلم يبق العقد (' لانتفاء (' ' خلفه فبطل ، كما لو مات قبل التسليم ، *

او نقول: لم يستفد(١٠٠ الملك من جهة الـوكيل وانمــا استفــاد من جهــة. الموكل ، فصار الوكيل كالاجنبي ، ولو جنى عليه اجنبي لم يبطل البيع .

واما الموكل فهو قار (۱۱۰ استفاد الملك من جهته ، وجنايته (۱۱۰على ملك نفسه ۱۲۰ توجب (۱۱۰ تفويت التسليم ، وتفويت التسليم يوجب عوده الى ملكه ،

نصمه سوجب متویت انستیم ، وتلویت انستیم یوجب در الفهان لا وجنایت علی ملکه لا توجب ۱۰۰۰ فیمان کا الفهان لا وجب ۱۰۰۰ فیمان این خلف، فیطن البیع کها لومات .

٦٥٦ الوكبل بالشراء اذا اشترى ولم يسلم الى الموكل فله الرد بالعبب .
 ولو سلم (١٠٠٠ الى الموكل لم يكن له أن يرده الا بإذنه .

والفرق انه لما رد، الى الموكل فقد زالت اليد التي استفاد بها التصرف فزاك

(١٠) في أوبيقاء ، (۱) في ب د کاجنبي ه (١١) في أولم يستفيد، (٢) في أ د ولو ١ (١٢) في أو فقد ۽ ہم (٣) في ب رجنا ، (١٣) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) (٤) في أو لا يوجب ، (۱٤) ق أويوجب ۽ (ه) في ب د بحق ١ (١٥) في أو لا يوجب روم في أوجناية ، (١٦) في أو نوجب ه (٧) ما بين القوسين ليس موجوداً في (ب) (١٧) ني ادلانوجه، (٨) في أو لا يوجب، (۱۸)ق ب د سلمه د (٩) في ب وللعقد،

ذلك التسليط ، فلم يكن له التصرف(١) الا باذن جديد .

واذا كان في يده بعد فقد بقيت اليد التي استفاد بها النصرف ، فبقي جواز التصرف وان(٢) زال التسليط ، كالمولى اذا حجر على عبده المأذون والمال في يده ، جاز اقراره ، ولو انتزع المال من يده لم يجز اقراره ، كذلك هذا .

وجه آخر أن يد الموكل لم (اتعده للبائع") ، بدليل ان الموكل لو اراد أن ينتزعه من بده لم يقدر عليه ، فهو بالرد يزيل يداً لم تعده (٣٠) للبائع (ا) غلم يجز ، كما لو اشترى شيئاً ثم باعه من غيره ، ثم اراد أن يرده بالعيب على البائع الأول لم يكن له ذلك ، كذلك هذا .

وليس كذلك ذا لم يسلم ، لأنه بالرديزيل بدأ قد (١٠) افاده البائع (١٠) في عقد تُملق (١٠) حقوقه فجاز ، كما لو اشتراه لنفسه (١٠) .

70٧ ـ ولو^(١١) وكله ان يشتري^(١١) له حنطة من العراء^(١٢) فاشتراها واستأجر هالاً لبحمله الى منزله استحق الأجر^(١٢) على الأمر استحساناً.

ولو الشترين حنطة من قرية بعيدة من المصر واستأجر حمالاً ١٩٥ لينشبا اليه لم ١٧٠ يولد الأجر .

والفرق ان العادة جرت بأن الرجل يشتري الحنطة من(١٠ المصر ، وينفئه الى

| (٩) في أو بنف ، (٠) لا وبنف ، (١١) في بو ، اذا وكله ليشتري ، (١٣) في أو العراد ، وفي ب و القرى ، (١٣) في ب ، الأجوة ، (١٤) في النسختين ، هملو، ، (١٥) ، في ب ، ويلم يلزمه ، (١٦) في ب ، ويلم يلزمه ، (١٦) في ب ، ويلم يلزمه ، | () "نويانة من ب (۶) في أ دواذا و (۳) في أ دلم يعده البائع و (۵) خي ا دلم يغده و (٥) خي ا دلم يغده و (٥) أن ا د قراره و (٧) الزيادة من ب (٨) في أد تعليق و |
|---|--|

بيته فصار كالمنطوق(١) به وتعيينه(١) بالعرف كتعيينه(١) بالنطق .

وليس كذلك خارج المصر ، لأن العادة لم تجر بأنه يشتري الحنطة من القرى(** ، وينقل لأنه ربما (متنقل وربما يترك عناك ، فلم توجد(*) قرينة تدل على انه اراد به الاذن في النقل ، فصار متبرعاً فلا يرجع عليه بالكرى(**)

٩٥٨ _ اذا وكله بأن يشتري له عبداً ودفع اليه الدراهم فاشتراه ولم ينقد الثمن حتى هلك في يده فله أن يأخذ الثمن من المركل ثانياً ، فإن اخذه فتلف لم يرجع على الآمر ثانياً ".

ولودفع مالاً مضاربة الى انسان ، فاشترى شيئاً ، فتلف المال قبل دفعه الى البائع ، فالمضارب الرجوع على (١٠ وب المال ، ١٠ فإن رجع فتلف في يده قبل ان ينقده للبائع فله ان يرجع ثانياً ١٠٠ (١٠ وثالثاً ورابعاً وخامساً ١٠٠ .

والفرق أن في باب الركالة ما قبضه الركيل كان مضموناً له (۱۱) على الموكل ، الأن صحة الوكالة بضيان منعقد (۱۱) بين الوكيل والموكل ، بدليل أن ما لا يجوز أن كون مضموناً للوكيل على الموكل لا يصلح (۱۱) التوكيل به ، كمسلم (۱۱) وكل مسلماً بأن يشتري له خراً لا يجوز ، وبدليل أنه لولم يدفع اليه الثمن وأمره بشرائه فإنه يصح ، فدل أن صحة الوكالة بضيان منعقد (۱۱) بين الوكيل والموكل ، فوقع العقد بمضمون في ذمة الوكيل فرجع (۱۱) به على الموكل فالماكل فقد الوكيل فقد الوكيل فقد الوكيل فرجع (۱۱) به على الموكل فقد (۱۱) بين الوكيل فرجع (۱۱) به على الموكل والموكل الموكل المو

| (١٠) ما بول عنوسين موجود، في (ب) | (١) في أ وبالمنظوق • |
|---|----------------------------|
| (١١) ﴿ فِي سَ وَ ثَانِكَ وَكَذَلَكُ فِي الرَّابِعِ وَالْحَامَسِ ﴾ | (١) فَي بِ وتعييه ، |
| (١٢) ليست موجودة في (ب) | (٣) في أولتعيينه ، |
| (۱۳) في ب و متعدد ، | (٤) في ب د بالقرى ، (|
| (١٤) في ب رلا يجوز بصحة ، | (٥) في ب وينقل تبرعا لها ، |
| (١٥) في أولسلم ؛ | (٦) في أ ديوجد قرية ١ |
| (١٦) في ب رستعدد ، | (٧) في ب وبالكواء |
| (۱۷) ني ب د لرجع ، | (۸) الزيادة من (ب) |
| (١٨) في أو فاذا والكامكورة | (٩) في أدالي ، |
| (١٩) مَا بين القوسين ليس موجودا في (ب) | 9 9 (7) |
| | |

مضموناً له عليه ، فاذا تلف تلف من مالِه فلا يرجع ثانياً .

وليس كذلك المضارب(١) لأن مال(١) المضاربة امانة في يده ، بدليل انه ما لم يدفع اليه مال المضارب الم تكن مضاربة ، وبدليل انه اذا قبض مرة فتلف (٤٠) ثم قبض ثانياً فتلف كان الجميع رأس المال(٥٠) ، فصار المقبوض امانة ، فاذا تلف جعل كأنه لم يقبض ، "ولـو لم يقبض⁾ كان له ان يرجـع عليه ثانياً ، كذلك

٦٥٩ ـ اذا وكل رجالاً بكل قليل له ٣٠ وكثير له في مالـ كان وكيلاً في حفطه ، وليس بوكيل له في النقاضي والبيع والشراء .

ولو وكله بدينه فإنه يكون وكيلاً بقبض الدين .

والفرق ان مطلق الوكالة عبارة عن الحفظ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَلَيْ مَا نَقُولُ وَكِيلُ^‹‹› ﴾ يعني حفيظ، وقال : ﴿ وَمَآ أَنْتَ عَلَيْهِـم بُوكِيلِ (٠) ﴾ أي بحفيظ(١٠٠ ، فصار كما لوقال : وكلتك بحفظ كل مال لي .

وليس كذلك إذا قال : وكلتك بديني ، لأن مطلق التوكيل يقتضي الحفظ فقط الا ان ما في الذمة لا يمكن حفظه الا بعد القبض فصار جواز القبض مستفاداً بالأمر بالحفظ، فكأنه قال: اقبض واحفظ، فاذا اقبضه كان بإذك منه المناسبة

> • **٦٦٠ ـ واذا وك**ل الوصى وكيارٌ بنافع^{(١٠٠} دين عني الميت جاز . والوكيل بالدنع اذا ركل وكيارً بالدفع لا يجوز .

(٧) الزيادة من (ب) (۱) في ب د الضاربه ۽ (٨) التصمر: ٢٨ (٢) الزيادة من ب (٩) الشوري : ٦ (٣) في ب و فلم يكن ، (١٠) في أ د حفيظ، (٤) في ب ٤ وتلف ۽ (١١) في ب د انتهى ، (٥) في ب ي مال ، (۱۲) ق أ ديدنع ، (٦) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)

والفرق أنَّ الوَّصي يتصرف بالولاية ، بدليل أنه يتصرف بعد سفوط أسر الأمر ويجوز (١) ، فصار كالأب وللأب ان يوكل ، كذلك هذا .

وليس كذلك الوكيل ، لأنه يتصرف بالأمر ، بدليل انه لا يتصرف بعد (أموت الأمر) ، وقد خصه الأمر(") بالأمر ، فاختص به ، ولم يَعْدُهُ ، كما لوخصه بالحفظ، بأن اودعه شيئاً اختص به ولم يعده ، كذلك هذا .

١٦٦ ـ اذا قال الموكل للوكيل: ما صنعت من شيء فهو جائز ، فوكل الوكيل وكيلاً آخر ، وقال له : ما صنعت من شيء فهو جائز . لم يكن للثاني ان

ولودُفع مالاً مضاربة الى رجل ، وقال له : ما صنعت من شيء فهو جائز . (اجاز له أن يضارب غيره ، ولو قال الثاني للثالث : ما صنعت من شيء فهـ و جائز ، فللثاني (١) ان يضارب الثالث (١) وكذلك الرابع والخامس .

والفرق ان عقد الوكالة يقتضي الخصوص ، بدليل انه لو قال . وكلتك ، لا يكون له ان يتصرف ، وانما يقتضي الحفظ فقط ﴿ ، وليس له ان بركل نسيره

أيضاً ، وإذا(١٠ كان مطلق التوكيل يقتضي الخصوص في(١٠ قوله ما صنعت من شيء فهو جائز زيادة ملحقة بالعقد فكان له حكم اصله وهو الخصوص فلم م (١٠٠ يتعد الي⁾ غيره .

واما المضاربة فمطلقها يقتضي العموم ، بدليل الله لو قال: دفعت اليك

مضاربة . فله ان يدفع الى غيره مضاربة وان يستأجر ويتصرف ، وقولـه : ما صنعت من شيء فهو جائز ، زيادة الحقت بالعقد ، فكان لتلك الـزيادة حكم (٦) في بروكاك، (١) ما بين القوسين ليس موجودا في (١) (٧) ليست موجودة في (ب) (٢) في أ و موت امر الامر ۽ (^) في أرفاذا ۽ (٣) ليست موجودة في (ب) (1) ما بين القوسين ليس موجودا في ب (٩) ني ب ووقوله ،

(٥) في أ د والمثاني ۽

(١٠) في ب (فلم ينقد لك)

اصله كالزيادة في الثمن والمهر وغيره ، واصل المضاربة (الا يحفظ ويتعداه) ، لأن له أن يضارب فكذلك (الم ما الحق به حكمه حكم اصله ، فللثانسي (الله يضارب .

٦٦٢ - واذا وكله بأن يرهن له (4) ثوباً بدراهم فرهنه عند ابنه الكبير ، او عند تاجر له عليه دين جاز (9 .

والوكيل بالبيع اذا باع من ابنه الكبير ، او عبد، وعليه دين' لا يجوز عند أبي حنيفة رحمة الله عليه .

والفرق انه لا يثبت حق الأب في رهن عند ابنه ، "وعند عبدًا المأذون ، فهو لا يستوجب الحق لنفسه فجاز ، كها لو رهنه من اجنبي .

واما في المبيع "فله حق" في مال ابنه، بدليل انه لو احتياج الى ماك "مني النفقة" اوجب له ، ولو استولد جاريته صح ، فاذا باع من ابنه فقد استوجب الحق لنفسه ، ولو باعه من نفسه لم يجز ، كذلك هذا .

واما اذاً(١) رهن عند عبده الصغير لم يجز ، لأنه يعاقد نفسه ، فلم يجز .

77٣ ـ اذا وكل وكبلاً بقبض الدين فيات الموكل ، فقال الغويم : قد اديت الدين الى الوكيل ، وقال الدينيا : قد كنت قبضت النال ودنست ال الموكل ، لا يصدق الغويم ولا الوكيل .

| (°) الزيادة من ب | (١) في ب (تختص به ، وفي هامشهـــا |
|-------------------------|-----------------------------------|
| (٦) في أ (وعنده) | وبياض في الاصل ، |
| (Y) في أ و فله مال حق ، | (٢) في أو كذلك ، |
| (^) في ب⊦للنفقه ، | (۳) في ب (وللثاني ا |
| (٩) النويادة من ب | (٤) لَيْست موجودةً في (ب) |

ولو اودع عند انسان وديعة ، ووكل٬٬٬ وكيلاً بقيضها ، ومات٬٬٬ الموكل ، فقال المودع : قدر٬٬ رددت الوديعة الى الـوكيل ، وقـال الـوكيل : قد كنت٬٬٬ قبضت ورددتها الى الموكل . فلا ضهان على المودع ، والقول قول الوكيل .

والفرق ان الوكيل اقر بما ليس له ان يبتدئه (المفعله ، فلسم يصدق في اقراره ، كالوكيل اذا قال بعد العزل : قد كنت بعت لم يصدق ، كذلك هذا .

وفي باب الوديعة اقر بما ليس له ان "يبتدئه فيفعله"، فلم يصدق على التبض، الا ان المودع امين فيه ، وقد اقر بالدفع الى من جعل له الدفع اليه ، فإن لم يصدقه لم "نغرمه فيجعل" الشيء كالتالف في يده ، ولو اتلف في يده لم يضمن كذلك هذا .

٦٦٤ - اذا اودع عند انسان عبداً ووكل بقبضه ، فقتل العبد خطأ ، كان للمستودع (١) يأخذ قيمة العبد من عاقله القاتل .

وليس للوكيل^ ان ياخذ القيمة من المودع .

والفرق أن حق الحروع في الحفظ. ثبت في العين " ، بدليل أن أنساساً لو غصبه منه كان خصياً في ارتجاعه ، ولوسرقه سارق كان للمودع " " حق القطع ، وأذا ثبت حقه في العين سرى إلى البدل ، كالرهن فقد " ثبت له حق الحفظ في " العين ولا يصل إلى ذلك الا بقبض القيمة ، فكان له قبضها " وخفظها .

وليس كذَّلك الوكيل ، لأنه بالتوكيل لم يجب له حق في العين ، بدليل انه

- (۱) في ب ، فوكل ، (۲) في ب د يبذا به فيضه ، (۲) في ب د يبذا به فيضه ، (۲) في ب د فيات ، (۲) في اد لم يغره و يبعل ، (۲) الزيادة من (ب) (۸) ما يين القوسين ليس موجودا في (ب) (۱) ليست موجودة في (ب) (۱) في ب د الغير ، (۱) في أد الغير ، (۱) في ب د ويغد ، (۱) في ب د وغد ، (۱)
 - 177 -

ره ور في أ د وحقها ،

لو كان (۱) وكله بأن يقبض عبداً من زيد فغصب (۱) من يذ (۱۱) زيد لم يكن الوكيل خصاً في قبضه من يد الغاصب ، واغا ثبت حقه بالقبض ولم يوجد من (بجهة القبض اجناية (۱۰) فلم يثبت (۱۰) وحقه في العين فلا يسري الى البدل ، كما لو استأجر عبداً فقتل عنده (۱۱) لم يكن له اخذ قيمته ، كذلك هذا .

٦٦٥ ـ اذا وكله بقبض امة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الأم .
 ولو قتلت لم يكن له ان يأخذ القيمة .

والفرق انه (م) بالقبض ثبت له حق الحفظ في العين ، فاستند ثبـؤت هذا الحق الى العقد فصار كأن الحق(١) ثابت (١٠) في ذلك الوقت ، ولو قبضها ثم ولدت فسرى حق حفظه الى الناء ، كذلك هذا .

وليس كذلك القيمة ، لأنه لم يوجد القبض في العين حتى يستند الى حالة العقد ، فلم يجب حقه في العين ، فلا يسري الى الناء .

فإن قبل لو قطع يدها فأخذ الوكيل الأم لم يكن له على الارش سبيل ، ولا يقال ان حقه ثبت في العين بالقبض فاستند (١٠ كما يقال في الولد .

قلنا : الارش بدل اليد ولم (١٦٠ يوجد القبض في اليد القطوعة(١٠٠ ، فلم : يصح القبض في ذلك الجرء فلم يصر قابضاً العين(١٠٠ بكياله ، فلسم يسر هذا

(١) ليست موجودة في (ب)

(٤) في أوجهته بالقبض،

(٥) ليست موجودة في (ب)

(٦) في أو فلم يثبت،

(V) في ب رعبده ،

(٢) لي أو فغضب ؛

(٣) الزيادة من (ب)

(۸) في أوان ،
(۶) دريدة مراب
(۱۰) في أوان ،
(۱۰) في أوانيا ،
(۱۱) في أوانيا ،
(۱۲) في أولا ،
(۱۳) في أولا ،
(۱۳) في أولا ،
(۱۳) في أولا ،

القبض الى الناء الذي تولد (١) من الجزء المقطوع ، وصار في حقه (١) كأنه لم يقبض العين أصلاً .

ووجه آخر انه امره بقبض الأمة<٢٠ والولد جزء من اجزائها متصل بها فصار كسائر اجزائها فإنه يقبض الأم كلها(٤٠ ، كذلك هذا .

وليس كذلك القيمة (الأن القيمة) ليست بجزء منها وهو قد خص القبض بها فلا يعدوها(١) ، فصار (كهال له آخر ، ولا ياخذ مالاً آخر)) ، كذلك هذا .

٩٦٦٦ ـ واذا وكل (^) العبد المأذون وكيلاً في شيء (لـم 'يكن' من حقوق عقده ، ثم حجر عليه المولى لم يكن الوكيل وكيلاً .

ولو باع العبد او اشترى فوكل وكيلاً في حقوق عقده ، ثم حجر عليه المولى . فالوكيل على وكالته .

والفرق ان حقوق القبض ١٠٠ وجبت بالعقد ١٠٠٧ بالاذن ، لأنه العاقد ، وحقوق العقد متعلقة به ، وبالحجر لا يبطل ذلك العقد فلم يبطل حقوقه ، وهو يقدر على ان يبتدى و١٠٠٠ نيقض ويتولى حقوق عقده بنفسه ، فلم ينعزل وكيله .

وما(١٠٠ لا يكون من حقوق عقده(١٠٠ فجواز تصرفه بالأمر والأمر ارتفع(١٠٠ بالحجر فلا يقدر ان يبتدىء فيتولى بنفسه فلا يقدر وكيله(١٠٠ .

(٩) ما بين القوسين ليس موجودا في ١ ب ١ (١٠) في أو وجب العقد ، (١١) في برلانا لادن ، رهم في ب د الأم ، (١٢) في ب ولاتــا لادن ۽ وفي هامشهــا (ع) في ب رمعها ، د بياض في الاصل ۽ (ه) الزيادة من ب (۱۲) في سوواما ، (٦) في ب و فلا تعدوها ، رد) في ب وعقد ۽ (٧) في ب دكما لوكان له اجزاء رالا أعلم سا (۱۵) في أو أن يقع ، لا اخر ، (۱۹) ق ب روکيلاء (٨) الزيادة من ب

_ **1

777 ـ ولو وكل^(۱) وكيلاً ان يزوجه امرأة فتزوجها^(۱) الـوكيل لنفسـه ، جاز ، وكانت امرأته .

ولو وكله ان يشتري له عبداً بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه ، وقع الشراء للموكل .

والفرق ان في باب النكاح خالفه الوكيل في لفظ العقد ، لأنه اذا زوجه (**) يقول : زوجتك من فلان(**) ، ولو عقد لنفسه (القال تزوجت) فلانة ، واذا(**) خالفه في لفظ العقد لم يقع العقد للموكل كها(**) لو امره ان يشتري له عبداً(**) بالف فاشتراه بالفين .

وليس كذلك في الشراء ، لأنه لم يخالفه في لفظ العقد ، لأنه لو اشتراء له ⁽¹⁾ لقال ⁽¹⁾ : اشتريت ، فقد وافقه فيها لقال ⁽¹⁾ أيضاً : اشتريت ، فقد وافقه فيها المره به ⁽¹⁾ ، وهو قد النزم بعقد النوكيل ⁽¹⁾ ان يكون عقده له ، فاذا عقد كذلك وقع له ، ولو ⁽¹⁾ قلنا لا يقر له لصار عازلاً نفسه ، وعزله لنفسه وحده ⁽¹⁾ لا يصح ، فلم ينعزل .

77.۸ ـ ولو ان رجلاً له عبد عليه دين ، فوكل الغريم المولى ان ١٦٠يبرى. عبده ، ، جاز ،

| دينه الذي له(۱۷۰ على العبد ، لا يجوز . ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | ولو وكل المولى ان يستوفي |
|--|--------------------------|
| (١٠) في أ ﴿ فقال ۥ | (۱) في أ وكله ، |
| (١١) في أ ويقال ، | (۲) ئي ب ۽ فزوجها ۽ |
| (۱۲) آلزیادة من (ب) | (٣) في أ (تزوجه ا |
| (١٣) في أ و الوكيل ، | (٤) في ب و فلانه ، |
| (۱٤) في ب و فلو ، | (٥) في أ 1 يقال تزوجت ١ |
| (١٥) في أ وويده، | (٦) في ب و فاغا ، |
| (١٦) في ا ديبرا عنه ، | (٧) في أبربنا ب |
| (١٧) ليست موجودة في (ب) | (٨) في أ رعبد ، |
| | (٩) الزيادة من (ب) |

والفرق ان التوكيل بالاستيفاء يوجب (١٠ براءة الغريم بإقرار الوكيل استوفيت ، ويلحق المولى النهمة في اقراره بالاستيفاء ، (افلو جوزنا الوكالة يؤدي الى الحاق النهمة ١٠ ، (افلم تجز الوكالة) .

وليس كذلك الوكالة بالابراء ، لأن الابراء اسقاط الحق ، ولا يلحقه التهمة فيه فلو جوزنا التوكيل لبرىء بقوله : ابرأتك ، من غير ان تلحقه التهمة فيه ، فوجد مقتضى التوكيل (الله فجاز ، كها لو قال : ابرىء (الله نفسك من الدين (الله الذي لى حليك مجاز ، كذلك هذا .

٩٦٩ ـ ١٩١٥ دفع الى رجل دراهم ، وامره أن يشتري له بها جارية ، فاشترى الدراهم فوجدها البائع زيوفاً فردها على الوكيل فهل ت في يده ١٩٠٠ فإنها تهلك من مال الوكيل (١٠٠٠).

ولو وجدها ستوقة او رصاصاً فردها على المشتري فهاكت في يده لم يكن على المشترى ضهان وهلكت من مال الأمر .

والفرق بينها أن الزيوف أو البهرجة (١٠٠ تدخل ١٠٠ في القضاء . لأنه من جنس الدراهم ، بدليل (١٠٠ أنه لو تجوز ١٠٠ به لجاز ، فالمشتري (١٠٠ قد فضى بها مضموناً عن نفسه ، وهو قد أمر: يحفظها (١٠٠ وجعلها أمانة عنده إلى وقت القضاء ، فاذا قضى فقد ارتفع عقد الامانة (١٠٠ وقد قضى مضموناً ، فاذا رد عاد

| (۱۱) بي ب سد . (۱۱) في ب والموكل ا | (۱) ق أ د نوجت ا (۲) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) |
|--|--|
| (١٣) في ب (النبهرجة ، | (۳) الزيادة من ب |
| (۱۳) في أ ديدخل ، | (؛) في أ ويلحقه ، |
| (۱٤) في ب (ويدليل) | (٥) في ب و العقد ، |
| (۱۵) في ب د نزوج ۱ | (٦) في ب ١ ابرء ۽ |
| (١٦) في أ و فللمشتري : مدد، في أ و فللمشتري : | (٧) ليست موجودة في (ب) |
| (۱۷) في أديحفظه ، (۱۸) في أدفقك ، | (٨) الزيادة من ب |
| (۱۸) ي ۱ رست | (٩) في ب وثم نقد ۽ |

- 177 -

الى الضيان فلا يعود الا بتجديد عقد امانة ، ولم يوجد .

وليس كذلك الستوقة (الأن الستوقة) والرصاص ليسا من جنس الدراهم ، بدليل (") انه لو تجوز به لم يجز ، فلم يصر المنقود (") قبضاً ") ("وهو) قد جعل امانة في يده الى وقت القضاء ، فلم (") يقم (") القضاء بالأداء ، فاذا رد صار كأنه لم يسلم اليه ، فبقي امانة في يده ، فاذا تلف تلف (") من مال الآمر .

۹۷۰ ولو ان مدبرا امر رجلا ان يشتري له نفسه من مولاه بالف درهسم
 فاشتراه وبين انه يشتريه للعبد عتق ، ولم يكن للمولى على المشتري سبيل .

ولو امره (۱۰۰۰) العبد القن (۱۰۰ ان يشتري له (۱۰۰۰ نفسه من مولاه بألف درهم ، فاشتراه وذكر انه يتشريه للعبد ، فالعبد حر ، والالف على المشتري في رواية الجامع الصغير (۱۰۰۰ .

والفرق انه بالدخول معه في الشراء ملتزم حكم عقده ، وشراء (١٠٠٠ المدبر لا يرجب ضهان الثمن على المشتري .

وفي العبد بالدخول منه في الشراء النزم حكم عقده "" ، والعقد على العبد يوجب ضهان الثمن على المشترى فلزمه .

ووجه آخر أن نفس العقد لا يوجب ضيان البندل على المشتري ، وانما الموجب(١٠٠ لفيان) المنان وجرب حق القبض ، بدليل أن المتقد(١٠٠ المذي لا

(1) الزيادة من ب
(2) الزيادة من ب
(3) إلى الزيادة من ب
(4) إلى الله موجودة في (ب)
(7) في أو الملقصود ، (11) من ١٧ غطوط سنة ١٧٥ بدار الكتب المصرية . (14) في أو ريشراء ، المصرية . (17) في أو ريشراء ، (18) في أو عقد ، (18) في أو عقد ، (18) في أو اليوجب ، (18) في أو اليوجب ، (18) في أو الموجب ، (18) في أو الم

يوجب للعاقد حق القبض لا يوجب عليه ضيان البدل ، كالنكاح والخلع فثبت ان الضيان (۱) عليه يوجب (۱) حق القبض له والمدبر في يد نفسه ، (افصار كانه قد (۱) قبض نفسه من المولى ، فلزم الوكيل الزاما (۱) بقبضه ، فصار كان الوكيل قبضه ، ولو قبض المدبر على حكم العقد لا يلزمه الثمن ، ولا يكون مضمونا ، كذلك هذا .

واما العبد فهو في يَد نفسه ايضا ، فلزم الوكيل الرضا^(۱) بقبضه ، فكأن الوكيل قبض ، ولو قبض الوكيل من المولى رقبة العبد كان الثمن واجبا عليه وكان قبضه مضمونا ، كذلك هذا .

٦٧٦ اذا قال: انت وكيل فلان في قبض دينه. ودفع الدين اليه، فتلف عنده الركيل وجحد (١٠) الوكالة، فليس للدافع ان يضمن الوكيل (١٠).

ولو قال : هذا الشيء لك فبعه مني . فباعـه منه ، ثم استحـق من يد المشترى ، رجع على البائع بالدسن .

والفرق انه بالاستحقاق نبين ۱۱ الملك فيه لغيره ، وانه قبض ثمن ۱۰۰۰ ملك غيره ، وقبض ثمن ملك الغير يوجب ان يكون مضمونا ۱۱۰عليه ، كما لو ياع ملك غيره وقبض الشمن ، ثم استحق المبيع ، فإن الثمن يلزم ۱۱۰ ، كذلك ۱۱۰ هذا .

ر في الوكالة لما جحد لم ١٠٠ يثبت الوكالة ، ، فصار قابضا مال غيره بإذنه من

| (٨) في أ د للوكيل ، | . 6 | (١) في أوضيان، |
|--|-------------------|-----------------------|
| (٩) في ب دبين ١ | | (۲) نی ب د بوجوب |
| (۱۰) في ب د س ، | | (۳) فی ب رفکانه ، |
| (١١) ما بين القوسين ليس موجوداً في (ب) | | (\$) الزيادة من ب |
| (۱۲) الزيادة من ب | بضه) | (ه) في ب والى ان ية |
| (١٣) ني أ و لم بثنا لوكاله ه | رفي (أ) ﴿ الرضي ﴾ | (٦) في ب و الموصى ، و |
| [1] 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 | | (٧) في ب و وحجه ا |
| THE TAXABLE PROPERTY OF THE PR | | |

غير وكالة ، فصار مؤتمنا ، وقبضه مال غيره بإذنه يوجب الا^(۱) يكون مضمونا ، كها لو دفع اليه الدين على وجه الرسالة ليوصله الى الغريم .

ووجه آخر ان المشتري اقر ان الملك له ، وكون الملك له لا يمنع استحقاق الشمن عند فوت التسليم ، كما لو اتلف المبيع قبل القبض (١) رجع الثمن ، فله ان يرجع .

 « وفي الوكالة اقرار الملك للغريم (٣) ، فاذا كذبه لم يثبت القضاء ، فبقى مؤتمنا اياه ، وكونه امائة يمنع وجوب الضيان عليه كالوديعة .

٩٧٢ ـ اذا⁽¹⁾ قال رجل للرجل (*): اشتر لي (*) بهذه (*) الالف جارية ، فقال المأمور: نعم ، والدراهم (مستوق او بهرجة) او رصاص او زيوف لا يعرف المأمور ، والأمر يعرف ، فالوكالة (*) على التسمية وهي الدراهم الجياد ، وكذلك ان عرف كل واحد منها (*) انها ستوقة ولم يعلم (**) كل واحد ان صاحبه يعلم ، فاذا علم كل واحد ان صاحبه يعلم (**) انتخذ بالدين .

ولو ١١، رجلا جاء بدراهم ال بالم ١٣٠ وقال: بعني بهذه الدراهم كذا وكذا. فباعه ما قال فإذا الدراهم زيوف أو بهرجة ١٩٠ وعلم البائع ١٩٠٠ ذلك ، فإن العقد ينعقد بالمعنى ١٩٠٠ ، وإذا كانت ستوقة أو رصاصة فعلى المشتري بدله جيد ١٩٠٠ نقد ١٨٠٠ الملد ١١٠ ، ولا يشترط في الزيوف علم كل واحد بأن صاحبه يعلم .

| (١٠) ليست موجودة في (ب) | (١) في ب د ان ، |
|-----------------------------|---|
| (11) الزيادة من ب | (۲) الزيادة من ب |
| (١٢) في أ و العقد بالمعين ، | (٣) في أوالفريم؛ |
| (١٣) في أ «بياع ، | (٤) نی ب و وافا ، |
| (١٤) في ب ونبهرجه ا | (٥) الْزَيَادة من ب |
| (١٥) في أ د البياع ، | (٦) ليست موجودة في (ب) |
| (١٦) في أ و بالعين ، | (٧) في ا ﴿ بَيْ لِي ﴾ مُكَرَّرَةً |
| (۱۷) في پ ۽ حين ۽ | (۸) يې . (۸) ني ب رستوقه او نبهوجه ۱ |
| (١٨) في ارتفد ، تصحيف | (۸) في ب والوكالة ، |
| (۱۹) ني پ سه سه ۱ | ۰ ، پي ۴ ، د |
| | |

والفرق (انه يحتاج) الى معوفة صفته لاحد شيئين ، اما لازالة الضرر (ا) او لالحاق ضرر (ا) ، وفي الوكالة (الحاجة الى معوفتها الازالة الضرر (ا) لأنه لا (ا) ضرر يلحقه لكون (ا) الدراهم زيوفا او بهرجة (ا) ، فجاز ان يشترط ازالة جميع جهات الضرر (ا) والجهالة ، فاذا لم يعلم صاحبه فعنده ان صاحبه غار (ا) له ، وكذلك اذا علم واحد ولم يعلم الاخر (اافاذا لم تَزُلُ جميع جهات الضرر (ا) فاعتد التسمة .

وليس كذلك في البائع لان الحاجة الى معوفة صفة (١٠٠٠) الدراهم لزوال الضرر ، لان الضرر يلحقه اذا كانت الدراهم زيوفا او بهرجة (١٠٠٠) فاذا علم ذلك (١٠٠ فقد زال الضرر سواء علم ان (١٠٠ صاحبه علم (١٠٠٠ أو لم يعلم ، وإذا زال جميع جهات الضرر انعقد (١٠٠٠) العقد بالمعنى دون المسمى ، ووقع القضاء به ، وفي المستوقة لم يقع القضاء بها فبقى المسمى واجبا .

٦٧٣ اذا قال لرجل: آجره داري هذه بعبد، فأجرها بعبد بغير عينه لم

ولو قال : تزوج لي فلانة على عبـد ، او اخلـع ١٨٠ امرأتـي على عبـد . فخلعها او نزوجها على عبد بغبرعينه جاز .

والفرق أن الإجارة تشر الرارك والعقد على المان من وجه ، وتشبه العقد

| (۱۰) في ب وعاد ، | (١) في ب و ان الاجارة ، |
|---------------------------------------|----------------------------------|
| (۱۱) یی ۱۰ ما نه یا یا در در ا | (٢) في ب و العلم ۽ |
| (١٢) في سيرة العقر ، | (٣) في ب و الضرر به ، |
| و الريانة من ب ١٣٠٠ (١٣) الزيانة من ب | (٤) في أ و الحاقه الى معرقيهما ۽ |
| (۱٤) في بونيهرجه ، | (٥) في ب و العذر ، |
| (۱۵) في اوثبت ، | (٦) ليست موجودة في (ب) |
| (١٦) الزيادة من ب | (٧) في أو يكون ، |
| (١٧) في أ د المقد ۽ | (٨) في ب ډ نبهرجه ۽ |
| (۱۸) في أ د خلع ، | (٩) في ب و العذر ۽ |

على غير المال من وجه ، اما شبهها بالمال من حيث ان المنافع'' تصير مالا بالعقد عليها ، وتشبه العقد على غير المال من حيث انه (١) لو غصب دارا فسكنها لا يوجب الاجر ، ولو(") استأجر دارا بدار لم يجب للشفيع فيها شفعة ، فلو(") قلنا

يجوز ("فيوجب من الشبهين") . او نقول: لما اخذ شها من الاصلين غلبنا١١٠ جهة المالية فيها ، لانه يقبل

انه يجوز على حيوان بغير عينه لالحقناه لما ليس بمال وابطلنا شبهه بالمال ، وهذا لا

التحويل والنقِل الى غيره(٧٠) ، فصار كالمال والحيوان لا يثبت في الذمة بدلا عما هو

واما النكاح فالبضع(١٠) ليس بمال ، ولا يشبه العقد على الاموال بوجه ، فلو جوزنا(١٠٠) على عبد بغير عينه لم يؤد الى ابطال شبهه بالمال ، فجوزنا على عبد بغير عينه ، ومن اصحابنا من قال : ان المنافع (١١) مال (١١) ، لانها تستفاد (١٣) من المال ، وانما لا تضمن (١٤٠ بالغصب ، لان اليد لا تثبت (١٠٠ عليه ، والحيوان لا يجوزانًا إن يثبت في الذمة (١٧) بدلا عما هو مال (١٨) ، بخيارف البضيع والبدم العمد(١١١) ، فانها ليسا بمال ، لأن الحرليس بمال .

| | (۱) في بـ ـ ـ '''ت - (۲) ليست موجودة في (ب) |
|------|---|
| | (٣) في ب ، رُلُو ول ، تُكُولِ |
| | (٤ڳي ا دولو، |
| | (٥) في أ (فتوفر حنطه من الشبهتين) (٦) في أ (علينا) |
| | (٧) في أ (غير) |
| | (٨) في أ و مالك السلم لم ، |
| (13) | (٩) في أ و والبضع ، (١٠) في أ و جوزناه ، |
| | |
| | (17) (17) (16) (16) (17) (17) (17) (18) (18) |

كتاب الكفالة(١) والحوالة

٢٧٤ _ اذا كفل ثلاثة رهط بنفس رجل على أن(١) بعضهم كُفُلاء عن بعض كان للطالب" ان يأخذ ايهم شاء بنفس الاول ، وأيهم دفع بنفسه (الله بریء هو وصاحباه .

ولو(١٠ كمل رجل بنفس رجل ، وكفل به آخر فدفعه احدهم البه لم يبرأ

والفرق انهم التزموا تسليا واحدا في المسألة الارنى لما اشتركوا(١٠) في الضهان لاستحالة ان يجب نسليمه(١٠) مرة بعد(١٨) اخرى في حالة واحدة ، وصار كل واحد كالأذن لصاحبه في تسليمه اليه ، فاذا وفاه أحدهم برئوا جيعا كم الون اجتمعوا

وليس كذلك في المسألة الثانية ، لان كل واسد ضمن غير ما ضمنه "" الآخر، لأن تسليم(١٠٠ النفس مضمون عليه مرة بعد اخرى حتى تنفصل (١٠٠ الخصومة ، فكر واحد ضمن (١٣) غيرما ضمنه الأخر (١٠ فلا يبرأ بتسليم ما ضمنه الآخر" كما لوكفل كل(٥٠) واحد دينا على حده .

١٧٥ وادا" على " ثلاثة عن رجل على ال س وحد عنامن عن صاحبه (٩) الزبادة من ب

(۱) في ب و الوكالة ، (۱۰) في ب و ضعن ۽ (٢) الزيادة من ب (١١) في أو التسليم ، (٣) في أ و لطالب ، (۱۲) في أو يتفصل ا (٤) ق ب نفسه ، (١٣) أبست موجودة في (١٠) (٥) الزيادة من ب (١٤) ما بين لقوسين ليس موجودا في (ب) (٦) في أ د اشركوا ، (١٥) الزيادة من ب (٧) في أو تسليم أ (١٦) في ب و الواو ۽ ليست موجودة (٨) ليست موجودة في (ب) (١٧) الزيادة من ب

فدخلا جميعا في الأمر" فتناولهما .

٧٥٦ ـ اذا اوصى الى انسان فلم يقبل الوصية حتى مات الموصى ، ثم باع واشترى شيئا من تركته ولم يعلم بموته صار قابلا للـوصية(١) ، ولـم يكن له(١) رده .

ولو وكل وكيلا ببيع او شراء ، ولم يعلم بالوكالة ، فباع واشترى فانه لا يصير وكيلا ما لم يتصرف فيه بعد العلم .

والفرق ان الايجاب قد تم من قبل الموصي بموته ، بدليل انه لا يقدر هو ولا وارثه على ابطاله ، فوجب له (ا) حق التصرف ، الا آنه وقف على قبوله فاذا تصرف بما يدل على الرضا والقبول صار راضيا ، كما لو اشترى عبدا على انه بالحيار ثم باعه صار غيرا بالبيع ، كذلك هذا .

وليس كذلك الوكالة ، لأن (" الايجاب لم " يتم من قبل الموكل ، بدليل ان لموجه ابطاله وعزله " ، فلم يصر بفعله " بجرا " ، كما لو اشترى عبدا على ان البائع بالخيار ، ثم باعه الشنري لم يجز ، لأن الايجاب لم يتم كذلك هذا "والله اعلم بالصواب" .

لا يجوز الاعتياض عنهما^{١١} بحال ، فصار معدومًا ، وتملي وتميلك المعدوم لا يصح .

٧٥٥ ـ ولو⁽¹⁾ اوصى بثمرة بستانه وفيه⁽¹⁾ ثمرة موجودة فها يحدث فيه⁽¹⁾ لا يدخل في الوصية ، ما لم يقل⁽⁰⁾ : ابدا .

وفي الغلة يدخل فيها الموجود والحادث .

والفرق ان (*) حقيقة اسم للشهرة يتناول الموجود ، بدليل قوله (*) صلى الله عليه وسلم (*) و من باع نخلا مؤبرا فشمرته للبائع الا ان يشترط المبتاع ، واراد (*) بالشهرة الموجود (*) دون الحادث ، فاذا كانت الشهرة موجودة انصرف (*) اللفظ الى حقيقته ، واذا كانت الحقيقة مرادة (*) باللفظ خرج المجاز من ان يكون مرادا ، لأن اللفظ لا يطلق ويراد به الحقيقة والمجاز .

وليس كذلك الغلة ، لأن حقيقة اسم الغلمة يقسع (١٣٠ على الموجسود والحادث ، بدليل انه وكل وكيلا بدفع (١٠٠ غلاته كان وكيلا في الموجود والحادث

(ينيلو) أنه قال : ومن باع عبدا وله مال (١) في أو عنها ، . فهاله للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع ، ومن (٢) في ب (واذا ۽ . باع تخلا مؤيرا ، فالشرة سائع ، إلا أن (٣) في أ و وفيها ، . يشترط المبتاع ، انتهمي . وفي لفظ (٤) في أو فيها ٤ . للبخاري : ؛ من ابدع نخلا بعد ما يؤبر (ع) في ب والم يغل ع . فلمرتها للمذي باعها ، إلا أن يشتسرط (١) ليسب موجوده في (ب) . المبتاع وأخرجه البخاري . ومسلم عن (٧) في ب وعن النبي ﷺ أنه قال ۽ . نافع عن ابن عمر بقصة النخل فقط . (٨) نصب إلرابة ، للزيلعي جد ؟ ص ٥ ، (٩) في أو فأراد ي . كتاب كيوع ، الحديث الرابع : اخرح (١٠)في ب د الموجودة ، . الاثمة الستة في وكتبهم ، أعند مسلم (١١) في أ د انصرف ، في و البيوع ، باب من باع لخلا عليهـاً (١٢) في أدمرادا، تمرا ، ، وعند البخاري في البيوع ، باب (۱۳) في ارتفع ۽ . قبض من باع تخلا قد أبرت وعن سالم ۸٤١ في ب د بدفع ۲ . بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن النبي

(۱) في ب د الاسم ، . (٦) في ا : لا ، . (١) في ب د الاسم ، . (٢) في ا : لا ، . (٢) في ب د الوصية ، (٧) الزيادة من ب (٣) ليست موجودة في (ب) . (٨) في ا : دلمله غيرا ، . (٤) الزيادة من ب (١) ما يين القوسين ليس موجودا في (ب) : (٥) في ا د رلان لان ، تكوار .

- 110 -

الملك ، فصار الوكيل بالفسخ يمتنع ١٠٠ من التملك ، فصار كما لو امتنع من ابتداء العقد ، والدليل عليه الوكيل بالشراء اذا اشترى على انه بالخيار ثم فسخه فإنه يجوز ، لأنه لم يبطل ملكه ، وائما امتنع من التملك ١٠٠ ؛ واما الوكيل

بالاستثجار فالمنافع باقية في ضهان المؤاجر" ، بدليل انها لو فاتت على ملك المكرى ، "والوكيل اذا" فسخ فهو قد امتنع من التملك" ، فصار كما لو لم يملكه " ابتداء ولم يعقد . واما الوكيل بالبيع والشراء فقد تعين " ملك الأحر في آسيع والثمن ، فصار

بالفسخ يبطل ملكه فلم يجبر^(۱) عليه ، ووجب^(۱) الضبان عليه . • 70 ـ اذا وكله بأن يشتري له بدراهم يدفعها اليه طعاماً فله أن يشتري

الحنطة ودقيقها، ولو اشترى لحماً أو فاكهة لم يجز على الأمر استحساناً .

ولوحلف الا يأكل طعاماً(١٠٠) فأكا فاكهة او لحماً حنث .

والفرق ان قوله: اشتر (۱۱۰ لي طعاماً ، الفيظ عسوم اطلبق والمراد به الخصوص ، لأنا لو حملناه على عمومه لأبدلنا التوكيل ، لأنه لا يجوز ان يقال ان المراد به جميع الاطعمة في العالم ، فصار المراد به بعضاً دون بعض ، وهو مجهول نلم يجز حمله على العموم ، فصار هذا لفظا (۱۱۰ عموم اطلق والمراد به الخصوص ، فانصرف الى الحصوص الحصوص الحنطة ودقيقها ، فإذا كانت دراهم كثيرة فالعادة جرب بأن (۱۱۰ ذلك القدر (۱۱۰ لا يشتري بعا الخبر برام الشري

(۱) في أ ر يمنع ، (() في ب ، نام يحز ، () في ب ، المنطبك ، () في ب ، المنجر ، (،) في ب ، المنجر ، الله في أ ، المسترى ، (،) في ب ، المنط ، (،) في ب ، المنط ، (،) في ب ، المنط ، (،) في ب ، و بانه ، (،) في ب ، و بانه ، (،) الريادة من ب (،) في أ ، الايشتري ، (،) الريادة من ب (،)

بها الحنطة ودقيقها ، فانصرف اليه ، وأن كان درهما أو درهمين فالعادة جرت بأن(١) يشتري به(١) الخبز فالعرف (قرينة اقرنت) به فانصرف اليه ، فلا يجوز غيره(١) عليه .

واما في اليمين (٥) فقد بقي اكل المسمى ١٦ طعاماً وترك اكل الجميع ممكن ، فأمكن حمل اللفظ على حقيقته وعمومه ، فلا يحمل على الخصوص ، فأي شيء أكله دخل في الاسم فحنث (١٧) .

و و ادا باع الوكيل فاختلفا (الأمر : امرتك بألف درهم ، او بدنانير (الله ، او بحنطة ، او بشعير (الله) ، وقال : لا ، بل امرتني بخمسين ديناراً .

فالقول قول الأمر . ولو اختلف المضارب بالمال (١٠٠ (١٠٠ ورب المال) فقال رب المال : امرتك ان تعمل في البز او الحنطة ، وقال المضارب امرتني في جميع الاشياء فالقول قول

والفرق ان مطلق الوكال تعقد (٢٠) على الخصوص بدليل انه لوقال : وكلنك بكذا . فإنه يكون وكيلاً في حفظ ذلك الشيء فقط ، ولا يكون وكيلاً في التصرف فاذا ادعى زيادة (١٠ في التصرف) فهو يدعى زيادة لا يقتضيها (١٠٠ ظاهر لفظه ، فلم يصدق ، لأنه يدعى زيادة تقضي (١٠٠ خلاف مقتضى العقد وموجبه .

⁽۹) في ت د ودنائم يا (۱) في ب د باله ۽ (۱۰) في أو او شعير ۽ (٢) في أدبيا : (١١) الزيادة من (ب) (م) في أ و قرنته افترنت ، (١٢) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) (٤) في ب بياض ، وكتب في الهمامش : (۱۳) ق أ دينعقد ۽ و بياض في الاصل ٥ (١٤) في ب و تصرف (م) في ب التميز ا (١٥) في أو لا تفتضيه ا (۲) ق پ د مایسمی ه (١٦) ق ب و لا يقتضيها ، (٧) الزيادة من ب (٨) في ب و واختلط ه

مضموناً له عليه ، فاذا تلف تلف من ماله فلا يرجع ثانياً .

وليس كذلك المضارب (" لأن مال (" المضاربة امانة في يده ، بدليل انه ما لم يدفع اليه مال المضارب (لم تكن مضاربة ، وبدليل انه اذا قبض مرة فتلف (" ثم قبض ثانياً فتلف كان الجميع رأس المال (" ، فصار المقبوض امانة ، فاذا تلف جعل كأنه لم يقبض ، "ولو لم يقبض كان له ان يرجع عليه ثانياً ، كذلك هذا .

709 - اذا وكل رجـلاً بكل قليل له (٧) وكثـير له في مالـه كان وكيلاً في حفظه ، وليس بوكيل له في التقاضي والبيع والشراء .

وِلُو وَكُلُّهُ بِدَيْنُهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ وَكَيْلًا بِقَبْضُ الَّذِينُ .

والفرق ان مطلق الوكالة عبارة عن الحفظ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلِ ١٠٠ ﴾ أي أي أي ي مَا نَقُولُ وَكِيلُ ١٠٠ ﴾ يعني حفيظ، وقال : ﴿ وَمَآ أَنْتَ عَلَيْهِم بِوكِيلِ ١٠٠ ﴾ أي بحفيظ ١٠٠ ، فصار كما لوقال : وكلتك بحفظ كل مال لي .

وليس كذلك إذا قال: وكلتك بديني ، لأن مطلق الوكيل يتنضي الحفظ فقط الا ان ما في الذمة لا يمكن حفظه الا بعد القبض فصار جواز القبض مستفاداً بالأمر بالحفظ، فكأنه قال: اقبض واحفظ، فاذا اقبضه كان بإذنه (١٠٠٠).

٦٦٠ - واذا وكل الموصي وكبلاً بدفع (١٠٠ دين على المبت جاز .
 والوكيل بالندفع اذا وكل وكبلاً بالدفع لا يجوز .

| (٧) الزيادة من (ب) | (۱) في ب (الضاربه ، |
|---------------------|--------------------------------------|
| (٨) القصص : ٢٨ | (٢) الزيادة من ب |
| (٩) الشورى : ٦ | (٣) في ب و فلم يكن ۽ |
| (۱۰) في أ و حفيظ، | (٤) في ب و وتلف ، |
| (۱۱) في ب د انتهى . | (٥) في ب و مال ۽ |
| (١٣) في ا ديدفع ۽ | (٦) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) |

والفرق ان الوصي يتصرف بالولاية ، بدليل انه يتصرف بعد سقـوط امـر الامر ويجوز(١٠ ، فصار كالأب وللأب ان يوكل ، كذلك هذا .

وليس كذلك الوكيل ، لأنه يتصرف بالأمر ، بدليل انه لا يتصرف بعد "موت الأمر' ، وقد خصه الأمر'" بالأمر ، فاختص به ، ولم يعددُ ، كما لوخصه بالحفظ ، بأن اودعه شيئاً اختص به ولم يعده ، كذلك هذا .

177 ـ الله قال الموكل للوكيل: ما صنعت من شيء فهو جائز، فوكل الوكيل وكيلاً آخر، وقال له: ما صنعت من شيء فهو جائز. لم يكن للثاني ان يوكل ثالثاً.

ولودفع مالاً مضاربة الى رجل ، وقال له : ما صنعت من شيء فهوجائز . (عجاز له ان يضارب غيره ، ولو قال الثاني للثالث : ما صنعت من شيء فهــو جائز'' ، فللثاني'' ان يضارب الثالث'' وكذلك الرابع والخامس .

والفرق ان عقد الوكالة يقتضي الخصوص ، بدليل انه لوقال : وكلتك ، لا يكون له ان يتصرف ، واغا يقتضي الحفظ فندا " ، وليس له ان يوكل غيره أيضاً ، وإذا (١٠) كان مطلق التوكيل يقتضي الخصوص في (١٠) قوله ما صنعت من شيء فهو جائز زيادة ملحقة بالعقد فكان له حكم اصله وهو الخصوص فلم ردايتعد الى غيره .

واما المضاربة فمطلقها يتنشي العموم ، بدئيل انه لو قال : دفعت اليك مضاربة . فله ان يدفع الى غيره مضاربة وان يستأجر ويتصرف ، وقوله : ما صنعت من شيء فهو جائز ، زيادة الحقت بالعقد ، فكان لتلك المزيادة حكم

| | • • • • | , | |
|------|--|--------------------------------------|--|
| | (٦) في ب و لذلك ، | (١) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) | |
| | (٧) لبست موجودة في (ب) | (٢) في أ و موت امر الأمر ، | |
| | (^) ني ارناذا، | (٣) ليست موجودة في (ب) | |
| | (٩) ني ب و رنوله ، | (٤) ما بين القوسين ليس موجودا في ب | |
| | (۱۰) في ب و فلم بنقد لك ، | (٥) في أ , وللثاني ، | |
| v1.2 | Control of the Contro | | |

وليس كذلك المضاربة ، لأنها تنعقد على العموم ، بدليل انه لو قال : دفعت اليك هذا المال مضاربة بالنصف . اقتضى عموم التصرف ، فاذا ادعى رب^(۱) المال نوعاً من المال دون نوع فقد اقتضى (۱) شرطاً زائداً على مقتضى العقد فلا يصدق .

٢٥٢ ـ اذا^(۲) وكل ابو الصبي وكيلاً يبيع (١) مال الصبي فهات الأب بطلت
 وكالة .

ولو ان الامام نصب قاضياً ثم مات لم ينعزل القاضي .

والفرق ان عقد الامام وقع لسائر الناس ، وهم من اهل العقـٰد فجعــل كانهم تولوا بأنفسهم ، فلا يبطل بموت الامام .

وليس كذلك الأب ، لأن عقده وقع للصبي ، والصبي ليس من اهمل العقد ، فلا يجعل كأن الصبي تولى بنفسه فبقي الأب هو الآمر ، فاذا مات بطل امره فبطل أمر من يتصرف من جهته .

فإن قيل : فلومات الابن وجب الا يبطل وكالته ، لأن الأمر باق" .

قلنا : وان بقى الأمر الا¹⁰ ان الملك الـذي انعقـد فيه التوكيل قد زال بالموت ، فصار زواله بموته كزواله ببيعه ، ولو باع الموكل ما وكل ببيعه انعزل الوكيل ، كذلك هذا .

٦٥٣ ـُـ اذا قال : بعه واشهد عليه . فباعه ولم يشهد ، جاز .

ولو قال : بعه $^{(1)}$ وارتهن بثمنه $^{(1)}$ ، فباع $^{(1)}$ ولم يرتهن لم يجز .

(۱) في بردان، (۲) في بردان، (۲) في بردان، (۲) في أديم، (۲) في أديم، (۲) في أديم، (۲) في أديم، (۱) في أديم، (۱) في بردييم، (۱) في بردييم، (۱) في برديام، (۱)

والفرق انه امره بالبيع والاشهاد ، فاذا فعل احدهما من غير ان يلحق به ضرر جاز ، كما لو امره بأن يبيع عبدين فباع احدهما .

وليس كذلك اذا قال له ١٠٠ بع وارتهن ، لأنه فعل بعض ١٠٠ ما امر ١٠٠ به والحق به ضرراً ١٠٠ ، فقد نص على عدم التزام ١٠٠ حكمه ، فلم يجز ١٠٠ عليه ، كما لو قال : اشتر ١٠٠ لي عبداً تاماً . فاشترى ١٠٠ له نصف عبد ، لم يجز عليه ، ١٠ كذلك

و (اوجه آخر ان الرهن صفة للثمن (۱۱ الرغبات تختلف باختلاف الرهن ، لأنه اذا اشترى ودفع بالثمن رهناً (الرغب البائع في مبايعته ، فاذا لم يدفع بالثمن رهناً ۱۲ لا يرغب في مبايعته ، فقد امره بأن يبيع بثمن مو سوف ، فاذا باع بغير تلك الصفة والحق به ضرراً ۱۲ لم يجز ، كما لو امره بأن يبيع بدراهم جياد فباعه بزيوف ، فإنه لا يجوز ، كذلك هذا .

وليس كذلك الاشهاد ، لأنه ليس بصفة للثمن ، بدليل أن الرغبات (١٠٠ كنتلف في البيع بالاشهاد وعدم الاشهاد ، فلم يأمره بشهن موصوف ، وأنما أمره بأن (١٠٠ يبيع بشمن مطلق ، وأمر بأمر آخر وهو الاشهاد ، فأذا باع فقد نعل بعض ما أمره ببيعه (١٠٠) ولم يخالفه في ذلك فجاز .

٩٥٤ ـ اذا وكل رجلاً ببيع عبد له ، فياء، الأمر فرد عليه بعيب بقضاء

| (١) ليست موجودة في (ب) |
|--|
| (٢) ليست موجودة في ب (٣) ليست موجودة في ب |
| (٣) في ب و امره به ۽ |
| (٤) في أ د ضرد ٢ |
| (٥) في ب ۽ الزام ۽ (٦) في أ د فلم يجبر ۽ |
| (۱) يې دوعم پېږد (۷) یې ایراشتري ، |
| (٨) الزيادة من ب |
| |

قاض فللوكيل ان يبيعه .

ولو وكله بأن يكاتب عبده فكاتبه الأمر ، ثم عجز ، فرد في الرق لم يكن للوكيل ان يكاتبه ثانياً .

والفرق انه لما امره بالبيع فقد امره بشيشين بأن يعقد ، ويلتزم حقوق العقد ، لأن عليه التسليم ١٠ فاذا باعه الأمر فقد فعل بعض ما أمر به وبقي الوكيل مأموراً بالتزام ١٠٠ حقوق عقد يقع له ، وهو لا يصل الى ذلك الا بأن يعقد ، فكان له ان يعقد .

وليس كذلك الكتابة ، لأن الأمر بالكتابة أمر بشيء واحد ، وهو العقد ، لأن حقوق العقد ("لا تتعلق بالوكيل ، لأنه ليس له أخذ مال الكتابة ، فاذا كاتبه فقد فعل جميع ما أمره به فانعزل الوكيل (") ، كما لوقال : عزلتك .

و ٦٥٥ ـ اذا باع الركيل عبداً ثم قطع يده او قتله قبل التسليم فللمشتري أن يدفع الثمن ويأخذ العبد (١٠) ، ويضمن الوكيل نصف قيمته .

ولو ان رجلاً باع عبداً الناسة فقطع الداء أو قتله قبل التسليم سقط نصف الثمار.

والفرق ان جناية الوكيل اوجبت أن ضها نأيانا لو فسخنا العقد لعماد العبد أن الله الله الموكل ، فيصادف جناية الوكيل ملك غيره ، فيجب الضهان ، فهذه جناية اوجبت الضهان ، فلو اوجبنا الضهان لم نوجب القيمة عليه لحق أن العقد ، وانما نوجب بجنايته وقد فات المبيع أنه الى خلف ، فبقي العقد ببضاء

| لبيع ^{(١٠٠} الى خلف ، فبقي العا | العقد ، وانما نوجب بجنايته وقد فات ا. |
|---|---|
| (a) في ب «عبد » | (١) في النسختين بعدها و والتسليم ، تكوار |
| (٦) في ب و ثم تطع ، (٧) في أ و توجب ، | زائد د مادامه |
| (٨) الويادة من (ب) | (٢) في ب : بالزام ؛ (٣) في أ ₁ لا يتعلق ، |
| (٩) في ب و بحق <u>ه</u> (١٨) نه الرواه م | (٣) الزيادة من ب |
| (١٠)في أ و البيع ، | (٤) في ب د الشمن ا |

خلفه ، كالأجنبي(١) لو(١) جني(١) عليه .

وليس كذلك لو قطع الموكل يده ، لأن هذه جناية لا توجب "ضهاناً ، لأنا لو أوجبنا الضهان لأوجبنا عليه تسليم القيمة لحق" العقد لاعدناه الى ملكه ، فكانت جنايته "على ملك نفسه "وجنايته على ملك" نفسه لا توجب " ضهاناً ، فقد فات المبيع لا الى خلف ، فلم يبق العقد " لانتفاء " خلفه فبطل ، كما لو مات قبل التسليم .

او نقول: لم يستفد (١٠٠ الملك من جهة الـوكيل وانمــا استفــاد من جهــة الـوكــل وانمــا استفــاد من جهــة الموكل ، فصار الوكيل كالاجنبي ، ولو جنى عليه اجنبي لم يبطل البيع .

واما الموكل فهو قد (١٠٠٠ استفاد الملك من جهته ، وجنايته (١٠٠على ملك نفسه ٢٠٠ توجب (١٠٠على ملك ، وجنايت عوده الى ملكه ، وتفويت التسليم يوجب عوده الى ملكه ، وجنايت على ملكه لا توجب (١٠٠ ضماناً ، فمن حيث يوجب (١٠٠ الضمان لا يوجبه (١٠٠ فسقط اصلاً ، وفات لا الى خلف ، فبطل انبيع كما لو مات .

707 - الكيل بالشراء اذا اشترى ولم يسلم الى الموكل فله الرد بالعيب. ولو سلم (١٠٠٠ الى الموكل لم يكن له ان يرد، الا بإذنه.

والفرق انه لما رده الى الموكل فقد زالت اليد التي استفاد بها التصرف فزال

|) في ب و كاجنبي ؛ ﴿ (١٠) في أو بيفاء ؛ | |
|--|----|
| | |
|) في الروق | |
| | ۴) |
|) بي ب رابط المنظم ا 4) في أو لا يوجب المنظم ا | ٤) |
| ر) في ا (يوجب ا م / في ب (يحق) | |
|) بي اوجاية ، بى في اوجاية ، | |
| ٧٧ ماره: القدسة ليد موجودا في (ب) (١٦) في الوجيب ا | |
| | |
| | |
| ٨) في د اللمقد ، (١٨) في د اللمقد ، |) |

ذلك التسليط ، فلم يكن له التصرف(١) الا باذن جديد .

واذا كان في يده بعد فقد بقيت اليد التي استفاد بها التصرف ، فبقي جواز التصرف وان(٢) زال التسليط ، كالمولى اذا حجر على عبده المأذون والمال في يده ، جاز اقراره ، ولو انتزع المال من يده لم يجز اقراره ، كذلك هذا .

وجه آخر ان يد الموكل لم ‹‹تعد، للبائـع٬› ، بدليل ان الموكل لو اراد أن بهزعه من يده لم يقدر عليه ، فهو بالرد يزيل يداً لم تعده (٣٠) للبائح (٠) فلسم يجز ، كما لو اشترى شيئاً ثم باعه من غيره ، ثم اراد ان يرده بالعيب على البائع الأول لم يكن له ذلك ، كذلك هذا .

وليس كذاك اذا لم يسلم ، لأنه بالرديزيل يدأ قد (١١ افاده البائع (١١) في عقد تعلق (١٠) حقوقه فجاز ، كما لو اشتراه لنفسه (١٠) . ٦٥٧ _ ولو(١٠٠٠ وكله أن يشتري(١٠٠٠ له حنطة من العراء(١٠٠٠ فاشتراها

واستأجر حمالاً ليحمله إلى منزله استحق الأجراءً ، على الأمر استحساناً . ولو اشترى حنطة من قرية بعيدة من المصر واستأجر حمالاً ١٩٠٠ لينقلها اليه لم ١١١ يجز له الأجر.

والفرق أن العادة جرت بأن الرجل يشتري الحنطة من ١١٠ المصر ، وينقله الى

(١) الزيادة من ب (١٠) لا توجد علامة اول المسالة في أ (٢) في أوواذا ، (۱۱) في ب راذا وكله ليشتري ا (٣) في أو لم يعده البائع ۽ (۱۳) في أ د العراد ، وفي ب د الشوى ، (٤) في أو لم يقده ٤ (١٣) في ب د الأجرة ، (٥) الزيادة من ب (14) في النسختين وحملوه ، (٢) في أ و قراره ٢ (۱۵) ، في ب ديلم يلزمه ، (٧) الزيادة من ب

- 377 -

(۱۹) في ب د في ١

بيته فصار كالمنطوق^(۱) به وتعيينه^(۱) بالعرف كتعيينه^(۱) بالنطق .

وليس كذلك خارج المصر ، لأن العادة لم تجر بأنه يشتري الحنطة من القرى(** ، وينقل لأنه ربما (متنقل وربما يترك مناك ، فلم توجد (** قرينة تدل على انه اراد به الاذن في النقل ، فصار متبرعاً فلا يرجع عليه بالكرى(٧٠٠ .

٦٥٨ ـ اذا وكله بأن يشتري له عبداً ودفع اليه الدراهم فاشتراه ولم ينقد

الثمن حتى هلك في يده فله أن يأخذ الثمن من الموكل ثانياً ، فإن الجينية فتلف لم يرجع على الآمر ثانياً (^). ولودفع مالاً مضاربة الى انسان ، فاشترى شيئاً ، فتلف المال قبل دفعه الى البائع ، فللمضارب الرجوع على ‹‹› رب المال ، ‹· فإن رجع فتلف في يده قبل ان ينقده للبائع فله ان يرجع ثانياً · › ‹ ‹ وثالثاً ورابعاً وخامساً ‹ › .

والفرق ان في باب الوكالة ما قبضه الوكيل كان مضموناً له(٢٠٠ على الموكل ، لأن صحة الوكالة بضيان منعقد ١٦٠ بين الوكيل والموكل ، بدليل أن ما لا يجوز أن يكون مضموناً للوكيل على الموكل لا يصلح^(١١) الشوكيل به ، كمسلم^(١١) وبَالَ مسلماً بأن يشتري له خراً لا يجوز ، وبدليل انه لو لم يدفع اليه الثمن وامره بشرائه فِإِنَّهُ يَصْحُ ، فَدَلُ أَنْ صَحَّةُ الوكالَةُ بَضَّمَانَ مُنعَنَّدُ (١٠٠ بَيْنَ الْوَكِيلُ وَالْمُوكُلُ ، فوقع سنند بمضمون في ذمة الوكيل فرحع (١٧) به على الركل فإذا (١٥٨) تا من فقد (١٩٥ قبض

(١١) في ب و ثالثا وكذلك في الرابع والخامس ، (۲) في ب وتغييه ا (١٢) ليست موجودة في (ب) (٣) في ا ولتعيينه ۽ ن (مع) في برمتعدد، (٤) في ب د بالقرى ، (١٤) ق ب و لا يجوز بصحة ، (٥) في برينقل تبرعا لها ، (١٥) في أوليلم ا (٦) في أو يوجد قرية ٤ (١٦) في ب ومتعدد (٧) في ب و بالكرا ، (۱۷) في ب ولرجع ا (A) الزيادة من (ب) (١٨) في أو فاذا فأذا ، مكررة (٩) ق أ د الى ١ (١٩) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)

(۸) في ارتعليق د

مضموناً له عليه ، فاذا تلف تلف من ماله فلا يرجع ثانياً .

وليس كذلك المضارب(١) لأن مال(١) المضاربة امانة في يده ، بدليل انه ما لم يدفع اليه مال المضارب الم تتكن مضاربة ، وبدليل انه اذا قبض مرة فتلف () ثم قبض ثانياً فتلف كان الجميع رأس المال(٥٠) ، فصار المقبوض امانة ، فاذا تلف جعل كأنه لم يقبض ، "ولو لم يقبض كان له ان يرجع عليه ثانياً ، كذلك

٩٥٩ ـ اذا وكل رجُّلاً بكل قليل له ٧٠ وكشير له في مال كان وكيلاً في حفظه ، وليس بوكيل له في التقاضي والبيع والشراء .

ولو وكله بدينه فإنه يكون وكيلاً بقبض الدين .

والفرق ان مطلق الوكالة عبارة عن الحفظ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ١٨٠ ﴾ يعنى حفيظ، وقال : ﴿ وَمَاۤ أَنْتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلِ ١٠٠ ﴾ أي بحفيظ(١٠٠ ، فصَّار كما لوقال : وكلتك بحفظ كل مال لي .

وليس كذلك إذا قال: وكانك بديني ، لأن مطلق التوكيل يقتضي الحفظ فقط الا أن ما في الذمة لا يمكن حفظه الا بعد القبض فصار جواز القبض مستفاداً بالأمر بالحفظ، فكأنه قال: اقبض واحفظ، فاذا اقبضه كان بإذنه (١١٠٠ .

> ٠ ٦٦٠ ـ واذا وكل الوصى وكيلاً بدفع(١٢) دين على الميت جاز . والوكيل بالدفع اذا وكل وكيلاً بالدفع لا يجوز .

(٧) الزيادة من (ب) (١) يَ ب و الضاربه ، (٨) القصص: ٢٨ (٢) الزيادة من ب (٩) الشورى : ٦ (٣) في ب و فلم يكن ، (۱۰) في المحفيظ، (٤) في ب و وتلف ، (۱۱) في ب د انتهى ۽ (٥) في ب و مال ه (١٣) في إديدفع، (٦) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)

والفرق ان الوصي يتصرف بالولاية ، بدليل انه يتصرف بعد سقـوط امـز الأمر ويجوز(١) ، فصار كالأب وللأب ان يوكل ، كذلك هذا .

وليس كذلك الوكيل ، لأنه يتصرف بالأمر ، بدليل أنه لا يتصرف بعد (مموت الآمر) ، وقد خصه الأمر(٣) بالأمر ، فاختص به ، ولم يُعْدُهُ ، كما لو خصه بالحفظ، بأن اودعه شيئاً اختص به ولم يعده ، كذلك هذا .

١٦٦ ـ اذا قال الموكل للوكيل : ما صنعت من شيء فهو جائز ، فوكل الوكيل وكيلاً آخر ، وقال له : ما صنعت من شيء فهو جائز . لم يكن للثاني ان

ولو دفع مالاً مضاربة الى ربل ، وذال له : ما صنعت من شيء فهو جائز . ‹؛جاز له ان يضارب غيره ، ولو قال الثاني للثالث : ما صنعت من شيء فهــو جائز" ، فللثاني^(ه) ان يضارب الثالث^(١) وكذلك الرابع والخامس .

والفرق ان عقد الوكالة بقتضي الخصوص ، بدليل انه لوقال : وكلتك ، لا يكون له أن يتصرف ، وإنما يقتضي الحفظ فقط " ، وليس له أنا يوكل غسيره أيضاً ، وإذا (١٠) كان مطلق التوكيل يقتضي الخصوص في (١٠) قوله ما صنعت من شيء فهو جائز زيادة المحقة بالعقد فكان له حكم اصله وهو الخصوص فلسم ر

واما المضاربة فمطلقها يقتضي العموم ، بدليل أنه لو قال : دفعت اليك مضاربة . فله أن يدفع إلى نير. مساربة وإن يستأجر ويتصرف ، وقوله : ما صنعت من شيء فهو جائز ، زيادة الحقت بالعقد ، فكان لتلك الـزيادة كيكم

| | عصمت س عي الهراء راه ر |
|--------------------------|--------------------------------------|
| (٦) في ب و لثالث ، | (١) ما بين الفوسين ليس موجودا في (ب) |
| (٧) ليست موجودة في (ب) | (٣) في أ و موت امر الامر » |
| (A) , [j (A) | (٣) لبست موجودة في (ب) |
| (۹) ني ب و وقوله ۽ | (٤) ما بين القوسين لبس موجودًا في ب |
| (١٠) في ب رفلم ينقد لك ، | (٥) في أ و وللثاني ، |
| the second second second | |

مضموناً له عليه ، فاذا تلف تلف من ماله فلا يرجع ثانباً .

وليس كذلك المضارب (١٠ لأن مال ١٠ المضاربة امانة في يده ، بدليل انه ما لم يدنع البه مان المضارب (لم تكن) مضاربة ، وبدليل انه اذا قبض مرة فتلف (١٠ ثم قبض ثانباً فتلف كان الجميع رأس المال (١٠ ، فصار المقبوض امانة ، فاذا تلف جمل كأنه لم يقبض ، (ولو لم يقبض كان له ان يرجع عليه ثانياً ، كذلك مذا .

٢٥٩٠ ــ اذا وكل رجـلاً بكل قليل له اله وكثير له في مالـه كان وكيلاً في
 حفظه ، وليس مكيا له في التقاضي والبيع والشراء .

ولو وكله بدينه فإنه يكون وكيلاً بقبض الدين .

والفرق ان مطلق الوكالة عبارة عن الحفظ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ مَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلُ ١٨٠ ﴾ يعني حفيظ، وقال : ﴿ وَمَآ أَلْتَ عَلَيْهِم بِوكِيلِ ١٠٠ ﴾ أي بحفيظ ١٠٠٠ ، قصار كما لوقال : وكلتك بحفظكل مال لى .

وليس كذلك إذا قال: وكلتك ديني ، لأن مطلق التوكيل يقتضي الحفظ فقط الا ان ما في الذمة لا يمكن حفظه الا بعد القبض فصار جواز القبض مستفاداً بالأمر بالحفظ، فكأنه قال: اقبض واحفظ، فاذا اقبضه كان بإذنه (١٠٠٠).

٦٦٠ ـ واذا وكل الوصي وكيلاً بدفع ٢٠٠٠ دين على الميت جاز .
 والوكيل بالدفع اذا وكل وكيلاً بالدفع لا يجوز .

(۱) في ب و الضاربه ، (۷) الزيادة من (ب) (۲) الزيادة من (ب) الزيادة من ب . (۸) القصص : ۲۸ (۳) أي ب و فلم يكن ، (۹) أسورى : ٦ (٤) في ب و وتلف ، (١٠) في او حفيظ ، (١٠) في او حفيظ ، (١٥) في ب و دال ، (١٥) في او يدفع ، (١٥) في او يدفع ،

والفرق ان الوصي يتصرف بالولاية ، بدليل انه يتصرف بعد سقــرط امــر ...آمــر ونيبوز٬٬٬ ، فصار كالأب وللأب ان يوكل ، كذلك هذا .

وليس كذلك الوكيل ، لأنه يتصرف بالأمر ، بدليل انه لا يتصرف بعد "موت الأمر"، وقد خصه الأمر"، بالأمر ، فاختص به ، ولم يَعْدُه ، كما لوخصه بالحفظ ، بأن اودعه شيئاً اختص به ولم يعده ، كذلك هذا .

إذا قال ألمركل للوكيل: با سننت س شيء نهو بالنو. نوكل الوكيل وكيلاً آخر؛ وقال اه: ما صنعت من شيء فهو جائو. لم يكن للثاني الله يها, فالغاً.

ولودفع مالاً مضاربة الى رجل ، وقال له : ما صنعت من شيء نهوجائز . الجاز له ان يضارب غيره ، ولو قال الثاني للثالث : ما صنعت من شيء فهــو جائزًا ، فللثاني(الله النال يضارب الثالث(ا) وكذلك الرابع والخامس .

والفرق ان عقد الركالة يقتضي الخصوص ، بدليل انه لوقال : وكلتك ، لا يكون له ان يتصرف ، وانما يقتضي الحفظ فقط " ، وليس له ان يوكل غيره أيضاً ، واذا " كان مطلق التوكيل يقتضي الخصوص في " قوله ما صنعت من شيء فهو جائز زيادة ملحقة بالعقد فكان له حكم اصله وهو الخصوص فلم

واما المضاربة فمطلقها يقتضي العموم ، بدليل انه لو قال : دفعت اليك مضاربة . فله ان يدفع الى غيره مضاربة وان يستأجر ويتصرف ، وقوله : ما صنعت من شيء فهو جائز ، زيادة الحقت بالعقد ، فكان لتلك الزيادة حكم

| بي ب و لثالث ۽ | (۲) (۲) | (١) ما بين القوسين ليس موجودا في |
|---------------------|---|----------------------------------|
| يست موجودة في (ب) | l (v) | (٢) في أو موت امر الامر ۽ |
| ي أ ر فاذا ۽ | (^) : : : : : : : : : : : : : : : : : : : | (٣) ليست موجودة في (ب) |
| ي ب د وقوله ، | ب (۱) | (٤) ما بين القوسين ليس موجودا في |
| ي ب و فلم ينقد لك) | (1.) | (٥) في أ و وللثاني ۽ |
| | | |

(١٠ يتعد الي غيره .

فادی احدهم شیئا منه زجع علی صاحبه بنصف ما ادی ثم رجعا(۱) علی الثالث بثلث ما ادی ، وكذلك لو كاتب(۱) عبدین علی الف درهم وجعل(۱۳ كل واحد كفيلا(۱) عن صاحبه فها ادى احدهم كان له الرجوع علی صاحبه بنصف ما ادى .

ولو اشتريا من رجل عبدا بالف ، وضمن كل واحد الثمن عن صاحبه ، او كان لرجلين على رجل (١٠) الف درهم وكل (١٠) واحد كفيل عن صاحبه ، فما ادى احدهما لا يرجع على شريكه بشيء ، الا (١٠) ان يزيد على النصف نحينئذ يرجع على م

والفرق ان في الكفالة الجهة حبة واحدة هي الكفالة ، وليس بعضها اصل (، وبعضها كفالة ، فاذا (، كانت الجهة واحدة استويا فيه ، فيا ادى احدهما وقع عن نفسه رعن صاحبه فرجع (، عليها ، وكذلك في الكتابة الجهة جهة (، الان جميع المال مضمون على كل واحد (، بالكفالة ، اذ (، الله كيمل كذلك لكان بعضه (، الله وبعضه (،) كفالة ، والكفالة بمال الكتابة لا تجوز (،) ، فاستويا فيه ، فها ادى احدهها وقع عن (،) نفسه وصاحبه .

وليس كذلك في الشراء والدين ، لان الوجوب هناك جهتان (۱۸۸) بعضه (۱۸۱) بالاصل وبعضه بالكفالة عن صاحبه ، فاذا ادى شيئا وقع عن الاصل ، لانــه

(۱۱) في أورجهه، (١) في أورجع، (۱۲) في ب و واحدة ، (۲) في أوكانت، (١٣) الزيادة من ب (٣) فى أد فجعل، (١٤) في ب د بعضهم ١ (٤) في أد كفيل، 0 (۱۵) في ب د وبعضهم ۽ (٥) في أورجلين، (١٦) في أد لا يجوز، (٦) فيأوفكل، (۱۷) ڧ ب د ڧ ۱ (٧) الزيادة من ب (۱۸) في أوجهتين ۽ (٨) الزيادة من ب (١٩) الزيادة من ب (٩) في ب (واذا) (۱۰) في ب و فيرجع ا

آكد (من الفرع حتى يزيد على النصف ، اذ لوجعلنا بعضه ا عن الكفالة لرجع النصف على شريكه لكان لشريكه ان يرجع عليه بما الله يؤدي ، الفلا فائدة افيه ، في من النصف وقع عن الله شريكه فرجع عليه .

(مووجه آخر أن في الكفالة) والكتابة من حيث يجعل أداء بعض المال عن صاحبه لا يقدر صاحبه على (١) أن يجعل أداءه عنه ، لان جميع المال وأجب على كل (١) واحد بالكفالة والكتابة (١٠ صن حيث) له أدلم (١١) البعض عنه وأداء (١) المبعي فاذا (١٠ دى بعضاً) رجع عليه .

وليس كذلك الشراء والدين ، لانا نوجعلنا له الرجوع على صاحبه فيا دون النصف لكان لصاحبه ان يجعل عنه فيقول : ان جعلته عن كفالته عني جعلته عن كفائي عنك حتى أرجع عليك ، فلم يكن له ان يجعله عنه فرنع الاداء عن نفسه فإذا زاد على النصف لم يقدر ان يجعل صاحبه اداه (۱۵) عنه ، لانه لم يكن عليه الاللصف فوقع عن صاحبه (۱۱) فكان له الرجوع عليه .

٦٧٦ ـ الكفالة بالنفس والمال تصح بغير ("'رضا المكفول عنه .
 والوكالة عن الغير بغير"\" رضا الموكل لا يجوز .

والفرق ان في الوكالة ايجاب حق(١١٠ لنفسه على الموكل ، وهـــو (تنفيذ اقراره١٠٠

| | والفرق أن في الوكالة اليجاب محق |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| (۱۰) في أو فكل | |
| . (١١) نَيْ أَ رُوقِد جِعَالَ ، | (۱) في ب و اكد ، |
| (۱۲) في ب و ادا ۽ | (٢) في ب ١ عن ١ |
| (۱۳) في ب و وادي ۴ | (٣) في ب ډ وبعضهم ١ |
| (١٤) في أو القضاء | (٤) في أولرجع ا |
| (١٥) في أو اداؤه ، | (٥) ني ب د کيا ، |
| . مرم الزيادة من ب | (٦) أَيِّ أَرْفَلَا يَدْهَ ﴾ |
| ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) | (۷) ئى ارعلى |
| ١٨٨ في أو الحق ٩ | (٨) فَي 1 والْفرق ان في الكتابة ، |
| (۱۸) (۱۹) في ب و ينعقد اوامره » | (٩) الزيادة من (ب) |
| | |
| | |

وبيعه وشرائه‹› او سهاع البينة عليه ، وإيجاب الحق على الغير بغير رضا الغير لا يجوز .

وليس كذلك الكفالة ، لانه ليس فيه ايجباب حق على الغير ، ولا في ملكه ، وانما هو تحمل حق مضمون عنه ، وتحمل الحق " عن الغير بغير رضاه جائز كها لو قضى دينه .

7۷۷ ــ ادّاً كان على العبد دين او المدبر ، فكفل بإذن المولى عن المولى بمال ، ثم اعتقه المولى ، فاختار غرماء الله استسعاء الله العبد ، لم يكن المسكفول له (۱) ان يشاركهم في تلك القيمة ويتبعونه الدينهم بعد المعتق .

ولو كان مكان العبد ام ولد فعتقت ، فان صاحب الكفالة يستسعيها مع غرمائها .

والفرق أن العبد يقبض رقبته وصية ، وكذلك المدبر (المبليل أنه يعتبر (الخوجها من (۱۰ الثلث ، ولو كان عليه دين مستغرق يسعى (۱۰ افيل في جميع قيمته ، فلذل على أنه يقبض رقبته وصية ، فاذا كان عليه دين وجبت (۱۲ السعاية (۱۲ لاجل الدين ، لان الدين مقدم على الوصية فصار بقاء تلك انسعاية ۱۲ عليه كبقاء

| (٧) في أ د يمونه و (٨) في أ د الدين و (٩) في ب و بغير ه | (۱) في ب د او شراؤه ، (۲) في ب د عل ، (۳) في ب د واذا ، |
|---|---|
| (۱۰) في ب دعن ، (۱۱) في أ دسعي ، | (۲) يې ب د وودا : (٤) يې ب د غير ؛ (۵) ق ب د استيفاء ؛ |
| (۱۳) في ب و وقت ، (۱۳) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) | (٦) ليت موجودة في (ب) |

- 181 -

الرق ، لان المستسعاة ١٧ عند ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة المكاتب ، واذا بقي الرق صار هذا دينا١٧ وجب على رقيق ، فكان اولى من دين المولى كها لو لم يعتقه .

واما أم الولد فانها لا تقبض رقبتها وصية ، بدليل انها لا تسعى لغريم "ولا لوارث" ، فلم يكن الدين مقدما على عتقها(") ، اذ لا يجب استبقاء الرق فيها فعتقت ، ووجوب(") الدين عليها بالكفالة ، وعليها دين نفسها ، وصارت كحرة(") اجتمعت عليها ديون ، فاشتركوا جميعا في تلك القيمة .

۱۷۸ - اذا ۱۷۷ کفل رجل ۱۸۰ عن رجل بمال ولم یؤده ۱۷۱ م یکن له ان یطالب المحدول عنه بالدین ، حتی یؤدیه .

محفول عنه بالذين ، حتى يؤديه . والوكيل بالشراء له ان يرجع على الموكل بالثمن قبل أن يؤدي .

والفرق ان طلب المكفول له لم ينقطع عن المكفول عنه ، بدليل ۱۰۰ان له ان ۲۰۰ يُخذه به ، فلو جوزنا(۱۱۰ ان يُستمده ۱۲۰) به قبل الاداء لوجهنا عليه طلين مختلفين بمال واحد وهذا لا يجوز .

وليس كذلك الوكيل ، لان طلب البائع عن الموكل ساقط ، لانه ليس له ان يرجع على الموكل ، لان حقوق العقد تتعلق بالعاقد ، فلو اوجبنا له الرجوع لم يؤد الى ١١٠٠ ان يتوجه طلبان ١٠٠٠ عال واحد في حالة واحدة فجاز .

۹۷۹ ـ ولو امر رجلا خليطا(١٠٠٠) له ان ينقد فلانا الف درهم عنه (١٠٠٠) فنقده الف درهم (١٠٠٤ غلة الله على ١٠٠٠) لف درهم (١٠٠٤ غلة الله على ١٠٠٠) لم يرجع على الأمر الا بمثل ما اعطى .

| | 0- 95 0 5-5 |
|---------------------------------------|------------------------|
| (11) الزيادة من (ب) | (۱) في ب د المسعاد ، |
| (١٣) في أدياخذ، | (۲) في اردين ا |
| (۲۳) لیست موجودة فی ب | (٣) في ب و الالف أرث ، |
| (۱۵) في ب د انتهى ، | (1) في أرعتقتها، |
| (١٥) في اد خليط، | (٥) في أدوجت ؛ |
| (١٦) في ب بياض ، وكتب في الهـــامش : | (۱)) في ب د كحجرة) |
| و بياض في الأصل ، | (٧) في ب و واذا ۽ |
| (۱۷) ني ب د عليه ، | (٨) ليست موجودة في ب |
| (۱۸) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) | (٩) فيأولم بنده |

وَالْفَرِقُ أَنْ اجْنَايَهُ لَمْ تَتَعَلَّقْ ١٠٠ بِعِينِهَا ، وإِمَا تَجِب مِجْهُولَةُ ١٠٠ ، أَلَا ترى أَنها تجب(٢) على العاقلة ، وعاقلتها مولاها فوجبت على المولى ، وإذا لم يتعين الحق في الأم لا (١) يسرى الى الولد .

وليس كذلك الدين ، الأنه تعين في رقبتها ، بدليل أنها تتبع (٠) به بعــد العنق ، والحق اذا تعين في الأم سرى الى الولد كالكتابة (والتدبير والاستيلاد ١٠٠ .

٧٦٥ ـ العبد الأذون إذا اشترى وباع ٣ فركبته الديون) ، فوهبردا من العبد لم يكن للعبد الرجوع على المولى بما وهبوه منه (٠٠) .

والوكيل بالشراء والكفيل(١٠ بالثمن اذا وهب منه المال ثبت له الرجوع على ١٠٠ الموكل والمكفول.'' عنه .

والفرق بينهما أن رجوع العبد على المولى لحق الغرماء لا لحق نفسه ، لأنه ليس من أهل ‹‹‹وجوب الضيان؛ له على مولاه ، واذا كان الرجوع لحق الغرماء وقد زال حقهم زال الرجوع .

وليس كذلك الوكيل والكفيل ، لأن ثبوت الرجوع لهما لحق أنفسهما لا لحق الغرماء ، لأن صحة التوكيل بضهان منعقد بين الوكيل والموكل ، بدليل أن ما لا يجوز أن يكون مضمونا لا يصح التوكيل به ، وكذلك(١٠٠ نفس الكفالة توجب (١٣) ضمانا عليه يثبت له الرجوع به عليه ، وإذا كان ثبوت رجوع الوكيل

(٨) الزيادة من ب (١) في أو لم يتعلق، (٩) في ب د او الكفيل ۽ (٢) في أو محمولة ، (١٠) في ب و المولى وللمكفول، (٣) في أديجب، (١١) في ب و الوجوب للضمان ، (٤) ق أولم، (١٣) في ب و الواو ، ليست موجودة (٥) في ب وبتتم ٤ (٦) في ب ركاليدين والاسناد والكتابة ، (۱۳) ني ب ديرجب ١ (٧) . في ب و فركبه ديون ا

لحق نفسه وقد ملك ما عليه بالهبة فصار كالملك'' بالأداء ، ولو أدى لرجع'' به عليه ، كذلك هذا .

٧٦٦ عبد بين رجلين ، عليه ألف درهم لرجلين ، وفي يده ألف درهم ، فأخذ أحد الموليين(٢) الألف من يده وأتلفه(١) ، فرفع الى القاضي ،

فقضي لكل واحد من الغريمين بخمسهائة درهم عليه(·· ، ولم(·· يدفع حتى أبرأه إحداث الغرباء من دينه سلم الألف كله الإخراث

ولو أن رجلين ادعيا دارا ('وأقاما الببنتين'' ، فقضى القاضي لكل واحــد بنصفها ثم أن أحدهما ترك دعواه لا يسلم للآخر إلا النصف. والفرق أن حق٥٠٠ كل واحد تعين في نصف الدار ، لأن كل وإحد ألبت الجميع لنفسه واامين ""ضاقت عن جيعها" ، فصار حق كل واحد نصفه ،

فاذا ترك أحدهما الدعوى لم يستحق الآخر أكثر من حقه . وليس كذلك الغريمان ، لأن حقهم ثبت في الذمة ، والذمة تسع ١٠٠ الحقوق يسقطه فبقي حقه بكماله ، فاذا أبرأ أحدهما صاركانه لم يكن ، وقدر الأخرعلى

(۱۱ استيفاء جميع ديونه ۱۱۱ فكان له أن يستوفيه (۱۱۷ .

ووجه آخر أن القاضي لما قضي بنصف الدار فقد فسخ عقده(١٨٨) في بعضه ، (١٠) الزيادة من ب (۱) في أ د يملكه ، (١١) في أوضاق عن حقها ١ (٢) في أورجع ا (١٢) في أ و للحقوق كلها فثبت، (٣) في أ د الموكلين بعم (١٣) في أو الفاء (ع) في أو فاتلقه ع (١٤) في ب و تعزز لكل ا (٥) الزيادة من ب (١٥) في أ د ولا ، (٦) في أو اولم ۽ (١٦) في ب و الاستيفاء لجميع نعته ، (٧) ، الزيادة من ب (۱۷) في ب ديستحق فيه ، (٨) في أ و له دون الاخر ، (۱۸) في أد عقد ا . (٩) في أ و واما البينه ،

اصله كالزيادة في الثمن والمهر وغيره ، واصل المضاربة (الأيحفظ ويتعداه) ، لأن له أن يُضارب فكذلك (١) ما الحق به حكمه حكم اصله ، فللنانسي (١) ان

٦٦٢ ـ واذا وكله بأن يرهن له (١) ثوباً بدراهم فرهنه عند ابنه الكبير ، او عند تاجر له عليه دين جازاه .

والوكيل بالبيع اذا بأع من ابنه الكبير ، او عبده وعليه دين " لا يجوز عند أبي حنيفة رحمة الله عليه .

والفرق انه لا يثبت حق الأب في رهن عند ابنه ، "وعند عبدا المأذون ، فهو لا يستوجب الحق لنفسه فجاز ، كما لو رهنه من اجنبي .

واما في المبيع (٧فله حق) في مال ابنه، بدليل أنه لو احتياج إلى ماليه (٨في النفقة اوجب له ، ولو استولد جاربته صح ، فاذا باع من ابنه فقد استوجب الحق لنفسه ، فصاركها لو استوجب الملك لنفسه ، ولو باعه من نفسه لم يجز ،

واما إذا(١) رهن عند عبده الصغير لم يجز ، لأنه يعاقد نفسه ، فلم يجز .

٦٦٣ ـ اذا وكل وكيلاً بقبض الدين فهات الموكل ، فقال الخريم : قد اديت الذين الى الوكيل ، وقال النوكيل : قد كنت قبضت المان ودبعت الى الموكل ، لا يصدق الغريم ولا الوكيل .

| (١) في ب وتختص به ، وفي هامشها و بياض في الاصل ، (٣) في أو كذلك ، (٣) في ب وللثاني ، |
|---|
| (۱) ق ب و وينداي . (٤) ليست موجودة في (ب) |
| |

ولو اودع عند انسان وديعة ، ووكل(١) وكيلاً بقبضها ، ومات(١) الموكل ، فقال المودع: قد ٣٠ رددت الوديعة الى الـوكيل، وقال الـوكيل: قد كنت ١٠٠ قبضت ورددتها الى الموكل . فلا ضمَّانُّ على المودع ، والقول قول الوكيل .

والفرق ان الوكيل اقر بما ليس له ان يبتدئه(١٠) فيفعله ، فلم يصدق في اقراره ، كالوكيل اذا قال بعد العزل : قد كنت بعت لم يصدق ، كذلك هذا ح

وفي باب الوديعة اقر بما ليس له ان "يبتدئه فيفعله" ، فلم يصدق على القبض ، الا ان المودع امين فيه ، وقد الرُّ بالدفع الى من جعل له الدفع اليه ، فإن لم يصدقه لم (٧نغرمه فيجعل الشيء كالتالف في يده ، ولو اتلف في يده لم يضمن كذلك هذا .

٣٦٤ ـ اذا اودع عند انسان عبداً ووكل بقبضه ، فقتل العبد خطأ ، كان للمستودع ١٩١٠ يأخذ قيمة العبد من عاقله القاتل.

وليس للوكيل" ان يأخذ القيمة من المودع .

والفرق ان حق المودع في الحفظ ثبت في العين'' ، بدليل ان انسانـاً لو غصبه منه كان خصماً في ارتجاعه ، ولو سرقه سارق كان للمودع(١٠٠ حق القطع ، واذا ثبت حقه في العين سرى الى البدل ، كالرهن فقد (١١٠٠ ثبت له حق الحفظ في ﴿ العين ولا بصار الى ذلك الا بقيض القيمة ، فكان له تبضها (١١٠) وحفظها .

وبيس ددلك الوكيل، لانه بالتوكيل لم يجب له حق في العب ، بدليا انه

| رن و درون ما بنت ما بنت المان و بنتون و المان و بنتون | |
|--|--|
| (٧) في أ د لم يغرمه ويجعل ، | (۱) في ب و نوكل ه (۲) في ب د نيات ه |
| (A) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) (A) في ب ه الغير، | (مهم الزيادة من (ب) |
| (١٠) في أ د المودع ، | رُئِي لِيست موجودة في (ب) (ه) في ب ديبدا به ه |
| (۱۱) في ب درند ، په (۱۲) في ا در حتها ، | |

لو كان(١) وكله بأن يقبض عبداً من زيد فغصب(١) من يد(١) زيد لم يكن الوكيل خصياً في قبضه من يد الغاصب ، وانما ثبت حقه بالقبض ولم يوجد من الجهة القبض جناية (٠٠ فلم يثبت ٢٠)وحقه في العين فلا يسري الى البدل ، كما لو استأجر عبداً فقتل عنده (٧) لم يكن له اخذ قيمته ، كذلك هذا .

770 _ اذا وكله بقبض امة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الأم . ولو قتلت لم يكن له ان يأخذ القيمة .

والفرق انه(١٠) بالقبض ثبت له حق الحفظ في العين ، فاستند ثبـوت هذا الحق الى العقد فصار كأن الحق(١) ثابت(١٠٠ في ذلك الوقت ، ولو قبضها ثم ولدت فسرى حق سفظه الى الناء ، كذلك هذا .

وليس كذلك القيمة ، لأنه لم يوجد القبض في العين حتى يستند الى حالة العقد ، فلم يجب حقه في العين ، فلا يسري الى الناء .

فإز قيل لوقطع يدها فأخذ الوكيل الأم لم يكن له على الارش سبيل ، ولا ينمال أن عقه ثبت في العين بالقبض فاستند (١١٠ كما يقال في الولد .

قلنا: الارش بدل البد ولم (١١٠) يوجد القبض في البد المقطوعة (١٠٠١) ، فلم يصح القبض في ذلك الجزء فلم يصر قابضاً العين(١١) بكماله ، فلم يسر هذا

بالحجر فلا يقدر ان يبتدىء فيتولى بنفسه فلا يقدر وكيله ١٦٠٠ . (٩) ما بين القوسين ليس موجودا في ١ ب ١ (۱) في ب د يولد ۽ (١٠) في أ و وجب العقد ا ۱۲۱ في أو حقد ١ (١١) في ب و لا نا لادن ، رهم في ب د الأم ، (١٢) في ب ولانها لادن ۽ وفي هامشهها روى في ب د معها ۽ وبياض في الاصل ٢ (٥) الزيادة من ب (۱۳) في ب و واما ۽ (٦) في ب د فلا تعدوها ، (٧) في ب و كما لوكان له اجزاء ولا ناخذ ما (١٤) في ب وعقد : (١٥) في أو أن يقع ، لا اخر ۽ (١٩) في ب دوكيلا ۽

القبض الى الناء الذي تولد(١) من الجزء المقطوع ، وصار في حقه(١) كأن الم

كسائر اجزائها فإنه يقبض الأم كلها(الله عذا .

عقده ، ثم حجر عليه المولى لم يكن الوكيل وكيلاً .

ووجه آخر انه امره بقبض الأمة (٣) والولد جزء من اجزائها متصل بها فصار

وليس كذلك القيمة (ولأن القيمة) ليست بجزء منها وهو قد خص القبض

٦٦٦ ـ واذا وكل(^) العبد المأذون وكيلاً في شيء (لـم ايكن) من حقوق

ولو باع العبد او اشترى فوكل وكيلاً في حقوق عقده ، ثم حجر عليه المولى

والفرق ان حقوق القبض (١٠وجبت بالعقد) (١١٧ بالاذن) ، لأنه العاقد ، وحقوق العقد متعلقة به ، وبالحجر لا يبطل ذلك العقد فلم يبطل حقوته ، وهو

وما(١٢) لا يكون من حقوق عقده ١١٠ فجواز تصرفه بالأمر والأمر ارتفع (١٠٥)

يقدر على ان يبتدىء(١٠٠ فيقبض ويتولى حقوق عقده بنفسه ، فلم ينعزل ركيله .

بها فلا يعدوها(١) ، فصار (كمال له آخر ، ولا يأخذ مالاً آخر ١) ، كذلك هذا .

ويقبض العين أصلاً.

فالوكيل على وكالته .

(٨) في أوان د (١) ليست مرجزة في (ب) (٩) الزيادة من ب (٢) في أد فغضب ، ردن في أديمت (٣) الزيادة من (ب) (١١) في أو دسد و (٤) في أ وجهته بالقبض ا (18) Elector (١٣) في أو النظميُّ ا (٥) ليست موجودة في (ب) (١) في أو فلم يثبت ، (١٤) في أ و العين العين و لكوار (V) في ب وعبده ،

- 17. -

من زيد فغصب (٢) من يد (٢) زيد لم يكن الوكيل ، ، وانما ثبت حقه بالقبض ولم يوجد من (١جهة حقه في العين فلا يسري الى البدل ، كها لو استأجر خذ قيمته ، كذلك هذا .

امة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الأم . يأخذ القيمة .

بت له حق الحفظ في العين ، فاستند لبُّوت هذا (١) ثابت(١) في ذلك الوقت ، ولو قبضها ثم ولدت كذلك هذا .

لأنه لم يوجد القبض في العين حتى يستند الى حالة ين ، فلا يسري الى الناء .

ين ، فلا يسري الى الناء . أخذ الوكيل الأم لم يكن له على الارش سبيل ، ولا

لقبض فاستند (١١١ كما يقال في الولد .

ـ ولم(١٠٠) يوجد القبض في اليد التطوعة(١٠٠) ، فلم فلم يصر قابضاً العير(١٠٠ بكيانه ، فلم يسر هذا

(۸) هي أوان ،
 (٩) الزيادة من ب
 (١٠) في أو رحا ،
 (١١) في أو رحا ،
 (١٢) في أولا ،
 (١٣) في أولا ،
 (١٣) في أولا ،
 (١٤) في أوالدين الدين وتكوار
 (١٤) في أوالدين الدين وتكوار

القبض الى النهاء الذي تولد ١٧ من الجزء المقطوع ، وصار في حقه ١١ كأنه لم يقبض العين أصلاً .

ووجه آخر انه امره بقبض الأمة (") والولد جزء من اجزائها متصل بها فصار كسائر اجزائها فإنه يقبض الأم كلها(") ، كذلك هذا .

وليس كذلك القيمة (ولأن القيمة) ليست بجزء منها وهو قد خص القبض بها فلا يعدوها(١) ، فصار (كهال له آخر ، ولا يأخذ مالاً آخر)، ، كذلك هذا .

٣٦٦ ـ واذا وكل (١٠ العبد المأذون وكيلاً في شيء (لَــُم ايكن) من حقوق عقد ، ثم حجر عليه المولى لم يكن الوكيل وكيلاً .

ولو باع العبد او استرى فوكل وكيلاً في حقوق عقده ، ثم حجر عليه المولى فالوكيل على وكالته .

وما(١٣) لا يكون من حقوق عقده(١٤) فجواز تصرفه بالأمر والأمر ارتفع(١٠٠٠ بالحجر فلا يقدر ان يبتدىء فيتولى بنفسه فلا يقدر وكيله(١٦) .

| · · · · · · · · · · · · · · · · · · · | |
|--|--|
| (٥) ما بين القوسين ليس موجودا في و ب ، | والم في مناه مولك و |
| ١٠٠) في أ و وجب العقد ، | (٢) فَي أَ دَحَمْد ، |
| (١١) في ب و لا نا لادن ، | (م) في ب و الأم ، |
| (١٢) في ب ولاتباً لادن، وفي هامشهبا | (ا) قى ب دىمىلان |
| و بياض في الأصل) | (٥) الزيادة من ب |
| (۱۳) في ب و واما ه | (٩) في ب ډ فلا تعدوها ، |
| (۱٤) في ب وعقد ، | (٧) في ب ركما لوكان له اجزاء ولا نأخذ ما |
| (١٥) في ا ران يقع ، | . ` لا اخر، |
| (۱۹) نی ب درکبلا ، | (٨) الزيادة من ب |
| | |

٦٦٧ ـ ولو وكل ١٠٠ وكيلاً ان يزوجه امرأة فتزوجها ١٠٠ الـوكيل لنفسه ، جاز ، وكانت امرأته .

ولو وكله أن يشتري له عبداً بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه ، وقع الشراء للموكل.

والفرق ان في باب النكاح خالفه الوكيل في لفظ العقد ، لأنه اذا زوجه" يقول : زوجتك من فلان " ، وفو عقد لنفسه (القال تزوجت) فلانة ، وإذا(١١) خالفه في لفظ العقد لم يقع العقد للموكل كها (٧) لو امره أن يشتري له عبداً(١٠) بألف فاشتراه بألفين.

وليس كذلك في الشراء ، لأنه لم يخالفه في لفظ العقد ، لأنهُ لر اشتراه له (١٠) لقال 🗥 : اشتريت ، ولو اشتراه لنفسه لقال 🗥 أيضاً : اشتريت ، فقد وافقه فها امره به (١١١) ، وهو قد التزم بعقد التوكيل (١٣) أن يكون عقده له ، فاذا عقد كذلك يصبح ، فلم ينعزل .

٦٦٨ _ ولو ان رجلاً له عبد عليه دين ، فوكل الغريم المولى ان ١٦٠ يبرىء عبده ، جاز ،

| | (١٠) في أ رفقال ، | ۱) نی ا روکله ۽ |
|-------|-------------------------|------------------------|
| | (١١) في أ دينال ، | ٢) في ب و فزوجها ۽ |
| | (۱۲) الزيادة من (ب) | ٣) في ا و گرجه ، |
| | (١٣) في أ و الوكيل ، | (٤) في ب و فلانه ، |
| | (۱٤) في ب د فلو ، | ه) في أ د يقال تزوجت ه |
| - CAA | (١٥) في أ ﴿ وَيَدُهُ ۥ | ٦) في ب و فاذا ، |
| | (۱۹) في اوبيراعته و | (۷) في أديما ب |
| | (١٧) لَيست موجودة في (ب | (٨) في أوعبد، |
| | | (٩) الزيادة من (ب) |

والفرق ان التوكيل بالاستيفاء يوجب (١) براءة الغريم بإقرار الوكيل استوفيت ، ويلحق المولى التهمة في اقراره بالاستيفاء ، "فلوجوزنا الوكالة يؤدي الى الحاق التهمة"، ("فلم تجز الوكالة").

وليس كذلك الوكالة بالابراء ، لأن الأبراء اسقاط الحق ، ولا يلحقه التهمة فيه فلو جوزنا التوكيل لبرىء بقوله: ابرأتك ، من غير ان تلحقه(١) التهمة فيه ، فوجد مقتضى التوكيل^(ه) فجاز ، كما لوقال : ابرىء^(۱) نفسك من الدين^(۷) الذي لي علىك ، جاز ، كذلك هذا .

٦٦٩ ـ (١/١١ دفع الى رجل دراهم ، وامره أن يشتري له بها جارية ، فاشترى ١٠ ونقد ١١٠ الدراهم فوجدها البائع زيوفاً فردها على الوكيل فهلكت في يده(١٠٠) فإنها تهلك من مال الوكيل(١٠٠).

ولو وجدها ستوقة او رصاصاً فردها على المشتري فهلكت في يده لم يكن على المشترى ضيان وهلكت من مال الأمر.

والفرق بينهما أن الزيوف أو البهرجة(١٢٠ تدخل(١٣٠ في القضاء ، لأنه من هَ جنس الدراهم ، بدليل (١٠٠ انه لو تجوز (١٠٠ به لجاز ، فالمشتري (١٠١ قد قضي بهــا مضموناً عن نفسه ، وهو قد أمره بحفظها (١٧) وجعلها أمانة عنده الى وقت القضاء ، فاذا قضى فقد ارتفع عقد الامانة(١٧٨) وقد قضى مضموناً ، فاذا ردٍ عاد ﴿

(۱) في ارتوجب،

(٣) الزيادة من ب

(٤) في أ ويلحقه ،

(ه) في ب و العقد ،

(٦) في ب و ابره ه

(٨) الزيادة من ب (٩) نى بو د م نقد ،

(٧) ليست موجودة في (ب)

(٢) ما بين القوسان السر موجودا في (ب)

(۱۰) في ساويدها و

(١١) في ب د الموكل،

(١٢) في ب و النبهرجة ،

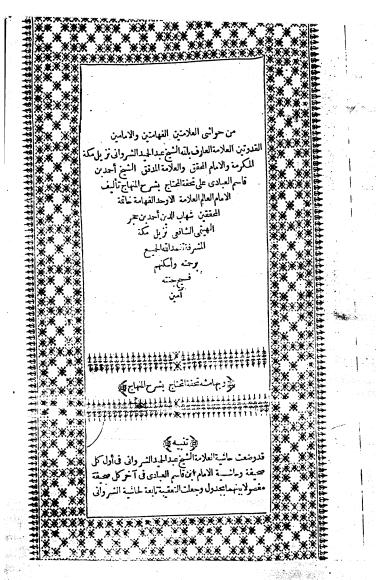
(١٤) في ب روبدليل ،

(١٦) في أو فللمشتريء

(۱۵) فی ب ۱ تزوج ۱

(۱۷) ق أ د بحفظه ،

(۱۳) في أويدخل ه



التفو مضوالمراعاة والحفظ

واصطلاحا تفويض مخص

لغبره ما بفعله عنه في حياته

ممايقيل النبابةأىشرعا

ادالتقد برسنند مماليس

مدادة وعوه فلادور خلافا

الزعه وأصلها قبل الاحماع

قوله تعالىفانع واحكامن

أهله ساءعلى الاصعرالاتى

اله وكمل وتوكيلة صلى الله

على وسلم عرون أسه

النمرى في نكاح أم حبيه

وأبارانع فينكأح مبونة

وعر والبارق فشرامشاة

مدننار والحاجة ماسة المها

ومن ثم دب قبولها لانها

قدام بمسلمة الغير

واعام النام ودبعنا نف لتوقف القبول المندو بعل ولقوله تعالى تعاونواعلى البردالتقوى وق الحبر والشف عون العبد مادام العد في عون أشيع أركانها أو بعنه وكلَّ وكبل وموكل فيعوص غة (شرط الموكل صعة (١٩٥٠) مباشرته ما وكل) بغنج الواو (ف عبال) ليكونه ١٠ الأأو ولا ينهاك ويه عطف على قولها ش اه سم (قوله لتوقف النمول المدوب عاسه) انما يظهر هدذا النوجيلوندب أما في نكاح أومال أرغيره القبول لنفسه لالصلحة الوجب اهسم (قوله واقوله تعالى الح) علف على قوله ومن م الخفان المعاونة فی مال (فلایسمے ٹوکیل والعرون فاهران في القبول دون الايحاب فالآمة والخيرا اذكروان دله لان لندب القبول فقط كلهوصر مح صىولا يحتون) ولأمعمى الغد في فكان الاولى تنديم ذلك: في قوله وابحاج اقول المن (ماوكل فيسه) وهو النصرف المأذون فيه أهم علمه فيشي ولاسف في نحو مغنى (قول، فتعرالواو) الىالننب في النهامة والغيى الاقوله أوذير. في مال وقوله المنعلق بالصحر بالساشرة مال لانم_ماذاعرواءن (قوله الكونه أباح أى وانعلا (في مكاح) انظر الحصرف الاب مأن غير من أو ياء السكاح كالاخو لم تعاطىماوكلوا يهفنانهم كدلك ولذا استنى ذبره من ذكر اذائم تعمن الطردكما يأني ونوقف مباشرته على الاذن لايشافي أنصافه بعجة أولى وحرجءاكأو ولايه المتعلق بالعجة وماساشرة أو: مِن عطف على أبا (قوله ولامغمي علمه) ولانائم في النصر فات ولافاحق في كام آينته اله مغلَّى الوكيل فاله لانوكل كامات رقول ولاسفه) أى ولا محمور علمه سفه عادة ومعى (قوله وبالماشرة) قد يقال النعلق ما يغنى عن النعلق لانه اسسىاك ولاولى مالعمة (قولة الوكل) قديقال يحوران راد بالولاية النساط من حهة الشارع فدخل فها الوكل ونعوم وسحمة توكيله عنافعه ودخر كَيْ قُول المنف الدالمانية عالى المانية عالى المان والمان والمان والمان والمان المانية والمانية و في بعض الصور أمر نبارج وصفتو كالدالئ فيهذا المواب نظر لايخفي لان القصود فبط الاسان ما كان على القباس هذاو ممكن دفع عسن العاس فلا ودنقضا النقض عن المصنف أن مفهوم كلامه هنا مخصوص عماسيسه من أحكام توكسل الوكل نفاية الامر والقين الأذونله فانه أنماذُكرَ هذا مع الاستى من قبل العام والخاص أرا لملل والقبيد ولاا شكال في مقامله سم على عج اغما يتصرف بالاذن وقط اه عش (قوله والفرالخ) عطف لي الوكب ل (قوله رها) أي في النهاج (قوله لغبرها) الي تول المستن *(تنبه) *قدموافي البيع و سنتنى في النهاية الاقوله ولكنبر جال وذلك وفي الفي الاقوله أواً طاق وقوله أي أوهذه الي أو وكل وقوله الصغة لانهائم أهم لكثرة على ماغاله الى وذلك (قوله أى أوهذ وأطلق) طاهرهد النصو براخراج هذه الخرة وأطلق وفيه نظر وعبارة تغامه اواشراطهاس مر هذه الخرة اله سم قول الذن (و يصع توك ل الولى في حق الطفل) شامل لذوك بل عن نفسه وعن الطفل خلافا الوهم اه سر (قوله أواله ون الخ) أو أوالمدو وتحوهم ولوحدف العامل كمان أولي لشهل هولام الحانس وق مفالروضة الوكل فيمه لانه القصود أى في إب القسم (قوله وابحابها) عطف على فبولها ش (قوله لزوف القبر ل المندوب عليه) انما مكر واوتحبان توقف عامها دفع صرو وقالموكل كالوكيل المنظرة براق شراء طعام فدعجر عن سرا أدوقد والمغسة وسالة المعوهنا يظهر هذاالتو حسلوند بالقبول لنفسه لالمسلمة الموجب (قبله ليكونه أما) أي وان علاق لكام والفار تتصور فيها الاباحة أيضابان لم يكن الموكل ماجة في الوكلة وسأله الوك للالغرض اهعش (قوله واليجاجا) ا إ كل لانه الاصل في العقد الحصر في الاسمع أن غيره من أولماء النكاح كالاخ والعركذ لان والداسة في غيره بمن ذكر اذائم ته من العلرد الا آخرفهاعه فلكل منهما قبض اصبوس الثمن كالوانفر دبالب فلايث وكهاد خوفيما قبضه وقديقال (ولا) توكيل (الرأة) كمان وفرقف ساشرته على الاذن لايناني أنصافه بعضماشريه بالولاية كاف الاسف عبرالحمرة وكاستشاه فساس ما فالوه فى المشرل من ارث ودين كماية ان يشارك فيه لا تعادهما في الحق كاهو وحه في السله ويجاب عنع من الطرد كما أي ولايد افي ذلك عدم صحة توكيل غير الحير قبل اذنها إله (تم الدوسحة توكيله عن نفسه الح) في هذا لغيرهافي المكاح لانم األا تالنعن مشترك بلكل كالنانصيه منفردا ولوسل فعاب مان الانحادا لقنضي للمشاركة فسعا يقبض بحله ادآكم المواب تظر لاعفى لان القصود منطه لارانها كان منه على القياس هذا و عكن دفع القض عن المستف تماشير ولا ردمية اذنها بتان انفرادأ حدهما بالاستحقاق لنصيبه ومااشتر كافه كاف ذينك علاف هذه نعرقد تشكل هذه بالمشترك وانمغهوم كالممه هنا مخصوص عساسيسه من أحكام توكل الوكيل ففاية ألامران ماذ كرمه امع الاستى له لسها بصحفة الوكالة لان الشرامعها اذاادعياه وهوفي ونالث فاقر لاحسادهما تنصفه فان الأسخو يشار كمفيه كأمرف الصلح معان من قبيل العاموا الحاص والمعالق والمعدولاا شكال فيه فنامله (توله فاله اعاية صرف الاذن فقط) قد ذلك لس في الحقيمة وكاله مراءأحسدهما يتنى انفراده عن شراءالاسخر ويحاب مان المشمرك غرفس الدى وهنامد فالحق ذلك مقال محرد هذالا يكفى في دفع الامرادلانه اذا أذن له في التوكيل صعرتو كيله مع انتفاه هذا الشرطاعة وفع يل متضمن لاذن (و)لا بذينكوان الىالانفر اهدانتهى فزم الروض بان لكل قص تصيمهم تصو والسلة باعدا اصفقه ينافى هذا بأن الموكل انماهوالسدواسطة هذا بعد كإلايحني نعرتمكن دفعه إن تراد بالولاية مايشال مشال أسالما نوكل (الحرم) ضماليم القرا لمأذون على الماذون فيه ومشسل هسذاا لجواب يمكن في حق الوكيل أيضافليتا مل ثم وأيت الشادح أشاد إلال (في السكاح) لعدد الى اسكان حل الولاية هناعلى مايش، لمثل ماذكر بقوله الاستى بناء على يول الولاية للوكالة فاستأمل (قوله له أولم وليت مال احرام كالو وكامليشغرى له هذه الخرة بعد تخللها) اعتمده مر (قوله أى أوهذه وأطلق) اعتمده مر وطاهرهذا قوله فلادور) الظاهرأن الدورالمنتي هوأن النبابة هي الوكاة وقد أخذت في تعريف الوكاة وحنت ذ الموكل لانهلا ساشرهأما التصو وانواج هذه اللرة وأماق وفيه نظر وعبارة مر هذه الحرة (قوله فالناد يصع توكيل الولي ف فني الدفاعه بقوله أىشرعا المنخفاءاذية ال السابة شرعاهي الوكلة فان أحسب بال النيابة شرعا أعممن اذاركه العدقدة وعدا الوكاة فلا د؛ ركان التعر بفّ غيرمانع نعم عكن أن يجاب اله عكن ان يتصو رما يقب النباية شرعا بوجه تعالب أوأطلق فيصح كألو

وكالمنسقري هذه الجريع تعليها أي أوهذه وأطلق الحذاج البلهاأو وكل حلال صرماليوكل حلالا في الفرويج (ويصع توكيل الوك في

حق الطفل) أوالحمون أوالسف كاصل

ماذكر فيالشرامقولهم ا النينمنلار قولهماذكر) أى عدم المشاركة (قوله شاركه الا تعرف) أى شارك أحد المدعن المقرله الدى ادعاعناؤن فالشالنه ام لا نوف النصف المغرب (قوله هذا) عن الشنرك بحوالشراء (قوله دلوا حر الى المذف النهاية (قوله ا شاركه ألا توفيه فلت يفرفها بشلوك بسنه المعمول (قوله عما أتعربه أى من الاجواكا أو بعضا معافاتم لاحدهما بنصفها بال النبوت عنا لايسب (قوله هي بغضر الواو) الى قوله ولقوله تعالى في النهامة الاقوله اذا لنقد رم ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافا أنشراء الذي ادعياءسل لمُنزَّعه (قَوْلِهُ والحفظ) على الأرم على مازوم اله عش عبارة العَيرى قوله والحفظ فيه مساعة فأن 1 قرار و بنشأن الاقرار الخفظ من فعل الوكيل والوكاة اسم مصدر من التوكيل وهوفعل الموكل المهم الأن سنعمل الحفظ عسى أنلايدخل تعددمه فاولا الاستعفاط أويقدر فالكلام مضاف أى طاب الحفظ اه وهذا السؤال والجواب اتبان في قوله والمراعاة انحادها فكان بالارث أينا (قوله راصطلاما) عبرشر حالمهم أى والفي ، فوله وشرعا قول قدفر قوار والحقيقة الاصطلاحية أشبه فاعطى حكمه ووقع والشرعة بانماتلق من كام الشارع فهوحقيقة شرعة وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية لشعننا هنافي شرح المروض ما يعلم بتأمل مع تاملها | فان كان هدذ االمعنى ماخوذ امن استعمال الفقهاء أسكل قول النهيج أى والمقدى وشرعاوان كان مثلق من كالم الشارع أشكل قول الشارح مر وجواسط لاحاد عكن أن يجاب عافاله سم في حواني المسعة ذكرته أنماذ كرنه أدق فى باب الزكاة من أن الفقها مقد يطلقون الشرعى بحاز اعلى م وقع فى كلام الفقهاء وان أم رد يخصوص معن مدركا وأوفق لكلامهم الشارعانتهى اه عش (توله تغويض عصالخ) عبارة النبي تغويض عص اله تعله ممايقيل فتأمله ولوأحرحصدتهني النماية الى غيره ليفعله في حياته اه (قوله في حياته خرج به الايصاء (قوله اذ النقد برحيتند بماليس بعباده مد. ترك لم يشارك فيما قيضه بماأخريه وان تعدى | ونحوه) موقعه بعد قوله فلادورلانه تعليل لنفر عملي قوله أي شرعا(تَجِه له حيننذ) أي حين اذفي عدة ول السام العن المستأح النيارة بشرعا (قوله فلادور) الدورالذي هوأن السامة هي اوكالة وقد أخذت في تعريف الوكلة الدعش ا (قُ له الا من) أي في ما القسم اله سر (قوله أنه) أي الحدر قوله وتوكيله الخ) عطف على قوله قوله تعالى بغيراذن شريك الخ (الفيرى) بفتح الضادا بعدمة وسكون الميم نسبة الحضم و من بكراه لب أه عش (قوله والحاجة الح) *(كتابالوكلة)* ربدالقياس فينتذهي نابنة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضها أيضا اهتميرة اهرغش وقوله هى غنم الوار وكسرهالغة ومن ثم ندب قبولها) أى الاصل فهاالندب وقد تحرم ان كان فهاا عند الى حرام وتكروان كان فهاا عانه على

قول الشارح واغما يعداع فاستأمل ثمرا يت الشارح أصلح هذا الحل

(كاك الوكاله)

له ليس عبادة وتعوها وهذا الوجالا يتوقف على الوكلة فلادور فلية أسل (قوله مناء لي الاصم الاتى)

فاسع مال محمو رمومنع نوكل الرأة عن يرزوحوا المسف و حكام العقد تعلق الوكل الم الوخد سنهذاك اه عش (عواد فيسم مال محموره) وقد يقال بغيراذيه مليما ماقاله الساوردي لايصم مباشرة الفاسقذاك لعدم محمورة فلاحاجسة الىالاستثناء (قوله وسعو كل المراقالج) كقوله قبل وكانه أرادالم أما وم م نوكل كافرا لم عالم عالى قوله منع فركل فاسق الله (قوله كالاجارة) أي قباساعامها (قوله والذي الامة اذاأذن سدهادلا يَعَمَّا العَدَّمُ عَالَمُ أَعَدُهُ مَهُمَ أَهُ مَنْ إِلَيْهُ مِعَالِمًا ﴾ أعانون أولاحيث كانت وأداً مَنْ في مانستقل المتراض لنروج بالاجاره به أوغيره وأذن لها السيد كامر في فو كدل المن أه عش (قوله لان عدًا) أي المنع (قوله دالاجارة) وأولى وقال الاذرعي الوحه أىحيث قبل نها البعالان اذا نوتت ق الزوج اله عش (قوله دهوا ولى) أي حق الزوج أولمين مااقتضاءكا إم الرو مانيمن حق الاجارة فلذا أبطل حق الروج حق الاجارة وقال الكردي أي قالاجارة أول من حق الروح فلذا الصةان لم يغوت على الزوج أبطله اه (قوله وهذه) أي مسالة منع توكل كافرةن المرالخ (مردودة) أي مرحدث الاستثناء وأما حقا اهوالذي نتمه العمة: المكم أى المعالمة كورفسلم (قوله بآن الوكيل) أى قدة الصورة (لايستونيه ال) أى فلم يشمله مطاقا والكاناليزوج هذاالشرط فلآحاجة لاستشائه أه سم (قوله ولايلزم بن وجودالشرط الخ) مودة إ هذار راءمانات عها ممايفوت حقاله لان مادلم مماقدمته اله سم أي عدفول السُمار حولستني من طرد الح (قوله والأول الم) (هوقوله بان هذاأم نارج ويغرف ين الوكيل الح (والثاني) هوقوله و بانااهــ فعالم اله عش (قولِه ليس في عله الم) فديجاب بان هذاوالاحارة بأنهاحق لازم الثانى مذكور على النزلورية يدذاك أنه صرج في الاول بأن الوكيل لابست وفيه المست فقر صرح بأن تنعلق العين فعارص حق الشرط لم وجدهنا أصلا سم وسدعر (قه له لا توكل صيم) كان الاولى النفريدم كاأشار السه المعي الزوج وهوأولى فابطله ولا يقوله فلا يصم توكدل معمى على ولاسي المراقب للاتوكل صي الم) طاهر وبعالان توكيه ولوعسلي وحدان كذلك الوكالة ومنه توكل بأنى الصرف بعد بأوغه وهو الغلاهر وفي الروضة الفهمه والفارن توكل الحرم لعقد بعسد تحلله موجود كافرءن مسلم في آسيفاء أهلة المحرم غاية الامرائه فأميه الاستنسانع فالدف عماقاله بعض الفض الامن جوازتو كل الصسى أياتي قودمسلم وهذهم دودتمات بالتصرف بعد بلوعه أخذامن مسئلة المرم وكذا يقالني فوكل السفيه ليأتي التصرف بعد رشده وقد قالفه الوكيل لايسنوفه المسه العضالمذكورماقاله في الصي فلمتأمل اله مم عباره عش (فرع) قال الحطب الشر سي محور توكل و مان الصنف انمياء عرصحة الصي والسفيه ليصرف عدباوغ الصي ورشدالسفيه كوكيل الحرم لعقد بعدحاه وفيه نظر والوجه مباشرته شرطالعه توكه وفاقا لمر عدم العمد لان الحرم فعد الاهارة الاأنه عرض له مانع خلافهما فانه لأهلسة لهما وفي الروضية ولايلزم من وجودالشرط مايفهممنه عدمالعمة سم علىمهجوماله على عم اله (قولهومغمى عليه) الىالمنز في النهاية والمفسى وجودالمشروط واتمايلزم (قولة ومغمى علم) أى ونائم ومعنوه قراية ومغي قال عش قوله ومعنوه من عداف الحاص على العاملان من عدمه عدمه والاول العنموع من الجنون اه (قوله نعر صعروكل صي الم) عبار الفي رمحل عدم صحنو كمل الصدي فيما صحيم والثاني لنسر في اله لاتصوم مساشرته فعورتو كيل الصي آلميزفي تعلوع وفيذيج أضعيت وتفرقنز كاه اه (قوله رما لان آلشرط وهو صحة المباشرة ماني) أي في دول المن الكن الصم المز (قوله أوالحنثي) الى نول المنز والاصم في الهاية وكذا في المفي الأنوله لم بوحدهنا أصلا (لا) بوكل والمميزال قول المنز (والمرم في السكاح) أى لعنذفي احرامه الهسم (قوله والمرأة الخ) عطف على مدخول كذا (قوله وان عين ألخ) سِناء أنعول عاية لقوله أواختبارا لخ (قولة ولونا) يغنى عند فوله الآتي (مسى ومحنون)ومغمى علب ولل يعم لتعد ذر ولامانم (قوله والذي يتحد العجة طلق الم اعمده مر (قوله مردوه بان الوكيل) أي في هذه الصورة مباشرتهم لانفسهماتيم وقوله لاستوفه لنفسه أي فلرشمله هذا الشرط فلا حالات ناله (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الح). يصم توكلسسي فيتحو ردة إلى هذا وراءما بالنماء لم ما فدمته (قوله والناني ليس في محله ألح) فد يجاب بأن النافي مذكر وعلى تفرقة زكاة وذبح أضعمتوما النزلو و مدذاك انه صرح و الاول مان الوكل لايستود ولنفسه فقد صرح ران هذا الشرط لم يوحدهنا و نن (وكدّااارأة) أو أصلا (قوله لاتوكل صي) ماهره بطلان توكاه ولوعلى وجدة أن بافي بالتصرف بعدد باوية وهو ماهروف الحنثي (والمحرم)فلايصح الروضة الفهمه ويغارقه توكل الحرم لعقد بعد تحلله بوحود هاسة الحرم عامة الامرانه قاميه الاتنماع توكلهـما (فيالنكاح) فالدفع ماقله بعض الفضيلا من جوار توكل الصي لياتي لنصرف بعد بلوغه أخذ امن مديلة المحرم وكذا اعاماوقبولالسل عبارتهما مقال في توكل الدهد لدأني التصرف بعدرشده وقد قال فيه البعض المذكورما قاله في الصي فلسامل (قوله فد ، والمراة أوالحنثي في فى المنزوالهرم في النكاح) أى ليعقد في الوامه (قوله دان عبت الهما الرأة) قال في شرح الروض في أمر رحعة أوانحسار لنكاح أو فران وان عيت الهما المرأة ولو بان الحني ذكر إبعد تصرف ذلك بانت صحته (لكن الصيم اعتماد قول صي) ولوفنا

انام علكها انعصار والافطالقا كإمع عماياتي باجاف فبضر كاته وقيد الزركشي فلاعن الفقال عااذا كانالوك باعن لايستعقه اوقيه تظر لمايانانه بجوزالتوكيل فيتلك المباحث موان الوكيل ان الكهالناف والمرف عهاللموكل ما يحذكذك هناعال الوكل غسير المحصور بقيض كُلَّة النَّوي الدافع (٢٩٨) والوكيل الوكل ونواه الوكيل ونهينوالدافع سأفان تصديف وهوم ستحق والدافع موكله فالذى مظهرانه لاعلكه الخ خالفهما في الروض فحزم الطلان وأمالوكل المرمد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما واحد منهماأماالوكل كغيرهما وسأنى اه سمعارة الهاله ودكراف لوكيا ارتد نعيره في اصرف مالي الوقف وحرم المالموي فلان المالك قصد غـره ببطلانه واستوجها الشيخ وحمالته فانداويه اه قال عش قوله مر واسستوجهه أى البطلان معتمد والعبرة بقصده لابقسد الا مندو المالكوكل فلانعزال ويوجه أن ما يغيل الوفف هوالذي بصع تعليف وذلك منتف في الوكاة اله (قولة الوفف) مفعول وجو أي حامونونية وكلا الرند كونونية ملكه اه كردي (قوله ان المطلعة) أي الركاة (قوله وكمله بقصد الاخذانف لانحصاره) أى السخيق تعليل للملكها ش اه سم (قوله رالا) أى وان ملكه الانحصار (قوله فطاقاً) وانقصده الدافع ولم مقصد الوكال شأما كدأونصد الجوار (قول فاذا صرف عنها) أي صرف النال عن نفسه (قوله وان فصده) أي قصد آلو كيل (ولم موكاه لم علكه واحدمنهماهنا يقصدالو كيل شداً) أى أونصد نفسه كلاه وواضع ولعله تركلوضوحه اله سيدعمر (قوليه أونصد) أى فممايظهرأ بضالان الوكمل و كدل (قول لمعلك الم) سك عد لوقصد الدافع الموكل ولم يقد دالو كدل أورالولم يقصد واحدمهما مقصده المسوكل صرف حد اوالو حدق الثانة ملك الوكيل وفي الاولى مالك أأوكل مم وسدعر (قوله لم علك مواحد مرسما) القبض عن نفسه فلم تؤثر محسل تأمل لان العبرة في أداء الدين معصد الدافع الودى وان قصد الدائن أخسد وعلى سايل النبر عمع أنْ زةالدافع واغياه تبرقصده حقوقالا دمين مبنية على المضايقة اه سدتمر وآلا دفعه باله فرق مين صرف الا خذعن فصله بالكلية حيث لم يصرفه الأخذعن وبين صرفه عن الجهة التي قصدها الدافع (قوله ولان الموكل الم) الأولى اسقاط اللام (قوله صرف المالك نفسمه كإهوطاهر ولان لدفع) فع ل نفاعل فف عول (عنه) أى المركل (بقصده) أى المالك (قوله لففا أحدهم !) أى الدافع الوكل صرف المالذ الدفع والوكل و بقي مالو وجد لفغا أو تعين فقط من أحدهما ولم يوجد من الآخرشي من الثلاثة ولعل الملافقة عنه قصده الوكيل فلي نقع ماير ماتقر رفى و جودقص من أحدهما دون الآخر فليراجع ﴿ قَوْلُهُ أُوتُعَسُّهُ ٱلْعَلَى الْمُرَادَالْتُعْسُ نَعْسُم المموكل ولوعارض أفظ اللفظ كالاشارة اه مسيدعر (قوله تعيينه) الى توله ود الفرق المعنى والنهامة الاقوله أى لان الى فيبطل أحمدهما أوثع بناقصد قه إذا والافه ما الح) أو عملي الواو (قوله كياتي) أى في شرح ويشترط من الوكل لفظ الح اقوله صع على الا خرتانى فى الملك الماسير مَاعِمَهُ مُعِنا) اعتمده مر أه مم وكذا اعتمده المعني والهابة (قوله فبعلل الم) عبارة العَسى فاوقال لآثنين ماتقر رفىمعارضةالقصدىن وكات أحد كم في معدارى مثلاً أوقال أذن لكل من أرادأن يسمدارى أن يسعد المرامع الد (قوله أن (وشرط الوكيل) تعيينه على العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المهم جوء لمه الحزاقية لالفرق لفاهم المز فديقال لأأثر لهذا الغرق مركون الغرض الاعظم الاتران بالمأذون فيه سم ونهامة (قبراه وجعام اشرته الم) عداف لى قوله تعيمه الاف محومن جمعني فله كدا قول المن (معنظ المرب النصرف لنفسه) يدخل و مالسكران المتعدى سكره ولاما تم اهسم عمارة المفني أىلان عامل الحماله هذا مِمع توكل السكران عمرم كسار أعمر فأنه يخلاف السكران عباح كدواء فالم كالجنون اله (قوله وكال بجعدل أوالافيمالا واستنتى) الىالمن في النهامة (قوله منع توكل فاسق الح) علماهر وان ركاء في يه م معين من أموال المحمور عهدرة فيه كالعتق كماني من معن ولوقيل معه توكيل العاسق فذلك حيث لم سالم الماللة لم معدثم وأيت في إنسمال قبيل قول فسطلوكات أحدكمانعران وقع غيرالمعن تبعاللمعن الممراره لكن حزم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداد عزل وليس بظاهر اه (قوله لا تعصاره) تعليل ليلكها

نظرولا يشهدله ماياتى في الآدان بالأذونف (قوله في النصحة مباشرة النصرف لفد، عند فده المكران المتعدى سكره الموكل فمه الفرق الفااهم فاله يحتساط للعاقد لانه الاصسال مالايحتاط للمعقود عليه كإصرحوا به في الوصة حيث اغتفر واالابهام في الوصي دونالوصىله وفرقواعاذ كرنهو (معسبالسرته التصرف) الذي وكلف (لنف) لايه اذاعر عنه لنف كف سنما عه لغيره واستنىمن طرده وهوأن كلموم معت سبآشرته كنف مع توكله عن غير منع توكل فاستى عن الولى

ش (قه(دان نوی الداف عرالو کیل الوکل الح) کت عمالوفصد الدافع آلوکل ولم يقصد الو کیل شیأوما

له مقصد واحدمهما أحد والوحه في النائمة ملك الوكل وفي الاولى مان أوكل قوله وان قصد) عي قصد

الوكيسل لاالوكل والالم عصوفوة وفصدموكاه لم علكه واحدمهما فناملة (قوله صحالي ماعد مشيعنا

14) اعمده مر (قولة للغرف الظاهرة لله عنا مالم) قديمال لا ترلهذا الفرق ع كون الغرض الاعظم

كوكانك فيسع كذامثلا

وكلمسلماح ألمابحثه

شعبا في شرح المه، وعال

انعلمالعمل اهوفه

مسيرالم يحرب عليه كذب

وكذاهات وكافركذاك

ملفال فيشرح مسلم لاأعلم

فه ماخلاة (في الاذن في

ونوأسة قالشلة --يدد

أحداني اللنعلى مااقتضاه

اطلاقهم والناستشكله

الديكى أبحوز وطؤها

وطاب صاحب وليمة التسامح

السلف في مشل ذلك وذير

الأمون مانحرب عليمه

كذب ولومرة فسما نظهر

لابعتمدتطعا وماحفتمه

قرينة يعتمدقطعاوهوفي

الحقينة عمل بالعلم لاعتبره

و يؤخذمنه الهلافرقهنا

سرالكادبوشيره الممير

ونحوه توكيل غبروفي ذلك

بشرطةالا آتى (والاصم

معدة توكيل عبد) مصدر

مضاف المفعول ولوحذف

الباء كأن مضاة الفاعل

رهو 'وطدا في قدول سكاح)

ولو يزادن مدادلاهم و

عله مطلقا وأشاد مليكن

الى استناء هدس أيضاس

عكس الضابط وهومن لا

أصدم أشربه لنفسه لايصم

نوكيه وستثنىأ شاصحة

توكرمغه فرقبول نكاح

بغيراذن وأسه وتوكل كافر

عن مدارف شراء مسدار أو

طلاقمان وهد مردود

اذلو أسلت روحته فطق

مأسرف العدامان غوذ

طسلافه وتوكرالمسرأةني

ولوأمة (قوله ميزا) عالمعن مي ولوحو بالوصفة لكان أولى عبارة النهامة اذا كان ميزا اه (قوله لم يجزب عليه كذب أى ولم تقم قريسة على كذبه انتهى خيفناالزيادي اله عش (قوله وكافر)أي ولو العا هُ عَسْ (قَولَهُ كَذَلَكُ) أَي لِيحِرْ بِعَامِما كذب الله عِشْ (قَولَهُ فَهِما)أَى الله سَ والكافرأي دخول داروابسال هدية) | في اعتماد تولهما اله رشدي (قولة فيحور وطؤها) أي بقد الاستراء أي ولور حدوكذ سنفسها لاشامهاف حق غيرها وحرج كذبت نفسها ملو كذبها السد د فيصد د ف ذلك بمينه وعليه ويكون وطء الهدى المهوط شهة ولاعت علمالهر لان السديد عوا والكندع والها ولاالحد أنضا الشهة وينبغ أنه لاحد الماأنضال عها أنال د عداها وانالوادح لظنه أنهاملك وتلزم فممتعلتفو مته رفت عطي لسدون موأمالو وافقهاالسدة إوطعاشه فعساله الدعش قوله وطلب ساحب ولنة)عطف على الاذرة ي وفي احدار وبطلب حسولة (قوله انساع اسلف آلي) والسف معي من ذكر البيفاء والقرد وبحوهما اذاحصل منهم الاذن ولمحرب المهم الكذب لانم ملسوامن هل الاذن أصلا خلاف الصي فانه أهلف الجله اله عش (قوله لا يعمد قطعا) ظاهر وان ضي عليه سنة فاكثر ولم يحرب عليه فهما كذب ولوقسل عواراعة ادتوله حستذلم يعد الوائلم غض الدالذ كورة ويكون الداره لي أن يعلب على الفان صدقه اه عِش (قولدوما حفت قرينة) أى مفدة العلم اه مغنى (قوله بالعلم) وعلى هسذا فنبغى أنالببغاء ومحوها مرالفر ينسة كاصي لانالتعويل لسءا خيرهابل على آلفر ينذو بؤي مالوجهل مال الصى والاقرب فيدأبه لا يعمد فوله الاقرينة دل على صدقه لان الاصل عدم قبول خبر اهعش أفول فضية قول الشارح كانهامة لم يحرب عليه الخ اعتمادة ول الصي الجهول خال بلاقر ينة فايراجع (قوله بشرطه الآني) وهوالنحز أوكونه لم تاق به مباشرته اه عش (قهاله مصدر مضاف) الى فواه و يجوز توكل العبد فى النهاية (قَوْلُهُ وَهُو وَضَعُ) أىلانالكِذِمْ فَالوَّكِيلِ الْهُ سَمِّ (قَوْلُهُ وَلَوْ الْاأَذِن) الحالمين في الحسني. الافوله وانمايسه الى والركبل وفوله والوسرالي وأشار إقهاله وأشاراكي) وجه الاشارة أن السكادم في شروط الوكمل (قوله هذَّين)أينوكل الصي في بحو الاذن في المنحول وتوكل العيذ في قبول السكام قال السسدة ر فى كون مسئلة العبد من المسنثني تأمل لانه تصحر مباشر ته لقبول لندك ح لنفسه تعريص والآستناء بالنسسية لحالة عدماذن سده اه (قوله أنضا) اي كآستناءتو كل الاعمى عن عكس ضابط الوكل (قوله رهو) أي المكسر (قوله في قبول نكام) في يحُرُف في نحو بيدع فلا يصد ولو باذن وليه كمُعوظ هر مسُه تفادمن شرح لروض وانأوهم كالمالروض خلافه قاله سم تمسره عن الروض وشرحه مثل تبارة الشارح والنهامة والمغي السابقة قبيل فول المصنف و بسر في توكيل الأعمى الح (قوله رهذه) أي مسئلة توكل كافرَعن مسلم فى طدان مسلمة مردودة أى من حدث الاستنهاء لا الحيكر قوله اذلوا -لت الح) فهو بمسن يصم مباشرته

التصرفالفيه الهجم (توله أحلناروجنه) أى المدخول بالان نبيرها يتفسم كاحها بآسلام اله سيدعر (قوله ثم أسارالج) لأنه اذا لم سلم إلى انقضافها يسين الانفساخ بالاسسلام فلأطلاق أه سسدعمر (قولِه ذلك) كاستثناء توكل الرند (قولِه ان لم يشرط المخ) أى فان الما باشتراط ذلك فان الم يحور الحاكم أولالباب من محمة التوكيسل فيما أداء بما الوكل على في توكيسل لرجل اه غمراً بت الشارحة كردان فريبا اه (قوله رهوأوضم) أىلان الكازم في الوكل (قوله وسنتني أسنات ، توكل سف في قبول نسكاح أي مخلافه في تحويب م فلا يصع ولو باذن والم كأهو فأهر مست في دمن شرح الروض وان أوهم كازمالر وض خلافه وذلك لانة كماقال آلروض ولايصع توكيل الروبق والسفيه والمفلس فبمالا يسستقل به أى كل منهم الابلاذن من السيدوالولى والغريم انهمي قال في شرحه وليس من لازم وجود الاذن ان ذكر ارُوحِتُها لَيْ) فَهُومِن يَصِمَ مِوشِرَتُه انتصرف الفسه (فَوَلَهُ وَانْسَايِهُ مِذَاكُ أَنْ الْمِيثُمُ فَي بطلان تصرفه لنفسه عرالحا كم عليه) أى فان ذلنا بالمراط ذلك فان الم يحمر الحاكم عامل بحم لاستثنائه لعمة تصرفه

وسياقها فيسه في الهوالوجل في قبول نكاح أخشر وجنه ثلاً وخامستونيخة أربسووا الوسرف فبول نكاح أمه وأشار المصف في مسئلة طلاق الكافر المسلة وأنه يصع طلاق في الله الى ان الراد صعند اليرة الوكل التصرف لنف في جنس ماوكل فع ف الحلة لاف عنه وحد تشد يسةما أكثر مامر من المستثنية أن وفيا محر بان ذلك في الموكل أيضا كالامنه (٢٠١) (ومنه،) أى نوكل العبد أى من فيعرف (في الايحاس للنكاحلاته أذا

عل لم يحتم لاستنائه لعد تصرفه لنفسه كضا وان حرعليه احتج لاستنائه أيضالعه تصرفه لغدير مسع المتنام من أن نزر ترج سنت. امتناع تسرفه لنغسه وحبنتذ بشكل الحصرالذي دعاه اذلوقا بالاشتراط وحرصح الاستشاء أيضا اهسم فبنت غسره أولى وعث وقديد نع الاشكال بان في الفهوم تفصيلا فلا يعاب (قوله وسيأتي افعه الح) والمعتمد منه أنه لا شغرط فيكون سنتني آه عش (قوله نكاح تعنيز وجنمينلا) أى أونكاح محرمه كاحته اه مغني (قوله وأشار الصف يعنى فى الروسة اله كردى (قوله أكثر أمر) ومنعوك ليالمسلم الكافر في شراء ســـالانه إ

الاذرع صعة توكل المكاتب في أزوج الامة اذا قلناانه مزوج أمنه ومثارفي هذاالم عض يصم شراؤه الي الحيار وذلك كماو حكم معتقمة لمه عش نول المن (ومنعه الح) أى ولو ماذن سيده اه بالاولى وبحورتوكل العبد معنى (قوله أى نو كل الخ) الانسانوكيل العرب ادالياء (قوله وبحد الاذرع الخ) الممدم فى نعوبىع بادنسىد. الهاية (قولهاذا فلناله مر وجالج) وهوالمعمد اه عث (قوله و بجعل مطلقا) كذافي ش مريعني وبجعل مطلقالانه تكسب عطاها باذن أولا و ينبغي مراجعة ذلك فان القين البعالان بغيراذن سيده سم على ج اه عش أقول كذا عبريهشارح وصوابه لايتوكل بلااذنءن غمره باحوة فينبغي أن بحمل كالمه علمه فقط والافهو مشكل فيتعين النفصيل فيما لايلزمها بن أن يقابل ماحوة فيما يلزم ذمنهمهدته فسوقف، الاذنكا ولو بين أن لادلايتوقف لي الاذن أه سيدعم (قوله قال الماوردي الح) اعتمده كبدع ولويجعمل بلفيما

النهاية (قوله مطالعًا) أى أذن السدد أولا (قوله لانم الخ) أى الوكلة على ذلك (قوله والمرادمال التصرف ف لابلزمها كقبول نبكاح دلو الح) هذا مل على أنه فسرالموكل في مالعين فه لافسر ، فسي التصرف لاه أقل تسرفا من هذا تأمل اه سم مفعراذن قال الماوردى ولا (قوله ولاينافيه) أى الرادالمذ كو ر (قوله الا ّ نى) أى به وله فلو وكله الخ(قوله أيضا) ^{أى كالك} العسن يحوز توكله على طفسل أو (قَهَ لِهِ فَعُو الولَى) عبارة المغنى فالولى والحاكم أه (قه له لاعلكه) أي ما مرحداً وتوكل فعه أه عش (قه أه غمر دله مطلقالا نهاولا به (وشم ط صَحِمَ ، حَمَّرَفَقُولَ الْادْرِي آخَ (قَوْلِه انْ النَّالَةُ صَرَفَ الحَ) بِيانَ لَمَا (قَوْلِهُ ورد بعضهم الح) أَرْاضَي مُخَاالُوْد الموكل فيه أن علكه الموكل) الغي والنهاية عبارتهما فالالغزى وهو عيب لان الرادالتصرف فال بمض المناخ من بل مافاله هو العس وفذالتوكل والافكف بلااراد محلالتصرف لاشلندا لماساق وأماالكلام على النصرف الموكل فيه فقدمم أولى الدب اه أقول ياذن فيمه والمسرادملك المقء قاله الغزى وتغر يعجماسياتي علىمواضح لاغبار علم قاله السيديم رثمأ طال في ودقولهما وأماالكلام الصرف فيدالناسيءن على النصرف الوكل فيه الخ (قوله أواعنان) إلى قوله على ماقالاه في الهابة وكذا في المفي الاقوله موصوف الى ملك العمن تارةوالولاية عليه أخرى بدل ل فوله أول اه عش (قوله لم يكن بابعا الح) عدف على تول المنز به المه ش اه سم (قوله كم ياف الح) المتمد، الباب علك أوولامة ولا الهَابة والمغني نصانول المن (وطلاق من سيكمعها) ونضاء دمن المزمة اهمغي (قوله وكذا المر) عيد طل ينافسه التفريع الآتي نفسما يضاوان عرعا واحتج لاستثنائه أيضالهمة تصرف لف يرومع امتناع تصرفه لنفسمه وحيد لامه عجعلى ملك التصرف

رشيكل المصرالذي ادعاه اذلوفلذا بالاستراط وهرصع الاستناء أيضا (قوله و يحعل مطاها) كذاشر حمر أبضانقول الاذرعي هذاأي تعنى مقالقا باذَن أولا وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغيرا ذنَ سنده و ذريسندل على العجة بعجة المتن فممن يوكل فيماله والا قبول الهبة والوصة بغيراذن ويغرق مان هذا اللاف سفعة الغير (قوله والرادمك التصرف فيه) هسدا فنحوالولى وكل منحازله يدلاله فسرالموكل فيمالعسيز فهلافسره بنفس التصرفلانه أفل تكيفاس هسذا المل (قوله في المن فلو التوكسل في دال الفيرلا وكاه بيسع عبد سيملك وطلاق من سيسكم على إبطال وهل ينفذ السيع بعد اللك والطلاق مد السكاح بعموم علكه غيرصيم لماءإمن الاذن فيه تردد ذكر الشارع في شرح فول الصف الا " في وكم يصح تعليقها شرطه (قوله ولم يكن تا عما أئتن ان الشرَطُ ملكُ عجل إلى على على على الله من على على العلى المركز لو وكل من يزوج موليته اذا القصف عدم اأو ملف النصرف أوملذالنصرف

ف على إن الغزى عمرضة عن الاذرع مان الشرط ملك التصرف العين ومن العماقر ونه انسك التصرف يعدمك الحل الدواله لانه على أخرى ورد بعضهم كادم الفزى عبالا يصح (فلوركة بدع) أواعناف (عبدس بلكه) موصوف أومعب أم لالكن هذا الاخلاف فيمولم بكن ماها الماول كالان عن الشيخ أي مامدوة مر وطلافس مستعمل مالم تكن تبعالمكوحة أخذا بماقبله (بطل فالاصع) لانه لاولانه له علمه سنندوكذالو وكلمن فروجموليتهاذاا تفضت عدتها أوطلقت

طلان غسيرهما والمرمدني النصرف الغيرممع امتناء لنفسه والمايسج ذلك المايشرطي طلال تصرف لنفسه عراسا كمعله بشرط كأنكان الوكلة الله وكالخمفون أومطلقة صح كافاله بعنهم وكاله تجوز بالقبض عن واء ذمنا لدين واعا ورياذ الثالث لايمزم

وفوكية لغيره (الوكيل البيم) سال كون البيم (مطلقا)ف النوكيل بان لم يصله على غيره أصال كون الوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا أى عبر منيدشي ويصم كونة صفة اصديحة وف أي توكيلا مطلقاً (ليس له البيسع (٢١٥) بغير نقد البلد) الذي وتع ف البيسع بالاذن والا مان سافسر عدوثان ويوافقه رسم وشراؤه لوا اه عش (غولم وتوكيله لغيره) عومايت مذلك كالعرال وكيل الوكيل معده للديلااذن لمعزله وعدمه اله عش (قوله على نبره) أى التوكيل في السبع الله عش قول المن (ايس له البير عرفير نقد سعه الاسقدالبلدالمأذون البله) لوأس أن يبيهم بقد ميمة مل عدالتوكيل وقبل البيج وجدد آخراته المنساع البرج بالجديد فها والمراد منقد الملدما لانه غير ماذرن فيموكذا بالقدم و بحتاج الى مراجعته مر انتهى سم على يج أفول راوقيل بحوار البسع يتعامله أهله غالانقدا بالجديد نعو يلاعلى القرية العرفية أيكن بعيد اذالفاهر من حال الموكل ما يروج في البادوت البيع من كان اوعرضالدلالة القرينة النقودسمِ الذاتعذر نصراحه ذا لوكل أه عشر (قولي الذي وقع) الى فوله و يحد في المفي الافوله والمرآدالي العرفية علىه فان تعدد لزمه الدلالة القرينة (قولة منة داله لدالمأذون فهماً) عبارة تسر حالروض أي والمغنى سقد ملاحقه ان يبيع فهااه مالانمات فان أستو يافبالانفع وظاهر أنالمرادأن حقسه ذلك امامالشرط انعست بلدوالافعصل عقد الوكلة ان كانصال والاكمادية والانخسير أو باعبهما فهل يعتمرأ قرب عل الهافل تأمل اهسدير رقول أوعرضا) لايحالف مامرق الشركمين امتناع البدع وبحث الزركشي وغيروان بالعرض مطلقنا لاناثراديه حيشام يكن معاملة أهل البلديه وشيدى وعش (قولدلالة القرينة الم محل الامتناع بالعرض في تعليل للمنز (فولد لرمه بالأغلب)اي ولو كان غير الفع للموكل اه عش (قوله فبالأنفع) هذا طهران تبسر غرما وصد النعارة والارازيه من يشترى، كل منه منافله يجدالا من يشترى غيرالا نقع فهل له البيسع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام المشارح كالقراض وعماقررته فيمعني الثاني ولوفيل بالاول لم يكن بعدا لان الانفع حسند كآعدوم اه عشّ وهو الفاهر (قوله و محشالا رعي مطلقاالد فعماة يلكان يقول الخ)عبارة النهابة ومحل الامتناع المركاعة الزركشي وغيرواه (عواله مازيه) أي وينقد غيرنقد البلد بالاولى بمطلق البيدع فأن ينبغي أن (قوله وعد قررته في معني مطلقا) وهوعدم التقددشي (عمله لد فعما قبل الح) أي لصلاحة ما القررته به مورته أن يقول بع بكذا فلامد أن أول وجود اعرابه لاينافي كونه ولو عمناه من كارم الوكل فتأمله سم على جاه عش (عوله صورته) ولا يتعرض للدولا أحسل ى مطلق الرسع (قوله لأهد البسع الح) أى في البيع المطلق (قوله واعدا الراد الم) أي الحال أن المراده ما ولانقد بخسلاف البيع اعاهوالبسع البقد (قوله الماوقعمة) أى الفظ صدرمن الموكل (قوله كبع هذا أركبعه ما اف) شرعلي المطلق لتقسد البسع بقد ترتب اللف (قوله في هذا) أي في عم الصرقوله الاطلان في صفي مرفعي الزرق له فالد فعرفوله الن الاطلاق وأغياالمر أواليدم كله لاة نشائه أعصار النصو برفيماذكره الدسدعر (قيلة وكذامار تبدعليه) أي من قوله كان بنبغي الخ لابقد اه ووحداندفاعه ووجه ترتبيه علىه أنه جعل كون صورته كذاعله والمعاول مرتبءلي علنه تقدم في اللفظ أو تاخر آه عش ا ان مطلقا كإعلم ماقر رنه أقول الدفاع مارتبه علميء اذكروانما فاهرلواريد بالانبغاء الوجوب مخلاف مااذا اريده الاولوية كاعتربها الغني (قوله في الاولى) أى فيما اذالم ينص على ذات عن أصلاك بعدد (قوله ولو بقن المثل) عبارة النهامة فسه لبس من لفظ الموكل والمغني ولويا كثر من ثمن المثراه (قوله جازله البسع أسينة) وينبغي أيضاجو أزاليسع مالغين الفاحش ويغتر الحتي يتوهم اله قبد في البسع نقد البلداذا تعن لحفظه مان يكون لولم بعد مذلك غرب وفات على المالك للقطع ترضال الك ذلك حمنتذ وانما هو سان لماوقعمته فلتأملاه سم أى ولولم يعلم الوكمل أن الوكل بعد النهب (قوله لن باتي) أي قبيسل قول المن ولا يسبع منءدمالقسد مانلم بنصله علىذات تمن أصلا المنفسه (قوله اذاحفظابه الخ)هـــلـهـوعلى اطلافه أومجول على مااذا تعين طريقا في الحفظ أي أوكان أفرت الطرفالي السلامة عسب غلبة طنهاه سدء رأفولوط هرماقدمها آنفاءن سم المسل الذكور فقول أرء لى سـ فنه كسع هذا وكعه بالففعني الأطلاق ف مض أحد كام الوكلة (قوله ف المناس له البيع مدين قد الباد) لوأمر وان يسع مقدعد، فيحذاالاطلاق في سيغانه فاطل بعدد التوكيل وقب لالبيع وحدد آخر فيجه استناع البدع ماطديد لانه غير ماذون فسه وكذا فالدفع وله فانصورته الى بالقديم ويحتاجالى مراحمته مرّ فلمنامل (قولِه وبحثالاً ركشيّالج) اعتمده مر (قولِه و بما آخره وكذامار تبسهعله ورويه في معدى مطلع الدفع المر) أي لصلاحة مد قررته به فلا مردان أول وحود اعرابه لا يافي كونه ولو ا فان فل كف الى قوله ولا لخوف الأأن يقال لوباع ما وعارفه ألمشترى العاعم فيلزمان يتسم المن هذا وينبق أيضا جواز السيم ىغىن فى الاولى قلت لان النمن فسها يتقدر بتمن انثل كم فاد موله في عدد ل الرهن ولا يسع الاشمن التل عائص نقد البلدة صير كاله منصوص على فلا يدقص عنه مصافا حدا (ولانسية) ولو بشمن المتسللان المعتاد بالباا لحلول مع الحطر في النسية ويفهرانه لو وكاه وقت بسبارله البسع أسينان باني اذاحفظ به عن النهب وكذا لووكامون الامن معرض النهب لات الفرينة فاست فقاعا وسائيذاك وكذالوقال فعساد اوسوق كذا

الغامفوضة أومطلقة والعقود تصانعن (٢١١) ذالمماأمكن ولو وكل النين في عنق عدفقال أحدهماهذا وقال الا خرج عنق سامعلى الاصوان الكلام لاسترط تقول ان العنى اختلال هذه المد فع الدالة على النعلق (قوله شرطه) احسر الدين تحودين الساع لا يحو مددورسن ناطق واحد الاعتماض عند زقوله زلاه) أى الوكار تجوز أى أوادعه لى مايل المجاز (تَوَلِه ذلك) أى فوله وكلّه اكمَّة (تَرَالِهُ اللهِ الذالِيَّ المَنتِ إِلَّهُ مِهَا تَكُولاً كَانَا مِنالُهُ عَلَيْهِ اللهِ النَّهِ النَّهِ النَ وقول معنهم يشترطمردود مان هذالم محفظ عن عوى التوكيل الذكوركان يفيدذ للذالمفي دون هذا الزيادة (قوله هذا) مقول فقال وقولة حر) مغول وقال بلءسن بعش لاصولين و (قوله عنق) جواب راوا لزار إله السعالي) أى من الوك لمن المنفق على أن يتكم كل بعض الكلام وبان كلامن المصطلمين (قوله بل اسكاعلى اطلق الآخراخ) أي ترك الدعاق بالكامة الاحرى اكتفاء يطق مدمم القوله وبه لم كم بلغو بل! كل على يعلم) أى بقوله وبان كاراخ (تحوِّله مشر وطله) لاولىبه (تجاله هذاماأت رالخ العل الاشارة الى قوّله ولو نطق الآخربالاخرىوبه كِلَّ الحهنا ويحتمل أن الآشارة آلى قوله و بإن كاز الى هنا (قوله أن كازم كلّ) أى منطوق كل أى مثله يعلم اندانطق به كلله دخل (تَوْلِهُ فَهِمَا لَمْ) أَيْ مَنْطُوفًاهُ هَا لَا يُولِهُ فَلَا يَسْمُ عَذَلَكُ) أَيْ العَنْقُ أَوا لِخَالَى في العنق لامه شرط للا تنحر اَسْتُوا هَا اَعْدَالْنَاطَقَ الْمُ لِمُودِتُوسِهُ الدَّاتُرَةُ وَالْآفِقُ الْقَامَ الْوَتْعَارَةُ لِي الْمُعطوفُ أَي، دم السنواط ومشروطة فسلاساق الانتحاد (تولِه وحـ نَنْدُ)أى-بـزالنظرال.أن كانم كل الخراقولِه فالعنق الماوقع بالثاني الخ) يتآمل اهـ منها حؤيترتبعله سم أقول بناهر وحدما لحصر من قول الشارح الات الآأن يفرق الزرقوله وهوا يقاع السدمة الح) قد العتق هداماأشارالسه يقىال كون الاسناد بهذا العني اغداه وفي الحمركم يعلم من يحسله لافي الانشياء كمافي مسئلتنا اه سم (عمله الا__نوىوغىرە ولكأن وذلك الايقاع لا يتصو رنحز به)قد يقال لاحاجالي ذلك إنه عكن لكل من الناطقين أن يقصدر بط راسلق تقول ان فاراليان كلام أبه عما الطاق به الاستخر و يدرك وقوع ذلك الربط ولامحذو رفى ذلك اله حم (توله ربه سنة العلم الح) أي . كلُّ مقدر ومنوى في محة بقوله لانمقدارا لكازم (قولة لكن فضية تولهم لوفال طالق الح) ديق ل هـــ ذا ليس نظ بيرماذ كرواعً ا كازم الاخرفه مانى ا نظيره أن يوكل النيز في طار فرو وحتسه في قرل أحدهما أنت والا خرطاق وقد يلتزم هذا الوقوع اله سم حلمه فلايتفرع ذلك على (قَعْلَهُ فَذَلَكُ) أَيْ رَجِمِ الأول (قَوْلُهُ وَلا كذلك) أَي السِ مثل أَفَظ أَتْ (قَوْلُهُ موالح) الاصوب هدا ان فراط انحاد الناطق ولا (قَوَلَه لفظ سفه) وهو كارم الاول عدمه وحسنده العتق انما [* (فصل في معضَّ أحكم الوكالة * (تموله في معض) لى قوله فان قلت في الهماية الا فوله و يصم الى السين وتع بالنانىلان يروانلم ونفارلذلك فسكل تكيم باغو نعلها (قوله عندالاطلاق) راجع لكل من العطوف والمعطوف عليه (توله وتعيين الاحر) وقوله وسرائه لان، مدارالكارمه لي ا وقوله وتوكيله كلها بالجرعطفا على الاطلان و يحو زرفعه عطفاعلى مابحدف الصاف أي وحكم تعيينه الخ الاسدد وهوايقاعالنسية وأعاقدرناذاك للايلزم الفاعالم) قدعم ل ومماذ كرلامكان اعماله بالنسية لغيرالنفويض (قوله أوانتزاعها وذلك الابقاع فالعتق انحيازهم بالثان لاغير) يتأمل (تَعَلَّمُ لانمدارالكانم على الاسنادالم) هذا ثبي رديه المرادي القول لاستورنحز بهحي ينقسم بعدم اشتراط أتحادالناطق وعكنان بقال هذالايف دهنالان الفاهران كالرهذ والصيغة لايتوقف شرعا علهماوم والعلمان التراط على الصاف الا " تميم ا الاساد بل مي اطلق م احصل العنق فامه الاسناد الذكور أولاولا منافيه تولهم انعادالنامق هوالنعقق لادمن قصد اللفظ لعناه لانالمراد ذلانا الاحترازعن الصارف على ان الاستناد بالعبي المذكور انجاهوفي ورعماله لمحفظاءن بحوي المعملاله الذي يتعدف بالايقاع أوالانتزاع كإيعلم منعوله لافي الانت اع كافي مسللنا فليتأمس وقوله وذلك تم وعان فلت أى النظر بن الايقاع لا يتصور تجربه الخ) قديقال لاحاجة الى ذلك لان الايقاع معناه ادراك الوقوع و عكن كالمن أمسوب فلتالاؤللان الناطقين ان يقصدر بط مالطن به عمالطاق به الا مخرويدرك وقوع ذلك الربط فنأمله ولا تحسدووني اللفظ حدث أمكن تصع قصد الربط من كل منهما والدراكه وتوء كذلك (قوله اكن قف به توليسم وقال طالق لم يقع الح) قد لم عدرالغاؤه وهناأمكن متالهدالس فليرماذ كرانسا غليران يوكل النيزق طلافار وحته فيقول أحدهماأ تتوالا سنخرط الق أسحجه العنق بسبق كالرم وقدياتزم هناالوقوع الاوّلَ لكن قض،ة قولهم لو فالطالق لم يقع به عني وان فوى لفظ أنت ينازع ف ذاك الاأن يغرق بان أنت تم لم دل على اضمار و لفظ صف كطلقها فتعمدت السةفنموهي وحدهالا باليمراق اللفنا الحذوف لضعفهاوا كذلك وهنافاته فددل عليه الفط سفعفل النيقفيه فاطق

والمفوطه منة قد تناملة و (فصل) ، في عض أحكام الوكالة بعد صحب اوهي ما الوكيل وعلمه عند الاطلاق وتعين الاحل وشراؤ الممعيب

علىموان لم يتق فهوطريق وفراد المضمان على المشترى فيضمن المثلىء شداه والمتقوم (٣١٧) بعمت عباقر وقه في النغر يدع الدفع ماقيل ا كان سنى أن يغول لريمع . يعه (قولةعليه) أى الثمن (قوله فهوطر بق)ليس فيــه أفصح صريح لما يضمنه هذا أى الوكيل أهو ريضہ_ن (فان)لمنطلق القيمة عللقا أوالقيمة في المتقوم والشل في المثلي وفي سرح الروض اى والفني الأقصاح بالثاني حيث قال في سترده اتبع تعيينه فغي بيعها . أوتبسراه غبرنقه ا ان بقي والاغرم الموكل من شاعمن الوكمل والمذيري فهمته في المتقوم ومشله في المذلي والقرار على المشتري أه وهومتعب وخالف مر مافي شرح الروض وذهب ألى غرم الوكيل القيمة مطلقة وادعى ان الرافعي صرح للد لانسشة ولاغن لان ورا معالرانعي فلم أرفيه ذلك للبس فيه مخالفة آسافي شرح الروض اله سمر قوله فيضمن المالي المي) أي بالعس وصرح جع الوكيل اوالمسستري فه وافق مامرعن شرح لروض و يحتمل رجوع الضمير يفصوص المشتري وهوالمتبادر عوازه مالغين واعتمده فبوافق مامرعن مروق العيرى عن الربادى والحابي والقلبو يروآ المتعدان الوكيل بطالب القيمنعطلقا السيكروغر ولانه العرف اعسواءكان باقبااو تالفام ليااومتقومالانه نغرمهاالحاولة وامااا شترى فيطالب ببدله من مثل اوقيمتان كان مالم ندل قر منة على خلافه الفالانعليه قرارالصمان فانكان باقيارد انسهل فانعسر طولب بالقيمة ولود ثليا العمادلة اه (قوله أوبعه كاف شت ماز وعاقررته)أى قوله وافهم قوله ليس له المزاه عش قرله الدفعماق المن الفي عاقبل وقد يقال مشة فقطلان ك.ف العال انكان المرادس الانبغاء الوجوب فالاندفاع طاهر والافسلااذ مافروه لأيدفع الاولية تمرأ يتف سممانصه فشميل الحال والمؤحل أو قوله كان ينبغى لاشمه فى انبغاء ذلك رما ترر ولايد وع انبغاء ولان همذا المنبقى يتضمن وبان البطالان وعبارة كم شئت از بالغسن فقط المسمف لاتفيده اه (قوله لم يصحر يضمن) مقول القول (قوله دفي بسع بماشت) الى قوله وطاهر الان كالعددالقلل والكثير كالمهم في الفني الاقوله وصرح الى أو بعده (قولِه له غيرنقد البلدالم) عبارة الفني صع بعم العروض أوعماعز وهان حازنم بر ولا يصم بالغين الفاحش ولا بالنسينة اله (قوله وصرح جمالخ) عبارة النهاية خلافًا لجميع منهم السبك النسشة لان ماللعنس ى تحو ترد بالغين اه (قوله لانه العرف الح) تعليل العمم المذكور (فوله بنسية فقط) أى لابغيز فاحش فقدرتها بمابعدهايشمل ولابغــيرنقدالبلدمغني وعش (قوله للعال) أي الصَّفة أه سُم (قوله حاز بالغبن) وينبغيأن عرفا القلسل والكثيرمن لايفرط فسمع فيعداضا عدوان الايكون ثم راغب الزيادة اه عش (قوله وذها) أى لا بالنسبة ولا نقددالبلدوغب يره وطاهر بغمير نقدالبلدمغني وعش (قوله العنس) أي نشمل المقدوالمروض أه معنى (قوله فقرنها الخ) كلامهم الهلافرق في هـذه الاولى فلما قرن بما عدها أى ورُ وهان ما عرفا الحر (قوله لان لها) أى لما تقدم من بما تشما لح (قوله الاحكام منالنعوى وغيره ثملاية في أى فأن دخلت فتح الهمزة (قوله لوادي الجهل) أع الموكل (قوله ف النوكيل) أي وهو يحتمل لان لهامدلولا في توكيل الوكد غييره (قولة لاحتمال ماشت من النوكل من اضافة المصدر لحمة وله أى لاحتمال عرفا فعمل العطامهالم كل من القولين الذكور من الآذن في التوكيل والاذن في التصرف الدلق في الوكل فيه (قوله وعلم) أي وانحهل وليسكابانىف علىماقالوه (قولهمند) أىمن قوله افعل فسيمانشنالخ (قوله أولا) أى أولا نوح دسنذلك (قوله الطلاق في ان دخلت بالفخم وانام يرق فهوطريق) ليس فيه افصاح صربيها تضمنه هوأهوالقه في المتقوم أوالمثل في المثلي وفي شرح لان العرف في غيرالنحوي الروض الافصاح بالثانى حيث قال فيسترده آن بق والاغرم الوكل من شاعمن الوكيل والمسترى قبته في تملا يفرق تعرفياس مايات في المتقوم وماله في المثلى والقرار على المسترى النهبي وهومته الان الوكيل بعد غرمالا رجع عليه فيماغرمه الندرانه لوادى الجهسل المطلقاوانما رجع على الشدرى فغرم الموكل لا يكون الله صولة لا العرادة ومانف مر ماني شرح ء لول ذلك من أصله صدف الروض وذمب المتقرم القيمية مطلقا وادعى إن الرافعي صرحيه وراجعت الرافعي فسلم أرفيب ذلك وانميا ان شهدت قرائن حاله مذلك أحال ماهنا على ماقدمه في عدل الرهن اذاما عهل أحدهذ والوجوه واقتصرهناك على غرم القيمة بالنسب ولو قال لوكهاه في شيئ افعل لكلمن العدل والشترى منمومعلومانه لآيصم الاخذ نظاهر ولآن الشترى لا يغرم فهمة المثلي فتعسب حله فدمماشت أوكلماتصنع على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فلمنامل فان فلنالله يغرم القيمة مطاله افهل وجمع في المثلي ف مارلم يڪن اذباقي بهاعلى الشغرى لانهاالتي غرمهاأو مالشلاله الواحب على المشترى فيده نعار (قوله الدفع ماقيال كان النوكيل لاحتماله ماشتت ينبغ الخ) لاشهة في البغاء ذلا وراقر رولايد م البغاء ولان هذا المدفى يتضمن سان البطلان وعبارة المصف من النوكدل وماششت من لاتفيد وقوله لان كف العال) أى السفة (قولد أو ركونت والالعن) ما هر ولوم وجود راغب يزيادة النصرف فعماأذن له فعفلا و يوجه إنه أما دن في الغين الفاحش فقدرضي بف يرالمه في فايحب المحلمة وإن أمكنت مخسلاف مألوعين وكل مام محتمل كالأبهب الثمن وناالمسترى وأمكنت الزياد ملوحود راغب مانتحب لانه هناله مرض بعسرا اصلحت الاعتمرها

كذا فالوورعلمه فهل يؤخذ

مندانه البسع بعرض أوغمن أونسيثة أولا

وأحله لايشتر ونالاسية وعلم للوكران (٢١٦) الموكل يعلمذال فله البسع أسينة حسنذ فبرايظهر أيضائهراً بشعاساً ذكره آخرمهن الشارحية أى البيع نسبته لا بغير عسس الفان الغالس قوله واهله الخ) الواوحالية (قوله فله السع نسبتة) لاشك انء إلى كل مُذلك شير طلعة السيرا على الوكيل مان الوكل معلا ذلك فيفلهم أنه شيرط لجواز الأقسدام فلوتعدى عندجوله به فباعثم تدين أن الموكل كان عالما بذلك فوصح ثمراً يت الحشى سم قال قدرة الوائلم عمر الذاتيني انتهب اله سيدعم (قيم إله لكن سافية مكار والخ) عبارته تربعه أن ذكر كار ما أجر والعمر ال تصهافالذي الملهر أنه نشد ترط هناماني الولى اذا باع وحول المصلحة من اسارا لمشترى وعد التمو غيرهماو نه الشرط أصافه من بعد دويه أى الاحل ان بعد دوا أحلامه مناهان اختلف فيها حمل العرو واحتمل اتباع وتلهن فيه اله وقوله اتداع اقلهن فيه هو الاقرب لاتفاق البكما عليه اذالاقل في ضمن الاكثر الهرعش (قوله فى المعاملة) الى قوله و موافقه في المعنى والى المتن في النهامة (قوله يخلاف السمر) وهو ما يحتمل عالبا اله معنى عبارة عشقوله علاف اليسم نمغ إن مكون المرادح ثلاراغب بقيام القمة أوأ كثروالافلا يصم أخذا مماساتي ومالوعيناه النمنانه لايجوزله الاقتصارعلي اعتمادا وحدراغها وقديفر وسم على مهمج أقول وقد يتواف في الفرق بان الوكدر بجب عليه رعايه المصلحة وهي منتفية في مالو باع بالغين البسيرمع وجود من باخد كامل القيمة اله أقول وفي سمه مريل الى عدم الفرق أيضا (قوله اله يختلف) ع العيز البسير (قوله فربع العشراك كان وجهه ان الأعمان في القدو الطعام منضعة كاهومشاهد في عصرناه ن تفاوت كان سيرا يحلاف الجواهر والرفيق فان الأعمان فهما تتفاون تفاوما كلما وقول الشارح فالاوجه الخ فيدنايد لَّمَا كَتَبْنَاهُ فِي هَامشُ حِيارَالبِّدِ عِمْرَاجِعِهِ اللهُ سَدْعِمْرُ (قَوْلُهُ وَاصْفُوا لِمُ أَيْنَصُفُ الْعُشْرِ (قَوْلُهُ فَيُعْظُرُ) اى بالنفار لانشيل خاصة اه رشيدى (قوله وهناك راغب) أى ولويمالا يتفاين به أخذا من المراقع عش و مم أى خلافا لمافي شرح الروض والفسني (قوله أوحدث) مى الراغب (في زر بالخيار) أى وكان الخيار المبائع أولهما فانكان للمشترى امتنع انتهىي شيختا زيادى اه عش وفي سم الوافق الزيادي (قوله جسع ا لامر) عبارة الغني وعش ولو ماء بنمن المشهل وثمراغب، وثوف به بريادة لا يتغابن عثلها لم يصح لانه مأمو و ما صلحة ولو وجدالراغب في زمن الخيار فالاصم أنه يلزمه الفسم فان لم يفعل الفسم كمامر مثل ذلك في عبدل الرهن ومحله كإقال الاذرع اذالم يكن الراغب تم الهلاولامنح وهاولاماله ولا كسبه حرام اه (قوله أوهى) أى افتة على (عمى مع) أى فلاعة جالى تصمين مشملا قوله العدادلة) الى قوله وطاهر كارمهم في النساية الانوله فرضمن الى وتمافر رنه (قهل العماولة) ويحور للموكل التصرف فسما أخذ من الوكمل لانه علكه كانك القرص ثماذا تلف المدع في مدّالم ألث ترى وأحضر المشترى مدله وكان مساو باللقاحة التي غرمها للموكل جنسا وقدرا وصفة فهل يحوزله أن إخدد مدلد غرمه للعيادلة وان يتصرف فيه بتراضبهماام لافيه الهار والافرب الاولاه عش (قوله وحيشذ) اى اذ استرده (توله له بيعه الاذن السابق) كافي بيع عدل لرهن عنسلاف مالو ردعامه بعسار فسط العب المشر وط فيه الحيار للمشترى وحده لا يدوه مانيا بالاذك السابق والفرق الهلم يخرج عن ملنا الوكل في الاول وخرج عن ملكه في الثاني واذاخر عن ملكه أنعرك الوك ل اه فني (توله وقبض النمن) اى وله نبض الثمن اذاوكل بالبسع بحال (توله و بدوالم)عطف على باغين الفاحش وبغير نقد البلداذا تعن لحفظه بان يكون لولم يبعه بذلك تهب وفات على المبالة فطع مرضا المالك مان حينة فلما أمل (قوله وعلم الوكيل أن الوكل الح) قديقال وان لم يعسلم اذا تنبن (قَوْلِه ولو باع بنمن المثل وهناك واغب المخ) عبارة الروض وشرحه ولا يصوب مالو كدل بنمن المسل ان وحدّر مادة لانتفان الهامان وحدراغب مامونوق به والفسع في زمن الحارلاتها ذكر ناه في بيع عدل الرهن انتهب ولايحني أنالتها ومن قوله الوجدر بدةام اوجيدت عندالي موأماوجو دهابعيده فيرمن لخمار اهو ماذكره بقوله والفسط في زمن الحيار الخ وحينلذ ففهوم قوله ايتقاب الهاأن مايتغاب واسله يصح البيع بدويه مع وجود وقد يستشكل فليامل (قوله أوحدث في زمن الحبار) عمارته في شرح الارشاد ها حمار الجلس أوخيارالشرط ولوالمشترى وحدا آنهمي وبمياذكره منالمبالغية نظرلايخسني انتهمي (قوله

المثلءن السبك كالعمرانى انالولي عدره العيقد عؤحلا المسدوهو يؤيد ر... ماذكرنه لكن سيأني في م كازملا يبعد حيثه منازولا بفزفاحش وهورلايحتمل عالما) في العاملة كدرهمير فيعشر الانال فوس تشع مه مخلاف اليديركدرهم فهرا مرقال ان أبي الدم العشرة أن تسوم بماني المرئة فسلالتسام بالمائة فىالالف قال فالصّـواب الرجوع للعرف وبوافقــه قولهماعنالر وبانياله محتلف باجناسالاموال لكنقوله فيالبحران السير يحتلف مانتلاف الاموال ذرب العشركا برقى النقد والطعام وعفه يسسيرني الج اهروالرقيق وتعوهما فمه نظر ولعلادلك باعتبار عرف رمنه والافالاو حماله يعتبرفى كلاناحيسة عرف أهلهاا اطردعندهم المسامحة مه ولوماع ثمن المثلوهماك راف أوحدث ورمن المدار بأنى هناجدعداس فيعدل الرهن وأفهم قوله ليس له الي آخره ط لان تصرفه فنثم فرع علمه فوله (فلوباع) سعامشتملا (عدلي) أوهو عصني مع (حده ده الواءوسلم السيعضنية)الع باوله بقه ته وم التسلم ولوف الألى لتعديه بتسليمملن لايستهقمه سعماطل

فسترده ان بقى وحنشفه بمعه الاذن السابق وقبض المن ويده أمانة

فلايجوزة كَنيَّ من ذات الماتقرومن احتمال (٢١٨) لفظه والمانيسمين الفر وفليكن قوله مانشت لفواكل يحتمل والنافي أقرب المجود الخ) تغريع على توله أولا (قولهمن ذلك) أى البيم بعرض الخ (قولهمن احتمال لفظه) بيان لما تقر وأى من آسمال قول الموكل لوكيله في شي افعل فيه الى آخر الامر من السابقين (قوله ولمافيه) عطف على لما تقرر أى ولما فى النوك سل الذكو رمن الغرر (قوله فوله مُاشَّتُ) أى فوله أنع ل فيه أ مَاسَنُ وماعِماد من قوله كل ما تصمع فيما تر (قَولُه والثاني) أَي قوله أولا يحو والح (قَولُه المهما ثل عِمَاشْتُ) فَيَصُورِ عِمَا غَيْرِ هُذَا لِللَّا مِنْ الْتُولَا غِنْ (قَوْلُهُ وَأَنْ وَكَامَا لَمُ ا الخول المن (لبيده مؤجدان) هـ له البدع حالا حنثذيذ في تعرالا العرض اله سم الاولى ان يقال [بنبغيان بأنى فمجسع ما يأتى ومسالة النفص من الاجل العبز ويرتى في شرح تول الصنف وان الوكيل البدع فوض الثمن قول القف وأناء معال وصحفاه انقى ففدا شارة آلى أنه اذا ماء بحال وفدأم التأحيل صع في حال دون حال أي على التفصيل الذي أشر فاله ثمر أيت في الروضة في الصورة الحاسسة س صورالبار الثاني صرح بحكم هذه المسئلة بأزيد بماأ شيراليه فليراجيع اه سيد عمر عباره المغيي فان نقب عنه أى الاحل القدر أو ماع ملاصح السعران لم يكن فعيه على المركل صرومين نقص ثمن أوخوف | أومؤنة حفظ أونعوهامن الاغراض نعران تميزله اآشه بثرى فيظهر كأدل الاسنوى المعرلفاهو رقصد المحاباة إ كِمانِوْخُـــذَثْمَـاياتَى فى تقدىرالنَّمَن اللَّه (قولِه أى بيعه) الرَّفول!!نن والاصحَّواللَّهانة الافوله ويظهر اشتراط كون المشترى فقموسرا (قاله لحفظه) أى الثمن (قباله قبل حلوله) أى الول الاحل القدر (قوله في الاصحرابط) في اشارة الى نه كان الاولى ان يؤخر فوله في الاصم الى ابعد فوله و حل على المتعارف ف مثله لنصد الخلاف في المسألة الثاندة أنها (قول: نظر عراص) أي في شرح ليس له البسع بغير نقد البلد اه كردى (قولهو يلزمه الاشهاد) عبارة شرح المهجروا نعني والنهاية و بـ ترط الاشهداه قال عش الاصح أيضالانه المهودفان لامتناع البسع اذ الغالب عدمرضا المشترى به وعليه فلعل لفرق بردداو رز بسع الولى دل المولى علسه حدث المسترط فيه الرهن الاحتماط لدال الولى علمه وأفهم قوله ويشد ترط الخ اله لولم يشهد لم يصح البيع فظاهره أنه لولم تسكن الشهود مأومر وقث البيد لم يصح العد قدوان أشهد فيهما بعدوعبار ع ويلزمه الاشه دوسان المشترى حيث اعمؤ جل والاضمن اه وهو يحتمل لاغم بترك الاشهاد مع صحدا لعقد و لضمان ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه افصاح بعمة البيع أوف اده عند ترك الانسهاد انهي وسأن ما ميم ا قوله مز ويشترط الاشهادينبغيرجوعهذا ونولهوبيان اشترى الخالسلوباع وجلسواءندر الوكل موسرا ولايقبضالفنءند الاجل أوأطلق اه عبارة الرشيدي قوله مر ويشترط الاشهادومرفي البييع أنه لوشرط عليه الانسهاد كان شرطاللعصة اهـ (قولِهو بيانالشترى) أىكان يقول الوكيل للموكل هـُمَّامُلغلان فالولم يا مله كان| يقول بعتمار جساللاأعرفه ضمن اه عش وهلمرته برالضمان بالبمان بعمدوالاقر بالمرفليراجع [(قوله والاضن) أى القيمة لاالبدل فيما يظهر لانم أغرم العراوة وكنب سم قوله والاضن ليس فيه |

لانالاشهادائما يكون بعدتمام العقدتكن تقلءن شخناالز بادى الدرساء تمادئه شرط العصة وقال لنفسه) وان أذنه وقدرله خلافا لحجمت جعله بمرط الضمان التهري فلعمر ر آله عش وتقدمآ نفاه بالرشدى أيفدأ أنه شرط الثمسن ونهاءعنالز مادة العدمالف: اناللعمة وهوالظاهر (قولهوان مي) أي الوكيل (قولهلان: لا منعالاتحاد) أدَّ فيما خسلافالان الرفعة وقبله لانالفرض ان المعسين عمل المثل فان فرض اله دوله مع علمه الله دوله أمكن ان بالزم عسدم وجو سالز بالدة انحادالطرفن عندانتفاء وان تيسرت وفعه نظرا ذلسي هنادن في الغين على الاله الأو ويحوران ميزماه ون لمجرد عدم الرضاعياد فه التهمة حائز بع ومن كالمهو الاللرضابه معامكان مافوقه بخسلاف مانحن فيهو يحتمل ان مل حوازا المسين الفاحش ملم يوجد راغب لانعلة منع الاتحادليست المازيادة وهوثمن الثل أوأكثر والاامتنع وحسالب عبالزياد فامراحه (قولوفي المتز ليبيع مؤجلا التهسمة بلعسدما تنطار هله البيع علاحينند ينبغي الم الالغرض (قبله و ملزمه الاشهاد) مكت عن أرهن (قوله والاصمن)

[افصاح بصقاليه مأوفساده عندترك الانسبهاد اله أقول والذي يبغي أنه شرط لعسدمالضمال لاتعمة

دُكُر فلاينا في أن التهمة قد تكون ما تعامع انتفاء تولى الطرفين اه عِنْ (قوله فيق من عداه) على الومى والقيم واللرالونف فلا يجوزاهم تولى الطرفين اله عش (قوله ولومع مامر) أي عقب خول المن ولايبياع لنفسم من الغامات (قولة الإيلزم تولى الطرفيز) أي لان الاب أنما يتولى الطرف في معاملته لنفست معموليه أواوليه وعناليس كذلك لان العاملة لغيره ولايحو رأ بضاان توكل وكدلافي أحدالطرفن ويتونى هوالفارف الأسخر ولأوكيلين والطروين أخذا بمبابى فالذكاح أن من لايتولى الطرفين ليساله ان يوكل وكدلا في أحدهما أو كما ين فهمه أم لو وكل وكالاعن طفله كإصرحه اله وتولى هو الا آخولم معد ا جواز اذاقدر الثمنوم يءن الزبادة أذلاته معتولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طغله لاناأسه كا صرحوا بذلك أيضا فليتأمل سبرعلى جوينبغي أنمثسل توكيله عن طفله مالو أطاق فيكمون وكيلاعن الطفل وقوله ولايحوزأ يضان لوكل وكبلافي حداالطرفين أىءن نفسه أو يطلق فلاينافي قوله الاكتي نعر لو وكل وكد لا وقوله اذا فسدر الثمن أقول لوقيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيد الان الثمن له مردشرى برجع اليه وهوكونه عالامن نقدالبلد فلاحاجة الى التقدير اهعش وقوله وينبغي الح تقدم عنه في أواثل الساب رَجِم خلافهوقول مم العملووكل لخأى والمهادن الوكل فى النوكسل قول ومن ثم) أى من ا أجل أن العلا تولى الطرفين اله عش (عواه أواعناف) ومثل ذلك مالا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك مامات من حواز لتوكيل في العفوة من نفس، في القصاص وحدالق ذف اه عش (قوله من ذكر) عي من فسه أو والدوالخ مدور وعش (قوله اذلانولي) أى لعدم اشتراط القبول في الأمراء والاعتاق (قوله ولانه حر اص الح)عطف على لللا يلزم الح (فه إله في ولاية غيره) أي لفسق أسممثلا اله عش (قي الهوقدر الوكليلة الثمن النه) أفهم أنه لولم يقد الثمن وقدروا بيهه عن الريادة لا يجوز البسملة وهومشكل مان العلة ويعملانه والمعالبالغ وانتام يقدرالثن ولم يتهمى الزياد ولانفار التهمة في ذلك اللهم الاأن يقبال ان التهمة معصغر الولدأ وجنونه أقوى مهاقى الاب والإين الكبيرال كامل لمه أحرت به العادة من زيادة الجنو من الاب عَلَى ابنه الصفيرا والمجنون فلمتأمل ثمراً يت سم عسلى منهج صرح بالفرق المدكور اله عش وقوله بان العله الخوبة أن من العله التهمة وهي ليست منتف هناو وله للهم الح أي والاقر ب الجوار مطلقا كأمر عبار السيدع قوله ونهاالخ هلاا كنفى بالتقدير وقضة قوله الاكف البائع من الثمن أملاحوار السيع لولىالطفل مطاقما اه (قيمله جازالمسعله) ينبغي أن يجوزاً بضالبسع اولمهاذا أذن له في النوك ل وقدرا له الفن وتما اعز الزيادة اذا تولى ولا تهمة بل لوقبل محوازه حينلذ مطلقاً آم يكن بعد الذا قالله وكل على فوكل عنه غرراً يت الحشي قال قوله للا يلزم تولى الطرفين أي لان الاب الخ اله سيدعر وقوله اذا ذن له في التوكيل هدا اذاو كامالوك عن نفسه أوأطلق وأراذاوكل عن الطفل فلاحاجة الى الاذن في الموكيل كأمر عن سم (تماله حازًا البسع الخ) ولو وكاه الهب من نفسه لم يصح لم مرأى من تولى الطرفين أوفي تز ويجرُّو إ المذهاء حداً وقصاص أودين من الهسه فكذاك معنى ونهاية ﴿ قَوْلِهُ لا نَهْاء ماذكر ﴾ أى من تولى العار ذين والنهمة اله عش (قوله والمالم بحرالخ) رداد المل مقابل الاصم (قوله أن يولى الفياء) ما أسفاعل فوض و (قوله توا مأصله) فاعل م يحز (قوله دنا) أى في البيع (قوله مرداية في التهمة) مستدلك له لانسترط ايس فيها نصاح إصحا البييع أوف اداعت ترك الاشهاد (قوله فيقي من عداه على المنع) فسمعت لان انتظامهمامن الابيدل على انتظامهما في نفسهمامن غيره واللم ينظمامنه تدوره وقوله لللا يلزم تولى الطرفين أىلان الابانياء ولى الطرفين في معاملة ولنفسه مع موار وهناليس كذلك لان المعاملة لف يرم ولابجو زأبطاأن لوكل وكميلاق أحدالطرفين ويتولى هوالطرف الاخر ولاوكما نرفى الطرفين أخذابما بانى في الديكام ان من لا يتولى الطرفين ليس له "ن توكل وكدلا في أحدهما " ووكدا بن فهما أمراد وكل وكدلا في أحدالطرفينفان النوكيسل عن طفله كاصرحوا به وتولى هوالا تنزلم ببعلبوا واذا فلدالفن وخ سي عن

بق من عداه على المنع (وواد الصغير /أوالح ون أوالسفيه ولومع مامرائلا للزمنولى الطرفين وسنتم لوأذن في الراء أواعتاق ن ذكرصفح اذلانولى ولانه حراص طبعا وشرعاعلي الاسترخاص له وشرعا على الاستقصاء أوكاب فتضادأ ومن ثمرلوا يتفسا مانكان ولده في ولايه غيره وقسدر الوكل التمسن ونهاه عسن الزَيادة جازاابيمه اذلا تولى ولانهــمة حـنئـــذ ووالاصع أنه يدعظ إسسه وابنه البالغ) الرنسدءين النمسن أولآلانتغاءماذ كر وانما لمحرنان فوضاليه ان بولى القضاء تولية أساد أوفرعه لانهنا مرداسني التهمة وهوغن الثل

شغص واحدوخرج عن ذلك الاسلعارض

الاعداب والقسبه للمدن

و يترددالنظ رفي باي شي

شنت و عهدماشش ولو

قبل انهما مثل بماشته

سعدوات (وكالملديغ

مؤ حلاوقد والاحل فذاك

أى ممالاحل مدر

الماهروله النقصمت الا

اذانهادأ وترتب علنه مهرو

كان مكور لحفظه ونقأى

أو يسترقب خوف كنهب

فسلحلوله كإدوطاهرأو

عزله الشبرى كايحاب

الاسمنوى (وانأطلق)

الاحسل (صم) الوكيل

(في الاصع وحدل) الاجل

(على التّعار**ف**) من الـ اس

(فى مدله) أى السعف

لم يكن عسرف واعي الانفع

لموكله ثم يتخسير نظيرماس

و ملزمه الاشدهادو سان

الثغرى حدث ماعمؤ حل

والاضمن وأن تسيى و تذاهر

اختراطكون المشترىثقة

الحاول الاان اصله عليه

قال جمع أودان علسه

قرينة ظّاهرة كانأذنله

فالسغرلبلابعيدوالبيع

فنهاعؤ حسل (ولانسع

أو يحال وم امتطعا وليس لو كيل في هدة تسلم قطعالان عقد هاغير مالذفرا فناء بعضهم مان له النسلم لانه لافائد وفهايد ونه (ولايسلم) البيع ولومثليا وانزادن لوأجيره حاكمأىأو مغلب فبما يفاهسره في التسملم فبلالقمض فلا يضمن ثموأ سالاذرعي قال فيضن وعلى مأذكر ته فقد بغدرق بان للمكرمهنا شهة انتقال الملك وثملاشهة له نوجه والوكمل بالشراء لاسلر المنحي يقبض المدم والاضمن فاذاوكاه في شراء) ولو لمعميز - پهل الوكل عيبه ومنعالسبكي احراء الاقسام الآستمذفيه ضع ف (لانشترى معسا) أى لاينب غيله المايات من النحة المسلزمة العلى الما في أكم ترالافسام وذلك لان الاطلاق وقد ضي السلامة واشتراه عامل القراض لان القصدالر بحومنه يؤخذانهلي كأن القصدها عازله شراؤه (فان اشستراه)أى المعيب (في الذمة) ولم ينص له على التسايم اوهو بساوي مع العب مائترامه وتعان الوكران-هـل)الوكيل (العد) اذلا مخالف دولا تقصيروا ضر ولامكانودو وخرج بالذمة الشراء بعن مل الوكل فاله وان وقسع الموكل بصاعده الشروط

أى المبيع (د- ي يقيض النن) الحال الحطر السلم قبله (فان مالف) بان سلمة (٢٢١) باختياره قبل قبض الثعن (صن) الموكل قمة الله (قولد أد بحال الح) عنف على عودل اهسم (قوله ف هم:) أي تقد ها (قوله نسلم) أي الموهو الي الوحوية بأن منصابا الدعش (قولة أى البرع) في قوله غرواً سنى النها مرا المني الأقولة أي أوسفل الله الماذاذ وروائيا الْ فَيْ السَّلْمِ قُولَا لَمْهُ (حَتَّى يَقْبَضَ النُّمَنُ ﴾ في العبربولو با يسهر كذيرن أورك ن أجبرا مطالقا سم على أ منهج أى واء كان النّمز، همينا أم في الذمة أله عش (قوله وم النّسليم) منعلق، قوله فعيمة المسلم للّـ (قوله فاذافيف-) أى المركل الله من الوكدل أوالمشترىء والنّمي فاداغرمها تم قيض النمن دفعالي الوكل واستردا غروم اه (قوله أمالوأ حبرما كمالج) عبار النهاية والفسي أمالوأ حبره ما كمعلى النسام قبل القبض فلاصان علسه كرفي العرائه الآسمحث كان مرى ذلك مذهبا بالدليل أوتقلدا ع برافاوا كرهه على منال فكالوديع فيصمن فاله الافرى وهوالاوحه أه قال عش بعدد كره كادم افان أكرهه ظ لم فكالوديعة العقفةه الهانصة وأمادلي مااسو حوسه الشارح مرسن الفرق بيز اكراه الذالم واكراه الحاكم الذي موادفق دست كل الحق المتفاف وآلحاكم لاأن يقل المنفل سور كالحاكم الدفع الفاسد المتولدة والفت لخالفته الدونوله الاأن يقال المتغلب الإهوالانرب (تولدللمكره) فتحالوا (قوله هنا)أى فى تسليم المبسع قب لالقبض و (قوله وم) أى في الوديعة (قوله والا) أي مان مله ماتحدار وفيسل فبض المديم (قوله والا ضمن أى القيمة لله قيارا على مامرله في تسليم المدع قبل فيض الثمن اه عش (قبله ولو لمين) إلى قول المنزوليس في النهامة الانولة ولم سفار وا الى ولعب عراً (قولة عدم) .. اعتباء (قولة عدف عدرة الهابه غير صبح اه (تولد أي لا ينفيله) أي لا يحسن له اهع شوعار ذا لغي أي عنع عليد ذلك اه (قوله في أكثر الافسام) احترز بقوله في أكثر الاقسام ، الواشري بالعين وكان عالما بالعيب فأنه لا يقر لواحد منهما و يحرم لتعاطيه عدد افاسد النهي و بادي اه عش ق له وذلك) أي عدم استراء العب قع له واشراء الن حواب والفكان الاولى زياد اعماع بارواله أبة واعمال القراص شراؤ المخال الرشدي قوله واتما جازًا لح أَى وَله دَالدَداءُ وَمِه يحمل الفرق بين و بين الو له اله (قولِه ومنه وحَدَّ) أي من النعليل (قوله لُو كَانَ القَصَدُ) اسمكان مسترنا وعلى الريح والقدد خبرها اله سم إقواء جارله شراؤه فالفي شرح الروض و به حزم الاذرى وغيره اه ، بم (قوله وفي نصله على السابير) "مالونصله على السابيم يقع للموكل كَ قَالَ الاستوى الله الوحد لانه غيرم أذون فيدم إنه ومغي (قوله اذلا يخالفة) أي لاطلاق الوكل الشمراء (ولا ا تقصير) أي لجهل الوكل العب (قوله لا مكان رده) أي رد كل من الوكسل والوكل العب (قوله مرزه الشروط) هي عدم النص على المايم ومساواته لما المترانه وجهل الوكيل العب اه عش (قولهرده) عي الآتى أه مم (قوله فالنقيد) أي غوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله الأنه ليس الح اله عَش عدارة المفني ففائد التقايك أولا الذم العراج المذكورا خراوهو ردالوكل فأوقد الاخير فقداققال للموكل الرد | وكذاللوك لان المسترى في الدمة لكان أولى اله قول المنز (وان علم فلا) أي وان كان الوكل صنه فال في شرح الروض ممران علمي يسداء ينعوقعله اه والمناهر أنه البسر لواحد منهما الردحين فالوكان الوكيل وقطا إا اله الأفالوحة أنه ليسرله الردار صاالموكا به فالورد ثم ترين الما أوكل في أبغى فساد الرد فايراجع الهاسم قول أو عال الخ)كانه علف على بور حل من لا في السم بمؤجل (قوله نم رأيت الا فرع قال الح) اعتمد من على أو ومن يؤخذ نهلوكان الح) اسم كان مستمالد على الربح والقد دخيرها (قوله والد شراؤه) قال في شرح الروضوية حرم الاذرة وغيره (قوله مذالشروم) أي قوله في النمر ولم ينص الم وقوله في الناردو يساوى الخروفوله انحيل العب ش (قوله دده) أي الآني (قوله في المنزوان علم فلا) أي وانكان النوكل قدة مه قال في شرح الروض أم ان على بعيد ماء منه وقع له انتهى وظاهرا له ايس لواحد ومهما الرد حسند فلوكان الوكرسل فقطها ه ازفالوجه الهلس له الردارة الموكل فاوددم تبيز حال اوكل في نبغي فساد

(٤١ - (شرواي وابن قاءم) - خامس) لتعدرانقلاب العقدة علاف الشراءق الامتفالتقد دالاحترازعن هذا فقط (وانعلمة فلا) يفع الشراءلاء وكل في الاصع) وانتزاده لي مَّانتراء بدلانه عمر ماذون في عمر فا

ولا كذال بمروي رع ذات وكيل السراء (٣٢٠) فلايشترى من غسو مجود وف الوصى ونم الدتم كاصر حوابه ومناهما المرالوفف وكل ممرف على غروفلا تقديرانوكم المن فيماذا كان المسفير في ولامة غيره كاأشر بالليه في الحاشية السابقية اله سيدعمروقد يسع ولايؤ حرسنلالدم تقدم الغرق آ نفايين الصغير والسكير (قوله ولا كذاك مُ) أي إنه ند يكون هنسال من هو أصلح منهما مع وعموره وان أذنه وعن وجودالشروط في المكاني لوفرض انحصر والامر في أحددها أمكن والمالسلطان له عش (تمله 4 الدلنم لوكان الناطر ويحرى فلك أى غليرنول المزولايسة لنفسه المزاتم (دفلات ترى من نفسه ومحموره) أي ولا أكثر موانستنق تأوتف نهسل سن ثمن المثل ولا منسئة ولا بغين فاحش عسل قد اسمام في الوكد ل البسع اه عش أقول وقوله ولا منف ذمن ذاك لانه يحوزله مستة تقدم في شرح لافدوالشعن في الاصع خلافه مع توجيه غراً سيدأنه كتب فيداماتي عدل قول المن الاعارىون أحرة المثل أولالما لاشترى معساماتس عوهل الشراء نسيتو بغير نقد اللد حشراى ومصلمة ملافس الظروالاقراب تقير أزاله فاالاتعاد الأولاذلاصر رفيه على الموكل اه وقوله ولانغين فاحش مكررمع قوله ولايا كثر من ثمن المشل (قوله من وان نهمي عن الزيادة كل نفسه) أى مطلقاو (قوله ومحموره) ئى اذالم بوكل وكداع معموره أخذا ممامرآ نفاءن سم والسد محسمل وفداس نعو وزهم يم (قوله دف الوصى الم) عطف على قوله في وكيل الشراء (قوله على غيره) أى عن غديره (قوله فلا يسبع الانحاد في نحو سع ماله لح) أى ولا يشتري عن نفسه ومحموره (قولِه لنفسسه) أي مطلقا وفوله وَ" عوره أي الإبالطريق السابق لفرعه الذي تحت عسره عن مروالسد عر (قوله رفساس تو رهم الح) بالغمر ف النشاس على هذا و (قوله ماهذا) مامل السع تحو برماهنالانه اذاكان أوالايجار من نفسه لنفسه هذاو عكن أن يفرق بالنسب البسع أوالايجار من نفسه باله في المد عمن فرعه قاتم هو الناطرالسفعق كانت مقام شخصين نفسه وفرعه فانتظم العقد عخلافه هنالس فاعتامة عام شخصين بل لسر هناالا يخص واحسد المنافع على ملكموني ولات حقيقة واعتبارا فلانتظم العقد فلتأمل سيروقوله حقيق ةواعتبارا أماحقيقة فصوع وامااعتبارا فعمل فكون كالو آحر دارهمن المللانه من حساله باطر مصرف فباهو من وطيف الناظر وفير من حيث اله مستحق مصرف لريع ا ففسسه لمحتعور دوقبل لهالا لوقف وهذا القدركاف التغام الاعتساري فهومن حشمتم ولى ومن أخرى مولى عليموا الحاصل أن الجامع أن سرق مان الله هما مزالقيس والمقبس علىممن مسؤاه ولي الطفل كون التغابر من العاقد من اعتبار باوان اختلف وجه الاعتبار ضعف بدارا أنه لاجمراه فلشامل اه سدعر (قوله هوالنامر) حق العبارة القلب اوحدف هو (قوله بدلسل أنه) أي اللها الاعاراذا كأن الناظر غره (قُولُه عَلاف لكما لمة قي) ف أن ملكما لمة في لا يحو ز معمولا العراف الممال اله سم (قوله فلر عرالانعادف معلاف وُعلى الاول) أى الحواد (قَوله تبعل الاحارة) كان وجهة ته مهم عند تولى الطرف ين فاغتفر في حيامه لان ملكه الحقيق ودلي الاول الحقله لا بعدوه مخلاف بعسدمونه اله سسدعمر (قوله عال) الى قوله فالدفع في النهباية (قولة القيض تبطل الإجارة بموته نظير والاقباض)أىلان القبض في الجلر شرم لحسنة العقد اله عن (قوله في نحو الصرف آخ) أي مآقالو، فمملوآحر بدون ا كالملعومات ورأسمال السلم اه عش (قوله والفبض)أى فطعا اه عَثْمَ، (قوله لافي السيم عُوجل) إ أحره المل(و)الاصحران إ عطف على بالسم عال ش اه سم (قوله الا باذن حديد) أي ودلالة القرينة عليه كامر أيضا اه عش الُوكيل بالربع) بحال (له (قولِه وهذا) الحف البرع عوجل الدعش (قولِه كامر) أى نسبل نول المنزولايسيع انف (قولِه من فبضالثمن وأساير المسع) الم عند الله عن (قوله وظاهر اطلاقهم الم) معند الدعش (قوله حريان ذلك) الذى سدهمالم بنه الانهما أى عدم جواز فبض الثن مع جواز ألم المسمّع من غير فبض الثمن (قوله دان بأعده) أي مأوكل بيعم منواسع البيع وله قطاءا مؤدلا (قوله وصعده) أي على الراحدث لاصر رياحق الموكل بالحساول اه عش (قوله و مد) أي القبض والاقباض في نعو الجريان (قوله ذلك) أى العزل عن القبص والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (عُولِه عادَّت الدَّر على البيدم الصرف والقبض من مثر الزيادة ادلاتهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينتذنا أب طفله لانائيه كأصرحوا بذلك أيضافلمتأمل (قوله مجهول والوكل غائدهن وقياس تحو يزهم الاتحاد الخ) بالغ مر في النشنيع على هذاو توله ماهنات مل السيع أرالا يحارمن نفس البيع لأسلا يضاع لافي فسمهذاو عكن أن يغرق بالنسبة للبدع أوالايحارمن فسه انه في البسع من فرعة فالم مقيام شعصن فسه البيع عؤجل وانحل الا وفرعه فانظم العقد علافه هنالس فأعامقام عصن مل ليس هناالا سخص واحد - قيف مواعت اراف لا ماذن حدد كامروهناله ينظم العقد فلينامل (قوله غلاف ملكما لحقيق) نيه ان ملكه لحقيق لا يحوز بيعه ولا ايجاز ولنفسه سليم المسعم ن غير قبض

ذلك وأن ماعه معال وصعفاء وبوجهان اذن الموكل في الناح لى عزل لم عن ضع العن واذن إلى أقداص المسع قبسل قبض الثمن فلارتفع ذلك عبا أفيعه الوكسك وانكان أأنف للموكل وعتمل خلافعلان الوكل اعدارهي بذلك مع المناحيل لامه الماول

وطاهرا للآقه محريان

نال وقولهلاف السع عوجل علف على عال ش (قوله وطاهراه الافهمالي) كذا مر (قوله

(وانام ساوه) أىماانتراه المنن (وان لم نساو) أىسواء كان الشراء في الذمة أو بالعين اه ع ش(قوله اذفد يتعذوا لمر) بـ أمل تغر سه يه (لم معرعنه) أى الموكل عبارة الفيني وقد بهرب المرامع فلايتمكن الوكل من الردف ضرر آه رهي مفاهرة قول التن (واذاوة موالخ) في (انعله) أى الوكيل العيب الارشادولكل ودلالراض ولالوكل انوصى موكل فالالشارح فيشرحه اوقصر فى الردوالشراء فهماعمين أو أتنت برء اذفد يتعذراليد عوصوف فبالذمة عفلاف مااذارمني وكمل أوقصر فلاعتمر بل الموكل الردان عبا الوكيل أونوا ومسدقه فينضرر (وانجهله وقع) البائم والاردود لى الوكيل اه موالى شرح الارشاد عطفاء في الرضي موكل اواسترى أى الوكيل بعيدمة للموكل(قالاصع) لعَذَر أى لأمردالوك بل اه وفي الروض وشرحه آله اه سم وفي المغسني هدذ كرمثل مامرون الارشاد وشرحه الوكرايجهم لممعاندفاع مأت ، وفر علوقال البائع الوكيل أخرارد حق عصر الوكل لم يلزمه الماسة وان أحر فلارد لنقصيره ولو الضروبشون الحدارله (واذا ادع البائع عن الوكول رضا الوكل بالعب واحتمل رضاه مه باحتمال الوغ الخيرة ان حلف الوكل على نفي العلم وقع)الشراءفىالمنعاص ودوان كل وحلف الماثع لم ودلتقسره والدكول فان حضراله كل في الصورة الاولى وصدق البائع في دعواه اله ليس الوكسلالردق فله استرداده المسممة وفي النازة وصدق المائع فذال وان كذبه وقع الشراء المموكل وله الردخ والله غوى العين (الموكل)في صورتي نبه الم من أصل الروسة أما اذا لم عنمل رضاه قالا بلغت الى دعوى البائع الد (قوله المر) أي فبيل قول الجهـــل(فلكلمنااوكل ا المتنوان علمه المخ ثم هسذا تعلل لنة مد الشراء الذمة (قوله شرط ده) على المركل (قوله والارده الم) عبارة والوكل الرد) مالعيب أما الغي والاوقع الشراء للوكيل لانه اشرى فى الذمندالم ياذن فيه الوكل فالصرف اليه اهمغي (قوله ولورضي الموكل فلانه المالكوالضرر به) أى الموكِّلُ بالمَّ سِلَى أوقصرو الردكامر عن سم والمعنى (قَولِه امنَّ على الوكيل رده) لورَّد قبل علم بەلاحقنىمشرطىردە،_لى مرضا الوكل ثم تبيناته كانراض المحمدالرد فيذبغ أن يتبين بطلان الردسم على ح اه عش ومرءن المبائع ان سم ، الوكر ل في الفي مالوافقه (قوله بحلاف عكسه)عدرة سم عن شرح الارشاد كإمرا ففا بخلاف ما أذارضي وكيل أوقصر العقدأو ينويه ويصدقه فلابعثم بل الموكل الردان سمادا لخ اه (قوله فلانه لوم عراد بمالا برضي به الموكل الخ) فويقال عدم رضاً البائع والارده على الوكيل ا الوكليه بعدا لحكم يوقوع العقدلة لغو فلاعترة بعدم رضاء ولا يقويذ الثالوك باللهم الاأن يقال ان المراد ولورضيبه امتنسع عسلي بعدمرضاه أنبذ كرسبيا يقضىءدم رفوع العقدله كانكارالو كالتجااشتري به الوكيل أوانكارتسمة الوكيلرد ويحلاف عكسه الوكيل إيا في العسقد أونية فليأمل اه عش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العلة تضر والوكر إقوله وأما الوكيسل فلانه لومنع ا لانمنعه) تعليل اعدم النظر (قوله ولاالحاله الخ)عطف على قوله الحاله لوم عالخ (قوله انه اعدا استقل الح) لربمالا ومني له المسوكل | يتأمل فسمه فأن الكلام على تُقدّ ترمنه سن الرّدف العني استقلاله بالردح الله أه سم وفيدأن الراد والردها فستعدرالود الكرية فوريا || الردمن حسده و خطوال طرعن معموجواره (قولهالذلك) أى المشاورة (قوله و موسورا الح)خبر فقعالوكسل فتضرربه ا مقدم لقوله حكم المقارن (قوله في الرد ,أي وعدمه آه خراية قال عش قوله مرفي الردريدمه أي لاقي عدم ا ومن ثملورضيمه الموكل لم ا وقوعه للموكل لانه ماذون له في شرائه وقت العقد السلامة عند، وقد تقدم أنه ان كان الشراء مالعن فلارد مردكة مرولم ينظر واالحاله الوكل أوفى الذمة فلكل منهما الرد اه (قوله فان كان الشراء بالعين بدال الشراء) لو تعذر الردعلي البرائع لومندم كان أحنيا فلا يؤثر | في هَدَه الحالة مان قصرالو كدل ولم يمدني آلبائع أن الشراء للموكل وأخد ذا الهن المعين فينهني أخد ذا اخير لانمنعه لايستلزم | مما-- أف في مسائل الجاوية أن يقال مرده الوكل على الوكيسل ويغرمه بدل الفي وللوكيسل بعم الناخر كونه أجندامن كلوحــه الردفايراج م (قوله في المزوالسرح واذا ونع الشراء في الذمة للموكل فلكل من الوكل والوكيل الردي ولا الى انه د يؤخر لمشاورة الروض فان آسرا وفي الدمة ورصى به الوكل أو قصر لم برده الوكل أنه ي وفي الارشاد واكل رد لالراض ولا الوكل لانه لمااسة قل بالردلم الوكولان رصى موكل قال الشارح في شرحه وقصر في الردوالسراء فهماعه بن أوموصوف في الذم تعلاف مضطراذال ولعدب طريحمل مالذارمي وكل أوقصر فلا يعتبر بل المموكل الردان مداه الوكيل أونواه وصد فعالبا أهم والاردع في الوكيل القبض حكوالمقارن فالرد انتهاى ألان الارشادة طفاعلى الرضي موكل أواشترى كالوكيل عبزماله أي لا تردالوكيل التهاي وفي كإعتمده الأأرفعة وعارهما الروض وشرحه مثله فقاللاان اشترى بعين مال الوكل فلارداه بالعبيلانة لا يفع له يحال فيلا مضروبه من اله حسلم بقع المموكل انتهمى (قوله ولو رضى به استنم على الوكيل رده) لو رد قبل علم رضا الموكل تم تبين أ به كان ران سماله فانكان الشراء مآله يزبطل حزالودفيني أن يتبين بطلان آرد (قوله لانه الماله تفل لردالم) ينامل في مان الكلام على تفسد مر منعمن الرد فيامعي استقلاله بالرد ونشد (قوله فان كان الشرآء العن بطل الشراء) لوتعد والردعلي

والاوقع للركيل وعنسد الاطلاق لمشراهمن يعتق على موكاه فيعتى كامرماله بمنمة سافلمو كلردة ولاعتق وعالفة القمول فحدا مردودة (وليس قوكل أن توكل الاذنان الن منعاوكل فد) لانا الوكل لم وض بغيره نيم (٢٢٣) لو وكان في مفر دين فقضع وأسله له مع أحد منعياله لريضي كالقاله واستفامه اغرمسن عنه سمعلى ع اه عش (قوله والاوفع الوكل) والكلام ف العسالمة ان أما الطارى وسلسما واست سميع عن سرويد من رقيل المراق المراق المراق المراق المراق المراق وسلم مروي المراق النوكيل قوله شراءمن منقالم) أىوان لم كونه يعنق المولا غلر لى ضررالموكل لنقصير بعدم النعين ا التسلم أى بان يكون رشيدا وظاهره وانكان الغرض من تمرأته التحار وممن الموكل وعبارته مركع فبمامر بعد قول الصف فان وكانوح اغتذرذانني وكاه في شراء عبدوجب سان نوعه ولواشترى من يعنى على الوكل صعروء تى على محسلاف القراض الذات عيله والذى يفاهران الراد موضوعه اه عش (قهله لان الموكل لم رض بغيره) راداله اية والغي ولاضرورة كالمودع لا يودع اه بم أولاده ومماليك (قَوْلِهُ وَأَرْسُهُ)أَى الوَكَدَ لَ المَقْوض (قَوْلِهُ مِنْ عَهُ) أَءَ الوَكِيلِ (قَوْلِهُ لِمِنْ كَافَلُهُ الجُورَى) الأُوجِهُ وزوماته اعتماداستناسم خُسَلاقه مر اه سم عبارة النهامة وشمسلكال ممالوأرادارسال ماؤكل في قيضه من دين مع معض عباله فسلاف يخلاف يمرهم فيضن ان فعله خلافاللم ورى اه (قوله رمماليكه) بدغي ومن يتعاطى خد. تدوان ليكن ؟ آوكا اه سيد ومثله ارسال نحور انترا عرعبارة عش ويدفى ال لهق عن ذكرخدم، بالحار وتعوهااه (قولداء مادامة المهم الم)خبروكان لهمع أحدهم ويؤخذمن و (قولِه والذي الم) - له معترضة (قولِه وراله)أى ارساله ما بينه من دين وكل في قبينه (قولِه مع احدهم) تعللهم منعال وكال بما أى عياله (قوله و يؤخذ) الحالمة في النهاية (قوله بد ذكر) اي بقوله لأن الموكل المزوالم الوسملق بالنما ل ذكرانه لافرق ينزوكا ل (قوله فني الاول) وهو وكالمذفي بعد (قوله مطاها) كأحدن الوكيل داوكل فيمولا وبه ولم يتحزيه ، أولا في عه وفر أن تسعموه رق (قَوْلِه، وَلَالنَّانَ) وهُوَ وَكَانَكُ فِي انْ تَسَعُهُ وَوَجِهْمُ أَنْ النَّانِي سُمْلَ عَلَى اسْمِ السَّالِي السكر المهمافق لاول كَذَلْكَ الأولَ اهْ عَشْ (قُولُهُ فَهُ أَعْلَمُ) خبر وفرق السبكر الخرو (قُولُهُ هَنَّا) يَعَى فَصَ هَا لُو كُمُل وقُولُهُ بجوزالنوكرل مطاقادون العرف) أي لعدم الفرق بنه مما في العرف (قوله وان كان صحافي نفسه) أي يحسب المعدلانه فرف واصح الثاني فبمتطرهنا للعرف بينالمدرالصر يحوالؤ ولبه اهركردي وتقدمهن عش ماهوأحسن من هذا تولللن الكومة وانكان صحافي فدره الأعسنه) أى أصلاله الذاأحسنه لكن كان شروف أحذقه منها بعز الوكل لان الموكل لم وضربد غسيره (وان لم يتأت)ماركل فه . . اه عش (قوله أو بشقءايه) الىالفصل في النهاية (قوله انما يقصديه الاستنابة) تضيّمة أنه يتعين ذلك في حقَّرَوْانْ صَارَ أَهْلِالْمُبْاشِرَةُ مِنْفُسَهُ اهْ عَشْ وَسِأْقِمَانُهِ (قُولُهُ وَسِنْمُ) عَيْنَ أَجْلَ اللهُ مَاذُكُر (قوله استع توكيله) عن لونعله لم يصعروا ذا سلم ضمن اه عش (قوله داستفهر الاسنوى) عبارة المغني يا ــقبه) وبشق عا ــه تعاطمه شفة لاتحتمل عاده رهوكمالاً الاسنوى طاهر اه (تولدو بأند مله) أى مثل قوله لوجهل الوكل الح اله عش (قوله عن موكَّاه النَّ) عبارة الغني وحيث وُكِلَّه في هذه الانسام فانميا بوكل عن موكله فان وكلَّ عن نفسه فالا صح فرز بادة كاهوظاهر (فله التوكيل) الروضناأنع اه (قوله نقط) فالوكل عن نفسهم صحاً وأملق وقع عن الوكل اه مه إنه قال الرشدى عن موكاهدون نفسة لان قوله أوأطلق الحلايحفي جرياه في السله الاولى وكان ينبغ ذكر مهناك اهر قوله لانه المضطر اليه) الحالمان النغويض الدانما يقصد فالغني (قولة مُرأيت بحليار يضالخ)أى فالنائر اه مفيني (قولة القريب الخ) معناما إله (قوله به الاستنابة ومن ثم لوجهل ولوطرأ العرلطر ومرضالم) فانكان التوكيل في العلم بسفر ، أومرضم الله أن توكلم - الدور في في الموكل حاله أواء تقدحلاف وسراار وض (قوله اعزله أن وكل) أى وذلك الماتندمين أن الوكل الرص منصرف عبر الكن فضية حاله امتنع توكيله كإكفهمه قوله مر غرولاضر ورة كالردع الخ أه لودعث النسر ورة الى التوكيل عند طر وماذ كر كان خيف تافيه كاذم الرافعي واستفاهره لولم يدع ولم يتبسرالرفع الى قاض ولااعلام الموكل جازله النوكيل بل قديقال بوجو به وهو طاهر وبعي عكسه الاستوى و مانى مسلانى وهوماتو وكل عامزا تمقدوهل المباشرة مفسه أملافيه نطر والافرب الثاني أخذامن فول الشاوح الماركم فوله (ولو کثر)ماوکل نه البائع فحصده الحالة بانقصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل وأخذ الثمن المرفضة في أخذا بما (وعسر عن الاتسان كاه سباى في مسائل الجارية أن يقال مرده الوكل على الوكيل ويغر معدل الني والوكيل بعم الفافر واستيغاه فالذهبانة نوكل) ءــن م غرمسن نمنه (قوله لم يصمن كمافاله الجوري) الاوحد خلافه مر موكاه فقط (فيمـازادء_لي المكن)لانه المناطر المه غسلاف المكن أى عاد نبان لا يكون و مكبوم مقالات مل غالبانها مناه رثم والمتحليل بضالوجه الفائل بان المرادة وم تصو والقيام

بالسكل مع ملى المعدود واعتدومة الدائقر بسبحاذ كرمة ولوطراً الزاطر وتُعوّم صْ أُوسَفر لمُعَزِلُهُ أَن يُوكُل ولو أَذَن في التوكيل وقالُ وكل عن نفسك ففعل قالناق وكبل الوكيل) على الاصحلاء مقتصى الأذن

```
وفرق الاذرع مان المقصوذ
 هنأ حفظ المال وحسن
                             ز وجني من سنت الخ مان القصود الخ (قوله وفرق الافرع الخ) اعتمده النهامة والمغني (قوله هنا)أى
                              فالنوكيل فياليال (قولدوم) أى في الوكيل في النزويج (قوله وفدينسام بتركها) أي لحاجب
 لاسأى منهذاك وثموجود
                             الغربُ أرغير. اه مغنى (قولدرماصه) أى ماسرماهنا (قولدهنا) أى في النوك بل في المالد (قوله
سفكالهى الكفاء وقد
                             وَمْ) أَى أَانَوَ الوَّالِمُ الذَّكُولُ (قَوْلِهُ الْاولِي) أَى لاهُمُ لاَخُوارِ اَبْارِهِ الْمِنْدَلُ أَهُ عَل
انْ تركن أَى الرَّاهُ اوْكِلَة (قَوْلِهُ كُوانُواهِ) أَى افرادُ لاَوْجٍ (قُولِهُ مَن) أَى الوّكِيلِ (قُولُهُ
 [ سسامح سركهامل فديكون
 غرالكف أصلح وحاصله
                              مماتقر رأولا) هوقوله وقسدينسامج بركهاالخ (قولهف ئئ منالصو رالسابقة :) أى ديثوقع
 ان اعماس هو المتبادروان
                              التوكيل عن الموكل اه رشدي (قهلهم الصورالسابقة) ينبغي استشاعمااذا وكل عن ف ماذن موكمة
 أمكن إتوضيح الفسرق بان
                              لماتقدم أنله حينئذ عزله وانالم يفسق فاذافسق أولى فأن فيل فيهنئذ يشكل قوله الصور بصغرا لجمع لآن
الحتل هذائة ترعدم الامانة
                             البكلام فيصو رالنو كبل مالاذن مدليل تعابله فلرمق الاصور مان مالو قاله وكلءني ومالو أطاق فلت عكن أن
 أصل القصودمن الموكل
                             يكون الحمع ماعتبارأن كالمنه مماصو رنان فلراانع من الوكل الوكيل وعدم تعديمو يحو زأن معمل
فسدوثم بعض توابعه لاهو
                             الكلام في أعد م من صور لاذن ولا ينافي مالتعليل أقراء ذاذن فيد بالبنّاء لله فعول أي اذن أه ولو من جهة
فاغتفر شمالم يعتفرهنافات
                             الشرعاه سمأى ولوعبر بصفة النثنية كأفي المغنى وبعض نسخ النهاية لسلمت الاشكال وتكلف الجواب
فات فضمة غميزاله كاح
                             * (فصل في نقية من أحكم الو دلة) * (قوله في نقيبة من أحكام الو كالة) الى قوله و يردعنع في النهامة
 بالاحد اطاله اداحار ذاك ثم
                             الاقوله والافالاذن الى أنه لوظهر وقوله وأفه سم الى وأيه اليوم وما أنبه عامه (قوله غير الأحل) أي وأما
 كان قياسه هنابالاولى قلت
                             التقسد بالاجل فقدم حكمه (قوله ويخالفته) عطف على قوله داعب الم تقدير مضاف والاصل وحكم
محدل الاحتماط انتركت
                             مخالفته فحذف المضاف وأقيم المفاف اليه مقامهلان الهاافة الست من الاحكام أه عش أقول وكذأ
الوكيل احتهاداو باتعانها
                             قوله وكون يده الخزو نوله وتعلُّق الخوصفان على قوله ما بحد الخزُّول المن (قال يدم) ومثل البسع عُير من
ماللفظ العام أذنت له فى كل
                             العـقودكالله كاح والطلاف اه عش (قوله بل من فلان) أي ل يقول من فلان أي مثلا كن هذاومن
 أفراده منء يراحتهاد فلا
                             فقيه صالح فيمانظهر (قوله تعين) طأهره أنه بيسع من وعنه البسع من غيره وان لم يدفع هوالاغن المثل
تقصيرمنسع سهولة الفائت
                             والنرغب غييرمز باده عن غن المثل و سبغي أن ممل التعن أذا المدل القريد على عدم ارادة التقسد موأنه
كإعسلم مماتقر رأولا (ولو
                             لوكانلولم بسيع من غيره شهد البسع وفات على المسامات والسسع من غيره القطع ترضا المالك بذلك وأن المراد
                             النقيدية في غير مثل هذه ألحالة فان فلت قياس ذلك أن الشعف لولم ماذن في مسعماله لاحد وزأى شعف
                             أنه لوكم يبعه مغيراذنه مهب وفات على مالكه أنه يجو زيع قلت فيه نظر والفرق واضم لانه هنا أذن في السبع
                             في الجلة يخلافه هناك فاله لااذن مطلقا سم على ح أقول و ينبغي أن محل المنع اذالم يعلّب على طنمر ضامالكه
                             ان يسعه والافلاوجه للمنع وقيل الهنى عدم صحة يسم الفضولي وغاية الاس أن هذا منه وفرضه في الشخص
              المعين ليس قيدا بل مسلم ألمكان المعين اذاخر جين الاهلية نفيدالنف لللاكو رفيجورله البيع في غيره دون العزل
                             حيث عليه النهب أوالتلف لولم يبع، في غيره أمالو خوج السوق المعن عن الصلاحة مع ، هاء آلامن في
                             البلد وعسدم الخوف على الوكل نسبه فلاسحور سعه في غيرالكان المعين اه عش والحاصل أن محل تعين
                             ماذكروالوكإ فحالتوكيل من تحوالمشمتري المالم تكن هناك قرينه تملغية للتعمد ولاعلم الوكمل لرضا
                             الوكل بغير وفعندو حود أحدهما يحورله الخالفة و يصح العقد الموكل (قوله لا له قديكون الخ) ولوامت ع
```

```
فصلحمول الوكاف منجهة الوكل فتخسير بين المباشرة بنفسه والثفو بض الى غسيره اه عش وفي
                                                                                               به انتخال اله ينه زل في جر
 العمرى عن الغلبو في قوله بل عن موكله أى فقط بشرط علم أفوكل محزمال التوكيل والذفلاسمن اديه وله
                                                                                               ذلك (وأن قال وكل عني)
 الباشرة بنفس مسع علم عيزه أى تكف الشقة ولوقد والعاحرفاه المباشرة بالاول أو والواليحر بل ليس
                                                                                               وعن الوك سل أولا ففعل
 النوك لحينة لقدرتهاه وهذاه والاقرب لاسباف الصورتين الاخيرتين مسامر في الشرح ( قوله والمعوك
                                                                                              (فالثاني وكمل الوكلوكذا
 ع: له )أي وكيل الو كدسل (أيضا) في كأن الدكسل عزله كالفهمة أي أن اللموكل عزله قوله ذلك أي ان
                                                                                               ان أطلق إلاران لم مقل عنى
 الموكل عزله (قوله أيضا) أي كعبارة المصنف (قوله على الاصع السابق) ظاهره أن الاصح السابق
                                                                                              ولاءنال في الاصمر)لان
 ترتب عليه خلافَ هـ ل ينعزُل بعزله وانعزاله اولاولُ س كذلكَ بل الحاصل أن أطسلاف « - ل هوفي الحالة
                                                                                               توك للثالث تصرف
 الذكورة وكيل الوكيل أو وكيل الوكل فان فلنا بالاول المزل معزل الوكيل والعزاله وان قلنا بالنافى فلا
                                                                                              تعاطا ماذن الوكل فوجب
 وحسنذفلابدمن العناية بكارم الشارح مر ليصع بأن ذال معنى قوله : لى الاصح السابق أى بناء عليسه
                                                                                              ان يعم عنه وفارق طايرهمن
 فالاصم سبى على الاصع ومقابله على مقابله اله رشيدى (قوله أوعزل الموكلة ) أى الدول و (قوله لانه
                                                                                              الفاصي بانالوكيل اظر
 ائبه) أى الثانى نائب الاول اله عش (قوله انه ينعزل) أى النانى (قوله بغيرداك) كجونه وانجمائه
                                                                                              فىحقالوكل فمل الاطلاق
 اه عش (قوله وعن الوكدل الله) الاولى حذف الواد (قوله لان توكملة) أى الوكل (قوله ان يقع
                                                                                              علمه وتصرفات القاضي
 عنه ) أي عن الوكل أه عش (قوله وفارق الميره الخ) رداد لــــل مقابل الاصم عبارة النهاية والغني
                                                                                              المملمين فهوفاك عنهم
 والثاني أمه وكرب الوكيل وكامه فصكه تسهيل الامرعلية كيلو فال الامام أوالقاضي آماته استنب فاستناب
                                                                                              ولذا غدذحكمه لستنيبه
 فاله نائب عنسه لاعن منيه وفرق الاول. أن الوكد ل ناظر في حق موكاء فيمل الح إله قال عِشْ قوله في نه
                                                                                              ودلمه فالغرض بالاستنابة
 نائب،نـــهأىءنالنائب وموله لاءن.مسهأىالامام أوالقاضي اه (قولَه فهو) أينالسالقاضي
                                                                                              معاونتم وهوراجع له
وكذاف معرحكممالخ (قوله معاونته) أى القاضي وكذاف برله و (قوله وهو) أى السوكان الاولى
                                                                                             (فلترفيها تين الصورتين)
النفر يع قول المن (أن توكل أمنا) ممل وكان الامن رفيقاو دنية مسد ف النوكل الذكور وهو
                                                                                             وهمااذا قال عنى أوأطلق
واصر م أضنة كازمه أنه لو وكل فاسقالم بصح وان كان المال عديدا او كل وغير واعماوكل الفاسق في مرد
                                                                                             (لانعزل أحدهما الأخر
لعقدوهو فتنفى كازم الشارح مر الاتن فيمالووكل الولى ففسق لكن قال عثم توجه العسدم انعراله
                                                                                             ولاينعسرل العراله) لانه
بالغسق انالذي يتجسه أن محل مصرمن منع توكيل الفاسق في بسع مدل المحمور مااذا تضمن وضع مده لمه
والافلاو جهلنعهمن مجرد العقدله انتهى وهوصر بجف جوازنو كبرا الفاسق حيث لم يسلمه المال اهعش
                                                                                             اس وكبلاعب (وحث
                                                                                             حور الوكسل التوكيل)
(قوله ان عين الح) بيناء الفعول و (قوله الثمن والمشترى) بفخ الراء بالسفاد له فالارل ف وكاله البيع
ووكلة الشراء والثاني في وكالة الشراء نقط و يحتمل على بعدائه وكسر الراء والثاني في وكلة البسع فقط (قوله
                                                                                             عنهأوءن الموكل (يشترط
أىالامـن) الىقوله وحاصله فىالمغنى(قهله لموكاهءلىالاوحه) اعتمده مرز وكذاقوله وقرقالاذرعى
                                                                                             أن توكل أسنا) فيه كفايه
الخ اه سم (قوله أوءنيا لح) عطف على قوله علمالخ (قوله أنه لاوكل غيرالامين وان قال الخ) وهو
                                                                                              اذلك التصرف وانءيناه
كذلك تم ماية ومفسى (قولة وقالها لسبكرا لل) عبارة النهاية والمغي خلاة للسبكر وفارف الوقالت لواجا
                                                                                             الثمن والمشترى لان الاستناءة
                                                                                             عن الغدير شير طها الصلحة
( عَلَى والموكل عزاداً يضا كما فهمه الح) قال الاستوى واذا الما اله وكيل الوكيل فقد قبل لبس الموكل
                                                                                             (الا أن يعين الوكل فيره)
مُناتمه ذي إله لانه المدر وكما والاصع الجوازلانه فرع الفرع ونستني هذه المسللة كذاص الرافع بجميع
                                                                                             أى الامن فيتسم تعييف
 راقلناه انتهى وقوله في التن والاصفرأنه ينعزل بعزلة وانعزاله) قال الاسنوى واعلم أن حاصل كلام أنْصَلْف
                                                                                             لاذنه فيهنعمان علمالوكيل
الجزم بان النابي وكيل الوكيل وحكاية وحهين مع ذلك في انعراله يعني الثابي بعزل الوك ل وبانعزاله وهذا
                                                                                             فسمه دون الوكل الوكله
فاسدف المعنى ومخالف لماقاله الرامع أيضامن حكامة وجهيز في النداء ومناء العرل علمهما كمنقلنا عندانتهي
                                                                                             و يحاب ان قوله والاصم أنه منعز ل معزله وانعز اله لدس، فرعاعه في فوله فالشاني وكدل الوكدل ولذا الم بصدوم
                                                                                            ماعنه الوكل ولايعلم عبيه
بالفاء واعاه واستشاف قلايناق أنه مفرع على الخلاف في أنه وكيل الوكيل أو الوكل (قوله لم توكه على الاوجه)
                                                                                             والوكل يعلمه أوءناه
                   فاسقافز ادفسقه لمعزله نوكيه على الاوجه أنضاو فضة اطلاق المن الالوكل غير الامن وان قالله وكل من شت
```

والالسكر الاوحدة لادبهالوالت روحي منشت بجوزتر وبجهالعرالكف

والمركاعزلة أساكأ أفهمم عمله وكمل وكمله اذمن مال عزل الاصل مال عزل فرعه الاولى عمارة أصله تفهمذال أضافلا عمراض على

المَّذِ خُلافًا لَمْ يَرْعُه (والاصم) على الاصم (٣٠٤) السابق(اله) أى الثاني (ينعز ل بعزل العزله) أى الاول اباه (وانعز اله) بحومونه أو جنونه

الان النغويض الله الح الكن عبارة شرح المهم الان النفويض لمثل هذا الايقصد منه عينه اه ومقتضاها أنه

أوءز لالوكله لانه نائبه

وسفامن كلامه فهما ينعزل

فابيع مال محجو رموسنع وكل الرأة عن أبرزوجها المصنف وأحكام العقد تعلق الوكد الزمان خذمنه ذلك اه عش (قوله في سعم المحموره) وفديمال فعراذنه وإيماغالوا الاوردي لا يصم مباشرة الفاسق ذلك لعدم محموره فلاحاجة الى الاستثناء (قُولِه وسَمَ تُو كُل المرأة الح) كقوله فسل وكانه أرادا لحرفأما وم م توكل كافر الم عداف على قوله منع توكل فاسق الح (قوله كالاجارة) أى فياساعلها (قوله والذي الأمة اذا أذن ___دها فلا يَعْمَالُعَسْمُعَالِمًا) آعةً(. مَرْ أَهُ سَمْ (قَوْلِيمُعَالُقًا) أَيْفُونَأُولُاحَيْنُ كَانَتْحُونَأُولُمَنَا التقراص للروج كالاجارء إنه أوغيره وأذن لهاالسيد كامر في نوك للقن أه عش (قوله لان عذا) أى المنع (قوله والاجارة) وأولى وقال الاذرعى الوجه أىحيث فيل فها البطلان اذا نوتت ق الزوج الله عش (قوله وهوأولى) أي ق الزوج أولمهن مااقتضاءكازم الروبانيمن حق الاجارة فلذا أبطل حق الروج عق الاجارة وقال الكردي أي ق الإجارة أولى من ق الروج فلذا الصمةان لم يغوت على الزوج أبطله اه (قوله وهذه) أىمسالة منع توكل كافرةن سلمالخ (مردودة) أىمس حيث الاستناء وأما حقا اهوالذي يتعد العد الحكم أى المع المذكور فسلم (قوله بأن الوكيل) أى في هذ الصورة (لايستونيه ال) أى فلم يشاله مطلقا والكانالسزوج هذاالشرط فلأحاجة لاستثنائه أه سم (قاله ولايلزمين وجودالشرط الح) مردع إهذار راءمانات عهامما يفون حقاله لان مادلم مماقدسه اه سم أيء. دقول النسارح ويستني من طرد الخ (قوله والأول الخ) هوقوله بان هذاأم خارج ويغرق بين الوكيل الح (والثاني) هوقوله وبان الصفالح اله عش (قوله ليس في محله الم) فديجاب ان هذاوالاحاره بانهاحق لارم الثانى مذكور على النزلوية مدذلك أنه صرح في الاول مان الوكمل لاست وفيدا فسيه فقد صرح بأن تتعلق بالعين فعارض حق الشرط لم يوجدهنا أصلا سم وسدعر (قوله لا توكل صي) كان الاولى النفر يم كاأشار السه الفي الزوج وهوأولى فابطله ولا ، قوله فلا يصُّم توكيل مغمى على ولاصم الزاقة إله لا توكل صيى الح) ما هره بطلان توكاه ولوعلى وحداث كذلك الوكالة ومنه توكل بأن بالصرف بعد بأوغه وهوالناهر وفي الروضة ما يفهمه ويفارف توكل الحرم ل مقد بعسد تحلله موجود كافرعن مسلم في آسيفاء أهلية المحرم غاية ألام أنه قام به الاستنمائع فالدفيع ما فاله بعض الغضالاء من جوازتو كل الصسى لياتي قودمسلم وهذهم دودتمان بالتصرف بعد بلوءه مخذامن مسئلة الحرم وكذا يقال في توكل السفية ليأتي بالتصرف عدر شده وقد قال فيه الوكيل لايسود والفسه البعض المذكور ماقاله في الصي فلمنامل اله سم عبارة عش (فرع) فال الحطيب الشريب يحوز توكيل و بان الصنف اندا. عل صحة الصي والسفيه ليتصرف مدباوغ الصي ورشد السفيه كتوكيل الحرم ليعقد بعدماه وفيه نظر وألوحم مباشرته شرطالتمة توكنه وفاقًا لمر عدم الصمه لان الحرم فيه الاهارة الأله عرض له مانم يخلافهما فاله لأهلب الهماوف الروضة ولايلزم من وجودالشرط مايغهممه عدم العجم سم على مهم عرم الدعلي بج اه (قوله ومغمى عليه) الى المنزف النهارة والفيني (قوله ومفعى عليه) أى ونام ومعتومة ما مة ومفي قال عش قوله ومعتوه من عداف الحاص على العاملان وجودالمسروط وانمايلزم من عدمه عدمه والاول العتَّموع من الحنون اله (قُولُه أم صَدِنُو كل صي اللَّهِ) عبار ذا الغني ومحل عدم صحة نو كمل الصدي فهما صحم والثاني ليسر في عله لاتصمة مساشرته فعورنوكيل الصي الميزف جينطوع دفيذ بم أضعيمة وتفرفتز كاة اه (قوله وما باتي) أى في ذول المن أسكن الصيم المز (قوله أوالحنثي) ألَّ قول المنَّ والاصَّع في النهاية وكذا في الغني الآذوله انالسرط وهوصعالماسرة لم بوحدهنا أصلا (لا) توكل والمميزال قول المنز والمرم في السكام) أي ليعذذ في احرامه اله سم (قوله والمرأة الم) عطف على مُ رَحُولُ كَذَا (قُولِهُ وَانْءِ بِنَدَّ الْحُ) بِبِنَاءً آلْهُ عُولُ عَايِهُ لَقُولُهُ أَوَاءَ بَارَا لِحَ (قُولُهُ وَلَوْمَا) بِغَنَى عَنْهُ قُولُهُ الاَ ثَنَّ (صدى ومحنون)ومغمى عليه فسلا بصع لتعددو ولامانع (قهله والذي ينحم العيمة طلق الخي اعتمده مر (قهله مردودة مان الوكيل) أي في هذه الصورة مباشرتهسم لآنعسهمانيم وتوله لأيستوفيه لنفسه أى فلي شمله هذا الشرط فلا محالا ستنائه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) يصع توكل سسى في نحو ردوع هذاوراعماراتيما لم ماقدمته (قوله والثاني ليس في عدله ألم) فديجاب بأن الثاني مذكور على تفرقة زكاة وذبح أضحمةوما ألتنزلو وويدذلك انه صرح في الاول بان الوكيل لايستوفيه لنفسه فقد صرح بان هذاالشرط لموحدهنا و في (وكدَّاالرأة) أو أصلا (قُولُهٰلانوكل صي) ظاهر وبطلان توكا، ولوء في وحد أن الى بالتصرف بعد ياوة ، وهو ظاهر وفي

انلم علكها لانعصار موالا فعالمة كإمعلم تمايات في اجافي في طركاته وقيد الزركشي بقلاع الفقال عالدًا كان الوك العمن لا يستحقها وقيه تغلر لماياتي كمائع يجو والتوكيل في قال المدارات معران الوكيل ان يما كم كالنف فالمرابعة باللموكل ما يكوف كذاك هذا عالما الوكل غسير الهمو وبقبض وكيَّه الكوني الدافع (٢٩٨) والوكِّ بالوكلُّ أونوا الوكيل ولم ينوالدَّافع أفان قصد نفسه وهوم ستنى والدافع موكاته فالذى يظهسرانه لاعلكه واحسد منهما أمالا كل [الخ) خالفه معانى الروض فمزم البطالان وأمانو كل المرند في النصرف عن غيرونهو صعيع عند وعندهما كغيرهما وسأتى اه سمعبارة النهاية وذكراف توكيل الرئد لعيره في تصرف مألى الوقف وحزم إس المقرى فلان المالك قصد غديره ببطلانه واستوجهه الشجرحه الله فناويه اه قال عش قوله مر واسستوجهه أى البطلان معتمد والعبرة بقصده لابقصد الاً خذواً ما الموكل فلانمزال | ويؤيده أنما يقبل الوقف هوالذي يصم تعلية، وذلك منتف في الوكالة اه (قولَه الوقف) مفعول رحما | أير عامونونسة توكل الرند كونونية ملكه اله كردى (قوله ان لم عليكها) أى الركا: (قوله وكمله بقصد الاخذانف الانعصاره أى السخق تعلى لهلكها ش اله سم (قوله رالا) أى ران ملكه الانعصار (قوله فطافاً) وانقصده الدافع ولم يقصد ئى نعموزُ نوكلەدام فى البِلْداَوْلا (قولە فى قبضِرْ زُكانَةُ) منعلق دوكسىل سنتحق (قولەرقىدە) ئى الوكل شأما كمأوقصد لجوار (قوله فاذاصره عنها) أى صرف النمك عن نفسه ، (قوله وأن نصده) أى قصد آلو كيل (ولم موكاه أم علكه واحدمنهماهنا يقصدالوكيل شيأ) أى أو نصد نفسه كله وواضع ولعله تركملو ضوحه اه سيدعمر (قوله أونصد) أى فمانظهر أيضالان الوكيل وكول (قول لمعلك الم) كن عد لوقعد الدانع الموكل ولم يقد دالو كيل أومالولم يقصد واحدمهما مقصده الموكل صرف ُحد اوالوحة في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل سيم وسيدعمر ﴿ قِيلُهُ لِمُ عَلَمُهُ وَاحْدُمُ مُسماً ﴾ القبض عن نفسه ذلر أؤثر عسل تأمل لان العبرة في أداء الدين بقصد الدافع الؤدي وان قصيد الدائن أخَسَده على سيل التبرع مع أنْ نبة الدافع وانجياه تعرقصده حقوقالا كمين مبنية على الضايقة اه سيدعمر وآلا دفعه بانه فرق بن صرف الآ- دَّعَن تُفسسه بالكاية حسنام تصرفه الاتخذعن ربين صرفه عن الجهة التي قصده الدافع (قوله ولان الموكل المر) الأولى اسقاط اللام (قوله صرف المالك تفسده كأهوالهاهر ولان لدفع) فع لنفاعل فف عول (عنه) أى المُوكل (بقصدم) أى المالك (قولِه لفظ أحدهما) أى الدافع الوكل ميرف أبالالافع ِ الوَّكُ لِي وَ بِي مَالُو وَجِدَلُفُهُ أَوْ مِينِ فَقَطَ مِنْ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُوجِدُمُنَ الاَ تَتَرَكُعُلُ المَاكَ فَيْهُ عنه قصده الوكيل فلي بقع طير ماتقر رفى وجودقص من أحدهما دون الاخر فليراجع وقولها وتعيينه العل المراد النعين بغسير للموكل ولوءارض لغظأ اللَّفَظ كَالاشَارة اه سيدعر (قوله تعيينه) الى توله وفيد تظرف المَّفي والنَّهاية الاقوله أي لان الى فبيطل أحسدهما أوتع يندقصد ق له أوالا في ما الحز) أو عمني الواو (قوله كماياتي) أي في شرح ويشترط من الوكل لفغا الح رقوله صع على الاحرت في الملك نفاسير اَعِمْ شَخِفًا) اعتمده مر أه سم وكذا اعتمد الغير والهاية (قوله فيبطل الح)عبارة العَسني فلوقال لآثنين ماتقر رقىمعارضة القصدين وكت أحدكم في معدارى مثلاً وقال أذن لكل من أراد أن يسعدارى أن يسعد الميصع اه (قوله أن (وشرط الوكيل) تعيينه على العمل) عبارة النهامة والمغي وشرح المنهج وعلى الخراقه لدالمرق اطانه والخراف فديقال لأأثر لهذا الغرف الافي تعومن جيمي فله كذا

الذ) اعمده مر (قوله للفُرَن الظاهر فانه يحدًا مُالخ) قد يقال لأ تولهذا الفرن ع كون الغرض الاعظم

الآتيان بالمأذونف (قوله في الن صحة مناشرته النصرف لنفسه) يدخل فيه المكر إن المتعدى بسكره

بع كون الغرض الاعظم الاتران بالمأذون فيه سم ونهاتة (قي له وصف مناشرته آلم) عداف: لي قوله تعيينه

قول المن معهد اشرته التصرف! غسه) مدخل فيه السكر أن التعدي سكره ولاما عراه سير عدارة المغني

صع نوك السكران بمعرم كسائر أعبرهاته مخلاف السكران، احكدوا عاله كالمجنون اله (قولِه

والمنتنى الحالمتن فحالنهاية (قوله منع توكل فاسقالخ) نطاهره وان وكله في بيع معين من أموال المحبور

بمن معين ولوقيل محمة توكيل الغاسق في ذلك حيث لم يسلم الماللة لم يبعد ثمراً يتنفيج فيما بال قبيل قوله

استمراره لكن حرم ابن الرفعة في المطلب بان ارداد ، عزل وليس بطاهر اه (قوله لا عصاره) تعليل ليلكها

ش (قَهِلُهان نون الدافسع والوك ليا الوكل الحر) حكث بالوقيد الدافع المركل ولم يقيد الوكول الشيأوما

لولم يقصدوا ورمنهما أحداوالوحه في الثانية ملان الوكيل وفي الاولى ملانا الوكل قول وان قصد م) عي قصد الوك للاالوكل والالم يحدثوله وقصدموكاه لم علكه واحدمنهما فنامله (فوله صعرعلى مايحذ ، شيخنا

شعنا في شرح النهاء وقال انعلما لعمل اه وقه

وكلمسلمص علىمابحثه

الطسرولا يشهدله ماياتى فى

الموكل فمه للغرق الظاهر

أىلانءامل الحمالة هنا

وكل ععدل أوالافمالا

عهددة فمه كالعتق كإماتي

فمطلوكات أحدكمانع ان

وقع غيرالمعين تبعاللمعن

كوكانك فيسع كذامثلا

فاله يحشاط للعاقد لانه الاصل مالايحناط للمعفود عليه كماصر حوابه في الوصية حيث اغتفر واالاجهم في الوصي به دون الوصي له وفرقواء اذ كرنه و (صحنمباشرته النصرف) الذي وكل فية (لنف) الاله اذاعر عنه لنف ك في سناما عدافع واستشامان طرده وهوان كل من محت مساشرته كنف معم توكله عن عيره منع توكل فاسق عن الولى

الروضة أيفهمه ويغارقه توكل الحرم لعقد بعد تعلله توجود هاسة الحرم عاية الامراله قاميه الاكتماع والدفع ماقاله بعض الفصلامين جواز توكل الصي ليات التصرف بعد باوغه أخذا من مسالة الحرم وكذا يقال في توكل السفيه ليأني بالتصرف بعدر شده وقد قال فيه البعن المذكور ماقاله في الصي فلينامل (قوله

ف المنزوالهرم في السكام) أي ليعقد في احرامه (قوله وان عبنت لهما الرأة) قال في شرح الروض في أمر

فراق وان عين لهما المرأة ولو بان الحني ذكر إبعد تصرف ذال بانت صنه (الكن الصبح اعتماد قول سي) ولون با

رحعة أواختمار لنكاح أو

الحنثي (والمحرم)فلامح

نوكلهــما (فىالنكاح)

ابجاما وقبولا لسك عبارتهما

فهـ والراة أوا لمنتي في

مسيرالم عربعله كدب وكذاه أسق وكافركذاك ولوأمة (قه أميرا) مالسن مي ولوحو بالوصفية لكان أولى عبارة النهامة اذا كان مميزا اه (قبوله لم يجزب بلفال فيشرح سلولاأعلم علمة كذب أى ولم تقم فرينسة على كذبه أنتهمي خضاالزيادي اله عش (قوله وكافر)أى ولو ،العا فهر ماخلافا (في الأذن في هُ عَسْ (قُولِهُ كَذَلَكُ) أَى لم يُحِرُّب السِّم اكذبُ اللَّ عَسْ (قُولِهُ فَسِماً) أَى اللَّهُ سَ والكافرأي دخول دار والصالعدية) في الممادة ولهما اله رشيدي (قولِه فجو ز وطؤها)أي تعدالات تراءأي ولو رحِف وكذبت نفسها ولوأمة قالته مسدوي لاتهامها فى حق عيرها وخرج كذبت نفسها ملو كذبها السد فيصد ف فذلك بمينه وعليب ويكون وطء أهداني اللاعلى ماانتضاه الهدى الموطء شهدولا يحب علمالهر لان السديدة وادذاك يدع والهاولا الحد أنصالك مدور ينبغ أله اخلاتهم والناسئشكاه لاحده لماأ نضالهما أنالب وأهداهاله وانالوادح لظنه أنهاملك وتلزم فممتدلتفو بته رفيت معلى السديزي وأمالو وافقهاالسدولي وطعاشه وفعسالمهراه عش (قوله وطاب صاحب ولنذ)عطف عل وطاب صاحب ولتمة لتسامح الاذنا أى وفي اخباره بطلب مستحب ولهمة (قوله لنسائع لسلف آلم) وأرس في معي من ذكر البيفاء والقرد السلف في مشال ذلك وعير ونحوهما اذاحصل منهم الاذن ولم يحرب المهم الكذب لانهم لسوامن هل الاذن أصلا يخلاف الصي فانه المأمون بانحرب عليمه هلف الحسلة اه عش (قوله لا معمد قطعا) ما هر وان من عليه سنفاكثر ولم يحرب عليه فيها كذب كذب ولومرة فيسما نظهر ولوقسل بحوازاع أباد توا حينذلم يبعد بلوان لمغض الدة المذكورة ويكون الداره لي أن يعلب على لابعتمدةبلعا وماحفتمه المان صدقه الدعش (قوله وماحقة موينة) أى مفدة للعلم اله معنى (قوله بالعلم) وعلى هداف نبغي قرابنة يعتمدقطعارهوفي أنالببغاء رنحوهآ معالفر ينسة كاصى لانالتعويل لسعلى خبرها بلعلى القرينة وبقي مالوجهل ال الحقيقة عل بالعلم لايخبره الصى والافر بفيه أنه لا يعتد قوله الإغرينة تدل على صدقه لان الاصل عدم فبول خبره اهعش أقول قضية و بؤخذمنه الهلافرقهنا قول الشارح كالهامة لم يجرب المالخ اعتمادة ولالصي الجهول الحال الأقرينة فايراجه (قولة بشرطه مزالكاذبوغيره المميز الآتى) وهواليمر أوكونه لم تاقيه مباشرته اه عش (قوله مصدر مضاف) الى قوله و يحوز توكل العبد فَ الْهَابِهُ (قَوْلُهُ وَهُو وَضُمُ) أَىلانالـكَذِمْ فَالوَكُمْلُ أَهُ سَمَ (قُولُهُ وَلُو يُلااذُنُ) الْمَالمَن فَالْغُــني. ونعوه توكيل بروفر ذلك بشرطة الاتى (والاصع الاقولة وانصابيه على والرَّحل وقوله والوسرالي وأشار (قه لهو شارالل) وحدالاشارة أن السكار م في شروط الوكيل (قوله هذن) أى توكل الصي في يحوالاذن في المُحوّل وتوكل العيد في قبول السكاح قال السديد ور معدة توكيل، د) وصدر فكون مسأله العدمن المستثني تأمل لانه تصحمه شرته لقبول لنكر حلفسه فع يصورالاستثناء النسسة مضاف المفعول ولوحدفت خالة عدماذنسده أه (قوله أنضا) اى كأسننا عنو كل الأعبى عن عكس ضابط الموكل (قوله رهو) أى الياء كأن مضاه للفاعل العكس (قوله في فيول سكاح) أي تحارف في نعو سع فلا يصعرولو بادن وليه كيمو ماهر مستقاد من شرح ودو وصد في فرول كاح) الروض وانأوهم كالمالروض خلافه قاله سبر غمسردعن الروض وشرحه مثل ببارة الشارح والنهامة ولو ملاادن مدادلاهم و والمغنى السابقة قبيل قول المصنف ويستني توكيل الأعمى الخ (قوله وهذه) أي مسئلة توكل كافر عن مسلم على مطلقا وأشار ملكن فى طلاق مسلمة مردودة أى من حيث الاستثناء لا الحيكر (قه له اذلوأ -لت الح) فهو بمن يصع مباشر مه الى استشاء هذين أيضامن التصرف لنفسه أه سم (توله أسلن رجته) عالمدخول بالان مرها يتفسع للحدا الأسلام أه عكس الضابط وهومن لا سيدعر (قوله ثم أمارالخ) لأنه ادالم سالم الى انقضائها يسبن الانفساخ بالاسلام فلأملاق اه سيدعمر أصدم السرية لنفسه لايصمر (قولهذاك) أى استثناء نوكل الرقد (قوله الله بشرط الخ) أى فان النابات تراط ذلك فان الم يحمِر الحاكم توكيه وستشنىأ بشاهجة أول الباب من صحبة النوكيسل فيما اذاء بما الوكائ الدفى توكيسل لرجل اه غراب الشارح ذكر داك نوكرمغه فرقبول نكاح قر يبا اه (قوله دهوأوضم) أىلان الكاذم في الوكيل (قوله ويستني أيضا عنه توكل سف في قبول بفتراذن ولبء وتوكل كاذر سكاح أي مخلافه في تحويد م فلا يصحرولو بالذن والمكاهو طاهرمس فدمن شرح الروض وان أوهم ەن مىلوفى شىراءمىسلۇ و كانم الروص خلافه وذلك لانه لماة للآروض ولا يصم توكمل الرؤيق والسفيه والمفلس فبمالا يستقل به ملاق مسل ومدهمر دوده أى كل منهم الابلاذن من السيدوالولى والغريم انتهى قال في شرحه وليس من لازم و جود الاذن إن ذكر اذلوأسلت زوحته فطاق معة تسرنه فلا مدعدم صحة السيع رنحوس السفيم باذن واسمانتهي وقوله وهدد مردودة اذلو أسلت م أسلم في العدة بأن نفوذ رُوجِهُ إِنَّ فَوْمِن يَصْعُ مِاشْرِهِ النَّصِرِف الفدة (فَرالهُ وانسايَ عَدِدُالثان المِشْرَمُ في بطالان أعرفه طسلاقه وتوكرالمسرأة في لنفسه عمرالحا كم عليه وأى فان دلنا ما المراط ذلك فان أستعمر الحاكم عامل بحفر لاستناثه العمة تصرفه

وسباقها فيسه فبالهوالرجل في فبول نكاح أختر وجنه ثلاأ وخاسة وتحته أرسعوا الوسرف فبول نكاح أمة وأشار الصنف فسسلة لملاق الكافر المسلمة فانه يصم طلاقه في الجلة آلى ان المراد معتمد البرة الوكيل التصرف لنفسه في حسس ماوكل فيمن الحله لا في عينه وحساسة يسقط أكثر مامر من المستثنيات وقياسه و مان ذلك في الموكل أيضا كاقدمته (٢٠١) (وسنه) أى نوكل العبد أى من فيمون (ف الابجاب)النكاح لانهاذا على لم يحتم لاستنا أولعه أعمر فولنف أيضا وان حرعلها حرج لاستشاره أيضا لعيد تصرفه لغسيره معم ت زان زرج بت امتناع تصرفه لنف وحسند يشكل المصرالذي دعاه اذلوقا الآلاشراط و حرصم الاستناء أدعا اديم فبت عميره أولى وعث وقد مالاشكال بان في الفهوم تفصلا فلا يعاب (قوله رساني افيه الم) والمعمد منه أنه لا يشترط فيكون الاذرع صحة توكل المكانس في سننني اه عش (قوله نكاح انت وجندالاً) أى أونكاح محرمه كاخنه اه مغي (توله وأسار إ ترويم الامة اذا فلناانه مروج الصف) يعنىفالروضة اه كردى (قولهأكنرامر) ومنعنوكالالسامالكافرف شراءُســـالانه إ أمنه ومثله في هذاا أعض يصم شراؤه في الحسلة وذلك كملوحكم بعقه علمه اه عش قول المنن (ومنعه الح)أى ولو باذن سيده اه بالاولى بحوزتوكل العبد معلى (قوله أي توكل الخ) الانسب توكيل العدر بادة الله (قوله وعد الاذرى الم) اعتمده فى نعو يدع باذن سيد. النهاية (عُولُداذافلناله مرَّ وجالح) وهوالعنمد اه عث (عُولُه رَجَعُلُ مُطَلِّقًا)كذافي شُ مريعتي ويجعل مطلقالانه تنكسب عطلقا باذن أولا و سنغ مراجعةذاك فان القناص البطلان بغيراذن سيده سم على بج اه عش أقول كذا عربه شارح وصوابه قدرد الشار عبقوله وصوايه الم رقوله بل في ما يلزمها لم) هذا واضع في تحوقبول السكاح تما لايقابل لايتوكل بلااذنءن غيره المحرة فينبغي أن يحمل كالدمه علمه فقط والافهو مشكل فسعبن النفصيل فيميالا يلزمها بين أن يقابل ماحرة فسما يلزم ذست عهدته فبتونف على الاذن كا (وليو بين أن لاملايتونف لي الاذن اله سيدعمر (قوله قال الماوردي الخ) اعتمده كبيع ولويجعسل بلافيما الهاية (قوله مطاعا) أى أذن السيد أولا (قوله لانما الح) أى الوكلة على ذلك (قوله والمرادمات التعرف ف لايلزمها كفيول نيكاح ولو الخ) هذا بدل على أنه فسر للوكل في بالعين فهلافسر وأغس التصرف لابه أقل تسرفا من هذا تأمل اه سم مغعراذن قال الماوردي ولا قَهِلهُ وَلا يَنافِيهُ أَيْ الرَّادَالِمَدْ كُو رَ (قَهِلهُ الاَّنِي) أَيْ يَهُولُهُ فَلُو وَكُمَّا لِمُرْقُولُهُ أَنْضًا) أَي كَلْتُ العِسْنُ يحوز نوكاه على طف لأو (قَوْلَهُ فَعُوالُولَى) عِبَارَةَ المَعْنَى فَالُولِي وَالْحَاكَمَ الْهِ (قَوْلُهُ لَا عَلَكُهُ) أى ما مِرداً نُوكَلُ فَهُ الْهُ عَشِ (قَوْلُهُ عُر ماله مطلقالانهاولاية (وشيرط صَحِمَ خَرَفَقُولُ الأَذْرِعِ الْحَ (قَوْلِهُ انْ مَلَانَ النَّمَرُفَ الحَ) بِبَانْ لما (قَوْلِهُ وردَبَعْمُ مَا لمَ) أَرْاضَى مِذَّ الرَّدِ الموكل فيهأن علكم الموكل) الغتى والنهامة عمارتهما فالآالغرى وهو عجب لان الرادالتصرف فال عض المناخر من مآماله هوالنحب وفت النوكل والافكف بل الراد يحل التصرف الاشكندل لماساني وأماالكلام على التصرف الموكل فيه فقد مم أول الدب اه أفول ا ياذن فيمه والممرادماك المق مقاله الغزي وتفريع ماسياتي على واضع لاغبار عليه قاله السيدع رثم أطال في دو فولهما وأما الكلام الصرف فيدالناسيءن على التصرف الموكل فيه المرزق له أواعنان) الى قوله على ما قالاه في النهاية وكذا في المغنى الاقواد سوصوف الى ملك العمين تارةوالولاية ولم كن (قوله لكن هـــــذا ، أى قوله أم لاوأ ما الاولان وهـــما ما كان موصوفا أومع ينا ففهما الحسلاف عليه أخرى بدليل قوله أرل اه عش (قَوْلِهُ لم يَكُنُّ مَا مَعَالَمُ) عَلَفْ عَلَى فُولُ النَّرْ سَمَاكُمُهُ شُ اهْ سَمَ (قَوْلُهُ كَمَا فَالْحُ) اعتمده الباب علك أوولانة ولا الهابة والغني أسانول الن (وطلاق من سيكمها) ونصاعد بن الزمه اهمغي (قوله وكذا الم) عيد طل بنافسه التفريع الآتى يفسيهأ بضاوان عرعابه احتجالا ستثنائه أيضالعه تصرفه لفيرمه امتناع تصرفه لنفسيه وحي لابه اعجعلى ماك التصرف رشيكا المصر الذي أدعاه اذلوفله المالاشتراط وحرصع الاستثناء أيضا (قوله و بععل مطالقا) كذا شرح مز أبضافقول الاذرعي هذاأي يعنى مطالقا بإذن أولاو يسفى مراجعة ذلك فان القراس البطلان بغيراذن سده وود يستدل على النعمة يعجد المتن فسمن بوكل في ماله والا قبول الهية والوصية بغيراذن و يغرف مان هذا اللاف مفعة الغير (قوله والرادماك التصرف قد) هدذا فنعوالو لي وكل من ازله بدلانه فسرالموكل فيمهالعسين فهلافسره ينفس التصرفلانه أقل تكمّفامن همذا نامل (قوله في المن فلوا النوك للفي مال الغيمرلا وكالمبيسع عندسيلك وملاق من سيسكعهابطل) وهل يغذ السيع بعدا الك والطلاق مدالتكاح بعموم علكه غيرصيم لماءإمن

فدعل انالغزى اعترضه أعنى الاذرع مانالشرط ملك النصرف لاالعين ومراد معافر وته انسلك النصرف يفتد ملك الحرا والولامة عليه أخرى ورد بعضهم كادم الغزى عالا يصح (فاوركاه بيدع) أواعناف (عبد سملكه) موصوف أومعيناً م لا الكن هذا الاخلاف فيدولم بكن العا المول كالاى عن الشبع أي مامدوغ مر (وطلاف من سيكمه ا)مالم تكن تبعال كوحة أحدا الماقية (بطل ف الاصع) لانه لاولامة له علمه حبندوكذالو وكلمن فزوج مولسه اذاانقضت عدتها أوطلقت

ائتن ان الشرَط ملك محل

النصرف أوملذالنصرف

الاذن فيه تردد ذكروالشارح في شرح قول الصنف الاتف وكم يصم تعليقها شرطه (قوله ولم يكن ما عما

ا ﴿ عَالَى عَالَى اللَّهُ عَالَكُمُ شُ (تَعْلِهُ وَكُذَا لُو وَكُلُّ مِن يُرْوَجِمُ وَلِيتَهَ اذَا ا

ملانغسيرهما والمرندني التصرف الغيرهم امتناء لنفسه وانحا يتبع ذلك أن لم يشرطني بطلان تصرف لنفسه عراطا كم عليه

على ماقالاه هذا واعتسمده

الاسو ي اكن على

الروسنة فى النكاح السمة

وكدذا لوقالشله وهياف

كاح أوعدة أذنت الذف

نزو يحياذا -للتولوعلق

ذاك ولوصمنا كالماتى عقيقه

عيلى الانقصاء أرالطلاق

فسدنالو كالة ونفذالتزويج

الاذن وأفتى النالصلاح

مانه اذاوكا مف الطالب

يعقوقه دخلفيسا يتعدد

مدرالو كاله وخالفه الجورى

مالكا لاصل التمرهنالا ينفع

فيالغرق

كارم ع لكن سأمله مر نقل هذا عن افتاه والدعما يشمر موضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى منههنا وَفينسخة مركمة فلامهنا اه (قولِه واعتمده الاستنوى) وكذااعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتله والدوثم أيده عبارته لكن أفتى الوالدرجمه الله تعالى صعمة الأن المرأة الذكورة الوام اكم عله في كتاب السكام عن فتادى البغوى وأقر اموعده صحة توكيل الولى الذكور كالصحاف الروضة وأسلها هاوالغرق بينهسماأت زوج الولى الولاية الشرعيةوتز وجالوكل بالولاية الحداية وظاهرأن الاولى أقوى فيكتني فهاعمالا يكتفى به في الثانية وان باب الأذن أوسع من بأب الوكلة وماجه عبه بعضه مهم بين ماذكر في البابين بحمل عدم الصعنه إلى كلة والصعنه إلى المرف اذفر تبطل الوكلة وصم التصرف ردبأه خطأ صريح مخالف المنقول اذالا بضاع بحتاط لهانوق غيرها اهمال عش قوله مر وماجع به بعضهم الخ أى بح حبث قال ولوعلى ذلك الخ أه (قوله وكذا الخ) أي يبطل (قوله ولو للي) أي الولى (ذلك) أي وكالأس م زوج مولين (قوله كاماني) أو في شرح واليصم تعليقه اواستارا سأني في الدكام عث في الوك ل وقوله فسدت الوكالة أى توكيل الولى كردى (قوله وتفذ النزوي الخ) قد بالغ إن العماد في توقف الحكام على عوامض الاحكام في تخطئمن قال بصحة النكاح عند فساد آلتوكيل فيه وقد أشار ال ذلك شيئنا السهاب الرمل أيضا اه سم (قوله وأفتى إن الصلاح الم) اعتمد النهاية والغنى (قوله دخل فيسا يتعدد) معتمد اهعش عبارة سمقوله دخل فيهالخ ينبغي على هذا أن يختص الدخول عااذا عمر بحقوق مخلاف كل حق ا لى كاء ـ مر مه الجو رىلان اظهارلام الاضافة طاهر في الثانت ال التوك الو منافاة ورنهما مر اه ـ مر ا (قولهما يتعدد) أي من هذه الحقوق اله مغني (قوله وخالفه الجوري) العبارة المقولة عن الجوري لو وكاه في كل حقهوله الخ اه عبارة السدعمرقوله وخالفه الحوري،شعر ععاصرتهاه أوتاخو،عنه فليراحمواه (قولها الوردية رس وعلة منسابور ورازاي الي والراء اليجور الدالوردية رس وعلة منسابور و الزاي الى جورة قرية بالموصل ثم فالو بالضم والفتح والراء الىجورة رية باصبان اه عش (قُوله سخند لو وكاء الخ) أعتمد شيخنا الشسهاب الرملي أى والنهامة البطلان هنالان الثمرة معدومة عبرما ذون في منبوعها اهسم وطاهرالمغسى اعتمادالصحنهنا (قوله قبــلوكونه الخ)باني في الشرح رده وعن سم منسع الرد (قولة على ما قالاه هنا واعتمده الاستوى الخ) أفتى شيخنا الامام الفق العمدة الشهاب الرملي بعجة اذن المرأة وفد يو بدالاؤل صحب مالو المذكورة لولها كالقلاه في كاب المكامع وقاوى البغوى وأفرا وعدم صور توكيل الولى الذكوركا دكله في مع نحو غرشعرة صعاه في الروضة وأصلها هناوأما فول البغوى في فتاويه عقدمد اله الاذن كالوقال الولى للوكل زوج له قبل انمارهاقيل وكونه سنى اذا فارقهار وحهاأ والقضت عدنهاوفي هدااله وكمل وحصعف الهلا يصعروندسيق فيالو كاله أبسي على رأيه اذهوقائل بالعمة في هسذه المسئلة وقد علم ان الاصرخلاف فالاصع بعدة الاذن دون التوكسل والفرق بتنهسماان نزويح الولى بالولاية الشرعة تزويج الوكيل بالولاية الحقلسة وطاهران الاول أفوى فسكتني فهاعالا مكتفى به في الثانية فان بالدالذن أومع من باب الوكالة وماجه بعضهم من ماذكر في الماريز بحمل عدم العجة على الوكلة والعجة على التصرف أذَّقد ترطل الوكلة ويعمر التصرف ودمانه خطأ صريح بخالف المنقول اذالا بصاع يحتاط لهافو وغيره السرح مر (قوله وغذالنز ويجلا ذن فد بالعاب المعادق توقيف الحمكام على غوامض الاحكام في تخطئه من قال بصة السكاح عند فساد النوكيل فيموقد أشارالي ذلك شيعنا الشهاب الرملي فبمه فلناه عندقر يبالكن في الروضة في باب السكاح ولوقال اذاحصه ل التحلل فقيد و كانك فهذاتعلق الوكاة ومدسق الحلاف فيهانش فالمتأسل (قولد خل فيما يتعدد) يسفى على هذا أن يحتص المنحول، اذاعبر يحقوق مخلاف بكل حق لى كاعبر مه الحور رى لان اظهار لام الاضاف طاهر ف الشاب حال التوكيل فلامنافاه بينهمامر (قولدوخالفه الجوري) العبارة القولة عن الجوري وكاو وكاوف كل حق هوله الح (قوله وقديو بدالاول معمالو وكاه المن اعتد شعنا الشهاب الرملي البطلان هذا لان الشعرة معدومة

(قهله على ماقلاه الحر) ضعيف الدعش عبارة الرشدى قوله من على مقالاه تبسع من في هذا التعرى

والثانى انتاءالناج الفزاز عوعسيرمانه لو وكله في التصرف فالملاكة غلث لم الله ينفسذتصر فه فيه أي كانتضاء كالم الزافق فله الفزى وفرد شخنابان المق تموجود المكن لم ينبت الابخد الخصدوث الله واعايتم (٢٠٠) مذاان كأن عبادة الاالحاليث ا . . كل كاوة و في عبارة والناني) عطف على الارّل شاه سم (قولهلا ينفذ تصرفه الخ) في اس النفرقة بينحفو في كاحق هولى كما بعضهمعنه وأمآآذا كانت جدهه بيزان الصلاح والجوري شحننا الشهابأنه ينفذ فبملاق كلمالك فليتامل مواه سمعبارة السيد عارته عا يعدد بعد الوكالة عرقة أن تقول يغرق عنه أع التوكيل التصرف في الملاكمة بين ماقلة النالصلاح بال النفوج ، محبولة كأعبرته الاستوى والزركشي على الحرص على اسة مه الحقوق عالما من غير تعير مين حق وآخر فعمل بقضية الحلاق الففا وألحق الحادث وغيرهماعنه فلانتأن ذاك بالموجود تبعانظرالشمول اللففاس بمرمانع يمنع منه بل فرينتا لحال الذكورة تؤيد بخسلاف النصرف في الفير فالماواله حشد الاملال فان النفس ر عاتشع بالتصرف في بعضه الغيطة أورغية فعل ذال على قصر لفظ الوكل على الملك فلسطل المرجود دون الحادث فلاتنافى بين افتاء الفرارى وابن الصلاح فلينامل اه (توله قاله الغزى) أي تاييد اله والفرق النهماوس افداء الناج قول الجورى (قوله وفرف الم) أى بينافناء ابنا اصلاح وافناء الناج (قوله م) أى فسله ابن مامر في التميرة اله مالك المسلاح (قوله مخلاف حدوث الملك) أي في سلة الناج (قوله واعما يتم هذا) أي فرن الشيخ (قوله لاسلها فوقعت بأبعه لمداواته) أى آنى انى عدادة ابن الصلاح وكذات برفليد طل (قوله سنَّه) أى مانى عبارة التاج (قوله بنهماً) أى علامهما وزءمانذاك ينمانى عبارة ابن لصلاح ومانى عبارة الناج (قوله أنه مالك آلم)خبروالفرق الخ (قوله ذلك) أعمل الاصل والغرق ليس ف محله وعدمه (قوله ليسرف عله) عنوع اهسم (قوله و يؤيدنك) أى الفرق بهماوين الخ اله كردى (قوله وبؤ مدذاك قول الشيخ أب قول الشجالي أقول فالتأيد فلرطاه رلوجودال وكل فالمتبوع فسدن الشجافي اددون مسلتنا مامد وغير الو وكله فسما اه سم (قوله فيماملكمالخ) أي في عماه مفي (قوله ويصم الى نوله أو تنك أسله في النهايه (قوله ملكه الات وما- بملكه صع و يصوالم) أي النوكسل عبارة النهاية والغني ولو وكالمسم عين علكها وان يشتري له بثنها كذافاشهر ويصم في البيع والشراء الله النوعية النوك أرالشراء اه (قوله واذن المقارض الخ) أي ريصح اذن القارض (قوله ف بيع ف و كاتان في سع هذا وشراء راسمككه المصورته فقد يذال هدذا البسعلا يتوقف على اذترا العسقد المتضمن للاذن اله سم كذا شمن وادنالقارض (قوله أوع ناصله) أشاريه الى وامر في بع التمر وقبل اطلاعها والاساجة المهاذ الصحة في معر عد على مرجوح للعامسل في سعرماس ملكه كانبه على مالز ركشي اه نهاية (قوله لات الموكس) الى قوله وليس بالواضح في النهاية وكداف المفي الاقولة والحقبه الأذرعى الشريك وسواء الى وعوعتق (قولِه وال المتحضو الم) أى احتاجت الى نيه كالصلاة أولم يحضو المها كالاذان (قهله وعانف راعدان شرط المتعان عين المكيف أى اختباره ما تعاب نفسه وذلك لا يحصل ما لنو كدل اله مغني (قو لدولسر سنها) أي الوكل فيسه أن علك الموكل من العباد: ﴿ قُولُه الاالْجِ والعمر ﴾ أي عند المجرَّم انه ومغني (قُولُه تُوانِعهما) أي المُتقِّد منو المناخرة اه التصرف ف حزالتوكيل عش (قوله كركعني الطواف)أى ذلوأ فردهما بالتوكيل لم يصم اه مغني (قوله وكفارة) أى وسدقة أويدكره بمالذلك أو تهارة ومغنى (قوله وعفيقة) أى وحبران وشاة وليمة اله مغنى (قوله أمركل فع السلما الح)وحـ تتسذيحو ز علكأمــــله (وأن يكون كون الوكيل في الذبح كافرا اله سم (قوله نها) أى في النية (قوله وبحوعتق الح) عطف على الحج (قوله قابلاللسابة) لانالتوكيل عنماتمرد) أى ولوعبدا اه (قوله لاف عوعسلميت) أى وحله ودفنه اه أسى (قوله ونضيت صعة نوكيل ارتناه (فلايصم)التوكيل درماذون في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الاول ش (قوله لا ينغذ تصرفه فيه) قياس النغرقة بين (فيعبادة) واللمعم لنية حقوق وكل حق هولي كاحمره بن ابن الصلاح والجوري شخنا الشهاب الرملي الهلايد غذ الصرف فيه لافي لأن القصيدمنهاا متعيان كلمالك فلمنامل مر (قباله ليس ف مه ايمنوع (قباله و يؤيد ذلك المر) أنول ف التابيد الفرطاهر وربن البكاف وليسمنها ل حودال وكال فالمنبوع في سئلة الشيخ أب ما مدون مسئلنا (قوله واذن المقارض العاسل فيسم نعو ازالة النساسة لان مَاسِمِلَكُهُ ﴾ مُسورته فقد يقال هذا المبحلاء وقف على اذنزا لدعلى العسقد المنضمن الذذن (قوله أمّ القصدمنهاالترك (الاالحم) وكل فهامسل عمرا عسيره الم وحسد بحور كون الوكل فالذيح كافراو غير عمر وف عبارته ومن السه والعمرة بندرج فهما توابعهما كركعني الطواف الله عبارة شر الروض ومن ذلك أي بمايقبل النيابة من العبادات عمير الموقع وحلهم ودفهم نبده عليه (وتفرنةزكاة)وننر وكفار (ودع أنعية) وه دي وعد في سواء أوكل الذابح الميالم المعرف النية أم وكل فيها مسلما بمراغير ولدا في منا وفوى الموكل عند ذعركه وتول منسهم لابحوران توكل فهاآ ومردود وعوعن ووقف وغسل أعضا ملانى عوغسا مدلانه فرص فيعتع عن مباشره

وقض صفاتو كيلمن لم يتوجه عليه فرضه كألعبد

```
ماصل الشرع اله نهاسة الدول بلام ن الصد حواد التوكيل فحرم التوكيل في المسيع وتسداما لمعد التي وسلورهن و نكاح النص
 في أنسكاح وا شراء فأمر
                           تلزمهوان صم عش (قوله في طلاف الح) في تقدير في الدرة الي عافه على طرف لأعلى سع فلايشكل
 وقيس مدالباق (و)في
                           مان الطلاق ليسر له مرفان على أنه يتصور أن يكون له طرفان كالحام اه سم (قولد منحر) لقينة فلوكه
والوحة والحوالهجعلت
                           العلاقاليس أوهوا لعالاق بعدذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقدحصس بعالاق الزوج يخلافه
 موكلي ضامناك ووصا
                           هذا مر اه سم على منه عوظ هر وعدم الحرمة وان على طالاق الرّوب ولاولوقو ما الرمة في هذه أيكن بعدا
 لك كذا أوأحلنك ء لك
                           ولاسمنا ذاترتب علىه أذى للزوج وقول سمرجعنا أي وان بانت الدونة الكمري بالمحصل من الوكيل
 على من كذا بنذايره
                           اه قول!! تم (وسائرالعقود) كعلم والراءوحوالة وضمان وشركة وقرائل ومساقاة والجارة وأ- ذ
 مماله عدلي فلان ويقاس
                           بشفعتنها يتومعي وقوله جعات موكلي الخ ينبغي أن ماذ كر مجرد تصو مرفيصم الضد حان بقول الوكيل
 ىذلكغىرە (والفسوخ)ولو
                           ضمن الله على زيدعن موكلي أوبطر بق آلو كالاعندوالوص فبنحو وسيت المبكد اعن موكلي أونيا فعنه
فورية ادالم بحدل بالتوكيل
                           والحوالة بفوجعلتموكلي محيلالك عباعليمن الدين على زيداه عش وعبارة الرشدى قوله حعلتموكي
 ناخير مضرومروماتي
                           الخوصيفة التوكيل في الصدمان كم تقله الاذرى عن العدلي أن يقول الموكل اجعابي ضامة الدينة واجعلني
امتناءيه فيفسخ نكاح
                           كفيلا ببدن فلان اه ولا يخفي أن ماذكر والشارح مر من النصو مرأى تبعلا بن الرفعة متعين وماصو ربه
 الزائدات على أربع (و)في
                           الشيخ من في الله به مازم عليه انتفاء فيقة الوكلة كما ما أمله اه (قيم له ومر) أي في المستنسات (ويأتي)
 (ميض الديون) ولومو حاة
                           أى في النائز م اهكردي (قوله امتناعه) أي التوكيل (قوله في فسحر المر) أي حدث لم بعن له المتارة للفراق
على الاوحد الامكان قبضه
                           كهمر اه عش قول المنه (وقبط الديون) اطلافه الديون يشمّل الوجل فالدالزر كشي وفدية وقف
عقب الوكالة بتعمل المدن
                           في معنالتوكيل فيه لان الوكل لا يفكن من الطالمة ولاشار في المعنالو حعله المعالمة النافري مغيني أقول
وفيأما علىماس منالعمة
                           يؤخذمن منسع الزركشي أنعل الثردداذاوكا في المالية ولعل الاقر بحسد عدم الحتمال محمله
فىالتوكيل بتزويجهااذا
                           تَأْجِعا مَا اَذَاوَكَا فَيَالْقَبْضَ فَلِسِ لِلمُدِدِ فِي العَمْنُوجِ حَدَادُهُ لَمَا الرَّهِ مَا صَنْمَ الضَّفَةُ اللهُ سَلَمَدِدُ فِي العَمْنُوجِ حَدَادُهُ لَمَا الرَّهِ مَا صَنْمَ الضَّفَةُ اللهُ سَلَمَا وَهُولِهُ
طلقت (واقباضها)ولا ود
                          ولعل الاقرب الح لعله فبمباذا قددا لطالبة بالحال وأماذا قدت ببعدا لحلول وأطلقت فقماس أغائره المتعنة
معالتوكسل فعوس
                           (قَوْلِهُ وَيُصِيمُ أَى التَّوكِيلِ (في الاراءمنه) أي الدين (قوله لايدمن الفور) معتمد اله عش (قوله تسل
مرفورأسمال--لمِفْ
                           وكذاذ وكاتذا لم اعتمد مر اله سم أى والهامة (قوله فياس الطلاق) أى فيمالوقال والمذاف أن
غيبا الوكللانه بغيبته بعال
                           تطلق نفسلافلا سُسترط الفورعلي ماأفهمه كالرمه اله عش (قوله وخرج بالديون الخ)عدارة الغير أما
العمقد فلادن ويصعرفي
                           الاعيان فتارة يصحالتوكيل في قبضها دون اقباضهامع القروة على ودها كالوديعة لأنه لس له دفعها لغسير
 الابراءمه له كن في أبرى
                           مالكهافلوسلهالوكيله بغيراذن مالكها كانمفرطاك نهااذا وصلت اليعاليكها خرجااو كلءنء عهدتها
المسكالالدمن الغور تغليا
                           فالبالاسنوي وعنالجو حرىماية ضي استثناءالعيال كالاس وغيره انتهبي وهوحسسن للعرف فيذلك واذا
النما لنقل وكداف وكاتك
                           كان في المفهوم تفصيل لا رد اه (غه له الاعدان الخ) حاصله أنه يصد التوكيل في الدين فيضاوا في اصاوأما في
لتعرئ فسالء ليمااقتضاء
                           العن فبصه التوكيل فهها أبيضاء عموته أولا لااقباضا مضمونة أولالأن اقباضها مضمن للرسول انعلم أنها
اط_لاقه_م اكن ساس
                           لست الكاللمرسل والافالضامن المرسلانه التعدى هومع عذرالرسول كإقاله عِش هذا اله عمري
الطـلاق حواراالتراخي
                           (قهله فلا يصحران وكمل) الى قوله وكذاله الاستعانة في الغيّ الاقوله وكذا الى الم تصل (قي له دمن غمضمن)
ذكر الستى اهوخرج
                           أَى قَوْمُ وَوَ ٱلْأَمَانَةُ آهِ وَشَدَى عِبَارَةَ السَّدَّةِ أَوْفُ مَاأَذَا قَدْرَةَ لِيَالُوهُ أَمَا أَذَا لُم يَقْدَرُ فَيْفِي أَنْ لاَ يَضَمِنُ
مالد مون الاعبان ف لا يصم
                          لاناذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكالوكيل في ما يعز عنه فاله غير ضامن كاهو ضاهر اه
التوكيل وماقدرعلى رده
                           (قوله ربه)أي بسبب التوكيل وذلك اذاسلم العين للوكيسل اله عش (قوله فـ مـا ندريــــالى رده) أما اذا لم ا
مها .. ف ١ - ١٠٠٠ و ١٠ أوأمانه
                           مقدربان عرعن المشيى والدهاب لاالعجرعن الحل عانه لس له ان بوكل والمثالة أن سنعيز عن عملها ويكون
لان مالكه الماذن في ذلك
                           (يُولُه رَفي طَرَق المر) في تقديره اشارة الى علقه على طرف لاعلى مدم فلا السكل مان الطلاف لمس له طرفان
         ومن ثمضي به
                          على له يتسوران يكونه طرفان كالحلع (قوله قبل و كذاف و كالناخ) اعتمد مرز (قوله فالا يسم التوكيل
```

```
عسلى الثالافر عرزع حواز التوكيل هنامطاغ العسمة الاستخار على موليس الواضوفان توله لغير غسل هذا مثلالا وحسالغاه فعل الماشر
سنستنافسه الاموة بوجب
 ا الم) معند اه عش (قولهر جموازالتوكيل الح)اعند الباينوا الهني والاسني وقال عش نوله مر
                                                                                           وقوع الغسط عن اذلها
جوازالتوكيل المخال مر المعتمد مآقاله في البحر من عدّم صحة التوكيل في الفسل ومثله غيره من خير ال التعهيز
                                                                                           فاتضع الفرق بن صعة أخه
 منالوكل يغارن صالاستعاراللك بأن مله الموطى يقتضي وتوع العمل المستاح سمعلي
 مع وهو مدل على النواب المستأخر ولويلفظ الوكافة اد (قولة ووقوعه الغ) علم على الفاء الزعولة لان
                                                                                           الأحرة ووموعمص المباشر

 استعار (ولاق)

 نول) أى المباشر (قوله على اذنه) أى الآذن ( توله في عبر أنصر افعالم ) تعل محله ما اذا لم يقصد ا يقاع هذا
                                                                                            شهادم لانسناها على
 الفعل عن الا تذن أما أذا قصده فذلك سارف عن الاعتداديه عن المباشر لان فقد الصارف معتمر في كل عمادة
                                                                                            التعبدوالمتينالذىلانكر
 الامااستني وكمي هدد الصورة لنصو مرجعة النوكيل فيه اه سدعر (قهل دراليقين) يتأمل اهسم وينبغي
                                                                                            النيابةفيم وبه فارقت
 أن وإدباليقين مايشيمل الظن الغوى (قوله والشهادة الخ) حِوّاب يَما يُعَالَى ان الشهادة ع إنشهادة ما أمرة
                                                                                           النكاح والشهادة عملي
 نهلاً كان هذا كذلك (قوله المحمل عنه) فنع المر (قوله أدى الخ) بناء المفعول مت لحاكم (قوله ومثلها)
                                                                                           الشهادة ليست وكبلابل
 أى الاعمان (قوله والندير) معطوف على المندر وليس من مد - ول تعلق رشدى وكردى (قولة والندير)
                                                                                            الحاحب إحعلت الثادد
 وهل يصير سوكيله مدمواو معلقاو مهان أصعهمالا اد نهامة زقوله وتقييدهم عاذ كرالخ) عبارة النهامة
                                                                                           المتعمل عنه كمما كمأذى
 ونضة تقددهم تعلق الطلاف والعتاق صحالة وكال معلق غيرهما كالوصابة والظاهركم أفاد الشيخ أله
                                                                                          عنه عنداكم آخر (وابلاء
 حرى على الغالب فلا يعترم فهومه اه أي فالتوكيل بسائر التعاليق بالمل عش (قوله مع يحتمل) أواد
 بهما في قوله الآتي أن العيادة فيها الخ اله كرري ( قوله وبوجه اختصاص الم ) خلافا الله به رشر حالروض ا
                                                                                            ولعان) لانهماعينانومن
 كامر(قوله بتلك الثلاثة) أراديم آالند بعر وتعلىق العتق تعليق العالات اله كردى (قوله للعدادة) الاسبل إ
                                                                                           مُقَالَ (وسائرالاعان)أى
 المنعير عَنْ قوله شهابينا (قوله لبعدها) الاولى البعدو (قوله منها)الاولى اسقاطه (قوله كلا خرين)
                                                                                           بافهالان القصدم انعظمه
 أى الندبير وتعلق العنو (قبله و محث السبكر الخ) عبار الزاية و. قنضي اطلاقهم عدد م صعة ذلك في أ
                                                                                           تعالى فاشهن العبادة
 التعليق أمه لافرق بين تعليق عارعن حث أومنع كهو بطلوع الشمس ويين غيره وهوالا وحمخلاف السيحي اها
                                                                                            ومثلهاالنذروتعلىقالعتق
  إقهاله صحتها) عي الوكلة (قوله كان يقول آلى قوله ومخالفة الحزق انها ينز قوله لانه معصد ينه) عبارة الفني
                                                                                           والطلاق والندسرق ليونعو
  لأن أغل فيد معنى البيز لتعلقه بألفاط وخصائص كالبيز ولافي العاصي كالقتل والزيدف والسرقة لان
                                                                                            الوصانة وتقسيدهمما
  حكمها يختص بمرتكهالان كل يخص مقصود بالامتناعمة ولافي ملازمة محلس اللدارف فسوالعسقد
                                                                                            ذكر للغالب اله وانما
  مفارنة الوكل لان التعدق العدفد وط علازمة العاقد آه (قوله وكونه مرتب الم) حواب عن دليل
                                                                                            مكون للغالب ان لم يكن
 أغالف اه سم (قوله أحكام الخ)أى كالكفار وتحريم الوطء اه معنى (قوله لاغنم)الاولى الندكير |
                                                                                           النسدبه معى متملوالا
  (قولهوبه بعلم)أى الأعليل (قوله الناني)أى الذي بين بدى الحسيب (قوله النص) الى قول النزواد عوى
                                                                                             كإهذاع لمعفهومه ويوحه
                                                                                          اختصاص المع بتلك الثلاثة
  فى اللها منالاقوله وقياساالي المنزونوله ومن عمال مام تصل ونوله نعم الى وكذا (قوله كامر) أى في صررالدات
  إقوله نعواخ) فالخاصل انعا كانسال الدالاسل وحرم لعارض صحالتو كالفده وعنع فباكان محرما
                                                                                            مان للعبادة فهاشها بينااما
                                                                                            لبعدها عن قضايا الاموال
  الاذرع فالرفى العرأة لايحو والتوكيل فخسل المتوكلة أوادان فعل الغاسل يقع عن فعد مكالجهاد
                                                                                            بكل وجه == الطلاق
  رف نظراه (قوله على اللاذرع رجالخ) كذاشرح مر (قوله والبقين) يَنْمَل (قوله وتعلق
                                                                                             واما لتبادر التعسد منها
  العنق والطلاق والمدبع ) فالفاشر ح الروض وفضة تقييدهم يتعليق الطلاق والعناق اله يصحرا تبوكه ال
                                                                                             كالآخرىن يخسلاف نعبر
  بتعليق فيرهما كتعليق الوصاية وفيه نظرو يحتمل وهوالظاهر انهم فيدوابه نظر اللغالب فلا يعتسبرمفهوسه
                                                                                             الوصانة فانهاتصرف مالي
  اه (قوله والندير) وهل يصير بنوكمله مديرا ومعلقا وجبان أجعهما لاشرح مر (قوله وفسه نظر)
                                                                                            فسل تشبه العادة فحاز
  كذا مر (قوله ف المن ف الاحم) واستبعد الحلاف ف الفهارة له معصة والنوكيال في آلمد صي لايجوز
                                                                                           النوكيل فيتعليقهار يحث
```

السسكى معنها فيتعلق الوجمفرى فيه الحلاف كذ (عوله وكونه يترتب الح) حواب عن دليل الخالف لاحناف ولاسعكه بطلوع الشمس وفيه طر (ولافي طهلا) كان يقول أشعلى موكلي كطهر أمه أوجعل مطاهر امتل (في الاصم) لانه معصه وكون مغر تب حاسه أحكام أخولا تنع النظر لكونه معدة ويه مع عدم مع التوكيل في كل معدة تم ما الآثم في المدين الرج كالسبع بعد نداء الجعد النافي صعر التوكيل في وكذا العلاق في المبيض وتخالفنا لا سوى كالبارزي في رده البلة مي (وسع) التوكيل في طرف سع وهدة

حزماو بحابياته وانكان مستغيرتها بهتحر بمالز وجةالي الكفارة فاخذشا شنمن الطلاق من همذا

(۲۹ - (شروالحوابنقاءم) - خامس)

وكذا وكسله والقرارعليه

مالرتصل محالها الدمالكها

الحسم سناوكالموسع

من غير تقدم دعوى حضر

ورج فىالرومنةانه بكون مفرآ بالتوكيل لاشعاده استشكل بقولههم في مات اللقعلة من رأى لقعا تفوكل من ما تقعلها أوالة فطها الوكل بقصيده صوأحرب شوت الحقعلب وفيه بانماهناك في العيد وماهنــا في غـــيرها مر اه سم أى في النهاية (قوله ور = في الروضة أنه يكون المز) ماذ ماذا الدارقي الاقرارعل أع مده النه اله والمفيني (قوله مقر مالتوكيل) أي مقر الكذاب بالوكيل (فَوْلِه اذالدار في الاقرار الح البقن أوالفان القيمانم يتأمل تقريبه (قولِه أمرأكم) وفي الجعر في بعد كارم أصده والحاصل أنه اذا أنَّ بعلى وي كررُ أَرْرَا انقال فراه عني مالعمه فطعادان حذفه مالا يكون إقراراقهاهادان تعباحدهما يكون اقراراعلي الاصح كأيؤخذمن كازم الحليي على كان افر اراحزم اولوقال و-لي كالامالقا و بي و عش والزياديلانكونمقرانياهااذا أيَّ بعلي اه وقوله وعلي كالرمالقا... بي الح أفرعليله بالف أميكن مقرا ئى:التحف ذوالمغير فم أنفسله - زا طلبي ضعف (قوله - لي الاوحسه)اعتمده أيضاً عزر اه سير أَي تَيْ قطعا (و عم) الوكل النهاية إواعتمدا لغني عدم العجة (قهلة مل تعين) الى المن في النهاية والغني قوله ويصرف استفاء عنورة (فى استنفاءءة و نة آدمى) لله تعالى) ظاهره ولوفيل شوته أوهومنحه مر أه سم (قهله في اثنانها) أيء قو منته تعالى قهله ا ولوقبل بوضاءأي الاوحة مطلقا) أى من الامام أوالسيدو عبرهما (قوله في ورزما القدوف) فاذا ثبت أقيم عاليه الحد اله معنى (كقصاص وحد فذف) وف سم عن شرح الروض منه وقوله عنه أى القاذف (قوله دعواه) أى الوكد ل قوله في استفائها) ال يتعسبن في تطع طرف أىءةو بةالآدىقول المنن (محضرة الموكل/منعاق بقول الشارح استيفائها ش اه سم(قوله لاحفال وحدقذف كمانى وبصع عَفُوه الى قول التنوان وكان في النهاء (قول اذائت) أي العقو ، قوالذكر النالصدر ألوث عورف أبضا فياسا فاءعقو بنته الذكيروالناليث (قولهم الاستيفال) أيمع جوازه (قوله اوفي حقوق) أي أوفي كل حقوق ولاحظ تعالى لكن منالامامأو النميز بيزهذا وماسيق من ذنوى إن الهلام ووديقه لالحقوق المطالب مهاعض الحقوق على الإطلاق سير السيدلافي باتهامطلقاهم استشكل فولهم فياب المغطقمن رأى لقطة فوكل من الغطهاله فالتقطها الوكل فصده صعراجي للقاذف أناوكل في ثبوت مان ماهناك في المعينة وماهنا في غيرهام ر (قوله على الاوجه) اعتمده أيضام ر (قوله و بصم أيضافي المناه زاا قذرف اسقط الحد عقوية تلة تعالى) ظاهره ولوقيل ثبونها وهومقه مر (قيله لاف اثباتها مطاقا) قديت كل عليه ماني عنه فتسمع دعواه علماله خبر واغدماأ نيس الحامرة هذافان عترفت فارجها فان توله فان اعترفت فارجها توكسل من الامام في زنى(وفيللآنجوز)التوكيل اثبات الرجم وفي المتيفائه الأأن يجاب ان الرادفان دامت على الاعتراف بناء على انها كانت اعترفت له سلى في استفائها (الاعضرة المعملية وسلمأ وبلغه اعترافها اطر مق معترالم عامل (قوله ان توكل في تبوت واللقذوف) قال في شرح الوكل) لاحتمال عفوه ورد الروص فاذا أنت أفيم عليه الحد اد (قوله وفيسل لا يحور التوكيل في استيفائها) عبارة الكنزوفيسل بان احسماله كاحمل رجو عالشهوداذانيت

لابحور استفيارًا لخ (قوله في المستنجضرة) متعلق ولي الشير - استفائها ش (قوله وحقوق) | أى أو في كل حقوق ولاحظ النبير بي هداومات ق ن فتوى ان الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب ما فال عراده من مالى منشف وآء تق من عبدى من سنت صولاني الجسع قال في شرحه لدكن فالاالقاضي منمى عنه من أنه لوقال طلق من الله من شاء تناه ان يطلق كل من شاءت الطلاق و يفرق بإن الشيئة في هذه مسندالي كلمنهن فلاتصدق مشيئة واحدة عشيئة فيرهاف كانذاك في معي أى امر أدشاء تمنهن العالات طلقها بخلافها في تلك فانها مسدرة الى الوك ل فصد قت مشيئة فع الايست وعب الحريع فلا يتمكن من مشيئته فبما يستوعبه احتياطا اه وقول الروض السابق ولابيع مذاأ وذاك فرف في شرح الروض بينه

وبيز العنة فيسع حدعبدى بانالعقد فيملم بجدمو ردايناتر بهلان أولام المبخلاف الاحددة لقصادق على كل عبد وفي تجر يدالر جدمانصه في محد الذوك ل بطلاق احد الروج تين وجهان وجه المنع اله لايتم الا بالتعيين الراجيع الحالشهودو يحتمل بناؤه على ان العلاق يقع عند الافقا فيصع أوعند التعبين فلاوقد فال البغوى القال ملق واحدة لا بعينه إذان قلناهو اذافعله الزوج طلاق واتع صعروه لي الزوج التعيسين وان قلنا الزام طارق فلاقال وان قال طلق احداهما بعيم افعالق وقصد معينة صعفان مات قبل تعييم امع اوكل منهماحني يعين اه كازم التجر بدوتلخص ممانقله البغوى الجوازسواء قالله طاق واحدد على الاجهام إل

أوعلى التعبين وحزم بذلك في العباب نقال في الطلاق ولوأم م كلحد داهما أي يصم اه تعم قول التجريد عن ا

معه كلسيأ في في فوله وكذاله الاستعانة الخ سيد عمر (قيله وكذا وكيله) في المضمون له مطلة اوفي الامانة ان مل أنهالست ملك الدافع اه عس (قوله والقرار عليه) أى الوكيل وينبي أن يمال أن هذا اعاهو نع ان كان الو كمل من عيال ا و تعلم أنم الست للذا أوكل والافالقرار على الوكل لان بدالوكيل بدأمانة والاميز لا يضمن مع انتفاء العلم الوكل كان تقندأ وناجاز كَمَا فَ الغيب عش اله عمري (عَدَلهان كان ١٠٠٠) أي ان كان ملاحظاله لان مدار ترل عهد العرض ا 4 تغويض الردا ليه وكذا قَهُ الْمُعْوِي الْيَقُولُ كَا اغْمَنَامُ فِي النَّهَامُ النَّهَ الْأَقُولُ الرَّالُه الْحُدِينَعَزِل (قَوْلُه بنحورال الح) عَرَوْا لَعْيُ وَفَى أوالاستعانة على الاوحدين الديوى والجواب العاجد اليذاك وانام رض به الخصم لابه محض حقه وسواءاً كان المنافي مال أم في عام و عد ملهامعه لكن الكان الافي َّحدوداللهُ تَعالى كِلسَّاتِي اله (تَوْلِهافراره) أَيْ الوكول اله عَشْ (تَمْلِهُ أَفْرِ بِالْمُ عَبُ) أي بانه إ معه على ما ما تى فى الوديعــة ما المدى (قول ولا يقبل تعديله الم) لانه كالافرار في كونه فاعما العصومة واسر الوكيل قطع الحصومة (و)ف(الدعوى) نعودال بالاختيار فلوءر لمانعزل كأنب عليه الآذرع فالفاشر حالروض يفهم منعدم قبول العديلء ممالععة أوءةو بةلغيرالله (والجواب) وَلَمُورُ الله سَمُ (قُولُهُ مِنَامًا) أَى نَسَمَا وَكُلُ فِيمُونَى غَيْرُ (قُولُهُ (لُهُ)أَى وَتَقَبَلُ لُوكِ مَنْ الله سَمَ (قُولُهُ وان كره الحصم وينعزل ان اعزل أى وكل المصرف والمعطوف فقط (قوله و بازمه مثل بصدفه الحصم الم) يتأمل مع هذا وكمل الدعى افراره بقبض نول الكنزفر علوادى الوكل الوكلة فصدقه الغريم لم لمتفت الحاكم والدال المصمن الباب الحرعسلي موكله أوارا للابارا أمهو صاحماولو وكامعطالية ويعقافله قبضه اه ولعل مراده بعدم الفات الحاكم أله لا يعول عليه في حكمه لانه وقع لغوامن غميران وعوه وهدا الاينافي حواز تصرف الوكل اعتماداعلى التصديق اهسم وفى النكردي ونشرح الروض ينضمن رفع الوكالة وينعزل تثبت الوكلة باعتراف الخصم وكذا بالبينة واأولى فله معاصمة ملكن لمسالعا كمأن بحكم الوكالة والعصم وكسل آلحصم بقولهان موكله أقر بالدعى وولا ن عنم من مخاصمته حتى يقم بنة وكانه كالديون حدث يعقرف الوكدل أى المدى الوكاة مأنه وكسل ولاسنة يقبسل تعديله لسنة المدعى فائله الاستناعس اقباضه الدنن حتى يقيم مذوكالته لاحتمال تسكذيب وبالدين بوكات قال البلقي وفاتكدة الهاصمة معجوا زالامتناع مها الزام الحق الموكل لاداعه الوكسل اله (أبوله علمها) عالوكلة (قوله وتقبل شهادته علىموكله ما أسلى مَنعلق ضميره نبتها الراجع للوكلة (قه له ان قصده) أى الك (الوكيسلة) كالموكل واستمر مطلقاوله فرسمالم توكل فيه وفيما وكل فيمانانعزل قصيده فلوين في قصد نفسه بعد قصد، وكاه كان له ذلك وعال ما أحياه من حيناند ﴿ عَمْ وَوَلَّهُ وَاسْمُر قبل الخوض في الخصومة الراع الى تسليم. للموكر فغوله فلوعن الخرائ فبسل النسليم عفسلاف فصد نفسه بعسد وفلا وترفيعا نظهر و بلزمـ، حبث لم يصدقه فالراحيع (قوله والا) بان تصد نفسه أوأطاق أوقدوا حدالا بعينه لان قصدوا حدلا عينه غيرصيم

كذافانه يقدع للموكل وانقصد نفسه فانلم يعسيناه أمراحاها كان قالله احتصل حرمه حسسكذا الخصم أوغابومع تصديق فاحتطه اوقعه دنفسه وتعشله وعمل الاجارة باق في ذمته فعتطات يرها اطفيحي اه (قبولة لالوق الالنقاط) الحصم علهاله الامتناعين التسليم حتى يشتها بالتستر الم اعتدوم (قوله والقرارعليه) أى الوكيل ش (قوله الم ان كان الوكيل ال) الملاقه معالفه مر (قوله (وكدافي علال المدال ولايقبل تعديله الم) لانه كالافرارف كونه قاطعا العصومة ولسالوك ل قطع الحصومة بالاختمار فاوعدل كالاحباء والاصطباد العرل لإسمعليه الادرى فالفشر حالروض ويفهم من عدم قبول المعديل عدم العمة فلعرو (قولهوله) والاحتطاب في الاطوسر) عطف على فوله على ش (قوله ومع تصديق الحصم علم له الامتناع الح) ينامل مع هذا أول الكنزفر علوادى كالشراء يجامعان كارسب الوكيل الوكالة فصد فدالغر مم مِلآفت الحاكم لذاك أمافيه من الأبات الخرعلى صاحبها ولو و كالمعط السنتريد لامك فعصل المك لاموكل يحق فله فيضه اد واهل مراد بعدم النفات الحاكم أنه لا بعول تبليه في حكمه وتحوه وهــــ ذالا بنا في حواز ان قصده الوكدل اه والاولا تصرف الوكبل اعتماداعلى النصديق فلاينافي هذا الكلاممام الىعن الروضة فلاعن الماوي عندقول (لافى) الالتقاط كالاغتنام الشارح ومن ثم لواصرف عديما لمالخ و (فرع) ، في فتاوى السدوطي رجل وكل انسانا في أن سلم في تُعَلَمَا لَشَا تُبِـةَ الولايةَ عَلَى فعيرففعل وضن السلماليه وحلفهل يحددهوي الموكل على المسسلم الدمالقميم وعلى ضامنسه وهل يحوز شائدية الاكتساب ولافي الوكيل أن يشهد المعركل بالضمان أملا لجو ب مرالمعوكل الدعوى على المسلم آله مرالضامن وأماشسهادة (الاقرار) كوكانك لتقر الوكل فان كان قدل ورفه لم تقبل وكذا بعدوان خاصروان المعاصر قبل اه (قوله في الالتقاط) عى لفلان،كذا(في الاصم)

فكاله لم توحد فعمل الي مله الاطلاق فان قصد الفسه وموكه كان مشتر كافيم يظهر اله عش راد

العميري ومحله مالمكن باحوفوت له الموكل أمراخاصا كان قالله احتماس ليدرد اخرمنا لحطب شلا

لانه اخداره برحق كالشهآد

الغرراذ يدخدل فيسمالا

ببينةمع الاسترفاء في غيبتهم

اتفاقاً (ولدكن الوكل فعه

معاورا من عض الوحوه)

لللا يعظم الغرر (ولا يشترط

علمه من كلو جه)ولاذ كر

أوصاف المسلمفيه لاخا

حورن العاحة فسومح فهما

(ناوقال و كنتك في كل قلسل

وڪئير)لي آوف کل

أموري) أوحقوقي أو

وونت السك كل شيئ إلى

أوكل ماشتمنمالى (لم

يعير) لمافسه من عظم

الغراض لانه ينافى موضوعة ن طلب الربحولو وكامن ترو بج امرأة اشترط تعينهاولا يكتني بكونه اتسكافه لان الغرض يختلف مع وجود بعث كطلاف وحاموالتصدف أمواله (٢٠٨) وظاهر كلامهم طلان هذاوان كان تابعالمين وهوظاهر فلاينغذ تصرف الوكيل وصف المكافاة كثيرافا دفع ماللسبك عنائم أن أتمة بلغظ عام كر وجني من شنت صح (أو) في شراه (دار) للقنبة أيضا (وجب بيآن الحلي) فيشي من التابع لان عظم وعش قوله بعث الاحاجة لذ الففاة بعض (قوله بامواله) أي بيمي عداله الد مفني (قوله وظاهر وهي اخبارة ومن الأزم بينها آسان البلد غالباد لذالم بصرح و (والسكة) بكسر أوله (٢٠٩) وهي الرفاف المنه له عليموعلي مثله المبارة الفررف الذي هوالساب كانمهم الح) أفتى به شيخذا الشهاب الرملي واعتد شيخ الاسلام في شرح المهم بخلاف ذلك الهرسم (قوله. ا لاختسلاف الفرض ذلك فىالمعالات لابذر فعردال الغراض) أى فانه لا يصعرولا عنق المسه لان صحته تسستدى دخوله في ملكموهوم عنص العتق كافي شرح وهوظهر)وفاقالمغنى والنهاية (قولهمن النابع) آخر بهالنبوع اله سمر (قوله بذلك) أي بكرية مابعًا أب زاتيله كاس) كنيل نول المناوات يمون فا برالسبارة وتوله ونصاء بوعاع ورودوانو ويحاسمه وقديفني تعمنالكةعن ولس كامرة ن أب الد الناع فالقراض الاع شر (عُوله ولووكه) الى توله المستملة في المغنى الأفواه ولا يكني الى نعر (عُولِه ولو و كله ف الحارة (الاقدر النمن)ف وعسيره لانذال فحرف تزوج الخ) ولوقالت لولبها زوجني لرجل نقياس ذلك المعتمم المقارلا مزوجها الامن كفؤوان قالت ووجي العبد والدارمسلارق خصمات اه مغنى (قوله رنحوذك) من النحواذ فراض أوشرا مديحتاج البدالوك ل فيماله تعلق عاوكل خاص معدين فساغ كونه بمنشت وجها ولومن غيركنو اه عش وقوا فقياس ذلك العمة طالمانيه وقف فلبراجع (قوله الم الاصع) لانغرضه قد فيسه ومن ذالكماية مكتسيرا أن شخصا توكل آخرف التعمرف في قرية من قرى الريف بالزرع والزراعية ثامعا لقسلة الفسررة سه ان أقمله الفظ الح) هل هذا الاسدر المستخص عساله الوكلة في التروج كم يقتض سياق كلامهم أوما ياتي في بتعلق بواحدمن النوعمن وتحوهما اه عش (قولهوان لم يعلم أذكر) أى الاموال والارقاء والديون ومن هي علب اه مغني على الفهذا (وانقال) الوكالة فينحوالشراء كاقديقة بمعايأتي آنفاه زالهابة والمفيوسيل القلب الدافي أكثر أخبذامن عُولُهُ وَلَوْقَالَ) الحَالَمَ فَاللَّهُ عَلَاقُولُهُ عَلَافُ أَوْلِهُ عَلَافُ ﴿ قَوْلُهُ وَلِوْقَالَ غير ظر الستونفاسة وكاتمال (في سع أموالي تسائحهم فالاموال مالنسبة للذيضاع (قول صعر) على العموم وحعل الامروا - عاالي وأى الوكل غلاف بع أوهب من مالى أوافض من دنوني مانن أواعتق أوبع من عبدى مانس صع في البعض لافي الجيع راع حال الموكل وما يلق وعنق أرقائي وقضاعدنوني الاول فانه مطاق ودلالة العام = لي الحاص طاهر وأما الطاق فلادلالة فمعلى فرداً ي بعينه فلا تناقض شواية لانمن البعض مغى وشرح الروض (قوله في بعض الح أَى في، مع (قوله بخلاف أحدالح) فسد يشكل به و بحث السكى انه لوقال واستعاثهاونحوذاك (صع) ومغى قول النين (بر ن الحلة) غضم الحماء وكسرها يختار اله عش (قَوْلِه وقد بغني تعيين الم)وقد بغني ذُكر هذابعدم الصحة فبالوقال وكت أحدكما أو ركائك قطلق احدى نسائي كالقدم عن الحر أه عشوقد ختركذاعباششتولو مأكثر الحارف شلانعددف سككهاآه سدعر رقولهم غيرنظراكئ فالفالتهذيب يكون اذفاني أعلاما يكون وانهم يعلماذكراة له يحاب عن الاول اله يحتام العاقد لاله الاصل مالايحتاط المعقود عاد وعن الشاني باله يحتام الابضاع من عن المثل معد من المثل مه اه مغني (قوله ولو بأكثرالخ) قديقال قباسماناتي قيم عباءز وهان من حواز السيم الفسن الغررف ولوقال فيعش مالاعتاط لغيرها (قهله لتناول كازمنه سمالغ) مَ في الغرق أن الام ام في الاول أشدواً والغرق بالعموم واعتمده الاذرع فالوكذا الفاحش عدمالنة دهنا الالنقص هناك نفليرال بادة هنائم رأيت نظراك ارحالات اهسم وفراه وف أموالى أوسى سهالم يصح الدلى فقد يقال دوموجود في المعض أنضا آه سم (قوله يخلاف النبله) أي بعض أمواليا - (توله عن رايكت في كاب التوكل ظر) أى فه العنه السبكر (قوله وهذا) أى اشتركذا بما شنالخ (قوله الفيماء روهان) لا يحقّ ما في ا كمعداأوه فاغلاف شي الح) أوعن الحرج فامرأ عنه وعن عنه وصور ويكني في صعر الوكالة بالامراء علم الموكل بقدر الدين وان فللالثان وكثر ولايقصد هذاالاستنناءالأأن مراديقوله ثم محث عرع اشت الشنمل كم موحكم غيره من الصد فرالأ تستهذاك أحسدت دى تنارله كال جهلة الوكيل والمدون أه مغني (قيلة نمالي) أي من ديني أه نهاية (قولة وحل على اقل شير) أي بشرط به البيع بالغين الفاحش (قوله فانه) أى الشان (مم) أى في بع ماءروه ان (قوله لائم) أى النسبة أى الشراه بها (قوله بينهم) مهم مطريق العموم الدلى الذيكون مولا الحدام العلا اذا عقود لا تردعلي غيرمة ول اه عش (عمالة أرعمان منه الم) وكذالو أسقط ولاالشرآءبه اه وفيماظر أى بن البسع والشراء (في هذا) أي في آل كمون بنسية، قوله ولوفال ذلك) أي استركذا بمائنت ولو ما كثر مه يلزمه ابقاء شيء لي الافرب احتيامًا مر (فرع) لوقال وكتل في المورز وجي هل يستفد طلافهافية ولااسهام فستخلاف مأقاله فسأتى عنااسكرفيم الخ (قولمة) أي لمال الم عور (قوله أما ذا قصد النعاري الى قوله وخرج في المني والى قوله عسل مام في نظر و ينعد لا حدث لا فرينه احتماما مر اله سم (قوله القاءشي) أي تمول فيما الفلهر (قوله القلمة) أوأمر ي فلا ماء بين من بمائث جوازه بالغسن ا الهاية قول المن (أوفوضت)وفي الهاية والمغني أوفوضه اله بالضمير (قوله ف-ه)راجع للمعطوفيز معيا الى وله فالمرادف المغني والى قوله وبحث النهامة الا فوله أتفاقا لى ولوا شنرى (قوله للقنية) سيد كرمحترو الفاحش وهذام له فلمأت مالىصع وحملة ليأقلنني (قاله وماله) أى الففظ (قوله مغهمة) أى لكل أحدث كون صريحة أولانتكون كنامة (قوله كسائر فيل قول المنزو يشترط (قوله وبشترط أيضا المن) عبارة المغنى وانتبايات اصناف فوع وجب بيان الصف لان الاتراء عقد غيز فتوسع فدح عدايات ثم الافي عيا العقود) أي كايشة رط الابح آب في سائر العقود لان الشخص عن وعن النصرف في ال غير و الارضاء مغني ا كعا فيوففعا في وان وكاه في شراء وقيق وجب عسان النوعة كرالذكو ووآوالا فوية تقليلا اغر وولوقال فسه أوعماشت معارمه عسروهان فالهنم عنسم ونهامة (ته له ، كاف الحداب) لوأ مقدا لفظ كاف ليث الماذ كرمن آلم اله لكان واضعا اه وشدى (قوله المُــ تُرك عبدا كاتف علم يصح ل كرو الغرر أه معنى (قوله بر بالنه بنان يشترى الم) أي بل يخلف بهما القاءأ فــ ل ثبي (وان وينه بالنسيئسةلاهنافهما ظهر صة ذلك أى النعم ، (قوله كو كات كل من أراد في اعتاق الخ) فال ان النقب ومثله مالو فال و كات من أراد إ الغرض بالسبةالموكل ولوعم به لكان أوضم اله سدة مر (قاله من هذا الذفي) أي فولهم يشمرط في شراءعه _ د) مثلاللقدة لامهاز مادة رفق في الشراء في وقف دارى هذم ثلا اه وهو ظاهر حث عن الموقوف علمه وشروط الوقف التي زادها كالوقال المرأة ا--: قصاء الزاقي له ماذكرته) أي مقرله لا مقالقاته في كان المراديخ المف م مما الغرض مطاقا لا نسترط (وحب باننوء) كثركى اكن جعلشار حماهناكا وكلت كلعاقد في ترويحي حيث اشترط لقعته تعبين الروج ويحتمل الاخد في ظاهره ويصع مطلقا وبعتبر استقصاء صفات السلم اله سيدعمر (قوله صح عنق الخ) أي ما لم بين عبدا كما يأتيله في الفصل الآتي وقياس أودندىولايغنى نندكر هنالا وفيسه تطر طاهسر تعبينها يسمع الونف من الوكل أراد تحصل ونف صحيم على أى حالة كان اله عش (قوله أو إله أو ماذكر الشارح مر أملوانترى لازجنه أوله زوجها صروا نفسم السكاح اه عشر (قوله علاف الحنب كعدرولاالوصف لوضوح الغرق بإنهمافي نزويجأمتي هسده) ينبغي أن يقد أخسذامن كلام الاذرعي الاستى عبالذاعين الزوج والانهيبي مشكه كادض وشمترط أمضا البغوى حتى بعين مشكل لانالوكيل قصدمعمنة فلايف د تعسن الوكل فلينامل (قوله وطاهركاز مهسم هذا المرماقال الاذرى ايما فلـتاملسيدعمر وعش (قولهو بوحدمن«ذاصحةالم) قال سم علىمنه-، واعتمد مر عدمالعمة لا بطلان هذا وان كان ما عالمعن وهو طأهر المز) أفتى به شحناالشه ب الرملي واعتمد تشج الاسه لامني شرح سان منفومة الخالف مكت لماهر ولوقال ذاكف طلاقهافيه اغلر و يتحملاحث لافر ينةاحتما لها مر (قوله كر وحني من شت) عبارة الروض و يحج المهسع خلاف ذال فقال لكن الأوفق عما مرامن العيدني قوله وكاتان في مع كذاو كل مسلم محدذ الثاوهو برحما الغرض اختسلافا مال المحمور بطل الاذن تروج ليمن شئت انتهى (قوليه ولو باكترمن نمن المشيل) التقييد بمع النصريج بالمبالغ خاالذكورة الفاهر اه ولايخني سده شه مانحن فيه عماقاس عليه من وينتك في مع كذاو كل مسلم دون دامر عن أبي ظاهرا لامطلقال بالنسة نف. لانه يحتاط له أكثر مشكل ولوقىدا لتقهدمامكأت الشراء بثمن الثل فاقل كان واضعاثمرا يتنظر الشارح الاتني وقوله ولو حامدفكان الذنق الفرق ببند نحوف ووهذاالذي فاسءلمه فيشر حآانهم والهم واستأمل وقديفرق لمن سسترء له غرودكة المنغيره أماذاقصدالعارة باكترمن غن أشل يقيدالج) قديفال وإصماراتي في بعهاء روهان من جواز السو بالفي من الفاحش بأن كثرة الغررف الموكل فيسه أضرمها في الوكل (قوله من النابع) أخرج المتبوع (قوله انسادله فبمايظهر أخذامن قولهم فلا استرط الان جمع عدم النقيد هذا ذالنقص هناك نفاير الزيادة هناغرا يتنظر الشارح الآتى (قوله أمرعت السبكر كلامهم بناريق العموما بدلح الح) يكني في الغرق أن الأبهام في أخوا أشدواً ما الفرق بآلعموم البسدل لأسترم استقصاء أرصاف مانشت من العروض أوماراً يت المصلحة في (و تشغرط من الوكل) أونائيه (لفظ) صريح أو كاية ومثله كارة أو أشارة أخرس مفهمة (نقتضي فقديقال هوموجودفى البعض (قماله بطريق العسموم البدلى) قديسة شكل بانهمة ردمنا فسلعرفة السملم ولاماية سربمها رضاه كوكانان كذا أونوست اليان) أوأنيال أوانتلمقاى فيو (أوأت وكيلي فيه) كماثر العقودوس بكاف الحطاب ومثله اذكات وقداً طلقوااله من صيغ العموم زيجاً ب مَ " (عَوْلِه وحلَّ عَلَى أَقَلْ شَيٌّ) مَامَناهُمْ ۚ (عَوْلِهُ أوعما شـث اتفاقا فالرادمن هذاالني

فداذامالوقال وكات كلمن أواديسه دارى مسلادلا يصع ولايفذ تصرف أحدفها مذالاذن لفساد وزم عث السبكي صعب فذال فيمالا

يتعلق بعين الوكيل فيعضرض كوكات كلمن أرادف اعتاق عبدى هذا أوزوج أمني هذ وقال ووخذ وهذا احدة ول

مناهره القاء أقل شي) على الأقرب من احتماطه (فرع) لوقال و كالما أمور وحسي هل يستفيد ماذكرته والاكان مشكال فالماولوا فترى من يعتق على الموكل صع وعتق عليه علاف

حر مات ذلك هذا

تبعالفيره فلا يصح اذن المرأة على الوجه الذكور انتهى اله عش (قوله لاول لها) أي خاص اله سد عر (قوله أكل عاقد) أى فاص أوعدل عند عدمه حدية وحكم سيد عروع ش قوله قال الاذرع الي من لاولى لها أذنت لكا عبارته في القوت وماذ كره يعني السبك في تزويم الام ان صع ينبغي أن يكون فيم اذاء ين الوجود يغوض عاقد فيالبلدأن وزحني الاصفة العقديم فالوسئل ابزالصلاح وأذنت أن مزوجها العاور في المادم ووجمع ربر دافهل اكل بالالربى رهداان مع أحسد عافد بالباد ترويحها فالبان اقترن باذنها قرينة تقتصى التعييز فلامثل انسسق اذنها تريباذكر محسله ان عياسال وجوالم عاندمعيز أوكات تعتد أن ابس باللدغير واحدفان اذم احسد عصولا بم وان لم وحدشي من هددا تفوض الاسبغة العقدفةما القسل فذكره لعاقد محمول على ممي العاقر على الاغلاق وحينند لكراعاة وبالبلد ترويحه هذاه وتضي الفقه ونعودك أمنى ان الصلاح فيحد انتهى وبه بعلم أفي الشروم وكالشهاب وجراه رشدى (قوله ان عدت) صوابه عيز كاعم ماقدماه ويحرىذلك التعسميني اه رسدى (قوله اذلا يتعلق مينالوكل غرض) تحل ما مل اللهم الأأن عمل على الذاأر ادواحد أمن وكانه النوكسل فبالدعوى أذلا القامي، لأوكانوا معروف بالأمانة بذل الجد لن يتوكلون في فلا مدحد ننذ أه مسد عمر (قولد وعلم) يتعلق بعيزالو كبل عرض أى على التعميم (قوله كلاة الشهود) من اصافة الصدر الدفاء له ومفعوله قوله و وكلافي بونهو ملب المريم وعا معمل القضاة لكن كامة بهأى كامتمهود بالقاصي فيسوداتهم فكتبون سورة الدعوى والتوكيل فهاتم يشبهدون ماعسد الشم ـ ود ووكازفي ثبوته النامى (قوله و وكار) أى الدعمان اه عش وقوله في شونه) أى المر وقوله المر) جبر لكن المراقوله وطلب الحكيمه لغو لانه لانه لبس فيه) أى دوكا في ثبونه الج (قوله ولوقالوا) أي في كانتهم أوعند القاضي اه عش (قوله دلانا اس فيموكرلام الا وكلمسلم) أي لوفالواذ للندل وكارة القامي (قوله مار) المدمم اه مم في النهاية (قوله على مامر) أي معين فتعين أن يكتبو اووكاا فشر وشرط الوكل (قوله فهوقام) الى وللآلمة ولا يصد في الهامة الاقول ان كان الا عمال العقد فى وله وكان القاصى أو لاالام (قوله بل وأباغ) الاولى اسقاط الواو (قوله بل أن لآمدا فن) عبارة المفسى واحتر و قوله اذ فلاعن تحودلك ولوفالوافلاناوكل القبول معنى فانه أن كآن بمعنى الرضا فلارشترط أبضاعلى العجم لانهلوأ كرهمتالى بسعدله أوطالان زوسته أ ويحوذ للنصم كماله الرافع في العالات أو بمعنى عدم الردنيت برط مزما فاوقال لأأقبل أولا أفعل بصلت فان مسدارحازعلىمامرعافيه ندم عدد التحددية ومرأن الفهوم إذا كان منه تفصيل لامد اه (قوله ولايشرط هذافور ولايحاس) (ولوقال ع أواع ق حصل هذامفهوم من المن الاولى (قولهلان النوكل الم) تعلل المعنوالسرح (قوله ومن عملو تصرف الم) كذا الاذن) فهــوقائممقــم الايجاب بلوأباغرمنه (ولا | في الروض وغير عماوة الروض وان الغدان ريدا وكلموصد في أصرف لاان كذب وان المتبينة الد وعبارة شترط)فىوكالة بغيرجعل الروصة قال في الحاوى لوشدو لم يدشاه دان عندالها كم أن عبر أوكه فان وقع في نفس رَبِّ صدد قهما بداله العمل بالوكلة ولوردا لخاكم شه دتهما وان لم صدقهما أيخ زله العمل م اولاً يعنى قول الحاكم شهادتهما (القمول لفظا) لمأن لابرة عن تصديقه انتهت اه سم (قولد صم ارفاة اللمغني والنهامة (قوله كارحة الطعام) في الروض ولوردها وانأكرهما اوكل ولانشغرط أى ردالوكل الوكلة ارشت يخارف الباح ادار دالاماحة فان ردهاأى الوكلة وبدم حددت اه وذكر في أ هناف ورولامحلس لان شرحه تراعانى مسالة ردالا باحة اه سم (قوله والقبول من الاسنر) أى بالفعل اه مدعر عبارة عش التوكيل رفع حركاباحة ا الم) كذائم م ((قوله ولوقالوادلاناركل مسلم الإ) اعتمد، م ((قوله ولايسترط هنانو ر) فال في الطعام ومنء لوتصرف غرعالم بالوكاله صحكن باع شرارون أمراو وكأفاموا نف أوعرضه الخاسم علب عد شوم اعتد والمبول بالاستال مالأسة طانا حداثه فكان فو راذكر والرو بالى وغير وهذا للاستشان في الحقيقة لان الاول منهما مبني على اله عَلَمُ للاتوكيل كم غايره فالعلاذ والشاني انمااعتم فيه الفو ولالزام الحاكم العاء الغر تملالوكاة أه فلسامل فاله قدلا معلق بما مستا وسأتى فى الودىع: لله يكفي اللفظ من أحدهما فيه عرج (قوله ومن موقمرف غير عالم الوكالة صم) كذاف الروض وعبر وعبر والروض فيسل الباب الثالث في الانعتلاف وان بلغه انزيد او كاموصد ف تصرف لاان كلد وان قامت بينة اه وعبارة الروسة م والقبول منالا خروف ام مائصه قالنا خاوى لوشهدل عشاهدان عنداسفا كم ان عراوكا فان وقع فن غير و يدصد فهما يازله العمل بالوكالة ولو ردالحا كم شهادته حالم عنعمذ للدمن العمل الان قبر لهاعد و يدخم وعند الحاكم شهادة وانام بعدتهما لمبحرة العمل مهاولا على قبول الحاكم تسهاد مماعن تصديقه اه (قوله وسناق لوديمة الهكل اللفظ من أحدهما والقبول سَلا آخرالج) قالدفي الروض في الحكم الحاسر ولوردها أى

لإنهانوكيل وتوكل وقديثهم القبول لفغا كالذاكان له عبن معارة أوسؤ حواأو (٢١١) مفصو بتفوه بهالا خرواذن في فبضها وكل من هي بيده في فيضها له لامد أَى فَبُولُ مَا تَحُوطُ مَعِهُ مِنْ أَحُدَالُو دِيعَةُ أُودُفِعِهَا لِهُ وَعِبَارُهُ الرَّسَدِي قُولُهُ مِنْ الأكْتُولِي وَلُوالمُوكُلُ هِنَا أَهُ منقبسوله لغظالتزوليده (قولهلانها)اىالوديعة (قوله ونديسترط)الىالنزق المنسى (قوله وأذنه) اى أذن الواهب الاسر منهابه (وقبل شترط) مطلقا (تَعِلْهُ فُوكُلُ) اى الا حراه عش (ته له فوكل من المي طاهره الهلا بلزم هذا اتحاد القادض والمقبض و وافقه لانه فأبل النصرف وقبل قوله الرولاه سم (قوله لابدس قبوله) أي فبول من هي سده (قوله مطلقا) أي سواء مسيم العقودو غيرها اه شترط (فرصيخ العقود عش (قوله قباساء اسها) اي على العقود (قوله لفظا أي وفورًا أه عش (قوله ان كان الأيجار بصغة العقد كوكاتك فساساعلها (دون لاالامر)أسقطه انهاية وكتب عليه عش ما صفاهره مر أنه لافرق ون كون التوكيل بصفة الامروغيره مسغالام كبع وأعنق) وهو ظاهروفي مج أم التي يعمل الخ أه لكن الشيخ السلطان اعتمد ماقلة الشارح (قوله وكان على الوكل لأنه أما حــ أما التي محعل مضوطًا) اى وان لم يكن مسبوط فعالة اله كردى عبارة السدعر قان لم يكن منبوط اويل فظاهر أنه فلابدقها من القبول لفظاان المارة فاسدة يسغى أن يستحق أسرة المثل لانه عل طامعا أي حق لم يكن عالما الفساد اه (قوله من صفة أو كان الاعداب بصفة العقد وفت) كقوله اذا قدم در واوماء أس المرفقدو كال مكذا أوفات وكيلي فيه اه (قوله والآمارة) عطف لاالامر وكأن عل الوكيل على الوصية أى وخلالامارة لقوله صلى الله عليه وسلم في غز وة مؤتة ان قتل بد فعفر فان قتل حعفر فعيد الله صبوطا لانماا عارة (ولا ابن رواحه اهكر دى عبارة عش قوله خلاالوسية اى بان يقول اذابيا وأس الشهر فقد أوصيت له بكذا أو يصم تعليقهابشرط) من ان كل الشهر ففلان وصى سم وقوله والامارة في فناوى البلقيني في بأب الوقف مسئلة هل يصعرتها ق الولاية صفةً أورنت (فيالاصم) الجواب لايصم تعلق الولاية في مذهب الشافع الاف محل الضرورة كالامارة والايصاء اه ومنه تستغيد أن كسائر العقودخلاالوصة ماععل في مواصع الاحباس من حعل النظرله ولاولاده بعده لا يصع في حق الاولادراه سم على منهم اه وال لانها تقبل الحهالة والامارة منع الاستفادة تحمل كلام البلقيني أخذاص الحديث المارآ نفاوتمام فيشرح فأفو كله مدر عبد سجا كمالخ العاحمة فاو تصرف عد عَلَى مَااذَالُم بِكُنَ النَّعَا فِي مَا مِعَا لُوجُود (قُولُه فَاوْتَصَرْفَ الحُرُ) عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَالْمُغَيْ وَالْاسْيُ وَعَلَى الأَوْلُ يَنْغَذُ وحودالشرط كانوكا_. تصرفه في ذلك عنسد وحود الشرط لوحو دالاذن وينفذ أيضا تصرف فيصادف الاذن حيث فيبدت الوكالة مالم بطلاقاز وحسة سنكمها يكن الاذن فاسدا كالوقال وكات من أراد يسعدارى ولاسفذ التصرف كاقاله الزركشي اه (قوله أو بترويج أوبرح أرءتن عدماكه بندالم) مدمر ترجيح النهاية وفاقالو الدعدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وقدلي) أى التصرف معدو حود أو بنزويج اننه اداطلفت الشرط العلق ، (قولم فالاولى) كسسلة الطلاق اه كردي قوله وقال الحلال الماقيني أي ف المور والقضت عدتها فطاق عد المذكورة ومقوله كأن وكله الح اله سمدعر (قوله كالوكلة المعلقة) أي تعلقا صريحا اله كردي (قُولِهُ وَلَمْ يَدُرُ وَ) أي صحف التصرف والنذ كير باعتبار الاحتمال (قولِه فأنه) أي السوكل الملق ان کمرأو ماع أواء بق معد (قولِه عندها) أي عله الوكالة (قوله رعلي هذا) أي احتمال البطلان (قوله بين الغاسدة الخ) أي انملك أوزوج بعدااعدة الوكاة الفاسدة (قهله وهو) أي الفرق الذكور وقال الكردي الفهير مرجع الى قوله وآن يبطل نف ذع الابعموم الاذن وتمذل بمباذكرهوماذكره اه (قوله بانمسما) اى الباطل والفاسد (قوله وقضارده) أى الجلال وكذا ضمر اعتماده (قوله الاسنوى فى الاولى وقداسها المناني) أي المال المالان و (قوله عاد كر) أي بقوله وهوخسلاف تصريح الخ و (قوله الأول) مانعدها كإنقنضه كازم أى حتمال العجة (قوله ولبست العلف: الخ) ردلقول الحلال محلاف المعلقة الخروند يحاب بآر النعلس الجواهر وغميرها وفال فى المورة الاخيرة صمى لاصريح فان لتبادر آن اذا طلق الم معدلق بالترويج لآبالتو يستدل (قدله الجلال البلقيني يحتمل أن اذالصورة الاخديرة فنها تعاق الح) أي غلاف الاوليين فام مالا تعلق فهما المردي (قوله يصع النصرف كالوكاة و داله ١٠ الو كالة ارندن مخلاف الماح له اذار دالاباحة اه وقال هنافان رده او مم ــ د دن انهي وذكر المعلقبة مفسيدالتعلق فشرحه غمراعاف مسئلة ردالاماحة (قوله نوكل من هي سعدالخ) ظاهره الهلا بلزم هذا اتحادالقابض ويصع النصرفالعسموم والقص ولوافقه توله لتروله لخ (قوله فاوتصرف مدوجود الشرط الى قوله نفذ عملا بعموم الاذن) عبارة الاذن ولم ذكر ووأى نصا الروض وأوعلقها شرط فستت ونقذ اصرف صادف الاذن فالف شرحه وكذاحث فسدر الوكالة الاأن وأنسطل لعدم الثالحل كرن الاذن فاسدا كفوله زكات من أراديسم دارى فلاينفذ النصرف فاله الزركشي اهر قوله أوبتز ويج الخالفظ عالاف الملفة ونسه اذا طاة ت الخ) كذا في شرح الروض أيضافاه في الكادم على فسادالو كاله بالنعليق وآنه ينصرف فانهمالك للمعل عندها رعلى هــذا يلزم الغرف بن الفاحدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بانه حالا يفترقان الافي الحجوالعلومة والحكامة اله وقف يكرد. لذاف بماذكرات مادلارتل وابست العاقد مستار مثلث الهل عندها اذا لعورة الانعجرة مهات المستال السائل العرب الارجال بعض كمالافذ وجانعوالتعدق بامواله (٢٠٨) وظاهر كالمهم طلان هذاوان كان ابعالمين وهوظاهر فلاينفذ تصرف الوكيل وعش قوله بعضه الاحاجنالية باد الفغلة بعش (قوله بامواله) أي بعمين عراله اله مفني (قوله وظاهر

في عنى من التاسع لان عقلم

الغررف الذى عوالسب

فىالسالان لايندفع بذلك

ولس كلمرة نأبي مامد

وعسره لائذال فيحرثي

خاص معدين فداغ كونه

تأبعا لقسلة الغسر وفسه

عسلافهذا (وانقال)

أحدد مدى تنارله كال

منهم عطر مقالعموم البدلي

فالإابهام فستغلاف اقدله

أوأمر ي فلاماء بين أمن

مالي صم وحل على فل نبي

لانالاتراء عقدغبن فتوسع

فسه أوع اشت منعلومه

القاءأذ إلى مع إران وينه

في شراءعه د) مثلالقدة

(وحب سان نوعه) کثر کی

أوهندىولا نغنى تندذكر

الجنس كعبد دولاالوصف

كارض وشمترط أمضا

سان منف وصفة احتلف

برمها الغرض اختسلافا

ظاهرا لامطلقابل بالنسة

لمن شـ ترء له غير وكالة

فيمايظهر أخذامن قوالهم

لاشترم استفصاءأ وصاف

السما ولامالقمربمها

اتفاقا فالرادمن هذاالنبي

ملذ كرنه والا كان مشه كالأ

كانهم الم) أفتى به شعناال ما بالرمل واعتد شع الاسلام في شرح الهم بمخلاف ذلك اه سم (قوله ودوظهم) وفاقا لمعنى والنهابة (قوله من النابع) أخرج المنبوع أه سم(قوله بذلك) أي بكونه نابعا الإين (توله كام) كانسل قول المن وال يكور فالذالية وقولة وفساء دوي المر) وردود انعي وعناصمة خصماني اه معنى (قوله رنعودك) من النعوافيراض أوشراعه العناج المه الوكبل فيماله اعلق، اوكل فيسه ومن ذال مايقع كاسيرا أن شخصا توكل آخرف التعمر ف في قرية من قرى الريف بالزرع والزراعسة ونحوهما اه عش (قولهوان لم يعلم أدكر) أى الاموال والارقاء والديون ومن هي عليسه اه مغني

(تُولُه ولوقال) الدالمَن في المغنى الاقوله علاف الدة وله علاف (قوله ولوقال في بعض أموالي الخ) ولوقال وكاتمه أموالي بُعُ أُوهِ مِن مال أوافض من دوني مانت أواعق أو بعمن عبدى مانت صعفى البعض لافي المع وعنق رفائي وقضاء ديوني لان من البعيض معنى وشرح الروض (قوله في بعض الح أى في بعد (قوله بخلاف أحدالح افسد بشكل واستمعائها ونعود الناصح) هذا بعدم الصعة في الوقال وكات أحدكما أو وكانك في تطلبق احدى نسائى يا تقدم عن البحر اه عشروند وان لم يعلماه كراةً له بحاب عن الاول بأنه يحتاط العافد لانه الصل مالايحتاط المعقود عاد موعن الشاني بانه يحتاط الا بصاع الغررفه ولوقال فيعض مالاعتاط العيرها (قوله لنناوله كارمهم الخ) يكفي في الفرق أن الاج ام في الاول أشدوا م الفرق بالعموم أموالى أوشي منهالم يصح الدلى فقد يقال هومو حود في البعض ألضا أه سم (قهل تخلاف ماقبله) أي بعض أمواليا لـ (توله عن ك... هذاأوه فالتخلاف

شي الح) أوعن الحبيم الراعف وعن منت ، مح ويكني في صعد الوكالة بالامراعم الموكل مدر الدينوان - الله الوكيل والمدون أه مغي (قوله نمالي) أي من ديني أه نهامة (قوله و حل على افل نيو) أي شرط ان يكون منولاً أُخذَا من العلا اذا عقودلا تردعلى غير منول اه عش (قوله أوعما شنسنه الم)وكذا لوأسقط مه يلزمه القاء شيءلي الاقرب احتياطا مر (فرع) لوقال وكتلك أمور روجي هل يستغد والاقهاف

نظر و يتحد لاحد ثلافر ينعاسه ما اله سم (قوله الفاءشي) أي تموّل فيمايفا هر (قوله الفنية) الى تولە فالراد فى المغنى والى تولە وبحث فى النهماية الاقولم آتفا قالى ولو اشترى (قولة للقنية)سيد كرمحترز. فيل قول المنزويشترط (قوله ويشترط أيضالك) عمارة المفنى وانتباين اصناف فوع وجب بيان الصف كعا فوقفها فيوان وكاه في سراء وقيق وجب ميان النوعة كرالذكو وة أوالافوقة تقليلا اغر ولوقال المسترل عبدا كاتشاعلم يحد لكثرة الغرر اله مغنى (قوله آبل بالنسبة لمن يشترى الح) أى بل يختلف بهما

الغرطر بالأسبغالموكل ولوعبر به لكان أوضع اله سيدتمر وقوله من هذا الذفي) أى فولهما يشمغرط استقصاء الزاقولة ماذكرته) أي مقوله لامقالقا بعني لوكان الراديخ المب مما الغرض مطاقا لاسترط استقصاء مفات السلم اله سيدعر (قوله صعرة قالم) أي مل بين عبدا كاياني له في الفصل الآتي ونياس ماذكر الشارح مر أنه لواشترى له رَحِمة أَرله (رجها صهرا نفسم النكاح اله عش (قوله بخسلاف

البغوى حتى بعين مشكل لان الوكيل قصد معينة فلا يفيد تعيين الوكل فلينامل (قوله وطاهر كال مهم بطلانهذا وانكان للعالمين وهوماهرالم) أفقيه شعناالشهاب الرملي واعتمد شبع الاسلام فيشرح النهيع خلافذاك فقال لكن الاوفق عامران العمة في قوله وكاتان في مع كذاو كالمسلم محتذاك وهو

الناهر اه ولايحني شدة شه مانحن فيهما فاس على من وكتلك في مركز أو كل مسلم دون د مرءن أبي حامد ف كان الذائق الفرق بين محن في وهذا الذي قاس مل في شر ح المهم وفاله المهم و استأمل وقد يفرق بان كثرة الغررف الموكل وما أضرمهافي الوكل (قوله من النابع) أحرج المنبوع (قوله انسارله كلامهم إساريق العموم المدلح الحي يكفي في الفرق الأرم ام في الول أندو أمَّ الفرق بالعموم البعدل

فقديقال هوموجود فى البعض (قوله بطريق العسموم البدلي) قديسة شكل بانه مفرد مضاف لمعرفة وقداً طافعوا الهمن صبغ العموم ريحاب ٢ (تقوله وحل على أقل شي) ماضابطة (تقوله أوعما منت منه زم الحاء أقل على الماقرب مر احتياطاً (فرع) لوقال وكاتك في أمور و وجسى هل بستفيد

الغراض لائه ينافى موضوعة من طلسال يحولو وكاءف ثزو يجامرا أناشترط تعسنهاولا يكتفى بكونها تسكاف لانالغرض يختلف مع وجود وصف المكافة كثيرافاد فع ماللسبك عنائم انتما الفظ عام كرو جي من شنت مع (أو) فشراه (دار) لقنية أيضا (وجب بيآن الحف) وهى الحارة ومن لأوم بينام أبيان البلد غالباد كذا الم بصريه (والسكه) بكسر أوله (٢٠٩) وهي الوَّفاف المستمرة عليمو على متله الحسارة

ا لاختسالف الغرض ذلك القراض أى فاله لا يصعروانع تق السه لان صنه تستدى دخوله في ملكوهومة نص العتق كاف شر وقديفني تعمنالكتين المُهَسِ فِي القراصُ اللهِ عِنْ رَقُولِهُ ولُوونَهُ ﴾ إلى قوله المشتملة في المفنى الأقوله ولا يكذبي أني نع (قوله ولو وُ كله في الحارة (الاقدروالنمن) في تروج الم) ولوقال ولهما أوجي لرجل نقياس ذاك المعتمط لقاولا مروحه االاس كفووان قالت اروحني العسد والدارمشلارق منست وجهادلوس غيركه و اه عش وفوه فقياس ذلك العمقيطالقافيه وقفية فليراجع (قوله الم الاصع) لانغرنسهقد ان أنيله بلفظ الح) هل هذا الا حد الآ مختص عسالة الوكلة في التروج كي يقتض سياف كالرموم أوما يآتي في بتعلق بواحدمن النوعمن الوكلة فينحوالتمراءكمافديقة بمماياتي أنفاءن الهامة والعبي وميل القلم الدين كثر أخمدامن غير ظر لسته ونفاسته نع تسامحهم فى الاموال بالنسبة للذيضاع (قول صعر) وللعموم وحعل الامروا - عالى رأى الدكيا بخلاف وأعمال الموكل ومايليق الاول فاله مطاق ودلالة العام على الخاص طاهر ووأما الطاق فلادلالة فيمعلى فرداع وبعينه فلاتنافض خوامة

به و بعث السكى انه لوقال

تتزكذا بماشت ولويأكثر

من تمن المثل يقيد شن المثل

واعتمده الاذرع فالوكذا

مايكت فى كاب النوك ل

فالمالنن وكثيره لايقصد

به السعبالغين الغاحش

ولاالشراءبه اه وفيه أفار

فسيأتى عنالسبكى فسع

بمائث حوازه بالغمن

الفاحش وهذاماله فلأأت

فيه حريع ماماتي ثم الاق عما

عسر وهان فاله ثم عندع

ا رالنسدئسة لاهنا فيما غلور

الامهار مانة رفق في السراء

ا لکن جعلشار حماهناکا

ا هناك وفسه نظر ظاهسر

الوضوح الفرق ينهماني

هذا العرماقاله الاذرعي عما

مكتب طاهر ولوقال ذاك في

مال الحمور بطلالان

نفسه لانه محتاط له أكثر

ومغنى قول النن (ب نالحلة) فنع الحماء كسرها يختار اله عش (قولِ وقد بغنى تعيين الم)وة د نغني ذُكر الحسارة حيث لاتعدد في سككها أه سدعر (قولهمن غيرنظر آلخ) قال في النهذيب يكون اذا في أعلاما يكون مه اه مغني (قوله ولو بأكثرالم) قدية القياسمايات قيم عناعز وهانسن جواز السع بالفسن الفاحش عدم النقدهنا الالنقص هناك نفلبرالز بادة هنائم رأيت نفار الشار حالاتي اهسم أقوله وفعه نظر) أى في اليحنه السبكر (قوله وهذا) عي شنر كذاع الشند الخ (قوله القي عماء: وهان) لاعنو ماني ا هذا الاستثناء الأأن مراديقوله غمحت عجماشت اشتمل كمموحكي غيرومن الصدولا تستهناك

(قَوْلِهُ فَانَهُ)أَى السَّانَ (ثُمُ) أَى فَي مِعْمَاء زوهان (قَوْلِهُ لاَمَا)أَى النَّبِيُّةُ أَى الشرامس (قَوْلِهُ بِنَهُ مِي أى بنالبيع والشراء (في هذا) أي في آلكون نسية فولد ولوقال ذلك) أي استركذا عياشت ولو ما كغر ال (قوله)أعلاله عود (قوله أماذا فعد النعارة) الى قوله وخرج في العي والى قوله عسل مام في النَّهَا يَهُ قُولُ المِّن (أُوفُوضُتُ) وفي النَّهَا يه والمغني أُوفُوضُهُ اللَّهِ بِالصَّمِيرِ (قَوْلِهُ فَبِهُ) واجع المعطر فيزمعنا إل (قوله دمنله) أى الفظ (قوله مفهمة) أى لكل أحدث كون صريحة أولان كون كنالة (قوله كسائر ال العقود) أي كابسسرط الايع بف الرابعودلان الشخص عنو عمن التصرف في العرو الارضاميني ونهامة (أهله الكاف الحطاب) وأحفظ لفظ كاف أشال ماذكر من المدل لكان واضعا اه وشدى (قوله ا

صددان أى التعمم (قوله كوكت كل من أرادفي اعتان الم) قال ان النقيب ومثله مالوقال وكات من أراد فى وقف دارى هذه مثلا اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف علمه وشروط الوقف التي رادها كالوفالت المرأة وكات كل عافد في تزويجي حيث اشتراء الصنه أند بن الزوج و يحتمل الاخد د ظاهره و يصع مطلقا ومنتر تعيينما يسمع الونف من الوكيل وكان الموكل أواد تحصيل وفف صبع على أى حالة كان المع عَش (قوله أو إ ترويم أمق هده) ينبغ أن يقد أخدا من كلام الافرع الاتناء عادا عيد الروج والافهى منك فلنامل سدعمر وعش (قولهو وخذمن هذا محذالج) قال سم على منه عواعتمد مر عدم العبد لا اللانهانية نظر و يتعملاحث لافر يتقاحسا لها مر (قوله كروجني منشت) عبارة الروض و يسم

مشكل ولوقيدا لتقبيد بامكان الشراء بفن المثل فاقل كان واضعاثم وأيت تفار الشارح الاتني وقوله ولو با كنرس غن المسل يقد الى قديمة الفراس ما بالى في بعماء زوها من حواز السيد بالفسن الفاحش من عبره أما ذا فصل المعارة من التوريخ النائلية من المادس المورد الم فلا تشسترط بيان جبع عدم النقيد هذا ذالنقص هناك نظير الزيادة هناء رأيت نظر الشار حالاتي (قولة نم عث السبكر

تروج لى من شنانة ، (قوله ولو باكثر من عن الشرل) التقييد مع التصريم بالمبالغة الذكورة

رانت من العروض أوماداً بساله لحدة ب (ويشعر طين الوكل) أونات (لفنا) صريح أو كامة ومناله كابة أوالبادة أخرس مفهمة (يقضى رصاه كوكالل في كذا أوفوت السل) أوأنه لذا و فنالمقاى فيه (أوأت وكيلي فيه) كسار العقود وخرج كاف الحطاب وسله اوكات ف الامالة والدوكات كل من أراديب دارى مسلاملا مع ولا ينفذ تسرف أحد فهام ذاالاذن لفساد ، مرعت السبح معد فذال في الإ يتعلق بعينالو كيل فيه غرض كوكك كلمن أرادف اعتاق عبدى هذاأون ويرامتي هذه فالدو وخذ وهذا احتفول

م كذا يخطه اض الاصل اهمن هامش

فتا اولوانثرى من يعتقءلي الموكل صعرعتق عليه يخلاف

حربابذالثهنا

تمعالفيروفلا يصعراذن المرأة على الوجه الذكور انتهى إه عش (قوله لاولى لها) أي خاص اه سد هم (قَوْلُهُ لَكُمْ عَالَدُ) أَى قَاصَ أُوعِدَلُ عَندَ عَدَمَدَ مَنْ فَوَلَهُ قَالَ الأَذْرِي أَلَمُ أ من لاولى لها أذنت لكل عبارته قى القوت وماذكر ويعني السبح في تزو يجالاه أن صدينيني أن يكون فم اذاعين الزوج ولم يفوض عاتد فيالبلدأن وزرجني الاصفة العقدم فالوسئل ان الصلاح عن أذنت أن مروحها العادد في البادس ووجمع براكة العل اكل فالبالانوبني وهذاان سع أحددعا فدماله الدثور وععها فاحاب ان اقترن ماذخها فرينة تقتضي التعسن فلامثل ان سبق اذخها قريباذكر عسله انء تالزوجولم عاقدمعيز أوكأت تعتندأن لسر بالبلدغير واحدفأن اذئم احسند يخنص ولايعروان لم يوجد شي من هسذا تغوض الاصيغة العقدفة ط القسل فذكره لعاقد محمول على مني العاقد على الاطلاق وحمائذ لكاعاة مالبلد ترويح همذا منتضي الفقه والتحود الشأمني المالسلاح في هذا انتهى وبه بعلم الحالث وحمر كالشهاب ن جاه رشدى (قوله ان عان) صوابه عين كاعر شافد مناه ويحرىذلك النعسميمني اه رشيدي (قوله اذلا يتعلق عين الوكيل غرض) تحل ما مل اللهم الآن يحمل على ما اذا أراد واحداً من وكانه النوكسل فىالدعوى اذلا القاضيم لاوكانوامعر وفين بالأمانة بذل الجد لن يتوكلون فيه فلا مدحدتنذ اله مسدعمر (قوله وعليه) بتعلق بعنزالو كملءرض أى على التعميم (قوله كنا ة الشهود) من إصافة الصدرالي فانه ومفعوله قوله و وكار في ثبو بهوطك الحبيم ا وءا وعمل القضاة لكن كمامة مهأى كامة شهوف سالقاص في مسوداتهم فيكتبون سورة الدعوى والنوكيل فيهاثم بشدهدون باعتسد الشم ود ووكلافي ثبوته النَّامَى (قوله و وكان)أى المرعمان الهرعش رقوله في ثبونه)أى الحوَّ (قوله العوَّ)جمر الكن الخ (قوله وطلب الحكيمه لغو لائه لانه ليس فُمه أي ووكا في ثبونه الخ (قه له ولوقالوا) أي في كُلْمُهم أرعند القاضي اله عش (قوله فلانا لېس فىسەتوكىللىهم لا وكل مسلم) أي لوقالوا ذلك مدل وكالـ «الفاضي (قوله ماز) المتمدُّ مع بدين النهابة (قَولِه على مامر) أي معيزفتعينأن يكتبواووكاا في شرح وشرط الوكل (قوله فهوقام) لي تول المنزولا بصد في انهاية الاقوله ان كان الايحاب صيعة العقد فى بويه وكالمُ القاصيأو لاالامر (قوله بلوأ باغ) الأولى اسقاط الواو (قوله بل أن لآمرد الني عبارة الغسني واحمر وبقوله انفاعن يعوذلك ولوقالوا فلاماوكل [القبول معنى فافه ان كان عيني الرما فلانشترط أيضاع بالصيح لاته لوأكر هده في بسعمله أوطلاف ورجته مسلم حازعلي مامر عمافيه 🍴 أونحوذ لل صحر كماله الرافع في الطلاق أو عيني عدم الردوسة برط حزم اولوقال لا أقبل أولا أفعل صلت فان لدم عددال حددته ومرأن الفهوم اذا كان فيه تفصل لا مرد اه (قوله ولاسترط هذافور ولا محاس) (ولوقال ع أواء ق حصل هذامفهوم من المن بالاولى (قولهلان التوكيل المي) تعليل المتن والشرح (قوله ومن م لوتصرف الح) كذا الاذن) فهسوقائمهم الايجاب بلوأباغمته (ولا إ | في الروض وغير، عمارة الروض وان العدان و مداوكاه وصدق تصرف لاان كذب وان قامت بينة اله وعبارة | الروضة قال في الحاوى لوشسو د لريدشاه دان عند الحاكم أن عمر اوكيا فان وقع في نفس ويدهد وقه ماجازله بشترط إفى وكالة بغيرجعل العمل الوكلة ولوردا لحاكمشه دتهما وانام صدنهماله يزله العمل م اولاً يعني قول الحاكم شهادتهما (القبول لفظ) لمأن لاترة | وَانَا كَرْهُمُوالْمُوكُلُولانشَّمْمُا ۗ] من تصديقه انتهت اه سمَّ (قولُدُصم) وفاقاللمغني والنهاية (قولُه كاراحة الطعام) في الروض ولوردها أى ردالو كيل الوكلة ارست مخلاف الباحلة اذارد الاباحة فان ردها أى الوكلة ودم حددت اه وذكرف هنافسور ولامحلس لان شرحه تراعافى مسالة ودالاباحة اه سم (قوله والقبول من الاسر) أى بالفعل اه سدع رعبارة عش النوكيل رفع عركاباحة الطعام ومنءثم لوتصرف الح) كذاشر مر (قوله ولوقالوافلاناوكلمسلمار) اعتد، مر (قوله ولايشترط هنانور) قال في غبرعالم بالوكاله صحكن باع شرح الروض تعرفو وكاه في الرا مفسة وعرضها الحاكم عليه عند شوخ اعتدرا عتسيرا لقبول بالامتثال فو رادكر والروياني وغيره وهذا للاستشان في المقعة لأن الاولمنهم أمني على اله على لا وكما كالماره مال أره طايا حماله فيكان في الطلاق والثاني المنااعتمر فيه الفو ولالزام الحاكم أسفاء الغر عملا للوكاة آه فلسامل فانه وَدَلا يُعلق عما مستا وسأتى فىالودىعة لله فده غريم (قول ومن ثم لو تعمر ف غير عالم الوكالة معم) كذافي الروض وغير وعب أرد الروض قب سل الباب بكني اللفظ منأحددهما والقبول من الا خروف اسه 📗 الثالث في الاختلاف وان بلغه ان لا يدا و كاموسد في تسرف لاان كليدوان قاست بينة اه وعيارة الروسة مُ ماتصه قال الحاوى لوشهدل يدشاهدان عندالحاكم انعراوكا فانوقع في فسرر يدصدقهما بازله العمل

بالوكلة ولو ردالحا كمشهادة مالم عنعه ذلك من العمل مالان قبولهاعة وردخير وعند الحاكم شهادة

والله يصدفهما لم يجزله العمل ماولا فني قبول الحاكم في المان تصديقه اله (قوله وسيفى

الوديعة انه يكني اللفظ من أحدهما والقبول من الأسخوالي) قال في الروض في الحكم الخامس ولوردها أي

لاجانوكبل وقوكل وقدت ترم المتبول لفظا كالذاكان لم عبر معارة أوموجونا و (٢١١) مفصو بقنوه جالا خووافن في فبضها وكل منعى بده في قبضها الابد أى قبول ما حوط معه من أحد الوديعة أودفعها أه وعبارة الرشيدي توله من الاستواى ولوالموكل هذا أه من قبوله افظالتزول ده (قولهلانه) اى الوديعة (قوله وقدينسة رط) الى المنزق المفسى (قوله وأذن له) اى أذن الواهب الاستر عنهامه (وقبل بشترط) مطلقا (عَوْلَهُ وَ كُلُ) إِي لا عَراه عَش عَلْ عَلْهِ نوكل من المر) ماهره اله لا يلزم هنا التعاد القادض والمقسط لانه غالما لانه عالى وقعل قولة للزول ه مر (قول الاسترقبولة) ال قبول من هي مده (قوله مطالقا) أي سوا مصيع العقود وغيرها أه شترط (فيصيغ العقود عش (قوله قياساء اجا) اي على العدود (قوله لفظا أي وفورا أه عش (قوله ان كان الآيجاب بصفة العقد كوكاتك فياساء لما (درن لاالامر)أ-قطه انهاية وكتب عليه عش مآنص خاهره مر أنه لافرق بن كون النوكيل بصيغة الامروعيره مسغ الامركسع وأعنق) وهوظاهروفي يج أمالني يحمل الم آه لكن الشعرال لطان اعتمد ماقلة الشارح (قوله دكان عمل الوكرل لانه اما ــ : أما التي عمل مضوطا) اى وانالم كن مضبوط فعالة اله كردى عبارة السدعم فادلم كن مضوطات فالطاهر أنه فلامد فسهامن القبول لفظاات المادة فاسدة منغى أن يستعق أحرة المثل لانه عل طامعا أى حث لم تكن عالما الفسادا ه (قول من صفة أو كان الاعاب بصفة العقد وقت) كاة وله اذا قدم وبدأ وما وأس الشهر فقدوكاتك تكذا أوفات وكلي فيه اه (قوله والآمادة) عطف لاالامر وكان علالوكيل على الوصية أى وخلالامارة لقوله صلى الله علمه وسلم في غز وة مؤتة ان قتل رَح فعفر فان قتل جعفر فعبد الله مضبوطا لانم المارة (ولا ان رواحه اه كردى عبارة عش قوله خلاالوسة اى بان يقول اذا ما وأس الشهر فقد أوسيته بكذا أو يصم تعلقهابشرط) من ان كل الشهر ففلان وصي سم وقوله والامارة في قتارى البلقيني في باب الوقف سشلة هل يصعرتها في الولاية مفة أروف (فالأمم) الجواب لا يصم تعلق الولاية في مذهب الشافع الاف محل الضرووة كالامارة والايصاء اه ومنه تستغيد أن كسائر العقو دخلاالوصية وابجعل في موآضع الاحباس من جعل النظرله ولاولاد دبعد الايصم في حق الاولاد مراه سم على منهم اه ولاك الانها تقبل الجهالة والامارة منع الاستفادة عمل كازم البلقسي أخذاس الحديث المارآ نفاوتما مرق شرح فأوركا مدرم عدسما كمالخ العاجمة فاو تصرف عد عتى مااذالريكن النعابي بالمعالوجود (قوله فاوتصرف المن) عبارة النهاية والمغيى والأسي وعلى الأزل ينفذ وخودالشرط كان وكاسه تصرفه فذاك منسد وجود الشرط لوحود الاذن وينفذ أيضا تصرف صادف الاذن حيث فسدت الوكاة مالم بطلاقيز وحسة سنكعها يكن الاذن فاسد اكملوقال وكاسمن أراد يسعداري فلا ينغذ التصرف كماقة الزركشي اه (قوله أو يترويج وبريع أرعنى عدسماكه بندالم) ودم ترجيم النهارة وفا فالوالد، عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وغندلي) أى النصر ف عدو جود أوبتزويج بننه اذاطلقت الشرط الماقيه (قَوْلِه في الاولى) عسمنه الطلاق اله كردي قوله وقال الحلال البلقيني) أي في السود والفضت عدنها فطاق عد المذكورة بقوله كأن وكله الخ اله سدعر (قوله كالوكالة العلقة) أي ملقا صريحا الدكرون ان كم أو ماع أواء ق بعد (قوله ولهند كر و.) أي صحمة النصرف والنذ كبر اعتبار الاحتمال (قوله فأنه) أي الـوكل العلق انسلك أوزوج بعدااعدة (قوله عندها) أي علا الوكلة (قوله رعل هذا) أي احتمال البطلان (قوله من الفاسدة المن) أي نف ذع ليعموم الاذن الوكالة الفاسدة (قوله وهو) أى الفرق الذكور وقال الكردي الضمير مرحم الى قوله وآن بعل وتمنه بيء عاذ كرهوماذ كره اه (قوله بانهـما) آىالباطل والفاحد (قوله وقضةرده) أىالحلالوكذاصير اعتماده (قوله الاسنوى في الاولى وقياسها النانى أي احتمال البطلان و (قوله عاد كر) أي قوله وهو خداف تصر بحالم و (قوله الاول) مابعدها كإ يقنضه كازم أى حتمال العمة (قوله ولبست العلقة الز) ردلقول الجلال علاف المعلقة الروقد بحاب التعليق المواهم وغميرها وفال فى الصورة الانعرة صيى لاصريح فان لنا درآن اذا طلقت الم منعم القبالغرو يج لا التوك الملال اللغسي محتمل أن اذالصورة الاند مرة فيها تعاق الم) أى يخلاف الاولين فأنه حالا تعلق فسهما اله كردى (قعله يصع النصرف كالوكأة وداله كرا الوكالة ارتدت علاف الماح اذاردالاباحة اه وقال هذافان رده او محددت انتهى وذكر الملف فسدالنعلق ف شرحه غرزاعافيمسئلة ردالاباحة (قوله نوكل من هيسله الح) ظاهره الهلايلزم هنا تعادالقابض ويصع التمرفالعموم والة صُولُوا فقدتوله لتر ول الح (قولِه فاوتُصرف مدوجود الشرط الى قوله نفد عملا بعموم الاذن) عبارة ا الاذن ولم ذكر ووأى نصا از وض ولوعامها شرط فسلت ومذ مرف مادف الاذن قال في شرحه وكذا حث فسد الو كاله الأأن إ وأنسطل لعدم النالحل بكون الاذن فاسدا كقوله وكان من أرادستم دارى فلا ينفذ النصرف فاله الزركشي اه (قوله أوبتر ويج الخالفنا يغالاف المعلقة

رنس اذا المانت الخ) كذافى شرح الروض أيضافاه فى الكالم على فسادالو كالة بالنعليق وانه يتصرف إ

رعلى هــذا يلزم الغرب بن الفاحدة والباطلة وهوخلاف أصر بحهم بانهمالا يفترقان الافي الحمج والعاربة والحكابة اهـ ونضيكوده النائي عاذكرا عذماده الآول واست العاة مستلومناك الحل عندها أذالهو وذالاخير فهاتعلق لاملان المعلل باللوكالة تعرالا وجاله

فانهمالك للمصل عندها

يقولء زلتكء لللأومتي أومهما عدت وكل فانت عرا فيقول عزلتك عزلتك اله (قوله أنه يقول الحرف الاولى حدف الضمر (قوله عزلتك عزلتك فاله ا معدرول لانه نبسههاما أ ينعزل بألاولى وتعودو ينعرل بالساء يتولانعود اله كردى (تموله أوسى أوسهماعدت الخ) ىوالطريق بقتضي التكرار ومرثم لو المثانب أن يقول مني أومهم عارت الخ (قه لدلانه المراخ) تعلى المسدم فوذ التصرف بالطرية ن أتى كماء السك عات الذكورتين (عله هنا) أي في الصيغ الذكورة (عله ومن م) أي من أحل أن عدم العد وعدم وكدلي عادمها اخالا فتضائها النفوذ لاحسار عدم مقتصى التكرار (تقله ما مطلقا) أي عن القدد عد عدارة الفني تدكم والعود التكرار فطريقه أدبوكل بتكر رالعزل اه (أنه لا فتضائها : أي لفظ م كلما (قوله فطر يقه ا لــــــ) أي طر بق عدم نفوذ من بعدرله أو بقول وكل تصرفه اذاحصل العزل مبارة الغني وينفذ تصرفه على الاول أعروطر يقه في الاستفد تصرفه ان يوكل وكاتسك فانت معسر ول غد مره في عزله لان المعلق على معرل أف الاان كان قد قال عزلنا أوعزل أحد عن فلا مكني النوكل العزل فان قال وكلماانعمزلت بِل ِتَعَسِينَ ان يَقُولُ كَمِياءَ نَـ وَكَيلِي فَأَنتُ مَعْزُولُ فَيَمْنَعُ تَصْرُفُهُ اللَّهِ ، قُولُهُ أُويقُولُ اللَّهِ إِنَّى وَالطَّرْ بَقَّ الثانية إن يقول بعد قوله كماعز لتدالم وكماوك تدالم (قوله فان قال 1) أى دل قوله كماء رك الفطر يقدوكماء دن وكيل لتقاوم النعافين واعتضد (قوله وكما انعزلت) أي فأت وكيلي (قوله فعار يقه المر) أي وطر التعدم فرد تصرفه بعد العرل العر ل بالاصل وهو الحر في (قوله وكلماء حدث) أى فانت معزول (قوله لفارم التعلُّيفين) أى لتعارض تعلق العرل وتعلق حق الغبرفقدم ولبس هذا الوكلة (قوله وليس هــذا) أي تعالى العزل عبارة المفسى فان قبل هذا أي قوله كلياء دت وكل فأت ال من التعلق قبل المان خلافا معز ول تعليسق للعزلء سلى الوكلة فيوتعا ق فبسل الملك لاحلاعك العزل عن الوكلة الذيل تصريفه المسبكى لانهماك أصل فهوكةوله انماكت فسلانة فهروحوة أوكعتها فهمي طالقوهو باطسل أحسان العزل العاق انحال النعامة ـ من(و بحر مان في يؤثر فيما يثبت فيه التصرف بلفظ الو كالة العاقة السابق على لفظ العزل لافهما يشت فسه التصرف لفظ تعامق العزل) نتحو مألوع الوكالة التأخر عنه اذلا يصح إبطال العد قود قبل قد دهافان قسل اذا كان تصرفه لافذا مع فسادالو كالة الشمس والاصحعدم محته فافائدة صحتها أحيب بأن الفائدة في ذلك المستقر الراجعسل المسمى ان كان يخلاف الفاسدة فاله يسقط فلالنعزل بطاوعها وحنثذ وبجباً حرَّ المثل اهـ فول المنز (وبحر مان)أى الوحهان في صحة تعلق الوكلة اه مغني (قوله نسفذ فسفذ التصرف على مااقضاه التصرف) خالفه المهامة والغني والاسهني فقالوا وعلى الاصعرده وفسادالعزل عنعمن التصرف عندو حدد الشرط لوجود المنع كأن التصرف ينفذ في الوكلة لفاسد التعلق : ندو حود الشرط لوحود الذن أه 📗 كلامهم لكن أطال جمع إفى استشكاله مانه كنف سفد (قه له في است كاله) السادر أن مرجع الضم مر نفوذ النصرف وعلم منقوله بأنه الخ على ظهره وووله معمنع المالك مناوتخاص وتخلص الخاليس كذلك لهوفي الحقيقة أخذ بقضية الاشدكال نظير ماياني آنفاو محتمل أن مرجعة عدم الانعزال فقوله باله كدن الخ يعي بان عدم الانعزال مستازم لنعوذا اصرف فك ف ينفذا لخ ود اند فقوله عنه بعضهم بالهلا يلزممن وتخلص المتابي ظاهر من منع ما دعاه المستشكل (قوله عنه) أى الاشكال (قوله ولارفع الوكاة) هذا غني عدم العزل:فوذالتصرف عن البدان وغيرمة وهمأ ملا قوله بقض عذلك)أى الاشكال اه كردى (قوله وقد عدال)أى عن ولارفع لوكاة بلقد تسقيولا الاشكال (قهله مامالانسلم الم) لذان يحدد الجواب مان قساس ماتق لمع في الوكلة العلقة من حواز بالفسد كالونعرها وشرط لاعرف شرطا وأخسد التصرف أغموم ألاذن مع نسادا لصغة الدالة على مالنعليق أن لااء تبار باصل بقاء الوكلة هذا كالم يعتمر وا هذك أصل منع التصرف في ملك الغير تامل اله سير (قوله مفيد) أي العدم نفوذ التصرف اله كردي والارلى مضهم قضة ذلك فزم لمنع التصرف (قبوله الصغة) أي تعلق العزل و (عله ومحن قد قررنا) اشارة الي قوله والاه معدم صفة معدم نفوذالتصرف وقد و قوالم بطلان هذه المعلقة) أي تعالق العزل والتأنيث باعسار الصغة كاعبر عنه مها الفااه كردي والذأن المحال المالانسساران المنع مفد الالوصف الصيغة الخ) اعمد مر (قولدف فذالنصرف على مااد ضاء كالمهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو الدلة علمه ونحن فدفر ونا امتناع التصرف بعموم المنع الحامس لمن العزل ولهدا فالفشرح ألروض وعلى الربيج وهوف دالعزل بطلان هذه العلقة فعملنا العلق عندم من التصرف مندوجود الشرطو جود المع كان التصرف العلق ينفذف الوكاة الفاسدة إ باسل ِقاءالوكاة ادْلُمُوحِد بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن انتهى (قوله وفسد يجاب بالماذ نسلم ان المنح مفيد الخ) الذان إله وانعصم وحبناذاتهم غنع هذا الجواب بان قساس ما تقدم في الوكلة المعلقة من حواز التصرف بعموم الأذن مع فساد الصفة الدالة تغوذ التصرفء لابالاصل عَلَّمُ بِالنَّعَلِيقُ وَلاَاعْسَارُ بِاصلِيقَ الوكلة كَلْمُ يَعْبُرُواهِ عَالَى أَصلَ مَعَ النَّصرف في ملك الغير نامل (عوله

أوتز ويرمنغ لانهدا اللفظ بعد لعوالا فيدشأ أصلافايس ذائسن حث الفرق بين الفياسد والباطل فتأمله ومانى في الجزيه وغيرها ومرق الزهن القُرْق بن الفاحد والباطل أيضا ﴿ ١٦٪) - فصر خوالمذك وراضا في رفائنة عدم العمتهم عاني الناصقوط المسمى أن كانوو جوب أحرة المثل وحرمة النصرف مايدل الى التعلق) أى ولوضمنا اله كردى (قوله فلبس ذلك) أى البطلان في الصورة المذكورة اذا كافاله حعمنف وسون يَّتَاوِنهُ إِلَيَّ الْمُعَالِقَةِ وَقِيلِهِ مِن الفَرْصَالِحُ) أَصَابِ هَيْنَانِ ذَالْنَاهُ وَ (قَولِهُ وَإِلْفَ الْبَرْيَةُ الْ واعتمده آبنالرفعة ليكن الل) ردافول الحلال وهوخلاف تصريحهم الح (قوله بن الفاحد الخ) أى من الجر به وغيره والرهن امتمعده آخرون لقاء قُولِهِ أَنْضًا) أَي كَالْحَجُ وَمُلْمُعُهُ (عَوَلَهُ عَالِمُ الْعَمَةُ) أَيْعُدُم صِمَالُو كَلَهُ مع صَمَالَتُمْرُفُ (قُولُهُ مِمَا) الاذن ومن ثم اعتسمد أي موالتعليق بالصنة والوقت واضافتهما الى الماز لهد واطلاق الشرط مرماً ومرحد منهم الته تصورنا البلقسني الحل ونقادعن التوكما بطسلاقهن سنكعها وسعمن الكمالسابقنان فرشرط لموكل فيسه آه سيدعرعيارة مقفى كالمهسم ويصح الكرى فه له وفائدة عدم العصب الله أى دم محة النصرف الوكاة العلقة بل بالاذن اه وقنيته افراد توقيها كالى شهر كذاف زل المعمر في نسعت من الشرح أفولعالم عن السيد عرف تفسير صبرالة أية تبكف والظاهر أن مرجعه عمثه وعجب نقل شارح الفاسدوالباطز على مامرعن الجلال البلقيني وقول الشيار حق المتن بعني في مسئلة المتنمن تعليق الوكالة هداءن عثلان الرفعة (قهله - زوط المسمى) أى الجعسل المسمى اله مغنى (قوله انكان) أى المسمى بان عينت أحوذالو كيل معكونه مجزومابه فيأسل ا في الوكلة العاقة التي محصل (قه له وحرمة النصرف) عماف على سنة وط السمى (قبوله لكن استعده الروصة (فان عجرها دشرط الآتو ونالز) وفاقالهمامة والمفي عبارتهما والاقدام على التصرف بالوكاة لفاسد تباشر كأفاله الزالسلاح النصرف شرط حاز) اتفاقا اذليس من تعاطى العقود الغاء عدة لانه اعما أقدم على عقد صحيح خلافالان الرفعة اله (عمله الحل أي فوكاتل لأت يدعهدا حسل التصرف (قوله ويصم تونية النه) وفاة اللهامة والمعنى (قوله فنعزل) في أصله عضه لنعزل ولكن لاتبعه الانعدشهر ا المانه اه ـــدعر (قَوْلَه اتفاقا) الدنوله وبذلك في النهامة (قَوْلُه وبذلك يعلم الح) في العنزيجات و مفاهراته يكفي وكالمالولا لا مكان الفرق بعدم بالحالموكل ف الآن يخلز فو فيما تقدم ثمراً تُنْ مَرْ أَي في المَهَ القَسل ذلك عنه ي تبعه الابعد شهروأ بالآن ا الشار م عجمعه القال بعضيم عقال والاقرب الى كازمهم عدم العجة اذكل من الموكل والوكل لاعلان ال محردتصو ووبذاك بعلمان عن نفسه حال التوكيل انتهى أه سم ولا يحني أن ذلك الفرق بعد حدا كانب علَّيه الشارح (قُولُه عمر) من قال لا حرقبل رمضان مرعن النهامة خلافه آففا , قوله وانعاقدها) أى الفطرة بعني اخراجها (قوله علاف اذاجا ومضان وكانك فياخراج فطسرنى الل) أى فسلا يصح وفاة اللهابة (عَوْلِه وظاهر صحة اخراجه الم) اعتمده مر اه سم أى قي الهامة وأخرجها فحرمضان صح رقبله معة اخراجه فيه) أى عنداخراج ألو كيسل الفطرة ون الموكل في رمضان وكان الاولى تأنيث صبير لأنه تعز الوكلة واعاة دها ا انراح كذالهاية (قوله حي على الناف) أى نوله اذاجا ومضان الخ (قوله ومهما) أى أواذا (قوله عا فيده به الشارعفهو (الانه عره من الحقول المرّر عربان في النهامة (قوله لانه علقها) الدَّفوله لتقاوم الحق المفي الانوله أومني كقول مرمز قريم بنى إذا || الىلانة | رقمله وقضيت | أى النطل (قوله الطريقة عبارة المغنى فطريقه في أن ينفذ تصرف أن يكرر أحلت وقول وليرزج ينتي بعموم الاذن فالمانصه وشمل كازمهم النكاح فينفذ بعدوجود الشرط في عواذا انقضت عدة باني فقد اذاطافت والقصت عدتها وكالنائز ويجهاعلاف وكالمارز ويحهام انتضاء تها أهلكن أطال بالعد دفي تودف ألحكام في ولكف درفست دين ومسللتها وهر وحد الخلاني الميان عدم النغوذاذ افسد التوكيل في السكاح وفي تغاط من سوى من السكاح وغيره في المغوذ في ذلك وفد اذا منوم مان فاحر عفارتي المقدم هذا في الحاشية وان الشارع أشار البه (قوله وحرمة المصرف كافاله جدم مقدمون الم)عداد شرح لانه تعلق محض وجل هذا المامر والافزام على التصرف بالوكلة الفند ونبائر كخواله ابن الصلاح اذابس من تعاص العقود الفاسد الأنه أنماأندم على عقد صح بحلافالا بنالرفعة اله (قوله ونقله عن مقتضى كلاَّمهم) وحرَّم به في الروض وقال النفصل محمل اطلاقهن و يصح توفيت الوكلة "كوكانك شهرا اه (تقوله رَبذاك يعلمان من قال الح في العدام محث لامكان الغرف أطاق الجوازومن أطلق لعدم آنى الوكل فيدالات بخلاف وساتقدم ثمرة يتمرنقل ذلك عنمه عرابقال بعضهم غرقار والافربالي النعود طاهر صعبة اخواجه كازمهم عدم المحمة أذ كل من الموكل والوكيل لا تلك ذلك عن نف مال التوكيل اه (قوله وط اهر صعة اخواجه عنه فسه - في على النابي لعموم الاذن كي على مما تقرر (ولوقال ويمتاز) في كذا (ومنى) أومهم (عزلتان فانت وكيلي صحت) الوكاة (في الحال فى الأصم) لأنه تجرها واللغ ماكن هناشر وط لاماجة ألبابد كرهافي أنتني واحدمها حفّ فطعا (وف عُود ويسلا بعددا امزل الوجهان

فى تعدِّمها) لانه علقه الأسابالعزل والاصم عدم العود لفساء النعلب وقد باله معرد الاذا العام وينفذ اصر وموعد كذلك فعاريق أن

لاد في هذه العبور أن مذكر ما دل على النعلق كفوله الني ما تسكعها أوالذي سأمل كمعنسلاف انتصاره على وكانك في طلاف هذه أو رسع هذا

(٤٠ - (شرواني وان قاسم) - حاسس)

الذكورنتأمله ﴿(فرع* وكاءنى فبض دينه فنعوض عنه غيرجنس حقه وتوكيه لغيره (الوكيل البيع) عال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينصله على عبر أصال كون التوكيل المفهوم من الوكيل طلقا

بشرطك فانكان الوكل قالله وكالا مغوضة أومطلقة صح كافله بعضه وكالفه نحو زبالقبض عن مراء ذمة المدين واعدا فدر باذاك لتلايلزم الفاة مغوضة أومطلقة والعقود تصانحن (٣١٤) ذالتعا أمكن ولو وكل اثنين في عنو عند فقال أحدهما هذا وقال الا تحرج عنق سناء على الاصوان الكلام لايشترط تقول ان العني اختلال هذه المع فقالد الفاعل التعلق (قوله شرطه) احستر الرعن عود من السام ملا يعو مدرورمين ناطق واحد الاعتباض عسه زقب له زكله)أى الموكل عبور أى أرادع في سيل الجاز (قوله ذلك) أى نوله وكنه الخ وقول بعضهم يشترطمردود وتقولة الايازمان تتبعن لارم الأكرلامكان اصاله بالنسبة لنسبرا لتغويف أهريهم رزوج اببان مان هذالم محفظ عن محوى التوكيل الذكوركان يُفيد ذلك العني بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فق ل و (قوله حر) - قول وقال بلءين بعض لاصولين ر (قوله عنق) حواب ولوالخ (عله السطاء ن) أي من الوكم لمن المنفق على أن يتكم كل بعض الكلام ومان كلامن المصطلحة (قوله بل السكل على نطق الأستراكي) أي ترك النطق بالسكامة الاخرى اكتفاء بنطق من حدم والقوله وبه لم شكام بلغو مل السكاعلي عَلَمُ) أَى يَقُولُهُ وَ بَانَ كَازَاخُ (تَقُلُّهُ مُشْرِ وَحُلُّه) لاولى له (تَقَالُهُ هَذَا مَأْتُ رَاخَ لعل الاشارة الى قُولُهُ وَلُو نطق الا خرمالاخرىومه وكلُّ الحاهد و يحتمل أن الأشارة الحقوله و مان كال الحيقنا (قوله أن كالم كلُّ) أي منطوق كي أي مثله يعلمان مانطق به كلله دخل (قَولِه فهما الخ) أى منطوقاهما (يَولُه فلا يتفرع ذلك) أى العَنق أوالحلاف فيد وعلى الاول فقوله على في الْعَنْقُ لَانَهُ شُرِطُ لَا ﴿ حَرَّ اَسْتُراطِ اتَّحَادَ النَّاطِقِ اللَّهُ تَعِيرُ وَتُوسِيِّعُ الدَّاثُرَةُ وَالْآفِقُ الْقَالِمَ الْأَقْتِقَالِ ومشروطه فللساق الاتحاد (قوله وحينة) أي- بالنقرال أن كازم كل الخزاقوله فالعنق الهاوة م بالنانى الخ) يتأمل اه منهما حتير يترتبعليه سم أقول يذاهر و حدما المصر من قول الشار حوالا "في الآأن يقر ف الزرق أه وهو القاع النسب الخراقد العتق هدذاماأشارالك يقىال كونالاسنادم ذا العمر إنجه هوفي الحبركي معلمين بحسله لافيالانشياء كمافي مسئلتما الهرسمر (عمله الا__.ويوغيره والدأن وذلك الايقياء لايتصو رتحريه)قديقال لاءاحة الي ذلك لانه عكن ليكا من الناطقين أن يقيدر عامانعاق تقول أن غار الى أن كلام به عما ملق به لا آخر و بدرك وقوع ذلك الربط ولا محذو رفي ذلك أهابيم (عُولُه: ﴿ سِدْ العَلَّمَا ۖ) أي . كلُّ مقدر ومنوى في صحة كا:مالا خرفه ـ مافيحكم الظهروأن بوكل النبزقي طلاقيز وحتسوفي ولأحدهما أنث والآخرها قروقد يلتزم هنا لوقوع اهسم حلس فلاسفر عدال على (قوله فيذلك) أي ترجيم الاول (قوله ولا كذلك) أي ليس مثل ففط أنت (غوله موالح) الاصوب هدا اشه فراط انحاد الذاطق ولا (قَهُ لِهُ لَفُظُ سَفَّهُ) وهو كارْم الأول عدمه وحسندة العتق انما *(فصل في بعض أحكام الوكلة * (قُولِه في بعض) الى فوله فان قلت في النهابة الا قوله و يصح الى المستن ونع بالثانىلان بروانلم (قەلەردى) ئى،عض أحكام الوكلة (﴿ إِنَّا مَاللَّو كَيْلُوعَلَّمُ أَيَّالاَحْكَامُ النِّي بِحُو زَلْلُوكِ سِلَّ وَبِجِبِعَلْمِهُ وخفار لذلك فسكل تكيم باغو نعلها (قه له عند الاطلاق) واحدم لكل من المعطوف والمعطوف علمه (تم له وتعين الاحر) وقوله وشراقه لائه-دارالكازمه-لي وقوله وتوكيله كلها بالجرعطفا على الاطلان وبيجو ورفعه عطفاعلي مايحذف الضاف أي وحكم تعيينه الح الاسناد وهوايقاعالنسبة واتماقدرناذلك للابلزمالغ الخاعلى قدعنع لزوم ماذكر لامكان اعماله بالنسسبة لغيرالتفويض (قوله أوانزاعها وذلك الانقاع فالعتق انحاوة ممالثان لانمير) يتأمل (تحوُّله لان مدارال كلام على الاسناد الم) هذا شير دره المرادي المقول لايتصورتجزيه حيينقيم أبعدم اشتراط أتحادالناطق وعكنان بقال هذالايف دهنالان الظاهران بالمرهذ الصغة لابتوفف شرعا علمماومد يعلران انتراط على انصاف الا تنبها الاساد بل في اطق بالحصل العنق قام به الاسناد الذكور أولاولا بفافيه أولهم انعادالناطق هوالعقبق لاممن قصد اللفظ لمعناه لانالم الدخالان الاحتراز عن الصارف على إن الاستناد بالمعنى المذكور أتماهوف ورعماله لم محفظاءن نعوى الخمرلانه الذي بتصف الايقاع أوالا بتراع كالعلمين محله لافى الانشاء كافى مسئلتنا فلستأمل (قوله رذلك بمنوع فان فلت أى النظر من الايقاع لا يتصور تعزيه الخ) فديقال لاحاجة الى ذلك لان الايقاع معناه ادرال الوقوع وعكن كالمن أمدو م قلت الاوللان الناطقين ان يقصدر بعاً مالطن به عالطاق به الا تخرو يدرك وقو عَذَلك الربط فنأمله ولا محدد ورقى اللفظ حدث أمكن تحديده قصد لربط من كل منهما وادرا كدونوء كذلك (قوله لـكن قضـ يقولمسمارة لل طالق لم يقع اخ) قد لم محسرالغاؤه وهناأمكن إرة الهذالس تفايرماذ كرانسا تفايران توكل الذين في طلاف روجته فيقول أحدهما أسوالا تخرط الق أسحج العنق بسبق كالام وقدياتزم هناالوقوع الاوّل لكن قضة فولهم لو قال طالق لم يقويه ثير أن نوى لفظ أنت بنازع في ذلك الأأن يغرف مان أنت ثم لم يدل على إضماره لفظ سبقه كطلقها

فتحدنت أأسةفه وهي وحدهالا تاثيراتهاني اللفنا الحذوف لضعفهاوز كذلك وهنافانه فددل عليه لفظ سقعفل تتحصل السذف فالحق

بالفوطيه منة قة تُنامل و (فصل) وفي عض أحكام الوكالة عد صفة ارهي ما الوكيل وعليه عند الاطلاق وتعين الاحل وشراؤ المعب

أى عبر مديشى و يصع كوية صفة اصدر عدوف اى توكد المطاقا (ليس له البيع (٢١٥) بغير نقد البلد) الذي وقوف السع بالادن والا مانسافسر عدوكلف و يوافق رسم وشراؤه لوا اه عش (توله وتوكيله لغيره) عومانتب دلك كا عرال وكيل الوكيل معمه للديلااذن لمعرة وعدمه اه عش (قوله على عبره) أى التوكيل في البيع اه عش قول التن (ايس له البرع مغير نقد سعه الاستداللدالمأذون البلد) لو من أن يبير بالله عنيه فإ على هذا لتوكيل وقبل المبيع وجدد آخراته امتساع البرع بالجديد فها والمراد مقسداللدما لانه غيرماذون فيموكذا بالقديم و بحتاج الى مراجعته مر النهسى سم على ج أفول ولوقيل بحوارالمسع بتعامله أهله غالانقدا بالجديد تعو يلاعلى القرينة العرفية لم يكن بعيد اذالظاهرمن حال الموكل مايروج في البلدوقت الهيعمن كان اوعرضالد اله القرينة النقودسم أذا تعذرت مراحعة الوكل أه عثر (قول الذي وقع) الى توله و بحث في المفنى الا توله والمرآدالي العرفية على فان تعدد لزمه لدلالة القرينة (قوله بنقد البلد المأذون فها) عبار فشر حالر وص أى والمغنى بنقد بلاحقه ان يبيع فيها اه الاغاب فان استو ماف الانفع وظاهر أنالمرادأن مقدداك امابالسرم أنعيت بلدوالانحمل عقدالوكلة انكان صالحاوالا كبادية والانخدير أو ماع برحما فهل معتبرأ قرب محل المهافلية أمل اهسيدعر رقوله أوعرضا الايخالف مامرفى الشركفين امتناع البيع و بحث الزركشي وغيروان مالعرض مطلقيا لان آلراديه - شام يكن معاملة أهل البلدية رشيدى وعش (قولة لذلالة القرينة الح) محل الامتناع بالعرض في تعلىل المهز (تولد لرمه بالاغلب) اي ولوكان غير الفير الموكل اه عش (قوله فبالأنفع) هذا طهر ان ميس غمرما ومدالنحارة والاحازيه من يشترى بكل منهما فالولم بحدالا من يشترى غيرالا نقع فهل له البسع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح كالقراض وعاقررته فيمعيي الناني ولوفيل الاول إيكن بعدا لان الانفع حسنة كآعدوماه عس وهوالفاهر (قوله و بحث الا رع مطاقا الدفعماة يلكان يقول الم)عدارة المامة وحل الامتناع المريحة الزركشي وغيراه (عُوله ماريه) أي ومقد غير نقد البلد بالاول عطلق السعرفان ينبغي أن (قولهو عن فررته في معنى مطاقاً) وهوعدم التقسدشي (عوله الدفعم افيل الم) أى لصلاحة ما القريه به صورته أن قول بع مكذا فلا ردأن أول وجوه اعرابه لا سافي كونه ولو بمعناه من كالم أأوكل فتأمله سم على جاه عش (قوله صورته) ولا تعرض الدولاأ حل ى مطلق السيع (قوله لا غيد السيع الخ) أى في السيع المطلق (قوله واعدا الرادا تم) أي والحال أن المراده غا ولانقد مخسلاف البدع اعاهوالسِيع لآية يد (قولِه الماوقع منه) أى للغط صدرمن الموكّل (قوله كسع هذا أركبعه بالف) نشرعلى المطلق لقددال سعريقاد ترتب اللف (قوله في هذا) أي في عدما الصرقوله الاطلاف في صفاته بخمر فعني الخر(قوله فالدفع قوله الخ) الاطلاق وأغباالم أوالسبع كله لاة تضائه المحصار النصو رفيماذكره اه سدعر (قوله وكذامار تبعمله) أي من قوله كان سُبغي أ لابقد اه ووحداندفاعه ووجه ترتيبه عليدأنه جعل كون صورته كذاءله والمعاول مرتبءلي علنه تقدمني اللفظ أوتاخر آه عش ان مطلقا كإعلم ماقررته أفول الدفاع مارتبه علمه ياذكروانما فلهرلوار بدبالا بفاءالوجوب مخلاف مااذا اوبدبه الاولوية كاعتربها ف لبر من لفظ الوكل الفني (قولة في الاولى) أي فيما ادام بنص على ذات عن صلاك مددا (قوله ولو عن المال) عبارة النهامة حتى يتوهم اله فيدفى البسع والمفي ولوبا كثرمن ثمن المثل اه (قوله جارله البدع أسنة) ويذقي أيضا جواز السعما فعن الفاحش وبغير وانما هو بمان لماوقعمته نقدالبلداذاته ين لحفظه بان يكون تولم بعده ذاك مربوذات على المالك القطع توضا المالك بذلك حائذ منء ـ دمالقيد مانام إ فلمتأمل ه سم أى ولولم يعلم الوكيل أن الوكل بعارالهب (قوله آن باك) أي قبيـــل قول المنزولا يسم ينصرله علىذات تمن أصلا [نف، (قوله اذاحفظ به المر)هـلهو على اطلافه أومجول على ما اذا تعين طريقا في الحفظ عَي أوكان أفرب ا أرء لي ساخته كسع هذا الطرق الى السلامة عسب علية طنه اه سدع رأقولوط هرماقدما آنفاعن سم الحسل الذكورفقول وكمعه بالففعنىالاطلاق ف مض أحـ كام الوكلة (قوله في المناسلة البيع بفير نقد البلد) لوأمر وان يبدع وقد عدمه فيعذاالاطلاق في سيغانه فأطل هدد النوكسل وقب لآلسم وحدد آخر فبحمامتناع البيرم بالجديدلانه غيرماذون فيسه وكذا فالدفع وله فانصورته الى بالفديم وبحناج الىمراجعة، مرّ فليتأمل (قولدرمحنالرَ رَكْسَى ٓ لخ) اعتمده مر (قوله وبما آخره وكدامار تسمعلمه ترريه في معسى مطلقا لدفع الم) أي لصلاحة على قررته به فلا يردان أول وجود اعرابه لا يافي كويه ولو أ فان قلت كمف الى قوله ولا بمعناءمن كانم المسوكل فتأمسله (تجاله البسع نسية) هالاباع حينسة فعالاز ترك الفرض الحار وال يغين في الأولى قلت لان الخوف الاأن يقال لوباعها وعارفته ألمشترى العاكم فيلزمه ان يتسآم التمن هذا ويشفى أيضا جواز السيع النمن فساستقدر بمن انثل كأ فادوقوله في عدد لالرهن ولا يبيع الارتمن المراح المن تقد البلدة صير كالهمنصوص على فلا يقص عنه أقصا فاحدا (ولانسية) وال بشمن المتسللان المعناد بالبدا لحلول مع الخطر في النسية ويضهرانه لو وكاه وفت مسيسارلة البيدع نسية النواق اذاحفظ به عن النهب وكذا

لووكله وفت الامن معرض النهب لات الغرينة فامنسة فعاها ومساء ذال وكلد الوقال في معاسلة اوسوف كذاً

شرطة فانكان الوكل قالله وكالة مفرّمة أومطلقة صح كافا بعضه بركا تدنيو زبالقبض عن واء ذمة المدن واغدا ذر بأناك للايلزم الفاسفوفة أومطلة ذوالعود تسان عن (٢١١) فالنما أمكن ولو وكل اندن في عنق عددة ال أحدهم هذا وقال الاستورعيق بناءعلى

الاسع ان الكلام لا يشترط مددورسن باطق واحد وفول منهم يشتر مردود بان ددالم معفظ عن عوى أأ رقولة بلءسن بعض الاصولين وبان كلامن المصطلحين لم يَكِمْ بِلْغُو بِلَّانَّ كُلُّ عَلَى أطق الآخر مالاخرى ومه يعلمان الطقيه كلله دخل في العنق لانه شرط للـ خر ومشروطه فسلاساق مهدما حؤ يترتبعله العنق هداماأشارالسه الا__:وىوغيره والدأن تقول ان ظراليان كلام کل هـدر ومنوی في صحة كازمالا خرفه مافيحكم حلس فلايتقرع ذاكعلي اشه قراط انحاد الذاطق ولا عدمه وحسندة لعنق انسا وتع بالنانىلاء مروانلم لائ مدارالكازمه لي الاسدد وهوايقاعالنسبة أوانزاعها وذلك الايقاع لاستوريخ بهحتي نقسم علمماومد بعلمان ارتراط انعادالناطق هوالعقيق ورعماله لم محفظاء رنحوي مم وعفان فلت أى النظر بن أمو و المالاوللان اللفظ حاث أمكن تصححه لم محسر الفاؤه وهناأمكن أمحم العنق مسق كالام الاول لكن فضه فولهما

تقول ان المني اختلال هذه المدينة الدالة على التعلق (قوله بشرطه) احسر الدي تحود من السلم - الا يحوز الاعتماض عسد وتوالد كله بأى الوكل عجوز أى أواقد سلى سن الجاز (قواله ذلك) أى قوله وكله الخ أرقيل التاريخ الم التديين ومهار كرامكان عملة والسيدة المسر المفووي أنه سم وتدجه البار الذكور الذكور كان مفدد الماليني بدون هذ والزيادة (قوله هذا) مقول فته لدور قوله حر) وقول وقال و (قوله عنق)-واب يلواخل المهالمسطلح ن)أى سنالوكه لمينا لمنفقين على أن يشكهم كل بعض الكلام (قولة بلاتك على المق الآخر الم) أي ترك النعلق بالكامة الاحرى اكتفاء بنطق ما حجم القوله وبه علم) أى بقوله و بان كارًا لم (تَقِيلَه مشر وطله) لاوليه (تَهِله هذاماأت رالح) لعل الاشارة ألى قوله ولو وكل الحدة ويحتمل أن الآشارة الى قوله و بان كارا الي هنا (قوله أن كارم كل) أى منطوق كل أى سله (عَولَه فهما المن) أي منطوقا هما (توله فلا يقرع ذلك) أي العتق أوالح للف فسموعلي الاول فقوله على أَسْتُراط انتحادَ الْمَاطق الح تجرد توسّع الدائرة وآلا فق ألقهام الاقتصاره بي المعطوف أيء . دم انستراط الاتحاد (قوله وحينكُ أي- إلى النظر الى أن كانم كل الخ (قوله فالعتق انساوه م الناني الم) يشأمل اه سم أفول يفاهر و جده الحصر من قول الشار ح الا "في الآأن يقرق الزاقي له وهوا يقاع السب منالخ اقد يقال كون الاستاد بهذا العني اغدو في الخبركم يعلمن عليه لافي الانشياء كافي مسئلتنا اهرسم (عَوله وذلك الأيقاع لا يتصور تحزيه) قد يقال لا حاجة البذلك لا له عكن ليكل من الناطقين أن يقصدر بعام العاق به بما الطاق به الا تحر و يدرك وقوع ذلك الربط ولا محدور في ذلك الهاسم (أوله: مهل علم النه) أي بقوله النمقدارا اكازم (قولة لكن نضية فولهم لوقال طالق الح) نديقال هـ دا أيس نظ بيرماذ كرواعا ا نظيره أن يوكل ثنين في طلاق روحت في ل أحدهما أنت والاستخرط في وقد بلتزم هذا الوقوع الهسم (قدله في ذلك) أي ترجم الاول (عمله ولا كذلك) أي ليس مثل فظ أنت (غوله حرالح) الاصوب هدا (قه له لفظ سفه) وهو كارم الاول * (فصل في بعض أحكام الوكاة * (عمله في بعض) لي قوله فان قلت في الهابه الاقوله و يصع الي المستن

[(قُولُهُ وهي) أي مض أحكام الوكاة (﴿ إِنَّهُ مَا لَهُ وَمُنْ وَعَلَّمُ أَيْ اللَّهُ كُو زَلُوكَ سِلْ وتجبُّعليه ينَقَرُ الله الله فسكل تسكيم بلغو | أفعله القوله عندالاه لان) واجه على من العطوف والمعطوف علم (توليه وتعين الاجر) وقوله وشرا أم وووله وتوكيله كلها بالجرعطفا على الاطلاق وبجو ورفعه عطفاعلي مامحلف الضاف أى وحكم تعيينه الح وانماقد داذاك اللاماز مالغ عالج) قدعنع لزوم ماذكر لامكان اعماله بالنسب في النفويض (قوله فالعنق انميادة ومالنان لاغدر / مَنَّامل (تَعَمَّلُه لانمداراله كالإم على الاسنادالخ) هذا ثدي ديه المرادي القول بعدم اشتراط آنحادال طق وعكنان هال هذالابغ دهنالان الطاهران تأترهذ الصغة لابتوقف شرعا على أنصاف الاستنجيجا بالاسباد عل من إطلق م احصل العتق قام به الاسناد الذكور أولا ولا نفافيه قولهم لادمن قصد اللفظ لمعناه لانالم إدخالك الاحترازعن الصارف على ان الاستناد ما لعي المذكو وأعماهوف والمبرلانه الذي متصف بالايقاع والانتزاع كإيعلم من محاله لافي الانشاء كما في مستانها فلمتأمسل (قباله وذلك الايقاع لا يتصور تعزيه الخ) فديقال لا عاجسة الدفاك لان الايقاع معناه ادراك الوقوع وعكن كالمن الناطقين ان يقصدر بعا ماتطق به عالطق به الا تخرو بدرا أوقو عَذَلِكُ الربط فنأمله وَلا تحددورف قصدالر الط من كل منهما وادراكه وقوعه كذلك (عواله اكن قف يقوله المرفأل طالق لم يقع الم) قد مقال هذالس تفليرماذ كرانه الفليران لوكل الذين في طلاق وجمع فيقول أحدهما أنث والاستخرط الق وفديالزم هناالوقوع فالطالق لم يقع به شيئ وان نوى لفظ أنت بنازع في ذلك الأأن يغرق مأن أنت ثم له مدل على اضمار ولفظ سبقه كطلقها

فتمعنت الدةفيه وهى وحدهالا باليرلهاني اللفنا الحذوف لضعفها وزكذ للشوهناقانه فدل عليماغظ سقعظ تشمعض السنفيه فالحق

بالفو داهمة قة فيامل و (فصل) في عض أحكام الوكاله مدسة وهي ما الوكيل وعليه عندا الاطلاق وتعين الاحل وشراؤ المعب

وتوكية لغيره (الوكيل البيع) الكون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره أو حال كون التوكيل الفهوم من الوكيل طلقا أى الدر مد الله و مع كونة معة المدرعة وق أى توكد المطاقا (ليس له السيع (٢١٥) بغير غد الباد) الدى وقع ف السيع بالاذن و توافقه رسم وشراؤه لوا. اه عش (عَهاله وتوكياه لغيره) عن ومايتب ذلك كاعرال وكيل الوكيل

> وعدمه اله عش (قوله على غيره) أي التوكيل في السيم اله عش قول التمن (ايس له البرع بفير قد لبلدا فوشروان يسبع الفدعينية فالمفل مدانيوكس وقبل البيح وحددا خزاجه أمساح المرح بأخديد لانه غير اذون فيموكذ آبالقدم و عداج الى مراجعت مر انهى سم على بج أفول ولوقيل بحوار البيع بالجديد تعو يلاعلى القرينة العرفية لم يكن بعيد اذالظاهر من حال الموكل ما يروج في البادوة ف البيح من النقودسم اأذا تعذرت مراحعة الوكل أه عشر (قول الذي وقع) الى قوله و تحد في المغني الاقوله والمرادالي لدلالة القرينة (قولة بنقد الله المأذون فهماً) عبارة شرح الروض أي والمغنى بنقد بلاحقه ان يبيع فها اه وظاهر أنالمرادأن حقمه ذلك امانالشرط انءينت بلدرالا فمعل عقدالوكلة ان كانصالحاوالا كبادية فهل معتمرا قربجل الهافليتأمل أهسيدعر رقوله أوعرضا الابخالف مامر في الشركة من امتناع البديع بالعرض مطلقنا لانالراديه حشام تكن سعاملة أهل البلدية وشيدى وعش (قولة لدلالة القرينة الم تعلى للمنز (قولدارمه بالاغلب) اي ولو كان غير الفع الموكل الهعش (قوله فبالأنفع) هذا ظهران تيسر من يشترى و بكل منه ما فلولم يحد الامن يشتري غير الانقع فهل له البسع منه أم لافيه تظر وها هر كالم الشازح الثاني ولوفيل بالاول لم يكن بعدا لان الانفع حيث لا تعدوماه عش وهوالفا هر (قوله و محت الا رعى الح)عبارة النهامة ومحل الامتناع الحركامحة الركشي وغيراه (تهالد ازمه) أي وسقد غير نقد البلد بالاولى (قولهو عافر رته في معنى مطاقا) وهوعدم التقددشي (عماله لدفعم افسال عن) أى لصلاح ما الروته به فلا مرد أن أول وحو واعرابه لاينافي كونه ولو عمناه من كارم الوكل فدا مله سم على جاه عش (عمله صورته) ي مطلق البسع (قوله لنقد البسع الح) أي في البسم الطلق (قوله واعداله الداخ) أي والحال أن المراده منا اعَاه والبِيع لاَيقُد (قولَه الوقع منه) أى للفظ صدر من الوكل (قوله كبيع هذا أركبعه بالف) اشرعلى ترتب اللف (قوله في هذا) أي في عدما المرقوله الا ملان في صفي المراقبة له فا مد فع وله المرا كله لافت اله العصار النمو موضماذكره اله سدعر (قوله وكذامار تسعله) أي مر ووله كان سنة الحر ووجه ترتيبه عليمأنه حفلكون صورته كذاءله والمعلول مرتبءلي علنه تقدم في اللفظ أوتاخر آه عش أقول الدفاع مارتبه علمه اذكروا تساغلهم لوارد بالا بغاء الوجوب مخلاف مااذا ارديه الاولوية كاعجرها

> فلمناملاه سم أي راولم بعلم الوكيل أن الوكل بعلم النب (قوله لن الله) أي قبيل قول المن ولا يسم النفسه (قوله اذاحفظ به الح)هـــلـهـوعلى الهلاف أومجمول على ما اذا أمين طريقا في ألحفظ أي أوكان أفرب الطرقالي السلامة عسب غلبة ظنماه سدعر أقولوط هرمقدما آنفاعن سم الحسل الذكورفقول ف، مضأحكام الوكالة (قول في المن اس له البرع بغير نقيد البلد) لوأمر وان ببيرع منقيد عياسه فاطل مدد النوكيل وفب لآلبهم وحدد آخرتينه امتناع الهدء بالجديد لانه غيرماذرن فيده وكذا بالفديم وبحناج الىمراجعته مر فليتأمل (قولدوبحث الركشي الح) اعتمده مر (قوله وبما قرريه في معسني مطلقا الدفع المراح أي لصلاحيته أله قررته به فلا يردان أول وجود اعرابه لايرافي كونه ولو ورون على المسوكل فنامسله (توله جازله البيدع أسيدً) هاذباع حسّسة عالاز ترا الفه غر الحرز وال عما امن كلام المسوكل فنامسله علوف الا أن يقال لوباع على وعرفته المشترى الحداثم فلزمه أن بأسلم هذا و ينبغي أيضا جواز السمع

النعني (قوله في الاولى) عن مما ذالم ينص على ذات عن أسلاك عددًا (قوله ولو بنمن المثل) عبارة الهماية

والمفنى ولوبا كثرمن ثمن المدلاه (قوله جازله البدع أسينة) ويذبني أيضا جوآز البدع بالغيز الفاحش وبغير

تقدالبلداذا تعين لحفظه بان يكون أولم بعد مذالك غرسوفات على المالك القطام ترضا المالك بذالك حائلذ

كأ فادوقوله في عدد ل الرهن ولا بيسع الابتمن المثل عادمن قد البلدة صير كالهمنصوص على فلا يقص عنه وصافا حدا (ولانسية) ولي بشمن المشسل لان المعناد بالباالحلول مع الحطرفي السيدة ويضهرانه لووكاه وقت مسيسارله البسع تسيدنان باتي اذاحفظ به عن المهسوكذا لو وكامونت الامن ثم عرض النهب لان القرينة قاضية وعام وضا مذلك وكذالو قالية بعه ببأد أوسوف كذاً

والد مان سافسر عـ وعلى معمه للديلااذن لمعزله سعه الاستدال لدالمأدون فها والمراد منقد البلدما بتعامل به أهله عالمانقدا

كان اوعرضالدالة القرينة العرف علمان تعددارمه بالاغاب فان استو بافبالانفع والا تحدير أو ماع بمسمآ و محث الزركشي وغيروان محل الامتناع بالعرض في غمرما يقصد للنعارة والاجازيه كالقراض وعماقررته فيمعني مطاقاالد فعماف لكان يقوله عطلق البيدع فان يسفى أن مورته أن يقول بع بكدا

ولانف وبخسلاف البدح المطلق لنقسد البسع بقد الاطلاق وأغيالم ادالسدم لانشد اه ووحدادهاعه ان مطلقا كإعام اقرريه فيمه ليسرمن لفظ الموكل حي يدوهم اله قيد في البسع وانما هو سان لماوقعمته منء دمالفسيد بأنام ينصرله علىذات تمن أصلا أوء لي صدفته كبع هذا

ولايتعرض لبادولا أحل

فاندفع وله فانصورته الى آخره وكذامارتسه علمه فان قلت كمف الى قوله ولا ىغىن فى لاولى قلت لان النمن فسهاستقدر بنمن الثل

وكمعه بالففعني الأطلاق

في هذا الاطلاق في سبغانه

فلايجورة كمي من ذال الما تقرومن احتمال (٢١٨) لفظه ونيافيسه من ألفر وفليلن فوله ماشت لفوا كل يحتمل والثاني أقرب و نفرددالنظ سرفي باي شي ﴿ فَلَا يَجُو رَالُمْ ﴾ تَفُر يَبِعُ عَلَى نُولُهُ أَوْلًا ﴿ قَوْلُهُ مِنْ خَالُ الْفَقَّاءُ ﴾ شتت و عهدماشت ولو بيان لما تقرراًى من الممال قول الموكَّ لو كياه أن شي افعل فيه الى آخرالا مرِّين السَّابِقيز (قوله دلمانيه) قبل اسما مثل عاشت لم عطف على لما تقرراً ي ولما في النوك ـــل المذكو رمن الغرر (قوله فوله ناشت) أي قوله أفع ل فيه سعدوان (وكادلىدىغ اشتــُوماعمنادسنوله كلماتــــنعرف.مـائز (قراهراك؛ني) أَيُّوله أولاَّعو زالخ (قولدانعهما على مو حلاوة والاحل فذاك) بَمَـاسُتُ) ۚ فَبِصِّم بِيعَهُ مَغِيرِ نَقِدَ البِلدُ ﴿ نَسْأَيْتُهُ وَلَا يُعْمَلُ ۚ (قَوْلُهُ وَأَن لم بِطلق أى عدمالاحل القسدر الخول المن (لبسعمۇچسلا) درلة السعمالاج ننديدغي تعرالالغرض اه سم الاولى ان يقال طاهروله النقصمن الا يتمغيان بأنى فسجت ما بأتحاق مسالة النقص من الاحل العبز و ياتحاق شرح قول العينف وان الوكيل اذا نهاداً وثرتب عليه مم ر البيعة فبض النمن قول القف والراءمت الوصحانا انتهي ففعاشا والحافة اذا باع عالوفدا من كان كروز لحفظ سونةأى التأخيل صعرف حال دون حال أيءإ غنو النغصيل الذي أشرفا له ثمراً يشف الرومة في الصورة الحاسسة أو سترقب خوف كنهب من صوراً لياب الثاني صرح عكم هذه السسلة مأز مدي اشيراليه فليراجع اه سيند عرع بارة الغني فسلحلوله كإدوظاهرأو فان نقص عله أى الإجل المقدر أو ماع الاصر البديران لم يكن فديه على المركل مرومن نقص ثمن أوخوف عزل المسترى كاعت أومؤنة خفظ أوتعوهامن الاغراص أمران عمزله الشبيتري فاغلهر كإقال الاسنوى المعرلفلهو رقصدالهماماة الأسمنوي (وأنأطلق) كَايِوْجْسِدْ بماياتَ في تقديرالنَّمَن اللَّه (قَهْلُه أَيْبِيمَا) الْدَفُولَالمَنْ والاَصْحِفَالْهَا ية الاقوله ويظهر الاحسل (صم) الوكل اشتراط كون المشترى تقتموسرا (قوله لفظه) أى النمن (تقوله فبلحاقه) أى الوالاحل القد (في الاصم وحسل) الاحل (قَهُ إِنَّهُ فِي الْاصِعِرَّامَةًا) في مَاشَارَةًا لِي أَنْ كَانِ الْأُولِي أَنْ يَهْجُونُهِ فِي الاصعرالي ما يعدقوله وحل علي المستخرف (على التّعارف) سن الناس فَ منه لفد الخلاف في المسألة الثاندا أصا (ق له نظ مرمام) أي في شرح لسر له البسر بعير نقد البلد _ (في مدله) أي السعل اهِ كَرِدْيُ (قُولُهُ وَ يَلْوُمُهُ الْاَسْهَادُ) عَبِارَةَ شَرَّحِ الْمُجَرِّوالْمَعَيْ وَالْهَانِيُ و إِلَى مُ ألاصع أبضالانه المهودفان قوله مر و يشترط الاشهاد مكت عن الرهن سم على ﴿ أقول والفااهر أنه لا يشترط لان ذلك قد يؤدى لم مكن عسرف واع الانفع لامتناع السع اذالغالب عدمر ضالله ترى وعلمه فلعل لفرق يزهداو بربيع الولى دل المولى عليسه لموكله غم يتخسير تظاير مأمر حث أمسترط فمالرهن الاحتماط الالولى علىموافهم قوله ويشمترط الخالة توليد مدام يصحالهم و طرمه الاشديلاو سان فظاهره أنه لولم تسكن الشهود مأمر وقت البء لم يصح العه مدوان أشهد فسما عدوعبار عويارة الشغر يحسب اعمؤجل الاشه دوييان المشترى حيث اعيمؤ حل والاضمراء وهوصفل لا شريترك الاشهاد مع صعه العقدو لضمان والاصمنوان نسى ويعاهر ومنتم كتبعليه سم لبس فيهافصاح بعبةالبسع أوفساده عندترك الانسهادا تهبى وسيأفسانيعتم ا اشتراط كون المشترى ثقة قوله عرز ويشترط الاشهادينيفير حوعهدا وتوآه وسان الشترى الخليلو باعتو حل سواءقدر الوكل موسرا ولايقبض الثمن عند الاجلأوأطلق اه عبارةالرشدى قولة مر و بشترط الاشهادومرقىالسعآنه لوشرط علىمالاشسهاد الحسلول الاان نصله عليه كان شرطالعصة اه (قولِهو بيان المشترى) أي كان يقول الوكيل الموكل عَنْ ملغلان فالحمري علم كان قال جمع أودان علسه يقول بعته لرجسللاأعرفه ضمن اهاعش وهل يرتذبه الضميان بالبان بعبدوالافر بانعرفليراجع قرينة ظاهرة كانأذنه (**قَوْلُه** والأَصْنَ) أَى القَّمَةُ لِالبَدَلُ فَمَانِظُهُ رَلَامُ أَغْرَمُ لِلْمُ الْوَهُ وَكَنْبُ سَمَ قُولُه والأَصْنَالِسِ فَيه فى السغر لبلابعيدوالبيع افصاح بعجة البدع أوفساده عندتول الاشبهاد اه أقول والذي دمغ أنهشرط لعددم الضمال لأأسحة فتهاعوجسل (ولايبسع لانالاشهادائما يكون بعدتمام العقدلكن تقلءن شعناالز بادى الدرساء تمادكه شرط لنصبة وقال لنفسه)وان أذنه وودركه خلافا لحجيب جعله بمرط الضمان انتهى فلعر وآآه عش وتقدمآ نفاءن الرشدى أيفيا أنهشرط الثمسن ونهاه عنالز مادة العدمالصمانلاللعة وهوالظاهر (قولهران نسي) أى الوكيل (قولهلان: له سعالاتحاد) أوقيما خسلاهالان الرفعة وقوله الان الفرض ان المعسين عمن المثل فان فرض اله دونه مع علمه مانه دونه أمكن أن ماتزم عدم وجوب الزيادة اتحادالطرفن عندانتفاء والتبسرت وفه نظر الدلس هنااذن في الغن على الاظلاق و عور ران عدر ما ون لحرد عدم الرضائد فه التهمة مائز به دمنكلامهم الاللر ضامه معرام كمان مافو قد يخسلاف مانعين في مو يحتمل إن على حوازا الفسين الفاحش مركم يوج لمراغب لانعلة منعالاتعادليست بالزيادة وهونمن الثل أوأكثر والاامتنع ووجب البيع بالزياد فايراجع وقولوف المنز ليبيع مؤجلا التهسمة بلعدم انظار هله السِيع علاحسِندُ نِيغي مرالالفرض (قَهْله ويَزْمه الأشهاد) مَكَنْ عَنْ لَرْهِن (قُولُه وَالأَضْمَن)

الوسى والقيمونا مرالوفف فلايجو زلهم تولى العارف اله عش (قوله ولوسم مامر) أي عقب هول المن ولايسع لنفست من الغامات (قوله اللايلزم قول الطرفين) أولان الاب أغيا يتولى الطرفيي في معملته انغست معمولية أواوليه وعناليس كذلك لان العاملة لغيره ولاعو زأنضان وكل وكدار أحدالطرفان ويتولى هوالطرف الأسنو ولاوكيلين في الطرفين أخذا ثما عيف الذكاح أن من لا يولى الطرفين ليس أ ان بوكل وكداد في أحدهما أو كلفي فهم العراد وكل وكالاعن طفله كرصر حواله وتولى هوالا تخرام العد حواز اذاقدرالمنوم يعنال باداذلاته متولاتولى الطرفين لانالو كيل منشذ الب مفله لانالمه كا صرحوا ذلك أنصا فليتأمل سم على جو يسفى أن مسل توكيله عن معله مالو أطاق فيكون وكيلاءن الطفل وقوله ولايحورا يضاان وكروك لآف حدااطر فيزأىءن نفسه أو يطلق فلاسافي قوله الاستنام لو وكلوك لا وقوله اذاف در الثمن أقول لوقبل بعدم اشتراط ذلك لريكن عد الان الثمن له مردشري مرجع المه وهوكونه عالامن فقدالملد فلأحاجة الى التعدير أه عش وقوله وينبغي الح تنفع عنه في أواثل الساب ترجيم خلافموقول مم نعلووكل لأى وانالم باذن الوكل فالنوك (قولهون م) أي من أحل أن العلة تولى الطرفين اه عش (قوله أواعداق) ومثل ذا العالا يقرت عليه تولى الطرفين ومن ذاك مالات من حواز التوكيل في العفوي نفس في القصاص وحد القدف اله عش (قوله من ذكر) عي من نفسة أو وَلَدُه النَّم سَدِّير وَعَش (قوله اذلانولي) أي لعدم اشتراط الفبول في الأمر أمر الأعناق (قوله ولانه حر اص الخ) عطف على للايلزم المراه ولاية غيره) أى لفسق أسمشلا اله عش (قوله وقدر الوكل له الثمن المن) أنهم أنه لولم يقد والتمن وقدروا بينهه عن الزيادة لا يجوز البيسم له وهومشكل بان العلة في امتناع ..ع. لمن هو في ولايت قولي الطرفين وهو منتف هنا كيذكره بقوله اذ لاتوتي ولاته مستو بأنه يجوز وعدلارة وأخالبالغ وانالم يقدرالثمن ولم مهمين الزياد ولانظر التهمة فيذلك الهم الاأن يقبال انالتهمة معصغر الولدأو حرونه أقوى منهاق الاب والان الكميرال كامل حربه العاد مرزيادة الحنوس الاب على ابنه الصفعراً والجنون فلمنا مل ثمراً يت سم عسلي منهج مسرح بالفرق المذكور الدعش وقوله ان العلة الزورة أن من العلة المهمة وهي ليست منتف هناو وله الهم الخ أى والاقر ب الجوار مطلقا كأس عمار السدع قوله ونهماءا لخزه لااكنني بالتقدير وقضية قوله الاكف في البيائع عين الثمن أملاج والرالبييع لولي الطفل مطلقا اله (قولة جازالسعة) ينبغي أن يجوراً بضالسيع لوليه آذا أذن له في النوك بل وفلو له الني ونهادين الزيادة اذا تولى ولا تهمة بل لوف ل عوازه حينتذ مطاقاً أيكن بعسدا اذ قالله وكل عنى فوكل عنه غرابت الحشي قال قوله لئلا يلزم تولى الطرفين أى لأن الاب الح اله سيدعر وقوله الذا أذن له في التوكيل هدا اذاو كله الولي عن مفسه أوأطلق وأراذا وكل عن الطفل فلاحاجة الى الاذن في التوكيسل كأمر عن مع (تَعِلْهُ بِاللَّهِ مِعَالَمُ) ولووكه لهب من نفسه لم يصحه له مرأى من تولى الطرفين أوفى تزويم أو التهمة وهوغن الثل الده اعدا وقصاص أود تنمن الف فكذلك معنى وم الله قوله لانتفاء ماذكر) أي من تولى الطرفين والمهمة اله عش (قوله والمالم عزالم) وداد المامقابل المحر قوله أن ولى الفداه) السفاعل فوض و (قوله نوا عاصله) فاعل معيد قوله دما) أى في البسع (قوله مرداية في النهمة) فضيفذاك ته لاستقرط . سرفيه انصاح بعجة البسع أوفساده عنسد ترك الاشهاد (قوله فبق من مداه على المنع) فيسمحث لان التفالمهماس الابيدل على انتظامهما في نفسهما من غييره واللم ينتظم أمنه تدوره وقوله اللا يلزم تولى

الهارفين أي لان الاساف أوتولى الهارفين في معاملة ولنفسه مع مول وهنالس كذال لأن العاملة لفسيره

ولايحو وأضاأن توكل وكدلاني أحدالطرفين ويتولى هوالطرف الآخو ولاوكيا يرفى الطرفين أحذامها

بان في الذكاح انسن لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكدلاف أحدهما ووكدان فهما تعولو وكل وكدلاف

أحدالطرف فانالنوكيسل عدطفله كأصرحوا بهوتولي هوالا سولم يبعلموا وافاقد الثن وجيعن

ذَ كَرَفَلَايِنَاقَأَنَ النَّهِمَةَ قَدْتَكُونَ مَاتَعَامُونَ الطَارُقِينَ الْهِ عِنْ (**قُولُهُ فِي م**َنْ عَدَاء) شَمَل

يق من عداد على المنع اوولد والصفعر اأوالحاوث أوالسفيه ولومع مامرائلا للزمنولي الطرفين ومزتم ا أذن في الراء أواعتاق ن ذكرصع اذلانولى ولانه حريص طبعا وشرعاعلي الاسترياص له ونسرعا على الاستقصاء أوكاب فتضادأ ومن ثمرلوالتفسا مانكان واده فى ولايه غيره وفسدر الوكل النمسن وم اهعسن الزيادة حازالب عله اذلا نولى ولانهامة حنال والاصع أنه يبيع لأبسه والنه البالغ) الرشدعين النب أولالا تفاءماد كر وانما لمعزان فوضاليه ان بولى لقضاء تولية أصله أوفرعه لانهنا مردايني

> الإيعاد والقبسولهدن شغص واحدونوج عن ذلك الاسلعارض

علىموان لم يسق فعوطر بق وقراد الضمان على المشترى فيضين المثل عشده والمتقوم (٢١٧) بفيتمتو عماقر رده في التفريع الدفع ماقبل وأهله لاستيق والانسيتة وعالم كالحال (٢١٦) الموكل بعام ذلك فله البسيع نسينة حينلذ فهما يظهم أيضا ثهراً متساساً ذكروآ موجهم. وقد الأستان المالية كان سَعْيَأَنْ بِعُولِكُمْ مِسْعَ له بعد (عوله عليه) الحالمين (قوله فهوطريق)ليس فيسه افص صريح لما يضمنه هذا الحالوكيل أهو ويممين (فان)لم يطلق الثلءن استحكالعمراني الشارحيه أى بالبسيع تسيئة لا يغير بحسب الظن الغالب (قوله واحله الخ) الواوسالية (قوله فله السيع أسيثة) لقيمة طلقا أوالقيمة في المنقوم والثل في الثلي وفيشر - الروض الدول الفي الأفصاح بالناف حيث قال في سفروه انالولى يجوزله العمقد تبع اصب فق سوها لاشك أن علم الموكل بذلك شرط اعتذال معارا على الوكيل مأن أأوكل وعلم ذلك فيظهر أفه شرط لجوا والافدام ان بقي والاغرم الوكل من شاعمن الوكيل والمشترى فيمة في المقوم ومشدله في المثلى والقرار على المشقمي أه عؤجلا مسدوهو يؤيد ئئت أرتسه له غيرنق د فاوتعدى عندجوله به فباع تم تبين أن الموكل كان عالمان النفيص تم وأيت الحشى سم قال قديمال وان لم يعلم وهومنجسه وخالف مر مافى شرح الروض وذهب ألى غرم الوك ل القيممطلة وادع ان الرافع صرحه للد لاست ولاعمالات ماذك مه لكن سيأى و ٩ اذاتين التهي اله سيد عمر (قوله لكن سائي فيه كازم الح) عمارته عموان ذكر كار م السير والعمراني وراجعتالرافعي فلمأرف ذلك للبس ف مخالفة ألف شرح الروض اله سم (قولِه فسنهن المثلي أخ) أي ماللعس وصرح جمع كازم لا يبعد بحيثه هنا (ولا أصهافالذي بفلهر أنه نشد قرط هناماق الولى اذا ماعوحل ألمصاعة من سيارا المشقرى وعدالته وغيرهماوغه الوكيل اوالمسسدى فيوانق مامرعن شرح لروض و عنمل وجوع المعير طصوص المشترى وهوالتبادر عوازه بالفيس واعتمده شغرط أبضاف من يعد دوله أى الاحد لهان يعددوا أحلامه منافات اختلف فيها حال اله ودواحة الماتناع بفناه حش وهو مالا يحتمل فوافق ماص عن مروق العبرى عن الريادي والحابي والقلوب وآلعتمدان الوكيل بطالب القسمشطاة! السركروغير ولانة العرف عاليا) في العامل كدرهمير . تلهن فيه اله وقوله اتباع اقلهن فيهمو الإقرب لا تفاق السكل عليه اذالا قل ضمن الاكثر اله عش(قولُه اعصواء كان ماقياا ومالفاسليا اوسقومالانه يغرمها للعبالجة واحالا شيرى فيطالب بدقه ميزميل اوقيمان كأن مالم بدل قر منة على خلافه فالمعلمة) الى قوله و يوافقه في الفنى والى المن في النهاية (قوله بخلاف البسير) وهوما يحتمل عالما أه مفنى فيعشر تلان النغوس تشع اللفالان عليه قرار الصمان فان كان باقبارد ان سهل فان عسر طواب العماد العراق العراق أونعيه كاف شت حاز سارة عش قوله علاف اليسم ينع إن يكون المراد حدث لاراعب عمام القمة أوا كروالا فلا يصم أخذا مه عفلاف البسسيركادرهم وعاقررته) اي مقوله وانهم قوله ليس له المراه عش (قه له اند فعما قبل المني الفي عاقبل وقد يقيال سنة فعطلان كف العال ساسان ومالوعينا الثمن الالاعورا الاقتصارع ماعسادا وحدراعا وفديغر فسم عسلى مهج أقول فهرا نعمال اساليالهم انكان الرادس الابنعاء الوحوب فالاندفاع طاهر والافسلاا دماةرر ولاندفع الاولية تمرأ يشف سممانعه فشمل الحال والمؤحل أو وقد يتونف فالفرق بان الوكين بحب على وعايد الصحة وهي منتف فذ مالو باع بالغين السعرمع وحودمن العشرة أن تسوم بهاتى قوله كان ينبغى لاشدم : في انها و الشرماقرر والدفع انهاء ولان هدذ النبغي يتضمن بدان المعالان وعبارة ك شتماز بالفسن فقط اخديكا لم القيمة اله أفول و في سمه من ال عدم الغرق أضا (قوله اله يختلف) عن العين السَّبر (قوله المدئة فسلامسامحالمائة المستفلاتفيده اه (قوله لرمع ويضمن) مقول القول (قوله في يعمانت) الى قوله وظاهر لان كالعدد الفلل والكثير يع العشرالي كان وجهدان الأعمان في المقدو الطعام مضبطة كخفومشا هد في عصر ما ه ن تفاوت كان فىالالف قال فالصواب كالسهم في الغني الاقوله وصرح الى أو بعب (قوله له غيرنقد البلدائم) عبارة المغني صعر بعم العروض أوسعر وهان حازع - ير يراتخلاف الجواهر والرقيق فان الانم أن فهما تتفاوت تفاوما كليا وقول الشارح فالارجوالخ فيه مايد الرحوع العرف وبوافقه ولايصع بالغين الفاحش ولا بالنسينة اه (قوله وصرح جع الم) عبارة النهاية خلافا لجمع منهم السبك النسشية لان ماللعنس لَا كَتِنَاهُ فِي هَامْسُ خَيَارِ البِدِ عِنْرَاجِعِهِ الْهُ سَدِّعِيرِ (قُولُهُ وَمَعْدًا لِمُ) أَي نصف العشر (قُولُهُ فَيُعْطُر) فولهماعنالر وبانيانه فيتحو ترد بالغبن اله (قولهانه العرف الم) تعلى المحمم الذكور (فوله بنسية نقط) أي لابغ برفاحش فقرتها عابعدهايشمل اى النظر المنسل خاصة اله رسدى (قوله وهنان راغب) أى ولو عمالا يتغاب اعداس اطلاق عش يختلف باجناس مسوال ولابف يرتقدالبلدمغني وعش (قوله للحيال) أى الصفة اله شم (قوله جازيالتين) وينبني أن عرفا القلسل والكثيرمن م أى خلافا لمافي شرح الروض والفسني قوله أوحدث أى الراغب (فير والخيار) أى وكان الخيار لكنفوله فيالعران السع لايفرط فدسمتعدث يعدا ضاعةوأن لايكون ثم راغب مالزيادة اهرعش (قوله ودها) أىلا بالنسشقولا نقد البلدوغ سره وطاهر المبائع أولهما فانكان المشترى امتنع انتهى شعب الرادي اله عش وق سم الوافق الريادي (قوله حسم يختلف ماختلاف الاموال بنسير نقدالبلدمغني وعش (قوله للعنس) أي فشمل النقدوالبروض آه مغني (قوله نقرتها الخ كالرمهم الهلافري في هدف امرآ) عبارة الغنى وعش ولو ماع بتمن المشال وغرائب وقوفيه مريادة لايتغام علله الم يصح لانه مأمو و فريع العشركا برقى النقد الاولى فلماقرن عا مدهآ أى تروهان على قرفا الخ (قولهلان لها) أى لما تقدم من عاسَّمت المرفولة الصفةولو وحدالراغب فرزمن الحداد فالاصعرائه يلزمه الفسفرقان أم يفعل انفسفر كامر مثل ذلك في عدل الاحكاء سالنعوىوغيره والطعام وصفه يسسيرفى غلاية ن) أيفأندخلت ِفقرالهمزة (قولهلوادع الجهــل) أىالموكل (قو**له**فالتوكبل) أع الرهن ومحله كإفال الاذرع اذا لمكن الراغب بمراطلار لاستعوها ولاماله ولاكسبه حرام اه (قوله أوهى) وهويحتمل لانالهامدلولا الجراهروالرفيق وتعوهما فيوكيل الوكه غسيره (قوله لاحمال ماشت من النوكل) من اضافه المصدر ليه فدوله أى لاحمد ل عرفيا فعمل لغطمه عليه أى الفناة على (عمى معر) أى فلاعة بع الى تصمير مشملا إقوله العبادلة) الى قوله وظاهر كارمهم في النسامة فيه نغر ولعلالك بأعسار كلمن القولينا فذكو وينالاذن في التوكيل والاذن في الصرف الدان في الكركي فيه (قوله وعله) أي الافوله و نسمن الدو بما قر رنه (قه آله العماولة) و عود المعوكل التصرف فيما أحد من الوكيل لأنه علكه انحهله ولسكمانى عرف رمنا والافالاو حماله على مآقالوة (قوله سد) أي من قوله العَلَ في مانشاخ (قُوله أولاً) أي ولا نوخد سُندال (قوله كل القرص ثم إذا تلف المدعوف بدآ المسترى وأحضر المشترى بدله وكان مساو بالقدمة التي غرمها الموكل لطلاق في ان دخات الغيم يعتنزني كالاحساءرف حنسا وقدوا وصدفة فهل يحوراه أن باحدة والعاغرمة الحاولة وان يتصرف فيه براضه مهما الملاقية فطر وانلم يرق فهوطريق) ليس فيه أفضاح صريح عاتض منه هوأهوالقبمة في المنتوم أوالمثل في المنلى وفح شرح لان العرف في غيرالغوى أهلهاا اطردعندهم المسامحة والافربالاؤلاه عش (قوله وحينة) اى اذاسترده (قوله بيعه الاذن السابق) كافى بسع عدل الروض الافصاح بالثاني حسدقال فيستسرده آن بي والاغرم الوكل من شاعمن الوك لرا المستعرى فتتمف برلا يغرق تعرفهاس مايات في به ولوماء ثمن المثلوهماك الدن تخسلاف مالورد علمه بعب او فسف العب المشروط فيه الخيار المشترى وحددلا بدءه تأسا بالاذن المقوم وماله في الثلي والقرار على المشترى انتهى وهومتعملان الوكيل بعد غرمه لامرج ع علم فيماغره لنسندانه لوادعي الجهسل رانف أوحدث ورس السابق والغرق العلم يحرج عن ملك الوكل في الاول وحرج عن ملكه في الثاني وادا حرع عن ملكه العرل له مطلقا والمسامر حجالي المتسترى فغرمه للموكل لايكون الآله صولة لاللح لولة ومآلف أمر مانى شرح ولولذ الثمن أصله صدق المدار ماتى هما حديم دامر الوكيل اله نعني (توله وقبض النمن) اعوله نبض النمن أذاوكل بالسيم عدال (توله وبدوالم) عطف على الروض ودهب الي غرم القب معطلة اوادعي ان الرافعي صرحيه وراحمت الرافعي فسلم أرفب ذلك واتحا في عدل الرهن وأفهم قوله أن شهرت قرائن حاله مذاك أحال اهنا على ماقدم في عد الرهن اذاما ععلى أحدهد والوجوه واقتصرهناك على عرم القعة بالنسمة ول قال لوكه في شي افعل مأغمن الفلحشي وبغير نقد البلداذا تعن لحفظه مان يكون لولم بمعه مذلك موسوفات على المسالة علم مرضا لدس إوالي آخرونط- الان لكلمن العدلدوا شرى منه ومعلوم اله لا يصم الاخد ظاهر ولأن اشترى لا يغرم فيمة المثلي فتعد بنحله اصرفعفن تمفرع علمقوله فيماننت أوكلماتمنع المالك بذلك حسنة فلمدامل (قوله وعلم الوكيل أن الوكل الم) قديقال وان لم يعسلم اذا تنبن (قوله ولو على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الو وص فليتامل فان قلناله يغرم القيمة مطلة افهل موجع فبالمثلى (فاوماع) بعامستملا ف عارلم يكن اذاف باع بنمن المثل وهنال واغب المخ) عبارة الروض وشرحه ولآيه ويسعالو كيل بنمن المسلمان وجلَّزيادة إ جاعلى الشترى لانه االتي غرمهاأو بالمثل لانه الواجب على المشترى فسيه نظر (قوله الدفع مافيسل كان (عملي) أوهى معسىمع النوكيل لاحتماله مانشت الانتفائ الهابان وجدرانف ماموتوقيه والفسخ فيزمن الخيارا كآهاذكرناه فيسيع عدل الرهن انتهي ينبغى الح) لاشهة في انبطاء ذلا وماتر ودلايد نعم انبغاء دلان هذا المنبغي يتضمن سان البطلان وعبارة المستف من النوكدل وماششتعن ولايخق أنالتها دمن قوله ان وجدر بادفاتها وجهدت عندالهم وأماوجو دها بعسده في زمن الحار فهو (حده ذه ا الواعوسلم لانفيد. (قولهلان كيف العال) أي السفة (قوله أو يكونش سار الفين) خاهر ولوم وجود راغب ربادة النصرف مماأذن له فيعفلا ماذكره مقوله والفسح فيرمن الحياز الخ وحيشذ ففهوم قوله لايتقاس عالهاأن مايتعاس عاسيع السعضنب)العساولة و توجهانه آبا ذن و الغيم الغاجش فقدرضي نغسيرالمعلمة فالرتحب المعلمة وان أمكنت يخسلان ملوعين بدويه مع وجوده وقد يستشكل فلسامل (قوله أوحدث فرمن الحيار) عبارته في شرح الارشادها عيار بقهت موم التسلم ولوفي وكا مام عنمل كلابيب النن ون المنسقري وأمكنت الريادة لوجود واغب ما فتصيلانه هناك لم وض بفسيرا أصلة بل اعتجاها الجلس أوخيارالسرط ولوالمشترى وحدمانهي وجماة كره من المالف تطرلا بحسفي انهمى (قوله كذا والوموعل مفهل مؤخذ الثلى لتعديه يتسليمملن معلنة السعيعرض أدغن أونست أولا لايستعقبه بسع بأطل فيدترد ان بق وحينفله بيعه بالإذن السابق وقبض الثمن ويدامانة

الب ع ولومثلما وان زادن منفك فمايفا هسرعالي ائتسليم فبل القبض فلا يضمن غرا يت الاذرع قال أفانأ كرهه ظلم فيكالو ديعة فبضنن وعلىماد كرته فقد يغرق بان المكر مديا أشهمة انتقال الملان وثم لاشهة له نوحه والوكرل بالشراء لابسار الممنحتي يقبض لمدم والإصمن(فاداوكام في شراء) ولو لمعين جهل الوكل عيبه ومنعالسبكي احراء الاقسام الآتمة فده ضع في (لاشترى معدا) أى لا بسم في له لما بالى من النعمة المستلزمة للعل غالبا في أك نرالاقسام وذلك لانالاطلاق فتصي السلامة واشتراه عامل القراض لان القصدالر بحرمنه يؤخذانه لو كان القصدها حازله شراؤه (فان اشستراه)أى المعيب (في الذمة) ولم ينص له على التسام اوهو بساوي مع العب مالنثراويه وتعون ا و كل انجهال) الوكيل (العب) اذلا مخالف ولا تقصيروا ضر ولامكان ودو وخرج بالذمةالشراءبعن مل الوكل فانه وانوقيع لتعدرانقلاب العقدله مخلاف الشراء في الدمة فالتقد دالاحترازعن هذا فقط (وان علم فلا) يقع الشراء لاء وكل (في الاصع) دان زاد على مَا اشتراء بدلانه عَيْر ماذون فيه عرفا

أو يحال وم اعطاها وليس لو كيل في هدة تسلم قطعالان عقد هاغير علان الدفع افتاء بعضهم بان له النسلم لانه لافائدة فهايدونه (ولايسلم) أى البيع (د. ي يقبضًا النن) عال خطر السليم في (المنالف) بان سلمة (٢٢١) باختمار فيل فيض النعز وضي العركل فعد مالا (قولدار بحال الم) عماف إلى بمؤسل اله سم (قوله فحبة) أي تقدها (قوله نسلم) أي للموهوب الى ا الوهوبية بأن فيضايا اله عَشَّ (قُولِهُ أَى البُرِعُ) أَلَى قُولُهُ ثَمِرًا شِنْ النَّهَ إِنَّهُ وَالْفَيَ الأقُولُهُ أَي أُومُ فَلَا أَلَّهُ عَلَى السَّالِينَ اللهُ عَلَى السَّالِينَ اللهِ عَلَى السَّالِينَ عَلَى السَّالِينَ عَلَى السَّالِينَ عَلَى السَّالِينَ عَلَى السَّلِينَ السَّلِينَ عَلَى السَّلِينَ عَلَى السَّلِينَ عَلَى السَّلِينَ عَلَى السَّلِينَ السَّلِينَ عَلَى السَلَّلِينَ السَّلِينَ عَلَى السَلَّى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلَّلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلَّلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَّلِينَ عَلَى السَلَّالِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلَّى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَى السَلِينَ عَلَ الحُدَّى النَّسَلَمُ قُولُ النَّدُ (حتى يَقْبَضُ النَّمَ) فَيَالْعَسْبُ وَلِيَا إِسْمُ وَكَذَلِانَ أُورُلِنَا أَجْرِامُطَاهَا سَمُ عَلَى الْ منهج أي واء كان النمن معينا أمني الذمة أه عش (قولة توم النسليم) متعلق بقوله فعمة المستوالج (قَعِلْهُ فَادَانِمُوهُ) أَيَّ المُوكَلِ النَّمَ مِن الوكِ ل أَوالشَّمْرَى عَارِهُ الْغَنِي فَادَاعُرمها ثَمَ فَيضَ النَّمُ وَفَعَ الْ الوكل واستردااغروم اه (قوله أمالوأحبره عاكم الح) عبار النهاية والغسى أملو أحبره عكم على النسايم قبسل القبض فلاصبان تلسم كم في العمر أنه الأشهمات كان مرى ذلك مذهبا بالدل أو تقلد ا مه مرافعوا كرهمها مدالم فكالوديع فيضن فاله الافرى وهوالاوحه أه قال عش بعدد كره كالم التحققه ناما صدة أمالي مااسو عده الشارح مر من الفرق بيز اكرا القالم واكراه الحاكم الذي موادفقسديث كلالح فالمنفل والحاكم لاأن يقال المنفاس يدير كالحاكم لدفع الفاسد المتولدة والفن لمخالفته اله ونوله الاأن يقال المنظب الخطول نوب (قوله للمكرم) فتح الراه (قوله هنا) أي في تسليم المبيسم قبدل القبض و (قوله وغم) أى في الوديعة (قوله والا) اى بان الله بالتنيار وفبسل فبض المديد (قوله والآ ضمن) أى القيمة للم لمولة فياساعلى ما مرله في تسليم المبدع قبل فيض الثمن اله عش (قوله ولو العين) الى ا قول المنزوليس في النهاية الاتولة ولم ينظر وا الدولة ب عراً (قوله عنه)) ساعتباء (قوله - عنف) عدود الهابه غبرصهم اد (تُولِد أي لا سِنِي له) أي لا يحسن له اهم ش وعدار النفي أي تنع علم ذلك اد (قوله في أكثر الاقسام) احتر زَّ مقوله في أكثر الاقسام ؛ الواشتري مالعبَر وكان عالما مالع بسؤله لا مقولو احد منهما و بعرم انعاطيه عندافاسد النهبي ويادي اه عش (قيله وذلك) أي عدم استراء العب عولة و شراهالي حواب والفكان الاولى واهناغ اعبادة الهابة واغداج والعالم القراض شراؤا المقال الرشيدي قوله واتسا حَارًا لَمْ أَيْ وَلِهُ وَلِدُونَ وَمِي اللَّهِ فِي مِنْ اللَّهِ لِهُ اللَّهِ وَقُولِهُ وَمُعْدُونُ أَيْ مِنْ النَّعَامِ لَا تَقُولُهُ لُو كَانَالْقَصَدُ) اسْمِكَانْ مَا يُرَادُ وَلِي الرَّبِيُّوا فَقَدْدُ مِرْهَا أَهُ مِمْ اتَّقِلْهِ طراؤه وَالْفَشْرَح الروض و به خرم الاذوع وغيره اه . سر (قوله ولم ينصله على الساسم) مالونصله على الساميم بقع للموكل كخال الاسنوى اله الوحدلاله غيرم أذون في منها به ومعنى (قوله اذلا يخالفة) أي لاطلاق الوكل انشراه رولا أقص من أي لجول الوكل المب (قوله لامكان رده) أورد كل من الوكب لوالوكل المب (قولهم رد انشر وط) هي عدم لنص على السامروم اوانه لم اشتراديه وحول الو كيل العب اه ع ش (قوله وده) عي الآتى الديم (قولوة النفيد) أي قوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله الأنه ليس الخ الدعش عبارة المغنىفة الدنالتقنيك أولا الذما اخراج الذكورآ خراوهو ردالوكرو فلوز دالاخيرفقا لقدال المموكا ألود وَ لَدَالُلُو كَالِ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مَلِيكُانَ أُولَى اللَّهِ وَلِمَا لِمَزْ (وَانْ عَلْمُ فَلَ) وَوَانْ كَانَا أَوْكُلُ مِنْ مَالُ فَي شرحالروض نعران علم عسداعينه وقعله اه وظاهراته ليس لواحدمهما الردحينة فلوكيان الوكيل فقط جاهلاة لوجه أنه ليسرله الردارمنا الموكل به فلورد ثم تدين حاليا وكل في نبغى فساد الردفليراجيع الهريس قول أربح المالخ) كله : طلف على تؤجل من لافي البسع، وجل (قوله نهراً بث الافرع قال الح) اعتمد مر (قوله ومنه يؤخذ اله لوكان الم) أسم كان مسترعاند على الربح والقد دخيرها (قوله جزاله شراؤه) قال في شرح الروضوبه حرم الاذرع وغيره (قوله بهذه السروم) أي فوله في السرع ولم ينص الم وزوله في المن رهو بساوى الح رفوله ان حمل العب ش (قوله رده) أى الآثى (قوله في أخذ وان علم ولا) أي وان كان الوكل قدء نه قال في شرح الروض أنم ان علم يعسماعينه وقعله انتهى وظاهرا نه ايس لواحد منه حاالود حيناد فلوكان الوكيسل فقطها هازفالو جائه ليسرله الردارة الموكل فالودخ تبيز بالهاء كافينبني فساد السموكل أيضاج فدالشروط (11 - (شروالحوابن قاسم) - خامس)

ولا كذلك يُرويرُي ذلك في وكمل الشراء (٢٢٠) فلا يشترى من نفسه ومجهود وفي الوصي وقيم السنم كما صرحوا به ومثله ما ناطر الوقف وكل تمرق على عرو فلا تقدموا لموكل الثمن فبميااذا كان الصيغير في ولاية نميره كما أشر فااليه في الحاشة السابقية اله يسع ولايؤح مالالدم تَعَدَمُ العرفَ أَ تَعَايِنُ الصَغِيرِ والكبيرِ (قَوْلُهُ ولا كَذَلْكُمْ) أَيْلَاهُ فَدِيكُونَ هَنَاكُ من هواصلي مهمامع إ ومحموره والأدناه وعن وجودالشروط في الكل- في لوفرض انحصر الامر في أحده ما أمكن نوا بالسلط ب اله عش (تولّه البدل نعملو كان الناظر ويحرى ذلك) أى ظاهرة ول المنز ولا يسم لنف ما المزر ترايه فلا ، ترى من نفر مريح مررد) أن ولا أستر إ بواا تتقلوندنهس من عن المثل ولا بنسية ولا بغين فاحش عسل قد اس المرق الوكد لى السيع اه عش أقول وقوله ولا منف نمند اللانه عوزله نستة تقدم فيشر حلافلوالثمن في الاصعر خلافه مع توجهه ثمراً ينسه أنه كتب فيما بالى عدلي قول المنز الامحارمون أحرة المثل أولالما الشترى معساماته عوهله الشراء نستمو بغيرة دالبلاحث وأي ومصلمة ملافسه نظروالافرب تقبرر انالمهظ الاتحاد الأوّلانكو مروف على الموكل اه وقوله ولابغين فاحش مكررمع قوله ولابا كثرمن ثمن المسل (غوله من وان نهمي عن الزيادة كل فسه) أى طلقا**و(قوله ومحمو ر**ه) أى ادالم *وكل وكدلاعن محمو*ره أخذا ممامرآ نفاعن سم والسيد ا محتسمل وقداس تحو ترهم عمر (قوله دف الوصى الم) عطف على قوله في وكدل الشراء (قوله على غيره) أى عن غيره (قوله فلا يسبع الانحاد فانحوسع ماله الح)أى ولاينترى عن نف وصحوره (قوله لنفسه) أي مطلقا وفوله وصحوره أي الابالطريق السابق لفرعه الذي تعت تحسره ىن سم والسيدعر (قوله وقيدا مرنجو تزحماً لخ) بالغ مر في انتشابيع على حذاء (قوله ماهذا) شامل البييع تحو مزماهنالانه اذاكان والايجارمن نفسه لنف هذاو عكن أن يفرق بالنسب البسع أوالايجارمن نفسه بانه في البرع من فرعه قاتم هو الناطرالمسقعق كانت مقام شخصة نفسسه وفرعه فانتظم العقد يخلافه هناليس فاتحامة شخصين بل ليس هناالا تحفص واحسد المافعءلم ملكموفي ولات حققة واعتبارا فلانتفام العقد فليتأمل سم وقوله حقيق واعتبارا أماحقيقة فمنوع وامااعتبارا فعمل فكون كالو آحردارهمن المألانه من حيث أنه الطرم صرف فه الهومن وطيف الناطر وخبر من حيث انه مستحق مصرف لرسع تقسمه لمحتعور دوميل إهالا لوقف وهذاالقدر كاف النغام الاعتساري فهومن حشمتولي ومنأخري مولى علىموا لحاصل أن الجامع أن مفرق مان الملك هنا بزالقيس والمقيس علىممن مسأله ولى الطفل كون النغاس بن العاقد تناعبيار باوان اختلف وجه الاعتبار ضعف بدليل الهلاسيم فلشامل اه سدعر (قولههوالناص) حق العبارة القلساوحدف هو (قوله دلسل أنه) أي الله هنا الايحاراذا كانالناطر غمره (قُولُه عَلاف لكما لحة في) فعان ملكما لحق في لاعور سعولا اعرو القسم المل اله سم (قوله فلم يحزالانحادق متخلاف وعلى الأول) أى الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه نهمة مند تولى الطرف بن فاعتفر في حياته لان ملكه الخقيقي ودلي الاول الحق لا يعدوه مخلافه بعدمونه اه سيدعر (قول عال) الى قوله فالدفع في الهيامة (عَمَّلُهُ القيض تبطل الاجار عويه نظمير والاقباض)أى لان القبض في الجلس شرط التعمة العقد اله عش (قولة في نحوالصرف آلم) أي مآقالو، فبمالوآمر بدون كالمعومات ورأسمال السلم اله عش (قوله والقبض) عن المعامة اله عش (قوله لافي السع عوسل) أحرة المثل (و)الاصم (ان عطف على السع عال ش اهسم (قوله آذ باذن جديه) أي ودلالة القرينة علم كر أيضا آه عش الوكيل بالربع) محال (له (قُولُهُ وَهُمَا) الْحَافُ السِمِعُو جل الهُ عَشْ (قُولُهُ كُمْر) كَانْسِلْ تُولُ الْمُنْ وَلايسِم المفه (قُولُهُ من قبض الثمن وأسايم المسع غَيرَقَيض) أى وان حل الأجل اه عش (قوله وطاهر اطلاقهم الم) معمد اه عش (قوله حربان ذلك) الذى بسده مالم ينه الاسما أىعدم حوار فيض المن مع حوارة الم السيم من غير فيض النمن (قوله دان باعسه) أى مأوكل بسيمه منواسع البيع واهقطما وُجلا (قوله وصعناه)أَى على الراءحيث آضر ريلحق الوكل بالحساول اه عن (قوله ريوجه) أي القبض والانباض في نعو الجريان (قوله ذلك) أي العزل عن القيص والاذن في الاضاص وكذا قوله بذلك (غوله عاديم أي الديم الصرف والقبض من مذير الزيادة الانتهمة ولا تولى الطرفين لان الوكدل حدث ذيات مغلد لانات كاصر حوالداك أيضا فلينامل وقوله مجهول والوكلفاتءن وقياس تحو مزهم الاتحادالخ بأغ مر فى التشدع، بي هذا وفواه ماهنانه مل للبيع أوالابحار من نغسم السع لألا يضع لاني لنفسه هذاو عكن أن يغرق بالنسبة للسيم أوالايحار من نعسه إنه في السيع من فرعه قائم مقيام معصن نفسه البيع عوجل وانحل الا وفرعه فانتفام العقد يخلافه هناليس فائمام قام عصن مل لدس هناالا شخص واحد - قد قد مواعب اراف لا ماذن حسديد كامروهناله يتظم العقد فليتأمل (قوله يخلاف ملكدا لحقيق) فيهان ملكه الحقيق لايحوز بيعه ولاابجاره لنفس تسليم المبسع من غير قبض الل ، قوله لا فالبيع بمؤجل) عطف على بحال ش (قوله وظاهر الملافهم الخ) كذا مر (قوله وظاهراطلآقه مريان

ذلك وأن باعد بحال وصعاد وتوجهان اذن الموكل قالتا وليعزله عن قبض المن واذن في اقداض المسع

قبسل قبض الثمن فلا برتفع ذلك بماأق به الوكسل وان كان أيفع للموكل ويحتمل خلاف الزوكل اعمار عي بدلام ما الماول

المَمَّن (وان لم يساو،) أي سواء كان الشراء في الفعن أو عش (قوله اذفد يتعذو الح) ينا مل تقريبه (وانامساوه) اسالتراه عبارة الفيري وقد بهرب الد تعزفلا بقيكن الوكل من الردف ضرر آهدهي فاهرة قول التي (واذاو وعرالم) في مه (لم يقع عنه) أى الموكل الارشادوا يكل د والرأض والوكل ان وضي موكل قال الشارح في شرحه او تصرف الردوالسراء فيهما عمن أو (انعله) أى الوكيل العب عوصوف فاللمة علاف الذاوسي وكمل أوقصر فلاعدم باللموكل الدان عبا الوكمل أونوا وصددته لتقصيره اذقد يتعذر الرد البالع والارددي الوكيل اه موالي شرح الارشاد عطفاء الدرصي وكل اداخري أي الوكيل هيامة فتضرر (وانجهاه رقع) أَى لا مِردال كِيلَ الْهُ وَفَي الروض وشرحمناله الله سم وفي الفَّسَى هدَّذَ كُرَمْ ل مامر عن الارشاد وشرحه للموكل(قالاصع) لعذر الوكل عبها مع الدفاع المان ، مفرع وقال البائع الوكب لأخرار دري عضراً أوكل ميلزم المان وأن أخوفار ولنفسب ولو ادى البائع عن الوكر لرضا الوكل بالعرب واحتل صابع بأحتم ال باوغ المطبر فان حلف الوكول على العلم الضرر شيون الخدارله (واذا ردوان كروطف البائع لم ودلتقميره الكولفان مفرالوكل فالصورة الاول وصدق البائع فدعواه وذع الشراءفي النعة المر | قله استرداده المبسع منه أوفى آلناء خوصد فالبائع فذاك وان كذبه وتع النبراء المعوكلوله الرد = لأفاله غوى اله ليس الوكسل الردف نبه: المن أسل آلرون أمااذ المحتمل رضاه قلا بلغت الدعوى البائع أه (قوله المر) أي تسل فول الدين(الموكل)فصورتي المنزوان علمه الم غرهد العلل انة مد الشراء الدمة (قوله شرط دده) في الموكل (قوله والادد الح)عبارة الجهل (فلكل من الوكل الفن والاوتدالشراه الوكل لاه اشرى فالنسندام بأذن فدالوكل فاصرف الداه مغنى (قوله دورض والوكراارد) بالعبأما ﴾ إنى الموكل بالعرب أي أوتصرف الردكه كامرين شر دائني (قولة استعمال كوكرده) كورد وقبل علم الموكل فلانه المسالك والضرد إرماللوكل مُبين أنه كانوان المحيالود فينف أن يسين المالان الوسم على علم اله عش ومرعن به لاحق نع شرط رده عملي المنفي ما وافقه (قوله علا و عكسه) عروة سم عن سرح الارشاد كامراً تفاعلاف ماأذاو من وكدل وقصر الدائع ان سم الوكولي الفلايعتم بل الدوَّق الدان عماد الح اله (قولة فلانه لو معلى عالا من وبد الموكل ع) فد يقال عدم وسا العقدار باويه واسلاقه الباثع والارده على الوكيل | الموكل به بعدا عكم يوقو عالمقدله لغوفلا عمره مدمره أعولا يقع بذال الوكيل اللهم الأأن يقال انالمراد بعدموضاه أنبذ كرسبا يقضىءدم وقوع العقدله كانكارالوكاله عااسترىبه الوكيل أوانكارتسمية ولورمنيه امتسعملي الوكيل باه في العسقد أونيته فليأمل أه عش (قوله دمن م/ أي من أجل أن المه تضر والوكيل (قوله الوكيل رد و غلاف عكسه لانسنة) تعليل العدم النظر (قوله ولا الحالة الغ) عمَّلت على توله الحاله لوم عالج (قوله " فه اعدال على وأما الوكيسل فلانه لومنع يتأمل فنسه فأن الكلام على تُقد مومندس الردف امني استقلاله بالردحينيذ أه سموقيه أن الراد بالردهنا لربمالابرضيه السوكل الردمن حيث هو والعالم المقارعين معموم وازه (قوله الله) أى الشاورة (قوله وأعب طرأ الخ)حبر فمعذرالرد اكرنه فوريا وقد الوك المناضر ربه المقدم لقول حكم الفارن (قوله قالود) أو رعدمه آه مهاية قال عن قوله مرق الردوعدمة أي لاقيدم ومن تماور صيبه الموكل من وقوعه للموكر لأنه ماذون كه في شرائه ومنااه قد السلامة وعلد وقد تقدم أنه ان كان الشراء بالعين فلادد للوكول أوفَى الذَّمة ولد كل مهما الرَّد اه (قوله فان كان الشراء الدين بطل الشراء) لو تعذر الرَّد على الرُّتُع مردكامرولم شطر واالحاله فهدذه الحالة بان قصرالو كيل واريعدق البائع أن الشراء المموكل وأخدذ الفراله ين فينيق أخدا لومندع كان أجنسا فلا يؤثر مها أن في مسائل الجارية أن يقال برده الوكاعلى الوكد سل و يفرمه بدل الني والوكسل بعم النافر المر لانسعه لاستارم الودنام إجع (قَوْلِهُ فَالمَارُ والسُرح واذا ونع السُراه في الله مة للموكل فلكل من الموكل والوكيل الوه في كونه أحنداس كل وجه الروض فان آنترا أو الذمة و رصي به الموكل أوقصركم مده الوكال النهبي وفي الارشاد وايحل و دلالراص ولا ولا الى اله ويؤخرات اورة الوكولان وضيموكل فالاالشارح فيشرحه وقصرفي الزدوانشراء فهمايمين أوموصوف فاللم يتخلاف الوكل لانه لمااستقل مالردلم ماأذار من وكيل أوقصر فلا يعتبر بل الموكل الودان سيرا الوكيل أونوا وصد فعالبا في والارد على الوكيل منطرا والدواء باطراقيل انتهسي ثم قاليني الارشادة طلفاعلى الدر مني موكل أداشتري كي الوكيل عربياله أي لا يودالوك بل التهمي وفي القبض حكالفارن فالرد الروض وشرحمته ففاللان أشدتري بعن ماله الوكل فلارداه بالعسلانة لا يقع له عدال فسلام فق كاعتمده الناارفعة وعامما انتهى (تَوْلُهُ وَلُو رضيهِ امتنع عَلَى الوكلروه) لَو رد،قبل عَلمُ رَضًّا لُوكُلُّ مُ تَبَيْزًا لَه كانراضيانه مر الهحث بعم الموكل حين الردنينيني أن يتبين بطلان الرد (قول لانه الـاسـ قال لرداخ) يتامل في مالكانام على تقـــ د بر فان كان الشراء بالعين بطل منعمن الرد فمامعي استفلاله بالردء تنذ (قوله فانكان الشرآء بالعين بطل الشراء) لوتعسد رالردعلي

والاوتع الوكل وعنسد الاطلاق فشرا مس يعتق على موكاه فيدفق كاصرال بديمة سافلاموكل وذمولاء قرونا الفعال عبول يحدام يدودة وليس الوكل أن وكل الاندنان المنساق في ويم الان الوكل من غيرونيم (٢٢٦) لووكان بيض وي تقيف وأرسله معاصد أمنعماله لميضركا واستفاما غرمس عنه سم على ع ادع م (قوله والارفع الوكدل) والكلام في العب المدارن أما الطارى الجورى وقددالاذرعى فيقع فيه للموكل مطلقا مواء أشراء العين أوفى اللّمة اله عش (قوله وعندالا طلاف) أي اطلاف الوكل الرسلمعه كونه أهلا النوكو (قعله شراءمن متقالخ) أي وأن علم كونه بعني هابدولا نظر في صروالموكل لتقصير وبعدم التعبين لاتسام أى مان مكون وشدا وطاهره وانكانا الفرغرمن مرآنه التحار وفيمن أكوكل وعبارته حركع فبمامر بعد ولبالمانف فان وكأن وحسافته ارذال في وكاءني شراء عبدوجب بمان وعمولوا شرى من يعتق على الوكل صعروعتق على مخسلاف القراص الناقاته عماله والذي يظهر إن الراد موضوعه اه عش (قولهلاناللوكالمرض نعيره) زادالنها به والمفي ولاضروره كالمودع لايودع اه مرم أولاده والمالك (قوله داوسه) أى الوكسل المغوض (قوله ساء له) أو الوكسل (قوله المصن كم قاله الجوري) الأوجه وروحاته اعتمادا سناسم في. لذلك محلاف غيرهم ومثله ارسال تحوم اشتراء خسلافه مهر أه سم عبارة النهاية وعمسلكا دممالوأ رادارسال ماوكل في قبضه ن ديم مضعاله فيضهن ان فعلم خلافا العبوري اه (قوله ومماليكه) بدغي ومن يتعاطى خدب وان لم يكن بهوكا اه سد عرصارة عش وينبغوان لحق بمن ذكر خدمة بالجار وتعوهااه (قوله اعتماد استناجهم الح) مبروكان لهمعرأحدهم ويوخذمن ر (قوله والذي المز) - له معترضة (قوله ومنه) أي ارسال ما نبيته من دين وكل في فبيته (قوله مع احدهم) بعللهم منع التوكل عما أيهاه (قوله و وخذ) الحالمة في النهامة (قوله عدد كر) اي بقوله لأن المركل الموالم ارسعاقي بالنعال ذكرانه لاقرق سنوكاتك (قولة نفي الاول) وهو وكاللف بعد (قوله مطلقا) أي أحسن الوكيل ما وكل فيمولاذ به ولم يعرعنه أولا فىدى وفرأن تدعدوفرق (قَوْلِهُ ﴿ وَالنَّانَ ﴾ وهُووكاتِنَا فَانْ تَبِيعُهُ ووجهُ أَنْ النَّانَى مَشْتَمَلُ عَلَى اسْبَقَا السَّعَ للوكل مرَّ يُحاولًا السكى سمدمانني الاول كذال الاول اله عش (قوله فيماله) خبروفرف السبكرالخ و(قوله هـــــ) يعنى قي صعة الوكيل (قوله عه والنوكل مطلق دون المرف أى لعدم الفرق مسماق العرف (قولهوان كان صحاف نفسه) أي عد ساللغذان فرق واصم الثاني فيه تأرهنا للعرف بينالمدرالصر يجرالؤ وليه اه كردى وتصدمتن عش ماهوأحسس وهذا نوليان ولكونه وانكان صحياني نفسه لاعسنه أى أصلااما أذاأ حسنه لكن كان غير وبدأ حذف منطه يحرالوك للان الموكل لم ومويد عسيره (وان لم متأت ماوكل فه . ٥ اه عش (قوله أو بشق عليه) الى الفصل في النهاية (قوله الما يقصد به الاستنابة) قضيته أنه يتعين ذلك في منه (لكونه لاعده أولا حة وانصار أهلالمباشرة بنفسه اه عش وسأقمانه (قوله رمن م) محمن أحل ان العله ماذكر طهويه)أوشق علسه (قوله المنظر فوكله) عي ولونعله لم يصعروا داسل صمن اله عش (قوله داستظهر والاسنوي) عبارة المفي تعاطيه مشقة لاعتمل عادة رُهُوكِمُ اللَّالْ مَنْ وَمُ الْمُولِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الله عش (قوله عن كاهو ظاهر (فله التوكيل) موكاه الم) عبارة الغني وحيث وكله في هذه الافسام فانميا لوكل عن موكله فان وكل عن نفسه فالاصم في أريادة عن موكله دون نفسة لأن الروضة المنع اه (قوله فقط) فاوركل من نفسه لم يصع أوا ملق وقع عن الوكل اه نم يه قال الرئسيدي النفو بضائله انما يقصد قوله أوأطلق الملايخ في جريانه في السنله الاولى وكان ينبغي ذكر مصاك اهر قوله لانه المضطر اليه) الحالمان مه الاستناء ومن ثملوجهل فالغني (قولة غرأيت عداد يضالخ)أى فالنشائر اه مفدى (قوله القريب لـ) مت هاله (قوله الموكل حاله أواعة قدحلاف ولوطر أالعز لمار ومرض الم) فان كان التوكيل فسال عله سفره أومرضمارله أن توكل مداره ومفى طله استنع توكيله كأنهمه وشرار وض (قوله المعرفة أن وكل) أى وذلك الما تقدم من أن الموكل الم وض مصرف برولكن فضية كارم الرآفعي واستظهره قوله مر تمولاضرورة كالمردع الح أنه لودعث الضرورة الى التوكيل عند طر زماذ كركان تعيف تلف الاسنوى والحدادف لولم سروار ينسر الرفع الى قاص ولا اعلام الموكل جازله التوكيل بالقدية المعرجوبه وهوطاهر وبني عكسه فوله (ولو کثر)ماوکل مه وهوماكو وكلعا خزام فدرهل البلشرة ينفسه أملاف تفار والاقرب الثاني أخذا من قول الشاوح الماركم (وعمر عن الاتمان كله إلبائم فحدة الخالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء الموكل وأخذ الثمن المهن فينبق أخذا مما فالذهباله يوكل) عـن ساق في مسائل الجارية أن يقال مرده الوكل على الوكيل ويفرمهدل النبي والوكيل بعد بالفافر واستفاء موكا وفقط (فيرارادء لي مغرمسن عنه (قوله لم ضمن كافله الجوري) الأوجمحلاقة مر المكن لانه المنسطراليه يحسلاف المكن أي عادة بالكون فيه كميم شسقتلا تحمل فالباقب اطهرم واستجلل يضالوجه الغائل بالارادعدم تصو والغيام

مسروس ساور المسابر على المسابر والمسابر المسابر المسابر المسابر في المسابر المسابر المسابر والمسابر المسابر والمسابر المسابر المسابر والمسابر والم

رُ وحني بمن شنت الخ مان القصود الخ (قوله ونوق الافرى الخ) عنده النهامة والمعنى (قوله هذا) ي فالنوكيل في المال (قوله وثم) أي في الوكيل في النزوج (قوله وقد ينسانج بقركها) أي لحاجب القرن أوغير. اله مغنى (قوله وحاصله) عاصل ماهنا (قوله هنا) أى في النوك ل في المالد (قوله ومَ) أَى فِي النَّو كُـ لِي فِي الذُّكُوحُ (قَوْلِهُ بِالأُولِي) أَى لانه ثُمُ الْحَيْرِ الهارهنا يستدرك اله معنى (قُولُهُ انْ رَكْتُ } أَى َالْمِرَأَةُ لِمِرَاةً (قَوْلِهُ فَى كُلُ افْرَادُهُ) أَى افْرَادُ لُرُوحٌ ﴿ قَوْلُهُ سَهُ } أى افْرَكُولُ (قَوْلُهُ ممانقر رأولام هوقوله وفسد بنسام تركهاالخ (قوله في من الصور السابقة) أي-بنوقع التوكيل عن الوكل الد رضيدي (قولةمن الصور السابقة) ينبغي استثناء ما ذاوك عن أهـ مياذ ناموكه لماتقدم أنله حيند عزله وأنام نفسق فاذاف وأولى ونفيل فسند يشكل قوله الصور بصيغة الجعولان المكاذم فيصو والتوكيل بالاذن ولل تعاله فليسق الاصور ان مالو قال وكل عنى ومالو أطاق قلت عكن أن مكون الجيع باعتبار أن كلامنه ما مو و مان أظر النع من الوكل الوكيل وعدم مد عو يحو وأن يعمل الكازم فآعد ممن صور لاذن ولا يناقه التعلى لقراء واذن فسه بالبناء المفعول أي ادن اه ولو منجهة النبرعاه سمأى ولوعديد غةالتنبة كافي المغنى وبعض سعة النهابة اسلمعن الاشكالور كف الجواب * (فصل في مقدمن أحكم الوكة) * (قوله في مقد من أحكام الوكالة) الى قوله و رديم ع في الما يه الاتوله والاقلادن الى أنه لوظهر وقوله وأفهــــــ الى واله الموم وما أنه عالمه (قوله غير الاحل) أعوأما النقسد بالاحل فقدمه حكمه (قوله وبخالفته) عطف على قوله ما يحب المرتنقد ومضاف والاصل وحكم يخالفته فذف المضاف وأقبرا أضاف المهمقام لأن الهالفة لستمن الاحكام أهعش أفولع كذأ قوله وكون مده المروزوله وتعالى الم عطفات على قوله ماعد الم تول المن (قالبيم) ومثل البسع عبر من العَـقود كالنّكاح والمناف اله عش (قوله بلمن فلان) أي بل يقول من فلان أيمثلا كنهذاومن فقيه صالح فيمانظهر (قوله نعين) طأهره أنه يسممنه وعتنع المدحمن غيره وانام دفع هوالاغن المثل وانبرغ بفسيرمز بادة عن ثمن المثل وينبغي أن عمل التعب أذا لم تدل القرينة على عدم ارادة النقيد بدوأته لوكالله سيعمن غيرم سالسيع وفات على المان ساد السيعمن غيره القطيع وشاالمالك مذاك وأن المراد | كاعسلم عما تقر وأولا (ولو النقيدية في غير مثل هذه ألحاله فان فلت في السند الذأن الشخص لولم بأذن في سنع ماله لاحد وفرأى شخص أنه لولي ببعه بغيراذنه مب وفات على مالكه أنه بحور بعدقلت فيه أطر والغرف وأضح لانه هذا أذن في السيع الوكال عزله في الاصعروالله في الحلة مخالا فمعنال فاله لاا دن مطلقا سم على ح أمول و يسفى أن محل المنع ادالم يعلب على طنعرضا مالكه أعلى لا ادله في النوكل ان يسعدوالافلاوجه المنع وقيل عالم في عدم صعة مسع الفضول وغاية الامرأن هذامه وقرضه في المنص المعين ليس قيدا بل مشلمة المكان المين اذاخر جهن الأهلية نفسه النفص ل المذكو وفيجوزاه البيع في غيره الدون العرل

ماذكر والوكر في التوكيل من تحو الشستري المالم تكن هناك قر ينسقما فعقة التعبين ولاحار الوكيل لرضا الوكل بغير فعندو جود أحدهما بحورة الخالفة و يصم العقد المموكل (قوله لاية قد يكون الح) ولواستم الساقيدية بغير الاجل اعتمده مر وكذاالارحالا تن في قوله وفرق الاذرع الخ (فهله في شي من الصور السابقة) ينبغي استثناء ا مااذاوكر عن نفسه اذن موكامل اتقدمان له حدائذ عزله وآن لم تفسق فاذا فسق أولى فان قبل فستنذ يشكل قوله الصور بعد بغنا لحدم لألكالم في صور التوكيل والاذن يدليل تعليد الدول بدق الاصور مان مالوقال وكلءني ومالوأ قلق قلت تكن أن يكون المع باعتداران كالمهم ماصور أن نظر العسين الموكل الوكيل وعدم تعينه وبجوزان يحفل الكلام فأعم من صورا لاذن ولاسافيه التعليل لقراءة أذن فسه بالساء المفعول أى أذنه ولومن جهذالشرع * (نصل) في بقيمن أحكام الوكلة أيضا الح (قوله تعين) ماهر وأن يبيع منعو عدم البيرم من غيره وان

حدث على النهب أوالتلف لولم يعه في عبره أملو خرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في

وهدا واضع فأواده اله

والموكل وزاه أيضا كأأفهمه جعسله وكيل وكيله انعن مال عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى عيادة أصله تفهم ذلك أيضا فلااء فراض على المنه ﴿ لا الله عَدْ (والاصح) على الاصع (٣٢١) السابق (اله) أى النابي (يتعرُّل بعرَّل العرف) أى الأرل ابا (والعراله) عموموه أو حدوثه

أوعز لالموكلة لانه نائسه لان التفويض الله الخالكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد مندعينه اه ومقتضاها أنه وسعامن كالمدفعما ينعزل قصد حصول الوكل فيه من جهة الوكل فيتخسَّر بين المباشرة بنفسه والثفو بضر الى غسَّرَه اله عش وفي مه الوكيل اله بنعزل فسير العبريء عزالقلبو فيقوله بلءن موكلة أي فقط بشرط علم الموكل محز مطال التوكدل والفلايد من أدنه وله ذلك (وان فالوكل، سني) بباشرة منفسيمه علم بحرواى شكاف الشيقة ولوقدر العاجزفله الماشرة بالاول لروال البحر بالبسل وعنالوكسلأوا ففعل لتوكيل سينلذ لقدرتهاه وهذاهوالاقرب لاسماق الصورتين الاخيرتين مامرف الشرح (قوله والمموك (فانثاني وكمل الموكل وكذا عرفه)أى وكيل الوكسل (أبضا) أي كأن للدكسل عزله كافهمه أي أن للموكل عزله قوله ذلك أي ان ان أطلق أران لم يقل عني للموكل عزله (قوله أيضاً) أي كد ازة المصنف (قوله على الاصعرالسابق) خاهره أن الاصعرالسابق ولاعتمال في الاصع)لان نرتب عليه خلاف هسل ينعزل بعزله وانعزاله أولاولكس كذلك بل الحاصل أن أخسارف هسل هوفي الحالة نوكسله للثالث تصرف اغذ كورة وكيل الوكيل أو وكيسل الوكل فان قلنا والاول اعراف يعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالنافى فلا تعاطا ماذن الوكل فوحب وحسد فلابدمن العناية كلام الشارح مر لبصه مأن ذال معي قوله على الاصح السابق أى بناء علم ان يقع عنه وفارق نظير مس فالاصعمبيء لي الاصعرمة بله على مقابله الدرنسدي (قوله أوعرال الموكر له) أى الدول و (عوله لانه القامني بانالوكيل ناطر البه] أى الثانى البالاول اله عش (قولهانه ينعزل] أى النانى (قوله بغيرذلك) كـ ونه وأعـائه فىحقالوكل فمل الاطلاق اه عش (قوله رعب الوكسل الله) الاولى حدف الواد (قهله لان توكسة) أى الوكيل (قوله ان يقم علسه وتصرفات القاضى عنه أى عن الوكل اله عش (قوله وفارق ظهره الخ) رداد ليسل مقابل الاصع عبارة النهاية والغني للمسلمين فهونائب عنهم والثانى أنه وكاسل الوكيل وكآنه قصد تسهيل الامرعلية كخلوقال الامام أوالقاضي لناز واستنب فاستناب واذا فسدحكمه استنيبه فانه تائب عنب اعن منه موفر في الارل بأن الوك ل ما طرف حق موكله فعل الح اله قال مِنْ قوله قاله وعليه فالغرض الاستناءة ائب،نسة أىءن النائب وقوله لاءن منسبة أى الامام أوالقاضي اه (قوله فهو) أى السالقاضيُ معاونته وهوراجع له وكذانسمبرحكمالخ (قوله معارنته) أىالقاص وكذان، برله و (قوله رهو /أى السوكان الاولى (قلتوفي ها تين الصورتين) النفر يعقول النن (أن توكل أمنا) شمل وكان الامن رضفاو ذنيله سيده في النوكل الذكور وهو وهمااذا فال عنى أوأطلق واضع ترقضة كاسهأنه لووكل فاسقاله بصع وان كان المال تعت مدالوكل وغيره وانماوكل الفاسق فيعرد (لابعزل أحدهما الاتخر العقدوهو مقنصي كازم الشارح مر الاستى ومداله وكرالولي ففسق أبكن فالهجثم توحيه العسدم العزاله بالغسق انالذى يتحسه أن محل مامرمن منع نوكيل الفاسق فيبسع مل المحور ماأذا تضمن وضع بله ولمد ولاينعسرل بانعراله) لانه والافلاو حملنعمين مجردا لعقدله انتهى وهوصر يجف جواز توكيل الفاحق حسلم يسلمالمال اهعش أس وكبلاعنه (وحيث (قوله انعبالخ) ببناءالفعولو (قولهالثمنوالمشنرى) بغُمُ الراءنائب فالحارف وكاله البيع جوزناللوكيسلالتوكيل) ووكالة الشراءوالنانى في وكالة الشراء نقط و عنمل على بعد أنه مكسر الراءه الثاني في وكالة البسع فقط (قوله) عنهأوعنالموكل (يشترلح أىالامين) الىقولەرماصلە فىالمغنى(قولە لموكەعلىالارحە) اعتمده مر وكداقولەرقىرقالاندرى إ أن نوكل أمينا) فيه كفاية الح اه سم (قوله أوعدالم) عطف على قوله علمالح (قوله أنه لاتوكل غيرالامين وان قال الح) وهو لذلك التصرف وانعينه النمن والمشترى لان الاستسامة كَذَلَكُ مُماية وَمَعْلَى ﴿ وَقُولِهِ وَقَالَ السِّكَمَ الْحُرِ ﴾ عَمَارة النهابة والمغنى خلافا للسبح وفارف مالوقالت لواجا عن الغمر شرطها الصلحة (توله وللموكل وزله أيضا كأفهمه الخ) قال الاستوى واذا فلنامانه وكيل الوك بل فقد فيل لبس الموكل (الا أن تعن الوكل عرو) مُ السرة عن الالله لبس يوكيله والاصع الجوازلانه فرع الفرع فتستني هذه المسئلة كذاصر الرافع يحميع أى الامن فسيع تعين م وللناه انهى (قوله في التن والاصفرانه يتعزل بعركه وانعزاله) فال الاسنوى واعلم أن حاصل كالم المصنف لاذنه فيهنعمان علمالوكيل الجزم بان النابى وكل الوكيل وحكارة وحهين مع ذلك في انعز اله يعني الثاني بعزل الوك ل وبانعز اله وهذا فسسقه دون الوكل لموكله فاسدفي المعنى ومخالف المالع أيضا من حكامة وحهيز في النباء وبناء العرل علمهما كمانة المناه عنه انتهى على الاوحه كملائستنري وبحاب إن قوله والاصعرأنه ينعز ل يعزله وانعز اله أيس فرعاعه في فوله فالشاف وكيل الوك ل والدالم اصدره ماعنه الوكل ولايعلم عيبه بالفاء والماهوا منشاف فلايناف تهمفرع على الحلاف فأنه وكما الوكمل أوالوكل (قوله الوكامة لحالاوجه)

والوكيل يعلمه أوءناه فاستفافراد فسقه لمعيزله نوكيه على الاوحه أصاوفت اطلاق المنزان لابوكل عبر الامن وان قالله وكرمن شت وفالدالسكى الاوحد خلاف كلوفالت وجني بمن شت بجورتر ويجهالغيرالكف

الصرف فسفرة برالاسن لامنأى منعذاك وغروحود مفذكالهي الكفاء وقد وامح الركها ال قديكون غبر الكف أصلو حاصله ان القياس هو المسادروان أمكن الوضيع الفسرق مان الهتل هذا يتقدر عدم الامانة أصدل انقصودمن الموكل في وثم بعض توابعالاهو فأغتفر ثمدالم يغتغرهنافات قلت قضمة تمسر السكاح بالاحت اطاله اذاحارذاك ثم كأن قياسههنا الأولىقلت محدل الاحتماط انتركت الوكيل احتمادار ماتيانها باللفظ العام أذنت له في كل افراد: من غديراجتهاد فلا تقصيرمنسع مهواة الفائث وكل أمينا) في شيمن الصور السابقة (ففسق لم: لك

وفرق الادرجي بالانتفاود

(فصل) فيقيمن البلد وعدم الحوف على الوكل نب فلا يجوز بعدفي غيرا أحكان المعين الدعش والحاصل أن محل تعين ال أحكام الوكالة أيضا وهى راعب على الوكسل عدد ومخالفته للماذون وكون بدمدأمانة وتعلق أحكام العقديه (قالبع لنعص معن) هوأعنى فوله معين هنا رفيما مدمحكابة الفظ الوكل مالعني فان الموكل يرول ذاك مل من فسلان

ا بل استهواة البدع منه بالنسبة لغيره اله عش (قوله ولا يصم بعملو كيله) اقتصر علمه العلى وسكت عن تقبيد ابنالرفعة وقال عش وينبغي أنجسل البطلان آنام يكن وكيله مثسله أوأرفق منه أخذابهما ا ذكر وفيه الوقال مع من وكيل ريدفهاع من ريداه وفي المصيرى عن الشسو مرى ومحله كمة قال الاذرى اذا | كانالمعين بمريتعاطى الشراء بفسه محلاف لوكان محوالساطان بمن لايتعالى الشراء نفسه فالهيصع من وكيله اعتبارا بالعرف الد وفي سم ما وافقه (قوله لوكيله) أي أوجيد ووقا لمر سم على منهم آه عش (قوله رفسده الخ) أى عسدم الصف مارة الهابة فاو راعمن وكياه ليصع سواء أنقدم الاعاب أم القبول ولم يصرح بالسفارة أم لا كأشمه كلامهم خلاة لا ين الرفعة اه (قوله تقدم الايحاب) أي مطلقا ولايصح سعهلو كالهوقده - مدعر (قوله ولم يصر ح بالسفارة) فيدلنقدم القبول فالف المطلب اذا تقدم فبول الوكيل وصريح امن الرفعسة عباادا تقدم بالسفارة كانتر يتهذامنك لريدفقال بعنا معوان تقدم الايجاب فبالوكيل يصع مرس بالسفارة الاسمار أوالقبول ولم أم لالان الاعلب فاسد اهكردى وفي السيدعر وعش ما وانقه وقال الرشدى قول مر خلافالان الرفقة يصرح بالسفارة وعت أىفى تقدد البطلان بماذا تقدم الإيجاب أوالقبول ولم يصرح بالسفارة أى علاف مااذا تقدم أحدهما الملقسني الهلوة الدعمن وصرح بالسنة ارة في المتقدمة له يصم عنده اله قوله أي لربد) أي دون نفس لوكيل اله عش (قوله وكيل بدأى زيدفباعمن عللاً بضا) حِوْمِهِ المغنى وشرح المنهمة وسكانت قول الشارح وانعابِ يتعدال (قوله دانعا بتعدال) ولومات زيد بطل أيضارا غايتعهان يديطات الوكلة كاصرحه الماوردي مخلاف مالوامت من الشراءاذ تجوز رغبته فيه بعدد الدوالارجه كان الوكرلأسهلمندأو أغلوفال معدامن أشامة موتعوذال حلعلى السعلوكهم ولانقول فسادالنوكيل اهنهاية فالعش أرفق والافالاذن في المدع قوله ولانقول بفساد التوكيل وعلمسه فهسل سع البسم من الاية ملو الغوار سداء فيه زفار والمتعم العمة لانه من وكسله اذن في السع اعاانصرف الول الضرور وفاذا كاوا والبيع منهمل والالسب الدارف سم على عوطاهر وان كان منه و به فارق مامر بعد بل الولى أسهل في المعاملة منهم وهو طاهر اه (قوله أو أونق) الاولى استقاط الالف (قوله و به فارق) أي والاذرعائه لوظهر بالترين بقوله فالاذن ف البيع ال (قوله مامر بعد بل) أى فقوله بل وان لم يكن له غرض اله سيدعر (قوله أنالتعين انماهولغرض والافرعالخ) أو وعدالافرع عبارة النهامة فلو باعمن وكناه لم يصع نعم لودات فريت على اوادة الربح نقط ليكون المشترى لربح وأنه لاغرضه فىالتعسين سواء لكون المعيز برغسني تلك السلعة كةول الناحر لغلامه سعهمذاعلي من ترغب فيسملاغ يرالم السلطان فالمجمة كماقاله الزكشي حوازالب عمن غبراله بزراعترض الخ اه قال الرشدي قوله مر فالمجه يتعين واعترض بالهارغبته كافله الرركشي الح كان المناسب حدهومة فسعنده كإسافيله أن يقول قال الزركشي فالمعسم الح فيمقدمز مدهفىالثمن وهذا (قوله لم ينعين) أعَمْده الفدى ويم وعش (قوله لاغير) أى في الجداة أو في الظاهر والالم يتأن غوله لم غرض صعيع وأفول فى البعث يَعْيَى فلينامل اه سم (قوله في البعث) أي بعث الآذرع (قوله من أصله) كانه اغداراد الدلاب سبق الذهن لهدفع والاثمن المنسل وانتوغب تبرمو بادعلى تمن المثال لاعتراج ذوالز بادة لامتناع البيسع من الراغب جافهى كالعدم فليراجع وينبغى أنعل التعيين اذالم ندل الفرينة على عدم ارادة التقيديه وأتعلو كانلولم يسعمن غيره بهساليسع وفاتء لي المالك والبسع من غيره القطاء ومناالم النبذلك وأن مراده ان التقيديه فيغيره الهدءا الحالة فان قات قياس ذال التأسخص لولم اذن فيدع ماله لاحد فراى شخص اله اللميعه بفيراذنه مبرفات على مالكه اله يجوز بيعبقلت فيسه نظر والفرق فآهر لانه هنا أذن في المبيع في الجلة يخلافه هناك فانه لاادن مطافاتم وأيت أن قول أولا ونيغ أن عله اذالم دل القرر ونسة الحموافق لقول الاذرى اله لوظهر بالقرينة الحق الحلة (قوله ولا يصع بعد لوكله) قال فسرح المهم كاف الروضة عن السان وفي غيرها عن الاسحاب انهي و يحث الافرع آلعه فيمااذا كان الوكل بمن لا يتعاطى الشراء بنف كالسسلطان وظاهرانه يصح البسع هنامن نغس الوكل كالسلطان وفال انقضة الفرق انه لوجوى العقدعلي ويسلا غدونيد يول الملك في ملك الوكيل مع (قوله بطل أيضا) اعتدمهر (قوله لاغيره) أى في الحله أوفي

المعير من الشراء لم يجر بعدلفيره بل واجع الوكل وينفي أن عله مالي بغلب على الفان أنه لم ود مخصوص

ال قوله واعترض اه عش (قوله لانه اغراق على الوحه الا "فالم) فيمعث لان حاصل عث الاذرى أنالقرية لودلت على أنالقصود حصول الربجوان المشترى فيرمنظو والبعاداته بل لكوته بمن يحسل منهالربح اكونه منجله الزاغبين لم يتعين حينتذ لحصول المقصود بالبيع من غيره اذار نحد في دفع مأمر نحب العينى دفعه لاملام ية حسنند للمعين على عبره وجدا سدفع قوله لولاأن ذلك العين قدم هالح لان المراد انغسيره أيضار بدو والبيعم معارضه العيزعث لاية ودالحال بوالبيعمن المعزواليم م غميره أو يكون السعمن غيره أحظ لكن قد سافي ذال قوله من مرغب فسمه لاعبره وابحاب بالهالمر و لاغسيره فيالحلة أوظاهرا والالم تأن توله لم تعين وقوله فاتضح الحود للثلان الادرى أبدع أن تعينه منانى غرضه باادي أنالقر ينغدات على أناله يروضه برمسواء في معسة البد ممن كل ذار عب غيره عمارغب هوبه أواريدوا المصل أن القريد هنادات على الفاء النعيين فعد مل م آوف مدالة المكان لم فلاعلى ذاك فاعتسر التعسين فهاحتى لودات هذاك على الفائه فلاماته من الترام الفائه فلافر في بنهد المنامل الىقولة كالوفال في المفي آلاقوله والفرق الى ولوقال (قوله ولوف الطلاق) كالدُّق اه سَمْ عَبَّارَهُ عَشُ قوله ولوفي العالاف عابد الدي الزمان الذي ذكر ، في النوكي اله وعباد المفسى وفائدة النقيد بالزمان أنه لايحو زفيسله ولا بعده وذلك فتي عليه في البسع والعنق وأماالطلاق فلو وكله به في وقت مسين فطلق قبسله الم يقع أو بعده فكذاء لى الماه د اله (تحوله تمنوع) خبر والفرق الخ (قوله أولجعــة الح) دل على أنه قالدُلك قبل منعول يوم الجعقة يوم العبد و بق مالوقة في يوم الجعة أوالعد فهل يحمل على يعدسه أو الظاهر والالم ينان أوله لم يتعيز فلينا مل قولهلانه اغا يتافى على الوجه الآتى الم) فيه بحث لات السل يحث الاذرى ان القر ينظودات على ان القصود حصول الريح وأن الشرى غير منظو والعاذاته بل لكوية عن يحصل سفال بح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حيند خصول القصود بالبسع من غيره فاز البرح من غيره اذارغب فيدفع مامرغب العن في دفعه لانه لامرية حيننذ المعين على غيره ومما آيندفع واله لولا أن ذاك اله ين فدو بذالخ لان الرادان عبره أيضا ويدوان البيرمنه يارغب المعين يحيث لا يتفاوت الحال بيز السعمن العدين والسعوم نغير أويكون البسع من غير أحفالكن قدينافي ذاك قوله عن رغب فيه لاغيره ويجاب مان المرادلاغيرة في الحلة أوطاهرا والالم يتنات قوله لم يتعين وقوله فانضح الخزود لك لان الاذرى لم يدع ال تعرينه ينافى غرضه الجربل ادعى ان القرينة دلت عسلي ان المعيز وغير مسواء في محمة البسع من كل اذار نمب غيره عما رغب هويه أوأزيد والحاصل ان الفرينة هنادات على الغاء التعين فعمل م اوني مسئلة المكان لم مدل على ذلك فاعتبر النعيين فيمدني لودلت هذاك على الغاثه فلامانع من الترام الغاية فلافرق وبهما فلتامسل وعما قر رئا يظهر الدفاع الاعتراض الذي حكاوية, له واعترض المرا يضالاية لعامة القرينة الدلالة عسل عدم تعاق الغرض بخصوص العين وقددل قول الصف وفي المكان وجداد الم تعلق به غرض على التعسين على الصيعمع عدم تعلق الغرض مخصوص العين فلااعتباره ع ذلك بالقرينة لانا نقول فرق بسمالان القرينة تدفع آحة النعلق الغرض بالخمذ بحلاف قوله للذكو رفاته انمادل لهاأنه لااعتمار بانتفاء الغرض فخاهرا ويجرد ذلانلا بدفع احتمد ل غرض باطن فاذا دفعة القرية فينبغي العمل م اوتما يؤيد العمل ماعدم أمنة اذاقدوالنمن ولميته عن يميلال سرهد االامن العمل بالقر ينة ولوسل أنه ليس منه فالعسمل ينافي معناه فلنآمل ﴿ (فرع) * لو وكا. في السيع لا يتامر يدفهل بصح الوكدر و بحمل على البيع لوليم لهم أو يفسد لعدم امكان البسع منهم فيه نفار والمتحه الاولود المه فهل يعم البيع والايتام لو بلغوا وشداه فيد مقار ويغه الصنانة أتماأ صرف الول اقصر وهم فاذا كالواجاز أآب ممهم زوال السب الصارف بخلاف مالو وكاه أسعمن ويدلا يضحريه ف وكياه و بالعكس لانه لما آنف البيعمن كل منهما وكان معتادادل الحال على النَّفُ دغموض الذُّ كور (قوله و لوف الطلان) كالعنق

لاته اعاماناي على الوحم آلاً تى فىالمكان الاأن بفسرف بانالع سيرتملم يعارضه ما يلفيه وهناعارضته القرينسة اللغة له لولاان ذاك العين قدمز يدعلي ثمن مثله وذلك موأفق لفرضه وهوز بادنالربح فاتضع ان تعيينه لاينافي غرمنه بل وانقتخلافا للاذرع (أو) ف (رسن) معن کوم کذا وشهركذا تعنفلايحوز وله ولابعد ولوفي الطلاق والفرق يندو بينالعتق انه يختلف الخالاف الاوقان فالثوال مغلاف العلاق وعبل قديكون له غرض ظاهم في طلاقها في وقت مخصوصه المالطلاق أولى لرمتعرس البدءة مخلاف لعنسق ولوقال يوم الجعة أو

العدرم الانعس أول حعة

بين الثلاثة في عدم التعين عنسد وجود القرينة الدالة على الفاء التعيين (قوله ومعجوار النقل) الى المنك ومعحوازالمصل لفعيره الهابة (قوله ومع حوار النقل) أي على هذا الوجه الرحوح وعباد فسم على جهد الرعه الاسوى على هذا بغنن بدرق بينوبن الوجفو عكن تغر بعدعلى الاول أيضاف مااذا مدرا لنمن ولم ينهدعن البسع في غيره كاهوقضية كالم الشيعين قول الودعاح**فظه فدن**ا لكن ديرالشار حفشر حالارشاد بقوله ومتى نقله لغيرماو حب عليه البسع فيمضن الثمن والثمن أتتهى وفله الهم يضمن بان المدار فافهم عدم النمان حيث جازالنقل الالتعن حبناذ السعفيه وهومته معسني اهعش الالفاهرأت م على الحفظ ومثله فسه الغمان فرعجوا والنقل وجودا وعدماعبا وفالغي وانتعين للسعيلدا وسوفافنقل الموكل فبسالي تعره عنزلت منكل حدفلا صمن الثين والتمن وانقبضه وعاديه كنفايرمس القراض للمغالفة فألف أصل الروضة مالوأ طلق التوكيل تعدى وحموهناعلى فالسع فبلد فلسع فدمان نقله صمن أه وهذامبي على ماهر اطلاف المن يقطع النظر عن الاستدراك رعابه غرضااوكل فقسد المتقدمة شرحمسه وغيره (قوله يضمن الم) يطهر أن محله حسلم بنص الوكل على أنه لاغرض له في النعين لانظهرله غرضو يكون كإشيرال ذال فوله الاسف فقدلا ظهرلة غرض و بكونه غرض في اه سدى روتقدم عن سمالالله الاغسرضحي فأقتضت أن القريد الدالة على الغاء تعيين الكان كالنص عليه (قوله ويغرق الح) اي على هذا الوجه أيضا الهعش مغالفته الضملن وانقال أى وعلى الاول أيضافها اذا تدرالين ولم ينها عن البيع في غير كامراً نفاعن سم (توليس كل وجه) تد رع عالة)مشلا (لم يبع كون شرطه الحفظ في المكان الحاص لعني خفي علينا سمة لي بج وقدية لها شمال الكان الموصوف بما ماقل)منهاولو سافه لغوات ذكر على مفي خفي بعيد يخلاف الاسواق فان اختلافها في أفضه أيكثر فر بماعله الوكل في بصفه أمعي حفي الم المالة المصوصاء على الوكل اه عش قوله ويكونه غرض الم) الاولى حذف يكون (قوله دلو تانه) الى قوله والحق به في علمو به فارق السعم الفين الغسني الاقوله وقد يجاب الى واغماب أزوالى قول التموان ساوته في النهامة الأماذ كر (قوله دبه فأرق الم) ع السر لانه لاعنع كونه بثن ومغوات الاسم فارقه العن فيه البسع عند الاخلاف بالغين اليسير حيث صع الثاني دون الاول (قوله لانه) أي النسل (رق) لعلماذا الغيرالدير (قوله كونه) أى السع (قوله بل عليه اداوجدراعب الخ)عبار الغيي قوله يشعر عوال السيع وحمد راغسولو فيزمن بالما انتوهناك وأغب فريادة ولبس مرادافان الاصعرفي زيادة الروضة المنعلانه مامور بالاحتماط والغيطة فأو الداركام (انتريد)علما وحدد في زمن الخيار ازمه الفسخ فاولم يفسط الفسم السيع قياساعلى مام الد (قوله بل عليه الـ) ينبغي أن ولومن غدير حنسها لان هـ ذاعلاف مالوقال له الموكل مع بم شنت حدث يحو وله البسع بالغين دان تيسر خلاف الانه جعل القدوالي الفهوم من تقديرهاءرفا خدرته من سم على ع أقول وقد يتوقف فيدوية ال بعدم الغرق كاتقدم عند أيضا الدعش (قوله كاس) أي امتناع القص عمانةط في يرح فوله والمغير فاحش اه كردى (قوله ولو من غير حسمها) كالنورب أوديسار معنى ونهامة (قوله ولبسله ابدال مسغنها كمسرة بصاح الخ قاسدامرأن عل الامتناع حدثه تممقر يناعلى أنه اعماعين الصفة المسرد الاامدم ككسرة جعام وفئة بذهب ارادة خلافهاسيا آذا كان غيرها أنفع إه عش (قوله قال الفرالي الغزالي اعتده مر اه سم عبارة النهاية نعم (الاأن صرح بالنهي) . لوقال بقدمنه بما تا توهو يساوى خسيرًا تمتنع الريادة كما قا الغزالي آه ويأتي عن المفي ما وافقه (قوله عن الزيادة فأنتم الزيادة وانجاجاز لوتكيله فيخلع الخ)أى م أنه نظير بعمل يدعما ثقاه سيم فلامحا باذا لمزعبارة المفنى وذاك قرينا وأله لانتفاء العرف سننذوالا ولى عدم فصد الحاباة والذلك قيدا من الرفعة المنع في الاولى عبالذا كانت المباثة دون عن المثل لفلهو رقصد الحاباة اذاقال بعه لز معائلاته رعافصد يحاماته قال مرادولذلك لم منظراله مانتهدي ومحاب أنضياعن كلمن أصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبرتبعا الغرالى الااذا فاست القرينة المكان لتونف عليه فلما مقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التاسع (قوله ومع جواز النقل لفيره يضمن) هذا عل الاعاسة كعمالة غرعهالاس وىعلى هذاالو معموعكن تفريعه على الاول أيضافه الذاقد والمن ولم ينعن البسع في غيروكم هو وهو بسارى خسين وقد غضبة كالرمة كالشعنين لكن عبرالشارح في شرح الارشاد بقوله ومني نقله لغيرما وجب عليه البيع فيهضمن النن والمني انتهى فافهسم وم الضم أن جيث ما النقل أذلا يعبر حائد السيم فيموهو معصمتى (قوله عيان بأنه بحاسبه بعدم ويغرق الخ)دفع لاشكال الاسنوى (قوله بان الدارثي على الحفظ لخ) قد يكون شرط الحفظ في المكان الخاص ل مادة عسل الماثةوان لم المفيضي عليناً ﴿ وَقُولُهُ فَقَدُلَا يَظْهُرُلُهُ الْحُرُا هُذَامَ قَدْ حَقَالُودِيعَةُ فَيَ الفُرقُ أَفَار ﴿ وَقُولُهُ وَبِهُ فَارْفَالْمِيمُ ﴾ عداره عاماة كاملة واعدا أىعند الاطلاق (قوله رله بل عامه الم) ينبعي ان هذا يخلاف مالوقال له الوكل عر بكم نشت حساج ورَّله السيع الغبن وان تبسر خلاف لانه حقل القدر الى خبر تهم (قوله قال الفرالح الم المتحدم (قوله واعا (١٢ - (شرواني وابن قاسم) - عامس)

أوعسيد ملقاه كالوفال في الصيف جدا فحاء الشناء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصف الآثي وأفهم ذوله الحعة والعيد أن يوم جعة أرعب سد يخلافهوهو محتمل الأأن يقال المحظ فيهما (٣٢٨) وأحدوه وصد ف المصوص عليه باولها يلقاء فهو يحقق ومابعده مشكول فيه فيتعين على أول جعة أوعيد يلقاه بعد ذلك الروم فيه نظر والاقر ب الثاني لان عدوله عن اليوم الي برم الجعسة أو العبدقر ينة على عدم اراء ته بقية اليوم ﴿ هُ عَشَّ ﴿ وَقُولُهُ أَوْعِيدِ يَامَّاهُ ﴾ الرادباله يدما يسمى عبدا شرعا كالفطر والاضمى وينبغي أنستل ذاك مالواعتادةوم آسم فأبام سادتهم بالعبد كالنصارى اذا وتعذلك وحابيتهم فجمل على أول عيدمن أعيادهم بكون بعداوم الشراعمالم المركو بخلافه أومدل القرينة عليه ه عش وقوله الشراء صواله التوكيل (قه أه في الصف)متعلق باشترلي المقسدر وقوله حسد امفعوله ويحتمل أن الفكرف متعلق بقال عبارة النهامة كلو وكاه لشترى له جدا في الصيف في الشناء قبسل الشراءلم بكن له شراق في الصف الآتي اه قال عش قوله جدافي الصف هسل صورة ذلك أن يقول الوكل المُستَرَل مُد في الصف تعمل على صيابة أوهو نيه كأهر مقتضي التشبيه أو يكفي و فوع الوكالة في الصَّفُ وَانْ لَمِنا كُرُوا مُنْ الْفَقَا فِي الصَّفْ الرَّالَقِرْ إِنْ فَقَدَ وَنَظُرُ وَلا دَعِد الثَّاني أه وقوله عِشْ أهمل على منف بليذا كاناوة والتوكيل في الشتاء وقوله أوهو فيدأى اذا وقع التوكيسل في العرف وهسدا الحل شفيمدني على أن في الصف متعلق بمشترى وقوله أو يكفي الحميني على أنه متعلق توكاه وقوله الثاني أى قوله و يكفى الخ (قوله و نهم قولهم) أي المارق قوله ولوقال بوم الجعب الخ اه سم عبارة المكردي بعنى أفهم ذكر همامعر فتين أبه لودكر هما حكر تن لا يتعن أول جع عالم أه (قوله يخد لاف) عالا شقد مالجعدًا في تلمه أه عش (قول و معنا (ول) أي أول جعدًا وعد يلقا (عوله والهذا ا وممثله) مه تدأوخير (قوله ومن ثم) أي من أجل التقيد بالاستواء (قوله اخفاء) أي المسيع أوالسع عبارة المفسى قد بكونه فيه غرض في لاطلعها ، اه وهي أحسن (قهله الم لوقدرا المن لخ) إيستشوا الأبرهذا في تعمين الزمن فلحر والفرق وقد يفرف بشدة تفاوت الغرض النقدم والتأخر في ازالة الملك سم على جواذا الملت عاتقدم من قول سم والحاصل المعلما له لافروس الشلاقة اه عش (عوله صع البير ع الح) فلا تعسين ذلك المكان كاعبر به الروض أه سم وقال عش قد بشكل صحة البسع مع مآذكر عماعلل ه من أن مقصد الخفاء ورمجر دالم ير مالنمن الذكو رقد يفون معه الاخفاء اه عِشْ ﴿ قَبُّولُهُ قَالَ القَّاضِي أتماقا) أى ولوقبل مضى الدَّ التي يتأتى فها الوصول الى الْمَكَان المأذون في ملان الزَّمَان اعْمَا عتبر تبع المكان لـْتُوقفُوعلمه فلما أستقطاعة بارالتبوع سنقطاعة بارالنابع سم على بج اله عش (قوله مردود بان لما والحراقة منافية قوله الآثي ويرده عنع الخ (قوله انء . لِذَلْكُ لِمُ) يَنْهُو أَنْ أَنْ نَظَ بِرَذَاكُ في تعسين الشخص والرمن اه مدىر (قيله فالقرائن > الفنا) أي فعمل القوره دون الصعفة (قوله و مدا) أي موله انعلمذ النالغ (قوله الناني)أي قوله أو مقر منتسله الخ (قوله دهو)أى الصرح بانالخ (قوله فلم مَّانْ فيه ما طرالح) فقد قدم اهن عش في ماشية قول الشارح المراوة؛ رالثن الخ ومنعه ترجيع أنه لا فرقًا قبله وافهم قولهم) أى المارفي قوله ولوقال توم الحعد الخش (عوله في المن تعين) أى فلا يصح السيع ف غيره (قَوْلِهُ وَانْ لِمَ يَكُنَّ الْمُرَاعِينَ وَالْمُوصُ وَشَرِحَهُ وَلِهُ لِمَكُنَّ لِهُ فَيْ ذَلْكُ عُرْضَ طاهِ رائقه ي فقوله الآتي وفي المكانّ وجدادالم يتعلق به غسرض أى ظاهر (قوله مراوقدراانهن الح) لم سنة والفايرهدا في تعين الزمن فليحرر الغرق وقد يغرق شدة تفاوت الغرض بالتقدم والدّ خوف الآلة المك (قوله صح السع الح) فلا يتعين ذلك المكان كاعِير به في الروض (قوله صحرا لبسع في غير • قال الفاضي اتفاقاً) أي (لوقبل مضي المدة التي يتأتى قتهاالوصول الحاشكان الأذون فسه واستسكل بان اللفظ دل على السافة وعلى البيه عى البلاخرج الثاني لدليل فيق الاول وهوقياس اعتبارا السافة فمالو وهبه أورد عدايده وأحسباله اذالم عافظ على المنصوص عليه وهوالمكارع تنفاه الغرض فيه فكرف براعي المتضمن وهوالزمان قالد يجناق الكفزوف اغارلان هذا تخلف لعارض وهذا لامعارض له فكائه قال له بعدى توم كذا و بجاب إله نام ينص على الزمان الهر أنه غير أوأحودية تقاتعن والافوحهان فان فلت لم محرهدا لوجه في الزمن فلتلان النص على مقد يضطر الملاحت احمالته أولارادته سفراء عبه فلم يتات ويمانظراليه الضعيف هنامنانه فدتقوم فرينة على الهلا يتعلق بهغرض

الاولحناأ بضادا إداليوم

مثله اناستوىالراغبون

فهما ومنثم قال القاصى

لو راع عن فيما إذا لم يعين

ومناللا والراعبون مزا

أكترلم يصع (أو)فى (مكان

معن تعين وان لم يكن نقره

أحود ولاالراغبون فسه

أكثر لانه قد بقصد اخفاء

نع لوقسدرالشرولم سهعن

غير مع السع في يره قال

القاضي اتفاقاور دالسبكي

له باحمال زيادة راغب

مردود مانالماته تعفقها

لاتوهسمها ووقىالكان

وحمه الهلاينعن (اذالم

متعلقه غرض) الموكل

ولم ينهه عن غيره لان تعيينه

حنشد اتفاقى ناصرله

السبكى وغيرهر بردعنع

كونه اتفاقيا كيف

والاغدراض أمرهاخني

فسوحب التفسدينس

الآ دُنُلاحة بالانه غرضا

فىالتعيمين بل هوالفا هر

المتعن لصون كالرم الكامل

عن الالغاء ماأمكن على ان

قوله ذالم ملق به غرض

لاموكل انعلاذاك منص

الموكل علب تعسن الغاء

التعمل مناتفا فاأورقر ينة

حالة فالقرائ مختلفة وجذا

ويدائدفاع الانتصار للثانى

ثمرأيت مايصرح بان

المراد الثانى وهوقولهمان

وحدغرض ككثرة واغب

جازل كيسكه ف معها بما أناله بادة لانه عانبا يقع عن شفاق ولا معانا في موالحق به مأنو وكعف انعفوه من القود بنصف الدية فعي بالدية نعضع جها وفسم نظرانالاتو ينفعنا تنافي فعد (٢٢٠) الحمايات خلاف الحلع وقرينة قاله لورثه تبطلها بمباحثه العفوعة لاسمام يستملي ـ ننذ عفلاف مراذا كانت تمن المنزوا كغر اله يرقوله وألحق به الني) معتمد الدعش (قوله وف الحار) أي النقص عن البدل الشرى الالمان (قوله ينطلها لم) يمنو عهم على = أي لجواز طنه عدم قدرة المحنى على معلى الزيادة على النصف و والشراء كالبسع فيجيع عدم از مناباز بادة الاعش قوله والشراء كالبيع بولو عرو بسية الرقيق مثلاث المفاعد مهاد في أود بدو مامر نعم فياشترعبدفلات صح عنسد جوازا البيدة بالزيادة الانه حصل فرضه وزادنه برا ولوقال انثر بماثقالا مخمسيز جازال شراء إلمائة عمالة يحورالنفص عنسا وعايضا ومن الخسسين لاء عدافك أو بعرعالة لاعال توخسين لميحزال قصعن المالة ولااستكال والفرقانالب عكنمن لمالة والخمسين ولاانز باداعام مسالانهي يمن ذاك ويجوزها عداه ولاته عراولاتشفريا كرمن ماثقمالا العمروغميره فتمعض فاشرى أوماء بمن المال وهوماته ودوم الاأكثر حارلاته بالمأء وربه محلاف مااذا استرى أوماع مأكترمن التعدن للمعاماة والشراء مائة للنهبي عنه أه نهامة وكذافي المغني الاتوله مهر عندجوازا السعرال بادة قال عش قوله مهر صع عند الماك العنالاعكن من عبر حوازالبيم بالزيادة أي بان لم يعيناه المشترى ولم يتهم عن الزياد وقوله مرولاء عدادلة أي مالم لدل القرينة مالكها فقدتكون تعينه على حوازاز بادة أنشأ اه (قوله نعم) الحائين فالغني (قوله مسامر في شراء العبد) أي من ذكر مستغمان لاحل ذلك دون المحاماة (ولو ختاف النوع اختلافا طاهر آوسفه ن اختاف بم الغرض آه عش (قولِه والا) عى ان لم بين كذلك (قولِه قال اشتر بدا الدينارشاة ش) أي في شرآء العبد (قوله كان شرط) أي الوصف الزائد (قولة حتى يبطل الم) تفريد على المنتي قول المثن و وصدمها) بان بيز قوعها بالصفة) أى المشرومة أه مغني أي كل واحد مُنهما أواحد اهما أخذا بمبايات (قوله وتع الوكيل) أي وغيره ممر مرفى شراء العبد والف الله مدة اه عش قول الكر (وان ساوته) أي او زادت عليه اه معني (قوله لحصول) الى قول المكنوب والالم يصح التوكيسل فأن الوكول فيالهابه الاتوله لنفسك الحالمسان وتوله وحلف لحياش وتوله وياتحالى وقد يجب وقوله ويقولحالى إ أريد بالوسف أزيدم امر وكان تضمن (قولدوان لم توجد الصغة الخ) سأمل وجه الغاية مع فرص أنهما بالصغة كالقنضاء أمن أه سد اثمكان شرط الوجوب وعاية عمر (قوله وان توحد الصغة التي ذكرها في الزائدة لي الاوجة) توقف فيه مر أخد الطاهر قول المصف الوكيلة فبالشراء لالعدة السابق كغير بالصفة والهذاصرب على هذا الاوجه بعدان الشه اكن قد يؤيد وكيل المسمع عال قد باع عالمة النوكيل حني يبطل فقده ووب اله سمر (قوله رانساونه احسد الهما اعتد الفي أنف (قوله فكذلك) أي فالاطهر العمد اله عش (فاشترى به شاتين الصفة (قه له ولا مردعاته) أي لا مرد على الصنف من اواد احداد ما فقد مند يقهم كالرو معدم العدد مها (قوله قبر) فَان لمِنساو واحدة)مهما أى في مساوا الحدد اهما فقط (قوله و الطهر اله الم) عدرة الهامة والاوجه وقوع سرامهم في عقد واحد (دينارا لم يتح الشراء تقدمت في اللغظ أومانون وأمامه تتعددالعقد وتقع الساوية للموكل فقط اهقال عش قوله مز تقدمت الموكر) وانزادناء إلى أى نيرانسارية رقوله مرفقة عالما وبقالخ ي تقدمت اوتأخرتُ وأمالك فان استراها بَعين مالللوكل دينارلان ترضه لم بحسلتم لم بصع أوفي الذمة وتع الوكدل وأن سمى الوكل هذا ان ساوته احداه مادون الذعرى فان ساوته كل منهما ان وقع بعين الدينار بطل رتعتالاولى الموكل دون التأذ خرر أسما يقتضى ذاك في سمر على ع نقلامن الكائر البكري وأنه نقله عن من أصَّله أوفي اللَّمة ونوى الزركشي وقع السؤال عن شخص التغرى بعن مال الوكل ثم ادى وقت الحساب أنه المغراء الفسه وأله تعدى الوكل وكذأان سماءخلافا بدفع مال الموكل فهل البرح صحيح وعليه فهل هوالوكيل والمدوك والشراء باطل والحواب عنه أنه انكات الماوام لاإذرعى هذاوتع عِزْلُوكَ لِهِ فَخَلِمُهِمْ أَصْمُ الْهُ تَفَايِرِ عَمَلُ بِدِعِيالَةَ ﴿ فَوَلِهُ وَفِي الطَّامِ الْح الوكال وان-اوله كل نموع (قوله أي حدّالشراء) كلام الشارح لاستي يقدّ ضي حدّشراتهم الى صفقة برونظرت في ديما يأتي واحدة فالاطهر العيمة)أي ثم وأيت في كمر شعننا أبي الحسن البكري ما يوافق النفار - بث قال ولوا شغري انشا تهن صففتن والاولى تساوي صالمراه (ومصولاال ينادا فان للموكل الاولى فقط فله الزركتي انتهى وطأهره لي فياسه اله لوكانت أنسا وية دينارا النائية فقط فيهما للموكل لحصول كانتهى التي للموكل بتامل وحاذات النعقد الساوية انكان الاول فهمي الموكل فيموالثاني غير مأفون مفصود الموكلير باداوان بموانساوت بناله أبضاأ والنان دون الاولى فالاول عبر ماذون فيه وقوله والم توجدالصفة التي ذكرها لرتو حدالصفة التي ذكرها في الزائد على الارجه) توقف فيه هر أخذا بظاهر قول الصنف السابق كذيره بالصفة والهذا ضرب على هذا فى الزائدة ـ لى الاوجه وان الاوجهدان كان أستدلكن قديو بدوكس البسع، انتضاع ما أوبوب (قوله في عدوا حد) ماهره ساوته احدداههما نقط فكذلك ولاتردعلسملان الخلاف الذي فهاطري لأقوالو يظهرانه لادمن سرائهما فيعقدوا حدأوت كون الساوية هي المشتراة أولا (ولو

اشترى الوكل بعن مال الوكل مان قال اشتر يتحذا بهذا وسي نفسه فالعسقد باطل أساحرته العادة مين أى بعنمال كاشتر بعن المتعاقدين بان يقول اشعر متحد المكذاولي مدكر عساولانسة فليس شراع العين بل في النسة فيقع العد قد ف هدذا (فاشترى فىالنمة لم لموكيل تم ان دفع مال الوكل عمالي فعنت لرميسة ودومثله ان كانستا الوقصي فيمس وتسالله فع الحوفت يقع الموكل) لابه الفهاد تلفسه ان كان منفقرا وللموكل مطالبة البائع الوكيل عياقيت ممنه ان كان باقياد بيدله ان كان تألفا وقراء أمره بعدة وينفسع بثلف الشمانعليه والخالساذكر أه عبارة سم فواه أوكون الساوية المؤد سألعلى حوازة إلهما فيعقدين المدفوع حستي لآبطالب وقوعهم مألهموكا إذا كانت الساوية هي الشتراة أولاوف منظرلان الاذن الطاق لايتناول المرافينتهي الوكل بفيره فالدول بشراعا ولي ويكون شراعا لثانية غيرمانون فيعفلا يقولهموكل ويحرى هذا فيما اذاساوت كل واحدة دينلوا أوكيل والمرح المغارة مرأيت في كنزسخنا أي الحسن البكريء وافق المفرّحيث قال ولواسترى انشا تين صفة بن والاول تساوي (وكذاعك ـ منى الاصع) ديناوا كانالموكل الاولىنقط فالدائز وكشي آه وصاهرى فياسه فهلوكات أساوية ديناوااانا ننغط وانقالله اشترفى النمة وسي كاستحمالتي للموكل اه وعبارة الرشدوي بعد حكايته كادم الشارح اصهاالطاهر أن الشهاب الماقد دسدافي عنده شغرى بعينه بذلك أى ولابالنسبغلوقوعهما المموكل أى ة ن كالت غيرا أساوية هي الشيراة أولا في ما تعدد العقدام تقع فانه لايغمالهموكل وكذا المموكل ثمان كانتبالعين لم تصعروالاوتعثالوك لكهمواماهر ولايحنى وقوع الثانية المعوكل اه (قولة لايغم الوكـــل لانه أمره أى بعينمال) أىبدا لرفاد ترى في الدمة فلااء تراض اله سم (قوله كانتر بعين هذا) وحسند في تعين على ومتدلاينه سعرتلف القابل الوكيل الشراء بتلك العين فلواشترى في الذمة لم يقع الموكز خلاف مالوحدف لفظة عين كان فال جد الديدار فالفوقد تعصد تحصله أواشترل بدينار أواشترلي كذافاته يغنع بيزالشراء بعينالدينارا الدفوع الدووالسراء في الله وعلى كل أيتع كالحال فلانظر هنالكونه الشراه للموكل فان نقد الوكيل ديسار الموكل فظاهر وان نقرمين مال تفسمري الموكل من الثمن والارجوع لميلزم ذمته بشي ولولم يقل للوكدل عليمو يلزمه ردماأ نحذه من الموكل اليموه فسذا أضاهران تقديعه مفارقة الجلس أمالوا شقرى في الفسة بعنسه ولاف النسة كاشتر لموكله ودنع الثمن من ماله قسل مفارقة المحلس فهل الحسكم كذلك أويقع العقد للوكيل وكأنه سمي مادفعيق بهسذا الديناركذاتع بر العسقد فيسه نظر والاترب الاول اصفالعقد بمردائصغة وحصول المان المموكل وقولهمان الواقع في الحلس الوكيل على المعتمدلتناول كالواقع في صاب العقد عبر معارد الدعش وقوله والرجوع الوكيل الم سعى على من الروض عندقول الاسم لهما (ومني خالف) النهن يكون الوكسل كضامن ما يخالف اطلاقه (قبل لالهذالله) الى قول المنزوان يمياه في العني الاقوله فلا الوكيسل (الموكلفيسع نظر لكَونَهُ لم يَلْزُمُ ذَمَّتُه بشيَّ (قُولِه وان صرح ائَے) تَعْلِمُوا هِي أَضْ (قُولُه بان قال) الى تولُه فانه الح كان الاولى مله) أىالوكر مان ماهه ذكر وعقب عكسد كافعله المفني (قوله نه امره الم) تعليل لهي وقوعه الموكل شاه مم (قوله فلانظرالي) على خسلاف ماأذن له فعه الشارة الى دودليل المقابل (قوله ديوكم يقل بعينه المر) ورمرعن عش آنف المتعلق به (قوله أي بعينه) كذا في (أو)ف (الشراء بعيد-) أصة والاولى بعيداه سدعر (قولة أوبشراء في الذمة الغ) عطف على شراء وب الخش هذا ولا يضرد حول كان أمره شراء توب بهذا هسذاهنا مع دخوله فيقوله السبق وكذا عكسه في الاصم لاختسلاف الغرض لان أنقصود هنابيان بطلان فاشتراه فعيره أى بعسهمن النصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل الاسم ولايحني أنه انماله فع الشكر از بالنسبة لما في الأنالا بالنسبة مارالموكل أوبشرا فالذمة نافى الشرح (قوله وكذا لوأضاف المالم لوكل/أى عناف مااذا صافه العوكل ولم بذكر لفظ المستكاسياتي فاشترى بالعيز (قصرفه فالمتناه رَسَيدي (قوله مخالفاله) أي بآن قالله اشتر رالعين أوفي ذمنك فاصاف للسالم كل وفضته أنه لو باطلل) لان الموكل لماذن قال اشترق الذمة واطلق لمعتنع السراء في ذمة الوكل أه عش (تحالدا وبالشراء بعين هذا الح) لايقال أ ... وكذالو أضاف أذمة وانقدم غيرالمساوية فممااذا يتمل احداهماءلي الاخرى كاشتريت هسد وهذه بدينار وهوطاهر وقوله و اوكل مخالفاله (ولواشتري تيكون المساوية الخقديدل على جواز شرائهم في عقد من و وقوعهم اللموكل اذا كأنت المساوية هي المشتراة في الذمة) مع المخيالفة كان أولاوفيه غارلان آلاذن المطلق لايشارل الامرة ونشى بشراء الاولى ويكون شراء الشائدة غير مانون فيه فلا أمره بشرآ توبد النسة يقع الموكل ويحرى هذا فعما اذاء اوت كل واحدة دينا والقوله أى بعن مال) كيد ليل فاشترى في الذمة فلا عمسة فزاداو بالشراء اعتراض (قولهلانه أمره لخ) تعلى لنفي وقوعه الموكل من (قوله أو بشراء في اللمدالخ)عطف على مشماء بعينهذا فاشترى في الذمة من قوباغ ش هذا ولا يضرد خول هذا هنامع دخوله في قوله السابق وكذا عكست في الاصر لاختلاف الغرض لأن القصود هنايان طلان التصرف وفي السابق وم وقوعه المموكل (قوله و بالشرآ مبعين هذا

أمره باشراء بعين)

فواء لانه المخاطب والنسبة

لاتؤثر معمخالفةالاذن

(وان -مد وفقال الباسع

لفلان) أى،وكا،وحلف

وعارية وغممرهما ثمالا

لوقو عإلخطاب المملك معه

مالم شو ما الوكل على الاوجه وعولى الملك طرالارق متماهنا ومامرق شرح ر پسنڌي ٿو کسلائٽي وحاصله انالتمالمافي الهبة والاباحة فيالعارية متوقف عز العدقد فنظرال ولم لنصرف تسرمسد لوله في الفناطب والالسارق توي هو تسهمة الموكل أونيتهما لا تخسلاف أمر نموكان تضهن عقد البسع العثاقة كان وكل قذافي سراء نفسه من سدده أوعكسملان مهرف العقارةن موضوعه مالنمة متعذر ولانالمالك قيد لارض عقد عمر الاعتاق فبلرة ضالثمن (ولوقال بعث) هذا (موكاك وبدا فقال اشبغر يتسعه فالذهب طلاله والدافق الاذن وكذالوحمدفعه لعدم خطاب العاقدوانسأ تعين تركه في السكاح لان الوكل فلمسغير يحضان الاعكن ونوعماه محالياةان قال عنك لوكاك رقال قبلت له صوربا(و بدالو کیل د أمارة وانكان ععمل لاندوبائة عندالوكل الولامة عقد احسان والصمان المنفرعنه (فانتعمدي ضين كد ترالامناءومن التعدى أن يضدعنك انسال ولايدرى كيفسعاع أو وضعه بمعل مسمه (ولا

شحل ذال مالونوى الواهب الوكدل والوكرل الموكل فالمغرنية الوكيل الموكل ويقع العقد الوكيل وعليه فرف بين بالوكيل الموكل وتسميته اياءإن النسم فأفوى من النيقاء عش أفول وانهل أيضا الولوي الواهب الموكل والوكيل نفسه اوأطلق وفي وقوعه حيقا لملوك سل هدلايحني المراجيع ثمراأ يتباقال انحشي سممالعه قوله مالهينو باللوكل الخ أخرج بماحده سماقليم وتفصله معملاحظة مآذكره الشرح قبسل شرط الوكيل ثهرأيته أشارلدالك غولة وأغولجاخ اه (قوادورمرني شرحالخ) أدمن جوازتوكيل الستمق فيقيض الزكاة ووقوع الملنلة أي للموكل كواه الوكيسل والتافع والوكيسل ولم يتوالد فعات العي أقولوفي سَـكُونه عَنْ نظير مااستبعدتَهُ آنهُ تَأْسِدُ لمَا تَلْتُمْنَالُهِ ۚ ﴿ فَقُولُهُ وَعَالِمُ ل منوفف) أي كليمن النمليك والإباحة (على العقد) قديقال:غابراً هقداً:علىه: الدفع والفيض أحملت ثم اه سم (قولهاليه) كالعقد (أولولمينصرف)أي مقد (قولدعن مدلوله في ألف طبيه) أي مروقوع البلمذوالاباحة للمعاصبا مقر أىالابحاب (قولد تسمينا لموكل الح) مناضاة المصدرالي مغموله (قوليه وكائن تضمن الح) عطف على وله كان توكمه الم (قوله كائن وكل فسالح) فعسان مثول إ اشتر يتنفسى مللنا وكلى لان قوله اشتريت نفسي صريجني تتضاء العتق فلايند فع بمعرد النبذاد مفيي (قوله أويكسه) أى بان وكل الةن أحسان يشتري له نفسه من سددة له يحب أصر يحه باصافته لي الفن فاوأطار ونوى وقع الوكسللان الـ الندلار وي الم الم مني (قوله لان صرف العدا لم) تعلل لغوله كاروكل قناالخ و (قبله ولان المالك ألم) تَعَا لِ لقوله أوعكم أه سم أى فكان الاولى ذكر عَمَالُهُ كُلُّ عَلَيْهُ مُنْ الْغَمْنَى (قُولُهُ رَكَالُوحَدْفُهُ) واشا كان ذَكُر منعينا في النَّكُاحِ لان لوكيل فيمسفع، عض اذانكن وقوعه تعدل اله نهاية (قوله وانسانعيز فركه) أىخطاب العائد ش اه سم (قوله فان قال بعد المالوكات الح) يذفي العند أيضا اذا قال بعث الرم يزد لوكال الكمه أراد البيعله أوأطلق فقال الوكسل نبلت لوكاي فيقع المموكل فانأراد يقوله عتسانا المع منفس الوكيسل فقال ألوكيل قبلت لموكلي فينبغي حرر البطلان لعسدم المطابقته واستسلاف الغرض وكذا ينبغي مهر البطلان وسالوقال وهبتك ونوى الهيناه فقال فبالساوكان أساف كرخلاه المنافي شرح الروض عزر اهسم تول الذين (فان تعدى) كان رك لداية أوليس الثوب اله تحلي أى ومغني ومن ذلا عاليهم كا برا من لبس الدلالين الاستعة الترتدفع البسيم وركوب الدواب أيضا لتي تدفع البهم ليعه مالم يدفن في ذاك أولم تحير بهالعادةو يعلم الدافع تجرباتها بذلك والاذلاكون تعدالكن كون عاربه فان تلف بالاستعمال المأذون ومحقيقة أوحكم بأن وسعه العادة كإمر فلاصميان والاضمن يقيم موقت النلف اله عش قول المنق (ضمن) أىضمانالمفصوب الدعش (قولدرمن النعدى) الىقولەر يۇخذۇالمغنىوالى قولداذالذي يتحدق النهاية (قولدومن التعدى الخ) وهاريضين بتأخيرمادكل في يعدو جهان أوجههما عدمه اله مغنى زادالنهاية النالم يكن شايسرع نساده وأخرمه علمه الحالمين ثاير عذر اله قال عش مع قوله وقفت عليك أو أوصيت الناو عدمسل أن المرادانه اذا فالروفف على وبدأ وأوصيته فقال وكيسله قبلته كانوففاعلي ويدووسه لحصول القبولمن وكيله يخالف مالولم نصرحه في القبول لا يصعف الفول ولا يتم الوقف ولا الوهمة بمعرد ذلك (قولهما مربو بالنوك على الارجمة) أخرج به أحدهما فلحرر تفصيله مع ملاحظة مأذ كر والشارع وسل شرط الوكل عراً بندأ شاولذلك مقوله و مقول الخ (قوله ومامر | | ف شرح ويستنياخ) أي من جوارتوك السيحق في فيض أز كان وفوع المليلة ان قوا الوكيل والدافع | والوكديل ولهينوالداقع شيأ وقوله ستوقف إلى العقد) فدية ال نظيرا المقد المملث هذا الدفع والقبض المملث ثم(قولِهُ أُرْعَكَ) تُن بَانْ وَكَا الْفَنْ ثَبِرَ سِنْتُرِيهُ نَفْ ﴿ قُولُهُ لَانْ صَرْفَالِهُ قَدَا لَمْ) تَعْلَمُ لِلْوَلِهِ وَكَلّ لَا يَعْرَلُهُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلِيهُ عَلَيْهِ عَلْ مَنَا لَحْرَوْلِهُ وَلانَالْمَا الْمُعْلِمُ لَوْلَهُ أُوعَكُمْ مِنْ (فَوْلِهُ وَالْمَالِمُونِ وَلَا الْمَالَ مُ اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مِلْهِ اللَّهِ مِلْهُ اللَّهِ مِلْهِ اللَّهِ مِلْهُ اللَّهِ مِلْهُ اللَّهِ مِلْهُ اللَّهِ مُلْهِ اللَّهِ مِلْهُ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ مِلْهُ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ اللَّهِ مُلْهُ اللَّهِ مُلَّالِمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللّ (قولة فان قال بعنك الوكلاناغي ينبق العند أسادا فالبعث وتردلو كالكندة أوادالبيع له أواطلق | الامانة يحكم من أحسكام

فسدامكر ومع قول المنزولوأمره بالشراء بعسيز الخ اذليس فيذال تاصر بجرالوقوع للوكيسل اهسمولا يحنى الهلايد فع الذكرار بالنسبة لما في الشرح قول آلمة (وأرسم الوكرات) اى وقار بعد العقد اشترينه لفسلان وكذبه البائع وحلف والابطل اخدذا إيضائها مصرح به في مسائل الجارية ثمراً يت انشارح اشار الىذلك فيماسياني آه سم قول المنز (واتماسماداخ) المتبادر من ابق المنزر حقد مويصر حبه صنيع اصدل الروصة الدهذه المسئلة من فروع الخالفة أي يخالفة الوكال للموكّر واست مسوة البيان الاختلاف مذالوكسل والوكرأوس وبيزا بالم وحيائسة فليتأمل قول القفة المسملة أوراداخ وقولها وحلف (ولمسمالوكلوقع)الشراء البائع الخوف هـ ذا البيان جمعه المبايلاً ثم فر وعالاختلاف الا؟ تيتف مسئلة الجارية لافر وع الهالفة اه (الوكيل)دون الوكروان سنتمر (قوله لنفسانا ورادوت مستال الم) ينبغي وانامية للفسان ولاراد ماذكر فلستأمل وانظر قوله أوزادوتسمبتلما لإمع تأخر النسميةعنسه اهسم وقديجاب ببعديتصو بروفيم ااذا تقسدم لفظ المسترى (قوله وحلف البالعالم) علاف مااذا صدف فسطل الدسم (قوله ف كذا يقع الوكيل) أى سواء كذبه البائم أولم يصد مقه ولم يكذبه فانصدقه بعل الشراء أخدذ الذلك كله مما بالى من مسائل بعنك) لنفسك ورآد لجار بة فراجعه مرفه أه سم قوله لان السمية غيرمشر وطنالخف وتحذمن ذلك محتمارة م كثيرامن وسمسلله كذركاهو اجازة الناظر على الوقف حصة منه ويضد مفه البعض السخفين وتكون الأعارة لضرورة العمارة مان يقول مُ اهر ثماماني (فقال اسْتُر بِسَ آحرت حصة فلان وهي كذا أضر ورة العمارة فتصح الاجارة وتلعو السمية المذكورة وتقع الاجارة شائعت على الجسع لهذه العله فتأمل اله رشيدى (قوله في تصديقه) أى تصديق الما ثع الوكيل آسا) أى في مسئلة البائع على إنه غير وكالله المن (مانى) عمن بطلان الشراء و (قول عُم) أى في مسئلة الجارية (قولة أسول تعوهبة الخ) قال أخددا من نظير المسلة أو الزوكشي وقداس ماذكرف الهدة عرى مشله فالوقف والوسية والاعترة والرهن والوديعة وغسيرها ء بهاالآئی فی مسائسل ممالاعوض فيمه اله مفسني وفي سم بعدد كرماله عن شرح الروض وقديدل على أن الرادأة لوقال الحاربة (فكذا) يقع وقفت اللاأوأ وسيت النفقال قبلت اوكلى كان وقفاعلى الموكل ووسي الموهو بعيد اذكرف ينصرف الحالوكل معقوله وففت عليسك أوأوسس النو يحتسمل أنااراد أنه اذاقال وففت إريدا وأوسيت للوكمل (فىالاصع)وتلغو له فقال وكسله قبلشله وقع العقد المموكل خصول الغرولسن وكسله غسلاف مالولم يصرحه في القبول تسمى الوكل في القبول لان لايصم هسذا لقبول ولايتم الوقف ولاالوسب تجعر دذلك اله وقوله وهو بعسداذ كمف الخ قال عش تسبمته غبرمشترطة ألعمة فاذاوقعت تنالف المزذن تَقَبِّذَ كَرَدَّ عَمْوَتُهَاسِ مَا يَا نَيْ فَوْلِنَا شَمَلَ ذَلِكُ مَا لُونِوَى الْحُرْفِظِةِ لُونفُ وَالْوس كان توكا وفي والعوهبة) عوا بصرح الواهب كونم الموكيل بل قال وهبت ل واطلق اووهبتك للوكاك كات لغواو بالىفى تصديقه أمالوقال وهبتك لنفسلنا ووهبتك ونوى كونائهية للوكيل دون غسيره نقال للوكيل قبلث للموكل فينبغي هنا مالاتى قى تصد سقه شروقد بطلان الهبةلان الوكيل لم يقبل ماأ وجبه الموكل غرواً يت في ميرول منهم نقلاعن الشار حمر اعتماد ماجتحنا تعب تسميه المركل كان ليه اله عش (قول والا) الحالمن في الف في الاقوله و مقولي الحوكان تضمن (قوله والاوقع الوكيل) بوكاسه في قبول تعوهب الح) لاية المكر ومع قول النزولوأمره مالشراء عدن الخاذلس في ذال تصريح الوقوع الوكيل عوض فمعوالاوة، للوكال قه له في المتن وله مسم الموكل) أي وفال بعد العقد اشتر منه لفلان وكذبه السائع وحلف والابطل أخسذا أبعة ا مُراسيصر حبه في مسائل الجزرية عمراً يسالشان أشار الحذال فيساسياني (قولد لنفسان أو وادوتسميتك الح) يَسْبِقُ وَانْ لِمِ قَالَنْفُسَلُ وَلَازَادْ مَاذَ كَرَفْلِينَا مَلُ وَانْظُرُ لُو زَادُونَ مُتَلَا أَخُمْعُ الْعِرَالْسَمِيةُ عَنْهُ (قُولُهُ وحلف البائع الخ) مخلاف ما ذاسد فه فيبطل (قوله فكذا يقع الوكيل) أى سوآء كذبه البائع أولم يصدقه ولم يكذبه فانت دقه بطل الشراء أخذ الذلك كالمماماتي في مسائل الجارية فراجعه تعرفه (قوله وقد يجب تسمية الموكل الخ) في شرح الروش بعد شرحه ماذ كره الروض في وكيل المنهب نقلاءن الزركشي مالصه نعم قياس ماذكر في الهبة يجرى مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها بميالاعوض فيه أهرقك بدلءلى النالوادانه لوقال وففت عليك كذا وأوصيت لانبه فقال فبلت لوكبي كان وقفاعلي الموكل ووصيقه

كمانه في الهبة اذا قال وهدلك كذا مقال قبلت لوكلي كان هدة او كامرهو بعيداذ كيف ينصرف الى الوكل

حست يشعر من كالر بوى والسو (الوكيل) لانه العا قد (دون الوكل) ومن م الفص عندا والملس وان الرالوكل (واذا استرى الوكيل) من وحاصه طلام اعلاف الوديعة فالهم (٢٠٠) محض النسان فارتف من النعدى الايمكن بسيار عبها وبحث الاذرى وتعير العزاله بعين وفي المدمة (طالبه البائع بالشعريان كان مفعه البه الموكل) للعلق أحكام العدنية وله مطالبة الوكل أيضالانه المالمان (والام يكن دفعه البه اذا وكالمالولي عن محمور. قوله مر أوجههماعدممأىعدم الضمان وعلسه فاوسرف أو تلف لاضمان عليه وان أخراب عبلاعذر (فلا) بدالمه ان كان النمن مع نلانه ليس في دوحق البناع مقصور عليه (وان (rro) كان/النمن في الشمة لحالمة وحلمه (ان لمعاقرارمال المحورق مُّ أَنْ كَانَ الْأَذْنَاهِ فِي البِيعِ فِي الومِ مَسِيرُ وَفَاتَ راجِعِ مِنَ السَّمِينَانَ وَالْأَمَاءُ وَالْأ أحكروكاته وفال اعلها غتر عدل و بإخذ منعلته المانولان العرف قاض في مله بالعودية للموكل أه عش قول المان (حث شمرط) على النقايض رتغاعه) عُحكم المانة (قوله بخلافالوديعة الح) ردلدليّل قابلالاصر(قوله وبحدالاذرع وغيره لانالفاهـ اله سيرى أنالانعزال أغياهو بالنسبة ومفهومه أنه اذالم يشترط يعتجرا لوكل دون الوكيل وقياس مامرقى جوازقيض الوكيل الثمن الحال جواز أ الح) المتحدد المعنى (قوله اذاالذي يتحدال) عبارة النهاية ولاينانيس مرمن والولى وكل ومال لنفسه (واناد ترفيها لافرادالمال سد الالجرد فيض البيع العدين والوصوف الحال لتكلمن الوكيل والوكوثم وأيت الافري صرح بذلا اهرعش المحسعورعليمة مقالان ذالم بالسبقال بتداءو يغتفرهنا طروف تداذ يغتفرف الدوام الايغنفرق الابتداء طالمه المائية الحال أمرفه الخالى عن ذلك اذا (قوله يخيُّ إطار الح) عبارة النهاية والمفسى معيارى الجلس والشرط وان أجاز الموكر بحسانف اه (قولهمن النفصيل) أى باله ينعزل من حيث بقد المال بيده ولا ينعزل من حيث التصرف الخالى عن وان لم مع دوعات (كم وقعءسلي وفق المصلمةاذ خيارا عب لاردالو كيسل اذار ضي به أنوكل اه (قوله راه مطالب الموكل) بأن الحسر ممن الوكيل ذلكوقوله والحلوأى حلى مامر=لى ماذكره (قولها ناناغسق الح) تعليل للرد (قولهو مزول ضمانه) الذي يتخدان محل مأمرمن يطالساتسوكل ويكونة و سلماليانع شرح الروضاه سمعلى ج اه عش (قوله فلايطاليه الخ) في عدم الطالبة طرحيث الى الفرع في الفسى والى التنبيه في النه اله الاقولة المسم وغسيره الى المتروقولة على العمد الى فيطالب (قوله مع توكل الفاحق في سع الوكالكشامن الماسريه ألكر وكالناوان أأمسين لبسرله بل الوجمه الطالبة حيثك سم على عِ أَهُ عِلَى قُول النَّانِ (النَّكُانُ ولايصمن ثمنهاكم وتقدمأنه لوتعسدي بسغره إساوكل فيموماعه فيسمضمن ثمنموان تسلم وعادمن سغر مآل المحجو رمااذا تضمن العقد (والوكلكاصال) التمن معينًا) فالدر وإن أنكر وكالتبدليل التفصيل فيما يعدد وق أفارَ سم على ع اله عش فبكون مستثنى بمامر ولوامتنع الوكيل من التغلية بين الموكل والمال ضمن المريكن عذر كالمودع قان كان وضع بده علمه والافلاوحه لانهاا لك ومنتمرجع ورشيدى ولما لمنز (اناأنكر) أو البائع اله عن (**قول**ه وانالم يضع بده) أى الوكيل(عليه)أى ا له عذرككونه مشغولا بطعام لم يضن مغني ونهاية قال الرشيدي قوله مسامر أي من عدم ضمان تمن ماتعدي انعب من محر دالعدقدله عليه الوكيل ذاغر مرآو النمس (قوله:رمن) أيمنأجل أنه كون الوكيل كضامن الخ (قولهرج عدايه الوكيا الخ) قال إ فيه اه (قولة جازله ابداعها الح) هل هوعلى الحلاف ومقيد عيااذا لم يخف من ايداعها في المقصد أو الطريق ا وهسذا الذي ذكرتهسن أرسل من يقترضاه في ثبر حالروض فلا مرجع علب الوكيل الابعد دغومه وبعد اذبه له في الاداءان دفع السه مآيشتري نحونهما ولعل الاقرب الثاني أخذا بما يأتى في أول الفصر ل نعرلو علم الوكيل الخ (قوله ولا تعز مراكم) محل النفصمل والحل أولىمن به وأمرة بتسلسه في الثمن والافالوكالة تكفي عن الاذن آه وساصله أنه ان لهد فع السمسة أرجع لان فاقمترض فهوكوكمل المل لاسمااذا كان الابداع المذكور لغسيرعذر (قوله وليسله الن) أى في سورة وقواله وتترل بمنه اطسلاق شعنا انماقاله الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم بالمراء بتساحه ف كذاك والالم رجع المان أذن له في الاداء : لي المعنسد المشترىءلي المعتمدخازفا كذا اه عش (قوله ردالثمن) أى مدلف الفن كافهم و فول فول المراه لمازمه ردوبل له ابداعه عند الاذرعي وغيرهمردودلان المايصرحيه كلامالرافعي الذيجزم، الروض سم على ﴿ (فرع) لوأرساال بزارًا يُخذَمنه تُو باسودَ تَنْفُ فِي الطريقُ ضَنَّه من ذكر اهر سيدي (قوله حدث فرينة دل الم) وليس من القرينة على الردار تفاع معرما أذن في شرائد الفسق لاعنع الوكالة فنامله المرسل لاارسول اه عبدو يؤخذمنه وآب دائه سلاعها وهي أندواز أوسا الى آخر حرة لأخذفهما وتعدل الركاة لساب عن العدة فله شرا ودوان ارتفع معردوان لم يسترفلا برجم بالثمن بل يودعه م اله عش (قوله لان و مزول ضمانه عما تعدی عدلافلاكها ودفعهاللر ولورجهم فاسكمرت منعفي الطريق وهوأن الضمات على الرسسل ومحلماني واذا غرمرجمععلى وكاله المالذلم يأذن الخ) مؤخذ من هدذاماذ كره سم على منهم من أنه لو قال احل هذا آلى المكان الفلاق فأمدهمو تسليمولا يضهن المسلتين كههو واضع حث تلف القوب والجرفيلا تقصير من الرسول والافقر اراله عان عليه وينبغي أن *(تند) ، ذكرا فاضي فِعمدِهماه ورد مَ رَمضِمونا في الة الرد فاوح ل ثانبااليه صح البيع اه وتضييم أنه لافرق في ذلك بين غسهلانه لم تعدفيه فانرد يكون المرسل طريقاني الضمان اه وفي سم بعسدنقله الفرع المذكورين لعباب عاصه وظاهره أن وغر واغد الانوار وابره آن يتيسراه البسع في المكان فيتركه ثم يرجع به بلاعذر وبيز ملو تعسد وعليه ذلك لعدم وجود مشهر إ عاسه بعسمثلا بنفسه أو الرسول الايكون طريقاأ بضاو بصرجه قول الشاوح الاتف في أوائل انعارية والسيطرية اكوكيال ماعمالف مأتقسرو من بثمن المتسل أوعروض مانع الوكيل من البيع وفيسه نظرو ينبغي أنه لابضمن حين اذكان عسدم البيع مالحاكم عادالضمان السوموليحر والفرق بيندو بزوكسل المقرض وقديفرق خذامم افي الند مالاك بالدلم بوجد عقدهما الرحوع على أو كيل وحاصله نقالالو كيل فبات لموكلي أن يفع المموكل فان أو أديقوله بعنانا السيع لنفس الوكيل بقال الوكيل قبلت حتى يتعلق به أحكامه (هـ (**قوله ولو**أرسل)الىاللنجية في المغنى الاقوله على العلمالي في طالب(تحاله فيطالب معانز بادعلب انزيدانو الخ) نفر بع على قوله فهوكوكيل المشترى والضميرا استثرائرسول (قوله من الرجوع على الوسم ل) عملى لموكلي فيدفى البطلان لعدم المطاعقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغي البطلان فيمالوقال وهبتك وتوى الهبة قال لغمره أعط عراماتة حازله ايداعها في الطريق ه فقال قبلت لموكني كماذ كرخلاة الماني شرح الروض مرر (قو**ل**ه و بحث الاذرى وغيره الح) نقله في شرح ا مطالبته أه سم (قولةوحاصله) أى اصلماذكر القاضي الخ (قوله في الاولى) أى في العبارة الاولى ا ة ضاعل لدفعه في ديني أوالمقصدعندأسينمنءاكم الروض عن الافزع وغسيره تم قال وما قالوه مردود لان الفسق لاعنع الوكلة وان منع الولاية نعم المنوع القاه (قولهوال وكيل فلان) الاولى ووكيل عدن الى (قوله الهلان) منعلق الدنع (قوله فدمع اليه) تمة سيدا في عدرا وفي أحرى اكلمنااعبارتين (قولهانهمي) أى الحاصل (قوله في المواب) أى عن الآسكال الذكور (قوله الحال بيده اه (قوله اذالذي يتجه ان محل مرالخ)هذا خلاف المآهر كا: مهم و يغتفر في الدوام مالايغتفر في ادفع مائة فرضاء إلى الى لانتراء مر (قوله ولى من اطلاق شعنان ماقاله الافرى وغير دمردوداخ) لا يقدل الشعيل علق لان قوله مر (قوله في النوحيث شرط) على النفاض (قوله فلايطاليه) في عدم الطالب النظر حيث الكروكالموان ال وكدا فلان والفاهرات وماقالوه أىالافرى وغيره مردودلان الفسسق لاعنع الوكالة والمسنع الولاية نع المفنوع أيقاء المال بيسده لعَدُ لِسَرِلَهُ مِنْ الوَجِهَ عَالَيْهُ مِنْ (قُولُهُ فَالنَّنَانَ كَانَ النَّنْ مَعِدُ) عَاهِرهُ وان أشكر وكالتعداسل 📗 لسدفعه في ديني في الأوف صرح بذلك النفص بلأن ذوله لان الغسق المنمصر حديقه الوكالة وغوله نعرا لخمصر حداله لايستي المال النفصل فيمابعد وفيدنظر (قوله في المرتج بطالب الوكل) فالنف شرح الروض والطاهران لدفائ الوالي وكبا فلان في المدنية فيده فقدصر عبدت النفصيل فسقام ردماذكر وولانا نقول هذا كاممنوع ولأقوله لان الفسق الخصريم مطالبة الوكل والتأمره الوكل بالشراء بعيداد فعماليه بالاباخذه منالوكه لارسطه البائع النهسى أتولف بحسردتصو برفكافي ادفع ف-سلكاذم الافرى على اله أواد الانعز العااسسة ليقاء المال في مدوقها ولولم ودالسع على على ماذكر المزو كون الوكول كنامن كالفشر حالوص ولا مرجه عالمه الوكيل الاعدة رسويقد لذه ادفى الاداء المدانة ورضاع له الان فدفع ورده كان قوله مردود لفوا اذلارد على ذلك النقدر (قبله ولا يضمن غنه المز) قال في شرّ ح الروض و نقدم ان دو المعاشري وأمن تسلمه في الفن والافالوكاة تكلي من الاذن الفي وحاصله أنه ان فيداع البرشيا | المد، وفي عمارة فدافع الم الهلوتعدى إسفراه عبا وكل فيمو باعدفيه صمن تمنعوان سآدوعاند من سفر وفيكون مستشي من قوله فالعوض رج ع لانالوكاله أنف والان والدام فالمرامر وساءة كذا الواللم وجمع الان أذناه في الأدامل والل خدة ارضاعي ذيد أمانةانتهسى (قوله عادالضميان معان العقد ترتفء من حينه لكالانقطع النظرين أصدله بالكاية ولا فأحسده وضاهرأ يشنأن وفالخذه الى أخويجردتصو فرأيضا تممات وبلم وديجر وللدافع أىلان إيداما ككره بض وكبله جرو بللو زنة ويدوالاه غذله سمو يتعلق حق الدنع عمسع وكتويدالاه من حلة الديون المتعلقسة مهاوليس للدافع مطائد الاستصدلانه لم المعذليف

وانماهو وكراعن الآمرالمنته يجوتهوكاله الآخسذ ولذاودعلي الورانة كانقر و اه فقولهم وليس آندانه مطالبة لا خسند مشكل بمنا

تقرراً ولان الرسول يطالب والفارلا مزاله بالموشلان الوكيل يطالب ولواحد الأنعزال كإصراحه كالمهم وحينا ذخاك في الجواب طريقات

المالك لماذن مفانفعل فهو فيضماله حدي اصل شكل بمالو وكل مالث المصوب عاصبه في سعه فاله يعر أبيه عدوات المعرب من يده - في لو تلف في يده قبل قبص لمالكه (وأحكامالعقد) المشترى لريضه وذان نقوه يدالوكيل طر وتعديه يخلاف يدالغاص فانقطع كممصا بحرد روالهاشرح البدع وغديره والمطهران أحكام السكذات وتعلق بالوكدل دون الوكل فيعترى الرؤية ولزوم العقدية ارتثا الملس والتقابض في الملس

(فرع) قالله سعهذه

ولدكذاواسترل شمتهافها

فغدير اذالعمل غيرلارمه

ولاتغر ومنميل المالكهو

المخاطر عاله ومن ثملوماعها

لم بلزم شراءالفن ولو اشتراه

لم باز مرده لله انداء عند

•نذكروليس**ة** ردالثمن

حثلاقر سنة قو به تدل

عدلى رده كاهو طاهر لان

حيث يشترط كالر بوى والسل (الوكل) لانه العاقد (دون الوكل)ومن عمار العسم عدار المسلس وان عاد الوكل (واذا السيرى الوكل) من الكتاب معلام المخلاف الوديعة فالم السروري محفر الشمان فارتفعت النعدى الاعكن يحيامه مهاله و يحث الاذرى وغيره انعزاله معن أوفى الذمة (طالبه البائع بالشعن ان كان دفعه اليه الموكل) لتعلق أحكام العقدية وله مطالبة الموكل أيضالا به المالك (والا) يمن دفعه السه أراف من أوجههماعدمه أيعدم الغم ان وعلى مفاوير فأو تأني لا مندان على وان أو السعر الاعذر وفلا ينالمه ان كان النمن مع بالانه ليس في يد وحق البائع مقصور عليه (وان (٢٢٥) كان) النمن (فاللمه طالمة وحدمه (ان م ان كان الاذنه فالبيع في وم معيز وفات راجعه في البيع نائي اوالاباعه بالاذن السابق اه (غوله من أنكروكالته وواللاأعلما [المانم لان العرف قاض في مثله بالعوديه المموكل أه عش قول المن (حيث يشمر ط) أى التقابض لانالطاهم اله سمري ومفهومه آنه اذالم يشترط يعتم الوكل دون الوكيل ومياس ممرقى جواز فبص الوكيل الممن الحال جواز الفسم (واناه ترف سا فبض البيع العدين والوصوف الحال ليكلمن الوكبل والوكل نمزأ يت الاذرى صرح بذلك الهرعش طالبه)به (أيضافي الاصم) وقوله يخيارالجاس الم عبارة النهاية والغدى عبارى ألملس والشرط وان أجار الموكل بخسلاف وان لم ينع بدوء اسه (كما خمارالعم لاردالوكيم لازارضي به الوكل اه (قوله داه مطالب الموكل) بانباخد دمن الوكيل يطالب المسوكل ويكون ر سلمالبانع شرح الروضاه سم على ع اه عش (غوله فلا بطالبه الم) في عدم الطالبة نظر حث الوكال كضامن المباسرته أنكر وكالنا وان ألم من لسراه بل الوجم الطالبة ديند سم على عبر أه عش قول المن (انكان العقد (والوكلكاصل) الثمن معينا) ظاهر ووان أنكرو كالتعبد لبل التفصيل فيما بعده وف أغار سم على بج اله عش لاتهالم لك ومنثمرجع ورشيدي ولللذ (الأنكر) أو البائع اله عش (قوله والله بضع بدم) أى الوكيل (عليه) أي عليه الوكمل ذاغرم وأو النمن (قوله ومن ثم) أى من أجل أنه كون الوكيل كضاء نالخ (قوله وجم الم مالوكما إلخ) قال أرسل من يقيرضاه في مرح الروض فلا مرجع علب الوكيل الانعدد غرمه وبعد اذبه له في الاداء أن دفع السم أستري به وأمر وبتسليمه في النمن والافالوكالة تكني عن الاذن اه وحاصله أنه ان لم يدفع السيمسية ارجم لان فاقسترض فهوكوكسل المشترىءلي المعتمدخالفا الوكاة تصمن الاذن وان دفع فانلم بامره وتسلمه فكذلك والالم رجع لاان أدن له في الاداء الى المعنسد الذيجزم، الروض سم على ﴿ (فرع) لوأ سلاك ترازا بأخذ سَمْو باسوم فتلف في الطريق صمنه المايصرحيه كلامالرافعي المرسلاالرسول اه عب ويؤخذ مدواب ادانه شاعها وهي أن رجلا أرسل الي آخر حرة ليأخذ فهما في تعمدل الركاة فيطاب عدلافلائها ودفعهاللر ولورجعها فانكسرتمنه في الطريق وهوأن الضمان على الرسال ومحله في واذا غرمرجيع على موكاه المسللين كاهو واصع حبث تاف التوب والجرة بلا تقصير من الرسول والافقر ارالفهان عليه وينبغي أن *(تند) ، ذكرا قاصى ككون المرسل لهر يقافى الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع الذكو رعن العباب عانصه وطاهره أن وغرر واعد الانوار ودره الرسول لايكون طريقاأ ضاو اصرح به قول الشارح الاستى في أوائل العارية وليس طريقا كوك-ل ماتحالف ماتقـرو من السوم والمعر والفرق بينه ويزوكسل المقترض وقد يفرق خذام افي النب الاتن باله لم وجد عقدهنا لرجوع على الوكيل وحاصله حتى يتعلق به أحكامه اله (قوله ولوأرسل)الى النسبة في الفي الاقوله على العند الى فيطال (قوله فيطالب معالز ماد علهـمانزيدالو الخ) نفر يسع على قوله فهوكوك ل المشترى والشعير السنترللرسول (قوله من الرجوع على الوَّكِ ل) أَي قال لغمره أعطعراماثة مَطَالبته اهْ سم (قولِه وحاصله) أى حاصل ماذكر والقاضي الخ (قولِه في الاولى) أى في العبار: الاولى ورضا على لندفعه في ديبي (قوله والى وكبل فلان) الاولى و وكبلي عدف الى (قوله اله لان) متعلق ادفع (قوله فدفع اليه) تمة كدذا في مرة وفي أخرى لَكُلُّ مِنَ العِبَارَتِينَ (قُولِهُ انْهَى) أَيَّ الحَاصَلَ، (قُولِهُ فَيَا لِمُوابِ) أَيْءَنَا لَأَسْكَالُ الذَّكُورَ (قُولِهُ ادفع مائة قرضاء ليمالى | وكــــلى فلانوالفا هران مِر (قه له في المن حدث يشترط) أي النقايض (قوله فلانطاليه) في عدم الطالب خنفار حيث أنكر وكالنعوات المعن لدس إد مل الوجه المالية حند (قوله في المن النان كان النان معينا) ماهر ووان أسكر وكالنهدايسل لددفعه فيدسى في الاولى التفصل فيمابعه وفيه نظر (قَهِ له في المُن كَايِطالب الوكل) قال في شرح الروض والفاهران له ذلك أي [وألى وكرا فلان في الذائمة مطالمة الموكل وانأمره الوكل بالشراء بعيي مادفعه اليه بان إخذه من الوكيل ويسلم البائع انتهب (توليف ا المنز و يكون الوكيل كضامن والفي شرح الروض ولا مرجيع عليه الوكيل الابعد غرمه وبعد اذراه في الاداء ان دوم المعماد شقرى به وأمر م بتسليم في الني والأفالو كلة تكبيء ن الأذن انقى وحاصله أنه ان لم يدفع البياشيا رح ع لان الوكاة تنف ن الذن وان دنع فان لم امره الساء و كذا الواللم وجع الاان أذنا في الاد عدلي ال وقال خدو أو ضاعلي و فاخسفه وظاهرا سنان وفالخذه اليآخره بجردتمو وأيضائه ماشريالم ودءعر وللدافع أيلان ويداملكم فبض وكيله عرو بالورثة

غير عدلد يؤخذ نعلته ان الامرال أمَّا هو بالنب | ارتفاعه) أيحكم المانة (قوله بخلاف الوديمة النه) رداد لبل ما بالاصر (قوله وعد الانرع وغيره لاقرارالال وسدولالمرد المسعورايه فاحالان ذال بالنبة الزبداء ويغفرها طروف فاديغ فرفى الدوامد لا منفر فالانداء تسرفه الحالى عن ذاك اذا (قوله من التفصيل) أى بانه ينعزل من حيث بقاء المال بيده ولا ينعزل من حيث التصرف الحالى عن وقعءيلي ونق المصلمةاذ ذلكوفوله والحل أى حل مامرعلى ماذ كرم (قوله لان الفسق الح) تعليل للرد (قوله و ترول ضمانه) الذى يتغدان محل مامرمن لى الفرع في الف في والى التبيية في النه اله العقول المسع وغديره الى المنز وقوله على العمد الى في الب (قوله منع توكرل الفاسق في بيع ولايتهن تمنه الم) وتقدمأنه لوتعدى بسفره باوكل فيموباعه فيسمضمن تمهموان تسله وعانمن سفر مآل المحجو رمااذا تضمن أبكونمستشي ممامر ولوامتنع الوكرل من التخلية بين الوكل والمال ضمن ان لم يكن عذر كالمودع فان كان وضع مدءلمه والافلاوحه له عذرككونه مشغولا بعاهام لم يضهن مفني ونهاية قال الرشيدي فوله عمامرأي من عدم ضمان ثمن م تعدي انعب من عردالعدقدله فيه اه (قوله بارله ابداعها الح) هل هو على اطلاف أومقيد عااذ الم يخف من ابداعها في القصد أو الطريق وهـــذا الذي ذكرتهس نعونهما ولعل الاقرب الثاني أخذا ما يأتى في أول الفصد ل نعراو على الحرك الخ (قوله ولا تعز موالي) معل النفصسل والجلأولىمن الملاحمااذا كان الايداع الذكور لفسيرعذر (قوله ولسله الم) أى ف مورد مواله و عمران منه اطملان شعنا انماقاله كذا اله عش (قولهردالثمن) أي علاف الفن كافهم من قوله ولوائراه لم يازمه ردوبل له ابداعه عند الاذرعي وغيرهمردود لان منذكر اهرشدي (قول حيث لافرينة دلالم) وليسمن القرينة على الردار تفاع معرما أذن في شرائد الفسق لاعنع الوكالة فنامله عن العده فله شرا وووان ارتفع معره وان لم يشستر فلا مرجم بالشمن بل يودعه م أه عش (قوله لان ر مزول ضمانه عمانعدی المالك لم يأذن الخ) يؤخل من هـ ذاماذكره سم على مهجم من أنه لو قال احل هذا آلى المكان الفلائ ە مەمەر تىلىمولايىنىن فبعدهما، ورده م رسمونا في الدال دفاوحه ل نازيال مق السبع اه ونصية أنه لافر ف ف النابين غنسه لانه لم وتعدفيه فانرد أن يتسرله البسع في المكان فيتركم م وجع به بلاعذر و من مالو تعسد رعله ذلك لعدم وجود مستر عاسه بعسم الانتفسه أو بثمن المشل أوعروض مانع الوكيل من السيح وفيسه نظرو ينبغي أنه لابضمن حين اذكان عسدم البيع بالحاكم عادالضمان *(فرع)* قاله بعدد فقالالو كيل قبات لموكلي أن يقرع المموكل فان أر أدبقوله بعنانا لرسع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت بالدكذاوان ترلى شمهافنا لوكلى فبذفي الطلان لعدم المطابقة تسم اختلاف الغرض وكذاب في البطالان فيمالوقال وهبنك ونوى الهبة مار له الداعها في الطريق له فقال قبلت لوكاى كاذ كرخلافا الآشر حالروض مر (قوله ر بعث الاذرى وغيره الم) نقله في شرح اوالمقصدعندأمن منءاك الروضءن الاذرع وغسيره ثم قال وماقالوه مردودلان الفسق لاعنع الوكاة وان منع الولاية نع المنوع إيقاء فغرر اذالعمل غيرلارمه ا المال بيده اه (قوله اذالذي يتعمان بمل مرالخ) هذا خلاف ظاهر كاز مهم و يغذ فرقى الدوام مالايعتفر في ولاتغر يرمنه بلالمالكهو الابتداء مر (قوله أولى اطلاق محسان ماقاله الاذرى وغيره مردودا لم) لايقدل الشيم لم طلق لان توله الحاطر عاله ومن ثملوماعها وماقالوه أىالاذرى وغره مردودلان الفسسق لاعنع الوكالة وانسنع الولاية نعم المنوع أبقاء المال بسده لم ملزم شيراءالقن ولواشتراه مصرح بذلك التغصب لفان قوله لان الغسق الخمصر حديقة والوكالة وقوله تعرالخ مصرح بانه لاييتي المال لم بار مرده بل الداء عند فيده فقدمه حدلك النفصل فسقام ردماذكر وولانا نقول هذاكا ممنوع ولقوله لان الفسق الخصر بم ونذكر واس إوردالثمن ف حسل كارم الافرى على أنه أراد الانعزال بالسسبة ليقاء المال فيده نقط ولولم بردالسيع على على ماذكر حيثلاقرينة فوية تدل ورده كان قوله مردود لغوا اذلارد على ذلك النف دم (قوله ولا يضمن عمنه الح) فال في شرّح الروض و هذم عدلى رده كاهو طاهر لان الهلوتعدى ومفروع باوكل فيهو باعه فيه صمن عنه وان سله وعاد من سفر وفيكون مستشي من قوله فالعوض المالك لمباذن معانفعل أمانة انتهى وقوله عادالضمان مع ان العقد مرتف عن حينه لكالانقطع النظرين أصله بالكنة ولا فهو فيضمانه حميهمل مسكل بمالودكل ماللنا اغصوب عاصبه في بعه فانه بعر أبسعه والعلم غرج من يده وعي لو تلف في يده قبل فبص لمالكه (وأحكامالعقد) المشترى لم يضمنه وذلك تقوة يدالوكيل طر وتعديه مخلاف يدالفاصب فانقطع حكمهما بعرد ووالهاشرح البدحونديرو طلبران أحكام الى كذال تعلق بالوك ل دون الوكل في متر في الرؤية ولز وم العقد مفار فقا لملس والتقابض في الملس

اذا وكامالولى عن محموره

لمتع أفرادمال المستحووف يد

هـ. داصو برفكني ادفع ماثة قرضاءلى لفلان فدفع الى، وفي عارة فد فع اليه زيدوالاهندلهم ويتعلق حقالدا فع عميع تركز دلاه من جله الديون المتعلقة مآوابس الدافع مطاله الآخسذلانه لم اخذ لنفسه وانماهو وكرل، نالا ممالمنة يعورة وكالة الا خد ولذارد على الورا: كانقر ر اه فقولهم وليس الدافع مطالبة الا خدمتكل بما تقر رأولاات ألوسول يطالب وانظرالا نعزاله بالموتلان الوكيل يطالب ولو بعدالا نعزال كإبصر حبه كالمهم وحيتاذ فلك في الجواب طريقات

اسسكاهماان هذاأعني قول هؤلاء ولبس الى آخره سبسي على ماذكرعن الزانعي نائيته منالغزى بايصرت به تصويرهم كهنآباله وكلف تعاطى عقد القرض فكان تتعاطى عقد 🛴 (٣٠٦) 🥈 الشراء في ألطالبة للركيل لانها من حَلهُ أحكام العَمَّد وفد تَقر ران أحكامه تنعلق الغرق) أى بن مسئلة الارسال و سـ ثلة الامر بالاعطاء (قولد على الذكران) أى المرجوح فالبنى

عليه كذلك مرجوح (قوله الماهنا) أى في مسئلة ارسال من يفترف له (قوله وكه) أى الرسول (قوله | الاخذوهولا يقتضي الطالبة || ولمساهداك) أى في مسئلة الامربالدفع (قولهم أى في تعاطى عقدالفرض و (قوله وهذا) أى في مجرد ا الاخـــذ اه كردى (قوله فيالبـابين) أىباب الوكلة وبالـانغرف (قبله ومنتم) أىسنأحل أقربينها (أشارالهم) أى الى دغه الطريق و (قوله كاذكرته) أى اشارة الجلال اليها (قوله حرث ا حَرَّرْنَاهُ﴾ الىقولة وخرج في الفسنى والى قولة آنتهـ في النهاية الاقولة ليكن ينقده الى فان ذكره (قُولُة

حيث جوزاه) أى مان كان الثمن حالا أومؤ جلاو حل ودلث القريب على الأذن في القبض كأتقدم أه عش (قولهأوبعدخروجهءنهما) يعني وفيدالوكل عبارةالمفنى ولوتلف النمن تحتيدا لوكل والحال أماذكرأى وبالمبيع مستحقاق مطالبة الوكيل وجهان أمهرهما كأفا الاذرى مطالبته اه قول المن كالمهم في البالين ومن تم أشار | (وان اعترف) أي المسترى (قوله وعلى) اي الرجوع على الوكيل (قوله الم يكن) أي الوكيسل من اه سم (قوله هوالخ)أى الماكم اه مغى (قوله و يافعانفر ر) كى فوكيل البائم (فوكيل مشترالخ) قال في الروض ولوا متحق مااشتراه الوكيل بعد تلفه ولوفي بده فللمستحق مطالبة البائم وآلوكيل وكذا الموكل

كأذكرته فرشرح العباب سدله والقرارعلية أيعلى الوكل اه وفي شرحه رادة فالدما صلهاد كرحسالف فأن الوكا إذالم (واذاقبض الوكر لمالسع الثي فيماذكر هل لهمطال ذالبائعه والمعتمد أن له ذلك مطاقالانه من آثار الوكلة مر وقال في الروض الثن)حبحوزناه (وتلف أ بضاللقه وض مالشيراءالفاسد يضمنهالو كبل أي سواء تلف في يددأ م في يدمو كامو يرجه ع أى اذاغر معسلي فيده)أو بعد حر وجدعتها الموكل انتهي وظاهره الرجوع وانتحمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفعه نظر (وخرج المسيع مستحقيا ر حعملسه المدري)

و ينبغي حينئذ أن لا يتعلق ذلك بالوكل اله نم وقوله وقال في الروض الخ " يحر المفي وقوله أن لا يتعلق ذال الم ينبغى تقييده بمااذا تلف فيدالوك ليخسلاف مااذا تلف فيدالوكل فيتعلق به مطاها فايراجع (قولة فيده) أى او يدانوكل اه أسى قوله وخرج الوكيل الخ)هــدامغر وض ف شرح الروض فيما

فيل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والآ) أيوان لم يكن المولى ال (قوله قان ذكر وضمنه الولى) أي لاالولىوفي ننابره يضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه الولى ان في نست فلايلزم الولى نقده المعتمد الذي حزم به الروض من الرجوع على الوكدل أي طالبته (قوله ومحله ان لم يكن) أى الوكيل سُ

(قوله وبافي مانقر رفي وكيل مشتر الف المسع في دوثم ضهر استعقاف أفال في الروض ولواستحق مااستمراه الوكيل بعد تلفه فيدوفا مستقق مطالبة البائع والوكل وكذا الموكل والقر رعليه أيعلى الوكل جيوف شرحهز بادةفائدة حاصلهاذ كرخلاف فيان الوكيل اذاكات المالفن هلا مطالبة البائعيه والمعتمدانله ذلك مطلقالانه من آ فارانو كالة مر وقال في الروض أيضا القبض بالشراء الغاسر يضمنه الو كميسل أميسوء

تلفىفى يدوأم فى يدموكا و ترجيع أى اذاغره على الوكل اه وطاهر والرجوع وان تعمد الوكل الاقدام على العقدالفاسدمع العلمانة فأسدوف فظروه أبني حينتذان لايتعلق ذلك بالموكر وفي العباب لورسله الحامراز ليأخذمن فوباسو مافتأت في الطريق فعنما الرسل لاالرسول التهدي ونقسله في عريده عن فضيمة كأرم البغوى والمقباضي وظاهران الرسول لامكون طريقا أمضاو يتحسمانه طريق ويؤيد مسسئلة القرض

الذكورة ثمرأ يت قول الشارح الاتن في أوائل العازية بعسد كازم ذكره ماتصعوايس طريقا كوكيل السوم انتهي وفيه تصريح باله لايكون طريقا فلخر والفرق بينعو بين وكيل المنتمض وقد يفرق أخذانها ف التنسية الذي ذكره لشارح باله لم يوجد عقدها حتى اعلق به أحكامه فلينامل (عَوله وحرب الوكسل الح) هذامغر وض في شرح الروض أيما فبسل مَسائل الاستعقاف (قوله فان ذكر وصند المولى) أي الالولى

> فيده شمظهر استعقاقه وخرج الوكيل فعماذكر الولى فيضمن الثمن انتام يدكرمون وفي العقد ولايض نعالولى فى ذَمته لكن ينة مه الولى من مال الولى أى ان كان والا في مال نفسه فان لا كروضينه الولى

والغرقالة غيرنات يتقطف الوكيل وفأ دب الفصاطلغزى لواشسترى في الأمة بستاله لايت الصغير تفويلان والنص في الأقراب يخلاف الواشتري أه عال نفسه بقع العاقل و يصبر كانه وهـ مالنص أي كم قاله (٧--) القامن و وال القفال بقع الدوال في الانوار وهو الارفق لاطسلاق الافعدات

من دل فسمواة النقد من ما الولى المان كانله مال والابقى فالمنه الد (قوله والغرق اله غير مالب عله وأكتما لمعتبرة اهوفه الح) عبارة النهامة والغرق أن شراءالولى لازم للمولى علىه بغير لانه فلريلزم الولي صمرانه مخارف لوكول اله نظ مل الاوفق، الأواله وأدير حال وضد قسمناه والفرق بين حمان الموكل المن وعدم ضمان الطفل اديمه اذافه يكروالولي أ لوأمهر عنسمالك الان أنالوكي أذن مخلاف للنفل اه وهذا يعني الفرق للذيذ كرداك رح فاحقنا الشار ح الغرق لمسئلة فيرجع الدماغراق لاالي النا نيةوجعلالفرقالمسئله الاولىاك ية(قولهو يصيراغ)معتمد اله عش (قوله كانه وهب مانتمن) الاسكال مالقاض وعفرف أيحدث لم الله عند له أدى لمرجع علم والافكون قرض العلل فيرجع علمة أه عش (قوله دورا سندو مزمام فاشترل كذا الاوذق) أي من اله القفال قوله لو مهرعه) أي أعلى الاسالم وعن المه الصغير (قوله فيرجع) علله ولم يعطه تمنافات تراوله بذته عمال نفسه هعراه و مكون

(قوله كادم القاصي) - مر بل الزونق (قوله بينه) أي بن اشتراء الاب لا بندالصغير عبال نفسه حيث يقدم للا رولا يسم النمن فرداه أم (قولة د بن أمر) في القرض الا كردى قولة عال فد) في الوكيل * (قصل في بيان جواز آلوكلة) * (قوله في بيان) الى قول المنزر فعنالوكلة في النهاية (قوله وما ينعلق بذلك) فهرا الالد يخلاف الوكيل أى كاللطف الدعش (قوله ولو يحمل) الى قوله وقياسة في الفي (قوله ولو يحمل) أي ووقع التوكيل الفظ الوكالة فان ونع بالفظ الاجار تغلارم سم على منهج وهوداخوذمن تولى الشاوح مرر مالم تكن بلفظ الخ الدكالة وما مسمريه وتعالف وتقدم عندتول الصف ولايشترط القبول افظاأتم اذا كانت عمل استمرط فقول سرعلى عنواه ارجعل الدكرا والوكل ودفع الحق الم: قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظ لاتم اوكاله لااجارة أه مخالف له ايكن ضاهر قرل الشارح مالم المستعف ومآيتعلق لذلك* تكن لفظ المرث وتحسع أحكام الوكلة حيث لم تكن لفظ الاجارة ومنها عدمان تراه القبول اهعش ونوله لكنظ هرفول الشارح المبصل تأمل (قوله شررطها) أى الاجارة (قوله مملوة الأكبالخ) تبكر بلغظالا حاره شهروهما و «نبغ أن مشل ذلك مالوعلم الوكل أنه تقرت على العزل مفسدة كلووكل في الى المولى لم محتث حوزناه وعيا أنه اداعزل الوكل استولى على مال المولى على ماماً أووكل في شراء ما عليه ره أوثوب السيرية بع

وخول الوقت أوشراء ثوب لدفع الحرأ والبرد المذين يحصل بسيهما عندعدم السترج ذو وتجموه سلم تعاذا عزل الوكيل لا ينيسرله ذلك تحرم العزل ولاينغذ اله عش (قوله حرم علمه الح) وكذالو ترتب على عزل نَفُـــه في حضوراً لوكل الاستلاء المسلاء المسلك عنه أي ولم ينعزَل وآن كان الوكر حاصرانيهما يظهر اه ع ولعلوجيه أنهمن بالدفع الصائلوه وألمتمداه زيادى ننة يده في شرح لمهماج الحركم المذ كوريمـّااذا كانالعزل فيغيبـذالوكلُّليس بفيسد اله عش (قولِه أنه لاينفذ) أى انعزل شَ اه سم قول المن (فيحضوره) قبد به لقوله بعد فان عراه وهوغالب اه عبره اه عش قول المن

(أَوْأَبِطَلْهَا) ۚ أَىٰأُونِسُعَتُهَا أَوْزَلُتُهَا أَوْتَصْهَا أَوْصِرْفَهَا نَهَا وَمَعْنَى (قَوْلُهُ ضاهرهُ) الحالمان أَثْر عَمْ (قُولُه بمعردهــذا اللَّفَظُ) "يحرنعت الوكلة أو الطَّلْمَا (قُولُه رَنَّامُ يَـَّوهُ الح) أي لوكــل حُذَفَ أَن عَطَمًا عَلَى قُولَهُ طَاهِرِهِ الْحَالِسَلْمِ عَن الْمُنْعِ (قُولِهُ رَامِينُوا حَدَهُمُ أَى وَلُوادِي أَنْهُ فِرَى بَعْضُ هُمْ وعيت اختص العرل بدلان لا لا يعران منه " (قولة وعليه) أى الغاهر (قوله ليس له) ي الموكل

وفي نفايره يضن الوكيل وفي إدوالفرق الدخير فالسحنب) الذي في شرح الروض والفرق نشراعالولي 🏿 انعز ال الحاضر بمعرده فما الازم العولى عانب غيراذه فلم يلزم الول ضمالة بخسلاف الوكيل انهي (قوله وفيه خاراغ) ذا لدعلى | الفغا وانهم ينو به ولاذكر ر الله المسابق المسابق (قوله ولو عمل اعتمد مروفياس ذلك عدم وجوب الفرول افقالام وكلة الذلك كالماضر وعا معاف

لا المرة (قوله وم علمه العزل) وكذالو ترت على عزل نفس ف حدورا فول الاستلاء اذكور (قوله الله الدمه وكلاء ولم ينو

أحدهم فهل ينعزل الكل لانحدف العمول يفيد العموم أوياغو (٤٢ - (شروايوان قاسم) - خاس) لأسام النظر فيذاك عال والذي يتعدف اصرأوعا اسابس اوكيل عيروا معرا المعردهذا الفظ

النمن قرضاعلى العتمدمان

الاب مقدرتلي عامل ولده

*(فصدل) في سان حواز

(- أفرة من الجانبين) لان

لزومها بضرهما أذقد يظهر

للموكل مصلحة العرل وفد

رعرض الوكمل ماعنعه عن

العمل نعرلوه الوكمالة

لوعزل فسمفي عبيةموكا

استولىءلى المال حائر حرم

علمالعزل على الاوحمه

كالوصى وقياسه نهلاينفذ

فاذاء زله الوكل فحضوره)

مان قال مزلتك (أوقال) في

حضوره أيضا (رفعت

الوكلة أوابطالتها) طاهره

ملدلءا موان الغائسني

مالوكسل وانانعز لعولما

هذال باله لم تعاط عقدا

واندا الذىحصل منمحرد

لفعرمالك أااخوذ لاتماانا

ثبتت شمنجهة كوخوامن

آثار العدد الذي تعاطاه كا

تغسرد وهنالابتعاط عقدا

فلربو -- د سب المطالبة

وهذ العاريق أقر سالى

الهاالجلال الحقق البلقسي

يسدل الثن واناء مرف

بوكائنة فالاصم) لدخوله

فى ممانه بقبضه (ثم

ر-مالوكسل)اذاغهم

(على آلموكل) عاءرمه لانه

غره ومحله ان لم يكن منصوبا

منحه الحاكم والالميكن

طسريقا فبالضمان لانه

فأتب الحباكم وهولا يطالب

(قاتوالمشترى الرجوع

على الوكل الداعل الاصمر

والله علم) لانالوكل

مامو رمنجه مويده كبده

وعلم منكلامهان المشترى

مخمير فيالرجو ععلىمن

ماء مهماوان قرارالصران

فوكل مشترتك المستم

من تعمل وابته كالعامي وفرق الاول علق المصاخ الككة بعمل القاطي فأو العز لاقبل الوغالخبرعانم ضروائناس بقض الاسكام ونساد الاكعة بخلاف الوكمل وأخذمنه ان المحكم فى واقعمة خاصة كالوك ل وانه الوكها العام كوكهل الماطان كالقاضي والدي بعه خلافهما الحافالكل بالاعمالاغلب في نوعه، ولا باعر للوديع ومستعيرالا ساوغ الحروفارة الوكيل مان القصد منعمس التصرف الذي بصرالموكل ماحراج أءانه عزملكموهدا يؤثر فهم العزل وانام يعمله يخلافهما واذاتصرف يعد العزل أوالانعزال بموتأر غمره حاهلابطل تصرفه وضمن ما-لمه علىالاوحه ان الجهل لا يؤثر في الصم و ن ومنتم غرم الديه والكذرة اذاقتل عاه لاالعزل كإماتي فسل الدبات ولا وجمع على العندالاتي عبأغرمه عني موكله وانغره وحسدًا اعسترض افتاء انشاشي والغرالي فبمر لواشترى شأ اوكاء حاهلامانه زاله فتلف ا قىدەنفىرمىدلەر جىعرمە على الوكل لانه غر مولهما أن عسامانء حدم الرجوع ولماء ثم لعله لا ماني هناوهي اله محسن ثم بالعفووا بضا

والوكيل غرمقصم شوكاهفي

اراقة الدمالطلوبعدمها

الاستغراق (قوله من تقبل) الى الناسه الاقراف الهامة الاقوله ولهـ ما أن يحد الدولا يعنمن (قوله وفرقالاؤل) أي بينالوكيل والقاضي أهم عش (قولهو خذمنه)عارة السابة قال الاستويره تنضاد أَنْ أَخْرَكُم فِي وَالْعَلْمُ الْمُسَارِةُ كَالْوَكُولِ فَالْالْمِلْدِ مُنْشِيبٌ وَمِقْتُنَاهُ أَخْ أَسْالُوح للأَعْلَمُ إِلَّا أَهُ وَمِثْلُو في المغنى الأأنه أقر كالمهمداقال عَشَّ قوله أن ألحاكم صادة ﴿ أَنَّ الْحَكُمُ الْحُرَاكُ اللَّهِ تَكْمُمُ الشَّاصي للاتخالف،ينكالامالشارح مهر و جاه (قوله الذي يتحاخالفهم)اعنده مهر وكذانوله ولاينعزل الخوقولة على الاوجه وأوجه يقصدنا في شرح الرُّوض أيصاله سم (قوله خلافهما) أي وتنفرل الوكيل العام بالعزل ولولم يباغه الخبر ولا ينعزل القاضي فأمر خاص الابعد الوغا خدم اعتبارا تساس أنه في منهما ولكن لاشال أن ماقالاه أي الاسنوي وابن شهينه ومنتفى النعايل اه عش عبارة الرشدي قوله خلافهمالابيني مافيه بالنسبة للناتية لمايغرت المسهمن المفاسد التي من جلنها عدم سه فولسة فأض ولاء حسننوض له ذلك خصوصا اذاونعث منه أحكام أه وقوله الني من حالتها عدم تعاليبا الم عملن دفعه عا مرق معت توكل الوكيسل بالادن من أن نائب نائب الامام نائب عن الام ملاعن منه مفلا يتعرف بعزل إعراف أو العزاله (قوله ولاينعزلوددع ومستعيرالم) وفاذ للماية والمغني قال عشرة لدة عدم عزاد في الودسع وحوبحفظه ورعايت فبسل بآوخ الحسرحني لوقصر فيذلك كأن لهيدة مالمفان الوديعة عنهاضمن وفى الستعير أغلاأ حرةعا مق استعمال العارية قبل الوخالهم والم الوثافث الاستعمال الأدون فمقبل فلث لم يضمن اه (قوله بان القصد) أى نصدا اوكل بالعزل (قوله سعه) أى الوكس اله عش (قعله وهذا الم) أى الصرف أي عند ارة النهامة فاثرف العزل أد ما ها وهو الانس (قوله علاقهما) أى الوديم والسنتير اه عش (قوله رضيماسله) ومسلم الواذن له في صرف مال في شي الموكل أ كسامور راعة وثبت تراله فول التصرف فانه يضمن داصرف من مال الوكل شما بنادأو ورعه ان كان ملكا للموكل وكان ماصر فعمن المال أحرة البناه ونحوه كان البناء على ملنا الوكل وامتد على الوكسل التدمرف فيه ولاوجوعه عاغرمهوان كان اشراء عال الموكل ماز الدكر هدمه ولومه الوكل وتركه ان لم يكفه الوكل مدمهوتقر يدع كانه فان كالمعازمة غضه وأرش نقص موضع السناءان نقص وماذ كرمن أنخدير عدله ان لم تثبت وكالته عند البائع في ما اشتراء والاوج على المن قض وتسليم لبائع ان طلمو عداد على الوكمل ارش نقصــه ان نقص آهـ عش (قوله: لي الاوحــه) وفاقالمغ في والهابة (قوله لا يؤثر أ في الضمان) أي وانحابو موفي المرمة (قوله غرم الدبه والكفارة الخ) وفاقاته به والفي (قوله غرم) أى الوكيل (الدية) أي دية عدولاقصاص اله عش (قوله على موكه) أي دان عكن من اعلامه العزلولم يعلم لكن هل بأثم بعدم اعلامه حيث قدر و يعز رعلي ذلك فيسة غار ولا يبعسد الاثم فيعز راه عش (قوله وان غره) أى بالتوكيل ثم العرل قب التصرف دون اعلامه دلك (قوله و مذا) أى بقوله ولا مرجع على المعندالات الخ (قولد فغرم) أى الوكيل (قولد رجيع بدالخ) هو عط الاعتراض (قولدولهـــماآن بحساالخ) قدية لالكن يتي أن الرجوع هنايشكل تحمان الحالذي هوالاوجه أسابق اذقياس الرجوع هذاه دم ضمان راسله ثم فتأمله وفي العباب *(فرع)* لو باعالوكيل جاهلا [هذا الدليل تامل * (فرع) * في العبار حالصه فرع لوقال لو كبله عرف أحد كام يصرف واحد مهماحي عمز ولوو كل عشرة تم قال عراب أكثرهم اعرل من واذاعه منفي تصرف البادر وجهات النهى ونوله فني أصرف الباقين أى الساقي على التعين فيما يظهر وقوله وجهان الاصم منهما كأفله شعنا الشمهاب مالوالي الهلاء فقذوا علمان وله السابق في الوكيان، يتصرف واحدده بما يبني أن بحرج مالوتصرفامها يصح النصرف لتعفق أصرف الوكيل منهما حر وقد يتوقف فيماصحه مشيئا الدفاية وتالوكانه من حبّ النوك بالا.ن-بزالتعدين فقط (قوله والذي يتعدالخ) اعتمده مر وكذا فوه ولا ينعر ل الخوفوله على الارج، وأو جهية هذا في شرح الروض أيضا (قولة ولهسمان عيماك) قديقال اكن يسق ان

استعمله في معدد المطابق للخار جلا يحور العالى (أو أحر حسله مها اعرال) في الحال صراحة كل من هذه الالفاظ في العرال فالعول وهو غائب انعرابي الحال)لامه لم يحتم للرصافير يحتم للعسكم كالطلان وبسفي للموكل أن يشهده لي آلعزال اذلا يقبل قوله فعه بعد أصرف الوكيل وان وافقه بالنسبة للمشترى مثلامن ألوكيل أملى (٢٣٨) غيرذ لذف ذاوافقه على العزل ولكن ادع اله بعدالته ف أب تحق الجعل مثال

اختلاف الزوحين في تقدم

وهشهاأى وأقبضمتهاني

ففمه المفصمل الأكفى (تولد وتكونهال للعهدالذهني) ذهنية هذا المهدبالاصطلاحاك ويوالافهوخارجي بالاصطلاح المعاف كَسَم (قَوْلُهُ وَنُهُ آخُ) عَمَافُ عَلَى تُولُهُ فَحَاصَرًا لَمْ وَلُوْ خَرَثُولُهُ أَنَّهُ عَنْ قُولُهُ ولانبَهُ كَانَ مُبلَ فَلْمِرَاجِمَعُ الرجعة على انقذاء العدة رَقِولَهُ لانهُ مُجْعَمِ) لَى تَولُهُ فانجَ آمَعِ في انهارة (**قولُه** لانه لم يحفر) في العزل، والمفدى والاسي لأنه وفع فاذا اتفقاعلى وقت العزل عقدلا يعتبر فيه ، ارضا فلايحة ج الى العلم كالطلاق وقياسا على مأوجن أحدهما والآخر عائساه (تجوله ٥) أى اعزل و (قوله بعد تصرف الخ) سعلنَ بلا خيل (قوله وان واحة) أى وافق الوك بل الوك و (قوله ووال أصرفت فيساء ووال أأوكل بعدد محاب الموكل النسبة) متعلق للايقبل و(قوله من الوكيل). تعلق بالشَّغرى شاه سم(قوله بالنسبة لممشرى مثلًا) وانظرماذا فعطافي الثمن وكرمن الموكل والوكسل معترف بالنالوكل ايستعقدوهل بأي نيما بأتي في الظاهر اله لا بعله بصرف مله لان وهلاذالم يكن قبض الثن لهما الطالمة أولااه رضدي أقول والظاهر العرباني في الظاهر كامر عن سيرما يفده الاصل عدمه الى ما بعده أو والمهموكل المنالب تعطلة وكذا للوكيل إذا ادعى أنه لم يعلم العزل الابعد العقد (توله ماني غيرذلك أي عملي وقت النصرف وقال أَمَا قَوْلِ المُوكِي فِي العَرْلُ لا النَّسِية الحَوْلِكَ مِيرِي **قَوْلُهُ فَاذَا ا** يَعْقَالِ إِسَانِ النَّفْعَسِلِ (عَوَلَا) أَيْ هزلتك فبله فغال الوكال الوكور وقوله حلف الوكل) أى فصدراه عش إقه له عدمه أى التصرف (الحماء در) أي عد العزل بل معده حلف الوكرل اله قوله حلف الوكيل المز) أي فيصدق الدعش (قولة وان لم نفقا الم) عبارة النهاية و ن منازعات السبق لانعزعزله قبله وانام ينفقا لااتفان مدن من سبق الخ اه (قوله على وَمَّت) أي لا للعزل ولا للنصرف (قوله من - بق بالدعوى) أي عل وقت حلف من سمق عِ آمَعًا مُلِا اهِ عِشَ (قُولِهِ انْسَدَعُاءَ اللهِ) عَبَارِدَالْهَالِهُ لانْمُدَعَاءَ الْحُ (قُولِهُ لاسة رازا لحَمَا لَيُ مالدعوى أنمدعاه سارق تعليل لما تضمنه قوله حلف أي صدق فقوله بقوله أي يحلفه (قوله فان جا أمعالمًا) عباد نشر ح الروض ولو ا لاتقرار الحكر مقوله عان وقع كاز مهما معاصدق انوكل انتهدى اله المجروء المغالمر ادمن قولها المعا أنهما أدعد معاو سألعلم قوله - آمعافالذي فله رتصديق قبل من سبق بالدعوى دون أن يقول من جاء الى القامى أولا ﴿ وَقُولِهِ فَانْجَاءُ ﴾ كذا في أصله والظاهر حا آ ا أوكل لان حاسه أقوى اذ فليتأمل اهدد عرأى بالتنبية (قوله من أصل بقائه) أي بقاعجوا را اتصرف الذائع عن الاذن اهعش أصل عدم التصرف أقوى قوله لان فياء متنازع فيه) قديقال وعدم التصرف كذلك اه سمر قوله لوكان الحريد لمسر في الروضة من أصدل بقالمالان بقاعد (قولهانتهي) أي افي آلروخة (قولهأوصا قالنهب لخ) عطف على ثبت افرار آلج بعني أواء ترف الابن متنازعفيه ثمرأ يتشعننا إن أبادلم ببدغيرهذه العين (قوله لوَّه مرانوكا الح) يَبْغي أن يَشَامُ لِلْانْ قوله غيرَمَةُ وَلَّ عَيْ الشَّمْري فأصل اعزل فكذاف دان المهمم معظل الإقالات قوله مقبول على الاسف أصل الرحو عف كذافي حزم بتصديق الوكل ولم تعيينه اله سيدعر (قَوْلهُ أَوْلُمُ وَكُنَّهُ الحَيْ مِانَى هَذَا العطفُ وَلعَلَا النَّهُ وَأَدْقَالُ عَا أُوكَ أُوكِ الحَ و-په*(فرع)*شيدت (قوله وسدتها) بعني أواءترف الشَّتري بأن الموكل لم لاكاء الخ- (قوله فيمار حم) الشهر وهب سمُّ ا أبينة أن فلاما القاضي ثبت وسَدَّيْرِ (قَوْلِهُلَاهُ خَيْءُمَل) ءُي فَانَا اوصول سِنْعَمَلُ فَالْمَعْرُ وَلِدَاعَدُ وَالْعَالَمُ الْعَالِ عذه دوان فلاماء زلوكياه تأمل الديسم أى فالالاصل فيهوفي العرف اللام أوالاضافة عندعد مترينة العهد الحاوجي الحل على فلانا عماوكاه فدحه قبدل أصرفه لرنشل مرزغير تعمن لاينفذ) عى العزل ش (قه له وتبكون أل للعه والذهبي) ذهنية هذا العهد والاصطلاح النحوى والانهوخارجي لمدعزله فسمأحذا تمافي بات مألاح العاني: ﴿ قُولُهُ وَانْ وَافَقَتْتُ ﴾ عن وافق الوكل أنوكل وقوله بالنسبة منعاقي لإيقبل وتوله من الروضة عن العزالي لوكان الوكيل متعلق بالشــ ترى ش (قولدنفــــهالنفصيلالا تي الح) كذا مر (قوادفانــــ آمعــا لح) وسدان الستءن فقال عيارة أمر الروض ولو واع كرمهم أمعاصد فالوكل الد (قولة لان بقاء متنازع فيه) قد بقالوه الم

العمة فافام بافي الورثة عنة بالهرجع فماوهبالاب ومنذكر البينقمار حدوفه أتنزع من بدمهده البنقلاح مال ان هذه العين است الرجوع تها اه ويؤخذن تعليه أيعلوات فرأوالاباله المارجه فيهدأ وباله لهبه تميرها أومدق النهب على هذا ولوضمنيا فبات بينة الرجوع لانفاه ذلنا الاحتمال فكذا يفال في مسئلة الوكاة لونسر الوكل جذا التصرف أولم توكاه في غيره أوصدقه المشترى على ذلك وت شند، والله تعديز والمالم يشار والعموم مالهمارجم لانه تنفي يحدَمُلُ فأنوف ذلك الأحدَمال (وفي قول) لا ينعز ل (حرّ يالعا الحجر)

التسرف كذلك وقوله لأقخف تتمل أي فأن الوصول يستعمل في العنز والذاعد أأنَّه أمن المعرف في

ومن ثم ما كدندب العفوولا يضمن ما تلف فيده بعد العزل من غير تفريط وكالوكيل

فماذكر عامل القراض (ولو قال) الوكىلالذى لـ ُسرفناالموكل (عزلت نفسى أو رددتالو كالة) أو أخرجت نفسي منهاأو رفعتها أوأبطلتها مثسلا (انعسزل) حالاوان غاب الوكل لمامران مالابحتاج لأرضا لايحتاج العسارولان قوله المذكو رابطال لاصل اذن أوكل فسلايشكل عبامر اله لايلزم من فساد الوكلة فساد النصرف الشاءالاذن (وينعسزل يخر وحأحسدهسماعن أهلسة النصرف عوثأو حنون) واناميعإالا ~خ مه ولوقصرت مدة الجنون لانه لوقارنمنع الاهمقاد فاذاطرأ أبطله وصوبان الرفعة في الموت أنه ليس عزلا بل تنه بي مه الو كاله في إولا فاثدة لذلك في غيرالنعاليق قضية أنه لا فرق من طول الاغماء وقصره وهو الموافق المراه في الشركة لكن في سم على منهج ماتسة والداء الزركشيل فائدة *(فوع)؛ دخل في كلامه الانجماه نستعزله، وأستنتي منه قدر مالا يسقط السلاة فلا أنعر البه وأعبَّده مهر أخرى منظرف ه (وكذاا: ما اهُ (قُولُه لا ينعزل باغماه الوكر) كَمْرِق الني ومن الواضع أنه لا ينعزل بالنوم وان مرج به عن أهلية في الاصم) بقده السابق التصرف [الله عنى (قوله لهذه الثلاثة) أى الوسوا لمنون والانهاء الدعش (قوله مر وتعوضف الم) فىالشركة نعروكبسل مى عبارة المفسى مالو عرصات منه أوفلس أورق أبمالا ينفذ منه أوضق فيما العدالة شرط فيه اه (قوله الخرلا بعزل ماعماء الوكل الرجوع هنايشكل ضمانما لمائذى هوالاوجا لسابق اذفياس الوجوع هناعستم ضمانعا ملمتم لانه زيادة في عزد المسترط لعسة الانا ودكر الهذه فتأمله وفى المباب قرعلو باع الوكرل بالملابع فه بعال فانسام المسيع متمة فان اشترى كذاك أعباهلا الثلاثة على طريق المشال بعزله وتأمما انتراء بدر وغرم لفن للبائع رجعه على الوكل وتياس الاولىمند اه (قوله ا عال لاصل ادنالوكل فيعجواب عن استشكال الاستوى أحدهما بالاستو (قوله في التربوت وجنون لل فلا ودعلمان مثلهاطرو *(فرع) ه لوسكر الوكيل بن قال بقالمان تُعدى سكره إبنع آل والآنعر ل أحد من قولهم واللفظ نحونسقه أورفه أوتبذيره الروض ويصعو كل السكران عدرم اه قال ف شرحه كسار تصرف اله علاف السكر انجباع كدواه فاله

بعزله بعلل فانسلم المبسع سنستفان اشترى كذلك أى جاهلابعزله وتلف مااشتراء يدووغرم الشمن للبائع رجمه على الوكل وتسام الاولى معانتهى اله سم (قولة تبعاد كر) أى في عدم العمان ولو من العرُّلُ أَهُ عَشَّ وَفَأَنَّهُ أَذَا تَصَرُّفُ مِسْدَالْعَرْلُوالْأَنْعِرْالْوَعْرِ، بِأَهْلِالْحُ (تُولُهُ لُو كُنِّو الذِّي الس فنااع] أمانووكل انسيدة من أصر ف مأل فلا يعر ل بعر ل نف الامن الاستخدام الواجسة ، ومغنى فآل عش قوله مز في تصرف الى هوالغالب ولم يحتر زبه عن شئ وانكان قضيته أنهار وكيمني نمير السانى كطالافار وجمالعزاله اله وقوله العالم الساسل أسالسولي السياوكذا قول عش عرشي شال لتربيتمولى السيد وتأديبه (قولهمنذ) أى تغسمنها اله مَعَى (قوله الله) الى توله و ردنالوكل فالمَعَى (قولِهوانغاب) غابة اه عش (قولِه المامر) أىعقب نولاا منزانعزل في الحل (قوله ابطاللاصل اذن الموكل الم) عبارة المخي فان قيسل كيف ينعز لبدال مع قولهم ما يلزم من فساد الوكلة ف دالتصرف القاء الاذن أحسبان العزل إعال ماسدون الوكل من الاذن فافتلتا التصرف إيقد العرل شائعلاف السئلة المستنهدمها فه اذاف وخصوص الوكاة لموجد ماينا في عوم الاذن اه قول المَدَّ (عَوْمَا وَحِنُونَ) ﴿ (فَرَعَ)﴾ لوحكرالوكيل ينبني ان يقال أنَّه سدى بمكر ، لم يتعزل والااتعزل أخذامن فولهم واللفظالر وض ويصع توكيل السكران بمعرم انتهى قال فسرحه كسائر أصرفاته يخلاف السكران بمساح كدواء فانه كالمحنون آنتهى وكلامهما في الوكم لافعالموكل كيفومر يهمسا فهماعلى أثه لو كان فالوكل كان الاخد دُعاله كإلا يخفى اه سم عبارة ع ش ه (غرع)، لوكمر أحدهــمابلا تعدانعرل الوكيل أويتدر فحتمل أنه كذلك ويحال خلاف التعسدي حكممسكم الصاحي وقال مر المعتابالاول فلبراجع سم على منهيج أى فان فيسه تطرا لمامر من صعة تصرفانه عن نفسه وهي مفتضة لعمدنو كادف الالسكر وتصرفه لاأن يقال اعام تبطل تصرفانه عن نفست تفليفا على سادعلي أنه غير مكف وموكاه ليس محسلالانفا فاوالسكران خوجهن الاهليني والى الشكايف فأشبه المعمى على والمحنون اه ولعلهذاهوالظاهر (قولِه قسل الح) عبارة النهاية والغنى فال الزركشي وفا دوعزل الوكيل بموته انعزال منوكامتونف انجعلنا وكالإعندانهي وقبللانا أدفاله الدفيرالتعالق أه (قولممنطر فيه) لعلى وحدائنظر أبه ينعرل أى تكيل الوكيل سواء تلنا الوكيل ينعر لباباوت وتنهى به وكالنه اه عَسْ (قولِم بقده السابق الخ) عبارته هنال نم الاعباء الخفيف بأن لم يستفرق وقت فرض صلا الايونر اه وعبارة النهامة هذا الحافا له بالحنون كم مرف السركة اه قال عش قوله مر الحافاله بالجنون الخ كالمنون اه وكالمهما والوكريلاف الوكل كاهوسر بحساقهماعلى أنه لوكان والوكل كان الاحديداله

فستشرطه السلامتين ذاك ورد الموكل بنبني العزل جهاعلى أفو الملكموني (٢٤١) ردمالوك لرحهان وافذى حرميه في الطلب أورنه)كافىوكىلايجابالنكاح اه سم (قوله فبماشره السلامشر ذلك) عني مامر اه نهايه أي من أن عزله أى الغاسق بالسببة لنزع المالمن بده لالعسدم تصرف عش علي أقوال على أقوال ما كمه ، والرامجالونف فقوله والذي خرميه الخونسة في أه عش (قوله الانعزال ودانوكل الم) قدمت أول البلب عن شرح الرَّوض أن قضة كالم الشيخان عسدم الانعر المودة الموكل انهى سمَّ على ع وقول الشارح دربالو كمل يفند أنردته لانوجب العراله وعلمه فيصع أصرفاته فيزمن ردته عن الموكل أهرعس عبارة الرشيدي قوله مز الاعزال ودةالوكل أي وهوضعيف لماته مرخوم يخاذف تسيله وكانه الحاسان كلامانطاب لـعــلممنــمحكردةالوكـــلىقط اه (قوله نحووكــــل) أىكشريك اه عش (قوله كاس) بعنى الوكيل خاصة اله رشيدي أي نسل قول المستعدو وقال عراسالخ (قوله ويحر وجالوكيل الح) كأن وكل عبده ثم اعد لكن ادنه الى الحة فتأسر توكيار بل استخدام اله عش (قُولِه عن ملك الله كل بعني عنه عطف ما بعد على الوكيل (قُولِه كان أعنق الح) أي اوآخر كياســياني اه رشيدى (قولهداركل يعه)اى أوفي الشراعيه اله أسى (قوله أوآحرا لان في اعره) أى أد يعد كما أي اه عَسْ عَارَة الرسيدي قوله اوآخراخ هسدامن صورخروج محل لتصرف عن مالنا الوكللان خروج ولانه حننذ فلوعاد المكه النفعة كإلايحني اه (قولهولو وكه) آلىالتنب وليالمني (قولهدلو وكلدفي مع)الي قوله العرادهوني الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة وال البقليى الاالزب والفعائقة الزركشي في الدييرين ابن كم بسع غروج أوآحرأورهن اه سم (قوله ثمز وج)أى سوء كان الوكل في معتمدا أرأمه اه عش (قوله أوآحر) مثال حروج وانبض أوأرمى أودراو المنفعة (قوله وأفيض أى الرهن اله مغي (قوله انعزل) أى الوكل (قوله على النصرف) أى البيع اله علق العنق بصفقاح يأو مفي (قوله انساكان فيدا بقال الاسم) كطعن الخيطة نهاية ومفي قال عش قوله كطعن المنط اهروأله كأسانعر للان الغائسان لافرق بين أن يقول في توكيل وكالمنفي بمعهد والمنطة أوفي معهد وقال في شرار وضرا العله أن عل بطلار الوصيسة بالطعن اذاقال وصيت مذا المنطة فلوقال أوصيت مذم شيرالى الحنطة لم تبطل الوصية مريدالبيع لايفعل شسأ بطعنهان تحدامثل ذلك فالكن الاوحدلدانه اهاعش أي ينعزل طعين الحنطة وان لهيذكراسمها منذلك ولاشعار فعلى واحد واعد المعسى عدم الانعزال اذالهد كراسمها (قولد النميل الح) لاوجود في الوجود من نسحتر النهي من هذه والندم على النصرف واعالني فبماقوله واعدارماوكا الخ نم وحرث هذه الفظة فابعض السع مضرور عليه فهي من الرجوع وقياس ماياتى فى الوصسة ان منه اله سيدعر (قوله فالاول) أى فى الموضع الاول ن شرح المهم وقوله فيم) أى في الموضع النافس مأكان فيسه ابطال الاسم سم المنهج (قوله وقيد) عالمة ويم (فيشر آلروض الامة وأخرج مالك) كان الاولى كايع لم يراجعة ينعزله * (تنسه) ، وقع الروض أن يقول في الروض بالامة وأخوج في محمم العبد (قوله النقييد الأول) عن تفييد الاراد بالامة لشعنا فيشرح المنهج (قولهوالاطلاف الم) عطف على النفيسة. قوله منه- م) أي ألشّراح (قوله وهذا) أي لاَطلاف فالأجارة | التمثيسل لزوال الملاءن والرواج (قوله هوالذي يغه)اء ، عد شغى وهو ظاهر اله مغي (قوله آلاول) عن العزل بالاجارة (قوله المنف عدما يحار الامدتم قال والثانى أى العزل بالزواج (قوله الذكور) أى فسل النسيه (قوله وهذات) أى الا عمار بالندم والغالب وابحارماوكل في سعموم اله تزوع فقدالاحارة بالامة كالايخنى **(قوله**أد رقه)كافوكيل ايحابالسكاح (**قوله**فساشرطهالسلامةالح) لفائل أن يقول بالنسبة فىالاول وأطافهافي الثاني المنسق انكانت ماواقعة على التوكدل أي في التوكيل التي شرط السلامة الح افتضى اشتراط العسدالة في وأطلق النزوي فيموقيده وكيل ولى المحمور استداء ودوالمافعالف الختاره فعاف سرح قول المستعمدان تعدى صن والاستعراق الاصع الاان مؤمول هذا مان الاتعرال مالنسبه لمرد بقاءال التحت بدوان كانت وافعت على النصرف أي في فىشرح الروض الاسة وأخرج بهاالعسدووقع التصرف الذى شرطه السلامة كابحاب السكاح فلامخالفة فيعلماذ كرفليتأمل (قوله والذي حرمه في الطلب النفيسد الاول لغير واحد الانعزال ودة الموكل الم) قدمت أول الباب عن شرح الروض ان قضية كازم الشعين عدم الانعز المردة منالشراح والاطسلاق في الموكل (قوله دلو وكامن بيم مرد وج اليقوله العرل) هوفي الوسية والتدبير وعليق العتق بصيغتما فال الاجارة والزواج لغير واحد البلغين أنه الافريسخلاف آنقه الزركنى في الندبيرين ابن كمج (قوله وفياس ماياني الح) المتمدد مر منهم ومن غيرهم وهذاهو الذى يغهوو جهب أنهم علواالاوليز والالولاية وهوموجودف المبدوالامة والثانى بالاشعار بالنسدم وبالغالب الذكور وهذات موجودان وبهما بضاهالو يسحل النقيية على الدغير والنمثيل

الانعزال مردة الموكل دون الوكسل ولوتصرف نعو وكابل وعامل قراض بعد انعزاله ماهلا فيعضال موكاه بطل وضمنها ت سلها كأمر وفي ذمت ما نعقله (وبخروج) الوكيليين لنالوكا و (محل النصرف) أوسفعته (عنمال الموكل) كان اعتق أو ماع أو وقف ماركل فيسعه أواعتافه أو آحرماأف في ايحرمار وال لم تعسدالو كاله ولو وكله في

خلافا لماوقع في شرح الروض وان أمكن (٣٤٢) فو صهدعلي بعدمان اشعار تو و عهدمان لندم أقوى لادا له الي ماك أولادها المدال على رغدمني فناشها ولو وكلوننا المذكور (قولهخلافالماونع في رح الروض)الذي وتع فيه أنه لما قاليالروض وكذا بتروية الجارية قال باذن مداثر باعدأواعتقد افىشرحەرخرىج.الجلاية لعبد اه ولم نزدعلىذلك.وهــــذالسرانصافىانخالعة فىاخىكملاحتمال.أنه راد لمنعزل ولو وكلاتنتمعا مجرد بيان فضية العبارة اله سم وفيمالاً يحني (قوله لادائه) أى ترويجها اله سمر (قوله الدال الخ) أي أدمر تمافى تصرف خصومة الاداءالمذكور (قولهولو وكرقناباأذن مدهآئج) عجلاف أن نف ماذاوكه ولو بصفة عامد كو كالثلثم أوذمرها خلافا ان فردوقبلا عتقماً وباعماً وكاتبه فأنه ينعزل لان اذنه له استخدام لا توكسل فرال مز وال ملكه وقد ، ذكر ذلك الشارح وحب احتماعهماعليه بقوله السابق ويحر وجالو كيل عن ملك الموكل أه سم (قول:ثم عداً وأعتقه) أى سد وفهما ش آها مان سدرون رأيهمامان م (تُولُهُ لِمَ يَعْزُلُ) لَكُن يَعْضَى العِيدِ التَّصِرِ فَ الْلَهِ الْذِنْ لُهُ مَثْثَرُوهُ وْ عَلان مَا فَعَصَارِ تَ مُستَّحَقَ الْهُ مَهَا يَهُ أ مشاورافسه ثم يوحيا أو يمغني زاد سم بعددُ كرمثلذلك عن الروض مانصـــه قال في شرحهوان نفذ تسرفه اله حمر وقال عش مقبلا معائونوكر حدهما قوله الكربعصي الحلعل محل العصر ن ان فوت على المرى علاف نحوا بجاب البيع من عبر معارضة كالم الآخو أوباذنا مدأنرأما بتعلق بالسيد فلاوجه العصيان به سم على ۽ اھ (قوله ولو وكل اثنين معاأ ومرتبااخ) فعارأن توكيل دلك الصرف مسوابالن لنانى ليسءزلالا ولوظاهرأنه ينفذنصرف الاول تبسل توكيل الثانى اهسم عبارة المغني ولاينعزل تصرف حث حارلههما وكيل وكبل آخر ولابالعرض على البسع اله وفهما كالنهاية ولوعزل أحد وكيليه مهسما لم يتصرف النوكيل مالم بصرح واحدمهما حتى عير الشال فيه اه (قوله في تصرف) بالنو من متعلق توكل (قوله ان فرف) أى بين الحسومة بالاستقلال نظيره إباتيف إنهرها (قوله رقبلا) أي لم مردوا حرمهما وأمااذا قبل أحدهما فقط فهل بفذ أصرفه في نظر ومقتضي قوله في الوصد بن و يفرق بن لا تسالم تصرح بالاستقلال عدم النفوذ فليراح عراقه له بعدان وأباذ الناصرف موابا) كان الاولى أن ماهذا زادنم لوابهاواذن كره نبيل بوجاالخ (قوله لن يتصرف الح)متعاق بيأذناش اه سم (قوله - يتجاز الح) هل يرجع اضرلا ثنت اناتراط تعو لقوله أوبوكل أحسدهما الأخرأيضا اهسم أقول الفاهرعسدم الرجوع (قوله رام بصرح الح) طرف القراء غ بضعف أن ذلك لقوله وحساجها عهدا الخراقه لدلولهما) بصفة التنسه (قوله مان اشتراط الح) هذا انحيا يصلح الفرق مالنسبة لاستراط فسدالاجتماع لقوله وادنم الولبه الامالسب ألقوله واذن الجبرلاثنين الم قول بعضهم الاتف القصود الخ يصلم الفرق فهما ويقوى الهلجردالومعة ثمرأ يشالحشي قال قوله مان الخرانظره في اذن المجبرانتهسي اله سيدعمر وقسد يجاب مان نحوآ لقرابة شامل الإولياء في الترويج فالدفع رُ كَيِي الْمُعِبِ المُسْرِوطُ فَهِ سَمَا أَعَدَلُ والأمانة كَأَنَّهُ شَامَلُ لَعُوالْقَامَى [قولُه م مخع والعقوات حرين الاولياء)المراديه ما يشمل الوكاء (قوله فيه) عالعقد (قوله تنبيه الح)عبارة عش ﴿ تنبيه) ﴿ لووكُلُّ هدائم رأيت مانؤ بدمادروت مخصافى ترويرا متعوآ خوفى معهافان وقعامعا بقناأ واحتمالا فهمآما طلان فبطل ما بترتب علمهمامن به رهوا ول عضهم القصود ز و بيمالوكيل أو بيعدوان ترتياه له الحاصيطل للاول لان مريد الترويج لا مريد السيع وكذا عكسه التهمي عج فى لكاح الاذن أى التوسعة بالعنى (قوله رفياسه) أى فياس أن مربدالبسع لامز وج ولا يوكل في النزدي (قولة كفعله) أى النزويج أو | فه لاالاحتماع على العقد البسع (قوله فلايقاس نوكيله في النزوية الح) أي اشارال منفوله السابق ولاتوكل في النزويج الي بعلم من * (تنده) * تردد النار [قوله خلافا لما وأع في شرح الروض) الذي وقع فيسه أنه لما قال الروض وكذا بدوية إلجارية قال في شرحه فنمألو وكل شخصافي تزويج أن وآخر في بعد انعقد ؟ ﴿ وَحَرِج بِالْجَارِيةِ لَلْهِ مِدانَتِهِي وَلِم يَوْدَ عَلَى ذَلْكَ وَهَذَ البِس نصافي الْحَالَفَ فَوَا الْمَكْرَاتُ مَا الْلَهُ أَوْادَ عُرِد ان قضمة عبارة (قولهلادانه) أي ترويجها ش (قوله دلو وكل فناماذن سده ألح) بخلاف قن نفسه مع عسملان بقال م ذَاوكِه وَلُو صِيعَة عَدْكُوكَ لِمَا ثُمَّ أَعَنَّه ، أَو بَأَع أَوكاتِه فَانَّه ينعز للان اذَه له استخد الم لأنو كيل فرال مزوال الترددان وكلهما. عاقي ملك وندذ كردال الشارح بقوله السابق وبحر وجالو كيل من ملك الموكل (قوله ثم باعه أواعنة م) أي ذاك والاكان التأخر منهما ميده فيهماش (فوله لم يعرل) لكنه يعصى التصرف بغيران الشيرى قاله في الروض قال في شرحه وان فذ مغتضا لعزل الاول أخذا أتصرفه اه ولعسل محل العصبان ان فوت على المشترى مخلاف عبوا عباب المسعمين غيرمعارضة كالم شعاق بمانة برأن مردالدع السندفلاوجة للعصيانيه (قوله ولو وكل اثنين مقاأومر تباالخ) فعلمان توكيل الثانى لبسء زلا الذول لاروج أى ولا بوكل في روي في وروي الماليان ومناهر أنه في الفرت ينهذ تصرف الاولى فيل الثاني (في المان يضرف) منعلق سأذنا شراقوله الذوري وفياسة أن الغالب

لا ... ـ الأنه أي ف كا ها ه عرم الذه ما (قولة الدكراه مالغ الم) وظاهر أنه علف اله الم أن بيشرة (قوله: ون ماونع العقديه) الذه (و) مسلسة فاذا (حلف) الوكل أنوك لوخالفه فيما ذناه فيه كذاذكر ووهل بكني حافه على انه اعدا أذن بعشر أولا لم أس في التحالف الهلا يكفي ذات والمهام انادعا عالان عشر من أوعشرة كادعاء البسع بعشر من وبعشرة الاأن يفسرق بان الاختسالاف هنا فصفالاذن ووماوقع العقدية وهولايستلزمذ كرفئ ولااثبات وتم فيعاوقونه العقدالم لمزمان كالمدة ومذعى تليه وذلك يستلزمه ماصر يحاوهذا هوالافرب الى ع (وهم (فان / كان الوكيل قد (اشترى عينمال الوكل ومما في العقد)

وقوعهمما معاأوتسلمان أحدهما بعدالا خرابس عزلاله فهمل يبطلان لإجتماع القاعق والماثع لانجعة كاعقدم بماتة عني فسخ الوكلة فيالا خراويتهم البب فقيالانه أنوى لازالا بماللك أوالذكاح فقطا ميحا الاصبل دواء اللك أو يحان لانالنعارض ينهسها لا يفعق الان ترتبا كل متمل لكن بعاد نهما هو المتبادر ووالكرالوك إللوكالة (٢٠٠٠) النبات) ما الها (أولفرض في المنطل) عدم صنهذاالقياس عدم صنفياس توكيله في البينع بعدتوكيله في الترويج على ينعه بعد توكيله في الترو الوكل(لبسيعرل) لعفزه الشارال وبقوله ولانوكل في البيع مالاول (قوله وقوعهمامعا) أى التوكيليز و (قوله فهل بيمالات) (فات المدولاغرض) في البيموالنزو بيا تترتبان المي النوكيلين (قَوْلُها اجتماع المقنفي) وهوركالة كلمن العاقدين عن مالك الانكار (العزل) ويجرى الامة والمالالية وفيينه فولد لان محة كل الحز (قولهلان التعارض النه) يشأمن الهسم لعل وجه الندُّ مل أن المعية ، ه داالنفصل الديمعو أولى التعارض مع أن الكَارْم في مطلق العقد من وقعامعا أومر تَبِين (قوله منه له) الحقول المنز ل في عشرة العتمد فيالكأرالوكرلها في الله إنه والفني الاتولة وخصت الحالمين قول المن ﴿ تُولِعُرِضَ } يَسِعُ أَنَّ المُعْتِرِفَ كُونَهُ غرضا عنه ديحق (واذا اختلفاق أصلها) لواء قسداليسغرضاغرضاكنيوصسدق،فاعتقادةكذلك سمرعلي حجراه عبس (قُولُه في الكار كوكاتك في كذافقال ما الموكدله) ومأطلقاه فىالتدبيرمن كون حدالموكل والابحول كإقاله إن النقيب على ماهنا مآبة ومغنى وكانك (أو)ني (مــفتها أى على قول والكار الوكيل الخ عش (قوله الأول) أى افوله نسينة و (قوله الثاني) أى افوله بمشرين مان فال وكاتب بي في البوح قولهلان الاصلمه، عمارة أنفني لان الاصل عدم لاذن في اذ كروالوك لولان الوكل أعرف عال الاذن نسنسة أو) في (الشراء الصادرمة أه (قهله وصورة الاولى) هي قول المتن وإذا اختلفا في أصلها أه عش (قهله فتعمد المكار بعشر من فقال بل قدا) الوكالة الـ) لايحني أن هذا يجرى في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لالنفسه (قوله رُنسمية فيها) أي داحم الاؤل(أو بعشرة) فىالاولى اھ عش قولاالمن(ولواشترى الح)من فروع تصديق الموكل وكانالاولى أن يقول فأراشترى راجع للثاني (صدق الوكل الخ ولعله انحاتهم بالواولانه ليس المقصود يذال مجرد تصديق الوكل بل فيه تفصيل ماباني بعد من اطلا بهينه) في النكل لان الاصل العقد ناوفو ونوء للوكيل أخرى وهذا لايتغرع على ماسق اه عش (قولودهي نساو بوالخ الهاذا .هــه ومــو رةالاولىان لم تساوالعشرين فينبغي أن يقالمان كان الشراقيعين مال الموسى فياطل والأوقع الوكيل ولانخ لفسولو تنازع يتفاصما بعدالتصرفأما الوكيل والباثع فقال الوكيل المال للموك فالعقد باطل وقال الباثع المال الذفآ يعقد صعيفة على قولهم اذا قبسله فتعمدانكارالوكاة اختلفا في العدة والفساد مسدق مدع العدة أن بصدق البائع آهَ عَمْ (قُولُدَأُواْ كُمْ) الاوفية كثر عزلف الفائدة المعاصمة فول المن (وزعم) أي قال اه عش (قوله الماأذنث) فلورية أمروم الان الامر سنازم الافت أو وتسيمة مفهما موكا أجاد فار لان الامريمة في الاذن ومعني أمره جما اذله بهم أله الدسير (قوله صدق الوكل بيمينه) عن أنه وكه في الشيراء هنمرة الدعش (قوله-بىئالاينة) ئىلوا-دەنېماأولىكى،نېمايىناتونغارضنا الدىغنى (قولەان 🏿 لۇيم الوكىل (ولواشترى

وكرله خالفه الح) أى واله المباأذن بفشرا كم بالمدفى الشهر ومرعن عش آلفا (قوله أولا) أنه لا يكَّ في بل 📗 وربة) مثلاو خصت بالذكر الاندمن نفي الآذن بعشر من أنضا لنعمع ميز النفي والاثب تكافئ المحتالف اله كردى (قوله والجامع)اي ور ماهناومامر (قهلددون ماوقه العقديه) يتأمل فهمائ الفان أيضاف ماوقع عقد الوكاته فلمنامل اه الانقاد برقيل التاله في الانتا لم (قوله وهو) أى الاختلاف هذا (قوله ألستلزم) أى الاختساد ف ثم اقوله وذلك) أى كون كل مدع 📗 (مصر من) وهي تساويها ومدى عليه (يستلزمهما)أى النفي والآنبان أى ذكرهما (قوله رهسدًا)أى الفرق السند كوز (هو الاقرباغ) أى فيكون الاقرب الاكتفاء بالحلف عسلى تَعَالَما أَذَن في الشراء عشرة اله عش (قَوْلُهُ

الامتناع الوطعه الياعض

أوأكثر (وزعمانانوك

أمره) مالشم اعمر (الأل)

الوكل (بل) أما أفترف

عشرى وفي سعد العشرة

أن ألعت مرفى كرنه غرضا اعتقاد حسق لواعتقسد البس غرضا كفي وصد ق في اعتقد ده كذلك عنسد مدوقاله كالمستحث . * الامكان (تَقِلُها عَمَا أَذَاتُ) تدر بقر ينة أمره ج الان الأمريسة لزم الآذن أولان الامرع عني الاذن ومعني أ

مان قَالَ التَّمْرِينَا) إِلَى قَوَل المَزَوَحِيت في النَّهَاية الاقوله في آلاول الحالمَة وقوله وَمه له الحَ وخرج وقوله لاتُحسَّى

المَزَى اللهُ. قَادُن الْجِسِيعِ (قُولُهُلان النَّهُ ارضُ اللَّهُ) يَنْأُمُلُ (قُولُهُ فَالذَّرُ وَلَفُرضَ فَالاخفاء) بِنَبْقَى

فى البياع ملى توريخ بعد توكيه ف البيع و بغرض

ولانوكل فالبدمو عتمل أنالتوكيل فالفزوج أوالبسع ابس كفعله فلايقاس توكيله فبالفزوج يعدقوكيه

ان مرسدالتزويج لايبسع

حبث بازله حاالتوكيل) هسل يرجع لقوله أوبوكل أحدهماآلا خرأيضاز قوله إن المقراط تعوا الفراب

مانقال اشتغريتهالفلان

سرزاوالماللة (أوقال عدم)

وقالله الوكال

```
أت تعم الدري ل فقال لا أعلم ذاك أو بان قال له است وكميلاولايية بالوكلة (حلف) (٢٤٥) استام (على في العلم بالوكلة) لاعلى البت
      ولاءلي نفي العلم مان المال
                                 الصورة الاول والكروحود النسمة في العقدولم تثبت بيسة (قوله استعمراني كيل) ارقال الوكيل فأوكيل
      لغبره خلافان رعه واعا
                                 ارتحوه والماليقل المتقلم الدكيل الدخش (تولَّا ولابينة) والدن الدقوق الدول بحده الماته فهو
      وقندن الصورتين بغرض
                                 راجع لكل من الصور تيزكم افاده الرشادي. قوله بيز الصورتين ) وهمانوله بأن قارله الما الحروقوله أوبان
      الاولى في د توى او كيسل
                                 فالكسد وكبلاا لم اه عن (قوله في د وي الوكول ال) ي وجواب البائع عامر (قوله عد ذكر) عالث
      علمه عدد كر دون الثانة
                                 تعلم أي وكيل أه كردي (قُولِك وقعلَ خلف الح) فأنَّ الخلف على حسب الخوار وهُواف أجاب أبت اه
     لان الأولى لا تت من نعي
                                 (قوله على أنه اله م متعلق بالخاف و (قوله على ذكرا لم) منعلق وفضات و وعلى جواب أب عبام
     فعل لغبرولاا بالهنتوقف
                                 (قَوْلِهِ ذَلَنَ) عَمَاذًا كُورَ (قَوْلِهِ رَهْذَالُاءَ مَنَالَمُانُ عَلَيْهُ) عَيْنَالُهُ مَرْسُدِي (قَوْلِهُ وَمُذَالِنَهُ سِلَمُ أَعَ
     الحلف عل نق العمارعني
                                 قُولَ وإنسافر فشالخ (قوله الذَّى الح) بَعِينا عالم (قوله أطافود) كافي الصور تبذا لذكور تبنيا ادع ش
     اذكرالو كمل ذال والنانية
                                ﴿ قَوْلِهُ مُناهِرًا ﴾ إلى قولُه ورَعبا لحق المُعنى ﴿ قَوْلِهِ فَبُسُا النَّمْنَ اللَّهِ وَاللَّهِ المُعلَى أَ
     تنض نوتوكل غبراله
                                المائع أنه للموكل والافالعقد ما طل لان مرض المسئلة أن العقد بعين النمن (قوله بعد ) عالشراء (قوله
     وهددالاعكن الحلف علمه
                                فعانف أى البائم (كمام) أي على نفي العلم الوكالة (قوله فان صدقه الم) عَدُو الهانية والعني فان صدَّقه
    لانه حلف على نفي فعل الغير
                               الدا تعريطال الشرآء كما قاله الدمولي اله قال عش قوله فانصدقه البائم عن أنه فوى الموكل اله (قوله
    فتعسن الحلف فرمحار نفي
                               يفال) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكز وتبوت كونه فبرادنه بهت آه مفسى (قوله در: م-ارح)
    العسلم وج.. داالتفصيل
                               عبارة الله بة وقول الزالة في اله (قوله صدقه البائع) هذا هو محما لرد (تحوله اله خير سديد) وعليه في فرق
    الناهر منكارمهم يتدفع
                               بهذمو بيزمامهم أنه لوانترى عباك نقسه ونوى شسره وقدا أذنيه حديد يقع آلوكيل ثم إنه أساكان الشراء
   استشكال الاسنوى للعلف
                               بعبن مال الوكيل صعف انصرافه للموكل فلم تؤثرت ودخالما كان الشراء في الدمة وقد توى الوكل م يوجد
    على نفي العر الذي أطاقوه
                               ما يصرفه عنه الوكيل على نسته و-كم وقوة له المموكز وقد ثبت أنه لم باذن في عاط المراج عش (قوله
    (و) اذاحلف البائع كم
                               و-لمف)عطفعلى كذبه البائعز قوله كاذكر )نشية أنه لايكفي الحلف في هذه على العاروند نقسده في
   ذكرناه (وفع السراء
                               قوله وانف فرقت الحمايقة نضي خلافة ه عش وهذا مبني ديم حفلة كربينه الفاعل مااذا حصل بيناه
   الوكيل) ظاهرافيسالم الثمن
                              المُهمول فلا الفنا (قولْه وناله و) في أصله بغير حمله الف بعد يلغو الد سيدير (قوله قدمه) أي في الفصل
   العسنالبائعو يعرمندله
                              وحهدم خسالوكيل اذانكي وأنه هل محرى ذلك فيساادا كان اشترى في النسالاك و وقواد في الناعلي
   الموكل (وكذا ان اشترى
  فى الدمة ولم يسم الوكل) بان
                              نغى العلم بالوكاة) فالبالشارح الهلى الناشئة عن النوك ل مشيراته الحبرد «اعترض به على الصــنف و وجه
   قواه وقال عد السترينه
                              الردائه ليس المراديه الحلف على نبي توكيل مطاق ولا أبي عنرمطاق بل في وكالا عاصد فالحسشة عن توكيسل
   وكذبه البائع فتعلف كأمر
                              فيستلزمان السال لغيردشر حمر (قولِه فتوقف الخلف على فق العلم على ذكر الوكيل فذلك) فأن الحلف على
                              حسب الجواب وهواعدا أجاب بالبت (تهواه وجه مذا لنفح مل الفا هرمن كارمهم يندفع استشكال
  و بغيرة أوه الوكال
                              الاسنوى العلف على نفي العلم اللَّذي أَصَاهُ وهُ) عبدا والاستوى في قول الصنف وأن كذبه حلف على أفي العسل
  طاهرافآن ودقه طلوزعم
                             بالوكالة. نصه اعلم ان داد كره الصنف قدد كره ارافق في شرحه و سرا كذب بأن يقول الما تستريت
  شارحان طاهرالت وغيره
  وذوع العقد الوكيل صرح
                             لنغسك والمال النوتيعه على ذال في الروضة وفيه أمران أحدهما ان التكذيب المذكور ليس هوافي علم
                             حتى يحلف قائله على فق العلم مل صغة بشارا لحلف انحيا كمون على حسب الجواب وكار مالت سنف موافق أسا
 بالسفارة أولامدف الباثع
                            فالدارا فع فان تعميم بالأكديب بني الغسير مني العرلان الساقي للعراب عصدق ولايمكذب ويعرف الحاوى
 ولارد الاذرع اله عسر
                            المغبر قوله ولوأتكر وهو يحقق الاعتراض لاالى الهمع هذا التفرير سنقبرالاقتصار في التعليف
 سديد (وكذاان ماه) في
                            على نبي العلم بالوكالة الرافعة أحمرو حوب الحلف على نبي العامكون المال الهـ مره أنه أنكر الوكلة واكن
 العيقد والشراءفي الأمة
                            اعترف بأن اثنال اغيره كان كادباق ابطال البسع بل أقول لوأنكر كون الدللير ورحلف عليه لم يتعرض
 وكذبه الماثع في الاصع)
أى في الوكلة بأن قال - عسه
                           الموكلة كانكاذ بالبصالماذكرنا ولومسدقه البرتموفي الوكلة وقال انساستريت بالمناحلف على الناني كإدل إ
ولسنوك لاعنه وحلفكا
                           ه المه كالام القاص حسد من فو له صال التكذيب على أفسام فدم لها اه (قوله ها نحسد ف علل) كافله
القعول شرح مر (قوله و المنزو و ما المائع) عكن ان مرجع قوله وكذبة المالسسانين لكن عد التحريق الشرا الوكيل
طاهرا وتلغوته شالموكل وكذالولم سدوة ولمبكذته وهذاا علاف
                                                                   ( 22 - (شروانی وان قاسم) - خامس)
هوالذى فلمه عوله وآن مما فقال الدائع بعثل المولا مكر ارفه
```

البَسَالَى واغَنَا وَقُولُهُ وَلاَ تَكُرُاوَ الْحَالَمُنْ (قَوْلُهُ مَانَ قَالَ النَّمْ مَالْفَلَان مِنْ الْحَ كذبه أوسكت اله عميرى (قوله والماللة) لبس هندال الهمالوسكت مَنْ ذَلْنَا وَقَالُ وَلَمَالُ لَى الْحَسَدُ من مهوم تول الشار حالا تحاقمن استرى لغيره عال نفسه ولم صرح واسرا لخاله يقتضي أمحبت أى الشراء مانعه من الحالى صرح بالمرغيرة والمالَيَّة لا يعتد يبعدلانه فضولي الدعش (قوله أن الوكل فسم)عدارة الفسي أي عن تسمية الموكل (اشغريته) المذكُّور والولحاشتريتها أي الجارية اله قول المنذ (ومسدقه البائم) "ي فيم الواشتري بعسين المال و-ماه عدالعقد شويري اله يحيري (قولدف ماذكره) الى قوله وخرج في العني الاقوله في الاولى الى المان أى الموكل فسمة (لغلان قوله فساذكره) لعله راحع أضالا ولى ولعل معنى تصديقه فساتصديقه على وحرد التسمية في العقسد والماللة وصدقه البائع) اه سم (قوله في الاول الح) أسقطه الغني والهامة قال عش قوله مر ارد منه عناى سندو العسل فماذكره أوقات عتقى مستندالجة في الشهادة أكى في النالية قرينة غلبت عسلى فأنهاذ لل كعلمه مان المال الذي السيري به لريد الأولى رانه سمماه كأذكره وسمعت توكيله والافن ان تطلع على له اشتراءله . م احتم اليانه نوى نفسه 🛽 د (قول، لانه ثبت مالتسب م (فالسعماطل)فالصورتن لم) عبارة الغي لانة ثبت تسمَّة الوكيل في الاولى وتصديق البائم اوالسنة في الثانية أن السال الخ اله وفي لانه ثت مالتسمية أو النهايه نتعوها (قوله وثبت بيميز ذي المال الخ)فيهما باتمان حم عند تول الشاوح وثبوت كونه بغيراذنه التصديق أناله لدوالشراء الخ(قولەرمىلە)اي،لانفىمالانفىمالاكر اھىمغى، رجىع الرشىدىالىنىمىرالى، ولىالىدار مەلجارية المرالعاقد واستجردى لبانعها ودارما لز (قولدان لم يصدفه) اى الوكول (قوله باعتراف (اى البانع (قوله فداى درمالم) اى ان كان الماليانه لم باذنله في الشراء الما تعرصادة في أعترافه بذلك والافلاحاجة الى النَّاطف (قوله النَّطاف الآسمي) لعل الراد التلطف بالموكل مذلك القدرفطل الشراء البعماليا الولالوكل اذا يحكم الالعناج الدال اله مع (عَالُه وخرج عَوله)اى المصف (عَوله تعصل وحسان فالحاربة لبائعها ياتي) اي في كلامه أه سم أي في شرح وكذا الناشري في الدمة المراقوله في الثانية) هي قول المسنف أو وعلمه ردماأخذ المركل قال بعده الخ (قهله مالوانتصر)اي الوكل (قهله ادس اشترى لفيرة عال نفسه الم) فيه شيء مع فرض اله ومحله كزقاله الباقيني اتلم اشتري بعين مال الوكل وايط فلا يلزم من الاقتصار الذكو وأنه اشترى بعبين مال الموكل وأبضا فلا يلزم من يصدقه البائع على أنه وكيل الاقتصار الذكورانه الترى بالنف اله سم (قوله ولم صرح المرالغير) فلوصر بالم الغيرف وقد بعشر منوالافهس باعترافه يتبهيزا اوكل عدم التوكيل فحذلك فهوشراء فضولي لايقال هوهناصر حباسم الوكل حيث قال اشغريتها ملكالمحكر فيأتى فيسه لفلان لانانقول هذه التسمينا تماوقعت بعسد العقد كأيصرح به توله في الثانية واما العقد فلاتسمية فيه اها التلطف الاستى وخرج بقوله عش عبارةالرشدى اىلان السورة اله لم يستم للم كل في العقد وانساد كره عدده الاانه اشراء له عماله العر بعبن مال الموكر مالواشترى (قوله بصد الشراء الم) سنتي من ذلك مالواشتري لان الصغير بسته فاله يقع الشراء للزين كأمر اله عش فى الذمة نفسه تفسيل الى قولًا لمن (وال كذبة حاصالخ) فان تكم فالقياس ان الوكسل علف عبر الردوي طلل البسع بناء على ان المعالان في معضه أمضافلا المتناار دودة كالاقرارا كان قرل العباب فأن تكل حلف الوكل لاالوكل وبطل السيع وان حلف صعم السيع بردهناو بقوله والماللهفي للوكال ظاهرا ويسلمالثمن العيزالي البائعو يغرمه للموكل اه يقتضي خلاف ذلك فليحررو واحتموجه الثانيسة مالوا فتصرعسلي عدم حلف الوكرل اذا نكل الرائع وانه هل تجرى ذلك فرما اذاكان الشرى في الذرة الآثي اله سميحذف انمنر يتهلفلان فلا يبطل (قولدوان كذبه البائع/ اى في آله ورا الثانية نهاية ومغنى وظاهران الحيكم كاذ كرفيما اذا كذبه البائع في السبع اذمن اشترى لغيره عدل فسه ولم بصرح باسم مَنَّامَلُ فَهِمُ مَا يَخَالُهُ أَنْ فِينَا فَمُ مَا وَمُوا وَمُوا لَهُ وَمِمَا ذَكُرُهُ } لعله واجمع أيض الذول الغير بلاتواه يصح الشراء ولعل، عن تصديقه فه الصديقه على وحدالسم عنى العقد (قوله نيات فيه التلطف) بالموكل ليد عدالسانع لنفسه وان أذناه الغبر في لالاركيلاذالم يحكم اله ليحتاج لذلك اه (قوله تفصل اني) أى في كانمه (قوله السرائنري لغ مره الشراء (وان كذبه) الباثع عمال منساخ) فيه شي مع فرض اله الشرىء ل فسه (قوله في المنزوان كذبه حلف على في العاراخ) قان مان قالم انساك غريت احكافاله إسان الوكيل معلف وزاردو يبطل أبسع بناعي انالين المردودة كالافرارلكن قول الفسك والمال الدأوسكت العبابوال كذبه البائم واستنفا كلمن الموكل والوك لأتخلفه أله لايعل وكالنه فانادعا حيعا كف ەن ذكرالمال كاھو ظاهر عسن وان انفرد كل بدعوى فلافان كل جاف الوكل لاالوكيسل و بط ل السيع وان حلف صع البسع للوك ل ظاهراو يسلم الثمن العيز الى البائع و يغرمه للموكل أه يفتني خلاف ذاك فليحر دو تراجع

المالتة المالتين مرف بعض لافساء كإمارتناسل الحنزواماليكونه أعاومه نااستيغا المتسام المسئلة (وان)اشسيرى في المستورسا في العقد أو بدر كي مزية القمولى وغيره (صدفه) (٣٤٦) الدنع على الوكلة "وفاست جاهة أربطل الشراء (لاتفانهما تلى وقوع العقد للموكل وثبوت كوبه غيراذته بهمه

واستسكر هذامع ممرمن وفوع العمقد آلوك بلاذا المترقى في المدعلي حلاف مأمريه السوكل وصرح بالمه رة وتدمح بحمل ذلك علىمالذا لم يصدفه الدامر(وحيث يحوالشراه الوكيل) فاسمااذااشري مالعسان وكذبه البائعان مدق فاللذالموكلوالا فالماثع فستحب انرفق الحاكم سماء عالقول له البائع أن لم يكن مؤكاك امرك بشرائها بعشرين فقديع كهاج افيتبسل والموكل الأكنت أمرتك شمراثها بعشم من فقد معتكهام فيقمل وفيمااذا أنستري في الذمة وسماه وكذبه البائع أولم يسمعان مدواوك لفدي الموكل والامهى الوكيل فسنسد (سنعب القامي) رمثاه الهكم كأهوطاه روكذالمن تدرعل ذلك عبرهمافها بفادرهن بظن ونافسه العلوامر بذلك لاط ع(ان مرفق الوكل)أي يتآماف ية (: قول الوك ل ان كت أمرتك بشرافها بعشرين فقمد عنكهامهاو بقول دوائتریت) وانادیه

ذلك ليه يكن الوكمسل من

التصرف فهالاعتقادانها

لاموكل والفعلله مامثار

الذي فبيل هذا الفيل الاكردي(قوله امالتة والنسو والح) أفوللاماء بالى واحدم وهما الامرين لان تقدمو المالف المعلومة لنفق علم امن الوكمل وأموكل وباهدفي المخالفة الغيرا لعلوم التي ادءاهمأ الوكرود لان ضاهر من ساق محال بادن نامل اه سم رقه للاقسام انساله أعسستله الحارية (عمله وفهت مناهمة) هنا أحص منافذا وبماه في العقد كمسل ولمه قوله السابق وقاست هذار الزولي مانه سمياه كم و ما ذات العدمنداة الموهمات عده وأماتمد يق البالع فيافع أنصور تبز اله سدعر أنول خص الغني والنهابة تفابره في السابق بالصورة الثانية كإمر مع توجيد عَشْ ذَلَكُ (تُولِهُ لاتفاقهما الح) أي ال ولوحكم ليشهن فيام فينهاو كالة (قهل وثبوت كوية الخ) فقرلوكات كاذبان عينه وكات لامرف الواقع كمال الوكيسل مل يكون بطلان الشراء تحسب الفااهر فقعا كإهوا القداس اهسم أي فقي الواقع يقع الموكل إ فيأنى وما لناماف الآتى كاموالفااهر (قوله هذا) أي بطلان السراء هنا (قوله موسمر) أي تبل هدا الفصل وتول اصنف وان ساما فقال الدائع يقتلنا لخ (عجه له وقد يجاب الح إحذاً الحواب المسعفق أي وزعة العراقي يختصر الهمات اهسد عر (قوله على ماآذاله يصدقه البائم) أي ولم يقدم الحية أخد المسامر آنفا فول المن (وحث مجم الشراء الوكيل) من مع قوله اله الموكل من الم قعني (قعاله فقي الذا اشترى) الى قول. المن ولو قال في المعنى الأقوله ومشدله الى المن قوله وهل يلحق الى فان المحسو الى قول المندو ول الوكد ل في الهارة الأنوله وهل يلق آلى فاللبحث (قوله بالعن) أي معن مال الموكل (عوله المدنى) عن الوكر إلى الهاذنية المركل بعشر من (قولهان وفق الحاكم)وسله الحركر كل من قدره في ذلك كريت (قوله إخوله) أى الوكيل قولة والموكل) علف على البائم اله عش أي وليقوله الوكل (قوله وفيالنا م) عطف على فوله وفيااذا الترى بالعين قوله وكذبه البائم)الأولى ويؤخره عن قوله أولم ستماير حمله أيضا (قوله أن صدق الوكيل الح) إواجع المعطوف جمعاً (قوله فينذ) أي حين الدون الموكل في التقاد الوكيل (عَوله ومثله الم يجاهل فتقسد الاحدب القصى لدله لنا كرالاستساب والافهد امن اب الامر بالمعروف الطابوب من كلُّ مداراتُهُم مَنْ الامتنال فليتأمل آه سدعر قول الله (مقول الوكر أ المز) مال الى أن احكام الممنع تنشافي هذا المنسع بالنسبة للوكل فقط دون الموكل اذلم يتحقق كوفه مانكآرهل بتوقف صحة همذا السعملي كونالوكل كانتبضهامن الوكسل أولالانقبط وكاله كقبضه الوجه مر الناني أهاسم (قَالَةُ وَاعْتَفُرَالْتُعَلِّقَ لِلْمُ وَلِيسِ لِنَادِيمِ يَصْمِعِ التَّعْلِيقِ الْأَقْدِدَالَةِ مَغْقَ (قَوْلَهِ بَقَدُ وصَدَقَ الوَّكِلِ) راج ولنلطف الوكل وقوله وكذبه كاله في تلطف آلبائع اه سم أى فقوله واغتفر آلزاجه لقول المصنف يسقف الخ وإقول الشارة دبياه فيستحسا لخ (قوله ولونيخ البياء مهم) وكذالو بأعهاته بالمجمر و العنسرين المتصصفول في الاصحبال نسبة (عَوله امالتعام النصو مرالخ) ووللاحة الى واحدمن هذين الامرين لان ماتقدم في انحالفة العلومة لما نفق عالم إمن الوكيل والموكل وماهناتي الخذاف ة العيرا له _ أبوما التي ادعاها الوكل وذلك ماهرمن. دقائما ينبادني نامل (عُمالهوثبون كونه بغيراذته بهمنه) الشراوين كالنباني عينه وكالامر في الواقع كافال الوكيل هل يكون علكان الشرع عسب الفاهر فقط كه دو القياس (قوله والمركل عماف على النائع ش وقوله في المني المول الوكيل ان كنت أمر تك عشر بن فقد عنه كها المرك هل ينيف في هـ ذااله عم أحكام السع بالنسبة اكل منهما أوبالنسبة الوكسل فقط دون المركل اذا يتعلق كونه دايكاد علطر ومال من الوالاال وهل وقف صنة هذا البيع على كون الوكل كان فينسها من الوكيل أول لاندبض وكيله كفيضه الوجه النفر قوله يتقدو صدف الوكيل) واجع لناطف الوكل وقوله

وكذبه كانه في تنطف البائع (قوله و بعثلنان شنتُ) فرنشكا النظير به بناء على الفرق فيه بين تقسديم

النرط وتاخيره (قوله ووتحر السع صعرر) وكذالو باعد له ما كنرمن العشرين وباقل منه كاهو ماهر

وليس افرادا بمنافال الوكالي انعائثه احتالاتك كم فعصفتوهل يفق بالحاكم هذا أيضاغير بمن مريحل تفرلان القرينة وسه أفوى مَنْكَ عَبِرُهُ مُرِدًا شِعْدُوا عَدْ الطاهوالنسِيع البائع أوالوك الوكيل ليس الراء (٢٤٧) بَمَنَاه ولم يعلومنا لك الناف المدينة المؤلزل وهو أور فلمنها كهموضاهرهمذاوة يشتكي قوله السابق الضرورة فلاصرورامع اسكان التفهرو بحببان المفسودس دلك محرحه عن الرا ادالضرورة المامعة وبأن الراد أن ضرورة قصيد الحل الصناجورت النطابي فالتأمل الدسيم (قوله | الازار فان إعب البانع وليس انراراً) أي معينها في اوتجبر الله من (قوله هذا) وفي عدم الكون افراز (ألف أي مج لحق ولاالمركز الدان أوار مناطف في الاستحباب أنسار (قوله من مر) أي اله كروغير مَن فدرعلي ذلنا (تمايلان الفريد) عي قرينة سلب به أحدقان صدف ألوكان الإنرار، قوله فيها أى فعيالذا كان التمرة أصبا و(توله في غيره) " في عيداذا كُن الأمر في وقوله فهوكظافر بعسارحس مذال أى مكون الأتمان بالسع لامتثال الماكم وفعا (قالدو ومنعه) اعتد عش (قوله مرذات) حق لانه المعوكل ماطنا أى البسع (قوله لوقوع الشراقه بامنا) خاهره وانكان قرى الشراة للموكل و مده في العقد العرو اه فعلبه للوكس الثمن وهو يم (قولة فانحدق الوكيسل) أي سواء الشراء بعيزمال الوكل أوقى الدمنو رواه كان الشراء في الفاهر منتع من أدائه فسله بيعها باطلاً والوكيسل (قوله فعا ماوكيل الخ) هسدا خاهر فيما أذاكان الشراء في الدمتوا ما أذا كان بعسين وأخسد حقامن عهاوان مال الموكل نقد مرحكمة في شرح وقع الشراء الموكل ونديتاً في نيسة النقاص (قوله بشي) أي من الوطة كدر لمعسلة الصرف وتحوالي م اله مغنى(قولهمدن/أوكل يمينه) *(فرع)* قال الموكل إعالوكمل بغيرة الحشروفال فها شئ ان اشد ترى بعين المشترى بل بمن المثل صدف أوكل فان أفام البية بمن قدم الشسترى لان مع مينتمز بادة علم بالنقال اللف أقول مالال وكل لاخ البائسم قضة هذا القول يخله في تصرف الولى والمناظر الأامار وشبينا ان في أحر الشل ودوم أوغن المثل ورود اه لبطسلان البيسع باطناذله عبر وقد يقالماذ كرمن تصد وقالو كل مشكل باله دع حدا الوكل سع بالعسر والاصل عدمها ويعها منجهة الظاهرانعذر فالقياس تصديق المشترى لدعوا ومحدا العقدوعدم خيانه الوكيل ثمرا يستني سمرعلي مهسم بعديقه كالرم رجوء_معلى البائع محانمه ع قالوقوله صدقا اوكل الحنقله الاستوىوقال مر هذامبيء لي أن القول قولمدع انفساد أه وفي فان كأن في الذمسة تصرف حواشي الروض لوالدالشارح مر مانصه ولو ادعى الموكل أنحر له باع بغيز فاحش وبازعت الوكيل أو فهاعاشاءلانم املكء المشترى منه فالاصد تصديق كل منهما انتهى أى من الوكيل والمشترى آه عش (قوله دار يستعق الوكيل لوفوعالشراعة باطنازولو الم) أي و يحكم الهلان العمرف الذي ادره وإن وافق لما قرى من الوكر آرعلي السراء من ع على وسم قال) الوكل أتت ﴿ وَقُولُهُ لاَهُ أَمِينًا ﴾ الى قوله وكذا الوكيل في الله والى قوله ومن عمل كاش في النها بذالا قوله وكذا أو كيل

غامة القبول؛ أي فالدنه (قوله نقوالغاصباغ) اي تمن بداضاً منا معنى (قوله وكذا الوكيا المر أى مثل الفاصب في قبول فُولَة في اللَّف م صَمَانَ البدل (قَولِه صاراً سِنا) اعتَدَهُ مُرَّ أَهُ سَمِ قُولِهُ سَكُما فيه تفص له المرا أى فقول الصنف بيس الغالب ول المنز (في الرد) توجيه دالوادي أنه أرسله معرك ل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الوكل لم ياعن الرسول ولم يأذن الوك بل في الدفع الدفع الدفع الريق والعذف مماييد أن يستأذن الموكل في الارسال معمن تيسرا رسال معمولو غير معني آه عش وتقدم استناء الشارح عداله خلافا النهاية (قوله العوض الى فواد لكن عندالد مكرف الفي (قوله حدد المتمال الم) هذاوة ديشكل على كذم الشارح قوله الساق للضرور اذلاخر ورةمع امكان التغير ويحاب بان المراد الضرورة الحاجدو بالالرادأن ضرورة فصدالحل بالمناجوز بالتعابق فلينامل (قبله لوقوع الشراءله إطنا) ظاهر دوان كان فوق الشراء للموكل أو عماه في العقد فليحرر (قُولُة الهريف د فَ وكبل بمينة أوفي فضاه دَنَا لَمْ) هِلْ يَصِدُنُ كِيلِ فِي سِعَ إِدِي أَوْصِدُهُ الشَّرِي مِطَافَةً أَوْ بِالنَّسْمَةُ عَبْر أَسْتُمةً أَنَّ أَخْفِلُ وَلا مِطَافَةً قضية أقتصارا الشارح لي الاستناء لذكو رهذا الاخبر فيعوراله موكل أخذ الموكل في يعدوم عالم تري منه أى والفرض تصديق المدرى على الوكلة وأن المدع هوا لوكل في معدوالغرف بمنعوص وكول فقد عالدين واضع المُراجع (قراب زامينا) اعفده مر (قوله حدار تبطل أماته) مساني مرز (قوله الفي المسالمة بول بيسة)

عد الحدوزواة وفارق الورافو (قوله ومن ثم) أى لا علما الشاني (قوله وهذا الح) أى عدم الفناسان (قوله

مالتصرف المأذون فيه إسن

بيع أو غميرة (وأنكر

الموكل)ذلك (صدق الموكل)

بعد _ ، لان الاصل معدولا

و-نعق الوكمل الجعسل

المشروط أدعلي النصرف

الابسة تعريصدووكال

منه ف قضاء دمن ادعاه

وصدفه الدائن علمه فسنفق

حملائم طله (وفي قول

الركل) لانه أسندولانه

فادرعل الانشاءوس ثملو

كان ذاك عد العراصدي

الوكل فعاها (وقول الوكمل

لاية أين كلود بمرف أي و تفع له الأع آخوالود يعدون ضمان على وهذا عومانه القبوله خاوالغام يقد ل قوله فيه بهما لكناه حنين البدلوكذ الوكول معدا غدولو تعدى فأحدث الوكل استما بأسارا مينا كالوديع وكذا إفوة كسروا دمناه الاألوني وأستأس (فالرد) العوض أوالمعوض على موكاتم مقبول حيث لم تبطل أما تثملانه أحذا العين لنفع الموكل وانتفاع بجعل

لن صدق في أنه اذن له يعشر بنواغته إ تعلي المذكور بتقدير صدف الوكيل أوكذه الضر وراعلي أنه تصريح

وداعان العقد تهو كقولة ال كأن ملك وقد بعنكمو بعالمنات دلو عزالنيد ع مع خوا

ان كاناعاه والعدل فيهالهم انفسها وقضة اطلاق الشيئير عيرهماة وأدف الثولو بعد العزل الكن عث السبك كأبن الوفعة في الطلب أنه لا يقبل بعده وتابيده بقول القفاليلايقبل (٢٠٤٠) قولة تم الوقف في الاستدانة بعديرته فيه نظر أطاهر لان هذا الرس نظيم مسللنا وانحا

هو :فالمرمام فيمالوقال م يذكر بمعذره (عوله ان كان) أي وجد الجعل بان شرط في التوكيل (قوله لا به الحر) عطف على العسمل الوكسل أتت النصرف فهاعباراللغل المناهّر بالعمل في العزلابالعين نفسها اله (قه له وقضية أحذف الم]اعتده مر اله سم الأذون فسم وقسدمران وكذا اعتدها لغني عبارة النهاية والغني وسواءني ذلك كان قبل العزل أهبعده كما قتضاه الحلاقه حما خلافا الوكاليلا بصدق ف (وقيل (بنالرنعة والسبتر أه (قولُهن ذلك)يشمل الناف والرد أه سمّ (قوله وناييده) أي عدم الفهول بعد ان كان يعدل ولا) يقبل فوله فىالردلانه أخذالعين فسه) ؛ وَشَها أربين والسناح (قولهدمر) أى فرسر وكذافي الرد (قوله وفارق الم) ودادليل القبل اصفاتفسه ويرددام قهاد لتعلق حقه) أو المرتمن (بدله الح) أى الرهون (قوله والمساحر عقف على الرعن (قوله دلك) رەرق الرايون ال تعلقد لى ان أعاد الحراق الطير (قوله وأنق البلة بي الحر) اعتسد مر أه سم (قوله وان ضمن) أي صوالًا بالمرودأن والتعلقحقه جعليا قرينة أبعده اه رشة ي (قاله فو كاه) أي المهون له الضامن (قاله نقيضه سنة الم) خرجمالو ا سدله عندتلف والستأحر بكن بينة وأنكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض كتف الروض وسرحه فالماصل فه ان أنكر الوكل القبطر مسيدق من عنوان اعترف به أوثبت ببينة وادى الوسمل دفع مرقبض اليعصد ق الذلان أنضا لنعلق حسق استفائه بالعسن وأدي لوكريل بهيندوالله أعلم اله سم (قوله وادع) أى الشامن الوكيل و (قوله ردمه)أى للمضمون له الموكل (قوله وليس هو) أى الضامن أهم عش (قوله سقطا) أي عداد عاصن الرد (قوله ناب أي سينة أو الباقسي مقبول قوله فحالزد وأن صمرن كاداصرن دهراف الوكل (قوله ربه) أي القبض الذكور (قوله يعرآن) أي الضامن الوكيل والمضمون عنه اهعش قوله على ذلك) أى المال المركل في فيضه (قوله ركانو تولى إلى فوله دمن ثم في الفني (قوله دكار كيل فيما لشعصمالاعلى آخرفوكاه في قدضه من المضمون عنه مرجاب المخ اعتمده مر أى والحطيب اله سم (قوله تسليم ماجياه) أى اوتلفه بلا تسير ودياس مالي من عدم تسديق الرسول في أنه قبض ماوكه في قبضه أن المست أحوالوقف مناز عناو أنكر الحاب من أصله فقضه سنة أوادثراف مدقعالم يقبينة هوأومن عيمعوكالا يقبل قوله في القبض لا يقب ل قول من حي مهم في الدفع المهأمالو موكله وادعرده أوليس مد بعضهم على الجاب القبض من عبر وشهر عبر عدل ذال وملت النام الشهار تيز مستقلة لاتحب هومسقطا عن نفسه الدين لفغاولاندفع صررا اه عش (قوله على من استأحن) أخر ببغير من استناح اه سم عاود عش وفي لم تقرران قبضه بالمدوية المشدى وآلسيدة رتحوها فولاعلى من استأحره سواء كأن المستأحرمستحة نقيض مااستأحره على أو يعرآن معكون موكلههو شيره كالدخراذا وكأمن عن الاحرة وهذا علاف مالو كان الحالى مقر رامن حه الواقف فلايقبل قوله في الذي سلط، على ذلك وي الرويل الناظر لان الناظر لم ما تمنه الد (قوله كان عدا لم) عمارة الهامة والفني فلوط المه الموكر فقال وكالوكيل فيماذكرهاب وأنسف منا واقام الوكل بينه على قبضه فقال الوكل وددته اللك أو تاف عدى ضمنه اه (قوله في الاول) فيقبل ذعواه تسلير ماحياه ى فير لو جدالو كيل قبض النهن أوالو كالة (قولة بينه لانه لم المنه) الدارسول الوكيل لم يقب ل قوله علم على من استأحره العباله أما م ابه ومفسى (قوله زمه) أى الوكيل الانه وديله)اى على الرسول (قوله لانه بدع)الى وله ولانظرف لو يطلت أمان_. كان عد المهاية والفي (قوله على غيره) عبارة الم إنه والغير على المرس النمنه الد (قوله فليشت عليه) أي فالقم وكبل بمعقبضه للثمنأو اله كاله فاست احدهضه وقضة اطلاق الشعني الم) المدوم (فهله في ذلك) يشمل النف والرد (قوله وقدمران الوكيلا يصدف) الموكل لمانه ولم يقال لكن الوكدل الصدق في ذلك قبل العزل أصادة درة مرفى التنام به اه (قَولُه وأفتى الباقسي المراعة قوله فى للف ولارد المنافضة امر (قول فقيضه بينة المن) خرج الولم يكن بينة وأنكر الموكل القيض فالقول قول الوكل لان الاسل عدم ومزغملو كالشصيعة جحده القسف ولهذا قال في المروض وشرحيلوقال الوكيل في قبض الدين قيصته وتلف في بدى أود نعتب الحموكاتي إ لايسفعق على شدأ أونحوه فكذبه الوكل لمصالوكل لملي في العلم تعبض الوكرللان الاسل بقاءحة. اه فأخاصل اله ان ألكر الوكل إ مدوقاذلامنا قضةرمحل القبض صدق بمنسموان اعترف به أوثبت ببينة وادع الوكيل دفع ماتبضه البعصد ف الوكيل بمنه واقه علم

(قوله وكانوكرو في ذكر جلباغ) عنمده مر (قوله على من آستناجر) أخرج غير من استاحره (قوله دينة والتلف قسيل الحدأو بالردولو بعدالحدوالاسمعت على المعتمد لان المدع لوصد قعلم بضمن فكذا اقامة الحية علسه (ولوادع الردع ليرسول المركل وأشكر لرسولتصدق لرسول ببيد لايه لم يأتنه ومن تمانية الاشهاد عليه كوديده أمره السالك الدنع لوكيلة و وكيل أمر موكانها بداع ملة عدمور أومهم (ولايلزم الوكل تصديق الوك ل على الصيم لانه يدى الردياى غيره فله بتعمليه

ضمياله فيالاؤل ان لرتقم

البينطيم اله مغنى(قوله، فاسدنه الح)ها بحرى ظايرة لدن فرله السابق وكيل أمره اليالمنزحي وترك الانه دوأنكر الوديم العبن أوالهم لايفين الوكيل اه سم والاقرب مراقو أمرى على الاوحه) عبارة النهابة وانفى لم يعرم الوحيل كالالأخرى انة الأصد ولواعترف الرسول بالقائض وادع التلف في يعد لم للزمال الذارجوع الدلان الاصل دم القبض أه قال عش قوله مر وادى النلف وكذالوادى الرديل الوكل فالملابعا قالماذ كرمن أن الاصل عدم الفيض رندية ليصد وي فيهما لان المركل النمنه وقوله لم يلزم المالك الرجوع السه أى الى الرسول مل موجع على المدين ولاوجوع المعدين على الرسول حب اعترف بوكالتدلاية أمين والقول قوله فبالتلف والدائن هواكف لمقمد بن بالانحسد مده وأنظاه ملا يرجع على غيرضاله اه ونوله وقديقال الخوج، وفال الرسيدي تواه أهر أبيلز المال الرجوع البه أي فجلت على أن العلم بقيض رسولة كياص به الاذرى اله (قوله الوكيل أنسيع) لى قول المن ولووكه في أله ابه والغنى الاتواد وهوط هر وماسأ نبحليه (قوله حسنه قبسه بأن وكل في البيدع مطلقا ومع نبض النمن اه مغى عبارة عش مان كان لنمن الآومو حلاو حل ودلت الفرينة على الادن في القبض كم تقدم قولالمنز (وتالم) فربدي أودفت المال اله معَني (قوله هوالصاف) أي بمينه نه اله ومعني (قوله فهركانب لِ السَّلْمِ) أَى فالصرى الوكل اه سم (قُولِه رحلف) أَى الوكيل على أدعا سن القَيْضِ والنلف (قول وقوطهمر) خلافالم به والمبي (قُولُه وقال البقوي الـ) اعتمده مهر اه سم(قوله لابرأ) وهوآلار جمنهما يةور نمني وذلك لان تصديق الوكيل انحاب في الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط حق البائع عش (قوله علسه) أي على نقل مقالة البغوى ما يه ومفي (قوله فيصف النمن) فادفعه ال اه مَعْنَى (قُولِهُ مُمَاكِمٌ) عَارِةُ اللهُ إِنْ وَالْعَنِيُّ وَالْعَنِيُّ وَالْمُعِلِّمُ اللَّهِ م ادن فانه بغرم الموكل قسم المسع العيالة لاعتراف الح (قوله لاعتراف النعدى الم) أي حث أسكر قبض النمن عرساً بم البيع لانت اسسل ذلك تسايم البير ع فرن بيض النمن اه سم (قوله ولو عطه) فانصدندفي الدة. لرسوله الخ) هل يحرى تفايرذلك في قوله و وكل أمر، موكه الحمدين أوسهسم حتى لوترك الاشهادوأنكر الوديع المعرزأوا بهملايضهن الوكيل (قوله برئ في الأرجه) اعمد. مر وكله يفارق وكيل قضاء الدين بار القصود غمراء اللوكل ولهنصل عالاقه عناوفي شرح مر ولوا : فرف الرسول القيف وادتى الناف قديد لم يلزم المالك الرجوع الملان الآصل عدم القبض أه فانصد في المال على القبض

فانصدقه فبالدفع لرسوله رىءلىالاوحىولانظرالى تغريطه يعدم اشهاده على ارسول (ونوقال)الوكيل بالبع (قبنت المرس) حت له فيصه (وتلف وأنكرالموكل) فبضه (مددق الموكل ال كالن) الانحتسلاف (قبل تسلم لبيع) لانالاسال بقاء حقه وعدم القبض (والا) بان كان بعد تسليم المبيع (فالوكيل) هو المسدق (على المذهب) لان الموكل نسبهالي تقصروحانه سلمه لمسعقيل القبض والاسل عدمه فانأذنه فالتسلم فلانفضأو فىالقيق بعدالحاول فهو كاذل السلم اذلاحياة واذامدق الوكل فالقبض وحلف و عالمت فرى كا صعه جمع متقدمون وهو طاه وقال النعويلا مرأ واقتصر عليب فيالشرح فينبغ والمالوك وكالرسول (قوله في المتزوالافالو كرعالي الذهب) قال في الروض وسرحس فانحرج الصغير لانالاصل عدم المسعمستعذا رحع المشترى النمن الي الوكيلانه دنعه المفقه أي دون الموكل لا نكاره قبض النمن القبط ولوقالله موكاسه وبهذا فارقد مرقى العهد دنس أن العشترى مطالبة كل من الوكيل دانوكي بالنص عند خروج المسيع قبضت المثمن فالكرصدق م فعقاص فعا مأقد ال انماه المعالف اهناك ولارجو عالوك العلم المؤكل لان عينه الى دفع عند الغرم لاتنبشه حقاعلى غسعره وأن بالاسم معسا ورده أنشترى على الوكى وغرمه النمن لم مرجع به على | المشترى الأعتراف بعرامته الوكل عقراه باله لم العدف و ولدا عكس إن رده ولي الوكل وغرمه لا يرجع ولي الوكل والقول قول ا به يندأنه لم بالتخدمة شيا ولا يغزم من تعديق الوكل في الدنع عن خسم بيندأن يستله م التخدعة على غيره كم 🛘 مذاب الوكيل بغير المسيح مر اه غذكر بعدهذاان تفريم المذهري المسلموك اذارد عليم لأياف في قول البغود الهلام أوهو | انساء لاعتراف التعدي عاهر والافكف بفرم البائع النمن اذار دعلي مع له لازمه البائع اذام رد وفلينا مل (قيله نفوج انول السليمة بل القيض (ولو) النسلم) أي فالمدد فالوك ل في إدوال البغري لا بعراً) عند مر قوله نعم له مطالب الوكيل بعيمة البدع) [أعطاء موكا مثلا و (وك أي العالمة (قوله لا عمرانه الله عالم) عند أكر فيض العراس المراسي عالم المناسلم المناسلم المناهدي) علمه (مقل المهدة بدل بقر النمن (قوله في الني ولود كالمفضاء ورفد النبطة الم) في الروض وشرح فصل فول النبية . و فتكر المنطق) صدق للوكل بقيض دين أوامر دادوديد: أوتحوه مدى النسليم الدكر له أشكر لداله المغرمة أي الوكل الدويدالية (صدف السفق مدع النسلم بترك الانسهاد ومفادق مالومول الوكول بقضاه الدن الاشهاد حث غرمه الوكل بان الوكول السيسم كان الاصل عدم

وبطالب الموكل فتفا (والأطهرانه لاصدق (٢٥٠) الوكمل على الموكل)فيد فالعرالاسين) وهذا حرى لانه بدفع لن م باند، فكان خد

الىقوله ولاعبرة في الماقسني الاقوله فقط والى الفرع في النسابة ﴿ وَإِلَّهُ وَلِمَا السَّالُوكَ اللَّمَا ﴾ أي والأاحاف اماالاخهادعله ولوواحدا المستحق طالب الوكل فقط يحقه وليس له معالية الوكساروافا كنذا المتحق حقد من الموكل ضعر الوكيل مستورا واماالمدفع عضرة المأخوذوان صدقه في لاداءا تصعيم يترك الاشه دريادي اله بيجيري وسند كرد الشارح بقوله والوادي الموكل تغليمامرآ خوالضمان في غيب قانوكل الخ (قوله أوهدانوي) بيارة المني أو شاهدر يُع مُسعَه الد (توله رم عَمِلُ بَعْنَامِ الو ومنتمات هنامالو أشسود أسهداخ) فالنَّوْ شُرَ الروض فال النول والدُّول أو الوَّدِين في الأسهدانيُّسي أه سم (قوله ففياوا ومانوا منانه لا منأبهلارجوعانخ) أىحمد صدفه الوكافي الدنع المستفق ه عاشر (قوله ولاعسع داكروكس رحو عط مومالوأ دى في الخ. لعل المرادة أيالاعبرة بقول الوكيل بالسه لنفر بم الدائن الدين وي أنكِّ مؤسط لبدالو كولوف غسية الوكل وصدقهان بعض الهوامش أنالا بطالب لاسكاره الفيض أه ودلمه فالكارالوك فأه عبرا بالنسب تدفع الطالبة عنه الدفعمن ان الموكل م جع فلعرر اه رئـ مدى عبارة عش أى فلس العموكل مطالبة الوكيل ولاالمدين التعسد يقد المدين في دفعه علمو صدق الموكل بمينه الوكول ونصد بق الوكول فعدم الفيض بعلفه أه (قول قبض الم) منعلق كل من الا كار والوكول أنه لم يودعصر نهولاعدة (قولة له) أى الموكل (قولة فرع في الفوال لدينه الله) أفي تصالف واب الملي علاف ما في الفوار مانسكاد وكيل غيض دين وبوافقنها والاشراف وبجرى انتاز ونيماو فق ماتى الافراوس الغروع الاستما كالول القاص الاستى لموكله ادعاءالمدن وصدقه لوأمرمديه اندسترى لديه معاماا لخو لصعيرية أدهز بعرأمن الدينويلي هذا وه ما ردا شارح الما الركل لأداعقه فالاشراف الثالغ، وع مر اه سم (قوله دان تاف) أى العدد بداد ب بلات صيب (قوله دهو) * (فرع) * في الافوار لوقال أيما في الافوار (قوله أمّلا يقع للموكل) أي اذا نعل وفع الشراء للمدين تم أن دفعه الدائن ودان كان باقيا لدين الغرلى عبداعانى والاردملة اه عش عبارة سم عدم الوقوع للموكل فاهران كان راميزة ن كان في الممثل بقد الاالوقوع لمثل تفعل صع الموكل للموكل واد دنع النمن فهل مصور يكون قرضاعكي الوكل ويقع انتقاص أوكيف الحال اله أفول الفاهر و رئالدىنوان تلف اھ نع يعدو يكون ترضا علميه وكذا يقع النقاص بشرطه فليراجع (قوله م) أي في الفرع الا تم (قوله في) وسأنى أول الفرع الآتى تلك القر وع الح) بدل من ثم (قولة النالة عراج) أي إنع العَدُد هو بيأن الما يُقر القولة العبر كأنه الح مانوافقارهوأ وحمن قول الأشراف وغيرانه لايقع الموكل لان الانسان في الآلة | لارز يد (قوله لان قوله) أى فول الاستراقوله منع الني أي لعدمة الفرض الصريح (قوله ولا) أي ولكون فولة أفرضي مع الخراهم المترك المن عدون أفرضي أى ويدير القابض أى البائع كما ته وكرل ملكهلاتصوركونه وكلا الآذن وقضب تعذا أنه توقال لغسيرة دكذاع زكاى صع كامرنى البالضمان وبانحق الفرعا تشتى ورغسيره المافية من اتعاد ماهوكالصر يحف محت (قول لامانواخ) أىلان القابض يصيركا تعاف للايود ي الى العداد القابض القانض والقبض وبرده والمقبض (قولهمنسه) أي مُن تعد والقرض وكذا ضعير به (قول الأبانهية الم أي عدم وجود القابض عن ماماتى ثم فى تلك الفسر وع جهةالا ذُن نبها وقدية اليان البائع قبهاأ يضا يصيركانه وكركوالا ذيالان يفرق باشتراط الدول والهبة التعددة أنالقابضمه يلزمه الاحتيام المموكل فاذاتركه غرم مخسلاف الغريم اه ومساني ذلك بدون الغرق الذكورة برسل سـ مركانه وكدل الا ذن الفرع الاتن وقوله ويفارف الوترك الوكيل بقضاء لدين المزعف لاف الوكيل المدعى الردع لي رسول فان فلت هل يؤيد الاشراف تضميفهم قول القفاذلو الموكل اذاأ سكر الرسول وصدق الوكل الوكل الدكل اله بعراً على الدحه كانقدم مع تفريطه بمرك الانسهاد ومعاروم احتياطملو كافلز ومالاحتياط وحصول الفريط بترك لايقتفي أنفهان عنسدالتصديق فاللفيره أقرضي خسسة وأدهاء سنكازني معرماته على الاطلاق (قوله ومن ثم ياف هدار الوأسهد نذ اوالخ) قال في شرح الروض قال المتولى والقول قوله في مبنىءلىشذوذه نحو نزه الاشهاد (قوله فرع في الانوار لوقال لدينه الشرلي عبدا عما في ذمان لح أفق شعنا المتهار الرسلي يخلاف ما في الالوار وموافقة على المرآف و عرى افتاؤه فيدا وافسق و الأفواد عن الغروع الاسترسية كفول انحادالقابض والمفيض الفاضي الآتى أوأمرمدينه النيائري له بدينه معارا أيظاهيج فيه له لأبرآ من الدين وعلى هذا بسسه قلت لالانقوله أفرضيني ردالشار حال الدالاشراف تلك الغروع مر (قولِه وهو وحمن قول الاشراف وغير الهلا يقع السوكل) منع النقدوالذيأوجب عدم الوقوع ظاهران كأن الشراء بالعبر فان كان في الذبتاء بقد الاالوقوع الموكل واذا دفع النب فهل يصع في تلك الغسروع كون ويكون فرضاه الى الوكل و مقع التقاص أوكاف الحال (قوله أن القبض منه صيركانه وكسل الاتمذن) القابض كانه وكبل الآذن

والليعامشيالان تقد والقرض هذالامانع منه فعملناه على الاصع لاباله بقالف يتخلافا ن وعها (وقع البيم)

مرجه القامني اذهرا الراد القسيم حيث الحلق وزعمان الرادهما يع الابوا لحديرد اسمينه يسافعو لأأسة ولاحد والوحى باعت بأنه فتعين المرارسة ولى الجنون والسفة وإذا ادع وقع أنما ألياله بعد البلوغ والعقل والونسد (بعناج الى سناعلى الصبح الأنه لبراغتموقيل في الانفاق الذين لعد الفاء لبستاعله والمشهور في الاب والحد كافي المعال (٢٥١) وحربه ابن العداغ الم ما كالتيموهو يحدول دور القريم (قولة من جوالة الحي) لحقوله ووجه في الفي والى تولى المنزوا لذهب في النهاية قوله الذهو أفولهما ويعصر حالا أوزدي لأأسله ولاحد) مرادمن فسرال مع هنايمن لأأسله ولاحدان ممالة من لا يكون الأمع فقدهم ولادخل ا الامام والحق معافات المروجود الجرالاصل ولايدن فساق لوف فسم العدة فالمر أنه صغيرلا أبية وال كانه حد ادع مرافقاله المعتد أبر التي ذلالرون

رم) كي نول من جها القاعني (قولَة وسنة) أي الغيم قولة ولي الجنور الخ) عن بهذا لفاضي الحسيد المنت ووجه مؤ في الوصي عر (قولدلاله) أي النبر (قولُه وقبل) أي فول غير قولُه لمسرك منه أي غيل (قوله والمسهورات) | بمدورة وحكايته هذا اعتده مر ادسم أعدا عني (قولد دومنه) معيد الم عش قوله ويه صرح الح أى بانقبول عدوالم به الطلاف في القهرماله في معني، والمنى تنعانصر بم كماوردى أه (قوله وألق مالج) منعداد عش عبارة الرشدى قوله والحقيم المفاصر لا ناسه كان تحى الابع الجد أي في الفرول الذي حربه السبك بدآ ل فوله أميز الدي ذلا ومن فسأله أي والاوجه درم أقوىمزالوسي (وليس القبولة الشبه كالشبعه أه (قوله دوجه مزيه) عن المتن اه رشدي (قوله دحكايته) عطف على مزه لو كيل ولاسودع) ولاسائر من قدر المرافع في الرد (قوله فكان أفوى من الومن) هذا مردود بان الومني فانس الاب أو المدوه وأعلى مرتب من القامي اه . مَنَى (قوله ولا الريال الذي الفي (قوله ولا - ارس يقبل فوله الم) بديني أن يفيد ذلك أحد امما رأي في كنم لمارعامل فرانس مثلة الغامسة ن محل ذاك في مجمع علمه أمالو كان في صناف هد مقرع الموقعه لله صلاحة ل في الروضيني الران مقول بعد ما اسالك ان بجورة الناخير الد سدير (قولة كشر يلنا-) أي و ماس قولة لا ماحة الخراي لفوالوك لل قولة الارداليال الاماسيهاد ف وخشة وتوجه المرودادا سلمقابل الاصص وتواد علمدالل بل قد سندا الملف في الوكان من وتوب الدصم الانه لاساحة به الد على عدم حلَّه منوات حق أه عش (قوله الفرور:) الفرو الفراب الفايض به نال اله مغنى (قوله المعرة ول نوله والردون من وان كان الحروج المع) هذا الص بالغالب الد كردى (قولههذا) أي ماني النام الحروم عواز الأمسال الوقوة. في الم ف التوثولانه و (قول والانقلاك) أعروان لم تكن على بينة الاندفقي الاسال خلاف فنثل الشجنان من البغوى الح | الانكم فيه يعنديه عاجلاولا (قُولُه والانتقلاء ن الغوى الخ) اعتد مر اهدم وكذا اعتدائفي (قوله و تنفي كلام النَّم ع الصغير الله الد (ولغاصب ومن لا المع والعدد اه عش (قوله السروي الم) عبارة الفي لفاض مرى الآسة عدال كالمالكر وساله هل هوغيب أولا اه (قوله التكني الم عدمرودة عامله لا فه ما رفعه الخول الذ (رجل) أى مناز الكار من وأستأخر وغيرهم (قَوْلِهُ لاَ حَرَى ، تَعَاقُ بِهَ لاَهُ حَمْمُ قُولَا نَنْ مِقْبِضِ عَالَهُ ﴾ كِلمَسْرُلهُ عَرْقُولُهُ نَقَلِهِا } أَى لَقَعْنِ عَلَى اللهِ بِهِ اللَّهِ عَلَيْهِ فَاللَّهِ عَلَيْهِ فَا لَهِ عَلَيْهِ فَا لَهِ فَا لَهِ فَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَا لَهُ لِللَّهُ فَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَهُ فَا لَا لَهُ عَلَى إِنَّا لَا لَهُ فَا لَا لَهُ فَا لَهُ فَا لَهُ فَا لَمُ لِلَّا لَمُ لِلَّهُ لِلّ (تُقَوْلُه بلوحد،) أَيْ مَنْ غَبِرَ تَعْلَمْهِ الْمُ عَشْ (قُولِ لانه مَقَ) الْمُأْتَذِقُ الْفَوْ الْانْولُ حَذِي لا شَوْ آلُولَا الله تَعْرَكُلُهُ مِنْ (فُلْكَ) أَنْ أَنْ وُدُونُولُهُ رَحِلَفُ أَهُ لِم وَكُونُولُهُ قَالَ انْتُولُ (قُولُهُ لَاهُ الحِ) أَيْ الرِّحِيلُ (فَقِلُهُ اللّ أمسا كه هذء العطة وان على ما ذاص اللي قد رضال هذا قد دستغنى عنام قوله وصدقه الان معناه وقع في فليه صدقه و بحاب مان دقوع كان الخروج مثالعصة الفابض هو بانع العدفان أريدان فيف يقع عن لا تن تم يحتاج هوالي فيض جديد عن النمن يشرف واحسافو واللضر ووتعذا كان باحدة منه الا ذن ثم يرده المعواص وان أو بدان قبضه يقع عن السع أيضافه سمه اتحاد القاص ان كان الما مدن الاحد والمقبض لانه قبض عن لانتخن وقبض من نعسمه عن حهد البسيع الأن يقال القبض عن الاستخنصار والافاقلا عن البغوي أي

منعلق هذال ش (قرايد تعريب في الح) اعدد مر (قوله على مااذا طن إذر يفال هذا يست في عنه رقوله ومد قدلان معا، كُوْنَ في قالمه د قدو يحدل بان وفوع المدون في قلم لا يلزم أن يكون غر سنغويه (تحوله) الاستقمال ومن نم مرتبه الاصوى كار عما اسوى والذهنيكا مالشرح المغير وجموع والعراق والهليس الامتناع وفضة كرمهما وحمدو حرمه في الافرار لي كندن أن مغول ليس له عندي سي و علف علده (ولو قالو جل) لا توعله أوعند و سال الفير (وكاني المستحق مند ير ماله عندل من دين استعدال عندق الدين تعليه بالروحد معيم كالعلم باللي في الافرار (أوع برصدته) الدي عند وذلك (فلد دعد اله) لا معق برعه مم ينبغ ان يحمل ماذكر في ألعين على مااذا طن اذت المساللة في قبضها بقرينة توقية

ا وعله ا عصراارادره

والماوردي أنه الامتناع

اله عارفعه الكراي

ماذوناله في قبضه عن جهة البيع فهو كالوكانله ودبعة عنده أذنيله في قبضه عاعن النمن ظلمة على (توله

والشهور في الاب والجدالخ) أعمد مر (تولهوالاه قلامن البغوى الح) اعتسد، مر (قولهلات مر)

ولذامع اشترلي كذبكذا

السرادمع النظر لقولهم الصدفي فليملا يلزم أن يكون عرينة نويه اهسم (قوله حتى لايناني) أى ماذكرف العين (قوله وحيانذ) أي المذكور واذادنع الب حينالحل المذكور (قوله راذاد اع الح)راجع الى النفراقيلية فانكر المستحق) أى وكلة الرجل القابض فانكر المستحق وحلف انه اله رشيدي (قوله استرده) أى السنحق آه سم عبارة المعلى وشرح الروض أخذها واخذها الدافع لموكل فانكان المدفوع وسلماناته اله (تمالدمن المنهما)أى الرجل والاخو سم وعش (تمولدولارجو تالنعاره الح)عبارة عنا المنترده ان منت لمفرومن غرم منهماً لا و - عرعني الآخولاء قرافهما أن الفائم غيرهما فلا وجع الاعلى خالمه العراقيله والاغرم منشاءمهماولا فان غرمه أى السنعق الفريض (قوله أوالدافع) علف على ضير المصدفي غرمه (قوله رجمع وكذا رجوع للغارم على الاخر رجع على كالوالوال شرط العمران لمه أى القابض الأسكر المالك أي الوكاة معلى وشرح الروض لانه مفالجم ترجه قال المنولى (قوله والسخق طلمه) أى الدافع (وماله) أى والحال أن مال المسخق الح (قوله وأيد ويد) أى يحو وللدافع هدا الأتلف غريط ان يُسْرُونُ رَالُ السَّحَقُ الذِّي فَ نَعْمَ القَالِضَ كِاللَّانُ سَنُوقَ مِلْهُ الْأَخْرُ (قَوْلُهُ يَحْدُمُ) أي راحدُ مُؤْرًا الغابض والافان غرمعلم (قوله أودينا) عطف على عينا(قوله ما الب) أي السخق (قوله نصولى رغ،) أي السخيق المه بوض ايس أ مرجع أوالدافسع رجمع حَمَّهُ (قُولُهُ المُردَ مُعْمِرًا)عبارة المُعَى فلَّه السيرداد من القابض الله دال من ملمموند مغربه اله (قوله لان القابض وكسل وعمة فانفرط فيمالخ) أى لمامرأن القابض وكالروعم الدافع والوكيل اغما يضمن بالنفريط فال الفني والاسنى والوكيل بضمن ال غريط وأقره سم هذا كاءان صرح تصديقه في دعواه الوكلة كم هو فرض السله والاأى والم اصرح بتعديقه والسفق طلمه ودله فيدمة ل كذبه وسكت لله مطالبته والرجوع علمه عياقبضه مندينا كان أوصناه (قوله الدفع الي) الى الفرع الفابط فيسنوفيه يحقدأو فى النهامة (قولدفان لم تكزيبنة) أى را لحال أنه مكذب له في الوكالة هـ رشـ دى (قوله لم يكن له) أى لمدعى ديسًا طالبالدافع دقط لان الوكلةو(قُولُهلانالنَّكُول) أَى نكولالا خرَّمنا لحلف (قُولِه وَمَدْتَفُرُو) أَيَّ اللَّهُ فَوَالْمَنْ القابض فضولي وعمواذا (وصدقه)أى صرح بتصديقه أخذا بمسامراك غاءن الغني والاسنى وقديدل على ذلك أي ارا اراد التصديق غرمالدافع فانبق الدفوع الظاهري خلافا لمافي السيدعرمن أن المراد النصد ديق الباطني قول الشارح علاف مالوك أبه الخوتولي عدالقابض استرده طفرا لانه اعترف الخ تعريفه وأن المراد بالتصديق الاتن في مسئلة الوارث النصديق الباطئ وال شعرقولة هناك والافان فرط فيعفر معوالا لانه اعترف المبارأدة الفاهرى والدرى عدم الرجو عهذامها كارالدائن الحوالة والرجوع هذاك عندتمين فلا (والذهباله لابلزمه) حياة المستعق فابراجع (قوله لما يأني في الوارث) عبرة المغنى لانه المترف تنقال الحق اليه آه (فوله وهذا) الدفع الم ، (الاسنة على أى فيمالوكذبه (له) أى أدع الحوالة (تحليفه) أي من على مالدين قوله و دادده) الى قوله و يسن في المغني ا وكالنه)لاحتمال ان الوكل الانولُه كاف الشاسل ألى أو وصيه (قولدوا مرجم الوَّدي آليّ) وآغار همل يقاله الاأن شرم الدفع ينكر فيغرمه والأمتكن الضمانعلى اخابض النائد الدائن الحوالة أخذا تمامرف الوكلة والاقرب المركم يشعر به كذم الفسق له بينة لم يكن له تعلى غدلان وكلام سم عن شرح الروض هذا (قوله السنغرق) أي يخلاف غيره فان ما يأخذ الاعتَصَ به كُلمو طاهر المكولكالاقرار يقدتقرر استردها) أىالمستحقوقوله من المهمماأى الرحسل والا خوش (قوله قال المتولى الح) قال في شرح انه وانصدقه لاملزمه الدفع الروض وزاد صاحب الانوارفي الاستناه فقال الاان شرط الضمان عسلي القايض لوأكر آنسالا أوتلف ائيه (وانقال) ان علمدس بتغر بطالقابض فيرجع الدافع حبشذاه (قوله في المزوا نذهب أنه لايترمه الخ) قال في الروض وشرحه (أحالني) محقد (عدلن) هذاكله انصرح بتصديقه في دعواه الوكلة كاهو فرض السئلة والأعدوان لم بصرح تصديقه مل كذبه أو رقبلت الحوالة إوصدقه مكت فه الطالبة أى مطالبته والرجوع عليه بما قبض مستهدية كان أوعينا أه وفي شرح الهجمة وان لم وجبالدفع) اليــه(في يصدقه فضرالمستحق وحلف الى الوكالاغرم الدافع تم رجع هوى القابض لانه لم يصدقه اد وقول الاصع) لما بأنى في الوارث غرم الدافع هو طاهر ف الدين وكذاف العين اذا تلفت الكن له تقر م القابض أيض فلينامل (قوله وهنا) مخسلاف الوكذبه وهذاله أى فيمال كذبه ش (قوله ولارجم الودى ان) ى كاعد مف شرح الروض (قوله لان ذلا خني الم) تحليفه لاحة لان يغر ولاسماوهي قد تكون لغيرا طحمر (قوله في الزوار وان قال الوار شوصد فداخ) قال في الروض وان بآن أوينكر فعلف المدعى المستعقأى فيصو والوارث والوصى والوصى له حمار طالبمر جمع على الوارث والوصى والموصى لوجد ويأخذمنه وأذادفع المدثم الهيل الحوالة بمعد الموكل الوكلة اه فالف شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق المقابض على أن داقيضه المه أنكر الدائن الحوالة وحلف

أهلا لاقتضاذالشمصعير وأمامية لاالفاض فقديقال القاض لايقاس عليه وأمااذن الؤجرني العمارة فهوه سنثني لمصلحة مقله عقدا لائله ويؤيدذاك قول الاجارة بيعة العسين بسبب ارتها والشارع العرابقاء العدور (قوله صاوركيلا) أيحا والرجل ابن الرفعة في مسالة العمارة وكد لا وكذا الفاء بر في كونه وفي أنه وفي قال برجي المده و نواه لافي استخفاضه أي عروش (قوله | وكانو حماوا الفاض من (٥٠ - (شرواق وأن قاء) - خامس) المستأخر وان ايكن معدمًا كؤكرل عن الأقاخر وكالا عند مقوقول إلة هن وهاوكاه وتخلل البيائع الحاتمون وقوله الالطعان صارص جهتها كالوكمان الوحه في مسئلها المأمران الديم لا يعرأ والمالمة لابتعين الا قيض محج وفي الرصنالو وكزعر وورجلافي تبض دينه من يدنق البريلة خذهذا وانض به ذي عروا وادفعه اليمما وكركسالا نزيداه وفرعالة ضي على كونهوك يزلز بدأته لوقال لهمر وعنداعظ تهاحفظ في هذا فتلف عندعمر وكأن من صيان ربدو بحث القمولي الهمن ضمان آلدافع لعمر ووالاز رفالهمن ضان عمره وويدالدقع لعمرو

عسنامن سريح العلو وكل

المداء وفي نسر الشخذاون إثاة

دينه صعبوري لوكيل بما

دفعه وتو نقداول القرصي

لو أمريقاً بنه أنَّا شارياةً "

يدينانه طعاما فقعل ودفع

لنمن ونامض العاء واللب

في بده و ئي من الدين ذيراز

كالدوك إرااء العائقة والى

فيشرمافي دمامة بله وان

لمرتكن البائسع معبد كجلق

أمرت وحهاب كسل

لسقتها وبداعهاللطعات

فهومزجهتم كآوكرورت

ايكنمعينا ومنتجلوهال

أصع عسن كفرى عشرة

امداد ووصفهالمازواتلم

ومــين المساكين ولامناف

ذلك قوله_مإوقال.لدينة

أسردين كدام عم

لانهمضغو فحالسام ككوته

محض غررفل كافوانمه

بالذين الهمي رنحوس

ألاموار التقددتونة ولك

ان تقر لهدا كالاله

فيهاقاله ذال العضان

له بطرق مسائلة البس

والله أعلى الانه اعترف في إلمان وأمن من التكذيب وبه فارق بامر في الوكيل (فرع) ، قالمادينه أنفق على الميم الفلاك كل يوم درهما من دين الذي على المفعدل صعور من عال ما فله معنسهم الحذاف إلى في اذن الوَّ حرالمستاحر في الصرف في العمار والن القاضي المالك في هر باعال السافانو لحال وممالواختلعر وجتم السواذان لها في الغاند على والده (٢٥٣) ومما لقله الاذرى عن الساور دى وغيره أالدرشدى عبارة الحلي فان كانله مشارخوصدة الادفعاه شيالات كل طء مدفوع يكوب مشتركاه القوله لان ذَلَتْ عَنِي ولاسماوهي قد تدكون الخيرالحصر الهسم فول الذن وجب الدفع)وا ذاسله تم ظهر المستحق أ حياوغرممو جمع الغريج على الوارث والوحى والوصولة بمدفعه الهم البين كذبهم يخلاف صورة لوكالالا ارجوع وبها في بعش الصوركا مرالاه صدقه على الوكالة والكارالسفق لا برف تصديقه وحدف اوكيل الحسال ال أنه وكا، غرجه. هذا بخلافه شهامه رمغو (قوله وأيس من النكذيب أق لان المناين صوّر تركذيب ه سم (قوله رنه) أي ما الأس من التكذيب قوله صموري) مناف مدرة الشار من هذه الدور العدم عَمَدُونَ إِلَانُهُمُ وَالنَّازَعَةُ مَعْمَةُ مِنْ الْعُ سَمَّ (قُولُدُوا خُالُة) عَطْفُ فَيْ عَلَمُ الخرقولُة وثم والخنام الخرا الوجه فيمسئله الخلع رنحوها كاني عده أنه خازف انظه من الفاعد في امتناع أيح دالغابض والمقبض وأمامسئلة اذنالقاضي فقديقال النادي لايقاس البوأمااذن الؤجرل العمارة فهومساني ألصله إقماء عقد الاجارة أيبقاء العين بسبب، ارشهاو الشارع الفرابة ، العقود مر اله مر قوله يغيره) أي غير الاذرى (قوله وبوافقه الم) أعمالقله الاذرى الخ (قوله وصاركاً له الح) أي الدائن الأمَمْ (قوله فهو) أي الصحاب (قوله من جهمة) الاسلاناخيرو عن كالوكيل (قوله ولاسافي ذلك) عن ولي الفاصر لو أمر مدينه الم قوله لانم مضية إلا النم تعليل لعدم المناف و في إده ذا كم) أي قوله ما باتي في اذنا الو حرالي قوله ولا سافي ذلك ولا يخفي والولدق مستقلة الخلع اذاكان الولدف المحمو رادا مجموا البادرهي من قبيل ماقلة البعض رقولة القاضى علف على قول إن الرفعة (قُولِه في مسئلة ألبتم) وقد مرأن مثله أسئلة الحلم إذا كُنَّ الولدَ صغيرا أوبحنونا (توليه القابض) محمن البناء والعمال (قوله صار وكداز) محصار الرجل وكداركذا الخدير إن كونه وفي أنه وفي قال مو جمع اليه سم (توله أن المدين لا يعرأ النه الفراه وأخذا بمسامر في باب الخامان أنهرج ع على دائنه الاسمر بالإنفاق يتقاصان شرطه فليراجي القولهالاية ف صيم) أى وفيات البتيملية يحج (قولهوالازري)عطف على القمولي قوله عد الفسمولي). معول بو يدونوله نول الافوارفاعله وقوآه الاوجسمصفة عشالقمولي وقوله لائالدا أع الختله لاوجهسة يحشالقمولي مناعث مالحوالة وان السنفق ظلم، فيما أخذه منه فينبغي ان لا ترجيع على القبض فضائف الحوالة الوكالة في ذلك وإن قوله أولاوط ليموقول أمله وغرمه ليساعلي اطلافهماوان كن تعيير للصنف ولي بل ينبغي أن يكون محلهما في العين وان تلفت أمافي الدين أسنبغ رجوع الغرج على من دَكرُ وَان فيطالبه السَّحَقُ وَلَم يَعْر مَعَلان ا تقبوض ملك و اله وقوله وأمن من الكذيب) أي لان المتلاين و رسكذيه (قوله صعر و بري) ساك منازعة الشارعي هذه الصورة ملم محتقبض المتبهوال زعامتهمة مر (قوله وم آلواخانه زوجته الخ الوجه في مسئلة الخاع وتحوها كالتي بعدها خلاف الفلية من الفاعد افي امتناع أتحمادا له بضوا الفيض

أحدادينه من كان عليه ولا مرجع المؤدى على من دفع الدلانة اعتمل بالك السر الملت وان قال) ان عنده عيناً ودين المش وارث المستفرق كافى الشامل وغيره وكام الم ينظر والل ان أماوار وصيفة حسر

تر ياالشراط الانتشار ولواتو شي راي مختلونية مقبل بيت بانه كان مكرها الا الاثاثيث (roo) انه كان مكرها سي على انرار وانعطنانو فريبا) أى وسعم بميانيا خريعي فول المستغرلايه جافرار مير (تجالدرانه الح) أي و بايه ميزون لا الانرازةل عِنْما أَقَادِدُ مُرَانَّهَ لَمْ أَهُ وَ(قُولُهُ كِأَنَّهُ) أَقَافُ مُرَّ وَلاَيْعِمَ أَفْرارِكُوهُ الْمُولُهُ مِل و في بالناصل و (قوله والعربة الح)عطف عسلي السيخ الدعش (قوله تعييد) أي نعب برالماء القربما بطلب العارية أولاجارة ولعل المرادتميين جهمة أأنفعا وقدرها وقوله والمعمى عليه) الداخري النفني (قوله بما تعذره) كشرب دواهوا كراه على شرب حر اه مضي (قوله اذلا - صراعي الدوال -صركاتما قالسم على جهدا لانتم الاولو به ويفهوم الهروروان دعف يعديه اله والراد الهرور قول! صنف طلقالتصرف اله عش (قوله فانادى الصدي الح) الى يندم اقرار او لـ معرف في الى واذافولالذَّز (مُعالَامكان حسدن) ويتفهرانه لابد، والمصادنة في سَالاسكَان اوْتبوته بالبُّبَّة اله سبد عبر (قولة بان بلغ ألخ)عبارالنهاية والنعني بأن كان في - ن عنمل البسادغ وقد مربياً نزمن المسكان في الحضرالغ آه فالعش وهوتسم سنبتخذيه فيخرو بالمي وتقريبنا الحبض ولابد فيتبوت ذلك من بنسة دله اد أى او صادوز كامر آنه من السد عمر (قوله لام) أى انبات الد من السدة (معذلك الم) أي أمكانه وفي نقر مد هدذا الدلسل نفار (قوله المنوم مه الم) عمارة الفسي وال فوض ذَلَكُ في خصورُهُ وادعى خصه مصباد له مسدمعا، لتملانهان كانصاد فافلا المعتال الهين والافلاقا لوز فهالان عبرالصي فَهرما مقدة اهـ (قوله عاجه) أى المبر (قوله اعطاء غاز) و المصدر الضاف الي مفعوله (قوله ادعى أى بعدا مُعامر بايف كَا إِنَّى (قول قبل الأساء المَّ) معلق بالأحد الم (قول لانه لا بازم الم) أي بان الغرض بادعامين الصاغف اذصورة السسنة أنه بالغ بعدا نقضاءا لحرب وعاته كان بالغافس ففسامها فعلف بمددالا يفضاء أنه كان الفاحد شد كاصر عبدالك في شرح الروض مم على في ه عش (قوله واثبات اسمال عاف لي الطاء از أه عش (قولدلاحه مه) أى في دعوى وإدا آر ترق المحسلام ويحتمل أنه راجع الى الفازي أحذ (وله وإذا ارتعاف) أى مدى الدي عاد كر (توله لا تنهاه المسومة شبول قوله أولا) ي وفت الما عومة للاتين و الأخذ مه أنه لو وفعت المصومة في رُمن يُقطِّع بلوغه في فادي أَنْ أَصِرُنَهُ وَامْ فِي الصَّاحَالُ وَهُو كَذَالُنَّا الْمُحَمِّرُ (قُولُهُ وَاشْرُمُ وَهِ) أَيْ فَا الْمَسْمَ الْعَسْمُ (قُولُهُ اذَا ا تعرضت المري ويقوم أنه لا مشررة هذا تعرض البينة لكن وليس بحراده بأوة النهابة والغني والدفي ببنة السن بال قدر اه (قولهان نينه) عي البينة قدرالس (قوله الاختلاف به) لا قال عد ظهر ذلك اذا كان ذهب أحدالي أنه أقل من خسسة عشر و يحفل أن الامر كذال على أنه يكفى في الاعلى أن الشاهد قد اعلن كفاية درنالخاء عشرلانا تقول منهم من ذهب الحاقة أكرمن خسنة عشر اه سم وفي تقريب هذا لم تقبل مينه) معناه لم ينسب اكراه ماليبة الاان شهدت بانه كان سكرها - بي على افراده اله منذر بدليسل توله كالمآن المزال وله آلاتهام تسمع دنوا حتى تقومسنة بانه أكره على الآفرار بالطواعية اه وسياني قوله واذا مل دووى الاكرام دوقهاان تبتقر يتقدلها والزوق آماب تملاسم دعوا أنه أكروعي الانزار بالانتُ آرالاسِبَة اه (قُولُهُ أَذَا -صَرَالَح) هــذَالاغْتَمَ الاواْ يُورَهُهُومَ الحَبْرِ رَوَان فَ يُعتَدّ به (قوله ولا يافده أكان الميناكم) فديفهم من هذا الصندع دم أمكان السَّنة على الاحتلام الكن فد ية نفى ما باقى عن الافوار شلافه الديشتر ه في السن التعرض له فالحمَّة كن السنة بالاحتلام لزم وم قبوله الذا المعرفو ملانهاا ان ريدالسارهي لاتقبل فمدون سان ولفرص نمامة بن أوالاحلام وهي لاتقبل و مال هذا النقصر (قوله والمانواف المها) أي على الهن ش (توله لا لا مرس عد ما مداور و) أى لان الفرض بارغاء حيّن القط ف الخصورة المسلمة الله بالفرعدا لف عالم ومدع لله عني ان العاقب ل انقط عما فصلف بعد الانقصاء على الله كان بالغاحة شد كلسور بذلك في شرح الروض (قول والسان) عداف الله عليه ش (قوله ويشترط فيه) أى اقامها ش (قوله الاختلاف في)لاية الناع الفهرهذا الكان

الازرق وتفر يـمالقاضي (قولهلافي استحفاظه)من اضافة المسلوالي المفعول أيجم و أهـ سم (تجله لإفي استمغاظت فكانه وَكَانَ إِنَّ الدَّافَعِ (له) أَي بَسِسالا سَعَفَاظ (قُولُه القرارعليه) أَي على عروضا هر والله يَعْمر في متعدا قول الا**نوارلود فع** الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اله مدعر د سارالا خرادده ملغر عه فذفعهااله وقال احفظهأى (قوله هولغة) الى فوله ولو أفر بشي في الغني الأقوله خاصَ وَفُوله كالامام الى ولو بحناية والى قوله كم رحسه فهائ عندمكان من ضمان الافرى فيالنهاية الاقوله أوالسف الحاوس علم وقوله قبل الحالنان وقوله ولاخلاف فسالح وهي (عمله وشرع الدافع لاالغسريم تعمان اخداد خاص الم مع ودعله اقرار الارام أو السيدة وولى المحدورعا درا خواب الدام السام والسام والسام اعترفء روان المال لغير وولى الهمعور عليه فالبءنه فكائن الافرار مدويمن عليه الحق و(قوله على الهم) أى لغسيره اله عش دافعهضته أبضا والغراز (قوله فانكان) أى الاخبار الحاص عن حق سابق (قهله أو المعردة) عبرد) عن شرصه اله رشداى ا علسه كإهو أطاهرلاناغاه قَوْلهُ أَمَاالِعَامُ) بَانَاهُ ضَيْ أَمَرَاءُ بِرَيْخُ صِ بُواحَدُ (قُولُهُ عَنْ مُسُوسٌ) في أَمْرَ مسموع اله كردي ا كون الواضع غرمد نشذ (قوله وعن حكم شرع) أى من أمرمشروع الدعش (قوله فهوالفتوى) عاد النهامة قان كان فسه * (كاللفرار) * الزام فحكوالانفنوي اه قالالشدي قوله مر فانكانف الزام فحكول كون الحكمية نفي شرعاً عاماتظر ظاهر ولهدذاله بذكره غيره فالتقسيم بل ف كون الحيكم اخبار أنظر أنضااذ الظاهر أنه انشاء هولفة الاثبات من قرئبت كصيغ العقود اه (قملهاغديا أنس)هو أنس نالنجاك الاسلى معدود السام نرو وهم من قال وثم عااخبارخاص عن-ق نه أنيس من أي مرثد فأنه تغنوى وكذا فول الألت زكان الحداب في ذلك لاس بن مالك ليكونه صعيرا سابق على الخنرفان كان منتذانهي من فتصرشر مسلم للنووي للطب بن عدف الدين السهير وبالمخرمة الهي اه عش وإغيره فدوويأولغيره على غيره فشهاده أماالعام قلة أي الدكف الرشد / المراد عبر العصور على مفلا مرد السكر ان التعدى ولا الفاسق ولامن مدر بعد رشده عن عسوس فهوالروابة لم تحمر علمه اله عش (قوله كالامام) أي والولى النسمة لما عكمة الشاؤ في المولسه اله عماية قال عِشْ قَولًا مر بالنسبة أعام الحكان تر من عن المرام وعند الدائع أوأنه اع هذا من مال وعن حڪيم شرعي فهو لطفل على وجه يصعر بمعدفيه عولاف مالو أفرعلى وليدبانه أتلف ما امثلا فلا يصح اقرار مذلك وان أتلف الفتوى وأصله قبل الاجاع لصيماله انبدع على الصي و يقم وليه شاهداو يقيم آخراً و يحلف مدم الول ولولم يدسرله ذلك ما والول قوله تعالىشهر اعتدولوعلى الدفع باطنا ومعدلك لوطهر الامرولو بعد بلوغهر حسم عليميه تم فضية وله الاعكنه انشاؤه أنه لايصم افرازه أنفــكم قالالفسرون على المهي بعد بالوغه و رشده بحد و معشى من أمواله قبل بلوغه و رشد. اه (عمله أوالسف على على على على على شهاد الرعمل نفسههي رشيد(قوله الملحق به)أى بالرشيد أص اله سير وهوالسف الهمل الذي مرفى الحرَّز الدكر دي (عَمَالُه ولُو الاقراروخير لشعيناغد عيناية ألخ عاية واجعة الي المن عبارة الغي والروض معشر حدولو أقر الرشد داتلافه مالاف صغر قبل كالو ماأندس الى امرأة هذافات استبه سنتوعسله كاعته الباقسي اذالم كنعلى وحوسقط عن المحمور علمه فان كان كذاف كالتنرض اعترفت فارجها وأركانه فلا بواحدته اه (قولهمنه) أي من معالق التصرف (قوله أن لا يكذبه الحس) حمراز عن عوافر ادامراد أربعه مقرومقرله وبه بصداقهاعقب شونه و (به إدولا الشرع) احتراز عن محوداري أو ملك لريد اه سم (قوله ومالا وصفة انحيا (يصعم) الاقرار (من مطلق النصرف) أي لافى استعفاظه من اضافة الصدر الى الفعول الكاف الرشدكا امامق . *(كابالافرار)* مال متالمال والسدفيه (قولهوءن حكم شرعي) عالم على على معسوس فهل يشهل المان بريدا كذا في حوار هــل يلزم زيدا كذا اللحقيه ولو عيناية وقعت وحوابهاله يشاله لانهذاالح كالاعتصابه والخرض المتعلقه لم يعقق الافيه الافاعلو تحقق في عبره تبشله منعطالصماه أوجنونه هذا الحكراقة لهوازكانه أو معنا لمر) ذا دمضهم المقرعند من حاكم أوشاه دوة د ينظر ف ماله لو توقف محقق وسعلمن آخرالباب اشراط الاقرارعلى ذلك لزمانه لوأفرطا آعد لايسهمالاالمه تعالى تم عدمة تب زانه أفرط الفيوم كذالم يعتد انلاء كذبه الحسولا مذاالاقرار ولركن للمقرله الطالبة وتناه ولاالدعوى سيمالفساده وعدم بعنه شرعا لعدم وجودركنه السرءوممامان المذكر روالظاهر أنذلك يمنوع طعا فليتأمل توله الملق به) أى الرشد ش (قوله الايكذبه الحس) احتراز عن غوافر اداار أن صدا تهاعف شونهونوله ولاالشرع احتراز عن تعوداري أوملك اربد (قوله

كلنعر يبالاعرف لسهولة الممثرى الحسلة وشيرطف اذاتعرضت الدران سيد الاختلاف ف

افسرار بالملك والعبارية

والاسارة اقرار علك المنفعة

لكن تعينهاالحالفركهو

ظاهر (اقرارالصي)وان

راهمق وأذرله وليسه

(والجنون) والعني عليه

وكل من والعالمة عا مدر

به (لاغ) لسقوط أقوالهم

قال الأولى النغر يدعر الغاء

اه وفسه ظر اذلاحصر

فاحاقبه ومفهوم الجروز

مع ف (فان ادعى)الصي

والصد تزال اوغالاحتلام

أى نزول التي مظانأ ونوما

والصدة الباوغ بالحس

(مع الامكان) بأن باغ تسع

سينقر به تقريبا(مدن)

لانه لايعرف الامن جهتم

ولايناف امكاناليه أعلى

الم ضلامه مردات عسركا

ماتي ولاعلف)ان خوصم

لازدان مرق لمعتم اليءبن

والا فالمي لاعاف وانما

فوقف علم العطاء عارادعي

المتلام فبل انقضاء الحرب

فا كروأه برالجيش لانه

الابازم من تعا مدالهـ ذور

الساق واثبات اسم ولد

مرتزق طله احتماط المال

الغنمة ولانهلاخصرهنا

لرعلف فالمغرسالها مقطع

._اوغده لمعلفلانهاء

المهومة شول قوله اؤلا

فلازهنه (وانادعاه

مالسن طولب سنة) وان

المترف مدم صنة عسمواذا

وذ و الادرى انالقصود رْ و جني بمن شنت الح بان النصود الخ (قوله وفرق الافرى الح) استدره النهامة والمغنى (قوله هذا) أي النصرف فسفوغمر الامن فالتوكيلوا المال (قولدونم) أي فالوكال فالنزوج (قوله وقدينساء يتركها) أي لحاجب لاسأني منعذ للنوثم وحود القرن وغيره اله مغنى (قولدوحاصله) يحدُّ صلماهنا (قولدهنا) أي والنوكبل والسالد (قوله صف كالهي الكفاء وقد وم) أى في النوكيل في الذكاح (قوله بالاولى) أى لانه ثم تُحَدِّر الهارهنا يستدرك أنه معنى (قوله بامح متركهاما فدمكون ان تركت) أى المرأة اوكاة (قُولِهُ فَى كُلُ اواده) أى افراد لزوج (قُولِهُ مَنه) أى الوكيل (قُولُهُ فمر الكف أصلو ماصله مماتقر وأولا) هوقوله وقسد رتسام تركهاالخ (قوله في منالصورالسابقة) أي ديندقع ان القياس هو المسادروان التوكيل عن الموكل أه رشدي (قولهم الصور السابقة) ينبغي استشاء الذاوكل عن ف- ماذن موكه أمكن إتوضيع الفسرق مان لماتقدم أنله حسندورله وانام يفسق فاذافسق أولحة نافيل فحسنكما فوله الصور يصغرا لحمالان المختل هذائمة وعدمالاءات الكلام في صور النوكيل بالاذن مدليل تعالمه فلريق الاصور مان مألو قال وكل عني ومالو أطلق فلت يمكن أن أصل القصودمن الموكل مكون الجمع باعتماد أن كالدمن ما مو و أنان أطراله من الوكل الوكسل وعدم أمينه و يحود أن يحمل فسدونم بعض توابعالاهو الكلام في أعد ممن صور لاذن ولا مناف مالتعليل لقراء أذن فيد مالينا على معول أى أذن له ولو من حهة فأغتفر تمرالم يغتفرهنافات الشرعاء سم أى ولوعد بصغة التنبة كافي المني وبعض تحد النهابة لساعن الشكالور كافسالمواب فلتغضب فمسيرال كاح * (فصيل في بقيدَمن أحكم الوكة). (قول في بقيد تمن أحكام الوكلة) الحقولة و برديمنع في النهامة مالاحد اطابه اذاحار ذاكثم الاتول والافالاذنالي أنه لوظهر وقوله وأفه ما لمواله اليوم وما أنه عالمه (قوله بغير الاحل) أيحداً ما كان قياسه هذا الأولى قلت النقسد بالاجل فقدم محكمه (قوله وبخالفته) عطف على قوله ماعب المنقد ومصاف والاصل وحكم محسل الاحتماط انتوكت مخالفته فمذف المضاف وأقعرا أضاف المعمقله لملان الخالفة لست من الاحكام أه عش أقول وكذأ للوكيل اجتماداو ماتسانها قوله وكون يده الخرو وله وتعلق الخ علفان على قوله ما يحب الخ قول التي (فالبع) ووثل البيع غيرمن ماللفظ العام أذنت أوفى كل العـ قود كالنكاح والطلاق اه عش (قوله بلمن فلان) أي بل يقول من فلان أيمثلا كن هذاومن افراده منء مراحم ادفلا فقيه صالح فيمانطهر (قوله تعين) طأهره أنه يسم منه و عنع السعمن غيره والمدنع هوالأعن المثل تقصيرمنسع سهواة الفائث وانوغب غسيره فريادة عن ثمن المثل وينبغي أنحل التعن أذالم دل القرينة على عدم أوادة التقسيديه وأنه كاعسار ممآتفر رأولا (ولو لو كانلولم بمعمن غيرهم سالسم وفات على المائل حار السعمن عبره القطع وضالما الدال وأن المراد وكل أمنا في شي من الصور التقسدية في غير من هذا الحالة فان قلت قداس ذاك أن الشخص لولم اذن في سعم ماله لاحد فرأى شخص الساهــة (ففسق لمثلث أنه لولم ببعه بغيراذته ثهب وفاتعلى مالكه أنه يحور بعدقلت فينظر والفرق واضرلاته هنا أذن في البسع الوكيل عراه في الاصعوالله في الجلة مخلافه هناك فأله لااذن مطلقا سم على ح أقول و يسغى أن محل النع اذالم يعلب على طنموضا مالكه أعز الانهادلة فالوكل ان يسعدوالافلاوجه المنع وقيل اله في عدم صحة مسع الفضول وغاية الامرأن هذا اسموفرضه في الشخص المعيناتس فيدا واسمسله آلكان العين اذاخر جعن الاهلية ففيه النفص والملاكو وفعوراه البسع فيعمره دونالعزل *(فصل)* فيعينن حسننجيف عليه النهب أوالتلف لولم يبعه في غسره أملو خرج السوق المعين عن الصلاحد تمع مقاء الامن في

البلد وعدم الخوف على الوكل نيسه فلايحوز سعه في غيرا الحان المعين الدعش والحاصل أن محل تعين أحكاء الوكاة أسفا وهي ماعت و الوكسل عند ماذكر والوكإ في التوكيل من تحوا الشديري انالم تكن هناك قرينسة ملغية النعيذ ولاعام الوكيل لرضا المسدل بغير الاحال الوكل بغير فعندو جود أحدهما بحورله المنالفة ويصم العقد الموكل (قوالة لانه قد يكون الح) ولوامناع ويخالف للمادون وكون اعتمده مر وكذاالاوحهالا كثيني قوله وفرق الاذرى الخ (فوله في شيء من الصور السابقة) بنبغي استشاء مدود أمانة وتعلق أحكام مااذاوك عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حد ننذ عراه وآن لم نفسق فأذا فسق أولى فان قبل فيننذ شكل العقديه (قال عراشعص قوله الصور بمسيعة المعملان الكلام في صور التوكيل بالاذن على تعليه والم سق الاصور بان مالوقال معبن) هوأعنى قوله معين وكل عنى وعالو أطلق فلت عكن أن يكون الجع باعتباران كالممسماصور بان نظر التعسين الموكل الوكيل هذا وفيم اعده حكامة الغظ وعدم تعييدو بحوز أن ععل الكادم في أعم من صور الاذن ولاينا فيه التعليسل لقراء أذن فيه بالبناء الوكل مالعني فان الموكللا المفعول أى أذنه ولومن جهذالشرع (فصل) وفيرة يشن أحكام الوكلة أيضا الخ (قوله تعين) ضاهر أن يسع منعو يمنع السيع من غيره وأن المناف الدين المناف المنا

المن قالها لمن بحد (والاصع) على الاصع [٣٣٤] ألساس (أنه) أي الثاني (ينعر لبعراه) أي الاول المراه) خومونه أو جومه أوعزلاالوكلة لانهاائمة لانالتغويض المهالخ لكن عبارة شرح المنهج لانالتغويض لمثل هذالا يقصدمن عينه اه ومقتضاها أنه وسعامن كالامه فهما ينعزل قصدحصول الوكل فيه من حهة الوكل فيتخسير بين المباشرة بنفسه والثفو بطر الدغسير. اه عش وفي ا مه الوكيل انه منعزل غيير العبريءن القلبو فيقوله بإيعن وكاه أي فقط شرط عزالوكل بحزم البالتوكدل واذفلا مسادنه وله ذلك (وانقال وكل عسني) البائم ومنفسه مععله بحرواى سكف الشيقة ولوقد والعاقرفاه الماثيرة بالاول والوالعور اللسل وعن الوكسل أوا فدعل التوك لمستنذ لقدرتها وودا هوالاقرب لاسهاني الصورتين الاخيرتين بمسامى الشرح (قوله والموك (فالثاني وكس الوكل وكذا عزله)أى وكيل الوكيسل (أيضا) عي كمان المركسل عزله كالفهمة أي أن المموكل عزله قوله ذلك أي أن ان أطلق إدان أعلى على على المرك عزله (قوله أينا) أي كعبارة المصنف (قوله على الاصعرالسابق) عاهر وأن الاصعرالسابق ولاعنسان فالاصم)لان ترتب عليه خلاف هدل ينعزل بعزله وانعزاله اولاولس كذات بالخاصل أن الخسلاف درل هوف الحالة توكسله للثالث تصرف المذكورة وكيل الوكيل أو وكيسل الوكل فان قلنا بالاول انعز ل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالناف فلا تعاطا ماذن الوكل فوجب وحسند فلامدمن العناية وكلام الشارح مر ليصع بأن قال معنى قوله على الاصح السابق أى بناء علم ان يقم عنموفارف فليرمس فالاصمسى على الاصعومة المعلى مقاله اله رشدى قوله أوعرل الموكلة) أى الدول و (تولدلانه القامني مان الوكدل مأطر نائبه) أى الناف نائب الاول اه عش (قوله اله بنعزل) أى الناف (قوله بغيرذاك) كم وله واعمائه فيحقالوكل فمل الاطلاق اه عش (قوله وعينالوكيــل الم) الاولى دف الوار (قوله لان توكيله) أى الوكيل (قوله ان يقع علسه وتصرفات القاضي عنه) أى عن الوكل الد عش (قوله وفارق الليروالي) وداد لسل مقابل الاصع عبارة النهاية والعنى للمسلمين فهوناتستهم والثانى أنه وكبسل ألوكيل وكأنه قصد تسهيل الامرعلية كالوقال الامام أوالقاضي لنائه استدراستاب واذا فددحكمه استنيه فاله نائب عنب لاعن منه بموفر ق الاول بأن الوكد ل ناظر في حق موكا م فمل الح اله قال مِنْ قوله وَنَهُ وعلمه فالغرض الاستنابة نائب:نسمة يعن النائب وقوله لاعن منسهة عالامام أوالقاضي اه (قولَه فهو) أي نائب القاضيُ وكذات ميرحكمنالخ (قوله معارنته) أىالقاصي وكذات برأه و(قوله وهر)أى السوكان الاولى معاونته وهوراجع (قلتوفيها تين الصورتين) النفر يعمول المثن (أَن يوكل أمنا) شمسل ولوكان الاسن وفقاو ذنية سُسَده في النوكل الذكور وهو وهماذاقال عنى أوأطلق واضع غرقضة كاسمأنه لو وكل فأسقال يصعروان كان المال تحت والوكل أوغير وانماوكل الفاسق في محرد المقدوهو مقتصي كازم المنارح مر الاتني فيمالو وكل الولى ففسق آكن قال جثم توجه العسدم انعزاله (لانعزل أحدهما الاسخر بالفسق انالذي يتحسه أنمحل مامرمن منع توكدل الفاسق في بسعد ل المحمو ومااذا تضمن وضع بده لمه ولالنعسرل بالعزاله) لايه والافلاوجه لمنعمين محردالعقدله انتهسى وهوصر يجف حوازتوك آلفا سقحت لمرسلمه المال اهعش اس وكبلاعب (وحيث (قوله انعبال) بيناء المعول (قوله النمن والمشترى) بغير الراء الساحة الاول ف وكاله البيع حور فالموكي التوكيل) ووكالة الشراء والثانى في وكلة الشراء نقط و يحتمل على بعد أنه بكسر الراء والثاني في وكلة البسع فقط (قوله عنهأوعنالموكل (يشترط أىالامين) الىنولە رحاصلە فىالمغنى(قولە لمبوكاءعلىالاوجه) اعتمده مر وكذانولەرنرڧالاذرى أن وكل أمينا) فيه كفاية الح اه سم (قوله أوعيرالح) عطفعلى قوله علمالح (قولهأنه لاتوكل عبرالاميزوان قالالح) وهو لذلك الصرف واتعينه كَذَلَكُ مِانِهُ وَمِعْسَى ﴿ وَقُولُهُ وَقَالَ السَّبَكُو الرُّمُ عَبِّمُ وَالْفِينَ خَلَافًا لِلسِّكَ وَفَارِ وَمَالُو قَالْسَالُوامِ الفي والمشترى لان الاستنابة عن الغمير شرطها الصلحة (قوله والموكل عزله أيضا كأفهمه الخ) قال الاسنوى واذا فلناماله وكبل الوكل فقد قبل ليس الموكل (الا أن معن ألوكل عبر.) مباشرة عزله لانه لبس توكيله والاصع الجوازلانه فرعاافرع فنستني هذه السثلة كذاصر الرافعي يحمسع أى الامن فسيع تعسف ماقلناه انتهى وقوله في النه والاصرأنه يتعزل بعرَّة وانعزَّاله) قال الاسنوى واعام أن حاصل كلام المُصنف لاذنه فيه أعران علم الوكيل الجزم بان النابي وكميل الوكيل وحكاية وحهين مع ذلك في انعراله بعني الشاني بعزل الوكيل وبانعزاله وهذا فسنقه دون الوكل لمنوكله فاسدفي المعنى ومخالف المالع أبضا المرحكانة وحهيز في النياء وبناء العرل عليهما كانقلناه عنه انتهى على الاوحه كملا بشمائرى و عاب ان قوله والاصم أنه ينعز ل بعزله وانعز له أيس مفرعاعسالي قوله فالثاني وكمل الوكل ولذا الم يصدر الفاء والماهو استشاف فلا مناق ته مفرع على الخلاف فأنه وكل الوكيل أو الوكل قوله لم وكله على الأوجه) ماعنه الوكل ولايعلمهم والركيل بعلمة وعناه

والمموكل عزله أيضا كأفهمم بعدله وكيل وكيله المن سال عزل الاصل ملك عزل فرع بالاول وعيادة أمله تفهم ذلك وضافلا عبراض على

على المنف هوالتساهل تعيز لانه فديكون له غرض ف تخصصه كطسماله بل دان أيكن له غرض أصلاع لا انفه

فاستعافراد فسقدام يجزله نوكيله على الاوحد أيضاو فضداطلاق المنااه لاوكل غيرالامن وان قالله وكلمن وفالالسكوالاوحد خلاد كلوفالت وويئن شت عوزتر وعمالعم الكفء

المعيزمن الشراء لم يجرب عدلفيره بل مراجع الوكار وبني أنعله ماليطاب على الفان أنه لم موده يخصوص بل لسسهولة البدعمة بالنسبة لغيره اه عش (قولة ولا يصع بيعلوكية) اقتصر على الفي وسكت عن تقييد الزالرفعة كوقال عش وينبغى ألآيمسل البطلان الناميكن وكالهمنسله أوأرفق سنه أخذائما ذكر دفيه الوفال بع مروكيل وينهاعمن ويداه وفي الصيرى تن الشموسي ومحله كمة البالاذرى اذا كاناللعن من يتعاطى الشراء بنفسه علاف لو كان تحوالساهان من لا يتعاطى الشراء بنفسه فاله يصع منوكيهاعتبارابالعرف اه وفي سم مانوافقه (قولِهلوكيله) أيأ ومبدوة قالمز سم على منهج أ عش (قوله رقسده الله) أي عدم العدة عبارة الماية فاو ما عمن وكله لم صح سواء أنقدم الاعماد أم الة ولولم يصرح بالسفارة أملا كاشمله كالمهم خلافالان الرفعة اه (قوله تقدم الايحاب) أي مطاحا مديدعر (قوله ولم يصرح بالسفارة) ويدلتقدم القبول فالف الطلب واتقدم قبول الوكيل وصرح ولايصم سعملو كبلاوقيده ابن الرفعسة بمبااذا تقدم المنقارة كانتر يتحذامنلال مدفقال مدلك صموان تقدم الايجاب ترقيل لوك لالم يصع ممر بالسفارة الايحباب أوالقبسول ولم أم لالان الايجاب فاسد اهكردى وفي السيدعر وعش مالوافق وقال الرثيدي قوله مركة لاكالابن الرفعة يصرح بالسفارة ويعت أىف تضده البطلان عادا تعدم الايجاب أوالقبول ولم يصرح بالسفارة أي يخلاف مااذا تقدم أحدهما المقسى الهلوقال ممن مرح بالسنة ارة في التقدم فانه يصم عنده اله قوله أي لريد) أيدون نفس لوكيل الدعش (قوله وكيل داى ريدنباعمن عَلِ أَيضًا) حَرِّمِه المِعَى وشرح المَّهِ عِرْسَكَا عِن قول الشارح وانعا يَعْدالِ (قوله وانعا يَعْدالِ) ولومات زيد بعلل أيضاوا غايقتهان مديطات الوكاة كأصر حيدالم اوردى يخلاف مالوامتنع من الشراءاد تحور رغبته فيه بعدد الدوالاوجه أنهلو فالبع هذامن أينامز بدونحوذ النحل على البيع لوكمهم ولانقول بفسادالنوكيل اهنهاية فالدعش كان الوكالأسهلمة أو أرفق والافالاذن في المبيع نوله ولانقول بفساد التوكيل وعليسة فهسل يصع البسع من الايتهم لوبلغوار شداء فيدنفار والمتعمالعملانه م ردسله اذن في البيع غياانصرف الولى الضرود فاذا كاواساد البسع منهم لر وال السبسيال ارف سم على عوضاهر • وان كاتُ منه و به فارق مامر بعد بل لولى أسهل في المعاملة منهم مرهوط اهر (قوله أو أرفق)الاولى استقام الالف (قوله و به فارف) أي والاذرى انهلوظهر بالترين منوله فالاذن فالبيع الخ (قولمام بعدد مل) أى فنول بلوان لم يكن غرض اله سيدعر (قوله ان النمين اعاه ولغرض والاذرى الم) أى وَجِعث الأذرى عبدارة الهامة فلو باعمن وكيله لم يعظ مُرْوُدُلت فريّ سنة على ارادة الريح نقطا لكون المشيري الريم وأنه لأغرضه فى التعييب سواء لكون المعيز مرغب في تلك السلعة كةول التاحر لعلامه سع هداعلى من رغب فسمالاغ مروا السلطان فالمتحة كماقله الزركشي جوازا لسنع من غيرالمديروا عنرض الحزاه فالأرشدي توله مرفالفعه بتعتزواعترض الهارغبته كافله الزركشي الخ كان المناسب مدهومة فعنده كار بأفيله أن يقول فالالز وكشي فالمعدم الخ فيمقدمز مدمق الثمن وهذا (قوله لم ينعين) اعتمد الفري وسم وعش (قوله لاغير،)أى في الحسلة أوفي الفاهر والالم يتأن قوله لم غرض معيم وأفول فى البعث يتعين فليناس اه سم (قوله في البعث) أى عد الاذرع (قوله من أصله) كله اعداد الدرسيق الدهن لميدنع هوالاثين المنسل وانوغب نبرمز بادةعلى ثمن المثل لانه لاعبرة بهذه الزيادة لامتناع البسع من الراغب بهافهى كالعدم فليراجع وينبغي أن محل التعين اذالم لدل القرينة على عدم اوادة التقسيدية وأنه لوكان لولم يسعمن غيره مسالسيع وفاتء لى المالات والبدع من غيره القطاع وصاالم النداك وأن مراده ان التقيديه فيغير مثل هذواحلة فان وات فياس ذال الاسخص ولماذن فيسعماله لاحدفراى مخصاله الالميهه بغيرافنه مبرفات على مالكه انه يحوز سعه قلت مسافار والفرف مآهرانه هذاأذن فالبيع الملة عفلافه هذاك فانه لاإدن مطافا غرا يتأن فولى أولا فيغي أن عله اذالمدل القرين فالخموا فق لقول الاذرى العلوظهر بالقر ينةالخ فالحلة (قوله ولا يصعر يعملوكله) فالفشر ح المنهم كاف الروستعن البيان وفي غيرها عن الاصحاب تقدى و عد الافرى العدفي الذا كان الموكل من لا يتعاطى الشراء سف كالسلطان وطاهرانه يصع البيع هنامن نفس الوكل كالسلطان وقال انقصة الفرق اله لوحرى العقد على و جلايقد فيعد خول الملك في ملك الوكيل صعر قوله اطل أيضا) اعتمد مهر (قوله لاغيره) أى في الحله أوفي

منأصله نظر

الفوله واعترض اه عش (قوله لانه اعالى على الوحه الا تمالم) في يعث لان سلسل بعث الافرى أنالقرية لودلنحلي أناللفمودحمول الرجوأن المشترى فيرمظور المهاته بل لكونه مورجه سل منال بح الكوندمن وله الراضين لم يتعز حيثاث المول القصود بالسع من غير الأرغب فيدفع مارغب العن فدنعه لاملامز به حسند المعمن على عبره وجهدا يندفع قوالولا أن ذات العين قدر بدال لان المراد الناعبر ويضام بدو فالبيعم وعام عمام عمدالمعن عيث لاية وقاطال بن البيع من المه والسيع م غمره أو بكون السيم من غير أحفال كن قدينا فذاك قوله عن وغي قيم لاعبره واعداب الالرد لانه اغما ينافى على الوجم الانسيره في الحله أوظاهرا والالم التولول لي تعيير قوله فاضح المرود للانوالادر عليد عان تعيينه مناكي الآتى فى المكان الأأن غرضه الادى أنالقر بنذلت لي أنا أه رود برمسواه في عد السعمين كل ذارة ب غيره بارغب بغسرق مان النعسين خملم هو به أو أن يدوا لحاصل أن القريدة هنا دات على انفاه النعين فعد حل م اوق مسئة المكان لم مل على مارت ما بلغه وهذاعارت ذلك فاعتسم التعسين فهاسو لودات هناك على الذائد فلاماتهم من الترام الفائد فلافون بينهسد افلينا أمل القرياسة اللغة الولاان ذلاالمين قدمز يدعلى ثمن المغولة كالوقالة أنامني الافولة والفرق المعولوقال (قولة ولوف الطلاق) كالدق اله سم عُبَّارة عَضْ مثله وذاك موافق لفرضه قوله ولوفي الطلاق غامة ته بالرمان الذي ذكر وفي الوكرسل اه وعبار الفسي وفائد التقييسد بالزمان وهوز بادةالربح فأتضع أنه لاعو رفسله ولا بعده وذلك في علمة في المروالعنق وأماالعلاق فلو وكله به في ونسم مست فعالق ان تعبينه لاينانى غرضه بل قسله لم يقع أوبعد. فكذا على العند له (توله تمنوع) عبر والغرف الخ (قوله أولجه عنا لح) دل إرادةت الفالا درع (أو) على أنه قالدُلك قبل دخول يوم الجمعة يوم العبد و يوم آلوقاته في يوم الجهة أوالعد فقبل بعمل على عد سمأو في (زمن)معن كومكدا الظاهر والالميشات توله لم يتعيز فليشا مل (قوله لانه اغاستان على الوحه الآثن الح) في متعشد لان ساميل بست أوشهركذا تعن فلايجوز الاذرع انالقر ينلودلت علىانا المصود سحول الرجوأن الشرى غيرمنظو والبلاله بالكوله يمن اله ولاحد ولوق الطلاق يحصل سفال بح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حيثلا لحصول القصود بالبسع من غير مشار البريع من غير والفرق بنالعق افارغب في دفع ما وغب المين في دنمه لانه لامرية حسند المعين على غير موجدًا بندفع أوله لولا أن ذاك العين اله عدلف الدوال قدور ذالخلان الرادان عبره أيضا فردوان البيع سنهء الرعسه المعين عسن لا يتفاون المال وزالسع من فىالنوال علاف العالاق الهسبزوالسع سنغبر أويكونالبسع من غير أحفالكن قديناق ذاك قواه عمى برغب فدالاغيره ويجاب نه عرا قد مكون له غرض بانالمرا دلاغيره فالحلة وضاهرا والالم تناسقوله لم يتعين وقوله فانضع الخوذال لانالاذرى لم يدع ان تعيينه ظاهسر فيطلانهاف وفت يذافى غرضه الحرال ادع ان القرينة دلت عسلى ان المعين وغير مسواء في صفة البسيع من كل اذاو غب عبر عما يخصرصه بل الطلاق أولى رغبهوبه أوأريدوا لحاصل انالغر ينةهنادات على الغاءالتعين فعمل جاويس الها المكان لم تدل على لمرمنه ومن البدءة بخلاف ذلك فاعتبر التعيين فمدحى لودلت هنذك الماله فلامانع من التزام الغاية فلافرق بينهما فلتأمسل وبميا العنسق ولوفال يوم المعةأو العدر مثلاتعين أول حمة فر رنا وظهرا لدفاع الاعتراض الذي حكاء بقرله واعترض الح أيضالا بقال عاية القريت للدلالة عسلي عدم تَمَاقَ الفَرضُ يَعْمُونُ العَبِينَ وقددل قولُ الصَفْوقِ المَكَانُ وَحِدَاذَالُمِ عَلَى مُعْرَضَ عَلى النفسين على الصعبع عدم تعلق الفرض بخصوص العين فلا اعتباره مذال بالقرينة لامانقول فرق بينهمالان القرينة تدفع احتمال تعلق الغرض بالمناعلاف قوله المذكورفاقه اعدادا الى أعلاا عنداز بانتفاء الغرض ظاهرا وعردذال لايدفع استمدل غرض بالحن فاذادفعت القرية وسبغي العمل جاوعمانويد العمل جاعدم أسينة اذاقدوالنمن ولرينت عن غيرواذا س هسذاالامن العمل بالقر ونقولوسا أنه ليس مند عفالعسمل بشافى عناه فلنأمل *(فرع) الوركا في البسع لا يتامز يدفهل معمال وكرو وعمل على البسع لوام مهم أويف لعدم اسكان البسع ويجم فيدنفار والمتحه الارلود لمعفهل مع البسع والادام لو بلقوا وشدا فيسه فلر

ويعه المصدنانه أغدا اصرف الولاقص وهم فأذا بهاوا جاد السعمة مراد الاسب الصارف علاف مالو وكادليسع منذ يدلا يصحيده فوكيل وبأنكس لانه لما الفيالسع من كل منهما وكان معتادادل الحال

على النفسد غصوص الذكور (قوله ولوف الطلاف) كالعش

أوعسد يلقاه كلو فالفي الصف جدا لحاء الشراء لم الشراء لم يكن له شراؤه في الصف الأعمو أقله الجعة والعد أن يوم جعة أوعسد يخلافه وهو محمل الان يقال الحفاظ فهما (٢٢٨) واحرو ورسد في المنصوب علمه بالراحا يلقاه فهو محمقة وبالعد ومشكول ف مديمين

الاؤلحناأ يضاوله البوم على أول جعة أوعد بلقاه بعد دلك الروم فيه لظر والاقر ب شاى لان عروله عن البوم الدوم الجعمة او مثله الناستوىالرانجون العدقر بناعل عدماراه تعنقبة اليوم هرعش وقوله أوعدياة وبالرادبالعيد مسيعيدا شرعا وبهما ومنءم قال القاداي كالفطر والاضلى وينبغي أنستلذك مالواعتدةوم تسع فأبام بسابهم بالعد كالنصاري اذا وقعذلك بالإنهم فعمل على أول عند من أعمادهم يكون بعدلوم الشراء مأم اعمر حو يخلافه أوسل القريسة عليه إ لو ، ع ي فيمااذ الم يعد بن عِشْ وَوْرِلُوالشِّرَاءُ صَوَالِهِ لا وَكُمَلُ (قَوْلُهُ فِي الصَّفِّ)متعلق باشـ لمرك المقسدر وقوله حسدا مفعوله زمنا لبلا والراعمون مارأ أكفرام يصم (أو) في (مكان يحتمل أن الفلوف متعلق بقال عمارة الله به كالو وكاء ليشتري له جنا في المسلم في والشاء وسل إ براءلم لكن لدنسراق في الصائدان " في اله قال عش فوله جدا في لصيف هسل صور وذلك أن يقول | معن تعبر)وان لم يكن نقاء أ الوكل المسترزج فالصيف فعمله ليصف بالمتأرهوا يهكاهره فتضالنت وكمني واوعالوكلة ا أجود ولاالراغبون فيسه في الصف والنالم يذكرون أي أهذا في الصف اللايالقرينة في أظر ولالتعد الثاني أهـ وقوله عش أهمل أكثر لانه تديقصد خفاءه هلي، مف يا مأى إذا كان وقد الوكرل في الشناء وأوله أوهو فيدأى إذا وقع النوكسل في الصَّ ف وهسذا نعر لوقسدوالثمن ولم ينهص الحل بشقيمه بنيءلي أدفىالصاف متعلق بيشترى وقوله أو بكنى الخميني على أممتعلق بويجه وقوله الثانى أ غير. صع السيع في ذيره قال نى قوله و يكفى الخ (قولدو 'نهم قولهم) أى المبارق قوله ولو قال بوم الجف الخ اله سم عبار السكردي | القاصي اتفاقاور دالسكر بعني أفهيرذ كرهما، معرفتين أنه لوذكرهما كرتين لايتعين أولجه عقائر اله (قوله يحد لافه) عي فلا أ له ماحتمال زيادة راغب ينة درالجعدًا في تله اه عش (قول، ومعن (ول) أي أول جعد وعديلها (قوله والله الروم شله) مردود بانالمانع تحققها ية د أوخير (قوله ومن ثم) أتي من أحل النفيد بالاستواء (قوله اخفاء) أي المسح أوالسم عبر والنفسي لانوهـمها (وفَّىالَكَانَ قدكموناه فستقرض خني لايطلع علمه اه وهيأحسن (قهله تعرلوندرالثمن لم) إيت تناوا عامداني وحمه الهلاينعين (اذالم تعمين الرسن فليجر والفرق وقد يقرق بشدة تفاوت العرض بالتقدم والتأخرفي ازاقة المان سم على عبر ذا لنعلق يه غرض) المحوكل الملت ما تقدم من قوله سم والحاصل المعلمات له لافرو بين الشيارية اله عش (قوله صحر المي عرالج) ولم يهددن غير دلات تعيينه فلا تعسن ذاك المكان كاعتر مه الروض أه سم وقال عش قديشكل صحة البسع معماد كريماعلل حدثد اتفاقى وناصرله يهمر أن يقصدا خفاء وومجرد الدعم بالثهن الذكو رقد يفرت معه الاخفاء اهرعش (قولدقال القرضي السبكي وغيرار يردهاع أتفاقاً) أَقَ وَلَوْتُهِلِ مَضَ الْدَوَّالِي يَنَافَى فِهِ الْوَصُولِ الْيَاكِانِ الْمُكَانِ أَنَّ و کرنه انفاقیا کے ف التوقفه علمه فلمأسمة طاعتبار التبوع سنقط اعتبارالنابع سم على بح اله عش (قوله مردود بان والاغدراض أمرهاخني الها يوالح أقد منافسة فوله الا تني ويزوه علم الحز (قعله الناه المرَّقَالُ الحَرُي يَنْهِ فَيَ أَنْ الحَافَ الله برذال في تعب بن فبوجب التقييدينس لشيخص والزمن أه مد عر (قوله فالقرائن يُحَالَمُهُمْ) في عمل بالقريد دون الضع هُ مَرْقُولِهُ و بهذا) أي الأذنلاحة بالدانله غرضا هوله ان علاذ لذا الزاق أله الزاني) أي فوله أو بقر يتناحله الخ (قوله دهو) أي مايصرت منا - (قوله فلم في التعبدين بل هو الظاهر بْنَاتْ فِيهِ مَا نَظْرِ اللِّي ۗ وَدَنَدَهُ مَا مِنْ عَشْ فِي عَاشِيةَ قُولِ الشَّارِحِ لَعَمِلُونَ والنَّهْن الح ومنع، فرجيع أَنْه لافرقُ المتعين لصونكازم السكامل عن الالغاماأمكن على ان (قهله دافهم قولهم) أى المارفي قوله دلوقال بوم الجعنا لم ش (قهله في المن تعين) أى فلا يصح المسع ف غيره قوله اذالم يتعلق به غرض (نَهَالدوان لم يكن الم)عبارة الروض وشرحه ولولم يكن له في ذلك غرَّ ضاهد النه ي فقوله الآني وفي المكان للموكل التعلمذلك بنص وحياد لم يتعلق به عسرت عن هاهر [قوله المراوقيرا الهن الم المستن والفيرهد في تع برالزمن فلعرو الموكل علب تعسن الغاء الغرق وقديغرى بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخوف الآلة اللك (قوله صحر البسم الم) والا يتعين ذلك التعسن اتفافا أوبقر سة المكان كاعبريه في الروض (توله صح السيع في غير وال الفاضي الفاق) أي لوقبل معي المدالتي يتأني حالة فالقرائ مخالفة وجاذا فه الوصول لى المكان المأذون فد عوالمتشكل بان الففط دل على السافة وعلى البيدع في البلد توج الثاني مزيدا دوعالا تصرالناني لدارل نبية الاول وهوقياس اعتبارا اسافة فبماو وهبه أوره مداريده وأجبب باله اذالهيج ففاعلى المنصوص غمرأيت مايصرح بان علىموه والمكان التفاء الغرض فمعلك فسراع المتصمن وهوالزمان قالشيخنافي الكمز وفيدا فلرلان هذا تخلف لعارض وهذا المعارض له فكاله فالله بعدى وم كذاو يحاب بله أمام بنص على الزمان ظهر أنه غير الراد الذان وهوقولهمان وحدغرض ككنر زراغب

ر المراس و المراسط و المراسط ا المراسط المراس

بين الثلاثة في عدم التعين عنسد وجود القرينة الدالة على العاء النعيين (قولية و. مجواز النقل) الحالمات النهابة (قوله: معوازالنقل) أى على هذا الوجا الرجوح وعبارتسم على يجفد الرعالا وي على هذا الوجاو تكن نغر بعمالي الاول أنشاف الذامدرالذي وفريجاعن البيعالي غيره كإهوفت كازم الشعين لكن مراك زح فيشرح الارشاد وقوا ومق اقله لفيرها وجب دليه أبيتي فيه ضمن النعن والنصن النعي ونهم عدم الشمان حشمار النقل الالا يتعبن حسند السعامة وهومتم معسى اهمش الاالفا هرأن الغمان فرعجوازالنقل وجوداوعدماعبارة الغني والتعيز للرحيلدا وسوة فنقل الوكل فيسالي ثير خنهن التمن وآلتمن والاقبض وعاديه كتظيره من القراض للمغالفة قالى أصل الروضة بالواطاتي التوكيل ا في البيع في بلد فلب عرف فأن نقله ضمن أه وهذا مبنى على صاهر طلاق التي يقطع النظر عن الاستندراك النقدة مَقَ شَرِحه سَعَرَهُمُ و (قُولِهُ يَعْنَى الخ) إطهراً نصله حيث له ينصر الوكل على العلا شرطر له في النعييز كإبديراليذلك فوله الاستي فقدلا يفهرله غرض ويكونله غرض خنياه سيدعر وتقدم عن سيمالماصله أن القرية الدالة على الفاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله ويفرق المز) اي على هذا الوجعة عند الدعث يكونشرها لحفظ في المكان الخاص مني خفي عاينا سموطي ج وقدية اباشمى البالكان الوصوف بمنا ذكر على مفي خفي بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في أنفسه أيك فرع عناعلم الوكل في بعضه المعني خفي على الوكيل اه عش **قولِه** وبكونـله غرض الح)الاولى-ذف يكون(قولِه ولوْ تانه)الى قوله والحق به في أ الفسني الافوله وقديجاب آلى والمباحز والى فول آنن وان سارمه في النهاية الاماذكر (قوله وبه فارعالج) عي ويغوات الاسم فارقه المحاف فيه البرسع عند الاطلاق بالعين البسير حيث صح الثاني دون الاول (قوله لاله) أي الغين الدير (قوله كونه) أى البيع (قوله بل عليه اذاو حدراغب الناع والمفي قوله بشعر عواز البيع بالما التوهنال واغب فريادة وليس مراداقان الاحدق زياد الروضة المنع لاته مامور بالاحتداط والغيط فأو وحدد في زمن الخيار أرمه الغسو فلوار يفسو انفسو السيد قياس على مم اه (قوله بل عليه ا-) ينبغي أن هددا يخلاف والواله الموكل بمريكم تشتح وشهر الديه بالغيروان تيسر خلافه لاه حقل القدرالي خيرته مر سمعلى ع أقول رقد يتوقف فيه ويقال بعدم الفرق كم تقدم عنه أنضا الدعش (قوله كم م) أي في رح قوله والفيز فاحش اهكردي (قوله ولوس غيرجسها) كالتونوب أودينار مفي ومهاية (قوله كمسرة بعمام المزاف المسلمرة نعل الامتناع ديثام قم قريناعلى أنه اعمامين الصفة لتيسره الااعلم ارادة خلافها سيما آذا كان غيرها أنفع اه عش (قوله قال الفزالي المنه اه مراه سم عبارة النهامة تعم لوقال مدمنه عمالة وهو يساوى حسين لم تمتنع الزيادة كماله الغزالى آه ويأتى عن المغنى مالوافقه (قوله ﴿ وَاعْدَاجِارُ لُو كُذِهِ فِي خَلِعَ اللَّهِ } أَى مَعَ لَهُ تَقَايِرِ بِعِمْلُ يَدِيمًا لَهُ الْهِ سم فالإمحارُ فالخاع بارفا الحقيق وفاتن قبر بينا ذاللَّه على عدم قصد الحاباة ولذلك قيد اس الرفعة النبوقي الأولى عبداذا كأنت المدالة دوَن عُن المثل لفلهو وقصد الحاباة

ي بعد الموافقة الله يتوان المنسى و بحاب أعداء ي من أسل الانتكال ومن النظار بان الزمان المنام بعد المساورة المنافق المنسورة بحاب المساورة المنافق المنسورة بعد المساورة و فقط المنسورة بعد المنسورة بالمنسورة بالمنسورة بالمنسورة بالمنسورة بالمنسورة المنسورة بالمنسورة با

(۶۲ - (شروانی داین قاسم) - عامس)

ومعجوا إالنفسل لفسيره بقتن يدرق بينوس نول الودع احفظه في هذا فاغله المالم بعادن بات المدار ثم عن الحفظ ومثله فسه عنزلسه منكلير حافلا تعدى وحمدوهناعلى رعابه غرنس الوكل فقسد الانظهرله غرضوكون له غــرضحني فاقتضت مغالفته الضمان (وانقال رع عالة)مشلا (لم يسع ماقل)منهاولو بتافه لغوات أيم البائة النصوصال علىه ويه فارق البدع بالغين السير لانه لاعتركونه بثن المنطل (رأه) لاعلماذا وحمد راغب ولوفيزمن الخارج مر(ان ويد علما ولومن غدير جنسها لان المفهوم من تقديرهاء رفأ امتناع النقص عنهانقط وليسآله ابدال سنفتها ككسرة معاج وفضة ذهب (الأناصرح بالنهى) عن الز مادة فمنتم الزيادة لانتفاء العرف منتذوالا اذاوال عم لز دعاناله ربمانصدمحاماته قال الفرالي الااذا فاست القرامنة عالى الاعدادة كالعدالة وهو بسارى مسيروند عيان مانه عداسه بعدم

الزيادة عسلى الماثنوات

عاله محاماة كاملة واعما

والمراجسة في خلعها عالمة المراد الانه عاليا يقع عن مقاق فالاعدامة فيه والحق به مالو وكله في العدوين القود مصف الديد فيضع مها وفسينظراذلاقر ينفعنا تناوقعد (٣٣٠) المحالماة مخلاف الحلم وقرينة قاله لمورثه تبطلها بمباحة العقوع ملاسمياسع اصعالي حالة علاف دادًا كانت تمن المنز فاكثر الهير قوله وألماق به المن معمد الدعش (قوله وف المر) أي الالحدَّ (قوله بيطالها لـ/) تمنو عهم على ﴿ أَي لِمُوارَضَهُ عَدَمُ تَدَرَدُا عَلَى عَلَمُ عَلَى الزَّ أَدَهُ على النَّصَفُ وَ ال عدم الرصالال بادة الدعش وقوله والشراء كالبيسع) ولوامره بيسع الوفيق مثلا بما المفياعه ما دوب ويشر صه عنسد جواز البيدع بالزيادة لانه حصل غرضه و وادخيرا ولوقال انتر بمالة لايخمسيز مزالنسراء إلمالة وعاينها وبنالخسب لاواعداذلانأو بمعالة لإعالة وخمبز لمجزالة صورالا ولااستكال المالة والخمسين ولاالز باداعام سماللهمي عن ذلك ويحوزماعداه والترح أولاتشقربأ كترمن مالمقمالا فاشترى أوباع بنمن المثل وهوماته ويووم الاأكثر حاؤلاتها بالمأه وربه يخلاف ماذا اشترى أوباع بأستمرمن مائة للنهسي عنه أه شمامة وكذاني المغني الاتولة من عندجواز البسع بالزيادة قال عش قوله من صعيمته ا جوازالبية بالزيادة أي بالله يعينه المشترى ولم يتهمعن الزيادة وتوقه مراثاء عدادلة أي مالم دلالقرينة على جوازالَ بإدة أيضا اه (قوله نم) الحالمَت ف المفنى (قوله بمسامر في شراء العبد) أي من ذكر صيفعان استلف النوع اختلافا فاهر آوسف ناختاف بما الغرض اهع ف (قوله والا) عان لم يبين كذلك (قوله بالصفة) أى المشروطة الد مغني أي كل واحد منهما أواحد اهما أخذا تما ياني (قوله ونع الوكل) أي والفت التسمية الدعش قول التر (وانساوته) أي او زادت عليه اله مغي (قوله عصول) إلى قول المترويد الوكل فيالهابه الانوله لنفسك الحائسات وتوله وحلف الحالان وتوله وباتحا الحاوقد يجب وقوله وبقولحالي وكان تضمن (قولدوان لم توجدا لصفة الم) يتأمل وجهالفاية معرفرض أنه ما بالصفة كما اقتضاء لمن الهسيد عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائدة لي الاوحة) توقف فيه مر أخدا إنشاه رفول المصف السابق كغيره بالصفة والهذا صرب على هذا الاوجه بعدان اثبته أكمن فديؤيد وكيل المسم بماثة فباع عمالة وثوب اله سير(قوله وانساوته احسداهما اعتمداللهي أبضا (قوله فكذلك) أي فالاطهر ألصة اله عش (ق له ولا ترد عليه) أي لا ترعلى المنفسد اواذا حدادما فغياجت يفهم كالمعدد والعد فيها (قوله في) أى في مساوا الحدد ادما وقع (و الله و الله و الله الله والارج وقوع سرائه ما في عقد دواحد تقدمت في اللغظ أومالحرت وأماله لا تعددا لعقد ونتقم الساوية للموكل فقط اهدفال عش قوله هرر تقدمت أي فيرالسارية رقوله مرفقة مالمباوية الخراي تقدمت اوتأخرت وأمالنان فان أشراه بعين البالموكل لم بصح أوفي الذمة وتع للوكيل وأن سمى الوكل دلما انسادتها حسدا همادون الاخرى فانساوته كل منهما رنعت الاولى للموكل دون الناز ينهر أيت القنضي ذلك في حد فلي ﴿ نقلان الكافرالبكري وأنه نقله عن الزركشي وقع السؤال عن تحفص أشتري بعيز مال الوكل ثم ادعى وقت آ لحساب أنه استراه . هسه وأنه تعدي بدف مال الموكل فهل المبع صحيم وعليه فهل هوالوكيل أوالموكل أوالشراه بأطل والجوابء تأنه انكان بارلوكيله ف خلعه) أي مماله نفاير معار بدعالة (قوله دف اغراخ) كذشرح مر (قوله يبطلها الح) بمنوع (قوله أي محة النبراء) كالمالشارع لا "في يقتضي محة شراقهما في صفة برو تطرَّ في في ما إلى ررأت في كرضينا أبي الحسن البكري ما وافق النظر حث قال ولوانثري اشا تين صفقتين والاولى تساوي دينارا فانالموكل الاولى فقط فالوالزكشي انتهب وطاهرعلى قباساله لوكانت الساوية دينارا النائية نقط كأت هي التي للموكل شامل و وجه ذلك النعقد الساوية النكان الاول فهمي الموكل فمعوالث في عير ماقون ومعوان ماوت شامه أيضا والنابي دون الاول فالاول غير ماذون ديم (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها ني لزائده لي الاوحد) توقف فيه مر أخذا بظاهرقول أحسف السابق كمير، بالصف والهذا صرب على هذا ا الاوجهمدان كان أنبته لكن قديؤ بدوكيل البسم، التقاباع بما " وثوب (قوله في تقدوا حد) ظاهر. الخلاف الذي فم طرق لا تو الدو نظهرانه لاندمن شرائهما في عقدوا حداً وتدكون السادية هي المشتراة أولا (ولو

النقصءنالبدلالشرى

والشراه كالبسع فأجيع

مامر نع في اشترعبد فلات

مائة محوزالنقص عسا

والفرقان البيع عكنوس

المدبزوند يروقنعص

التعدن للمعاباة والشراء

لتلك العينلاءكن من ثمير

مالكها فقديكون تعينه

لاحل ذلك دون الصاباة (ولو

قال اشتر مدا الدسارساة

و وصد فها) مان بزنوه.

وغيره ممدام في شراء العبد

والالم يصم التوكيسل فان

أريد بالوسف أزيدجهامر

الوكبلة فيااشراءلالعدة

التوكيل حتى يبطل فقده

(فشغرى بهشاتين الصفة

فَأَنْ لَمِ تُسَاوِ وَاحَدُةً ﴾ مُهما

(دينارا لم يصح الشراء

الموكل) والدراد ماء الى

دينارلان غرطه لم يحصلنم

ان وقع بعين الدينيار بطل |

من أمَّاله أوفي الدَّمة ونوى

الموكل وكذاان مما اخلافا

لماوتع لاإذرعى هناوتع

الموكات وانساوته كل

واحده فالاطهرالعمة)أي

محةالشراء (و-صولاً الك

فيما للموكل) الصول

مقصود الموكليز بادتوان

لمتوحدالصفةالني ذكرها

في الزائدة _ لي الاوحدوان

ساوله احدداهسما نقط فكذلك ولاترد علسملان

أمره السراء بعين)

– ئىكان مرطالو-وب . يە

المتعاقد منهان يقول اشتريت هذا وكمذاوله يذكر عساولافسة فليس شراء بالعين بل في النسة فيقع العد قدف الوكيل تمان دفع مال الوكل عباق ذمت مازمهداه وهومثله ان كان مثلباو أفصى فيمسن وتسالدف الدوقت تلفسه ان كان منقوّها وللموكل مطالبة البائع للوكيل بساقت مستان كان باقياد ببدله ان كان رألهُ وقوام السمان عليه والخالماذكر اه عبارة سمنوله أوسكون الساوية الخ فديدل على جوارث رائهم في عقدت وفوعهسماللموكلاذا كاستالساويه هي الشغراة أولاوف منفرلان الاذن الطلق لايتناول المرةفستهي إما ولى ويكون شراءالثانية غيرماني فيمافل يقع للموكل ويحرى هذا فسما اذاسا وتكل وأحدقه يناوا فهرأيت في كفر شيخنا أي الحسن البكريء وافق الفرحيث قال ولواشترى الشاتين صفقة بن والاولى تساوى دينارا كانالموكارالاولىفقها قالدالزركشي اه وظاهرولي قياسه لهلوكات أنساوية دينارااانا ليقفط كانتهى الني للموكل اد وعبارة الرشديدي بعد حكايته كاذم الشارح اصه الفاهر أن الشهاب عاصاف بذلك أي ولابالنسبتلوقوعهمالنموكل أيون كالتغيرالساويةهي الشتراة أولافي الاتعدد العقدلم تأم ا للموكل ثمان كانت العينام تصم والاوتعث الوكال كم هوضاهر ولايحنى وقوع الثانية للموكل 🖪 (قولْه أى عبيمال) أىبدا يل فانترى في الذمة فلااعتراض اله سيم(قوله كاشتر بعين هذا)وحسنذ فستعين على الوكيل الشراء بتلك العين فلواشترى فاللمدام يقع للموكل يخلاف مألوحذف لفظة عين كان قال مهذا الدينار أواشترليد يناد أواشترلى كذافانه يغفر سرالشراء بعين الدينادا الدفوع الدوالشراء في الذه وعلى كل فيتم الشراء للموكل فاننقد الوكيل ديسار الموكل فظاهر وان تقدمهن مال تفسه وعاللوكل من الثمن والارجوع للوكيل عليمو يلزمه ردماأخذه من الموكل الموهد ذاخاهران تقديعه مفارقة المحلس أمالوا شترى في الأمة لموكله ودفع الثمن من ماله فسل مفارقة المحلى فهل الحيكم كذلك أويقع العقد للوكيل وكأنه سمى مدفعه في العسقدفية ونفار والاقرب الاول اصفاالعقد بمعردا أصغة وحصول المال المموكل وقولهمان الواقع في الحسب كالواقع في صاب العقد عبر مطرد اه عش رقوله و درجوع الوكيل الحسيمي عله عن سيرعن الروض عندقول المتروكيرن الوكمل كضامن ما يخالفا الحلاقه (قهلهلابة الغه) الى قول المتن وان سماه في الفي الاقوله فلا نظر الكونه لم يلزم ذمته بشي (قوله وال صرح الم) عَليه اله عش (قوله بال قال) الى توله فاله الح كان الاولى ذكر عقب عكسه كانعله المفي (قوله انه امر والح) تعليل لنفي وتوعمالموكل شراه مم (قوله فلانفراغ) اشارة الدردد ليل المقابل (قوله ولولم يقل بعينه المراع ومرعن عش منه ما يتعلق به (قوله أي بعينه) كذاتى أصله والاولى بعيزاه سيدعر (قوله أوبشراء في الذمة الم) عمل على شراء ثوب المرشد هذا ولا يضروحول هدذاهنا معدخوله فيقوله السابق وكذاعكس فيالاصم لاخسلاف الغرض لان أغصودهنا بيان بطلان النصرف وفي السابق عدم وقوعه الموكل الاسم ولايحنى أنه انما يدفع التكرار بالنسبة لمافي المزلالالالسة الى الشرح (قوله وكذالوأضاف الممالوكل أي علاف مااذا صافه المموكل وليذكر لفظ اللمم كأسأتي فالمناه رشدي (قولة مخالفاله) أي بأن قاله أشتر بالعينا وفي دسك صاف المما المركل وفصية أهلو أقال اشترقى الذمة واطاقى لم عتنع الشراء في ذمة الموكل أهاعش (تحلَّه أو بالشراء بعين هذا الح) لايقال ا والنقدمة يرالمساوية فيمااذا عطف احداهماعلى الانوى كاشتريت هسذ وهذه بدينار وهوضاهر وقوله و تكون الساوية الخقديدل على جوازشرائهم في عقد من و وقوعهم المحوكل اذاكات المساوية هي المشرا أولاوف خارلان آلاذن المعالق لايتناد لاالمردونة بخري بشراءالاولي ويكون شراءالشانية غير ماذون فسؤا يقع للموكل ويحرى هذافيما اذاساوت كل واحدة دينة والقوله أى بعين مال) كي يدليل فاشترى في الله من فلا ا عَبْراض (قوله لانه أمره الخ) تعالى لن وقوعه المموكل س (قوله أو بشراء في الدمة الخ) عطف على مشراء مَنْ يُوبَاغُ شُ هَذَا وَلَا يَضْرُدُخُولُ هَذَا هَنَامُعُ دَخُولُهُ فَيْ قُولُهُ السَّاقِ وَكَذَا عَكستَ فَى الاصمِ لاَخْتَلافُ ال الفرض لآن القصود هناب بالان التصرف وفى السابق عدم وفوعه للموكل (قوله وبالشرآء بعين هذا

اخترى الوكيل بعين مال الوكل بان قال اشتر بتحذام ذاوسي نفسه فالعسقد باطل أماما حرزيه العاد دبين أىبعنمال كأنستر بعن في الذمة) مع المضالفة كان امره بشرا أثوب في النسبة عمسمه فرادا وبالشراء معنهذا فاشترى والذمة

دسذا زفاشترى فىالمستلم يقع الموكل) لانه خالفه اذ أمرة بعسقذ بتقسع بثلف السدفوع حسى لأبطال الوكل بغيره فأتى بضدمل لموكيل وأن صرح بالسفارة (وكذاعكمد منى الاصم) بانقالله اشترف النستوسل هسداف غده شترى منه فانه لايقعالموكلوكذا لايغع للوكرسل لانه أمره بعندلا ينعسم داف الماس فبالفوقد يغصد تحصياه بكلمال فلانظرهنالكونه الممازم أسهبشي ولولم يقل سنسه ولافي النمة كاشتر مسدا الديناركذات بر الوكيل على المعتدلتناول الاسم لهما (ومتى الع) الوكيسل (الموكل في سع مله) أى الوكر مان ماهه على خسلاف ماأذنه فمه (أو)ف (الشراء بعيده) كأن أمره نشراء توب مهذا فاغتراه غيره أى بعسمن مارالموكلأو بشهراء في الذمة فانسترى العيز (فصرفه ماطل لان الموكل لم ماذن فده وكذالو أضاف لذمة الوكل مخالفاله (ولواشترى

(ولم يسم الوكل وقع) الشراء

(الوكيل)دون الوكلوات

فواه لانه المخاطب والنسبة

لاتؤثر مع مخالف الأذن

(وان مدا فقال الباسع

معتلل الفسلاء ورآد

وسمسلناه كذبكاهو

لفلان) أى وكاموحلف

البائم على اله غير وكبله

أخــدا من ظيرالمسلة أو

ء بهاالا تىفى سائسل

الحاربه (فڪدا) يقع

لوكيل (ف الاصم)و تلغو

تسيم الوكل في القبول لان

تسهمته غيرمشترطة للععة

وذاوقعت الف الاذن

تحب تسمت مالم كل كان

بوكاب في قبول تعوهب

وعارية وغسمهمامالا

عوض فماوالاوقاء الوكال

لوقو عإلخطاب المملك معه

هددامكر ومع قول المنى ولوأمره بالشراء عصير الخ اذليس في ذاك تصر يج بالوقوع الوكيل الدسمولا بخفي الهلايد فع الذكرار بالنسبة لماني الشرع قول آلمن (ولم يسم الوكل الم) اى وقال بعد العقد الشريت لفسلان وكذبه البائع وحلف والانعال اخدذا ايضائها مصر حه في مسائل الجارية ثمراً بث الشارح اسار الىذلك فيماسياتى أه مم قول المنز (والماسماء الخ) المتبادومن سابق المن ولاحق مويصر عبه صنيع امسل الروصةان هذا السلة من فروع الخزلفة أي يخالفة الوكل للموكّل وابست مسوقة ليمان الاحتلاف بيذالوكيسل والوكل أديينا وميزاا ماقع وحيائسة فابتأمل قول القعفة للفسسلة أوراد الخوقولها وحلف البالع الحفان هسذا البيان جيعه المبايلاتم فروع الاختلاف الاآ تبتق مسئلة الجاربه لافروع الهالغة اه سدعرز (قولِه النفسك)ورادوتسميتك الح) يتبغى والنالمية سل لىفسك ولازادماذ كرفليتأمل وانفار قوله أو زادوتسميتانا الزمع تأخر التسمية عنسه اه سم وقديجاب ببعديتصو مره فيمااذا تقسدم لفظ المُسترى (قوله رحلف البانع الم) مخلاف ما ذا صدقه في طل اه سم (قوله ف كذا يقع أوكيل) أىسواء كذبه البائم أولم بصددقه ولم يكذبه فانصدقه بطل الشراء أخسذ الذلك كله مما باقه من مسائل الجارية فراجعة عرفه اهسيم قوله لان السمية غيرمشيروطة الخقد يخذمن ذلك صحتماية ع كابرامن اجارة الناطر على الوقف حصة منه ويضبه فه البعض المستعقين وتكون الاحارة لضرورة العمارة بأن يقول نطاهر ثماماتي (فقال اشغريت آون حصة فلان وهي كذالضر ووة العمارة فتصح الاجارة وتلغو السمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على المسع لهذه العله فتأمل اه رسدى (قوله في تصديقه) أي تصديق البائع الوكيل (هذا) أي في مسئلة المنز (ماني)أى من بعلان الشراء و (قوله من) أى في مسئلة الجارية (قوله ف فول تحوهبة الح) قال الزركشي وقداس ماذكرف الهدنيجرى مشله ف الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغديم عمالاعوض فيسه اه مغسني وفي سم بعدد كرماله عن شرح الروض وقديدل على أن الرادأنه لوقال وففت عليا أوأرص تال فقال قبلت وكلى كان وقف على الموكل ووصي له وهو بعيداذ كرف ينصرف الحالموكل مع قوله وففت عليسك أو أوسست لك ويحتسمل أن المراد أنه اذا قال وقفت على زيداً وأوسيت له فعال وكيله قبلتله وقع العقد للموكل لحصول الفرولمن وكدله يخدلاف مالولم يصرحه في العبول لايصم هسذا لقبول ولايتم الوقف ولاالوسسة بمعردذلك اهروة وهو بعسداذ كمفالخ قال عش عَقْبُ ذَكُرُهُ عَنْمُوفَمِاسُ مَا يَانَى فَ فُولْنَاسُمَا ذَلْنُ مَالُونُوى الرَّجِيَّةِ لُوفَ والوص مِنْعَالِي الوك بِلَّ الْهِ (قُولُهُ كات لغواو رائى فى تعديقه الكان توكاه في فرول تحوهب) أى ولم يصر حالواهب كونم الموكيل بل قال وهبته للواطلق اووهبتا للوكاك هناماناتي تصديقه ثمرةد 📗 أمالوقال وهبتك لنفسك او وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غسيره فقال الوكيل فبلت المموكل فينبى بطلان الهبتلان الوكيل لم يقبل ماأ وجيه الموكل غمراً بت في مرعل منهج نقلاءن الشار حمر اعتماد ماجعنا اليه اله عش (قول والا) العالمتن في المعسى الافوله وبقولي الموكَّان تضمن (قولُه والارفع الوكيل) لز) لاية لمكر ومعقول النزولوأمر، بالشراء عمين الخاذليس في ذالا تصريح الوقوع الوكل (قَعْلُهُ فِي المُنْرَامُ سِمُ المُوكَلُ) و وقال عدالعقد اشر بنه نقلان وكذبه البائع وحلف والابطل أخسذا أيضا يمر سيصرح به ومسائل الحروبه نمراً يت الشارح أشار الدال في اسبأت (قوله لنفسال أو رادوسي تل الم) يَنبغي وأنام يقل لنفسك ولأراد ماذ كرفليتاً مل وانظرلو زادوت مينك الخرمع الوالتسمية عنه (قوله وَ لَمُ الْبِائْعِ الْحُ) عَلَافُ الْ الْمُدَّمَّةُ مِنْ الْوَلِيَّةُ فَكَاذَا يَقْعِ الْوَكِيلُ أَيْسُواءَ كذبه البائع أَوْلِمِيْسُدُّهُ ولرمكذيه فانصدقه بطل الشراء أخذ الذلك كامهما بالى في مسائل الجارية فراجعه تعرفه (قوله وقد يجب تسمية الموكل الخ) في شرح الروض بعد شرحه ماذكره الروض في وكيل المنهب نقلا عن الزركشي ما نصه نعم قباس ماذكر قى الهبة بحرى مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها ممالاعوض في اهوفذ بدل على ان الموادانه لوقال و نفت عليلا كذا وأوصيت لانه فقال فبات لمو كلي كان وففاعلى الموكل و وصيقه كاله فى الهبة اذا قال وهبتك كذا مقال قبل لوكلى كان هبة اوكاه وهو بعداد كيف ينصرف الحالوكل

شمل ذالنه الوفوى الواهب الوكدل والوكيل الموكل والمغرنية الوكيل الموكل ويقع العقد الوكيل وعليه فرغرى بيناية لوكيل الموكار وتسميته ايام بإن النسم بأقوى من النبة اه عش أقرآرة عمل أيضا مالونود الواهب الموكل والوكيل نفسه اوأطلق وفي وقود محيلانا للوكدسال عدلايتني البراج عثمرا يشقال انفشي سيرمانعه قوله مالهينو باالوكل الخ أنحرج بةاحدهم مافليحرر تفصيله معرملاحظة مأذكره الشارح قبيسل شرط الوكيل ثهراً يته أشارالمالمات بقولة ويقولواخ اله (قلولدو المرفى شرح الح) أي من جواز توكيل السنميق في قبض الزكاة ووقوع الملالة أى الموكل أن أواه الوكيال والذافع والوكيال والم يتوالد فع شرا أفرلوني سكونه عن نظير مااستبعدته آنفاتاً بيدالماً فلتمن البعد (قوله وحاصله) أي نفرف (قوله متوقف) أي كليمن التمليك والاباحة (على العقد) قديقال:فليرا هقدالممان هذالدفع والفيض الملك اه مم (قولهاك) أى العقد (أولدولم يتصرف إلى العقد (قوله عن مدلوله في الخرطسه) أي منوةوع البَلمازوالاباحة للمخاطب العقد أىالايجاب (قولة تسمية الموكل الح) مناصاة المصدرالي مغموله (قوله وكأن تضمن الخ) عطف على فوله كان توكد فالح (قوله كأن وكرف الح) نجيبان يقول المتريت فسي منك لوكلي لان قوله اشتريت نفسي صريه في اقتضاء العتق فلا يندفع بمعرد النبة اه مفي (قوله أوعكسه) أىبان وكل القن أحنيبان يشترى له تعسمن سيد فانه بحب أصر بحد بإضافته لى القن فاوأطلة وفوى وقع الوكسل لانالما ال قد لا رصى الخ الد معسى (قوله لان صرف العقد الخ) تعلل لغوله كانــــركل فَسَالِمْ إِنَّ (قُولُه ولانالىالكُ اللِّي تَعَلَّى لِقُولُهُ أَرْعَكُمَ أَهُ سَمَّ أَى فَكَانَالُاوَلَ فَكُر عــلة كل عقبه كرقدمانه عن الفــنى (قوله وكذالو حَدْفُه) وانسا كان ذ كردم عينا في انسكاح لان لوكيل فيستغير بحض اذانكن وتوعمه يحال اله نهاية (قوله وانسانعيز ترك) عَيْ خطاب العافد ش اه سم (قوله فان فالبعت لمنطوكات الح) يذبي العمة ايضادا فالبعث لرد لموكان الكند أراد البيعلة أوأطلق ففال الوكيسل فبلت لوكلي فيقع العوكل فات أوادية وله يعتسلنا البيع لنضر الوكيسل فقال لوكيل فبلت لموكلي فينبغي مرر البطلان لعدم المطابقة معراء تسلاف الفرض وكذا ينبغي مرر المطلانة مالوقال وهيتلئو نوى الهينة فغال قبات وكان اساذ كرخلاه المافي شرح الروض عرر أهسم قول المن (فان تعدى) كان ركب لداية أوليس النوب اه يحلي أى ومغنى ومن ذاك دايفه كزيراً من ليس الدلالي الامتعة التي تدفع الهسمو وكو بالدواب أيضا التي تدفع الهم ليعه ماله إذن وذك أولم تحربه العادة ويعلم الدافع تحربانها بذلك والافلايكون تعديالكن يكون عارية فأن تلف بالاستعمال الماذون فيمحقيقة أوحكا مان موسعه العادة كهمر فالاضمان رالاضمن تَّم، موقف النف اله عس قول المنن (ضمن) أىضمانالمفصوب اه عش (قولدومن النعدى) الىقولة ريؤخذفي أنفزوال قوله اذالذي يتحدق النهامة (قولدومن الشعدى الحر) وهل يضمن بتأخير ماركل في ينعدو جهان أوجههما عدمه اه مغنی وادالنهایه ان آیکن ممایسرع قساده وأخره معطه بالخال من نیر عذر اه قال عش مع نوله وقفت على أوأوصت الناو يحتمل أن المرادانه اذا فالوقف على زيداً وأوصف فقال ركال قبلنة كانوقفاء إر بدووسناه لحمول القبولسن وكبله علاف مالولم اصرحه في القبول لا يصعف القبولولايتم الوقف ولاالوف يتجدد ذلك (قوله مالم ينو باللوكل على الارحمة) أخرج به أحدهما فلحرر [[تفصيله معدمالإحظام الأكره الشارح وبيل شرط الوكيل غراأيته أشارالذ للنابقوله وبقولي الخ (قوله وماسر

يث يشترن كالربوى والسغ(الوكيل) لانه العامة و(دون الوكل) ومن تم جاز الفسيخ عندارا غيل وادا المستعرى الوكيل (واذا المستعرى الوكيل) بعين أوفى الذمة (طالب البالع بالنص أن كان دفعه اليه ألموكل) لتعلق أحكام العديدة وله مطالبة الموكل بصالاته ألما أوالا إيكن دفعه البه (فلا) بنالمان كان النعن مع نلانه ليس في مد وحق البناع مقصور عليه (وان (٢٢٥) كان) النص (في النما المناه وحدمه (ان أكروكاله أوفال أعلها) الانعلاناالعرفافض فيمثله بالعوديه للموكل الدعش توليالمان (حرث يشسترط) أمحالنة ض لان الطاهد اله سيرى ومفهومة أته اذاله يشترط يعتمرا لوكا دون الوكيل وقياس مامرف جوازقبض الوكيل الثمن الحال جواز لنفسم (واناد ترفيها أقيض المبيع اله مين والموموف الحال لكل من أنو كيلروا وكالم رأيت الاذرى صرح بذال الدعش طالعهد أصافى الاصع (قوله عَمْ الطِلس الح) عبارة الهداية والمفسى بحبارى الجلس والشرط وأن حزّ الموكل بحداث والدارية مدوعات (كم خياراله يبلاردالوكب ل اذارخي به الوكل اه (قوله وله مطالب الملوكل) بان باخد دمين الوكبل بطالب المسوكل ويكونة بِسَلْمُ اللَّهِ الْعَرْضِ الْمُسْرِعِينَ ﴿ وَعُلَّمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ حسن الوك لكضامن الباشرته أنكر وكانتوان أنعب لبس له بل الوجة مالط البقيد الله يعرعلى عِ آه عن قول النه (انكان العقد (والوكل كاصيل) النمن معينًا) ظاهر وران أحكروكالته بدليل النفيد ال فيما هــدون، نظر سم على ﴿ الله عَشْ لانهالم لك ومنتمرجع ورنىدى ولاللنز (انائكر) أو البائع اله عن (قوله دانام يضع به) أىالوكبل(علم)أى علب الوكساذاغرمولو النمن (قوله دسنم) أيمن حل أنه كون الوكميل كضّامن الح (قوله درح على الوكما الحري الماح) فال أرسل من يفترضله ف مرال وص فلا مرجع علم الوكدل الاحد عرمه و بعد اذبه في الادامان دفع السعم سفري فافسترض فهوكوكسل به وأمره بتسليمه في النمن وآلافلوكاله تكني عن الافن آه وحاصله أنه ان لهدفع السمنسة ا وجع لأن الوكلة تتضعن الاذن واندوم فان إبامره بنسله معتكذال والالم يرجع لاان أذنك في الاداء بلي المتمسد المشترىءلي المعتمدخالفا الذيجزم، الروض سم على ﴿ (فرع) لواً سِللهِ بِإِزَادَا تُحَدَّمَهُ وِالسَّوْءَ تَالْفَ وَالطَّرُّ مِنْ صَعْن المايصر حسكلام الرافعي المرسلاالرسول اه عبدو يؤخذننه وابءادة مشل منهارهي أندجادا أوساليآ عرجرة ليأخذفهما عسلافلاها ودنعهالمرمول ورجعها فالكسرت فالطريق وهوأن الضان على الرسيل ومحلماني واذا غرمرجع على وكاه المسللين كأهو واضع حدث تام التوب والجرد الانقصير من الرسول والافقرار الضمان علم ويسفرأن *(تنيه) * ذكرا قاضي كون المرسل لهر يقاقى الضمان اه وفي سم بعديقله الفرعالة كورعن العباسعات عوظاهره أن وغبر واعده الانوار وذيره الرسول لايكون طريقاأ يضا ويصرحه قول الشاوح لاستحيقا أوائل العارية وليس طريقا كوك- ل ماعمالف مأتقرومن السوم واجرر الفرق بيناو بزوكيسل المقرض وقد يقرق تتذاما فالانب الأكفيانه لوجد عندهنا الرجوع على الوكيل وحاصله حتى يتعلق به أحكامه (ه (قوله دلوارس) إلى التنب هي المعنى الاقوله على المعتمد الى د طالب (قوله درطالب معالز ماد علب النزيدالو الح) نفر يدع على قوله فهوكوكم ل المشترى والضميرا استراترسول (قوله من الرجوع على الوكم لل) أي قال لغمره أعطع رامائة مطالبته اله سم (قولهوحاصله) أى أصاط ماذكر والقاضي الخ (قولي في الاولى) أى في العبارة الاولى قرضا علىليدفعه فيديني (قوله والدوكيل فلات) الاول ووكيلي ع- دف الى (قوله فلآن) متعلق ادفع (قوله فدوع اليه) تمة كيذا فيء رة وفي أخرى لكلمنالمبارتين (قوله انتهيه) أى المامل (قوله في الواب) أى عن الآسُكال الذكور (قوله الدفع مالة قرضاء الى الى مر (قوله في انفر حث يشتر من أى النفار ضواله فلاساليه في عدم الطالب المتفارحيث الكروكالتعوال | وكرالي فلان والقارهوات للعن ليس له بل الوجه الطالب أحدثاف (قاله في آلتن ان كان النان معيناً) خاهره وان أشكر وكالتعداسل لدروم في ديني في الاولى النفصل فيصابعه وفيه نظر (قوله في الحزكم الطالسالوكل) فالدفيسر حالروض والها هرائية ذائباً ي 📗 وأني وكال فلان في الذابية مطالبة الوكل والتأمرة الوكل بالشراء بعيد دفعه الممان اخذه من الوكدل والمالمانع انتهى (تولف ال عدد أصو وو يكفي ادفع الذو يكون الوكول كضامين فالفسرح الروض فالبرج معالمه الوكيل الامدغر مدويقد اضاف والاداء المراثة ترضاع فالان فدفع ال ديوال ما اليغرى به وأخرا تسلمه في أثن والافلوكية تكتي من الافت التي وحاصله أن البطنع الساب وفي عبارة تدفع البه إرج ولان الوكالة أنته أن الاذن والديم فال أبر المرو أساد، وكماذ الدرالالم وجمع الال أذنية في الأد عني الروفال وسدد أرضاعي ذيد فانسسله وخلاراً يستأن وفالحدة الى أخويجر وتصويراً بشائم مانيز بدام يرد ،عر وللدافع أيملانغ بداما كم أخري يحالي المروبل لورثة زيوالاختالهم ويتعلق عق المدنع بحصيع توكتزيلانه من حلة الدنون التعلقسة بها وابس لالفوطال الاستعدلانه لمياحذ لنفسه وانماهووكرلين الأمرالمنة ويموموكاة أذخبذ ولذاردعلى الوران كإنقر راه فقرابهم وليس لدادم مطالبة الأخسد مشتكل بما تقر وأولان الرسول يطالب وانقرلانعزله بالموثلان الوكهل بطالب ولوابعد الأنعزال كإصراحه كالمعهود سيتذفك فحا الجواب طريقان

من ارتقاعه طلام اغلاف الوديعة فانها (٢٠٦) محض الشعان فارتفعت بالنعدى اذلاتكن بحسامعتها و وعد الاذرى وغيره انعزاله اذا وكمالولى عن محصوره قوله مر أوجههماعدمهأىعدم المتحدان وعليسه فكوسرى أوتلف لامتمان عليموان أحوانس ع الاعدد لمعافرارمال المحصووف يد ثم ان كان الاذناه فىالبيسرق بوم معسير وفات راجعه فى البيسع نابيا والاباعه بالاذن انسابق اه (غوله من غير عدل ويؤخذ منعلته ارتفاعه) أى حكم الامانة (قولِه بخلاف الوديعة الح) رداد ليل قال الاصر (قولِه وبحث الاذري وذيره انالانعزال أعاهو بالنسبة اخ) اعتمسده العلى (قوله الماالذي يتجه الح) عبارة النهاية ولاينانيســـد مرمن اللولى بوكل ومال لاقرارالمال وحدولالحرد المسعورعايه فالقلان ذاك بالنسبة لابتداء ويغتفر هناطر وقسقه اذيغتفر في الدوام دالا غنفر في الابتداء تصرفه الحالى عن ذلك اذا اه (**قولِه**منالتقصميل) أىبانه ينعزل منحيث بقاءالمال بيده ولاينعزل من حيث التصرف الخلمين وقع عسلي وفق المصلمة اذ دَلْنَادِقُولُهُ وَالْحَلِّ أَيْحَلِمُ المَرِعَلِيمَاذَ كُرِهُ (قُولُهُ لانَّالْفُسْقَالِمُ) تَعْلِيلِ للردُ (قُولُهُ وَ رَوْلَاضُمَهُ) الذي يتغدان محل مامرمن الى الفرع في الفسني والى التنبيد في اله "به الاقولة الهيد وغسيره الى المنز وقولة على العقد الى في ها الب (قولة منع توك لم القاسق في سع ولايصمن تمنه المن وتقدمأنه لوتعسدي بسغره بالوكل فيهوماعه فيسمضمن تمنه واناتسله وعانمن سغر وآل المحجو رمااذا تضمن فبكون مستنى تمامر ولوامتنع الوكيل من التخلية بين الموكل والمال منمن الم يكن عذر كالمودع فالكات وصع يدهدامه والافلاوحه له عذرك كونه مشغولا بطعام لم يضمن مغنى وتهابه قال الرشيدي قوله مسامر أي من عدم ضمان عن ما تعدي لنعب من مرد العمقدله فيه اه (قوله جارله ابداعها الخ) هل هوعلى اطلاف أومقد عبالذالم بحف من ابداعها في القصد أوالطريق وهسدا الذي ذكرتهس تعويمها ولعل الافرب الثاني أخذا ما يأتى وأول الفصد لل مراوع لم الوكيل الح (قوله ولا أعز مرالج) محل التفصيسل والخلأولىمن المللاسبمااذا كان الايداع الذكور لف يرعذر (قوله وليسرله الخ) أى في صورة مولوة الله و عَرْلي ثمنه اطـ لاق شعنا انماقاله كذا اه عش (قولهردالشن) أى يخلاف القن كافهم من قوله ولوا شرام ميارمه ردويل له ايداعه عند الادرعي وغيرهمردودلان من ذكر اهر شدى (قول حسن لافرينة دل الح)وليس من القرينة على اردار تفاع معرما أذن ف شرائه الفسق لاعنع الوكالة فنامله عن العدة فله شرا ووان ارتفع معرووان لم يشمير فلا مرجم بالثمن بل بودعه ثم أه عش (قوله لان و مزول ضمانه عمانه دی المالك لم يأذن الخ) يؤخذ من هـ ذاماذكره سم على منهج من أمهل قال حل هذا ألى المكان الفلائ ف بدههو تسل_{ة خ}ولا يضن فبعه بشمله ورده م رمضمونا في اله الرد الوحسل ثانيا اليه صح البيام اله وتضييته أنه لا فرق في ذلك بين غنه لابه لم تعدفيه فأنرد أن يتيسر البيع في المكان فيتركه في رجع به بلاعذر وبين مالو تعسد رعليه ذاك اعدم وجود مستر عاسه بعب مثلاننف أو بثمن المسل أوعروض مانع الوكيل من الميع وفيه نظرو ينبغي أنه لاستمن حين اذ كانعدم البيع مالحاكم عادالضمان *(فرع)* قالله سعهذه فقالالو كايل قبات لموكلي أنايق عالمموكل فانأر أديقوله بعتلنا لرسع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت ولدكداوانترل شمنهانها لموكلى فينبغى البطلان لعدم المطابقة تسع اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطالان فيحالوقال وهبتك وثوى الهبة حازله ابداعها في الطريق له فقال قبلت لوكاي كاذ كرخلافا لماني شرح الروض مر (قوله و بعد الاذرى وغيره الح) على في شرح اوالمقصدعندأ مبن منءاكم الروض عن الاذرع وغسيره ثم قال وما قالوه مردود لان انفسق لاعنع الوكلة وان منام الولاية نعم المنوع ابقاء فعمر وادالعمل غيرلارما الالبيده اه (قوله اذالذي يُعِم العمل مراغ) هذا خلاف طاهر كازمهم ويع فرف الدوام مالا يعتفرف ولاتغر ترمنه لمالمالك هو الابدراء مر (قول وليس اطلاق شعنان ما قاله الادرى وغير مردودا ع) لا يقل الشجم طلق لان تول الخاطر عاله ومن ثماوماعها وراقالوه أىالاذرعى وغيره مردودلان الغساق لاعنع الوكالة والمنع الولاية نع المنوع أبقه المال بيسده لم بازم شراءالفن ولواشر . مصر حبذات النفصب لفان فوله لان الغسق المهمر حبيقة ولوكاة وفوله لعرائح مصرح بأنه لا يبقى المال لم باز مرده لله انداء عند فيده فقدصر حبذلك النفصيل في مقام دماذكر وولانانقول هذا كالمتنوع بل قول لان الفسق الم مرج ٠نذكر **ول**يس ودالثمن فيحسل كازم الادرى على أنه أراد الانعزال مالسب قليقاء المال فيده نقط ولولم بردالشيخ حله على مأذكر حبثلافر ينه فو به ندل ورده كان قوله مردود لغوا اذلار دعلي ذلك التقدر وقهله ولايضمن غنه الخ)قال في شرح الروض و أقدم عدلىرده كأهوطاهرلان الهلوتعدى بسفره وعا وكل فيهو باعه فيه صهن غنهوان سله وعادمن سفر وفيكون مستشي من فوله فالعوض المالك لم إذن مفان فعل أمانة انتهبى وقوله عادالضمان مع آن العقد مرتف عمن حينه ليكالانقطع النظر عن أصله بالمكية ولا فهو فيضمانه حدثي يصل اشكل بمالو وكلمالك اغصوب عاصبه في بيعه فانة يرزأ بميعه والداعز جمن يده حق لو تلف فيده قبل قبص لمالكه (وأحكام العقد) المشترى لم يضمنه وذلك لقوة يدالوكيل طر وتعديه يخلاف يدالغاصب فاغطع - كمهما بعرد روالهاشرح السدونسير.و خله ان أحكام الحل كذلك (تتعلق بالو كل وون الموكل في عنبر في الرؤية ولزوم العقد بفارث المبلس والتقايض في المبلس احداهماان هذاأعني قول هؤلاه وليس الى آخومبسى على ماذكر عن الرافعي نانيتهما الغرق بما يسمر به تصويرهم لمأهنا بالهوكاء في تعاطى عقد القرض فكان كتعاطى عقد (٢٠٦) الشراء في الهنالية الوكيل لاتمان جاء أحكام العقد وقد تقر والناجكاء تتعلق مانو كسيل وأن العرف وليا 🎢 الغرق) أي منمسئلة الارسال و ــ ثله الامر الاعطاء (قوله على اذكراع) أي المرجوح فالمبنى هنال لله لمنه الم عددا عليه كذاك مرجوح (قوله الماهنا) أى في مسئلة ارسال من مغرض له (قوله دَكه) أى الرسول (قوله وانما الذي مصل منه محرد الاخذوهولا يقتضي الطالبة || ولمناهنات) أي في مسلمة الامربالدنع (قولهم أي في تعاطى عند الفرض و (قوله وهما) أي في يجرد لغيرمالكآلمانوذلانهماانيا الاخدذ اله كردى (قوله في البابين) أي باب الوكاة وبالفرض (قوله ومنه) أي من أحل أقربينها (أشلواليها) أى الى دندالطريق و (قوله كاذكرته) أى اشارة الحلال اليها (قوله حيث أبتت غمنجهة كوخمامن آثار العقدالذي تعالمًا مكما ﴿ جَوْزُمُهُ ﴾ الحقولة وخوج في الفسنى والحقولة أنتهمي في النهاية الانولة لمكن ينقده الحيان ذكرة ﴿ وَقُولُهُ حبث حقورناه) أي مان كان النمن حالا أومؤ حلاو حل ودلت القريب على الاذن في القبض كأنقدم أه تقسرو وهناله تعاط عقدا فلربو حدد سب المطالمة العش (قوله أو بعد مروجه عنها) يعني أوفي دالوكل عبارة الفسي ولو تلف النمن تحت دالوكل والحال ماذكراى ترجالمبيع مستعقاق مطالبة الوكيل وجهان أشهرهما كمافا الاذرى مطالبته اه قول المن وهذهالعاريق أفرسالى (واناعترف)أى الشَّترى (قوله و معله)اى الرجوع على الوكيل (قوله الله يكن) أى الوكيسل ش اه كالمهم في البابيز ومن ثم أشار سم (قوله هوالح)أىالماكم اه مغنى(قوله ديانسانةر ر) ىڧوكىياالبائم(ڧوكىلىشترالخ) الهاالحلال الحقق الملقسي كاذكرته في شرح العداب 🍴 فال في الروض ولوا متحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو في ده فله ستحق مطالبة البياثيم وآلوكيل وكذا الموكل ببداه والقرارعليه أىعلى الوكل اه وف شرحه ريادة فالداماصلهاذ كرخسلاف فأن الوكر سل اذالم (واذاقبض الوكيل بالبيع الثمن في ماذكر هل له مطالبة البائعية والحجدة أنه ذلك مطالقاته من آثار الوكلة مر وقال في الروض الثمن) حب حورناه (وتلف أبينا القيوض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء تلف فيده أم فيدمو كامو برجيع أى اذاغر معسلي فيده)أو بعد حروحه عنها الموكل انتهب وطاهر دالرجوع وان تعمدالوكيل الاقدام على العقد الفاسيدمع العلم بآنه فاسيد وفيه نظر (وخرج المديع مدتعقيا وينبغي حبائد أن لايتعلق ذال بالوكل اه سَم وقوله وقال في الروض الح أى والمغنى وقوله أن لايتعلق رجعءاسهالمدري) ذال المرينغي تقسده عااذا تلف في دالوكسل على مااذا تلف في دا لموكل فيتعلق به مطاها فايراجع بسدل الثن (وان اعترف (قهلة فيده) أي أو مدانوكل اه أمني (قهله وخرج بالوكيل المن) هــذامغر وض ف شرح الروض فيما بوكاك في الاصع) لدخوله نبل مسائل الا معقال اه سم (قوله والا) أى والله بكن المولى ال (قوله فالدكر وضمنه الولى) أى في ممانه بقبضه (غ لاالولى وفي نغايره يضمن الوكيل اله سيم عبارة عش قوله ضمنه الولى اى في ذمت فلا يلزم الولى نقده و-مع الوكسل) اداغرم (على آلموكل) عاءرمه لانه المعتمدالذي خرمه الروض من الرحوع على الوكدل أي طالبته (قوله ومحله ان لم يكن) أى الوكيل ش غروومه ان المكن منصوبا (قوله وباق ماتقر رف وكيل مشفرتاف المسع في وم مهراسفة فاف فالف الروض ولواستحق مااسمراه منحه الحاكم والالمكن الوكيل بعد تلفعني يده فللمستحق مطالبة البائع والوكال وكذا الموكل والقر رعليه أي على الوكل المهى وفي طسريقا فبالصمان لانه شرحمز بادةفائدة حاصلهاذ كردلاف فان الوكسل اذاكان المائمن هله مطالبة البائعيه والمعتمدان له فاثب الحاكم وهولا يطالب ذلك مطلقالانه من آنارالو كالة مر وقال في الروض أضا القبض بالسراء الفاحد يحمد الوكسل أي سواء (قات والمشترى الرحوع تلف فيده أم في يدموكا و رجع أى اذاغرم على الوكل اه وطاهر والرجوع وان تعمد الوكل الاقدام على الوكل ابتداء في الاصمر على العقد الفاسد مع العلم باله فاسد وفيه نظر ورنبغي حنثذان لا يتعلق ذلك بالموكّل وفي العباب لوراطه الى واز والله أعسلم) لان الوكيل المأخذمنده فوباسوما فتأسف الطريق صعنما ارسل لاالرسول ارشى ونقسله في عريده ون قضيه كالم مامو ومنحهته و مده كده البغوى واشامى وطاهران الرسول لا مكون طريقا أنضاد يتحسه الهطريق واؤ مدمسسلة القرض وعلم من كالامهان المشترى الذكورة غمرأ ت ولالشار حالاتي في أوائل العارية بعسد كازم ذكره ماتصه وايس طريقا كوكيل مخدير في الرحوع على من السوم انتهى وفيه تصريح اله لايكون طريقا فلعر والفرق بندوين وكل الما فرض وقد فرق أخذاكما شاه منهماوان قرآرالضمان فالنسه الذي ذكره لشارح بعلم وحدء قدها عنى علق به أحكام فلمنامل (قوله وخرج بالوكيال عـــلىالموكل وبانساتقرر الخ) هذامغر وض في شرح الروض فياقيسل مسائل الاستعقاق (قوله فان ذكر مسهم المولى) أى لاالولى فىوكىل مشترتلف المسم

والغرفاله غيراك عنة علاف الوكل وفي أدب الفضاط فزى لواشدرى فاللمة نسة الهلامة الصغير فهو للا من والثمن فعاله أعنى الات علاف الواشترية عمال نف يقع العافل و يصركانه وهم النمن أي كما قاله (rry) القاضي وقال الفقال يقع الان الانوار وهو الاوفق لاط ان الاعساب مندل فسموانا سقد من مل الولى على مان كان له مال والابقى فدمته اه (قوله والغرف اله عير ما أبعنه والكتما العتبرة اهوفه الم) عبارة النهاية والفرق أن شراء الولى لازم المولى للمه معير ذنه فلم يلزم الولى صمر به يخلاف الوكيل اه نظر مل الاوفق، الماله رأآ. شرح الروض مسمئله اوالفرنسين عسانا الوكل النسن وعدم شمان العاذل الفسادالم فيكر الول ألوأمهر عندملك الان أنالوكل أذن يخلاف للنفل اه وهذا يعني الغرق الذيذ كرداك رحاسها الشارح الغرق المسئلة فعر حمع المدما الفراق لاالى الثانيةوجعل الفرق للمسئلة الاولى الثانية (قوله ويصيرا لح)معهد أه عش (قوله كالهوه مالندن) الاسكادم القاصى ويغرف أيحث لم يقصد له أدى ليرجع عليه والافكون قرضاً العافل فيرجع عليمه أه عش (قوله دهو سدو منماس في اشترك كذا الاونق) أي من اله القفال (قوله تو مهرعنه) أي أعطى الاساله رعن المقالصعير (قوله فترجع) أي المهر ولم يعطه تمنافات راهله بذيه (قوله كلام القاضي) - مربل الاونق (قوله ينه) أي بن المتراء الابند التغير عال نف محبث يقدم عمال نفسه ومعله ويكون الا بن والصير المن فرضاعله (قوله وبن مامر) عن الفرض الهكردي قوله عمال فس-) عالوكيل الثمن قرضاء لي العتمدمان (ق() يقعله)أى الموكل الان مقدرولي عامل ولده ﴾(فَصَلَقَ بِيْانجوازَالوكلة)؛(قوله فيبيان)الى فول المنزر فعنـالوكلة فى الهاية (قوله وما ينعلق بذلك) قهرأ اللامد يخلاف الوكل أى كالناطف أه عش (قوله ولو يُعمل) الحقولة وقيا- ه في المفي (قوله ولو يحمل) أي ووقع التوكيل بلفظ *(فصل) فيبان حوار الوكالةفانوذم بأفظا لأجار فلازم سم علىمهج وهوماخوذمن قول الشارح مرر مالمتكن بلفظا لخ الوكالة وما مفسحيه ونحالف وتقدم عندتول الصنف ولايشترط القبول لفظاأتم اذا كانت يحعل اشترط فقول سمعلى يتقوله ولويحعل الوكدل والوكل ودفع الحق الم قياس ذلك عسدم وجوب القبول لفظ لانم اوكالة لااجارة اه مخالف له لكن ظاهر قول الشارح مالم لمستعقه ومايتعلق لذلك تكر بلفظ الجندون مسعراً حكام الوكلة حشام تكن لفظ الإحارة ومهاعدم المقراط القبول أهرعش (الوكالة) ولو يحمــلمالم ووله اكن مآهر قول الشَّار حالج عل تأمل (قوله شروطها) أى الاجارة (قوله مملوة المالوكيل آلح) أتبكر بلفظالا حارة بشيروطها و رابغي أن منسل ذلك مالوعلم المركل أنه تغرب على العزل مفسدة كالوركل في البالمولى المهمد مدارداً ا (دائرة من الجانبين) لان وعدا أنه اداع زل الوكيل استولى على مال المولى علسه طرا أووكل في شرا ما الماهر وأوثو بالسرية بعد لز ومهابض هما ذقد يظهر دخول الوفت أوشراء توبلافع الحرأ والبرد الذبن يحصل بسبهماعند عدم الستريد فور ميم وعدار أنه اذا للموكل مصلحة العزل وقد ع ل الوكول لا ينسرله ذلك فعرم العزل ولا يغذ اه عش (قول حرم علمه الخ) وكذالو وتسعل عزل معرض للوكيل ماتنعه عن نفيه في حضورا اوكل الاستبلاء المستذكور نهم عسلى ع أق ولم يتعرَّل وآن كان الوكل عاصرافيها العمل نعرلوعا الوكيلانه يظهر اه ج ولعلوجيه أنه من بابدفع الصائل وهوالمتمداه زيادى فتقييده في شرح المهاج الحسكم لوعرل فممنى غسقموكه المذكور بمَّـااذا كانالعزل فيء بنا الوكل ليس بقيسد اه عش (قَوْلِه أَلهُ لا يَفْذُ) أَيَّالعزل شُ ا ... ولى على المال حار حرم اه سم قول المن (فحضوره) قد به لقوله بعد فادعرله وهوغالب آه عمرة اه عش قول المنز عالمه العزل على الاوحمه [(أوأبطالتها) أىأونسفتها أو (النها أوقضتها أوصرفتها نهاية ومغني (قوله ضاهره) الىالمان أفره كالوصى وقباسه الهلايافذ عَمْ (قُولُهُ بَعْرِدهـدَا اللَّهُ مَنَا) أَيْرِفَعْتَ الوَكُلَّةُ أَوْ أَطَالُهَا (قُولِهُ دَانِهُ يَوْ الح) أَيْ الوكه ل (فاذاه زله الوكل في حضور ٢) (قَوْلِهُ وَانَ الْعَالَبِ اللَّهِ) عَطَفَ إِلَى عَلَيْهِ الْعِزَالِ اللَّهِ فَهُ مِدَانَ هِمِدَالْمَا هِرَا لم بانقال درلتك (أوقال)في خَذَفَ أَنْ عَلَمُوا عَلَى قُولُهُ مُنْاهُمُ وَالْحَالَمُ عَنَالَتُمْ ﴿ وَقُولُهُ وَلِمُ يَنْوَا حَدَهُمُ أَى وَلُوادَى أَنَّهُ نُوى بَعْفُ هُمْ حضوره أيضا (رفعت وعيف اختص العرل فالذلالة لآيعل ألمن وقولة وعلم أى العاهر (قوله لبدله) ى الموكل الوكالة أوالطلقها) طاه ِ٠ وفي نظيره يضن الوكل وقوله والغرف اله غيرنا البعنسه على الذي في شرح الروض والغرف ت شراء الولى انعزال الحاصر بمعردهذا لازم المولى عاب بغيراذه فلم يلزم الولى صمانه عند لاف الوكيل انهى (قوله دف طرالح) زائد على اللفظ وانام ينومه ولاذكر مادلءا عوان الغائب في (فصل في انجواز الوكاة الخ) (قوله ولو يعمل اعتمهم وفياس ذلك عده وجوب القبول افضالام وكلة أذاك كالحاضر وعابيه فالو الاامارة (قوله حرم على العرل) وكذالو ترتب على عزل نفس على حضورا الوك الاستدلاء مذكور (قولدانه تعددله وكلاءولمن

• •

ف يدم خواجه استحقاقه وضرح برالو كيل فيماذ كر الولى فيضمن الذين إن لم يد كرمول مني المقدولا يضبنه الولى في منت اليكن منة وما لولي من الراولي أي ان كان إلا فن مال نفسه فات لا كرو صنيه الولى

(٢٢ – (شرواف وابن قاسم) — خاس) أحدهم فهل بنعرال الكل لان حسدف العمول بفيد العموم أويافو لاجم نسطة غذاف عالى الذي يتحدق حاصر أوغائب ليس له وكبل عبر انعراله بمعرد هذا الفظ

حث شيرة ما كار يوى والسار (الوكيل) لانه العاقد (دون الوكل)ومن عم ماز الفسم عباد المملس وان ماز الوكل (واذا المسترى الوكيل) معن أوق الذمة (طالبه البائع بالشمن ان كان دفعه المه الموكل) لتعلق أحكام العقدية وله مطالبة الموكل أيضالانه المالك (والا) يمكن دفعه المه وقلا) بالله ان كان النمن مَع للانه ليس في يدوحي البائع مقصور عليه (وان (٢٢٥) كان) النمن (ف اللمه لحاله ، وحدمه (أن الكروكالة أوفاللاأعلما) المانيرلان العرف قاض فيمثله بالعوديه للموكل اه عش قول المن (حيث يشترط) أى التقابض لان الظاهر اله مسترى ومفهومه أنه اذالم يشترط يعتبرا لوكل دون الوكيل ومياس ممرفى جواز فبص أنوكيل الممن اخال جواز لنف (واناه ترفها قبض البيع العدين والوصوف الحال لتكلمن الوكيل والوكل غرايت الاذرى صرح ذلك اعتش طالبه)مه (أيضافي الاصم) (قوله عيرالهلس الم) عبارة النهامة والمفسى عبارى الهلس والسرط وان أحار الموكل عسان وان لم يسعيده عليه (كما خدارالعب لاردالو كـ لا ادارضي به الوكل اه (قوله راه مطالب الموكل) بان اخد من الوك ل يطالب المسوكل ويكون وسلمالا أم شرح الروض اه سم على عم اه عش (علم الدائم المالية) في عدم الطالبة فارحات الوكالكضامن الماسرته أنكر وكالتروان أأعسن لسرله بل الوجمه الطالبة حالمة أسم على عبر أه عن قول المن (أنكان العقد (والوكلكاصيل) النمن معينا) ظاهر ووان أكروكالته بدليل التفصيل فيما يعيد دون نفار سم على ﴿ اهْ عَشْ لانهاا لك ومنتمرجع ررفيدى ولالمنز (انأنكر) أو البائع اه عش (قوله دان لم يضع بدم) أى الوكيل (علمه)أى علمه الوكمل ذاغرم ولو النمن (قوله رمنم) أي من أحل أنه كون الوكيل كضاء نالخ (قوله رح معلمه الوكيا الخ) قال أرسل من يقترضاه في مرال وص فلا و حسر علب الوكل الانعدة ومه و بعد اداره له في الاداء أن دفوا له مرآستري به وأمر وتسليمه في الثمن والافالوكالة تكفي عن الاذن اه وحاصله أنه المهدفع السيمسة ارجع لان فاقمترض فهوكوكميل الوكالة تتضمن الاذن واندفع فانام بامره بتسلسه فكذلك والالم وجع لاان أدناله في الاداء : لي المتمسد الشترىء المعتمد دلافا الذيجزم، الروض سم على ﴿ (فرع) لوا إسال بزارًا أخذ مُنه ثو باسوما قتاف في الطريق ضيه المايصر حربه كلام الرافعي المرسل لاالرسول اه عبو يؤخذ منه وأب ادثه سلاعها وهي أن رجلا أوسل الى آخر حرة لأخذ فهما في تعميل الزكاة فيطال عد لافلا ها ودفعه الروورجعها فانكسرتمنه في الطريق وهوأن المعان على الرسل ومحله في واذا غرمرجمععلى وكاه المسللين كاهو واضع من تاف التوب والجرفيلا تقصد برمن الرسول والانقرار الفعال عليه وينبغي أن *(تنبه) فكرا فاص يكونالمرسل لهر يقافىالضمان اه وفى سم بعسدنقله الفرعالذكو رعن لعباب ماتصهوظاهره أن وغُرُ واعْتُد الانوار وذيره الرسول لا يكون طريقاأ ضا و اصرح به قول الشارح الاتن في أوائل العارية وليس طريقا كوكدل ماعالف ماتفرر من السوم ولعبر والفرق بيندو مز وكسل المفترض وقد يقرق تحذاي في الند والا تفيانه لم وحد عقدها لرحوعها الوكيل وحاصله حتى يتعلق به أحكامه اله (قبله ولوأرسل) الى النسمة الفي الاقواه على العبد الى وطال (تماله وسطال معالر باد علمه ان بدالو الم) نغر بع يا قوله فهوكوكَ ل المشترى والشعبرا استثرالرسول (قوله من الرجوع على الوُسَكُ ل) على قال لغمره أعط عراماتة مَطَالَبَتُهُ اهْ مَمْ (قَوْلِهُ وَحَاصُلُهُ) أَيْ حَاصُلُ مَاذَكُرُ وَالْقَاضَى الْخَرِ (قَوْلِهُ فَ الأُولَى قرضا على لدفعه في ديني (قولهوال وكيل فلان) الاولى ووكيلي عدف الى (قوله لفلان) متعلق بادفع (قوله ندوع البه) تمة کدا فيه. ر: وفي أخرى الكلمن العبارتين (قوله انتهى) أى الحاصل (قوله في الجراب) أى عن الأسكال الذكور (قوله ادفع ماثة قرضاء ليالى مر (قولة فالنوح ت يشرط) أى النقاض (قوله فلايطاليه) في عدم اطالم منظر حدة الكروكالتموان وكريل فلان والفاهران المعاليس له بل الوحما المالية حائد (قوله في المنان كان النان عام المراوان أسكر وكالتمداسل لدرفعه في دين في الأولى التغصل فيصابعه وقعه نظر (قوله في المزكم يطالب الوكل) قال في شرح الروض والفاهر ان له ذلك أي ال والى وكالي فلان في الثانية مطالبة الموكل وان أمردا لوكل بالشراء بعيدا دفعه اليه بان باخذه من الوكة ل ويسلم للبائع انتها و على أ مهـ. داصو برفيكافي ادفع المنز ويكون الوكيل كضامن فالف شرح الروض فالا مرجيع عليه الوكيل الابعد غرمه وبعد اذاء أو الاداء وأثة قرضاء الفلان فدفع ان دوه الميعان ترى به وأمن بتسلمه في الثمن والأفالو كأله تكمي من الادن انتهى وحاصله انه ان لم يدوم البيان الما الب وفي عبارة فد فع البه رح ع لان الوكالة تنض الاذن وان دنع فان لم امره الله و كلذا الدائل مرجه عالان أدني في الأداء إلى ال

فاخسذه وضاهرأ بمناأن وفالخذه الى آخوه مجردتسو مرأ يضاغمان ويدام ودءعر وللدافع أيلان بداملك هض وكبله عرو بالورثة

زيدوالاه غذالهسم ويتعلق حقالله فع يعمسع تركة زيلائه من جلة الديون المتعلقة بآوابس للزافع مطالد الاكتسفلانه لم ياحد لنفسه

وانماهووكرلءنالآمرالمنته يءويةوكالةالآ خسذ ولذاردعلىالورة: كماتقر و اه فقولهم ليس للدادم طالبةالا خسدمشكلء لم

تقر وأولاا نالرسول يطالب وانظر لانعزاله بالموتلان الوكول يطالب ولو بعدالا نعزال كإبصر سبه كالأمهم وحيشة فلنافى الجواب طريقان

من ارتفاعه بعلام الخلاف الود يعدُّه الله (٣٢٤) محمل الشمان فارتفعت النعرى الانكمل بحسامه به و يحث الاذرى وغير العزاله اذا وكامالولى عن محمور. وله مو أوجههماعدمه أيعدم الغيران وعلم وقور فرأو الفيلا شمان عليه والأأخراب والاعذر لمنع أقرارمال المحمورفيد مُ ان كان الاذناه في البيع في وم مسير وفات راجعه في السع نانداو الاماعه بالاذن السابق اه (في أهمن عر عدل وخد نعلته ارتفاعه) عُحمَمُ المَا يَهُ (قَوْلِهُ بِعَلافَ الوديعة النَّهُ) ردادُلُولِ. قَالِ الأَصْمُ (قُولِهُ و عَدالاذرع و نبره انالاعزال اغاهو بالنسبة ا عُنَّ اعْتَسْدَ النَّنِي (تَوْلِهُ اذَالَذِي يَحْدَالُمُ) عَبْرُوْ النَهْايَةِ وَلاَ يَنْاسِدُ مُرمَن كَالُوفْ: وَقُلْ وَمَالُ لافرادالمال وسدولالمجرد المحمورها يدفآ مقالان ذال بالنسبة لازبنداء ويغتفر هناطروف فداذ يفتفرق الدوام الايغنفر فالابتداء تصرفه الخالى عن ذلك اذا اله (قولهمن التفصيل) أى باله ينعزل من حيث بقاء المال بيده ولا ينعزل من حيث التصرف الحلى عن وقعء لي وفق المصلمة اذ ذلك:وقوله والحلأى حل مامرعلى ماذ كرم (قوله لان الفسق الحز) تعلىل للرد (قوله و نرول ضمانه) الذي يتغهان محل مامرمن الى الغرع في الفسني والى التبيية في اله ابه الاقولة الهيم وغسيره الى المتروقولة على العمد الى فيطاب (قوله معرنوك لمالفاسق فيسع ولايصمن تمنه الح) وتقدمأنه لوتعدى بسغره باوكل فموماعه فسمضمن تمموان تسله وعاهمن سغر مآل الحجو رمااذا تضمن فبكونمستشي تمام ولوامتنع الوكيل من الغلمة بين الوكل والمال ضمن ان لم يكن عدر كالودع فن كان وضع مده تلمه والافلاوحه له عدر كركونه مشغولا بطعام لم يضهن مفي ونهاية قال الرشيدي قوله عمامر أي من عدم ضمان عن منعدى انعيه من محر دالعيقدله فيه أه (قَولُه جازله الداعها الح) هل هوعلى اطلاقه أومقد عبالذالم تتنف من الداعها في المقصد أو الطريق وهسذا الذى ذكرتهمن تعومها ولعل الاقرب الثاني أخذا ثما يأتي في أول الفصد ل نع لو علم الو كمل الخ (قوله ولا تعز موالح) يحل التفصمل والجل أولىمن الملاسمانا كان الاداع المذكور لف يرعذر (قوله وليس له الم) أى ف سورة الوقال له و شرف شمه اطــ لاق شحنا انماقاله كذا اه عش (قوله ردالشن) أي غلاف القن كافهم ونقوله ولوا شراه م يلزمه ردورل له ابداع عند الاذرعى وغرومردودلان من ذكر آهر شيدي (قوله حسن لافرينة تدل الح)وليس من القرينة على الردار تفاع معرما أذن في شرائد الفسق لاعنع الوكالة فنامله عن العدة فله شرا وموان ارتفع معره وان لم يشمر فلا مرجع بالثمن بل بودعه ثم اله عش (قوله لان ر مزول ضمانه عمانعدي المالك لم يأذن الح) يوخذ من هـ ذاماذكره سم على منهج من أنه لو قال احل هذا الى الكان الفلاق في سعه و تسلمه ولا يضي فبعه فعمله ورده مأ رمضموما في الة الردفاو حسل نانيا المه صم البيع اه وتضيية أنه لافر قرف ذلك بين غنب لانه لم تعدفيه فانرد أن يتبسرا البيع في المكان فيتركه تم مرجع به بلاعذر وبين مالو تعسد رعليه ذلك اعدم وجود منساتر عاسداهسمثلاننفسهأو بشمن المنسل أوعروض مانع الوكيل من السيح وفيسه تظرو ينبغي أملا بضمن حيناذ كانء حدم البسع مالحاكم عادالصمان *(فرع)* قالله سعهده فقالالو كيل قبات لموكلي أن يقهم المموكل فان أر أديقوله بعنا السع لنفس الوكيل نقال الوكيل قبلت بالدكداوان ترلى شمتهافنا لموكلى فينبغى البطلان لعدم المطابقة سم اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطلان فيدالوقال وهبتلا ونوى الهبة حازله ابداعها في الطريق له فقال قبلت لموكاي كماذ كرخلافا النَّ شرح الروض مر (قبله و عد الاذرع وغيره الخ) غام في شرح أوالمقصدعندأمين منءاكم الروض عن الاذرع وغسيره ثم فال وماقالوه مردود لان الغسق لا عنع الوكلة وان منع الولاية نيم المنوع إيقاء فغمر واذالعمل غرلارمه الالسده اه (قولهاذالذي يعمان على امرالخ) هذا خلاف طاهر كاز مهم و يعتفر في الدوام مالا يعتفر في ولا تغر برمنه بل المالك هو الابتداء مر (قوله أولى من اطلاق شخسان ماقاله الاذرعي وغيره مردودا لخ) لا بقال الشيخ لم طلق لان قوله المخاطر عاله ومن ثملوماعها وماقالوه أىالاذوعى وغيره مردودلان الفسيق لاعنع الوكالة وانسنع الولاية نعم المنوع أيقاء المال يسده لم ملزم شراءالقن ولو اشتراه مصرح بذلك التغصب لمفان قوله لان الغسق الخمصرح ببقاءالو كآة وقوله نعما لخ مصرح مانه لايتي ألمال لم باز مرده بل اداءه عند فيده فقد صرح بذلك النفصيل في مقام ردماذكر وولاناً نقول هذا كالمحذوع، لقوله لان الفسق الرصريم منذكر وليس ودالثمن ف-سلكانم الاذرى على أنه أراد الانعز المااسب المقاء المال فيده نقط ولولم برد الشيح على مردكر حيثلاقرينة قوية تدل ورده كان قوله مردود لغوا اذلار دعلى ذلك التقدير (قوله ولا يضمن عمنه الح) فال في شرح الروض و قدم عدلى رده كاهو ظاهر لان الهلوتعدى بدغر وبما وكل فيدو باعدف ممن غندوان سآدرعاد من دفر وفكرون سيتشي من قوله فالعوض المالك لمماذن مفانفعل أمانةانهي وقوله عادالضمان معان العقد مرتف ع من حينه لكالانقطع النظر عن أصله مالك ولا فهو فيضماله حسي يصل شكل بمالو وكل مالك الفصوب عاميه في بيعافاته ميراً بميعه والله غرج من يده - عي لو تلف في يده قبل بيس لمالكه (وأحكامالعقد) المشترى لم يضمنه وذلك لقوه يدالوكيل طر وتعديه مخلاف بدالغامد فانقطع حكمهما بمردزوالهائم ح البدم وندير و مظهران أحكام المسكذال تعلق الوك لدون الموكل فيعتمر في الرؤية ولزوم العقد عفار فأطلس والتقامض في الحلس

يت يشترم كالربوى والسم (الوكيل) لانه الع افد (دون الوكل) ومن تم جاز الفسط عندار الجلس والسم (الوكل واذا استرى الوكيل) به بن أوفي الذمة (طالبه البائع بالنص النكون النه المه المه الموكل) لنعلق أحكام العديمة وله مطالبة الموكل أبضالاته الما أكمان وقعه المه والا) بالله ان كان النمن مع خلالة ليس في يد وحق البائع مصور عليه (وان (٢٢٥) كان) النمن (فالقمة لمالية وحدمه (ان المانع/نااهرفافاض فيمثله بالعوديه للموكل اه عش قول الذن (حيث يشسترك أى النفاض لازانفاد.. آنه سيارى ومفهومه أثه اذالم يشترط يعتمرا لوكا دون الوكيل وتباس المرفى جواذفيض الوكيل الثعن الحالجواذ لافدره (وازاد ترفيها قيض المسيع المصرف الموالو وف الحمال ليكل من الوكيل والوكل ثم رأيت الاذرى صرح مذلك الدعش ماليه) ه (أضافي الاصم) (قوله بحب الحالم المح) عبارة النهامة والمفسى محبارى الهلس والشرط وان أجر الموكل بخسان وان لم مناه بدوعات (كما خيارالمسلاردالوك-لازارص، الوكل اه (قوله وامطالب الموكل) بانباخده مالوكدل مطالب المسوكل ومكون و سلمة المان مرح الروض اه سم على ﴿ اه عَسْ (قُولُه فلا يطالبه الله) في عدم الطالبة ظرحات الوكالكفامن الباسرية أَوْلَكُمْ وَكَالَةُ وَانَا أَنْصَانِ لَسِ لَهِ بِلَ الرَّجْمِةِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ كُنَّ مِنْ عَلَى اللّ العقد (والوكلكاصيل) النمن معينا) خاهرووان أكروكالته بدليل النفصيل فيما بعد دوَّق المارَّ سم على ح الدعم لانهالمالك ومنتمرجع ورشدى ولمالمن (انأنكر) أو البائع اله على (قوله وان لم يضع بدا) أى اوكيل (علمه) أى علمه الوكمل اذاغرم ولو النمن (قوله منتم) من أحل أنه كرن الوكميل كضاّمن الم (قوله دم عدا مالوك إلم ع) قال أرسل من يقسترضله ف شرحاروض فلام جمع علب الوكيل الابعسل غرمه وبعد اذبه في الادآمان دفع السسم يَسترى فاقدارص فموكوكسل ، رَمْرَ بَسَلْمُ مِنْ الْمَنْ وَالْاقَالِوْكُلَّهُ يَكُنَّى عَنْ الْاذِنْ أَهُ وَجَامِلُهُ لَهُ الْهِ فع السمنينا وجُع لان المشترى على المعتمد خلافا الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم إمره وتسلمه فسكذ للدوالالم وسع الاان أذن له في الاداء : لي العن سد الذيجزم، الروض سم على ﴿ (فرع) لواً سلاله فِارْالُهُ عَدْمَتُمُو بِالْسُومَاتِيَافُ الطُّرُّ بِقَضْنَه المايصر حمه كلام الرافعي في تعميدل الزكاة فيطاب المرسلاالرسول اه عبد يؤخذمنك وآب دننسل عنهاوهي انترجلا أوسل الى أخرجون أعدَّفها عداز فلاها ودفعها للرول ورجعج فأكسرت منه في العاربي وهوأن الضمان على الرسسل ومحلوف واذا غرمرحمعاليموكاه المسللين كلهو واضع متالف التوبدوا لجرة للا تقصير من الرسول والافقرار الضمان علمه وينبغي أن *(تند) ، ذكرا فاطى يكون المرسل طريقاني الضمان الدوق حم بعددةله الفرع المذكورين العباسعا صعوطاهره أن وغثر واغتمد الانوار وذيره الرسول لا يكون طريقا أضا و بصرحه قول الشارح الاستى في أوائل العارية وابس طريقا كوكيال ماعدالف مأتف رومن السوم وليحر والفرق بيناو يزوكس أأفقرض وقديقرق أخذا مماق النبيه ألأكيانه لهوجد عقدهنا لرجوعه لي لوكيل وحاصله حتى يعلق به أحكامه (ه (قوله دلو أرس) الى التنب ه في المفي الاقوله على المندالي د طالب (تموله د طالب معاز ماد علب انزيدالو الخ) تغريبع على قوله فهو كوكّل المشترى والضميرا استمرالرسول (قولِه من الرجوع على الوَكَل) على فآل لغميره أعط عراماته مطالبته اله سم (قولهوحاصله) عحاصل اذكره القاضي الخ (قوله في الاولى) أى في العبارة الاولى فرضا على لدفع في ديني (عوله والدوكيل فلان) الاولدووكيلي عــــذف الى (قوله المآلان) متعلق بادنع (قوله فدوع البه) تمة كدذا فيء را وفي حرى الكلِّمن العبارتين (قوله انتهى) أى الحاصل (قوله في الحواب) أى عن الأسكال الذكور (قوله ادفع مالة فرضاء إلى مر (قوله في المرحث يشرم) إلى النفاض (قوله فلايطاليه) فعدم اطالب الفرحث أنكر وكالعوات وكرلى فلان والفاهران لعب ليس له بل الوجه الطالبة حيند (قوله في المن النان كان النان معيدًا) هاهر ووان أشكر وكالتعداسل المرفعه فيدسي في الاولى والى وكما فلان في الشانية الضميل فيمابعد وفيه نظر (قوله في المن كم يطالب الوكل) فالفيشر عالروض والفاهران له ذلانا أي مطالبة الموكل والأمره الوكل بالشراء بعين ادفعه اليه بالباعده منالوكيل واسلم للبائع المهمي وتوافيق هے۔ دامبو برویکنی ادفع المزو بكون الوك بل كضامن كالفشر ح الروض ولا مرجع علمه الوكيل الابعد غرصو بعد اذراء في الاداء رائه قرضاعا لعلان فدفع ا ن دوم البعد اشترى به وأمر انسلم في أنَّن والافالوكلة تكمي من الافتائير وحاصله انه البليدة في أن السبب وفي عبارة ودفع البه رج ع لات الوكالة الله أن الاذن والدونع فالمرابر والساءة كذا دوالام وجدع الاال أذنا في الاداء في ال خدد ارضاعل ذيد فاخسله وخاهرأ يعناأن وفالخذه الىآخو بجرونسو مرأيضاتهمان خام برد، عمر وللدافع أىلان فر باما كاستميض وكبله عرو مللو وتة ويوالاختدله سهو يتعلق عقالدا فع عصب عم كتو ولائه من جلة الدين التعلقسة جا وابس الدافع مطالب الانتصادات لم بالنوائف وانماهو وكرايين الأمرالية ويموهو كاله أدخسة واذاره على الورد كانقر و اله فقولهم وليس الداهم طالبة الأحسة مستكل بما تقر وأولان الوسول بطالب وانظر لا عزاله بالوت لان الوكيل بطالب ولو بعد الأنعرال كالصرية كالمهم وحست فان في الجواب طريقان

مناوتقانيه علانه اغلاف الوديعة فانها - (٢٣٠) - محتى الثمان فارتفعت بالتعدى اذلاتكن عياستهاه وبحث الافرى وغيره انعزائه اذا وكامالولى عن محموره وله مر أوجههماعدمه أي عدم الغمان وعلسه فاوسر فأو تلف لاضمان عليموان أخراليه م الاعذر لمتع اقرارمال المحصورف يد ران كان الاذنه في الدرع في توم مصر وفات راجع مني الدرو الاناعه بالاذن السابق اله (فوله من غتر عدل ويؤخذ منعلته رتفاعه) كيحكم اذما م (قوله بخلاف الوديعة اخ) رداد للل مقال الاصر (قوله وبحث الاذري وذير الاعرال الماهو بالنسبة خ) اعتمده الغبي (قوله اذاالذي يعم اخ) عبارة انهاية ولاينانسية مرمن اللولى لا يوكل ومال لافرادالمال وحدولالمود المسعورها بمؤا مقالان ذاله بالنسية للربنداءو يغنفرهما طروف فداد يغتفر فى الدوام دالا يغتفر فى الابتداء تصرفه الخالى عن ذلك اذا « (قوله من التفصيل) أي بانه ينعزل من حيث بقاءال البيده ولا ينعزل من حيث التصرف الحالى عن وقعءسلي وفق المصفةاذ ذلكوموله والحلأىجل.مامرعلىماذ كره (قولهلان/الفسقالخ) تعلىللرد (قولهو نزولضماله) الذى يتعدان محل مامرس لى الفرع في الفسني والى التنبيه في النه اله الم الم الم وغسيره الى المتن وقوله على العمد الى فيطالب (قوله منع توكر لي الفاسق في سع ولايصمن ثمنه الخ) وتقدمانه لوتعسدي بسغره الماوكل فلموماعه فسيمضمن ثملموان تسلم وعاهمن سغر دل المحجو رمااذا تضمن فكونمستني تمام ولوامتاع الوكيل من التخذ أبين الوكل والمالصمن انام يكن عذر كالمودع فانكك وضع مده تلبه والافلاوحه له عذرك كونه مشغولا بطعام لم يضنء غني ونهانه فال الرشدى قوله تمياس أي من عدم ضمان تمن متعدي لنعب من مردالعسائدله فيه اه (قوله الراعها الم) هل هوعلى اطلاف ومقدع الذالم عف من الداعها ف القصد أوالطريق وهـــذا الذي ذكرتهس تعويمها ولعل الاقرب الثاني أخذا ماياتي في أول الفص ل نعرلو علم الوكيل الح (قوله ولا تعز موالح) محل التغصسل والخلأولىمن الممللا سمااذا كانالايداع للذكور لغسيرعذر (قوله ولبسراه الخ) أى في سوزة والوقال له وشيرلي بثمنه الهدلان شعنا انداقاله كذا اه عش (قولهردالثمن) أى يخلاف القن كافهم ن قولة ولوا شراهم يلزمه ردويل له ايداعه عند الاذرعى وغبره مردود لان منذكر اهرشدي قوله حيث لافرينة مالخ)وليس من القرينة على الردار تفاع سعر ماأذن في شرائه الغسق لاعنع الوكالة فنامله عن العددة فله شرا وموان ارتفع معردوان لم يشتم فلا مرجم بالشمن بل بودعه ثم اله عش (قوله لان ر مزول ضمانه عما تعدی المىالذلم يَأذن الخ) يؤخذمنَّهـــذاماذكره سم على منهج منأله لو قال احلَهذا آلى المكان الفلاق ا و مدهمو تسليمولا يضين فبعه فمأه ورده ما رمضمونا في الة الرد فلوحسل ثأنيا البه صم البيع اه وتضيية أنه لا فرق ف ذلك بين غنسه لانه لم تعدف فأنرد أن يتسرله البسع في المكان فيتركه تم يرجع به الاعذر وابين مالو تعسد رعليه ذاك اعدم وحود مشاقر عاسه بعسمثلا بنغسه أو بثمن المتسل أوعروض مانع الوكيل من الميم وفيه نظرو ينبغي أنه لابضمن حين اذكان عدم البيع مالحاكم عادالضمان *(فرع) * قالله سعدد فقالالو كيلوقيات لموكلي أنايق عالموكل فالأار أدبقوله بعثلنا لسع لنفس الوكيل نقال الوكيل قبلت ولدكداوات ترلى شمتهافنا وكلى فيذغى البطلان لعدم المعلايقتسع اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطانات فيعالوقال وهبتك وثوى العبة جازله ايداعها في الطريق له فقال قبلت لوكاي كماذ كرخلافا القُ شرح الروض مر (قوله ربحث الاذرع وغيره الح) نقله في شرح اوالقصدعندأسنمنءاكم الروض عن الاذرع وغسيره ثم قال وما قالوه مردود لان الفسق لا عنع الوكالة وان منع الولاية نع المنوع ابقاء فغيره اذالعمل غيرلارمه المال بيده اه (قوله اذالذي يتعه ان على امرالخ) هذا خلاف طأهر كان مهم و يع فرفي الدوام مالا يعتفر في ولاتغر يرمنه بل المالكهو لانداء مر (قوله أولى من اطلاق شعنان ماقاله الاذرع وغيره مردود الم) لا مقال الشج لم إطلق لان قوله الخاطر عاله ومن ثملوماتها

على رده كوخواله الله المؤتمدي ورده كان توله مردود لغوا الذوي ذائل انتصاد مر (قوله ولا يضم غنه المر) قال في شرح الروض و تقدم المالك لم المؤتفة مناف فعل المؤتمة من عنه واعد في من عنه والمدون المؤتمة من المؤتمة والمؤتمة المؤتمن و توله عادات من المالكة ووقع مناه حسي المالكة ووأحكام العقد من المؤتمة والمؤتمة وال

لم ملزمه شيراءالقين وله اشتراه

لم بلز مرده لله الداء معند

منذكر ولبرية ردالتمن

حبثلاقر بنسةفو بهتدل

وماقالوه أىالاذرعى وغيره مردودلان الفسسق لاعنع الوكلة وانسنع الولاية نع المنوع إيقاء المال بيسده

صرحيذان التغصيب فان قوله لان الغسق المرمصرح ببيقه الوكاة وغوله أهرالخ مصرح باله لا يبقى المال

فيده فقدصر حبذلك التغصيل فسقام ودراذكر وولانانقول هذاكاه ممنوع وأقوله لان الفسق المرصريم

ف حسل كالم الافرى على أنه أراد الانعز العالسب البقاء المال فيده فقط ولولم ود الشيخ حله على ماذكر

والغرقاله غيرفات عنةعلاف الوكيل وفيأدب الفضاء الغزى لواشسترى فبالمدمد مناله لابنداله غيرفات عناقب المرف والمان فيساله أعني الابن عَلافِ الوَاسْرَى له عَالَ نَفْ يَعْمِ الطَّهْلِ وَ يُصِرِ كَانَهُ وَهِ عَالَىٰهِ النَّمِنُ أَنْ كَقَالُهِ (mry) القَامْنِ وَقَالَ الفَفَانِ يَعْمِ النَّانِ قَالَ وَالْأَوْارُ وَهُو الآوذق لاطسلاق الاعتداب من رال نسبواني ينقد من مال المولى عليه ان كان له مال والابق في ذمته اه (قوله والغرف اله غير مالسعته والكتما العثبرة اهوفه اخر) صارة النهامة والفرق أن شراء الولى لازم المولى على غير فنه فلم لمزم الول صيامة محلاف الوكريل اه نظريل الاوفق، الماله وأأشر حالر وض عقد مثلها والغرق مين ضمان الموكل النمن وعدم ضمان العافل في الذالم يذكر والولى الوأمهر عندملك الان أنااوكل أذن علاف العنفل اه وهذا يمعني الفرق الذي ذكره الشارح فسقد الشارح الفرق العسالة فعرجع المدرا فراقلاالي نقر حمل الفرق للمسئلة الاولى للشاخ (قوله ويصير الم) معتمد اله عش (قوله كانه وها عالمان) الاسكارم القاصي وبغرق كيحبث لم يقصد نه أدى ليرجه عليب والافكاون قرضاً لطفل فيرجه عليب أله عش (قوله وهو بنه ومن مأمر في اشتر لي كذا الاوفق) أَيْ مَالِهُ القَمَالِ (قُولُهُ لَوْ مُهرِعنه) أَي أعطي الابِ المهرعن المَّالصَّفير (قُولُهُ فَيَر جع) أَي الجور ولم معطه أشافا شتراءله مدته (قوله كلام الفاص) - مركب الاونق (قوله ينه) أي بن المراء الابدال عبر عمال نفسه من يوسع لا بن ولا بعبر المن فرضا على وقوله و بن من أي في القرض الدكروي قوله عبد النفس) عالوكيل عمال نفسه يتعله ويكون النمن قرطاعلى العتمدمان الاب يعدره بي عامل ولده * (فَصَلَقَ بِإِن جِوازَ الوكلة) * (قوله في بيان) الى قول المن رفعت الوكلة في الهابة (قوله وما يتعلق بدالك) فهرابلاء يخلاف الوكل أى كالتلماف الدعش (قوله ولو يعمل) الى قوله وفيا- في الفني (قوله ولو يعمل) أى ووقع التوكيل بلفظ *(فصـل) في ساد جوار الوكالة فان وتع بآفظ الاجارة قلازم سم على منهج وهوماخوذمن قول الشارح مرر مالم تكن بلغظ الخ الوكالة وماتنا فسحرته وتحالف وتقدمه ندقول الصنف ولايشقرط القبول لفظاأم الذاكات بجعل المسترط فقول سمعلي جقوله ولوجعل الوكال والوكل ودفع الحق الخ قماس ذلك عسدم وحوب القبول لفظ لائم أوكلة لااجارة اه مخانساه لكن ضاهر قول الشارح مالم المستمقه ومايتعلق آالء تكن الفظ الجزئبون جيمع أحكام الوكالة حيث لم تكن لمفظ الاجارة ومهاعدم اشتراط القبول اهرع ثر (الوكاة) ولو يحملمالم ودوله أكن ظهرفول الشارح المحل تأمل (قوله شردطه) أىالاجارة (قوله المراد الوكبالخ) أتكر بلفظالاجارة شمروطها ويبغيأن منسل ذلك مالوعلم الوكل أنه تغرثب على العزل مفسدة كملووكر في البالمولى المحمد حورناه (مأثرة من الجانبين) لان وعياراته اداعول الوكيل استولى الى المولى علسه صاغ أووكل في شراهما المهروة وثوب السترية بعد لزومهانضرهمااذقديظهر دخول الوفت أوشراء فوب للدفع الحرأوالبرد اللذمن يحصل سبهماء ندعدم السترصذو وتهم وعسلم أنهاذا الموكل مصلحة العرل وقد ه زل الوكمل لا يتبسرله ذلك فيحره العزل ولا يـ فذ اهـ عش (قوله حرم عليه الخ) وكذا لو ترتب على عزل بعرض الوكيل ماشعهعن نفسه في حضوراً وكل الاستيلاء المسدكور سم عسلي جُ أَيَّ والمِسْعَرَلُ وَانْ كَانَا الْوَكُلُ حَاصَرَا فيما أنعمل نعرلوعا الوكيلانه يظهر اه ۽ ولعل وجيه أنه من باب دفع الصائل وهوالمعتمراه زيادي نتقييده في شرح المهاج الحمكم لوعزل فسمى غمية موكا-المد كوربمااذا كانالعزل في بنالوكل ليس بقسد اه عش (قوله أنهلا يفذ) أي العزل ش استولىءلى المسال حائرحرم اله يهم قولاللِّن (فيحضوره) قيد به لقوله بعد فانءزله وهوغائب آله عميرة اله عش قول المَّذ علمه العزل على الاوحمه ﴿ (أَوْاَ طِالْمُهَا) أَيُّ وَفُسِعَتُهَا أَوْ رَاتُهَا أَوْلَقَتْهَا أَوْصَرِفْهَا شَهَايَةٌ وَمَعَى (قَوْلُهُ طَاهِرَهُ) الحالمَانَ أَدْرِهِ كالوصي وفنامه لهلايعذ عَش (قوله بمعردهـــذا الغظ) أى رفعت الوكلة أواً بطأتها (قوله را بالم ينود الم) أى لوكـــل (فاذا وزله الوكل فحضوره) [قوله وان الغائباغ) عطف لي قوله العزال الخ فالهيدان هسذا لما هرالمتن أينا وهذا ظاهر المنبولو ا مان قال در لالا (أوقال) في حُدُف أن علمه اعلى قوله ظاهر الخ السلّم عن المنع (قوله ولم ينوأ حدهم) أى ولوادى أنه فوي بعضهم حضوره أيضا (رفعت وعيف اختص العزل بذلك لإنه لا يعلم الامسة (قولة وعليه) أى الغاهر (قوله ليسرله) في الموكل الوكالة وإيطالتها) طاهره رقى تفليره يصن الوكيل ، قوله والغرق اله غير ما البستنسه / الذى في شرح الروض والغرث ن شراء الولى العرال الحاصر ععردهذا لازمالمولى، إلى فيراذنه فلم يلزم الولى ضماله يخــلاف الوكيل النهــى (قوله رفيه خارانج) (الدعلى اللفظ وأنام بنومه ولاذكر مادل ءالموان الغائساني (فصل في بيان جواز الوكالة الخ) (قوله ولو يعمل اعتمد مر وقداس ذلك عدم وحو سانة ول الفظالام وكالة ذاك كالحاصم وعاسمناو لَا المرز (قَوْلُه حرم عليه العرلُ) وكُذَالُو تُرتب على عزل نفست في حضور المركز الاستالاء الذكور (قولدانه نعددله وكلاءولم سو

(٤٦ - (شروالحوابن قاسم) - خاسس)

أحدهم فهل ينعزل الكل لانحسذف العمول يفيد العموم أويأهو

لأسهامه لانفار فيذلك مال والذي يتحة في حاصر أوغانس ليس له وكيل غيره انعزاله بمعرد هذا اللفظ

تعاطى عقد القرض ف كأن كنعاطى عقد ﴿ (٣٦٦) ﴾ الشراء في أعدالية للركب لانها من جُلة أحكام العقد وقد تقرر ران أحكامه تنعلق مالوكسسل وانابع لول 7 [الفرق) أى بنءسسئلة الارسال.و-شيلة الامربالاعطاء (قولة على ماذ كرالخ) أي المرجوح فالمبنى هذال باله لم يتعاط عقددا عاسه كذال مرجوح (قوله لماهنا) أى في مسئلة ارسال من يغترض له (قوله دكاء) أى الرسول (قوله وانما الذي حصل منهمتم د ولماهناك أى في سنله الامربالدفع (قوله ثم أى في تعاطى عقدالقرض و (قوله وهذا) أى في مجرد ا الاخذوهولاية ضيى الطاأبة الاخدة اله كردى (قوله فيالباس) أي باب الوكلة وبال الغرض (قوله ومن ثم) أي من أجل لفعرمالك الماخوذ لانبراانها أَقربيتها (أشار السها) أَيَّ الى هذه الطريق و (قوله كَاذَ كَرَبُّهُ) أَيَّ اشَارَةُ الجِلال السها (قوله حيث أنت ممنجهة كوم امن حِوْرَنَاهُ) الحاقولة وخرج في الفسني والح قولة أنتهى في النها به الانولة لكن ينقده الحافان ذكره (قوله آثار العقدالذي تعاطاه كأ تقسرو وهنالم بتعاط عقدا عَسْ (قُولُهُ أُو بِعَدْخُرُ وَجِمَعَهُمَا) يَعْنِي وَفِيدَالُوكُلُ عَبَارُهُ الْمُعْسَىٰ وَلُو لَلْفَالْثُمْنَ تَعْسَدِالُوكِلُ وَالْحَالُ فلم يو - - د سب المطالة ماذكراي خرجالبيبع مستحقافي مطالبة الوكيل وجهان أظهرهما كإفال الاذرى مطالبته اه فول المنز وهد العاريق أفر سالى (داناعنرف) أى الشَّرى (قوله ومحله)اى الرجوع على الوكيل (قوله الم يكن) أى الوكيسل ش اه كالإمهم في البابين ومن ثم أشار سم (قوله هوالخ)أى الحاكم اه ، هني (قوله و يانيسا تقر ر) كي فركيل البائم (في وكيل مشترالخ) | المهاالحلال المحقق المقسى قال في الروض ولوا محقى ما استراه الوكيل بعد تلفه ولوفي بده فللمستحق مطالبة الباثم والوكيل وكذا المركل كأذكرته فحشر حالعياب (واذافيض الوكر لمالسم مدله والقرارعلمة أى على الوكل أه وفي شرحه ر مادة فالدة حاصلهاذ كرخسلاف في أن الوكر سل اذاسلم الثمن فسماذك هل فسطال قالبائعيه والمعتمدات لهذلك مطاقيا لانعمن آثار الوكافة مر وفال في الروض الثمن)حيب جوزناه (وتلف أمننا للقبوض الشيراء الفاسد يضمنه الوكبل أىسواء تلف في مده أم في مدمو كامو مرجع أي اذاغر معسلي في ده)أو معدخر وحد عهدا الموكل انتهبى وتشاهره الرجوع وان تعمد الوكسل الاقدام على العقد الفاسسدمع العلم مأنه فاسسد وفيه نظر (وخرج المسيع مستعقها وينبغي حسنئذ أن لايتعلق ذلك بالموكل اه نسم وقوله وقال في الروض الج أى والمغني وقوله أن لاينعلق رجعاب لـري) ذال الم ينبغى تقسده عااذا تلف في مدالوك لي عزيلاف مااذا تلف فيدا لموكل في تعلق به مطافا فالمراجع بسدل النمن (وان اعترف وكالتفالاصم) لنخوله في ممانه منت اله (م قبل مسائل الاستعقاق اله سم (قهله والا) أي وان لم يكن المولى والرقو إدفان ذكره صمنه الولى أي لاالولى وفي ناير، يضمن الوكيل اله سم عدارة عش فوله ضمنه الولى الدفي فمت فلا يلزم الولى نقده ر-مع الوكسل) اذاغرم (على آلموكل) عناءً رمعلانه المعتمد الذي حزم به الروض من الرحوع على الوكدل أي طالبته (قوله ومحله ان لم يكن) أي الوكيل ش غُر و ومحله ان لم يكن منصوبا وقوله وبالقماتة رف وكيل مشفرتاف المسعف مدهم ظهر استعقافه كالفالر وض ولواستعق مااستراه منحه الحاكم والالميكن الوكمل بعد تلفه في بده فللمستحق مطالبة الماتيج والوكيل وكذا الموكل والقرار علمه أي على الوكل الهيي وفي طسر بقافى المايان لانه شرحه وبادة فالدة حاصلهاذ كرخلاف في ان آلو كيسل اذاكات سلم الفن هل له مطالبة البائع به والمعتمدان له فاتب الحماكم وهولا يطالب ذلك مطلقالانه منآ مارالوكالة حرر وقال في الروض أيضا القيض بالشيراء الغاسد يضمنه الوكسل أي سواء (قاتوللمشترى الرجوع تلف في يده أم في يدموكا و ترجع أى اذا غرم على الوكل اه وظاهره الرجوع وان تعدد الوكيل الاقدام على الوكل ابتداء في الاصمر على العقد الفاسد مع العلمانه فأسد وفيه نظر ومأرنغ بحيثنذات لامتعلق ذلك بالموكّل وفي العباب لو "رسله الي مزاز والله أعسلم) لان الوكيل ليأخذمن ثوباسوما فتأمى الطريق ضمنا الرسل لاالرسوليانة ي واقسله في تجريده تن قضية كأزم مأمو ومنجهتمو مدمكده البغوى والقناضي وظاهران الرسول لانكون طريقة أيضاو يتحسمانه طريق ويؤيد مسسئلة القرض وعلم من كالامهان المشترى الذكورة ثمرأيت ولاالشار حالات في أوائل العادية بعسد كلام ذكره ماتصه وايس طريقا كوكيسل مخدير في الرجوع على من السوم انتهي وفيه تصربح باله لايكون طر بقافلهم والفرق سنمو بين وكدل المتقرض وقد غرق أخذا اسا شاء مهماوان قرارا لعمان فى التبيه الذي ذكره الشارح ، أنه لم يوحد عقد هذا حتى تعلق به أحكامه طبتاً مل (عُولُه رَحْرَج الوكيسل على الوكلوباق ما تقرر الح) هذامفر وض فشرح الروض أمانسل مسائل الاستعقاف (قوله فان ذكره مستمالولي) أى لا الولى فوكل مشترتك المسم فيده غطهر استعقاقه وحرج الوكيل فيماذ كرالولى فيضمن الثمن انالم يدكرموليه في العقد ولايض مالولى فأمته لكن ينة وه الولى من مال الولى أى ان كأن والا فن مال نفسه فان لا كرو صَمَنه المولى

احسداهماان هذاأعني قول هؤلاء وليس الى آخره سيهاي ماذكرعن الرافع نانية ماالفرق بايصرح به تصويرهم اراهنا بالهوكاء في

من تقبل وائه كالقامي وفرق الأول تعلق المصالح الاستغراق (قوله عن تقبل) الحالتيمه الاولى النهامة الانوله ولهسما أن عب الحلايضين (قوله لكلة بعمل القاص فأو وفرقالاؤل) أى بَيْنَالُو كيلوالقاضي أه عش (قولهوأخذسه) عبارة النهاية قال المسوي ومقتصاد العزل فبل باوغ الخبرعفام أن الحاكم في وافعة خاصة كالوكيل قال البدر بن شبية ومقتضاه أضاأن الوكرل العام الخ اله ومثله ضروالناس تقض الاحكام في المغني الأأنه أقر كلامهما قال عش قوله الساكم عبارة ﴿ أَنَّ الْعَكُمَا لِمُ أَنَّ الْدَيْ حَكُمُما الشَّاصي ونساد الاحكمة بخلاف اللاتخ لف بن كالرماك ارح مر و جاه (قوله الذي يتحاخلاقهم)اعتمده مر وكذا توله ولا ينعزل الوكبل وأخدما مان الحكم لخوفولة على الاوحورُ وجهينه هـــــذَاق شرح الروض أيصااه سم (قوله خلافهمــا) أى فـــعــل الوكيل ف واقعمة حاصة كالوكرا القام بالعزل ولولم يباعه الخبر ولاينعزل القاضي فأمرخاص الابعد أوغ الحسراعة بارانساه نشأته في كل دانه الوكهل العام كوكيل منهما وليكن لاشان أن ماقالاه أى الاستوى وابن شهينه ومقتفى التعليل اه عش عبارة الرشيدى أوله السلطان كالقاضي والذي خلافهمالايخني مافيه بالنسبة للثانية لمايترت المسمس المفاعد التي من حلتها عدم عنقوليدة قاض ولاء يتعه خلافهما الحافالكل حيث فوض له ذلك خصوصا أذاوقعت ، أحكام أد وقوله الني من جاتها عدم صحة تولية المرتكن دفعه بما بالاعم الاغلب في نوعه، ولا مرق معت توكيل الوكيسل الاذن من أن البائال الامام البءن الاماملاه ن منه و فارتبعول بعزله أو ينعز لوديع ومستعيرالا المزاله (قوله ولاينعزل وديع ومستعيرا لم) وفاء للماية والمغنى قال عشروا لدة تدم عراه في الوديع بباوغ الخبروفارقا لوكل وجوبحفظه ورعابته قبسل آفوغ الخسبرجة لوقصر فحاذلك كأن لمهدفهم المفاد الوديعة عنهاضمن وفى مان القصد منعمين النصرف الستعير أفه لأحوعا عق استعمال العار مه قبل الوخاللير والمالو تافت الاستعمال الأدون في قبل ذلك الذي يضرالم وكل باخراج أعاله عنملكه وهذا بؤثر وهذا الله اى النصرف أي صنه عبارة النهامة فالرف العزل أه بالفاء وهوالانب (قولة بخلافهما) فسه العزل وانام بعدامه أى الوديع والسنتمير اله عش (قوله رضن ماسله) ومشله الواذناه في صرف مالكَ شي الموكل يخلافهما واذاتصرف بعد كبنامور راعة وثبت ولهله قبل التصرف فاله يضمن واصرفه من مال الوكل ثمما بنادأو زرعه ان كان المكا المموكا وكانماصر فعمن المال أحوة البناء وتعوه كان البناء على مائنا الوكل وامتنع على الوكيسل التدمرف العزل أوالانعزال عوثأو فسه ولاوجوعه عاغرمهوان كان اشراء الالوكل حاوللوك لهدمهولومنعما لوكل ومركه الماميكفه غمره حاهلابطل تصرفه الوكل مدممو تغريغ كانه فان كلفه لزمه نقصه وأرش نقص موضع البناه ان نقص دماذ كرمن التخدير وضمن ماسلم علىالاوحه عداه ان لم تنب وكالته عند الماتع فه ما شد مراه والاوجب عليه نقضه وتسليم لبائعة ان طلمو يجب أوعلى إن الحمل لا يو ترفي الصمان الوكيل ارش نفصهان نقص أهم عش (قوله على الاوحمه) وفاقالمغ ي والهامة (قوله لا يؤثر ا ومنتم غرم الدمه والكفرة في الفيمان) أي واغيار توفي المرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقاله إية والفي (قوله غرم) اذافتل عاه لاالعزل كإماتي أَى الوكلُ (الديهُ) أَيُّ ديهُ عِسدولا قصاص الله عَشْ (قوله عَلَى موكه) أيمران مُكن من اعلامه وسلالد بات ولا وحم على العراولم يعلم لكن هل بأغم بعدم اعلامه حثقدر ويعز رعلي ذلك فيسه غارولا يبعسدالاغ فيعزر اه العتمدالا تيعاء رمعاني عِش (قوله وانغره) أى النوكيل غم العراق المرف دون اعلامه ذلك (قوله و مدا) أي موكله وانغره وجددًا بغوله ولا يرجع على المهندالا تفالخ (قوله نغرم) أى الوكيل (قوله رجع به الخ) هو محط الاعتراض اعمرض افتاء الناشي (قوله والهـ ماأن محيبا الخ) قدية ل لكن بني أن الرجوع هنايشكل ممان ما الذي هو الاوجه والغزالى فهم لواشترى ثمأ السابق اذفياس الرجوع هذاءدم ضمان ماسلم منامله وفي العباب *(فرع) * لو باع الوكيل حاهلا لموكله حاهلامانه زاله فتلف هذا الدامل تامل ﴿ فرع) عِن العبار ما نصه فرع لوقال لوكيله عرات أحد كلم مصرف واحدم مماحتي فيدونفسر مدله رحسمه عير ولووكل عشيرة ثم قال عزلت أكثرهم اعزل ستقواذا عينه . م فني تصرف البأنيذ وجهات انهى ونواه على الوكل لانه غر وولهماأن فني تصرف الباقين أى السابق على النعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصهمة ما كاقاله شيخنا الشهاب عبابانء دمالرجوع لرملياله لاينغذوا علمان وله السابق في الوكماين ليتصرف واحدد مهماً ينبغي أن يخرج مالوتصرفامعها على ثم لعله لا ماني هناوهي فيصم النصرف لتحقق تهمرف الوكيل منهمأ أمر ودديه وقف فسياصحه شيمنان فالمابذ وتالو كالآمن اله محسسن ثم مالعفو وأمضا حي التوكيل لامن حيز التعييز فقط (قوله والذي يتعمال) اعتسده مر وكذا توه ولا ينعز ل الخوقوله فالوكىل تممقصر بتوكاه على الارجة وأو جهية هذا في شرح الروض أيضا (قوله ولهمان يجيبا الح) قديقال لكن يسقى ان اراقة الدم الطاو بعدمها

استعماله في معناه المطابق له خار حلايحوز الغاؤ : (أو آخو حتسله نها العرل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاط في العزل (قات عزله وهو عائب انعزل في الحال) لانه لم يحتم للرضا فو يحتم للعسلم كالطلا في وينه في المموكل أن يشهد على العزل اذلا بقيل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان وافقه النسبة للمشترى مثلام آلوكيل أدنى (٢٠٨) غيرذاك فاذاوافقه على العزل ولكن ادى اله بعدالتم ف ليستحق ألجعل مثلا فغيه النفصسيلالا نىفي (عداد وتكون اللعهد الذهني) ذهب وهذا المهد بالاصطلاح النوى والإفهو عارجي بالاصطلاح العاني الحتلاف الزوحين في تقدم ه أسم ﴿قُولُهُوالُهُ اللَّهُ ﴾ عملف على قوله في حاضرا لخ ولو أخرتوله أنه عن قوله ولا سَهُ اكان أسبل فليراجدهم الرجعمة على انقذاء العدة تَوْلُهُ لانهُ لِي عَمْمٍ) الى قُولُهُ فَانْ جَالَمُ فَي الْهَابِهِ (قُولُهُ لانهُ مِصْمَةٍ) كَالْعَرَكَ، والمفسى والأسنى لانهُ وفع فاذا الفقاعلى وقت العزال عقدَلايعتروْب الرضافلايحتاج الى العلم كالعالاق وقباساعلى، لوحن أحدهماوالا حرعائساه (عَهلّه ا وقال تصرفت قب له وقال ه ٤) أى العرل و (قوله بعد تصرف إلح) منعلق بلا يسل فيها وان والعه) أى وافق الوكول الوكن و (قوله الوكل عدد محام الموكل النسبة) متعلق للإنفيل و (قوله من الوكيل) متعلق الشَّيري ش اله سير (قوله بالنسبة المشترى منالا) اله لا يعلم مرف قله لان وانظرماذا يفعل في الثمن وكرمن الموكل والوكيل معترف بالنالوكل يستحقدوهل يأتي فيدما يأتي في الفاض وها إذاله مكن قدمت الثن لهماالطالمة أولااه وشدى أقول والظاهر نعربأى في الظافر كأمرهن سيرما يفيده الاصل عدمهاليما يعدهأو والهموك المفالب تمطلة وكذاللوكما إذا ادعى أنه لم يعز العزل الابعد العقد (تمهله أماني غيرذ لك أي عدلي ومسالتصرف وقال أَمْ قُولِ المُوكِلُ فِي العِزِلِلا بالنسبة لفوالمُ _ مُرى (قوله وأذا اتفقالي سان التفسيل (عوله وقال) أي وزلتك فيله فقال الوكال الوكيلو (قوله حلف الوكل) أي فصدر اله عش (قه له عدمه) أي التصرف (المعاهدة) أي عد العزل بل بعده حلف الوكيل اله (قوله حلف الو كيل الح) أى فيصدق الدعش (قَوله وان لم ينفقا الم) عبارة النهاية فان تنازعاني السبق لأنعل عزله فاله وان لم يتعقا لااتفاق مدف من سبق الخ اه (قوله على وأنِّ) أى لا للعزل ولالا تُصرُّف (قولِه من سبق بالدعوى) أي على وفت حلف من سسق جا آمعاً ملا اه عش (قوله انمدعاه اخ) عبارة الهامة لان منعاد الخ (قوله لا - قرار الحم الخ) بالدعوى أنمدعاه سابق تعلى لما تضم مده توله حلف أي صدق فقوله بقوله أي علفه وقوله فان حا أمعال عارض حالروض ولو لاستقرار الحكريقوله فان وقع كان هما معاصدة الوكل التمني اله محروه المقالم ادمن قوله ما آمعا أشهما ادعيا معاويد لعلمه قوله ما آمعافالذي بفاهر تصديق ل من سبق بالدعوى درن أن يقول من جاء الى القامي أولا ﴿ وَقُولِهُ فَانْجِاءٌ ﴾ كذا في أصله والطاهر جأآ الوكل لأن عامه أقوى اد للمنامل اهديت رأى بالنثنية وقوله من أصل بقائه)أى بقامحوا (الصرف المناشئ من الاذن اه عش أصل عدم النصرف أفوى قَهُ له لان هَاءَ مِنَازَ عَلَيه) قد يقال وعد ما التصرف كذلك اله سعر (قوله لوكات الح) بدل من ما في الروضة من أصلل بقائد لان قاعد [قولة/أنثمي) أي.افي ألروضة (قوله أومدق انتهب لخ) عطف على نبت الرارا لخ بعني أواء ترف الابن متنازعفيه ثمرأ يتشعننا حرم بتصديق الوكل ولم فيأصل العزل فيكذا في مان المهمم معتلاف الأسفان فوله مقبول على الامن في أصل الرحو عف كذا في وجهه (فرع) بشيدت عبينه اله سدءر (قوله أولم توكنه الح)لايح في ما في هذا العطف رلعل النقد ترأ وقال أي الوكل لم توكاه الخ بينة أن فلاما القاصي ثبت اقع له أوسدة مائر) عنه أواء ترف الشغري بأن الموكل لم يوكاء المر (قبوله فيمار جع) الكاهر دهب سم هند دوان فلاناء رلوكيله وسدير (قولةلانه خفي عقل) أي فان الوصول يستعمل في المعبز والداعد والنحا من المعارف وفي الدليل وأمل اله أسم أي فان الاصل في وفي المعرف الآرم أو الاضافة، عند، عدم قرينة العهد الحاوجي الحل على فلاما عماوكاه فدحه قدل أصرفه لمرتقيل مرابقهر تعامل لا ينفذ) عى العراب (قولووتكون اللعهد الذهبي) ذهنية هذا العهد الاصطلاح النحوى والافهو خارجي لماعزله فسمأخذا ممانى باص مالاح المعاني (قُولِة وإن وافقت) كان وافق الوكيل ألوكل وفوله بالنسبة منعلق الايقبل وقوله من الروضة عن العزالي لوكان الوكيل منعلق بالمنسفري ش (قوله ففي ما الغصيل الاتناخ) كذا حر (قوله فان حا آمعا الخ) وسدان المثءن فقال عبارة شرال وض ولو ونع كامهم أمعاصد فالوكل اله (قوله لان بقاء متنازع فيه) قديقال وعدم وهبنهاأي وأقبضنهاني التصرف كذلك وتحوله لانه خني محتمل أى فال الوصول يستعمل في العن واذاء دو الحاف والمعرف وفي الععدة فاقام باقىالو وثقيفة الاستفراق باله رجع فساوه بالابناولم تذكر البينقدار حدواء لم تنزع من يدم وذالبينة لاحدال ان هذه العين

لرست الرَّجوع فيها اله ويؤخذ من تعليله أنه لوثبت افراد الإبياله اشار جدم في هذه أو باله لم يه غيرها أومد في المتهب على هذا ولوضمنيا

قبات بينة الرجوع لانتقاء ذال الاحتمال فكذا مقال في مسالة الوكالة لوفسر الموكل مذا التصرف أولم بوكاه في عبره أوصد فه الشنرى على ذاك

وَمَتَ مِنْكُمُ وَعَلَيْهِ مِنْ وَاصْلَمُ مِنْفُرُوالِعِمُومِ أَصِارِحِمُ لا فَحَقِي مِعْمَلُ فَالرَفْ ذَلْ الاحتمال (وق تول) لا ينعز ل (حق يالف الحجر)

وتكون ألالعهدالذهني الموحدله مدمالغاه الففا وأنه في التعددولانسة منعزل الكالقر منتحذف الممول ولان الصر يبحث أمكن

ومن ثم اكدنب العفوولا يضمن ما تلف فيده بعد العزلمن غير تفريط وكالوكيل

فدحاذكر عاسل القراض (ولو قال) الوكيل الذي ز مرقناللموكل (عزك نفسى أو رددتالو كلة) أو أخرجت نفسي منهاأو ردمتها أوأبطلتها مشلا (اتعسرل) مالا وانعاب الوكل المامران مالايحتاج لا ضالاعتاج للعسلم ولات قوله المذكو رابطال لاصل اذن الوكلة فسلايسكل يمامر اله لايلزم من فساد الوكلة فساد النصر ف لقاءالاذن (وينعسرك عروح أحدهماعن أهلت التصرف بموت أو جنون) وانام يعلم الاستر به ولوةصرت مدة الجنون لانه لوقارت منع الاعسقاد فاذاطرا أبطله وصوبابن الرفعة في الموت أنه ليس عرالا بل تنهدي به الوكاله قد ل ولا فائدة لذلافي غير النعاليق والداء الزركشيله فائدة أحرى مظرف (وكذاا أسام فيالاصم) بقيده السابق فيالشركة نعروكه لرمى الحارلا منعزل ماعماء الموكل لانه زيادة في عزوا السيرط فتأمله * وفي العباب فرعلو باع الوك ل-اهلا بعزله بطل فان سلم المسيع صمنه فان اشترى كذلك أي اهلا لعممة الانان وذكره لهذه بعزله وتالف مااختراه مددوغرم لنمن للمائم رجعه على الموكل وقياس الاولىمنعه اه (قوله الحاللاصل الثلاثة على طريق المشال اذنااوكل) فيمجواب عن استشكال الآسنوي أحدهما بالاتنز (قوله في المنجون أوجنون النا) فلاودعلمان مثلهاطرو *(فرع) ولوكر الوكيل نبغي أن يقالمان تعدى كرمام ينعزل والاانعزل أخذ من قولهم واللفظ

نع أسقه أورندأوتدر

بعزله بطل فانسار المبيع ضعندفان اشترى كذلان عاهلا بعزله وتلف مااشتراء يددوغرم الثمن للبائع جمعيه على الوكل وقياس الاولى سنعه انتهمي اه سم (قوله فيماذكر) أى في عدم الضمان ولو امر العزلَ اه عش وفيأته اذا تصرف عــدالعزل والانعزال عوت أوغير: حاهلًا لم (تحوَّله الوكول الذي السي قناالي أمالودكل السيدة وف تصرف مالى فلا ينعزل بمزل نفس الأمين الآ - تفدام الواجب شياية ومغنى قال عش قولا مر في تسرف مالي هو الغالب ولم يحتر زبه عن شئ وان كان قضيته أنه لو وكافُّ نجر البالي كمالآنزو جنمانعزاله اله وقولهم المالي شامل الساد وكذاقول عش عن شي شال لتربيتمولىالسيدوتأديبه (قولهمثلا) أىكفسختها اله مغنى (قولهملا) آلىقوله وردةالوكل في الغني (قوله ران غاب عابة اله عش (قوله المر) أي عقب تول المنز العزل في الحال (قوله ابطال لاصل اذن الموكل الم) عبار الفي فان قسل كنف ينعزل بذلك مع قوله ملا يلزمن فساد الوكالة ف دالتصرف لمقاه الاذن أحب بان العزل أبطل المسدون الوكل من الاذن فاوقلته النصرف لم يفد المزل شايخلاف السئلة المستشهد بهافته اذاف دخصوص الوكلة لم وحدما يناقي عوم الاذن اه قول المتن (بمونة وجنون) *(فرع)* لوسكرالوكيل ينبني ان يقال ان أمسدى بسكره لم يتعزل والاانعرل أخذامن فولهم والغفالر وض ويصع توكيل السكران عمرم انتهى قال في شرحه كسائر تصرفاته مخلاف السكران عساح كدواء فانه كالجنون آنتهى وكالامهما فيالو كيل لافي الموثل كمهوصر يجسيا قهماعلي أنه و كان في الوكل كان الانحسان بحاله كما لا بحقى اه سم عبارة ع ش ﴿ فرعٍ ﴾ و لوسكر أحدهـ ما بلا تعدانعزل الوكيل أوبتعد فصنمل أنه كذلك ويحتمل خلاف لآن المتعدى حكمه حكمات حى رقال مو يحثامالاول فليراجع سم على منهاع أى فان فد، نظر المامر من صحة تصرفاله عن نفسه وهي مقتضة لعبدتو كاوفي الالسكر وتصرفه لاأن يقال انميال تبطل تصرفا تدعن نفسب تغليظا عليه بنادعلي أنه غيرا مكف وموكاه ليس محسلا التغاظ والسكران خرج عن الاهلة من وال الشكيف فأشبه العمي عليه والجنون اه ولعل هذا هوالظاهر (قوله قيسل الم) عبارة النهاية والمغنى قال الزركشي وفائدة عزل الوكيل بمونه انعزال منوكاه عن نفسه انجعلناه وكيلاعنه انتهى وقيل لافائد ةلذلك في غيرالتعاليق اه (قولِه منظر فه) لعل وجه النظر أنه ينعزل أي وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل ينعز لها اوت أو تنتهي به وكالته اه عش (قول يقده السابق الم) عبارته هناك نع الاعماه الخفيف بان لم سنفرق وقت فرض صلاة لا يوثر أه وعبارة الهابة هناالحافا له بالجنون كم مرف السركة اه قال عش قول مر الحافاله بالجنون الخ قضية أنه لافرق بين طول الاغماء وقصره وهو الموافق لمامراه في الشركة لكن في سم على منهج مانصة *(فرع) * دخل في كال مه الاعماد فينعز له واستني منه قدر مالا سقط السلاة فلا أعراله واعمده مد اه (قوله لاينعزلبانحاء الوكل) كامرف الحجومن الواضع أنه لاينعزل بالنوموان خرج به عن أهليت التصرفي اه ، منى قوله لهذوالثلاثة) أى الوتوالجنون والاغماء اه عش (قوله طر وتعونسفه الني) عمارة المفسني مالو هرعلسه بسفه أوفلس أورق فيما لا ينفذ منه أوفسق فيما العدالة شرط فيه اه (قوله الرسوع هنايشكل بضمان ماسأه الذى هوالاوجه السابق اذفياس الرجوع هناعسدم ضمان ماسلمتم

الروض و يصع توكيل السكران بمعرم اه قال في شرحه كسائر تصرفانه مخلاف السكران بمباح كدواعفاله

فيماشرطه السلامتين ذلنوردة الموكل ينبني العزل بهاعلى أقو السلكه وفي (٢١١) الانعزال ودةالموكل دون أدرنه) كافروك ل ابتداب النكاح اه سم (قوله فباشره السلامة من ذلك) على مامر اله نهاية أي الوكدل ولوتصرف تحو من أن عزله أي الغاسق بالسبة لنزع المال من يده لالعــدم تصرف عش (قوله على أفوال ما كما وكالى وعامل قراض بعد والراح الوتف فقوله والذي خرمه الخرضية في أه عش (قوله الانعرال برد الموكرالج) فـــد مث ول انعزاله عاهلا فيعتمال البابعن شرح الروضأن قضة كازم الشعن عسدم الانغزال بردة الوكرانهي سم على ع وقول الشارح دوب الوكيل بغيد أنبرد تعلانو حب العزاله وعليه فيصع أصرف في ويرديد عن الوكل اهيض عبارة الرشيدي قوله مر الانعزال بردة الوكل أي وهوضع ف آبائهم مرز يحلاف قبيله وكاله انجاسان ومخر وجالوكيل لح) كا دوكل عبده ثم اعدلكن اذنه له ف الحقه فتاليس توكيلا بل استعدام اله عش (قوله عن مال الوكل بغني عنه عطف ما بعد على الوك ل قوله كاناً عنق الح) أى اوآخر كاســـاثى رشيدى(قولهماوكلفى بيعه)اىأوفى الشرامه اه أسى(قولهأوآخريا ذنَّقيابيخاره)اىأو بيعكميانى اه عش عارة الرئسدي قوله اوآحرالخ هدذامن صورخروج محل لنصرف عن مال الموكل لا.نحروج النفعة كالايحنى اه (قولهولو وكله) الىالتنبيـ مذالمه ي (قوله دلو وكله في بيع)الى قوله العزل هوني الوصية والتدبيروتعلق العتق بصفته أقال البقليني أه الاقرب دلاف مأنقله الزركشي في التدبيرة ن المرتج اه سم (قوله نمز وج)أىسواء كاناباركل في بيعه عبدا أوأمه اه عِش (قوله أرآحر) مثال خروج المنفعة (قولهوأ قبض أى الرهن اله مغنى (قوله العرل) أى الوكيل (قوله على النصرف) أى البسع اله مغنى (قولة انداكان فيه إطال الاسم) كطعن الخنطة تها ية ومغني قال عش قوله كطعن الحنطة تعاهر وأنه لافرق من أن يقول في كم له وكالمافي سيع هذه الحدماة أوفى سيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله أن محل بعا لار الوصيدة بالعلمن إذا قال وصيت بمداءا غيطة فلوقال أوصيت بهذ مشيرا الحياط لمقالم تبعل الوصة بطعنهاو فيهنامثلذلكقالكنا√وجهخلانه اه عش أى يعزل طعنا لحنطة وانالمهنكرا^{دي}ها واعتمد المفسقي عدم الانعزال اذالم يذكرا سمها (قوله النمنيل الحر) لاوجرده في الوجودس نسخ شرح المنهج وانماالذي فبهافوله واعدارماوكل الخ نع وحدث هذه اللفظة في بعض النسخ مضرورا عليه فهسي من الرجوع منه اله سندَّر (قُولُه في الأول) أي في الموضع الأول. ن سرح النَّامة (قُولُه فيه) أي الموضع الماد من شرح المنبج (قولهوفيده) عالمزوج (في شرح آلروض بالامتوانوج ماالم) كان الاولى كالعدلم براجعة الروص أن يعول في الروض والامة وأخرج في محمم االعيد (قوله النقييد الاول) أي تقييد الاعار مالامة (قوله والاطلاف الخ) عطف على النفيسية. قوله منه- م) أى السّراح (قوله وهذا) أى لاَطلاف الأجارة والزواج (قولههوالذي بغه)اع، د. شخير وهو ظاهر اله معني (قوله آلاول) أي العراب الاحارة (قوله والثاني أى العزل بالزواج (قوله الذكور) أى قبيل النبيه (قوله وهذان) أى الانعاد بالندم والفال كالايخنى (قولِها وروه)كافوكلِ إبجاب النكاح (قوله فيماشر طه السلامة الح) الهائل أن يقول بالنسبة للفسق ان كأن ماوافعة على التوكيل أى في التوكيل الدى شرط السلامة المراقعة على اشتراط العسدالة في وكيل ولى المحور ابتسداء ودواما فعالف مالخدار وف فيشرح قول المستف فان تعدى من ولا ينعزل في الاصع الاان مؤول هذا مان الانعز المانسية لمرد مقاءال أتحت مدوان كانت واقعت على التصرف أي في النصرف الذى شرطه السلامة كايحاب السكاح فلامخالفة فيملاذ كرطيتا مل وقوله والذى حرمه في العلب المسدالاول لغرواحد من الشراح والاطسلان في الاعرال ودة الموكا المن قدمة أول الباب عن شرح الروض ان قضية كازم الشعين عدم الانعرال ودة الموكل (قوله داو وكانو بسع غروج الى قوله انعزل) هوفي الوسسة والتدبير و على العتق بصفعاله ال الاسارة والزواج لغير واحد البلقيدي أنه الافريت الافسانقاء الزكت في النديوين ابن كم (قوله وفياس ما بانما لم) اعتمده مر منهم ومن غيرهم وهذاهو المذى يقه و وجهسة أجسم علواالاوليز والمالولاية وخومو جودف الهدوالامتوالناف بالاشعاد بالنسدم وبالضائب المذكو وحذات

موجودان ومماأ بمنافالوج معلى التغييد على اله المردالتمثيل

كالهاون اه وكالمهماف الوكيلاف الوكل كاهوصر بحساقهماعلى أنه لوكان في الوكل كان الاحذيقاله

موكه بطر وصمها نسلها كأمر أوفيذت والعقدلة (وغروج) الوكيلءن مان الوكل و (محل التصرف) أومنفعته (عن ملاث الموكل) كان اعتق أو ماع أو وفف ماوكل فيسعه أراعناقه أو آحرماأذن فياع رماز وال ولات حشذفاوعاد الكه لم تعدالو كاله ولو وكانف سعفر وجأوآ وأودهن وانس أوأرسى أودرار علق العنق بصغة اخرى أو كاتباتعزللان الغالبان مريدالبدم لايفعل شسأ من ذلك ولاتعار فعل واحد من هذه والندم على النصرف وقياس ماياني في الوصية ان ماكان فيسه ابطال الاسم بنعزله *(تنيه)* وقع لشعنا فيشرح المهج التعشيل لروال المالك عن المنف عذبا عارالامه ثمقال واعارماوكل في سعموم له تزريع فقد الاحارة بالامة فيالاول وأطاقهافي الثاني وأطلق التزويج فيموقسه فيشرح الروض بالاسة وأخرج بهاالعبسدووقع

رد الوك لى وحدان والذي حرميه في الطلب

خلافا كماوقع في شرح الروض وان أمكن (٢١٦) قرجه على بعد بان اشعار فرو يجه بالندم فوى لادا له الى ملك أولادها اله العالى رغبته في مقاتمها ولو وكل قد لمذكور (قوله خلافا لماونع في شرح الروض) الذي ونع فيه أنه لمنا قال الروض وكذا بنز و يجالج الربة قال ماذن سدونم ماعه أوأعتقه ا في شرحه زخرج بالجارية لعبد اله ولم تردعلي ذلك وهـــداليس نصافي الهذافية في الحسكم لاحتمال أنه راد لمنعزل ولو وكلاتنتمعا مجرد بان فضية العمارة اله سم وفي مالا عن (قاله لادائه) أي تزوعها اله سم (قاله الدار الخ) أي أومر ساف تصرف خصومة الاداء المذكور (قوله ولو وكل فنابا أذن سيده آئي) بعلاف فن نفسه مأذا وكامرلو بص مُعَدَّه فدكو كالله م أوشرها خلافا ان فردوقبلا أعتقماه باعه أوكاتبه فانه ينعزل لاناذنه له استخدام لاتوكيسل فزال يز والمملك وقب ذكرذان الشارح وحب احتماعهماعليه بقوله السابق وبخر وجالو كمل عن ماذ الموكل أه سم (قوله ثم ياعداً وأعنفه) أى سد وفهماش أه مان سدر عن رأيهمامان سم (أوله لم ينعزل) لنكر بعضم العبد والتصرف إن لم وأذن لهُ من تريه و علان منافعه مسارت مستحقة له نهاية ىتشاورافىــەثم بو حــا أو ومغني زادسم بعدذ كرمثل ذلكءن الروض مانصه قال في شرحه وان نفذ تسرفه اه سم وقال عش هلا معا وبوكر حدهما قوله الكن يعصى الخلعل محل العصين ان فوت على اشترى يخلاف تحوا بحاب البيدع من غير معارضة كالم الاخر أوماذنابعدأنرأما يشعاق بالسيد فلاوجه للعصيان به سبم على ۽ اھ (قولدولو وکل ائنين معائومر تباالم) فعلمأن تو کمل ذلك التصرف مسوابالن النانى ليس عزلا لادول وظاهراً له ينفذ تصرف الاول قد ل توكيل الثانى اه سم عبارة المفني ولا ينعزل يتصرف حيث جازلهما وكبلوكهلآخرولابالعرض علىالبسع اه وفهما كالنهاية ولوعزل أحدوكيليه مهسما لم تمرف الوكل مالمصرح راحدمهماحيى برالسلفيه اه (فهله في تصرف) بالدو من منعلق بوكل قوله لمن فرق) أي بيز الحصومة بالاستقلال ظهرماياتمق فيرها (قوله وقبلا) أى لم ودواحد منهما وأمااذا قبل أحدهما فقط فهل معد أصرفه فيه نظر ومقتضى قوله في الوه بين و يفرق بينَ الأ فيسال صرح بالاستقلال عدم النفوذ فليراجع (قوله عدان وأباذ الناصرف وابا) كان الاولى أن سهنا واذنم لواسهاواذن ذكره أبيل توجبا الخ (قوله لمن د صرف الخ) منعاق بيأذا ش اه سم (قوله - ب بازالخ) هـل ترجع المحمرلا ثنيز ان انتراط نحو لقوله ولاكلأ حدهماالا خراصا اله مم أقول الفاهرعدم الرجوع (قوله دار مصر الح) مرف القرابة غريضه فأنذلك لقوله وحب اجتماعهما الخ (قوله لولهما) بصغة النندية (قوله مان اشتراط الح) هذا المايصلم للفرق بالنسبة لانستراط فصدالاحتماع لتموله واذخالوا جالامالسب تلقوله واذن المعمرلا ثنين تعرقول بعضهم الاتى المقصود المزيط للفرق فهما ويقوى الهلجردالورعة ثمرأ يتالحشي قال قوله بانالخ انظره في اذن المحبرانهيي اله سيدعر وقسد يجاب بان بحرائقرابة شامل لاولياه في النزويج فالدفع لو كيل المعرالمشروط فيهم مآانعد لوالامانة كأنه شامل لفوالقامي اقوله من أى في ولى السكاح (قوله والجع ون عقق ألد أخر أن الدولياء) الرادية ما يشمل الوكاء (قوله فيه) على العقد (قوله تنبيه الم) عبارة عش مرتنيه) له لو وكل هنائم رأيت ابؤ بدمافرةت شخصافى تزويرامته وآخرفى معهافان وقعامعا بقدناأ واحتمالا فهماما طلان فبيطل مايترت علمهمامن به وهوتول عضهم القصود وَ وِي الوَكِلِ أَوْبِيعِوانَ مُرْدَافًا لِنَافَ مِبطَلُ الْأُولَ لِانَ مَرِيدًا لَمَرُو جَالِمٍ بِدَالْسِيعِ وكذا عكسه انتهى بيج فى لنكاح الاذن أى التوسعة مالعي (قوله وقباسه) أى قباس أن مربد البسيم لا زوج ولا يوكل في النزويج (قولة كفعله) أى النزويج أو فه لاالآ-تماع على العقد لبسع (قوله فلايقاس توكيه فالتزوي الح) أى اشاراليه، وله السابق ولايوكل فالتزوي اى بعلم من *(تنده) ، يتردد الفار قوله خلافا الوزع في شرح الروض) الذي وقع فيدة أنه لما قال الروض وكذا متروي الجارية قال في شرحه فتمالووكل شغصافي تزويم وخرج بالجارية العب دانتهي ولم رد على ذلك وهداليس نصافي الفالف في المركز حمر الاله أواديرد أمنه وآخر في يعها فعقدا سان قضة عبارة (قولهلاداته)أى تزويجها ش (غوله ولو وكل مناباذن ميده ألخ) بخلاف فن نفسه معاعتهملان يقالحل اذاوكله وكوره معتقد كوكالل ثمأء قدأو ماء أوكاتبه فاله ينعز للان ادنهاه استخدام لأنو كميل فرال مزوال الترددان وكلهما عافي ملكه وندذ كرد النالشار م بقوله السابق و بخر وج الوكل عن ملك الوكل (قوله تماء، أواء تقه) أي ذلك والاكان التأخر مهما مد وفهماش (فولة لم عزل) لك عصى التصرف بغيرادن الشترى قاله في الروض قال في شرح وان فذ مقتضا لعزلالاؤل أخذا تصرفه اه ولعسل محل العصيان ان فوت على المشكري يخلاف بحواجة بالمستعمن غيرمعارضة كازم شعاق ماتفررأن مربدالبيع بالسميدفلاوجه للعصيانبه (قوله رلو وكل اثنين معاأومر تباالخ) فعلمان توكيل الثانى ليسءزلا لارل لامززج أى ولا لوكل في وطاهرأنه في الغرتيب ينفذ تصرف الاول فبل تو كيل النابي (قوله لمن يتصرف) متعلق بيأذنا ش(قوله الغرويج وفياسهأن الغالب حِيثَ بِاللهِ مِالتُوكِيلِ) هِل بِرجع لقول أوتوكل أحدهما آلا خُواَينًا (فَيله إن المُرَّا المُعَو المُرَّابَة ان مردائز و پرلایسع ولاتوكل فياليه مرويحتمل الالتوكيل فيالتزويج أوالبسع ابس كفعله فلايقاس توكيله في التروي يعد توكيله

وقويته مامعاأ وتسلمان أحدهما بعدالا خواس عزلاله فهال يبعالان لاجتماع المقاض والمائع لانصحة كل عقدمهما تقاضي فسخ الوكلة في الاسخوار وصعراليب وفعالانه أقوى لازالاته اللك والنكاح فقطا المتحابات سل درام الله أو يحال لانا لتعارض بينهسها لا يتعقق الان ترتبا كل يحتمل لكن بطلام ماهو المتبادر (والكارالوك إلى الوكلة (rer) لنسبان) ما الهاؤ أو لغرض في المتحلم) الها كوفسر طاله المال عدم مصنه ذاالقياس عدم محتفياس توكيله في المديم عد توكيله في التروية على بيعد بعد توكيله في الترو أأوكل(لبس بعرل) لعذره الشارالية بقوله ولانوكل في البسيع بالاولى (قوله وفوعهما معا) أى النوكية يزو (قوله فيل بعد لان) (فَأَنْ أَمَدُ وَلَا غُرِضَ) أَفِي البيمواننزو يوانترتبان الي آتوكيلين (قُولُهُلاج، عَالِمُتَّفِي) وهوركلة كل مَنالعاقدين عن مالك الانكار (اعزل) ويجرى الامة واماانا التوقيينة بقوله لانصة كالالخ (قه أله لان التعارض الخ) يتأمل اهسم لعل وجه التأمل أن المعية ه داالنفصـــلالدىعو أولى التعارض مع أن البكارم في مطلق العقد من وقعامها أومر تبين (قوله منه لها) الى قول المنزل في عشرة أاعتمد فيالكارالوكل لها في الهُ إنه والغني الاقوله وخصَّالى المُن قول المُن (أولفرض) ينبغي أنَّ المعتبر في كونه غرضا اعتقاد محتى (واذا اختلفاني أصلها) لواءَ قَــَدُمُالبِسَغُرِمَ آءُ مِنا كِي وصَـدُقَ فَاعْتُقَادَ كَذَلِكُ سَمَّ عَلَى ﴿ لَهُ عَسْ ﴿ قُولُهُ فَا كَارُ كوكا: _ني في كذافقال ما الموكل له) ومأطلقاه في التدبيرمن كون جدالموكل عزلا مجول كافله إن التقيب ألى مضاماً به ومغنى وكانان (أو)في (صــفنها أى على قولة والكارالوكيل الح عن (قوله الأول) أى اقوله اسبنة ر (قوله الثاني) أى القوله بعشرين مان قال وكاتب عي في البوح قولهلان الاصلمعه) عبارة الفقي لان الاصل عدم لاذن فياذ كروالوك لوكن الوكل أعرف عال الاذن نسيشة أو) في (الشراء الصادرمنه اه (قهله وصورة الاولى) هي قول المتن واذا اختلفاني أصلها اله عش (قوله فتعمد الكار بعشرين فقالبل قسدا) الوكالة الح) لاعفي أن هذا يحرى في الصورة البارة بالنسبة لصفة الوكالة لالنفسهة (قوله رُسَّمت فيها) عي راجع الاول (أو بعشرة) فى الاولى اھ عش قولالمنن(ولواشترى الح)من فروع تصديق الموكروكان الاولى أب يقول فأراشترى , راجع الثاني (صدق الوكل الخ ولعله انحاتهم بالواولانه ليس المقسود بذلك بحرد تصديق الوكل بلغيه تفصل ماباني بعده من طسلان ا به نه) في الكل لان الاصل العقد بارةو وقوعه للوكيل أخرى وهذالا يتفرع على ماسبق اله عش (قوله وهي تساويها الحرا أمااذا عمه وصدو رة الاولى ان لم تساوالعشرين فينبغي أن يدلان كان الشرآء بعين مال الموعى فيه طل والأوقع الوكيل ولانح لف ولو سرزع يغناصها معدالتصرفأما الوك بلوانباثع فقال الوكيل انسال للموكل فالعقد ماطل وفال البائع المسال للنافآ لعقد صعيم فقانضي قولهم اقا قبدله فتعمدانكارالوكاة اختلفاني العَمَةُوالفسادمــــدقمدى العَمَةُأن بِصدق البائم آهَ عِش (قَولَدُأُواْ كَثَرُ) الاولي فاكثر عزلف لافائدة المعاصمة غول الله (وزعم) أى قال اله عش (قوله انماأذنت فدّره بقرينة أمره بم الان الامر بستازم الاذن أو ا وتسيمة مفهماموكا بأليظر لانالامربعني الاذن ومعني أمر. مَهااذه بهمَ اله سير (قوله صدق الوكر بيمينه) أى في أنه وكاه في الشراء لزءم الوكيل (ولواشترى مشهرة الد عش (قوله حبث لابينة) عي لواحده تهما أولَدي منهم البنة وتعارضنا الد مغني (قولهان ا وكرله خالفه الحري واله انساأذن بفشرة كمياتي في الشهرج ومرعن عش آنفا (قبله أولا) أن لايكني بل 🛘 جربة)مثلاو خصت بالذكر لاندمن فو الآذن بعشر من أنضا لعدم ميز الذفي والاثر تكل المتجالف "هـ كردي (قولدو الجاءم) اى 🏿 لامتناع الوطء على بعض ورماهناومامر (قدادد ونماوتم العقدية) بتأمل فهمائ الفان أصاف ماوقع عقد دالوكاة به فلمنا مل الدرا التقاد برقمل الناطف الآني مر (قولدوهو)اىالاختلافهنا (قوله ألستلزم)أى الاختسادف م قوله دولك) أى كون كل مدع ال مشرين) وهي تساويها ومدع عليه (بسنلزمهما) أى النبي والاثبات أى ذكرهما (قوله وهــذا) أى الغرق الحـذ كور (هو ال أوأكثر (وزعمانا اوكل الافرباغ) أي فكون الافر بالاكتفاء بالحلف عسلي أنه انما ذن في الشراء عشرة اله عش (قيله | امره) والشراعيم (١٥٠) بان فَالْ اغْتُرْبِهَا) لَيْ قُول المُزَيِّعُ حيث في الهماية الاقوله في الاولى الحالمَزُ وقوله وَعَ له الحاوش وقوله لاعُسلَى الوكل (مل) عما أذت في ين الذره فيلذن الحدير (قولهلان التعارض الخ) يتأمل (قوله في المزو لغرض في الاخفاء) بالبغي عشرة وفي سعد معشرة آنالغته مرفى كزنه غرضااة تقادا حستي لواعنة كدالبس غرضا كفي ومسدق فياعتة دة كذلك عنسد مددقاالوكل بمنعجث الامكان (عُولِها عَمَاأَذَنَ) وَلَوْرِيقُر يَنْهُ أَمْرُهُ مِ الانالامريستلزمالآذَنا أولان الامرعفى الاذنورمعني أ لاستةلانه أعرف كمفية عمرهم الذَّه ما (قوله نوكيله عالفه الم) وظاهر أنه يحلف اله الما أن نعشر و قوله ورضاون العقديه) اذه (و) حنشه فاذا (حلف) الوكل أن وكد له خالفه في مأذن له فيه كذاذ كروه وهل مكفى حافه على اله اغدا أذن بعشر : أولا ما أمر في النحاف اله لا يكفي ذلك والجامع انادعاءالاذن عشر منأ وعشرة كادعاء البسع بعشر منأ وبعشرة الاأن يف رقابان الاختسالاف هذا فصفعا لافن دونعاوقع

العقدية وهولا يستلزم فكرفني ولااثبان وتم فساوقع به العقد السيلزمان كالمذع ومذعى تليع فلانستلزمه ماصر بحادهذا هوالاقرب

الى كارمهم (دان) كان الوكيل قد (اشترى بعينمال آلوكل وسما في العقد)

```
أت تعزاد وكل فقال لاأعرد الدأو بان قالله لست وكبلاد لابينة بالوكاة (حلف) (٢٤٥) أسبانع (على بني العفر بلوكة) لاعلى البينة
                                  السور: الاول والكر وجودالنسمية في العقدول تثبت بسة (قوله السات لم الى سحيل) اوقال الركبل فالانبل
       لعبره خلافان زعه والمأ
       اونحوه والنام قال أتفعل الدوكيل الدعض (تولَّا ولايسة) عالمنا العرف الم الانتفاد النائع فعو الرفُّ بن الصورتين عرض
                                راجع لكل من الصور تبزيكم فاده الوشدى قولُه سِدَّ الصور تبز ) وهمانو له بأن فاراه انساالح وقوله الومات
       الاولى في دهوى او كوسل
                                  فالكسد وكبلاً الحاه عش (قوله في دوى الوكد أنه) أي وولي البائع عام (قوله عد تكر) عات
       عليه عدد كر دون الثانية
                                  تعلم أني وكال الا كردي ( تُعلِلُة دونف أخلف المر) ون الحلف قل حسب الجوال وهوا من الحب ألبت الا
       لاز الأولى لا تنضي الله
       فعل لغبرولاا بالهفتوقف
                                  (قوله على نتى العلم) متعلقُ بالخاند و (قوله على ذكر الحري منعلقَ وقف الحري و لي جواب البناء عمام
                                 (وَلَهُ ذَالًا) عَمَاذَ كُر (قُولُهُ وهذَالاً عَنَ المَّالْفُ عَلَى اللَّهُ رَسْدِي (لَقُولُهُ وَمَذَ النَّفُسُلُ الَّ
       اخلف على في العسام على
      ذكر الوكيل أذاك والثانية
                                  .
قُولًا وإنسافه فت الخ (قُولُه الذَّى المَن المساف (قُولِه أَطَافُو) عَنْ العور تَبْنِ الذَّكُور تَبْناه عَشَ
                                 وْقُولُهُ شَهْراً) الدَّقُولُ وَرَّعُما لِحَقَالَهُ فَي (قُولِهُ فَسِياً الْفَمْنَا لِهُ يَأْتُمُ ال
      تضمن نوركيل عبرية
                                 البائع أنه للموكل والافالمقد بأخل لات وض المسلة أن المعد بعين أخور (قوله بعدد) عالشراء (قوله
      وهدالاعكن الحلف عامه
                                 فعالف أى البائم (كمم) على في العلم الوكلة (قولدة الصدقة الم) عدرة المهارة والمني والمدقة
      لابه حلف على في فعل الغير
                                الرائع الطل الشرائحة قاله الذهولي أه قال أعش قولَه فأن صدفه البائح عَيْفَ أنه نوى الموكل أه (قوله
      فتعيين الحلف فالمحارثني
                                بِمَالَ لا تَمَانُومَاعَلَى وقوع الْمَقَرُ الْمُوكُو وَأَبُونَ كُونَ فِيرَادُهُ مِنْ أَهُ مَفْتُونَ وعَلَي وزع
     العين وم الماللة عالى
                                عبارة النه ية وقول! بنا الفن اه (قوله صدنه البائع) هذا هر محط الرد (قوله اله غير سديه) وعليه في فرق
     الناهر من كارمهم بندفع
                                بينهو بيز مأمرمن أنه لوانغرى عبال نفسه وفوى فسيره وفدا فانله حبث يقع للوكيل فم الف أكان الشراء
     المشكال الاسوى العلق
                                بعيد الالوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم توفرية ، ودخلك كن السراء في الدمة رفد توى الوكار فها وجد
     a نفي الع الذي أطافو
                                ما بصرفه عنه الوكول على نشهر - كم ووده المموكل وفدنت أنه لهاذن فيسمة عاسل الدي ش (قوله
    (و) أذا حلف الباثع كم
    وفع النبراء (وفع النبراء
                                و-لمَعَ) عَطْفَ عَلَى كَذَبِهِ البَّالَجِ (قُولُهُ كُمَاذُ كُر) نَشِيَّهُ أَنَّهُ لَاكِ فِي الْخَلْفُ هَذَهُ عَلَى الْفِي الْعَلِونَدُ لَقَدِيدُ فِي
                               قوله واندا فرفت الخما يغتضي خلافه الاعش وهذا سبيء لي حمل ذكر بهذا الفاحل وما الأاح هسل بدأه
                                المُعولَ فَالاَّ الْفَوْ (قُولُهُ وَالْفُرِ) فَأَصَلَهُ بَغْرِخُهُ الْفُرِيعَدِ لِلْغُو أَوْ صَدْعُر (قُولُهُ فَدُمُ ) أَيْ فِي الْفُدِرُ
     ألعب للاثعو يغرمينه
    الموكل (وكذاان انترى
                              وحمدم حف الوكيل اذا تكل داله هل بحرى ذلك فيمالدا كانات من الله من وقوله في المان على
    في الذمة ولم سمرا وكل) مانه
                              فواه وقال عدد أنستريته
                              ى مرا مرا المراجع المعالي في الوكد إلى مطاق ولا الله عامطان بل في وكالا عاصة المستدين و كسل
    ال وكذبه الديم العلف كأم
                              ويستلزم أن المال لغيره شرح مر (قوله تقوفف الحاف، لي فق العلم على ذكر الوكول ذلك) فأن الحلف على
   إ و مقدم أوه الوكيط
                              حسب الحوار وهوا عالم الب (عمله وجدا لفعد بالله هرمن كالمهدم بندفع المنشكال
  طاهراه تصرفه عللودعم
                             ا ﴿ سَنُونَ الْعَالَفَ عَلَى فَقِ الْعَلَمُ اللَّهُ مَا أَوْوَا ﴾ عِبْلُوالاستوى فَوْلَ الصَاغَى وَلَ كذَّبه حَلَفَ عَلَى فَقِ العِسلم
   شارح أن طاهر المن وغيرا
                              مالو كالة: نصه اعلمان دلا كروالصف قدد كروالوافع في شرحه وسيرا تكذب مان وقول انها سيتريت
  وذوع العقد الوكال صرع
                            لنفسان والماللة وتبعدهل ذلافوالر وضغوف أمرآن أحدهماان اشكذ بسالذ كورلس هوافي الم
  ماليفارة أولامدقه البائع
                             حق محاف قالله على في العلم بل صغب من والحلف الما يكون على حسب الحواب وي مالت منه والق ال
  ولارده الاذرعى اله فحير
                             فالدالرافع فان تدبره بالذكذب بذفي النفسير نفي العدلان الداقي للديل عصدق ولاعكذب وعبر في المارى
 سدد (وكذاان ماه) ف
                            الصغير قوله ولوأ تنكر وهو أفعف في الاعتراض، لنائي اله مع هذا التفريز استقيم الافتصار في النعاف
 العيقد والشراء في الأمة
                            على نفى العلم بالوكالة بل الضَّاس و حوب خلف على نفى العلم والدال المسعرة فالدُّو أنكر الوكالة والحكن
 وكذبه المائع في الامع)
                            أعترف أن المال العبر، كان كاد افي إطال البسم بل أقول لو أنكر كون الد للعبر وحلف عليه ولم يتعرض
ي في الوكاة آن قال معينه
                            الوكاة كانكاد المسالساد درما ووصدوا أعن الكاه وقال أنها فيربت بالاحلف على الذاني كإهل
                            م أمكام القاضي حد بن الخص ان التكذيب على أصام قد ملها أه ( ووله و مد حديد برا مد
وَ مَمْ الشَّمِ اللَّهِ كَيْلُهِ
                           مع من المراقب المراقب والدوروا المراقب المناف المراقب المراقب المراقب المراقب المراقب المراقب المراقب المراقب
ظاهراوتلغوتسيت للموكل وكذالولم يعددة ولم يكفيه وهذا اغلاف
هوالذى فدسه غوله وان مما فغال البائع بمتان اغولا تكراوله
                                                                   ( ٤٤ - (شرواني وان قاسم) - خامس )
```

التالى وانحا وقوله ولاتكرار الى المن (قوله بان قال المقر تهالفلان به ذالم) أي سواء صدف البائع أو كذبه أدكت اه جيرى(قولدوانمالُهُ) ليس بقيد بل المالوك: وَقَالُ وَقَالُوا لَمَا اللَّهِ الْعَدْرُا مان قال اشتر سهالفلان من فهوم أوليال والاتجاذمن المسترى لغيره بالنفسه ولم صرح باسم الخوان يقتضي أنه حيث سدداوالماللة (أوقال بعدد) صرح باسم شيره والماللة لا ينعقد يمملانه فضولي أه عش (قوله أى الوكل فيسه) عمارة العسي أي أى الشراء بالعسن الحالى المذكرور والرفيانغريف أي الحاربة اله فوليالمنز (وصدة بالبرائم) كي فيم لواستري بعسين المال عن تسمية الموكل (اشتريته) و-ماه بعدالعة د شويري اله يحبري قوله في الخرم) الى قوله وحرج في الغني الاقوله في الاولى ألى المن أى الوكلفيــة (لفلان قه له في اذكر و) لعله راحيم أنشا الذول ولعل معن أصد يقه فيها تصديقه على وحود التسمية في العقد والماللة وصدقه البائع) أه سم (قوله في الاولياخ) أمفياما لغني والهامة قال عش قوله مر الواسمة عناى سندراهـ ل فماد كروأوقات عفق مستندأ لحنة في الشهادة أي في النال مقر من غلبت على المنهاذلات كعلم الناس المال الذي المسترى بعار بد الاولى رائه سماء كأذكره وسمعت توكداه والافن الن تطلع على أنه أشترا له مع احتم اليانه نوى نف أه (قول الانه تبت بالتسمية (فالسعماطل)فالصورتين الم عبارة الغني لانه ثبت تسمية الوكيل في الاولى وتصديق البائع اوالبينة في الثانية أن السال المخ الد وفي لاه ثبت مالنسم ـــــة أو النهايه تحوها (قوله وثبت الدينة في المال الخ) فيعما بالى من من عند قول الشارح وشوت كونه بغيراذنه التصديق أنالم لوالشراء ا خ (قوله ويحله) اي محل العالمان فيماذكر أه معنى و رجع الرشدي الصمرالي قول الشارح فالحاربة لغيرالعاقد وثبت بمبنذى المال الماياذن له في الشراء السائعة وعلم المراقع له أن لم تصدقه)اى الوك بل (قوله باعتراف (اى البائع (قوله والديان في ال كان كان المباشع صادقا في اعترافه بذلك والافلاحاجة الى النلطف (قوله النطاف الآسمي) لعل المراد النلطف بالموكل مذاك القدرف طل السراء لم مهاللها تعرلالوكيل اذار حكرم له اعتاج لذلك اه سم (عوله وخرج قوله) اى الصف (عوله تفصل وحسنند فالجاربة لبائعها ياني اي في كلامه اه سم اي في شرح وكذا ان اشترى في اللَّمة الحرَّة الثانية /هـي قول المهنف أو وعلمه ردماأخذه الموكل قال بعده الخ (قبوله مالوانتصر)اي الوكل قوله اذمن اشترى لغيره تمال نفسه الخ)ومه شيء مع فرض انه ومحله كزقاله الملقسي انلم اشترى بعين مأل الوكل واحد فلا ملزمم الاقتصار الذكو رأته اشترى بعسين ماليالموكل وأيضا فلا يلزمهن بصدقه البائع على اله وكبل بعشر من والآدوب ماعدانه الاقتصار الذكو رأيه شرى عال نفيه اهسم (قوله ولم يصرح اسم الغير) فلوصر عاسم الغير فيعوقد ثبت بميذا اوكل عدم التوكيل فحذال فهوشراء فعنولي لايقال هوهنا صرح باسم الوكل حيث قال اشتريتها مك السموكل فدأى فسه لفلان لانانقول هذه التسميذا تماوقعت عدالعقد كانصرح بهقوله في الثالية واسالعقد فلاتسمية وماه النلطف الاتنى وخرج بقوله عش عبارة الرشدي اي لان النمو وذاي لم يستمالم كافي العقدو أنماذ كره عدد الاله اشتراء له عماله اه بعبن مال\الموكرمالواخنرى (قهله بصح الشراء الم:) يستثنى من ذلك مالو اشرى لانه الصغير بنيته فانه يقع الشراء لان كمر اله عش أ فى الذمة نفيه تفييل إلى قول المن (وال كذبه حلف المر) فان حكم فالقياس ان الوكد العلف عن الردويد علسل السعيناء على ان المدالان في عضه أمضافلا البين الردودة كالقراد اكن قول العمال فان نكاحلف الوكل الوكال الواطل السدوان حلف صياسيع بردهناو غوله والمالله في للوك لي ظاهرار يسلم الثمن العيزالي المباثعور تغرمه للموكل أه مقتض الانتشاف المعررو واجمع وجه ألثانسة مالواقتصرعسلي عدم حاف الوكل اذائكو الرائع واله هل عري ذلك و مااذا كان اشترى في الدوالا عني اله سم تعذف اشمر بملفلان فلاسطل (قولدوان كذبه البائع) أى الصورة الثانية خياية ومغيى وظهران الحيكم كاذكر فيصالذا كذبه البائع في البيع اذمناشتري لغيره شأمل فوسما يختلفان أيضاف ماوده عقدالوكافيه فلتنامل (قوله في ماذكره) لعله راجيع أيضا لمازولي عيال فسه ولريد جراسي الغير بلانواه يصم الشراء ولعن عريف د بقدفه اصديقه على وحد السيدة في العقد (قوله فياتي فيد الناطف) بالموكل ليد عماللبائع لنف وان دنا العبر في لالاركيل اذالم يحكم الدلعة جدال في (توليد السرين) أي في كازمه (قوله المساخري لله مجود بمال نف الم) في مناوم فرض اله المترى بمال نفسه (قوله في المنزوان كذبه حلف على ابني العلم الح) المأت الشراء (وانكذبه)الباثع تكوفالقياسانالو كآسل بحلف بنالرهو يبطل البسيريناءعلى انالبين لمردود كالاقرارليكن قول مان قالله اغالة تربت العباب والكذبه البائم المراس عيمن الموش والدكر إتخالفه أنه لابعاء وكالته فأن ادعيا جمعا كفت النسك والمال الثأوسكت عسد وان انفردكي بدعوى فلافان سكل حاضا اوكل لاالوكسيل ويعاسل السيع واستنسب المست ه. ذكرالمال كأهو طاهر للوكول فاهرأ ويسدلم التمن العيزالى البائع ويغرمه المموكل أه يقتفى خسلاف ذاك فلعررو فراجع رفالله الوكال

انصوره

Andrew Andrew

المالتغ آموالتصوير فيبعض للافسام كإيعاريثاً مل إنحاب والماليكونه أعاده حذااستيفاء لافسام المسئلة (وان) استغرى في الخدمة و-٢٠٠٠ في العقد أو بعدة يخ خرمية القمولي وغيره و (مدوة) (٢٤٦) السائع على الوكالة أوفات ما يج الربطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل

وثبوت كونه غيراذنه بهيمه

واستشكرهذامع مأمرمن

وقوع العسقد ألوك لماذا

المنرى في الذماعل خلاف

مائمريه المسؤكل وصرح

بالمفارة وتدعدت محمل

ذلك على مااذا لم يعسدقه

البائع (وحيث مكم بالشرا

للوكدل) فعسما ادااسترى

بالعشير وكذبه البائعان

مسدق فاللثالموكل والا

فلياثع فسأتحب انارفق

الحاكم مهماجيعا لقول

له البائع أن أكن موكالً

امرلا آبرائها بعشرين

ففسدع كهام افيتبسل

والموكل ان كنت أمرتك

شرائها بعشر من فقدد

بعتكهام فنقس وفيمااذا

اشسترى في الذمة وسهماه

وكذبه المائع أولدستمان

صدفرالوك لأفدي للموكل

والانهبى الوكل فحشدنا

(سنف الفادي)ومثل

الحككم وطادرو كذالن

تدرعلي ذلك غبرهمافها

يفاجرهن يفلن وزنفسسه

اله أوأمر بذلك لاطب ع(ان

رفق الوكل أي سلّاف

به (القول الموك لاانكت

أمرتك بشرائها إبعشه من

فقمد متكهامهاو يقول

دوانترت وانساديه

ذاك ليمكن الوكيسلمن

التصرف فهالاعتقاده المرا

الذي قبيل هذا الفصل الدكردي (عي إله المالتة او النصور والز) أقول لاحاجة الى واحدس هذي الامرين الانبدا تقدم في الخالف المعلومة لمتفق عليها من الوكيل وأنوكل وراهنا في الخالفة الغيرا لعلوم الثي اد الهنأ الوكرود النظاهر من ساق الحاز بادني تأمل الد سمى قوله لافسام السائل) عمسلو الجارية (قوله وقامت مراهمة) هذا لعاص عنالذا - مناه في العقد كإندل عليه قوله السابق أوقامت هجة في الزولي ما له سمياء ك : قد مالفات المعدمة خلافال الوهمات بعدها وأماتنديق البالع فيافع في المعوراتين الدسيد عرر أقول خص الفني والجالة تفاير في السابق بالصورة الثانية كإمريم توجيه عَشْ ذلك (أيوله لا تفافهما كم) أي ولوحكم الشمل فيلم الجنهالوكلة (قوله وشوت كونه الخ) ظرلوكات كافنافي عنه وكان الامرف الواتم كمال ا الوكسل هل مكون بطلان الشراء تحسب الفااهر فقط كاهو القدس اهسم أي فق الواقع بقع الموكل فَنَافَى وَمَا لِتَلْمَافُ الآتَى كَأْمُوالْفَالِمُ ﴿ وَهُلُهُ هَذَا ﴾ أَيْ بِطَلَانَ السَّرَاءُ هَنا (غُلَهُ مُعْرَ) فَيُطَلِّمُ سَذًا الفصل وقول الصنف وان ما وفقال البائع يعتلنا لخ (قوله وقد يحارا للي هذا الحوار المعقق أبي زرعة العراقي في منتصر المهمان المسدعر (قولد على مالذالم يصدفه البائع) أي ولم يقهم الحة أخدا اسامرا نفا قول المن (وحيث- كم بالشيراء للوكيل) عن مع قوله إنه للموكل نبراية ومفني (قوله ففه الذاا شتري) لي قول المتن ولوقال في المعنى الأقوله ومنسله الى التن قوله وهل يلحق الى فان لم عسر الى قول التن وقول الوك- ل في النهاية الانوله وهل يلحق الى فان الم يجب (قوله بالعين) أي من دال الموكل (عُوله ان صدق) ع الوَّك ل في اله اذنه الوكل بعشر من (قوله ال مرفق الحاكم)وسله الهيكروكل ونقدوه في ذلك كم يأت (قوله الوله) أى الوكر (قوله والموكل) عطف على البائع اله عش أي وليقول الوكر (قوله وفيما اذا اخ) عطف على قوله وفع الذااخةري بالعين قوله وكذبه البائع الآول أن يؤخره عن قوله أولم يستملير حوله أيساً (قوله أن صدق الوكم إلى إداح المعطوف حدما (قوله فينذ) أي حن اذر فع الموكل في اعتقاد الوكس (قوله ومثله الحديجا لمز كأقتصد الأصحاب القرضي له له أنا كرالاستعباب والافهدامن باب الامر بالمعروف الطالوب من كلُّ مدوَّاتُهُم فان الامتثال فليتأمل أه سيدعمرةول التنُّ (يقول الوكرل الخ) مال الحأن احكام المسع تثبت في هذا البسع والسبة للوك ل فقط دون الموكل اذلم يتعقق كونه والكروهل يتوقف صحة هسذا السمَّ على كونا أوكلُّ كَانَ فِيضَهُ مِن الوكدِ لِي أُولالان قبينَ وكم له كَفَيْنَ الوجه مِرْ الثاني الهِ سم (قولة واغتفرالتعليق الح) وليس لنا يبع يصوم التعليز الاق هذا الد مغي (قوله تقد رصد ف الوكرل) راجع لنلطف الموكل وقوله وكذبه كاله فى تلطف آلبا ثعر أه سمأى فقوله واغتفرا لزراجه لقول المصنف ويتحب الخ واقول الشارح قبيله فيستحد الخ (قوله ولوني الديع صد) وكذالوباء بماله ما كتمون العشرين اختصاص قوله في الاصر بالشائسة (قهله امالتغام التصو مرالخ) أولاحاحة الى واحدمن هذين الامرين لانماتقدم في الحالفة الهاومة المنفق علم أمن الوكيل والموكل وماهنا في الحذاف ة العيرا لعدادم التي ادعاها الوكلوذلك ماهرمن القالها زبادني نامل (قهالهوتبوت كونه بغيراذنه بهينه) أغارلوكان كاذباق يمنه وكالامرق الوادم كاقال الوكيل هل يكون ما للان الشراء عس المااهرة والكاس (قوله إُ والموكل) على عالى على من ﴿ قُولِ مِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ الم هل ينتف هدذا البيع أحكام البيع بالنسبة لكل مهماأ وبالاسب الوكيسل فقط دون المركل اذام يتحقق كونهد لكاد عظر ومآل مر الراكار وهل يتوقف معة هذا البيع على كون الوكل كان فبضهامن الوكل أولا لأنةبض وكيله كفبضه الوجه الثاني (قوله يتقدم صدف الوكيل) واجع لتاهاف الوكل وقوله وكذبه كانه في تاطف البائع (قولِه و بعثلمان شنتُ) قديشكا النظيم به بناء على الفرق فيه بين ألف عليم الشرط وتاخيره (قوله ولونجرا البيع صع حرما) وكذالو باعه له باكثرمن العشرين وبافل مف كاهو طاهر

للموكل والتعلله ماطنا ان صدق في أنه أذن له بعشر بنواغتفرا عليق المذكور بتقد برصدق الوكيل أوكذبه الضرورة على أنه أصريح وه عنى العقد نهو كقوله ان كأن ملك فقد بعد مكان منت ولو نحر البديم صوحوما

مُنهَلُ عَبُرُ مُرْأَيت غيرُ وأحد أطاهوا النبيع البائع أوالوكل الوكيل أبس افرلوا (٧٤٧) عِناها ولم يعلوه بذاك فافتضى الله لافرف وهو أورقل منها كه وضاهر هدذاوة يشكل قوله السابق الضرورة فلاضر وردمع امكان التخيرو يجاب ان المراد الضرورة المناجة وبأن الراد أن ضرورة قصدا الحل اطناجورت التعلق قائداً مل أه سم (قوله وليس افرارًا) أي معينها في اوتنجير أه سم (قوله هذا) عرفي عدم الكون افرارا أيض) أي كألحَّق فى الاستحباب أسار (قوله من مر) أى اله كم وغير ممَّن قد على ذلك (توله لان القريدة) ئى قريدة سلب الانرار ، قوله فيه ؛ أَيْ فَجِيااذًا كَانَاءُ مَمْقَاضِيا و(تَقِلهُ فِي غَبِرَاهُ أَنَّى بَمِيَاذًا كَانَالا مرغيره (قَوْلُهُ بذلك) أي كُونَ الاتبان السِيع لامتثال الحاكم فقط (قَوْله وفوسْعة) اعتمد عش (قوله س ذُلك) أىالبسم (قولة لوفو ع الشرآمة بإطنا) طاهر وآن كان فرى الشراء للموكل وسكاه في العقد المجر و اه سم (فَوْلَهُ فَانَصَدْقَ الْوَكَيْسَلُ) أَيْسُواءَ الشراءِ بِعَيْمَالُ الْوَكِلُّ وَفَالْلَمَةُ وَوَا باطلاأوللوكيسل (قولدفعا ملوكيل الخ) هسذاخاهرفيمااذا كانالشراءفي الممعوامااذا كان بعسين مال الموكل نقدم محكمة في شرح وفع السراء للوك لودديتاني دسالة اص (قوله إشي) أي من الوط ونحوالبيع اد مغنى(قولهصدنآنوكليمينه) *(فرع)* قالاللوكلياعالوكمليغناهاحشروفال المشترى بل يثمن المثل صدف الوكل فان أقاء ابينة من قدم الشسترى لان مع بينتمر بادة على انتفال الله أقول قضية هذا القول؛ له في تصرف الولى والمناظر اذاته ارضت بينة ان في أحر الشل ودوم أو تمن المثل و رفه أه عبرزوند يفالماذ كرمن تصديق الركل مشكل بانه يدع خدا الوك لربيع بالغسبز والامسل عدمها فالقياس تصديق المشترى لاحواه يحا العقدوع دمخيا الوكيل غرأيشني سيرعلى مسجيعد نقله كالم ع قالوقوله صدقا الوكل الحنظة الاسنوى وقال مر هذام بي على أن القول قول مدعى الفساد اله وفي حواشي الروض لوالدالشارح مر مانصه ولو ادع الموكل أنو له باع بغيزة حش وبازعه الوكيل أو المشترى منه فالاصد تصديق كل منهما انتهى أى من الوكيل والشفرى آه عشر (قدله فلا يستحق الوكيل الإ)أى وعكم الطلانا تصرف الذي اداء والدوافق لما قرى من الوك لعلى الشراءمن عش وسم (قولدلانه أمين) الدفوله ركذا الوكيل في الفي والدفوله ومن عمل كانت في النهامة الاقوله وكذا الوكل عدالحدو ولة وذرق الدوافق (قولدومن ثم) أي لا علمل الذي (قوله وهذا الم) أي = دُم الصال (قَمْلُهُ الله غامة القبول) أى فالدنه (قولة فنحو لغاصبًا لخ) اى تمن يد ضامنة اله مغنى (قوله وكذا الوكما ألمَّ) أى مثل الغاصب في قبول دُولَة في الناف ع ضمان البدل (قوله صار أسنا) اعتده مر أه سم قوله ف ال ف تفصله الله أي أى فقول الصناف بي منه للغالب تول المنز (في الرد) عربه مالوادي أنه أرسله مع وكمل ال عن نفسه في الدفع فلا يقيل لان الوكر لم بانتين الرسول ولم يأذن الوكر في الدفع المعار يقعل مرآء ذمته ممالهدة أن يستأذنا الوكل في الارب لياه معهمن تيسرا وسال معمولوغير. عبن آه عش وتقدم استثناء الشارح عياله خلافاللهاية (قوله للعوض الى فوله لكن عشااس بكرف المفي (قوله - ما لم تبطل الم) هذاونديشكل على كالمالشارح فوله السابق للضرورة الخلاصرورة مع امكان التغمر ويحاب بان المراد بالضرورة الحاجة وبالالمرادأن صرورة فصداخل الطناجورت التعاق فلمناس (قوله لوقوع الشراءله إطنا) طاهر موان كان فوى الشراء المموكل أو يماه في العقد فلحرر (قوله العريد وفرك لي عملة أوفي قضاء وين المر) هل يصدق ركيل في بسم ادعاء وصدقه الشترى مطلقاً و بالنسبة نفير استحداق ألجمل ولامطلقا قضية اقتصار الشارح على الاستشاء الذكورهذ االاخير فعوز الموكل أخذا الوكل فيبعه رمنع الشقرى منه

أى والغرض تصديق مذهرى على الوكلة وأن البير حدوا اوكل في بعد والغرف بينعوبين وكيل فضاء الدين

واضع البراجيع (قرابه مرامينا) اعتمده مر (قوله-بدلم تبعل أمانته) سباني الرز (قوله

(فالرد) العرض أوالمعرض على موكام مقبول من المسلم أمانته لانه أحد العين لنفع الموكل وانتفاعه عمل

لابة أمين كاود رع في أي و. تقص له الا تي آخر الوديمة ولا ضمان عام وهذا هو عامة القبول هناو لا نتجو الغاص شدل به له فيه مهمد لكنا

يغمن البدلوكذ الوكيل بعدا لخدولو تعدى فاحدث الموكل استما فاصار أسنا كالوديع (وكذا) فولة كسافوا أدمناه الااكريس وألسناس

وليس اقرادا بساقال الوكولانه اغداثه به امتنالا للعاكم للمصلح توهل بلق بالحاكم خذا أيضاغير بمن مرجل تغرلان القرين فينسد أفوى لقسودمن ذلك تخرحه عن الافرار فانام بحب الباثع ولاالموكل لدلك أولم متاطف به أحدقان صدق الوك ل فهوكظافر يغسيرحنس حقمه لاخ اللموكل باطنا فعليه الوكيل الثمن وهو مستع من أداله فسله بيعها وأخسد حقامن تمهاوان كذر لم يحسل الصرف فها شي اناشه برى من مألىالم وكل لائع البائسع لبطسلان البيسع باطناذله وعها منجهة الطغرانعذر رجوء معلى المائع محامه فان كان فالذمة تصرف فهاعاشاطانها ملك لوقوعالشراعة ماطنا إولو قال) الوكيل(أنت مالتصرف الأذون فمه من سع أو غمير، (وأنكر لموكل)ذاك (مدق الموكل) يم معدولا بمنعق الوكمل الجعسل الشروط أعلى التصرف الابينة تعرصدووكل بمسب فقضاء دمنادعاه وصدف الدائ عليه فسنعق

حعدلا أم ط 4 (وفي قول الوكيل)لانه أسنسه ولانه فادرعلي الانشاءوس ثملو كان ذلك عد العزلمدق الوكل قطعا (وقول الوكمل في تلف المالمعمول بمنه) م ذكر محترزه (عوله ان كان)أى وجد الجعل مان شرط فى النوك ل (قوله لا بها الم) عطف على العسمل الوكسل أتت التصرف فهاعماراللغني اتماهو بالعمل في العين لا ياله من نفسها اله (قَهْ أَهُ وَفَضَّيًّا طَلَاقًا لَمْ) اعتمده مر اله سم المأذون فسعوقسدمران وكذا اعتده الفي عبارة النهامة والمفي وسواء في ذلك كان قبل العزل أم بعده كالقنصاء اطلاقه ماخلافا الوكاللا يصدق فيه (وقال لاتنالزفعة والسكى اله (قَوْلُهُوْ ذَلْتُ) شَمَلُ الناف والرد ألَّهُ سَمَّ (قَوْلُهُ وَنَا يَدُهُ) أي عدم القبول بعد ان كان عدل فلا) يقبل لعزل اه عش (قوله فسم تطرال)خبر والبيد (قوله لان هذا) كي فول القيم (قوله خسد العين اصلة قيله في الردلاله أخذ العن نفسه) أو فاسما ارتهن والسناح (قوله دمر) أى فرسر وكذا في الد (قوله وفارق الم) وداد ليل القبل لصلحة نفسيه ويردمامي قوله لنعلق حقه) أى المرتمن (بدله آلح) أى المرهون (قوله والمس أحر) عقف على المرتمن (قوله بذلك) رفارق المرتهن مان تعلقه أى الانعلق الخ أى الطار (قوله وأفي البلق ي الخ العباد مر اله سم (قوله والانتمار) أي ما ال بالمرهون أفرى لتعلق حقه حملياً قرينشاً بعده أه رشدي (قاله فو كله) أي الضمون الضلمن (قاله فقيضه بيسة المر) خرج مالو سدله عندتلف والستأحر كنبينة وأنكرا لوكل القبض فالةول قول الوكللان الاصل عدم القبض كمافي الروض وشرحه فالحاصل بذاك أضا لتعلق حق كهان أنكرالوكا القنفر مسدق نموانا تترفيه أوثث بينتوادي الوكيل دفع راقبف البمدوق استماله بالعسب وأفسى الوكرل بمينىوالله أعلم اه سم (قوَّله وادعى) أى الضامن الوكيل و (قوله ردمه) أى العصم ون له الموكل الباقيني مقبول ذوله في الرد و (قوله وليس هو)أى الضامن المَ عش (قوله سـ قطا) أي عـ ادعامس الرد(قوله نابت) أي بينة أو وان صمين كالداصمين ا شرافُ الوكل (قوله: به) أى القبضُ الذكورُ (قوله يعرَّان) أى الضامن الوكيلُ والضمون عنه اه عش لشعصمالاعل آخرفوكه (قوله على ذلك) أى المال الوكل في في (قوله وكلو كبل) الى قوله ومن ثمة في الفي (قوله وكالوكيل فيميا فيقضمه منالقهونعنه مرحاب الم)اعتد مر أى والحطيب أه سم (قوله نسام ماحبه) أى أو تلفه بلا تقصير وفياس ماياني فقبضمه سنة أواعتراف من الم السيدة الرسول في أنه قيض الوكان قيض أن المستأخر الوقف الاهنالو أذ كر الجال من أصل موكله وادعرزده له وليس صدف مالم يعمدننة هوأومن حي معه وكالا يقبل قوله في القبض لا يقب ل قول من جي منهم في الدفع المه أمالو هومسقطا عن نفسه الدين مد بعضهم على الجابي القبض من عروضه عيم على المن الشهار تين مسدة الانتجاب لماتقرران قبضه ناسويه معاولاً تدفع ضررا الدعش (قوله على من استأسوه) أخر به غير من استأسوه الدسم عبارة عش وفي يعرآن معكون موكلههو الرشدي والسسدة برتحوها قوله على من استأحره سواء كأن المستأخر مستعقالقيض مااستأخرمه بملاثأو الذى سلطه على ذلك فيره كالناظراذا وكلمن يحوله الاحودهذا علاف الوكان الحابي مقر رامن حه الواقف فلايقبل قوله في وكالوكيل فيماذكرماب دعوى الردعلى الناطر لان الناطر لم ماعنه اه (قوله كان عدالم)عدارة النهاية والمفنى فاوط الممالموكر فقال فيق لدعواه تسليم اجباه مُ أُنْسَه سَلْ فَاقَام الوكل بِينَه على قبضه فقال الوكر لرددته البلّ أو تاف عندى ضمنه اه (قوله في الاول) علىمن استأحره العمامة أما أى فير لو حدالو كيل فبض النمن أوالو كالة (قوله بعينه لانه لم ما عنه) اى الرسول الوكيل لم يغبسل فوله عليه مانة ومغسى (قوله زمه) أى الوكيل الانه ودعله) اى على الرسول (قوله لانه بدع) الى وله ولانظرف لوبطلت أمانت كانحد وكيل بيع قبضه الثمن أو نهاية والغنى (قوله على غيره)عبارة النه به والمغنى على : برس النمنه اله (قوله فليه بنه عليه) أى فليقم الو كالة فشتما حده ضمنه ونضة اطلاف الشيخين المز)ا: عدمم (توله في ذلك) يشمل التلف والرد (قوله وقدمرات الوكل لا يصدق) للموكل لحمانته ولم مقسل لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العرل أيضافقد يقدم في التناير به اه (قَوْلِه وأَفَي الباقسي الح، اعتمد قوله في تلف ولارد المناقضة م ((قوله فقبضه ببینة الم) خرج مالولم یکن سنتو أنیکر المو کل القسف فالقول قول الموکل لان الاصل عدم ومنثملو كانتصىفة حده القبض ولهذا فالدفى المروض وشرحلو فالى الوكسل فدض الدين فيصت وتلف فح يدى أود فعشد الحمو كاي لايستعق على شأأونعوه فكفيه الوكل-لف الوكلة لي في العلم عَبض الوك للان الاصل بقامحة وه فا خاصل اله ان أذكر الوكل مسدق اذلامنا قضة ومحل القبض صدق بمينسه والناعترف به أوثبت ببينة وادع الوكيل دفع ما قبضه اليصدق الوكيل بميسه والله علم ضمانه فىالاؤل انام تقم (قوله وكالوكيل فيماذ كر جاب الح)اعند، مر (قوله على من آسسناً من) أخرج غير من استأجره (قولهُ سنة بالنلف قسيل الحداو

بالردولو بعدالحدوالاسمعت على المتدلان المدع لوصد قعلم بضمن فكذاا فامة الحية علسه (ولوادع الردعل رسول المركل والمكر لرسول سدق الرسول) بمينالانه لم المناء من فرامه الانهاد على كوديد أمره السال الدنم لوكية وكيل المرسوكة وإياع ملة عندمعيداً ومهم (ولا يلزم الوكل تصديق الوكول على العنهم النه بدى الرديل عيره فلينته عليه

البيناهاي اه مفي (قوله فان صدفه الح)هل يحرى نظيرذ الذي قوله السابق ودكيل أمره الحالمان حي لوترك الانه دوأنكر الودد عالمين أوالمهم لا يعمن الوكل اهد مع والافرب مر (قوله برى على الاوحه) عبارة النهاية والغى ليغرم الوكيل كاقال الاذرى اله الاصم ولواعترف الرسول بالقص وادع التلف فيده لم يلزم المالك الرجوع المدلان الاسل عدم القيض له قال عش قول مر وادع التلف وكذالوادي الرديل الوكل فالهلاب وفالملاكرمن أنالاصل عدم الفض وتدية ل اصد في فهما الانالوكل النمنه وقوله لم يلزم المالك الرجوع السالى الحالول الم وجدع على المدين ولارجوع المدين على الرسول حيث اعترف وكالتعلانه أمين والقول فوله ف التلف والدائن هو الفالم للمدن الاخسد منه وأفااوم لا وجع على غيرظالمه اه وقوله وقديقال الخوجيه وقال الرشيدي قوله مر لم يلزما المالك الرجوع المهأى فعلف على نقى العلم بقيض دسوله كامر به الاذرى اه (قوله الوكيل البسع) الى قول المن ولووكه في النهاية والمفنى الاقول وهوظ هر وماسأ برعليه (قوله حيث قبسه) مان وكل في البدع مطلقاً ومع فيض النمن اه مغنى عبارة عش بان كان النمن الأأومؤ حلاوحل ودلت الغرينة على الاذن في القيض كما تقدم قولالذ (وتلف) فريدي أودفعة الله اله معنى (قوله هوالصدن) أي بمنه تهالة ومعنى (قوله فهركافيه لالتسليم) أي فالمدن الوكل اله سم (قوله رحلف) أي الوكيل على الدعاس القبض والنلف (قول وهو لماهر) خلافاة به والمني (قوله وقال البغوى الح) اعتمده مر اله سم (قوله لايبرأ) وهوالاوجمنهامة منىوذلكلان تصديق الوكيل انمابنني الضمان عنهولا يلزم من ذلك أسقوط حق البائع عش (قوله علمه) أي على نقل مقالة البغوى نهاية ومغي (قوله قبضت الثمن) فادفعه الى اه مغنى (قوله مُعرَاخ) ع ارة النهاية والمفي ولامطالبة الوكيل بعد حلفه الآان يسلم الوكيل المسعملا اذن فانه بعرم الموكل قيمة المبيع الحيادة لاعتراف الح (قوله لاعتراف التعدى الم) أي حث أنكر قبض المن مع تسايم البيع لان حامسل ذلك تسايم المبيع قبل قبض الثمن اله سم (قوله ولو عطاه) فانصدة والدو لرسوله الخ) حل يحرى تغايرذلك في قوله و وكل أمر سوكه الحديد أومهسر سي لوقوك الاشهادوأنكر الوديم العين أوالهملايضمن الوكيل (قوله برى الحيالاوجه) اعتمده مر وكله يفارق وكمل فضاء الدين بان القصود عمراء ذالموكل ولم عصل علافه مناوفي شرح مر ولواء ترف الرسول القبض وادى النلف في يده لم يلزم المالك الرحوع الملان الاصل عدم القبض اه فانصد في المالك على القبض فنبغى راء الوكيل كالرسول (قوله في المنزوالا فالوكيل على الذهب) فالفي الروض وسرح فانخرج المسعمستعقا رجع المشترى بالثمن على الوكل لانه دنعه المفقط أيدون الموكل لانكاره قبض الثمن وبهذا فارق دامر في العهد دمن أن المشترى مطالبة كل من الوكيل والوكل بالثمن عنسد خروج المسع منتعقاف فط مافيل انماه ابخالف اهناك ولارجوع أوكسل على الموكل لان عنه التي دفعت عن الغرم لاتنت محاعلى غسيره وان بانالم معياو ردوالشترى على الموكل وغرمه الثمن لم وحدم بععلى الوكيل لاعترافه بانه لهاخذش مأوكدا عكسة إن رده على الوكيل وغرمه لا مرجع على الوكل والقول قوام إ بهينه انه لم ياخذ منه شيا ولا يلزم هن نصد يقسا الوك في الدفع عن نفسه بهينه أن يثبت له م احقاعلى غيره كا مر اه ثم ذكريعدهذاان تغر ممالمشترى النمن للموكل آذارد، لملايات ، لى قول البغوى العلايم أوهو الماهر والافكف بفرمالياتم الثمن اذارد علسمع الهلازمة البائع اذالم ودوفليتأمل (قوله فهوكافيل التسلم) أى فالمدو الوكل (توله وقال البغوى لا يترأ) اعتمد مر (قوله نع له مطالب الوكيل فيما المبيع) العطاء موكاسلا و (وكله أى المالة (قوله لا عمر افغ النه عالم) على عبد أنكر في المعن مع تسليم المسع لان عاصل فانسلم المهسم تبسل فيض الثمن (قوله في آلمن ولو وكله يقضاه دن فقال فبضنه الح) في الرَّوض وشرح فصل ولو ففد ، وأنكر المستعق صدق المركل قيض دن أواستردادوديد أوضوه مدى التسليم الحدكم له المسكرات الميغرمة أي الموكل ا دفعاليه (صف المستحق مدى التسليم مركة الاشبهاد ويفاو فعالو تول الوكيل مقفاه الدين الاشهاد حث يفرمه الوكل بان الوكيل المست) الان الاصل علم

فانصدقه فالدفع لرسوله رى على الاوجود لانظرال تغريطه بعدماشهادةعلى الرسول (ولوقال)الوكيل بالبيع (مستالتمس) حث له نبضه (وثلف وأحكر الموكل) فيضه (مسدق الموكل ان كان) الاختسلاف إقبل تسلم المبيع) لانالامسل مقاء ه، وعدم القبض (والا) - بان كأن بعد تسليم المبسيع (فالوكيل) هو المسدق (على المذهب) لان الموكل ينسبه الى تقصير وخيانة بتسلمه لمبسع قبل القبض والاصل عدمه فانأذنه فالتسلم فبلالقيضاد فالقبض بعدا لحلول فهو كافبل النسسلم اذلانمانة واذاصدق الوكيل في القيض وحلف برى المشسترى كما صعه جمعمتقلمونوهو ظاهر وقالالبغوىلاسرأ واقتصر علب فيالنبرح المسغير لانالامل عدم الغبض ولوقالية موكليه قبضت الثمن فانكرصدق ولنس الموكل مطالب المشترى لاغترافه ببراءته خفض دكسل منسه نعرله أمطالبة الوكيل بغي المبيع انسل لاعترافه التعدى

ومطالب الموكل فتقا (والاغمرائه لاصدق (٢٥٠) الوكيل على الوكل)قدة قال(الابينة) أوجة أخرى لانه بدفع لمن إيا تمنع كمان خشه

اماالاشما دعله ولوواحدا ستورا واماألدفع عضرة الموكل تغامرما مرآ خرالضمان ومن ثمات هنامالو أشسهد فغيانوا أومانوا منانه لا رجو عطمه ومالوأ دى فى فب آاوكل ومدناف الدفعمن ان الموكل و جع علمو صدق الموكل بمينه أنه لم يؤد عضرته ولاعرة مانىكاد وكهل غيض دن لدكله ادعا الدي وصدق الرصكل الأناعقة *(فرع) في الافوار لوقال لدنه أشرلى عبداعانى ذمتك نفعل صعالموكل و مرى المدن وان تلف اھ وسأنى أول الفرع الآتى مانوافقدوهوأوحسنةول الأشراف وغيرانه لايتم الموكا لان الانسان في اراله ملكهلانصوركونه وكلا ورعبيرما المساعاد القابض والقبض وبرده ماماتى ثم فى تلك الفسر وع التعددة أنالقابض منه سمع كانه وكالم الاذن فانقلت هل يؤيد الاشراف تضمغهم قول القفاذ أو فاللغيره أقرضني خسسة وأدهاعن كارتى صعراله مبسنىءلىشذوذه بقو نزه اتصادالقابض والمقبض ملت لالانقواه أفرضيني منم التقديرالذي أوجب في تلك الفسروع كون

القابض كله وكمل الا ذن

وانامع انتملي كذابكذا

لمستمق طالب الوكل فقط عقه وابس له مطالبة الوكسل واذا تخذ المستمق مة من الموكل مدالوكرل المنوذوان مدقه في الاداءا فصير منزل الاشهادر بأدى اله يدرى وسد كر والشارح بقوله وراؤادى فينفيد بالوكل الخ (قوله أوهمة أخرى) بمبارة المغني أوبشاهدو محاضمعه اه (توله رم نم بأن هنامالو أنسهدا لم) فالوَشْرَ الروض قال التولى والدّول أي الوكر في الاشهاد انتهى اله سم (قوله من أنه لارجوع الم) أي حث مدقع الوكل في الدفع المستحق ه عش (قوله ولاعسم في الكاروكيل لم العل المرادأة الاعدة قول الوكيل النسبة لتقريم الدائن الديموييق الكادم ومطالبة الوكراوف بعض الهوامش أنه لانطالب لانكار القبض اه وعلمه فانكار الوكل عبرة بالنسبة لدنيرا اطالبة عنه فلعرو اه رشيدى عبارة عش أى فليس الموكل مطالبة الوكيل ولاالمدن لتصديقه أأبدى فيدفعه الموكيل وتصد يق الوكيل عدم القبض بعلفه اه (قوله بقبض الم) منعلق كل من الانكار والوكيل (قوله) أى الموكل (قوله فرع ف النوارلو فالله منه الم) أفق معنا السيما بالملي عناف ساف النوار وموافقة مابى الاشراف وتحرى أفتاؤه فيمانو فق مانى الافراد من الفر وعالات تم تحدول القاسي الاتني لوأمهدينه ان يشد ترى له بدينه معاما الخ الصيع نيه أنه لا بعرا من الدين ويلي هذا است ما ردا شاوح ال فالاشراف بتك الفروع مر اهسم (قوله وأن تلف) أى العدف دالدين الاتف مرمنه (قوله وهو) أى الفالافوار (قولة أنه لا يقع الموكل) أى اذا فعل وقع الشراء المدين مان دفع الدائن ردان كان الما والارديلة اه عش عبارة سم عدمالوقوع للموكل ماهران كان بالعن فان كان في النسمة يتحد الوقوع المموكل واد دفع الثمن فهل بصوريكون قرضاعلى الموكل ويقع التقاص أوكيف الحال اه أفول الظاهر يريصع ويكون قرضاه لمسدوكذا يقوال غاص بشرطه فليراسع (قولهم) أى فى الغرعالا تى (قولى ف تَكُ الفِّر وعالِ) بدل من ثم (قوله الآلفايض الح) أي الع العَبدُوهُ وبيان الما يأت (قوله العبركانة ألح) تظرف سم راجعه (قوله بانه سي الم) معلق بدّ عفهم (قوله: لي شذوذه) أي الذه الرقوله الدلا) أي لان بد (قولهلان فول) أى فول الا تمر (قوله منعالغ) كالعدمة ابض الفرض العربي (قوله ولذا) أي ولكون قولة أفرض منع الخراه عاشر ل آلخ) أى بدون أفرضي أى ويصير القابض أى البائع كالله وكال الا آذن وقضية هذا أنه آوقال لفسير أدكداعن زكاتي صع كإمراق باب الضميان و يافي في الفرع المتمد ماهوكالصر بحق معتسه (قوله لامانوالم) أيلان القابض يصيركا فه المخلاية دي الى العاد القابض والمقبض (قولهمند) أيمن تقد والقرض وكذاضمير مه (قولهلا الهبدالي أي عدم وحود القابض عن جهةالا ذنقها وقديقال ان البائع فهاأيضا يصيركانه وكول آلا ذن لاان يفرف باشتراط القول في الهبة يلومالاحتياط للموكل فاذاتركه غرم مخسلاف الغريم أه وسيباني ذلك بدون الفرق الذكور فبسل الفرع الا " في وقوله و يفادق الوثراء الوكيل بقضاء الديم الم غسالاف الوكيل المدى الردي لي رسول الموكل اذاأ سكر الرسول وصدق الوكل الوكسل فانه يعرأ على الاوحه كالقدم مع تغريطه بترك الانسهاد ومع لزوم احتياطملو كل فلز وم الاحتياط وحصول النفريط بقركه لايقتضي الضمان عنسدالتصديق

ال قوله ولاعبرة في الفسني الاقوله فقط والى الفرع في النسالة ﴿ وَمُلْهُ وَلِمَّا السَّالِحُ كُلِّ فَقَلَا ﴾ أي والدَّاحاف

على الاطلاق (قوله ومن تم باني مداد الوأسهد نف واللي) قال في شرح الروض قال التولى والقول قول ف الإشهاد (قوله فرع في الافوار لوقال لدينه اشترلي عبد الميافي ذمنك للم أفق شعنا المهار الرمل يخلاف المافيلانوار وموافقت مافي لاشراف ويحرى افناؤه فسمانوافسق منى لأفوارين الغروع الاستسسة بمكفول القاصي آلا تخيلو أمرمدينهان يشترى فكديت طعارا الخطائصيم فيهانهلا برأمن الدين وعلى هذا يسسيقط ردالشار على في الاشراف بالثالفروع مر (قولي وهو أو مستقول الاشراف عبر الهلا يقع الموكل) عدم الوقوع ظاهران كان الشراء العيزفان كانف الذبتل يتحدالا الوقوع الموكل واذادنع الثن فعل مص ويكون قرضاء _لى الوكل و يقع التقاص أوكيف الحال (قوله أن القابض مند سيركله وكسل الا تمذن)

وانام يعطشبالان تقد والقرض هذالاما تعمنه فعملناه على الاصعرال الهيقالف عنداد فالنوعها (وقيم الينيم)

منجه القامع اذهوا أراد بالقسم حسدا طلق وزعمان الرادم مايع الاسوالحد رد تسيده يتماذه والألبة ولاحدوالوسي بالدف بابه فتعينهامروشله ولحالضون والسفعه (أذاادع دفع المسائها لبه عدالبلوغ) والعقل والمؤسند (عمتاج المهينت على العصبح) لأنه لمباغته وقبل فيالانفاق الدنق المسرافات ليهنا عاموالمشهورق الابوا لحدكاف الطاب (٢٥١) وجومه أن الصاغ المما كالفهرو ووقع وان

دور القرير (قوله منجه القاضي) ليقوله ووجه في الهي والي قول المنزوا أدهب في البهاية قوله اذهو قولهماو بهصرح الماوردي الأأب والاجد) مرادمن فسرال مرهناعن لأأب والاحدان قبرالق صيلا يكون الاسع فقدهم والانسل والامام وألجق مماقاض مع وجود الجد الاصل فلا ينتف اقبل في قسم الصدقات من أنه صغيرًا أبية وان كان له جد الدعش (قوله ا عدل أمن ادى دال رمن مر) ي نوله من جها الما مي (قوله وسله) أي العم قوله ول الحنون الح) ي من جها الفاص اله مد المنا الموجه مرد في الوصي عر (قولهلانه) أى النم (قولهو قبل) أى نول الغير اقوله العمر الله العمال عن فبل (قوله والمسهورال) | بعد مذوره وحكايت هذا ا عَدُد مَر اه سَمْ أَيُوا أَعْدُ (قُولُهُ وهُونَتُ) معتداهُ عَسْ قُولُهُ ويهُ صَرَ الحُ أَدُ بِالْعَبِولَ العَبْ الْمَالِقُ الْعَبْ الْعَلَافُ فَالْعَبْ الْعَلَافُ فَالْعَبْ الْعَلَافُ فَالْعَبْ والمغنى تبعال مربح لماورديك (وقوله وألحق به ما لم) منعداه عش عبارة الرشدي فوله وألحق بهما الم المأني لا الأبه سكان أى الابعالمد أى فالقبول المن حرَّمه السبك بدآل فوله أميز الدون فناله أي والاوجه عدم الله أفو يمن الومي (وابس لو كيل ولامودع) ولاساكر القبولة الشبه كالشبعه اه (توله ووجه مزمه)أى في المن اه رشدى (قوله وسكايته)عطف على مزمه ا من قد ل قد ف الرد (قوله فكان أنوى من الومى) هذامر دود بان الومى بائب الاب أو المدوهو أعلى مرتبقين القاضي اه كشم لماوعامل قراف منى (قوله ولاسائر) الحاللة في المني (قوله ولا - اثر من يقبل قوله الحركية في السيدة الدائمة الما يأتي في مسلة الغاصبة نعل ذال في عم علم أمالو كان في المدند عارفد لقض لا يقبل قوله في الردنيني (ان مقول معدمات المالك ان عور له التأخير الد سدعر (قوله كشر بلناخ) أى وسلم (قوله لاساسنا لم) أى لتحوالو كال (قوله لاأرداليال الاباشيهادي وخشية رقوعه المر ودادا المقابل الاصطراقول عادلال بالقديد بالفلة في الوكان صادفا وترب ا درمتم لانه لا ما بعنه اله على عدم الفي مؤلَّ عن (عول الفرودة) (نه و علم أب العابض به نائيا اله مغى (قوله السرة ول نول والرفونسية وان كان الخروج الح) هذا على النامس اله كردي (قوله هذا) أي ما في النزم الجرم يحواز الامسال الم وقوع في الحسلا مؤولاته و (قَوْلِهُ وَالاَنْقَلَاكَ) أَحُوانَامُ تَكُنْ عَلَيْهِ بِيَنْهَالاَءُ ذَنِي ٱلاَسِالْ عَلاَفِ فِنْقَلِ السِّجَانَ مِنَالِمُورِي لِمُ لَلَّهُ مِنْ مِعْمَا لِمُعْلَمُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَاجَلُولاً (قوله والانقلاء والبغوى المن اعتمد مراه مم وكذا اعتمد الغي (قوله و نتفي كالم الشرح الصفير السم المدالا (والفاصيوس لا الخ)ودواله بمد له عش(قوله الماكر برى الح)عبارة الغني لقاض برى الأسفد ال كالمائكر وساله هل 📗 بقب ل أوله) من الامناء وغصاولا اد (قولهاتكناخ) قدمرد، آنفاغولانه وعارضا لخ قول الذ (رجل) أعمثلا كالرمن والسنام وغيرهم (قُولُهُلاَ مَرَ) مَعَاقُ بَهُ لَاهِ سِمْ قُولَا لَنْ بَقَيْضِمَالُهُ) بَكْسَرُ اذْمُ (قُولُهُ تَقْلِيا) أَيُلْقِينَ لِمَا لِمَا لَا كَالَامَ عَلِمُ الْمُؤْلِقِيلَ الْمُؤْلِقِيلَ الْمُؤْلِقِيلَ الْمُؤْلِقِيلُ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلِيلِ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُواللَّهِ عَلَيْكُولِ اللَّهِ عَلَيْكُولُ عَلَيْكُمْ عَلِيلُولُولِ عَلَيْكُلِّ اللَّهِ عَلَيْكُولِ اللَّهِ عَلَيْكُواللَّهِ عَلَيْكُولُ اللَّهِ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُ اللَّ (تُولُه بل وحد،) أى من غير تعليب اله عن (قول لانه عني) الى المن في الغيّر الأنوله حير لا يراق الدواؤا الما الديم كالدين (وَالله) أي أن دُوَ وَوَلُهُ وَحِلْفُ أَمْلُهِ كِلْ وَوَلُهُ قَالِهُ وَوَلُهُ لَامُهُ الحَرُاثُ الْمُحَارِةِ (قُولُهُ اللهُ عَلَى المُنْهُ الدُيْهُ الدِينَةُ وَعَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الل على الذاطن الخ) قد يُقال هذا أقد يستغي عندُ يقوله وصد فعلان معناء وتعلق ألم مد فعد يعاب بان وقوع الساكه هذه السفلة وأن

القامق هو باتع العدد فان أر بدان فيف يقم عن الاتن م عتاج هوالي فيف مدد عن الفي تشرط كان اخد منه الأ ذن ثم وده المغواص وإن أو بدان قبضه يقع عن البيع أصافف العاد الفاض والمقبض لانه قبض عن لا تنوقيض من نفسه عنده من البسع الأن يقال الفض عن الا تنصار والمشهور في الاب والجدالخ) المتحمَّد، مر (قوله والافقلاء بالبغوى الح) اعتسده مر (قوله لاستر) منهاق بقال س (قيلة تم شفي الم) اعمد مر (عوله على مالذا من) وريقال هذا يستمنى عنه، ولم ومدقدلان معاد ودُم في قالمصدقه و يجاب النوفو ع المدد في قلبلا يلزم أن يكون قر سفنو ية (قوله

الاصد وي كار عما استوفادات في الماشر حال غير و حصوى العراق إله السمالة الاستناع وفضة كلامهما و جعمو طويه في الافرارليمكندس أن يقول لقيرل عندى شيء علف على المراول فالرجل الآخوط وأوعند مدال الفير (وكافي المستقق بقدير مله عندلسن دين استعمال عندف الدين تفلسل وحد معيم كالعل بما يأف الأقراد (أوع يومدنه) الذي عندمذ الد (فله دفعه الد) لا يعيق مرعم الم شغىان يحمل ماذكر فالعيزعلى ماأذالمن افتال المنافي فاحتفا المرين تقوية

ان كانءا مانالاحد

والافتقلاءن البغوى أي

والماوردى أنه الامتناع

الإنه وعارففه أسألكورى

الاستفسال ومن غرمه

عنى لاينا في مهم لا يحوزونه العين ادى (ror)! وكالم مشها لايه تصرف في الما العرب فيرا فيهو حدث في العراض على المن المهور الصدق قلبطا يلزم أن يكون خرية و ١٠ ١٩ مر (قوله حتى لايناف) أي ماذ كرفي العين (قوله و حيائذ) أي السرادمع النظر لقولهسم حين الجل المذكور (قبله واذا دام الم)راحم الى المنارقه له فالكر المستحق) أي وكله الرجل القابض الذكور وأذادنع الب الد رشدى (قوله استردها) أى المستحق آه سم عبارة المفي وشرح الروض أخذها واخذها الدانه فانكرا لمستعق وحلفاله وسلمة الله اله (تَوْلُهمنشاهمنهما)أى الرحل والآخر سم وعش (تَمْوَلُه ولارحوع للغارم الح)عبارَ لموكل فانكان المدفوع المغرومن غرم منهملا مرسع على الآخولاء ثرافهما أن الغالمة مرهما فلامرجع الاعلى فالمداه (قوله مناا ــ ترده ان قت فانغرمه) أي المستعق الفائض (توله أوالدافع) علف على صبيرال صبان تقرمه (تولهر جسم وكذا والاغرم منشامهماولا رجدع عليه كانى الانواران شرط الضمآن عليه أى القابض ان أشكرا لمبالك أى انوكة مغنى وشرح آلووض رحو عالغارم، على الآخر (قوله والمستحق ظلمه) أى الدافع (وماله) أى والحال أن مال المستحق الخ (قوله في وفيه) أى يحور الدافع لانهمفا أوم وعه قال المولى ان يسوف الالمستقول الدى فنما العالض كالدان استوفى منه الآخر (قوله عقه) أي دل مقد ظفراً هدا الأمتلف تغريط (قولة أودينا) عطف على عنا (قوله طالب) أي المستحق (قوله نضول برَّءُ) أي المستحق فالمقبوض ليس القابض والافان غرمهلم حة در قوله المترد و ظفر ا)عبارة المفي فله المسترداد ومن القابض لا له مالسن ظلم موقد ظفر به الد (قوله مرجه براوالدا فسعرجه فانفرط فيعالم) أي الممرأن القاص وكل من مالدافع والوكل الما يضمن بالنفر بعا قال الغي والاسى أن القابض وكيسل وعمة وأقرد سم هذا كالمان صرح صديقاق دعوا الوكلة كاهوفرص السلة والأي وان ارصرح مصديقه والوكيل يضمن الفريط بل كذبه أومكت فله طالبتعوالرجو عطمه بما فبضمه دينا كان أوصنااه (قوله الدفع الـ) الى الفرع والستمق ظلمه وماله فيأنمة في النهامة (قوله فان لم تكن بينة إلى وآلحال أنه مكذب في الوكلة 'هـ ﴿ دِي ﴿ قُولُهُ لِمَ كُنَّ لُهُ ﴾ أي لمدى الفابط فيستوفيه يحقهأو الوكلة و (قَهِلَه لانالنكول) أي نكول الاخرين الحلف (قبله وقد تقرر) أيَّ آخاف المتن قول المن أ دينا طال الدافع وقط لان (وصدقه) أي صرح بتصديقه أخذا مم أمرا تفاعن الغي والاسني وفديدل على ذلك أي ان المراد التصديق الفاض فضولي وعمواذا الطاهرى خلافا لما في السيدعرس أن المراد النصد ويق الباطئ قول الشارح يخلاف مالوكفيه الجوقول غرم الدافع فان بق الدفوع لانه اعترف الخ تعريظهر أن المراد بالتصديق الاستى في مسئلة الوارث النصديق الداطي وان تُعمر قوله حناك عدالقابض استرده طفرا لاته اعترف المجارأ دة الظاهري والفرق عدم الرجو عهنامرا كارالدائن الحوالة والرجوع هناك عندتسن والافانقرط فيعقرمهوالا صاة المستقى فايراج مر (قوله لما يأت في الوارث) عبرة المفي لانه اعترف انتقال الحق المه أه (قوله وهذا) فلا (والمذهب إنه لا بازمه) إى فيمالو كذبه (له) أي ألمت الحوالة (تحليفه) أي من المائد من قوله و اذا دنع) الى قوله و يسن في المغي الدفع الد ، (الاسينة على الانولة كاني الشامل الي أو وصديه (قوله والرجيع اؤدي الم) والفاره ل يقاله الاأن شرط الدفع وكالنه الاحتمال ان أأوكل لغمران على القابض النائك والمدائن الحوالة أخذاتك امرف الوكاة والأقرب بمركم يشعر به كالم المفسى مكر فغرمهون لمتكن وكلام سم عنشرحالروضهنا (قولهالمستعرق) يحفلان غيره فانما بأخده لايختص به كماهوظاهر المينة الميكن المعلمة فعلان السكول كالاقرار وقد تقرر استردها) أى المستحق وقوله من المهما أى الرحسل والا حرش (قوله قال المتولى الـ) قال في شرح انه وانصدقه لايلزمه المدفع الروض وزاد صاحب الافواوفي الاستشاه فقال الاان شرط الضميان عنلي القابض لوأن كرآ لميالك أوتلف المه (وانقال) ان علمدين بنفر بعاالقابض فيرجع الدافع حننذ اه (قوله في المرّوا الذهب أنه لا للرمدال) قال في الروض وشرحه (أحالني)مستعقه (علك) هذا كاه ان صرح منصد يقع في دعواه الوكلة كاهو فرض السلة والأعدوان لم يصرح يتصديقه بل كذبه أو سكت فله الطالبة أي مطالبته والرجوع على بما قبض معندد مان أوعينا أو وقسر ح المسعدة وان لم وقبلت الحوالة (وصدقه يصدقه فضرالسخق وحلف على في الوكالة غرم الدافع مرجع هوعلى القابض لانه لم يصدقه اه وقول وحمالانع) اليمه (ف غرمالدافع هوظاهر في الدين وكذا في العسن اذا تلفت آكل أغر بم القابض أيضا فلمنامل (قوله وهنا). الاصع كمآياتى في الوارث أى مِمالُوَ كُلْبُهِ ش (قُولُه ولا رجم الزَّدى الله) في كالمحتمل شرح الروض (قُولُه لان ذلك خلي الحر علنه وهناله تعلمفه لاحتمالان يغر ولاسم ادهى فد تركون لغيمًا لحصر (قوله ف المروقة وان قال أثاواد أوصد فعالج) قال في الروض وان مأن أوسكر فعلف الدعى لمنققأي فيصو وةالوار شوالوصي والوصيلة حياوطالبعر جمعلي الوارث والوصي والموصيلة وجحد وبأخذمه واذادفع اليدم الحيل الحوالة مجعد الموكل الوكلة اه قال ف شرحه لا يحق ان الدافع مسدق القابض على أن ما قبضه. وله أنكر الدائن الحوالة وحلف المنددينه عن كان علم ولا وجع الودى على من دنع الدلالة اعترف بالك الد (قلت وان قال) ان عنده عن أود مند (أنا

وارثه المستفرق كافي الشامل وغيره وكانهم منظر وااليان الوارة مسفقهم

لان الناخق حداة الدفع مالان العماده فأووصه أومومي له بماتحت بداوه و بحرج من الثلث (وصد قدو حسالدفع البراعلي المذهب وانه أعلى الله اعترف له باللك وأمن من التكذيب و به فارق المرفي الوكيل» (فرع)، قال الدينة أنفق على النام الفلاني كل يوم درهما من دين الذيءا سانغه وصور رئي مل ما قاله بعد معم خذا من في فن الوح المستاح في الصرف في المماوزوان القد في المالك في هرب عامل السافاة ولجمال وممالواختام وحتم النبوأذ بالو في الفاقه على والده (٣٥٣) وممالقله الافرى عن الماور دى وغيره الدرشدى عبارة الحلي فان كانله مشارك وصدة بالإسفاية شيالان كل عز مد فوع بكون مشتركاه (قوله مديه وفي شراء حمد المنجلة لان ذلات في ولاسم أوهي قد تدكون الغير الحصر أه سم فول الذب وجب الدمع أوا فاسلم تراطور السنفتي دينه صدوري الوكمل مما حاوير متوجه عالفر عنى الوارث والوصى والوصولة يأ وقعه الهوائمان كذبهم يحلاف صورةً لوكالة لا دفعه وتوافقه نول القاطي رجوع ومهافي معض المعوركم مملانه صدقه على الوكالة والكارات تحق لا برفع فصد فعلو وسدف الوكم للاحدال لو أمرمدينه النشتريلة أَنْهُ وَكُمْ مُعِدَّدُ هَذَا عَلَانُهُمْ إِنْهُ وَمَقَوْ (قُولُهُ وأُسِ مَنَ النَّهَدُسِ) أَكْلَانَا مُسَلِّد نَصَوْرَ تَكَذَيبُهُ الْهُ يرزيه طعار وهعل ودفع م (قوله به) أى بالراس من السكذ سر (قوله صوري) سنائي منازعة السارح ف هذه الدور اعدم الثمن وقبض الطعام فتلف صَادَبُصُ البَيْمُ والنَّازَعَةُ تَجْمَةً مِرَ الْهُ حَمْ (قُولُهُ وَاجْالُ) عَلَى عَلَمُ الْحُرْقِ لُواحْتَامُ الْحُرْ في بده و عامن الدس فساد الوجه فيمسئله ألخلع وتعوها كانتي معده أنه خارف تنتله من الفاعدة في مسئلة أخذالفابضوا أة كارد وكمل الباثع تقديراني وأمامستلة اذن الغاضي فقديف ال أفناف لا يقاس عاموأ ما اذن الوجر في العصار دفهومس على أصلحة فما فدض مافى ذماسة بنه وان عقد الاجارة مبعقاه العرب بسب از خوار الشارع العرابية ، العقود مر أه مراقع له رغيره) أي عبر الأذرى لميكن البالسع معنفا كأفو [(قوله دوافقه المر) أعمالة لالادرى الح (قوله وساركانه المر) أى الدان الأكمر (قوله فهو) أى العامان امرت روحها ن مكسل [(قَوْلِهِ مَنْجِهِمْ) الاسلى المنبروين كالوكيل (قوله ولايناني ذلك) اى دول الفاحر كو آمر مدّيد الخ قوله سقتها وهانعها الطعات الأنهم منية النبئ تعليل لعدم الناوة وقوله هذاكه) عي قوله ما يأي في اذنا الوح إلى قوله ولا ينابي ولا ينا فهومزجهة كالوكرلزان عنى والولد في مسالة اخلع اذا كان الولد في معود راداً ، يَهُ هو التبادر هي من قبيل ما قاله البعض (توله إكان معنا ومن ثملوقال و بو بدنان) ي = دم الدلالة (قوله من الأخر) أى الأحر (تولد دول العاص) و (قوله دوله) أي أطعم عـن كفارى عشرة القامني عطف على قول الزافعة (قول في مسلماً الشيم)؛ وَدُمْ أَنْ مَنْ الْمَامَسُلُهُ الْحَلْمُ اذَا كَانَ الوادّ صَغيرا امداد ووصفها يأزوان أم أوبحنونا (تيلةالفابض) عمن البه موانعمال (تيلة صار وكباز) أيحدر لرجل وكباروكذا الضهر يدين المساكن ولاينافي في كونه وفياً فه وفي قال مرجع المه سم (أيله أن الدين لا يعرأ الح) الفااهر أخذا اسامر في بال الفاء ال ذلك قوله_ملوقال، دينة أنهرج مء لل دائد الاسمر بالانفاق و يُذاّ مان شرط فلم احتر عليه الأنه ص صحع المحاود أسارد بني كدالم بصح البتم لبت بصح (قوله والازرق)عطف عــلى انقمولى قوله عنــَانفــَــمرلى). معول بوَّ بدرة وله نول الأفوارة عله وقوله الأوج مصفة عن القمولي وقوله لأنالفا أفع لخ تله لاوجه مستعمد القمول من عن اللائم مستقو في السام لنكوته ما لحوالة وان المستحق خلف، فعما أحدوم وضيعي ان لا مرجه عالى القبيض فتضاعف الحوالة الوكلة في ذلك بالقبض الضمني ونعومن وان قوله أولاوها البعوقول مله وغرمه الساعلى الهلانهماوان كان تصعرالم .. من أولى الم يغي أن بكون ألامور التقدروية ولك يحلهماأني العيزوان للفتأ والي أنسيغ وحرع الغرجمالي من ذكروان لموطال والمستحق ولم يغرمه لأن ان تقول هـ ذا كه لاد اله الدوض ملك الدر قوله وأمن من التكذب إلى الانتان الدينيو رسالديه (قوله صفي و مرى) سالى فيه نيا قاله ذلك المعض `` منازعة الشارع في هذه الصورة معامعة قبض المنجواك وعاميمية؛ من (قولية وم الواخنام وحجه القابض في مسائلة الوس الم الوجه في مسللة الحاج وتحوها كالتي بعده العادف القل من القاعد : في منذا عاتم الالقاض والقبض أهلا المنص اذالسم صعير وأمسألها لقاضي فقد يقال القاجع لآيفاس على وأمااذن الوحرق العمارة فهو سنتني لمصلحة وقاء قد لائلة ويا دذاك قول الاجارة وفاعالمه بنوب عدارة اوالشارع فالمرابقاءاله خود مر (قوله صار كبلا) أي صاراليجل ابنال فعة في مسئلة العمارة وكدُ لا وكذا الفاع بر في كونه رفي أنه وفي قال برجه المسه وأوله لافي التفاطه أي عرو ش (قوله الله وكانم حاله القاض من المستأحر والمراكن معينا كالوكيل عن الاتاحر وكاله مستعوقول الة من وصاوكانه وكولُ البَّالُع الى أخو وقوله ان التلح انصار من جهنها كالوكد لَ قالوجه في مسسئلة النقيم ان الدن لا يعرَّ ان صافى اللهُمة لامعين الابقيض صحيح وفي الروشنالو وكل عمر ور جلافي تبض دينه سنز بدفة البزيلة خذهذ وافض به دين عمر و ودفعه البعصار وكسلا

لزيداه وفرعالة ضي على كونهوكم لالزيداته لوقال لعمر وعاراعط الماحفظ في هذا فتالف عادعم وكانتس ما يان ريدو بحث القمولي

الهمن ضمان الدافع لعمر دوالاز رفالهمن مسانعرو ويؤيد الدفع لعمرو

```
تر ياالنثراط الانتبار ولوافر شئ وانه يختلوف لم تضل بينه بانه كان يكرها الااعثيث (٢٥٥) انه كان مكرها حتى على افراء
                     قربيا) أى وسيعل بالقالخ يعى قول المصف ولايعيج تواديك ( قيله وأنه اغ) أو و باله يخذاوف ذات
      اقسرار بالملك
                     الافرارة ال عش أى وذكر أنه الح اه و (قوله كماني) أى شرح ولا بعد أفرار مكره (توله ومر)
     والاحارة اقرار
                     عَ فَيَ الْمِالَطِيعِ وَ(قُولُهُ وَالْعَارُ مِهُ آلِمُ) عَلَمْتُ عَلَى الْبِيعِ آمِ عَمْنَ (قُولُهُ تَقِيبُهُ) أَي تَع سَرَا لَمُعَمَّ
    اكن تعديهاال
                     القرمها بطلب العادية الواز عارة ولعل الرادتعين - همينا الفعاء فدرها (قوله والعمي عام) الدالمز ف
    ظاهر( أقرارال
                     المغني (توله بمالعدوم) كشرب دواءوا كرادعلي شرب خر اه . هـ مني (قوله ادلا- صرالح) اعدال
   راهــق وأذنإ
                     حصر كأتما فالسم على جهذا لايمع الاولو ية وخهوم الهر وروان منس يُعَدِّيهِ اله والراديالمر ور
    (والحدوث) و
                     قول! أسنف طلق النصرف اله عش (قوله فان أدع العسي الله مع افرار أو لـ صرفٌ في
     وكلمزدالء
                    المواله اله عش (قوله الصمي) الفولكانة وان ادعاف اللهي القوله ولا ساف الما المتروقية علما
   به(لاغ)اسفوا
                    الرواداقول المنز (مُع الأمكان صدق) ويظهرانه لابدمن المصادنة في سن الاسكان أوثبونه بالبيمة اه سد
   و ل الاولى النفر
                  عر (قولة بان بلغ المن عباد النهاية والغنى بلن كلنف - ن عنمل الساوغ وودم بيان ومن المسكان في
                    الحضرواء اه فالماش وهواسع سنعدديه فحار وجالى وتقريبه في المبض ولابدف بوت
   فماقله ومفه
                    ذا و رست المه الد أى اوسادة كام آنه الماسد دعر (قوله لاله) أى اثبانا لا من السَّه
  معف (فاناد
                    (موذال الخ) أى أسكالة وفي تقريد هدذا الداليس تقلر (قوله النحوم مالخ) عبارة المفسى وان فوض
  والصد تزاللوغ
                   ذُك في حصورة وادى معمساد أن مدرمه لما لانهان كأنصاء فافلا ساسما ل أنهي والافلافا لد فهالان
  أى رول الى ع
                   عبرالصي تبر مقدة اه (قوله علمه) أى العبر (قوله اعطاء عار) و المصدر الصاف المفعول (قوله
                   أدعى أى بعدا فطع بالمرضكة بأن (قولة قبل القضاء ألم) معلق بالأحد الام (قوله لا فلا بالزم الم) أى لأن
   (معرالاسكان)
                   الغرض بالاغدسة التعالف الأصورة السسطة أفه الغرمد انفضاءا لمرب درع أنه كان العاقب لا الفضائها
   استزورته تقر
                   نعلف بمد دالا عضاء أنه كان الفاحدة وكاصر عدال في شرح الروض مع على ع اه عش (قوله
                  وأنباناسماخ): طف: لي الحطاء عُلْوَ الْهُ عَشْ (قُولُه لاختيم هذ) أَى في دعوى وأَرْا أَرْزُنَ الْحَدْ لَلْم
   ا لائه لانفرف الأ
                  و يحدَم أَمْ وَأَجْعِ الدَالْعَارُي أَصَا (قُولُه وَاذَالِهُ عَلَى أَى دَعَى أَبُوعَ عَاذَكُو (عَوَلَهُ لا تعامله المصومة
                   شبول قوله أولا) ووف المصومة بلا ، من وفضل به أنه لو وقعت المصومة في رمن يقطم بالوعدة مفادى
                  أَن تَصرِ وَمُواعِ فِي الصِياحِ الْمُعَمِورُ كَذَالُ لَهُ عَشَرُ (تَقِلِهُ وَإِسْفُرَامُ وَمُ ) أَقَ فِي الْفَ
 الانهان سدق لم
                  تعرضت المع بمتعامة فالإسترطهنا تعرض البينة لأسو وليس عرادة بأرة النهاية والمفي ولابد في بيئة كالسن
                  بيان قدر. اه (قولهان فيد) أى البيدة دراك راقوله لاختلاف فيه) لا يقال اغد فلهرذاك اذا كان
                دهب أحد الى أنه أقل من حسب عنه شرو بحنل أن الأمر كذا المالي أنه كافي في الاعالم أن الشاهد قد الهان ا
كفاية دون الخستصر لا انقول منهم من فصالى أنه أكثر من خست عتبر اله سم وفى تقريب هذا الكرية بدارة
م تعلى منه المعادا بيت كراه مالسة الان مهدن الفاكل سكرها دي على افراده المعتدر مدل وله والمرمأ مديرا
كالفاشرة الى فوله الآني استعدد واستي تومينة اله اكروي الاقرار بالعلواعية اله وسياف فوله الابلزم من علما
                 واذا صاديري لا كراصد في فهان أن منفر يتعدل على الحرف المدار على المتعدد والمالة أكر على
مرتزق طلعاحا
                 الانرار الاختبارالاسينة اله (قولهاذلا-صراع) هـ ذالاعتمالاوا ووقهوم المرور وانت منهدد
به (قوله ولا بنيها كان البينالخ) فعيفهم ن هذا الصنبع عدم أكمان السنة على الاحتلام لكن قد | الفنسمة ولانها
                                                                                                                                  (توله وعن حكم شرع) عماف على عن محسوس فهل شـ سل بلزم و بداكذا في حوار هـ سل بلزم و بداكذا
                يقضى منانى عن الافوارخلافه اذ يشتم لح في السن المعرض له فالوامة كن السنة الاحتلام لزم عدم فه ولها أذا
  | أيدر كوديلانها آدان وعالسن وهي لاتقبل في مدون بسكن و لفرص أنها أم بن أولاح الأمروي لاتقبل | | لم علف في
                                                                                                                                  وحوامه اله يشاله لانعذا الحكولا يختصه وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الافعه الدي تحقق في غيره تبشله
                                                                                                                                  هذا المركزة والدواركان أو بعد أخي وادر مضهم الفرعند من ماكم وشاهد وود ينظر في مانه لو توفف عقق
 ا معلى هذا النقدر (قوله وانحانون علم) أي على العبن ش (توله لانه لا يلزمن على ما لمناهدور) | السلوعية الم
                                                                                                                                  از قرارع إذ الازمان لوأفر خال اعد الاستعمالا اله تعالى تم عدمة تبين اله أفر خاليا في وم كذا المعتد
  أولان الغرض بأني، ميز النحاف اذصور والمسالة أنه الغرمدا غضاء المربعد عانه يسحان بالعانسل المعلمومة بشر
                                                                                                                                  مداالاترار وابكن المقراه الطالب عقضاء ولاالدعوى سدافساد موعدم محتمشر عالمدم وحودركنه
               القت ما فعلف بعد الانقضاء على اله كان بالفاحة تذكيمور بذاك فرس الروض ( تولدوانيات ) علف
                                                                                                                                 الذكوروالظاهر أنذال منوع فطعا فلسأمل تمله المقيه )أى بالرشد ش (قوله ان الا كذبه الحس)
                على عمله ش (قوله ويشترط ف) أى اما تها ش (قوله الاختلاف قد، الايتال الآ الله هذا ان كان
                                                                                                                                 احتراز عن تعوافر اداار أنسدا تهاعف سونمونوك ولاالسرع احتراز عن تعوداري أوسلك لاد (قوله
Marchine Brown Hilliam Control Land Control Control
```

```
الإزوق وتغر يـعالقاضي (قولهلافياستيفاطه)مناصافةالمسلواليالمفعول أيحر و اهـ سم (توله
                                                                                               لإفياستعفاظم فكانعه
  و مكان أى الدافع (4) أى بسب الاحتفاظ (قوله الفرار علم) أى على عمر وط اهر ووان او يقدر في
                                                                                              متعدا قول الافوارلود قع
                                        الحفظ (قوله كونالواضع) الظاهرالدافع اله سدعر
                                                                                              دينارالا خولدفه ولغرعه
                                                                                              فدفعماليه وفال احفظهلي
  (قوله هولفة) لى قوله ولو أفر بشي في المفيي الأقوله خاص وقوله كالامام الى ولو بحناية والح توله كما عسه
                                                                                              فهلك عنده كأن من صمان
 الأذرى فيالنهاية الاتولة أوالسفيه ليوسيطير قوله قبل الحياتين وقولة ولاخلاف فيعاليوهي (عَهاله وشرعاً
                                                                                              الدافع لاالفسريم تعمان
 اخدار على المر و وعلد افرار الدام أو ناشية أو ولى المحصور على المواب ان الامام الب عن السلم
                                                                                               اعترفع وأنالالأم
 وولى الهممور عليه فالسعنة فكان الاترار مويمن علمه الحقور (قبله على الحدر) أى لعسره أه عش
(قوله فانكان) أىالانصارا لحاص عن حق سابق (قوله أو نميره عَلِم تَميره ) ي. شيره مه اه رشــــنـى ا
                                                                                               دافعه ضمنه أمضا والقراد
                                                                                              عليسه كاهو طاهرلانافاء
(قَوَلُهُ أَمَالُعَامُ) مِن أَوْضَى أَمِراءُ مِنْ صَاواحَدُ (قُولُهُ عَن مُسُوسٌ) أَى أَمْرِ مَسْمُوع الْعَ كُرُدَى
 (قوله وعن حكم شرع) أى من أمر مشروع اهم عش (قوله نهو الفتوى) عبارة الهامة قان كان فسه
                                                                                                كون الواضع غرود نشذ
 الزام في كولانغنوي اه قالالزندي قوله مر فانكانف الزام في كون الحكم يتنضى شرعًا
                                                                                                * (كالافرار)*
 عامانظر ظاهر ولهد فالهذكره غير فالتقسيم مل في كون الحيكم اخبار أنظر أنضااذ الظاهر أنهاتشاء
                                                                                              هولفة الاتباتس فرثت
 كصبة العقود أه (تعلماء داأس) عواسس والنصال الاسلى معدود والشام ووهم مرقال
                                                                                             وشرعااخبارناصعن-ق
 اله أيسى من أب مرثد فأنه تعنوى وكذا فول إمَّ السَّين كان الحساب في ذاك لانس من ما الدُّ ليكونه مُستفيرا
                                                                                              سابق على الخيرفان كانه
وشذانهي من عنصر شر مهما للنو وي الطب من عد صالدين الشبهير وبالمخر مسة البني الدعش
                                                                                              علىغيره فدعوىأولفيره
 قله أى المكاف السد الراد عبر المسعور على فلا رد السكر ان المعدى ولا الفاسق ولامن مدر مدرشد.
                                                                                              على غيره فشهادة أماالعام
وَلِي عليه أه عِشْ (قوله كالامام) أي والولى النسينا عكنه الشاؤ في المولسة أه مهامة قال
                                                                                             عن محسوس فهوالروامه
وَ مَنْ قُولُهُ مِرْ بِالنَّسِيةِ لَمَا تَكَنَّهُ لِمُ كَانَّ تَقْرِبُ مِنْ مِنْ اشْتَرَامُهُ وَتَعْدَانِ للناشَمُ أَوْلَهُ مَا عِمْسَنَا مُنْ مَالُ
                                                                                              وين حڪيم شرعي فهو
لطفل على وجه يصم يعدف علاف الوأفر على وليداله أتلف مالامثلا فلا يصح اقرار وللا أثاف
                                                                                              الفنوى وصله قبل الاجاع
المعيماله اندع على الصيو العمراله شاهداو العمرآ حرأو محلف مسرالول ولولم الاسراد ذال مارا ألول
                                                                                             قوله تعالىشهر اعتدولوعلى
الدفع باطنا ومعذفك أوظهر الامرولو بعد باوغمو حسم علمعه غمقضة قوله العكنه انشاؤه أنه لايصع اقراره
                                                                                             أنفسك فالالفسرون
على المدى بعد بلوغه و رشده بعو سعرشي من أمواله قبل بلوغه و رشد، ( ه ( ته له أوالسفه على على على الم
                                                                                             شهاد الروول نفسه هي
الرشد (قوله المفريه) أي الرشد من اه سم وهوالسفه الهمل الذي مرف الحر اه كردي (قوله ولو
                                                                                              الافراروخير لسيغيناغد
عيناية ألخ عابه واجعة الى المن عبارة الفي والروض معشر حدولوا قرالر سد بالدافه مالاف معره قبل كالو
                                                                                             ماأنيس المامرأة هذافات
فامته ينتوجه كاعته البلقني اذالم كانعل وحدسقط عن الحمور علمه فان كان كذف كالمنترض
                                                                                             اعترفت فارجها وأركانه
فلا يؤاخذه اه (قولهمنه) أي من مطلق النصرف (قوله أن لا يكذبه الحس) احتراز عن محوافر او المرأة
                                                                                             أر بعدة مقر ومقرله وبه
سداقهاعف شونه و ( مهدولاالشرع) احتراز عن محوداري أو ملكر لريد اهدم (قوله وممالي
                                                                                            وصه فة انتسأ (يصم )الاقراد
                                                                                             (مر مطلق النصرف) أي
                                                   لاقىاستعفاظه مناضافة الصدرالي الفعول
                                                                                             أنكف الرشدكا المأمق
```

مال متالمال والسيف

الحقيه ولو بعناية وقعت

متمالمساه أوجنونه

ومعلمن والااساتراط

انلا، كنه الحرولا

الشرعومالي